



٨١

الجمهورية العراقية  
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية  
إحياء التراث الإسلامي  
٥٠

# الأيضاح في شرح المفصل

للشيخ

أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الجزء الثاني

تحقيق وتقديم

الدكتور موسى بناي العلي

الكتاب الخمسون

مطبعة العاني - بغداد

المكتبة المركزية  
جامعة تكريت

الجمهورية العراقية  
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية  
إحياء التراث الإسلامي

٥٠

# الأيضاح في شرح المفصل

للشيخ

أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الجزء الثاني

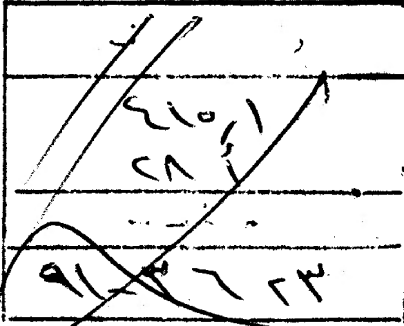
تحقيق وتقديم

الدكتور موسى بناي العلي

الكتاب الخمسون

مطبعة العاني - بغداد





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ القسم الثاني في الأفعال<sup>(١)</sup>

قال صاحب الكتاب : العمل ما دلّ على اقتران حدث

بزمان .

قال النسخ : فتوله ما دلّ على اقتران حدث [ بزمان ]<sup>(٢)</sup>  
ليس بجيد ، لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان جميعاً ، وإذا  
قال : ما دلّ على اقتران حدث ، فقد جُلّ الاقتران نفسه هو  
المدلول ، وخرج الحدث والزمان عن الدلالة ، ولا يفهم كونهما  
متعلقين<sup>(٣)</sup> الاقتران لأنّك تقول : أعجبتني اقتران زيد وعمرو  
دونهما فيثبت باعتبار الاقتران ولا تثبت باعتبار متعلقه ، وكذلك كلّ  
مضاف ، ومضاف إليه ، وإن كان متعلقاً له لا يلزم من إخبارك عن  
المضاف إخبارك عن المضاف إليه ، فإن قيل المقصود من الحدث  
تمييزه ، وهو يميز بذلك سواء كان الحدث والزمان من مدلوله  
أو لا فحصل المقصود من الحدث ، قلنا : الاقتران ليس من مدلوله

(١) في ل : ( الجزء الثاني من شرح المفصل وهو الشرح الكبير

تأليف الشيخ الامام العالم العامل الزاهد جمال العلماء مفخر

الفضلاء جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله

ورضى عنه ) ، وفي الاصل لم يشر الى قسم ولا الى البسملة ،

وقد قسمناه الى جزئين اعتماداً على هذه النسخة .

(٢) ( بزمان ) : زيادة عن ل ، ش ، س ، ب ، ت .

(٣) في ل : ( متعلقين ) ، وهو خطأ .



الشيء ، وإنما جاء لازماً لأنه لما دلَّ على الحدث والزمان دلالة واحدة لزم إقترانهما ، إذ لا يعقل إلا كذلك فلم يكن لذكر الإقتران معنى ، ثم لو<sup>(١)</sup> سلّمنا أن الإقتران مدلول الفعل<sup>(٢)</sup> ، فالمقصود من حدود هذه الالفاظ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه ، ولا شك أن الحدث والزمان مدلول باعتبار وضعه فكان التعرض لهما باعتبار صيانة حدود الالفاظ هو الوجه الالقي .

قوله : ولحق المتصل البارز من الضمائر .

قال الشيخ : أراد الضمير المرفوع وإلا ورد عليه غلامك وغلامي وشبهه ، فأنه ضمير متصل بارز ، وقد اتصل بالاسم ، وإذا أخذ المرفوع قيدا في ذلك استقام ، ولذلك مثل به دون غيره فدل على أنه مقصود .

### [ ومن أصناف الفعل الماضي ]

قوله : [ وهو الدال على إقتران حدث بزمان قبل زمانك ]<sup>(٣)</sup> وهو مبني على الفتح إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه إلى آخره .

قال الشيخ : جرى في الحد على المنهاج الأول ، ويرد عليه ما يرد في الأول . وإنما بُني على الفتح ، لأنه مثبته لأخيه المضارع ، وقد أُعرب فجعل<sup>(٤)</sup> له حظ من الحركات التي هي

- 
- (١) ( ثم لو ) : ساقطة من ش .  
 (٢) في ل : ( أيضاً ، وفي س : ( لكن ) ، لكلاهما لا يتفق مع المعنى والسياق .  
 (٣) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل ، ش .  
 (٤) في ل : ( للماضي ) .

آلة' الاعراب ، وبني على الفتح<sup>(١)</sup> ؛ لأنه أخف وشبهه به من حيث إنه يقع موقعه .

قوله : والسكون ضد الاعلال .

قل الشيخ : يعني : اذا كان آخره ياء أو واواً مفتوحاً ما قبلها فإنها تنقلب الفاء ، والالف لا تكون إلا ساكنة .

قوله : ولحق بعض الضمائر .

قل الشيخ : يعني : لحق الضمير المتصل المرفوع المتحرك [ ٩٩ و ] فاذا وجدت هذه الراءات وجب سكونه ، فإن فقد واحد منها رجع إلى أصله في الفتح ، ومثال فقدان كونه متحركاً قولك : ضرباً ، ومثال فقدان كونه رفوعاً قولك : ضربني ، ومثال فقدان كونه متصلاً قولك : ما ضرب إلا أنا ، والضم مع واو الضمير ظاهر<sup>(٢)</sup> .

### ومن أصناف الفعل المضارع

قال الشيخ : ذكر المضارع ولم يضاف الحال والاستقبال من جهة أن لفظة واحد فيوب له وحده بما به<sup>(٣)</sup> كان كذلك ، وهو حرف المضارعة ولم يتعرض في الحد للمدلول لذلك ، وذلك قولك : للمخاطب وللغائب تفعل ، يريد مجرداً عن

(١) في ل : ( وكانت فتحة لأنها أخف الحركات ) ، وما اثبتناه أحسن .

(٢) في ل : ( نحو ضربوا وخرجوا ) ، وما اثبتناه أحسن .

(٣) في ل : ( ولما كان كذلك ) .

الضمير المتصل والآخر فهو للغائبين بالياء أيضاً ، كقولك : المرأتان  
تخرجان ، ، وللفاعل يفعل ، يريد مثل ذلك والآخر ورد عليه  
يفعلان و يفعلون أيضاً فإنه للغائب وهو بالياء فلا يمكن  
حمله على الموم لذلك ، وإن قصد تحقيق ذلك قيل التاء  
للمخاطب مطلقاً وللغائبة والغائبين ، والياء للغائب مطلقاً دون الغائبة  
والغائبين ، وأما الهمزة والنون فأمرهما ظاهر فالهمزة للتكلم  
مفرداً مطلقاً ، والنون للتكلم غير المفرد مطلقاً<sup>(١)</sup> وتسمى الزوائد  
الأربع ، هذا اصطلاح النحويين ويشترك فيه الحاضر  
والمستقبل ، ، هذا هو المذهب المشهور ، ومنهم من زعم أنه ظاهر  
في الحال مجاز في الاستقبال ، ومنهم من عكس ، والصحيح أنه  
مشترك ويطلق عليهما إطلاقاً واحداً كإطلاق المشترك فوجب القول  
به كسائر المشتركات .

قوله : واللام في قولك : إن زيداً ليفعل مخصصة للحال .

قال الشيخ : هذا مذهب الكوفيين جعله هنا . قوله : « وإن  
كان يخالفه » وقد صرح بذلك في قوله : في الحرف<sup>(٢)</sup> ، « ويجوز  
عندنا إن زيداً لسوف يقوم » ولا يجيزه الكوفيون وإنما قال  
به<sup>(٣)</sup> هنا لقوي أمر المضارعة ، وذلك إن اسم الجنس نحو رجل  
يقع على آحاد متعددة على البدل والمضارع كذلك ، ثم تميز  
الاسم لكل<sup>(٤)</sup> واحد من آحاده إذا قصد إليه بحرف التعريف

(١) في ل : ( وللواحد المعظم نفسه ) ، وما أثبتناه أشمل .

(٢) في ل : ( لأنه صرح به في الحروف ) .

(٣) به : مناقطة من و ، ل ، ت ، ب ، ر ، س .

(٤) في ل : ( ثم تميز اسم كل واحد ) ، وما أثبتناه أحسن .

على البدل أيضاً ، وكذلك المضارع لم يتميز لكل واحد من مدلوليه بحرف على البدل فتقوى المشابهة ، وإذا لم يُذكر اللام فلا يصح أن يقال إنه يتميز بحرف لكل واحد من مدلولاته ، لأنه (١) لا يتميز إلا بحرف الاستقبال لأحد مدلوليه دون الآخر ، فلاجل ذلك اغتفر جعل اللام للحال ، ولا يصح أن يقال هو يتميز بقرينة تنضم إليه من نحو الآن والساعة فيكون للمدلول الآخر بذلك ويستغنى عن كون اللام للحال ، لأن المشابهة إنما وقعت في شياعه وتخصيصه بالحرف ، لا في تعيين أحد مدلوليه بقرينة من الخارج على أن المضارع موضوع لكل واحد من مدلوليه وهما مختلفان دالاً عليه كوضع المشتركات ، ورجل موضوع لواحد من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيها ، ودخول اللام في الرجل ، يجعله دالاً على ما لم يدل عليه قبل ذلك ، وهو الرجل المعين ، ودخول حرف الاستقبال ليس لذلك ، وإنما هو في التحقيق قرينة يصح بها مدلوله في قصد المتكلم من غير زيادة إلا أن التشبيه بينهما في أمر جامع لهما وهو أنهما جيباً موضوعان لمتعدد على البدل ثم يصير كل واحد منهما لمتعين بحرف يدخل عليه بعد أن كان شاملاً . فهذا هو الوجه الذي تشابها فيه وإلا فهما مختلفان في الشباع من وجه وفي التخصيص من وجه على ما تبين ولما أشبه المضارع الاسم هذا الشبه المذكور جعل له في الأعراب حظ ، فأعرب بالرفع والنصب والجر مكان الجر على ما ذكر .

( فصل ) قوله : ( وهذا إذا كان فاعله ضمير اتين ) (٢) .

(١) في س : ( حيث قد )  
(٢) ما بين القوسين : ساقط من هي .

قال الشيخ : الإشارة الى المضارع « اذا كان فاعله ضمير اثنین أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته » ، يعني : المضارع « معه » يعني : الضمير « في حال الرفع نون مكسورة بعد الالف التي هي ضمير الاثنین ، ولم يُعَيَّنْها لذلك ، للعلم بها مفتوحة بعد اُختيها » ، يعني : الواو التي هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطب المؤنث .

وقوله : « اذا كان فاعله ضمير اثنین » ، يعني : مخاطبين أو

غائبين ؛ لأن<sup>(١)</sup> الاثنین اذا كانا متكلمين وهو مضارع وفاعله ضمير اثنین لا يلحقه شيء مما ذكر [ ٩٩ ظ ] ، كقولك : نحن نفعل كذلك . قوله : « أو جماعة » ، إلا أنه يستثنى من الجماعة جماعة المؤنث ؛ لأنه ليس كذلك وإنما تركه غير مستثنى ؛ لأنه سيذكر بعد ذلك أنه مبني ، « ثم » مثل بقولك : هما يفعلان ، وأتتما فعلان ، وهم يفعلون ، وأتم تفعلون ، وأنت تفعلين ، فعلم أنه لم يقصد إلا الغائب والمخاطب .

قوله : وجعل في حال النصب كغير المتحرك .

قال الشيخ : يعني : المجزوم وإنما اختار هذا اللفظ لينبئه على أنه شبه حذفها بحذف الحركة في الجزم ؛ لأن الجزم بحذف الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب ، ولما كان ثبوت النون علامة للرفع جعل حذفها للجزم تشبيهاً لها بالحركة ، ولما حذفت بالجزم لم يبق للنصب شيء يخصه فحمل النصب على الجزم وكان في قوله : ( كغير المتحرك ) تنبيه على التشبيه بالحركات

(١) في ل : ( والا فلاثنین ) .

وحذفها ، وعلى تعدد علامة النصب حتى حُصِلَ على الجزم وإنشأ  
 "عرب" ما لحقه ضمير الاثنين والجماعة بالنون تشبيهاً له بالثنية  
 والجمع في الاسماء ، لأنه "مثله" في اللفظ فأجري مجراه ولم  
 يمكن أن "تُجْعَلَ" حروف العلة إعراباً ؛ لأنها ضمائر ، فلم  
 "جُعِلَتْ" إعراباً والأعراب "مختلف" ، لأدّى الى اختلاف الاسم  
 الواحد وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم ، فوجب أن  
 "يلحق" ما به يكون الأعراب ، فالحق الحرف المشبه بحروف  
 العلة وهو النون ، وجعل الأعراب به مثبِتاً ومحذوفاً كما جعل  
 إعراب المتحرك منه على ما تقدّم في قوله : « كغير المتحرك »  
 وإنشأ "عرب" المخاطب المؤنث بالحرف ، لشبهه بهما من حيث  
 "الحق" آخره حرف علة ، هي ضمير فأجري مجرى يفعلون ،  
 ويمكن أن يقال "عرب" هذا القسم بالحرف ، لتعذر الحركة  
 لأنها لو جعلت على ما قبل الضمير لتذر من غير وجه ؛ لأن  
 الفاعل مع الفعل كالجزء منه ، فلا يليق بالأعراب أن يكون قبله ،  
 ولأن الحركة قبل الألف لا يمكن اختلافها ، وقبل الواو لا يمكن  
 مع السكون وقبل الياء كذلك (١) ، ولا يمكن أن تكون الحركة  
 على الضمائر أنفسها لأنها أسماء فكيف "تُعرَب" بأعراب الفعل ؟  
 ولأنها مبنية فكيف يصح إعرابها ؟ ولأن منها ما لا يقبل الحركة ،  
 وهو الألف ، ومنها ما يستقل ، وهو الواو والياء .

( فصل ) قوله : وإذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع  
 مبيناً .

(١) في ل : ( ومع الضمير ) .

قال الشيخ : أي صار ، وإنما بُنيَ لِمَا ذكرناه من تمذُّرِ  
الأعراب بالحركات في بابِ يَفْعَلانِ ، وتمذُّرِ الأعرابِ بالحرفِ  
أيضاً إذْ لا حرفَ للأفعالِ <sup>(١)</sup> إلاَّ التَّوْنُ ولا يمكنُ الجمعُ بينهما  
وبينَ نونِ الضميرِ ، لأنَّهُ كانَ يؤدي إلى الأعرابِ بحرفٍ في كلمةٍ  
ليستْ على مثالِ ( ضاربونَ ) و ( ضاربينَ ) ؛ لأنَّ إعرابَ الفعلِ  
بالحروفِ إنما كانَ حملاً على مشابهةٍ من أسماءِ الفاعلينَ في قولك :  
ضاربونَ وضاربينَ فانتزِمَ أنْ يكونَ آخرُهُ حرفَ علةٍ كما كانَ  
كذلكَ ثمَّ كذلكَ ولَمَّا كانَ ( يضرِبَنَ ) ليسَ آخرُهُ حرفَ علةٍ  
تمذَّرَ إعرابهُ بالحروفِ لعدمِ المشابهةِ ، وقد قالَ سيويهُ إنما بُنيَ  
لشبهه يَفْعَلَنَ ، ويردُّ عليه أنَّ ( يَفْعَلَنَ ) المقتضي للأعرابِ  
قائمٌ ، و ( فَعَلَنَ ) المقتضي للبناءِ <sup>(٢)</sup> قائمٌ فكيفَ يشبهُ ما قامَ فيه  
مقتضي الأعرابِ بما قامَ فيه مقتضي البناءِ ؟ ويردُّ عليه أيضاً إنَّهُ لو  
صحَّ أنْ يكونَ ( يَفْعَلَنَ ) مستبهاً ( يَفْعَلَنَ ) أنْ يُقالَ إنَّ  
( لم يَفْعَلَا ) مشبهٌ ( يَفْعَلَا ) ( ولم يَفْعَلُوا ) مشبهٌ ( يَفْعَلُوا )  
وذلكَ غيرُ مانعٍ وهو مشابهةٌ لِمَا هو أصلٌ في البناءِ ، ووجهُ  
المشابهةِ الحاتُّ ضميرُ فاعلٍ بارزٍ ، وهو نونٌ متحركةٌ ، وأمَّا  
النقضُ بلم يفعلا ولم يفعلا فيجوابُ عنه بأنَّ ( لم يَفْعَلَا ) فرعٌ  
( ليفعلانِ ) ، وما جاءَ صورةٌ ( لم يَفْعَلَا ) إلاَّ بعدَ الأعرابِ ، فكيفَ  
يستقيمُ تشبيههُ بعدَ أنْ أُعربَ في وجهٍ من وجوهه بالمبني لبُنيَ  
هذا ممَّا لا يستقيمُ ؟ وأيضاً فإنَّ الأصلَ ( يفعلانِ ) وليسَ بينَ  
( يفعلانِ ) و ( فعلا ) مثلُ المشابهةِ التي ذكرناها .

قوله : ولأنَّها منها .

(١) في ل : ( للأعرابِ ) ، وهو تحريفٌ .  
(٢) في ل : ( موجود ) ، وما أثبتناه أحسنٌ .

قال السخ : أي الضمائر وإنما بُنيت مع النون المؤكدة لِمَا  
ذكرناه من تعذر الاعراب في نحو ( يَفْعَلْنَ ) •

### ذكر وجوه اعراب المضارع

قال السخ<sup>(١)</sup> : لأنَّ الفعلَ تختلفُ صيغُهُ لاختلافِ معانيه  
فكانَ مستغنياً عن الاعرابِ [ ١٠٠ ، ١٠١ او ]<sup>(٢)</sup> بخلافِ الاسماءِ فإنَّها  
تصورُها معانٍ مختلفةٌ وهي على صيغتها ، وإنما أُعْرِبَتْ لِشَبهِ لفظي  
على ما تقدم ، وأُعْرِبَ بالرفعِ والنصبِ والجرِّ مكانَ الجرِّ ،  
وإنَّما لم ينجرَّ لِمَا تقدم ، ودخلَ الرفعُ والنصبُ وإنَّ كانَ  
مدلولُهُ في الاسمِ الفاعليةَ والمفعوليةَ وهما متعذرانِ في الفعلِ ، ألا  
تري أنَّ الفعلَ لا يقعُ فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما صحَّ دخولُهما دونَ  
الجرِّ لمساواةِ عالمهما لعاملهما في الاسمِ ، ألا ترى أنَّ عاملَ الرفعِ<sup>(٣)</sup> في  
الفعلِ عاملٌ معنويٌّ نظيرُ حاملِ المبتدأ ، والعاملُ للنصبِ في الفعلِ أصلُهُ  
( أن ) ، وعندَ قومٍ لا يكونُ إلاَّ ( أن ) ، وأنَّ الناصبةَ للفعلِ ،  
توافقُ أنَّ الناصبةَ للاسمِ لفظاً ومعنىً ، فلمَّا اشتركا في عواملِ  
النصبِ والرفعِ شَرَكَ بينهما فيه ، وإنما تعذَّرَ عاملُ الجرِّ من كلِّ  
وجهٍ تعذَّرَ الجرُّ وعُوِّضَ عنه بالجرِّ وجعلَ العوالمُ فيه أمراً  
مختصاً به دونَ الاسمِ •

- 
- (١) في ل : ( إنما كان ذلك ) ، وهو سهو من الناسخ •  
(٢) هنا تقدمت ورقة (١٠١) مكان (١٠٠) وهو خطأ في الترقيم  
وقد بقى كما رُقِمَ مع الإشارة إليه •  
(٣) في ل : ( عامل الفعل في الرفع ) ، وهو خطأ •



وقوله : بل هو فيه •

قال الشيخ : هو ضمير الفعل وفيه ضمير الاعراب ومن الاسم  
المنسب به • بمنزلة الالف والنون ، يعني الفعل • من الالفين •  
يعني الاسم • في منع الصرف • يعني الاعراب •

قوله : وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب  
به الاعراب •

قال الشيخ : يعني : أن العامل غير مقتضي كما كان ذلك  
في الاسماء وإن اختلف مقتضي في نفسه • ثم ذكر العامل لكل  
واحد مرتباً فابتدأ بعامل المرفوع •

### [ المرفوع ]

( فاعل ) قوله : هو في الارتفاع بعامل معنوي •  
قال الشيخ : ثم قرّر ذلك المعنى بأنه صحة وقوعه بحيث  
يصح وقوع الاسماء ، ثم أورد اعتراضاً وهو قولك : يضرب  
الزيدان وشبهه وأجاب عنه • ثم أورد في الفصل بعد ذلك  
اعتراضاً أشكل منه ، وهو الأفعال الواقعة خيراً في كاد وأخواتها  
وأجاب عنه بأن الأصل أن تكون أسماء ، وإنما عدل عن الاسماء  
إلى الأفعال لغرض ، والغرض الذي أراده أن هذه الأفعال لما كانت  
لمقاربة حصول الشيء والأخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال  
ليكون تقوية للمعنى المراد ، كما أن ( عسى ) لما كانت للرجاء  
وهو مستقبل جعل المرجو داخلاً في الشعر من قوله (١) :

---

(١) هذه قطعة من بيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر وتامه :  
فأبنت إلى فهمهم وما كدت آتياً  
وكان مثليها فارتقتها وهي تصفير =

### التصويب

قال صاحب الكتاب : اتصابه بأن وأخواتها الى آخره .  
 قال الشيخ<sup>(١)</sup> : خصَّ ( أن ) لأنه متفق عليها<sup>(٢)</sup> وفي غيرها  
 خلافٌ « فلن » منهم من يقول : أصلها لا أن ، و « إذن » من إذ  
 وأن ، و « كي » ناصبةٌ بتقدير « أن » فيها ، وهؤلاء لا ناصب  
 عندهم إلا أن ، وليس بمستقيم ؛ لأن « أن » وإذن ، لهما معنى  
 مستقل ، ولو وُضِعَ موضعهما ما ذكروه لم يستقم ، وأما « كي »  
 فهي ناصبةٌ بنفسها ( على ما ذكرنا بدليل الاتفاق على أنها ناصبةٌ  
 بنفسها )<sup>(٣)</sup> في قولهم : لكي تفعل ، ويزعم هؤلاء أن « كي » في  
 قولك : لكي تفعل غيرها في قولك<sup>(٤)</sup> : جئتُك كي تفعل ، وأنها في  
 الأول مصدرية<sup>(٥)</sup> وفي الثاني حرف جر ، وهو بعيد ، لأنه لم  
 يثبت كونها حرف جرٍّ إلا في قولهم ( كيِّمه )<sup>(٦)</sup> على احتمال

- = رواية الحماسة ( وكنم أك آيًّا ) آب : رجع ، فهم :  
 قبيلة تابط شر ، وهم بنو فهم بن عمرو ، الانصاف ٥٥٤/٢ ،  
 الخصائص ٣٩١/١ ، ابن يعيش ١٣/٧ ، شرح الجمل ٣٧/١ ،  
 شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣/١ ، ديوان الحماسة لأبي  
 تمام شرح التبريزي ٤١/١ ، ابن عقيل ٢٧٨/١ ، الاشموني  
 ٢٥٩/١ ، العين ١٦٥/٢ ، الخزانة ٥٤٠/٣ .  
 (١) في ل : ( صُدِّرَ بأن ) ، وهو خطأ .  
 (٢) في ل : ( على أنها ناصبة بنفسها ) ، وهو حشو لا يضيف  
 معنىً جديدًا .  
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ش .  
 (٤) ( جئتُك ) : ساقطة من ر .  
 (٥) في ر : ( معربة ) .  
 (٦) في ل : ( وهو ) ، وما اثبتناه أحسن .

ظاهرٍ فلا ينبغي أنْ يُجْمَلَ أصلاً ، ولأنَّ الماضي في جثتْ لَكَيّ  
تفعل وكَي تفعل واحدٌ •

( فصل ) قوله : وَيُتَّصَبُ بِأنْ مضمرَةٌ بعد خمسة أحرفٍ  
إلى آخره •

قول الشيخ <sup>(١)</sup> : هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يزعمون  
أنَّه متَّصَبٌ بنفس هذه الخمسة من غير اضرار <sup>(٢)</sup> ، والذي حمل  
البصريين على ذلك أنَّهم وجدوا اللام وحتى حرتي جرّاً ومغناهما ههنا  
كـمغناهما [ هناك ] <sup>(٣)</sup> ، ثمَّ وجب أنْ يُقدَّر ما دخلنا عليه اسماً ولا  
يُقدَّر الفعل اسماً إلا بحرف مصدرٍ ، وحرف المصدر <sup>(٤)</sup>  
« أنْ وما » و ( كَي ) على اختلافٍ وأن لا جائز أنْ تكون « أنْ »  
إذ لا دخول لها على الفعل ولا « ما » لأنَّ الفعل منصوبٌ وهي  
لا تنصبُ ظاهراً فكيف تنصب مضمرَةً ؟ ولا جائز أن تكون  
« كَي » ، أمّا عند من ليست عنده مصدرية فظاهرٌ ، وأمّا من  
قال : هي مصدرية فلأنَّ تقديرها ههنا يؤدي إلى تغيير المعنى مع  
حتى وإلى التكرير مع اللام ، وذلك قولك : سرت حتى تطلع  
النمس ، فلو قدرت ههنا ( كَي ) لفسد المعنى ، لأنَّه ليس  
موضع تعليلٍ ، وبعد اللام يؤدي إلى تقدير [ ١٠١ ظ ] حرفٍ  
بمعناها مع إمكان غيره ، والاولى أنْ يُقال ثبت اظهارهم لأنَّ مع

(١) في ل ، ر : ( وهو ) ، وهو تحريف •

(٢) انظر الانصاف ٥٥٥/٢ ، ٥٥٧ ، ٥٧٥ ، ٥٩٧ •

(٣) هناك : زيادة عن ش •

(٤) في ل : ( والحرف الذي يُقدَّر معه الفعل بتأويل المصدر ،  
إمّا أنْ ، وإمّا ما وإمّا كَي ، ونسخة (ل) فيها زيادات من  
الامالي •

اللام فدلّ على أنّها هي المضمرة فيها ، وفي غيرها لأنّه 'يرد' على القول بکراهة اضممار 'کي' ، لثلا يؤدي الى اجتماع حرفين بمعنى واحد ، إنّهم فعلوا ذلك مظهراً في قولك : جئت لکي تکرمني ، واذا لم يکرهوه مظهراً فكيف يکرهونه مقدّراً ؟ فکذا ما ذکرناه ثانياً أوّلى . وأمّا 'الواو' والفاء ، فلأنّهما حرفا عطف تذّر حملهما على وجه العطف هنا إلاّ بأوّل الاوّل اسماً ، واذا جعل اسماً فلا يعطّف عليه الفعل إلاّ بأوّل الاسم ، ثمّ يقال ما تقدّم ، وبيان تذّر العطف أنّك اذا قلت : أکرمني فأکرمک كان الثاني مخالفاً للاول ، ألا ترى أنّ الاوّل أمر والثاني إخبار ، فكيف يستقيم أنّ يكون الخبر مطوّفاً على الأمر ؟ فوجب تقدير الاوّل بمعنى لیکن منک إکرام واذا قدّر الاوّل إکراماً وعطف فاکرمک عليه وجب تقديره بالاسم ، ولا یقدّر اسماً إلاّ بما تقدّم فتعین تقدير 'أن' ، وأمّا 'أو' ، فأنّ تقدّر عاطفة فالكلام فيها كالواو والفاء وأمّا أنّ تقدّر بمعنى الى فالكلام فيها كالكلام في اللام وحسّ ، وأمّا أنّ تقدّر بمعنى إلاّ منقطعة فالأ منقطعة لا يقع بعدها إلاّ الاسم فوجب حرف المصدر على ما ذکر ، و ذکر الواو ولم يذكر شرطها ، وهي مثل الفاء في أنّها لا یثبت النصب بعدها إلاّ اذا وقعت بعد أحد الاشياء الستة كالفاء إلاّ أنّها تفارقها في أنّ معناها الجمعیة ومعنى الفاء السببیة (۱) .

( فصل ) قوله : ولقولك ما تأتينا فتحدثنا معنیان الى آخره .

(۱) في ل : زيادة ( وانما ذکر النفي مع هذه الاشياء وان لم یکن طلبا وانما هو خبر لانه يشبه النهي في اللفظ ونصب جوابه لأن الفاء قوت مع السببیة ولم یجز الجزم في زرني وأزورك اذ لا معنى له ) ، وهو من الزيادات التي نقلها الناسخ من الامالي .

قَالَ الشَّيْخُ : أَحَدُهُمَا جَاءَ عَلَى قِيَاسِ أَخَوَاتِهِ وَهُوَ الَّذِي إِتَدَأَ بِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي ، وَاتَّفَقَ السَّبَبُ فَيَتَّفِقُ الْمُسَبَّبُ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : « فَكَيْفَ نُحَدِّثُنَا ؟ » وَالْآخِرُ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى أَنْ أَفْعَلَ الثَّانِي لَمْ يَحْصُلْ عَقِيبُ الْأَوَّلِ ، فَكَأَنَّهُ نَفِيٌّ وَقَوْعُهُمَا بِصِفَةِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي عَقِيبَ الْأَوَّلِ كَمَا تَقُولُ : مَا جَاءَ نِي<sup>(١)</sup> زَيْدٌ وَعَمْرُو<sup>(٢)</sup> أَي : مَا جَاءَ بِصِفَةِ الْاجْتِمَاعِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا جَاءَ فَكَذَلِكَ هَهُنَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِتْيَانُ وَقَعَ دُونَ الْحَدِيثِ إِذْ لَمْ يَنْفِ إِلَّا مَعْقِبَةُ الثَّانِي الْأَوَّلَ فَكَأَنَّهُ نَفَى الْأَوَّلَ بِصِفَةِ مَعْقِبَةِ الثَّانِي لَهُ ، لِأَنَّهُ نَفَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا ذَكَرَ فِي مَسْأَلَةِ الْوَاوِ فَلِذَلِكَ قَرَّرَ سَيُوبِيهِ الْمَسْأَلَةَ بِتَقْدِيرِ الْإِتْيَانِ عَلَى سَبِيلِ الْكَثْرَةِ وَانْتِفَاءِ الْحَدِيثِ لِيُوضَحَ أَنَّ النَّفْيَ لَهُ<sup>(٣)</sup> لَمْ يَرُدْ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ<sup>(٤)</sup> ، وَلَمْ يَرُدْ سَيُوبِيهِ أَنْ مَدْلُولَ الْكَلَامِ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ التَّمَثُّلَ لِبَعْضِ صُورِهِ لِتَحَقُّقِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : **لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٌ مِنْ الْوَلَدِ فَتَمْسَهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةٌ**<sup>(٥)</sup> الْقِسْمُ | وَهَذَا عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَّفْيِ نَفْيَ الْمَسِّ عَقِيبَ الْمَوْتِ الْمَذْكُورِ كَمَا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ نَفْيِ الْحَدِيثِ عَقِيبَ الْإِتْيَانِ فَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ إِذْ لَا يُقَدَّرُ مَوْتُ الْوَلَدِ سَبَبًا لِلْمَسِّ حَتَّى يَنْتَفِيَّ لَانْتِفَائِهِ ، بَلْ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى تَفْسِيرِ سَيُوبِيهِ بِالْكَثْرَةِ ، إِذْ لَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنْ يَمُوتَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لِكُلِّ أَحَدٍ يَقْصَعُ كَثِيرًا ، وَلَكِنْ لَا يَحْصُلُ بَعْدَهُ مَسٌّ وَإِنَّمَا

(١) ( مَا جَاءَ نِي ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر .

(٢) ( لَهُ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤١٩/١ .

(٤) الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحِلَّةُ الْقِسْمِ : بِقَدْرِ الْوَرُودِ . صَحِيحُ

الْبُخَارِيِّ ٤١/١١ ، أَمَّا ابْنُ الْحَاجِبِ ٣١٤ ظ .

المقصود 'أن' مسَّ النار لا يكون مع موت ثلاثة من الولد ، كما أن المقصود ثم أن الحديث لا يكون بعد الاتيان ، وانفق أن من صور المسألة أن يقع الاول كثيراً ولا يقع الثاني فمثلاً سيبويه ليتضح ويتبين الفصل بينه وبين المعنى الاول لأنه يخالفه في ذلك لا على أن ذلك ملازم له لما تبين من المعنى (١) .

(فصل) قوله : ويمتنع إظهار أن مع هذه الأحرف .

قال الشيخ : يعني الخمسة المتقدمة إلا اللام وحدها ، فإن الإظهار جاء معها جائزاً مع غير لا ولازماً مع لا ، فصارت على ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه الإظهار ، وقسم يجب فيه الإظهار ، وقسم لا يجوز فيه الإظهار (٢) ، فالجائز فيه الإظهار [ ١٠٠ و ] لام كسي بغير (٣) ( لا ) ، والواجب فيه الإظهار لا وكسي مع لا ، والذي لا يجوز فيه الإظهار البواقي ، وإنما وجب الإظهار في مثل لئلا يعلم كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل لئلا ولأن ، لأن ذلك مع ما بعده في تأويل الاسم فكأنه لم يدخل إلا على الاسم ، وجاز مع اللام ليحصل الفرق بينهما وبين لام الجحود إذا قصد من أول الأمر ، ووجب في البواقي الإضمار لأن أمرها ظاهر وهي كثيرة في الاستعمال فحذفت تخفيفاً ، ومما يجوز فيه إظهار (أن) حروف العطف إذا عطف بها فعل على اسم ، مثل يعجبني خروجك وتقوم وأن تقوم إلا أنه لم يذكرها ، لأنه لم يذكر حروف

(١) في ل : ( والحديث ) .

(٢) ( وقسم لا يجوز فيه الإظهار ) : ساقطة من ر .

(٣) في ل : ( إذا لم يمكن معها لا ) ، ولا يستقيم معها المعنى .

الطف الصريحة في العطف هنا وسبذكرها في بعض الفصول التي تأتي مخلوطة مع هذه الواو والفاء .

( فصل ) قال صاحب الكتاب : وليس بحتم أن يُضمب الفعل في هذه المواضع ، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مُساعً .

قول الشيخ : يعني بالمواضع ما بعد حتى وأو والواو والفاء دون الهمزة ؛ لأن الهمزة لا يكون بعدها إلا المنصوب ولذلك لم يذكرها في تفصيل المواضع ، وقد وقع في بعض النسخ من معنى وجهة بإضافة معنى إلى جهة ، ووقع في بعضها من معنى وجهة بتووين معنى ونطق جهة عليه ، والصورة في الخط واحدة والوجهان متقاربان ، وقد تمسك أكوفون بأن الأفعال موضوع<sup>(١)</sup> إعرابها لمعان كوضع إعراب الاسماء به مثل ما أشار به هنا في أن المعنى يختلف باختلاف الاعراب<sup>(٢)</sup> ونحن لا نكرر أنك إذا رفعت الفعل كان ثمة معنى يخلفه إذا نصبت وكذلك إذا جزمت إلا أنا نقول : هذه المعاني هي معاني ما ينضم إلى الأفعال ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن تكرمني فمعناه إثبات الأكرام ، وإذا قلت : لن تكرمني فمعناه نفي الأكرام في المستقبل ، وإذا قلت : لم تكرمني فمعناه نفي الأكرام في الماضي ، فهذه المعاني ليست بمعاني معنوية على الفعل حتى تجعلها لها دلالة في الفعل كما فعل في معاني الاسماء<sup>(٣)</sup> وإنما هي معاني لما تنضم إلى الفعل فإن قلت : ما ذكرته من معاني

(١) في ل : ( إعرابها موضع ) ، وما ذكرناه أحسن .

(٢) الانصاف ٥٧٠/٢ .

(٣) في ل : ش : ( الاسم ) ، وهو تحريف .

الاسماء هي أيضاً لِمَا يَنْضَمُّ إليها ، ألا ترى أَنَّكَ إذا قلت : قامَ زيدٌ  
كانَ المعنى نسبةَ القيامِ إلى زيدٍ ، وإذا قلت : ضربتُ زيداً كأنه  
معناه وقوعَ الضربِ على زيدٍ ، وكذلك الجِرُّ ، وقد جُمِلَتْ  
لِلْأَسْمَاءِ بهذا الاعتبارِ معانٍ فليكنَ الأفعَلُ كذلك . قلتُ : ليسَ  
المعاني في الأسماءِ كوزانها في الأفعالِ ، ألا ترى أَنَّها لو لم تُعَرَّبْ  
لَأَدَّتْ إلى التباسها في مثلِ قولك : ما أحسنَ زيداً ! وشبهه وذلك  
يُحققُ ما أُدْعِيَ من المعاني ، وليسَ كذلكَ الأفعالُ فَإِنَّها لو لم  
تُعَرَّبْ لكانَ ما انضَمَّ إليها مِمَّا ذَكَرْنَاهُ يُنْبِئُ عن المعاني فقد وُضِحَ  
لَكَ أَنَّ المعاني تَعُورُ على الأسماءِ أَنفُسُهَا وَإِنْ كَانَتْ تَقُومُ بِمَا  
يَنْضَمُّ إليها ، وَأَنَّ المعاني في الأفعالِ لمجردِ ما يَنْضَمُّ إليها دونَ أَنِ  
تَعُورَ عليها ، فهذا معنى قوله : « بَلْ لِلْعَدُولِ بِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ  
مَعْنَى وَجْهَةٍ مِنَ الْأَعْرَابِ مُسَاغٌ » ، ثم ابتداءً بِهِ وَاحِداً وَاحِداً وَبَيْنَ  
الْجِهَةِ الَّتِي يَكُونُ عِنْدَهَا مَنْصُوباً وَالْجِهَةِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا مَرْفُوعاً .

{ وقوله : فله' بعدَ ( حَتَّى ) حالتانِ إلى آخرِ الكلامِ .

قالَ الشيخُ : ثم قالَ في تمثيله في النصبِ : كَأَنَّكَ قلتُ :  
سرتُ كي أَدْخَلَهَا ، يومُ أَنَ ( حَتَّى ) لا تنصبُ إِلَّا بهذا المعنى ،  
وليسَ الأمرُ كذلكَ ، بَلْ تنصبُ بهذا المعنى وبغيره ، وهو أَنَ يَكُونُ  
لمجردِ الغايةِ من غيرِ تعليلٍ كقولك : أُسِرَ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ  
وليسَ ههنا تعليلٌ .

قوله : أو كانَ مُتَقَضِّياً .

{ قالَ الشيخُ : يريدُ ما بعدَ حَتَّى ، ويومُ أَنَ في هذا الوجهِ  
لا بدَّ أَنَ يَكُونُ مُتَقَضِّياً وَأَنَّ التَّعْيِيرَ عبارةً عَنِ التَّقْضِي ، وليسَ



الأمر كذلك فيهما ، لأن قولك : كنت سرت أمس حتى أدخل المدينة لا يلزم منه تقضي الدخول ، ولا الأخبار عنه بالتقضي لو قدر متقضيًا ؛ لأن المعنى [ إنما هو ]<sup>(١)</sup> الأخبار بوقوع الفعل قبلها ويكون متعلقًا ( حتى ) كان حينئذ مترقبًا ، فأنت مخبر بالسير ويدخل كلن مترقبًا عند السير مقصود في التقدير لا في الوقوع ، ثم هذا الدخول المترقب قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ، ولا يتغير ذلك المعنى ولا التعبير عنه عما كان عليه ، فلذلك تقول بعد وقوع الدخول أو تعذر به ، كنت سرت أمس حتى أدخل البلد [ ١٠٠ ظ ] فتجد المعنى في هذا الأخبار وعلى كلا التقديرين واحدًا لأنه لا تعرض له في إثبات وقوع الدخول ولا نفيه وإنما هو مخبر عن دخول كان مترقبًا ، ولا يختلف وقوع الدخول بعد ذلك ولا باتفاقه فهذان المعنيان هما موضع النصب •

قوله : وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال •

قال الشيخ : يعني أن الرفع يجب إذا قصد التعبير عن وقوع الدخول حالًا فقد يكون الحال محققة وقد تكون مقدرة كما تقدم في الاستقبال في كلامه فمثال الحال تحقيقًا أن تكون قد سرت وأنت داخل فنقول : كنت سرت حتى أدخل البلد معبراً عن الدخول الحاصل حالاً محققاً ومثل الحال تقديرًا أن يكون السير والدخول قد وقعا جميعاً وقصدت إلى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود إلا أنك قصدت حكاية الحال وقت<sup>(٢)</sup> وجوده ، فنقول : سرت أمس حتى أدخل المدينة فنكون مخبراً عن سير حصل عنه دخول في

(١) [ إنما هو ] : زيادة من ل

(٢) ( وقت ) : ساقطة من ل

الوجود حاكياً للحال وبهذا يتبين قولهم في النصب « أو كان متقصياً ، غير مستقيم ، لأنه إذا كان متقصياً وقصدت التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع . الثاني ما بعد حتى في وجهي الرفع مخبر به حصولاً واجب أن يكون مسيباً عما قبلها ولم يذكر النسبية فيها وهو لازم ذكره <sup>(١)</sup> في الناصبة وهو غير لازم ، وإنما التزموا النسبية هنا لما كان الكلام جملة ، فكأنهم قصدوا إلى قوة الربط بينهما بمعنى النسبية <sup>(٢)</sup> ، وفي الأول لم يلتزموا بالربط الحاصل بالجزئية ، وذلك أن حتى في الوجه الأول جار ومجرور فهو جزء مما قبله ، وفي الوجه الثاني جملة مستقلة وليس جزء مما قبلها ولا يلزم من التزام النسبية في الجملتين ليقوي الربط التزام النسبية فيما الربط مقوي فيه بالجزئية وإنما نصبوا في موضع النصب المذكور ، لأنه أمكن فيه تقدير الناصب ، ألا ترى أن الفعل مستقبل وأن تقدير ( أن ) فيه متحقق لأنها للاستقبال فيصح تقديرها بخلاف موضع الرفع فإنه للحال ، وتقدير ( أن ) مع الحال متناقض لأنها للاستقبال ، فلا تجتمع الحال فلذلك جاء النصب في مواضع الاستقبال ، وفات في مواضع الحال ، ومثل صاحب الكتاب في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال كدخول الجنة ، وفي الرفع بما يتحقق فيه الحال كانتفاء الرجاء عند المرض <sup>(٣)</sup> ، فإنه لو قدر مستقبلاً فسد المعنى من جهة انتفاء الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ، ولا يحصل ذلك حتى يكون انتفاء الرجاء حاصلًا ، وإذا كان حاصلًا وجب الرفع ، وكذلك ( شربت الأبل حتى يجيء البعير يجر بطنه ) لو قدر

- (١) ( ذكره ) : ساقطة من ل .  
(٢) ( ههنا ) : ساقطة من ل .  
(٣) في ل : ( حتى كأنه لو قدر ) .

مخصوصاً لم يستقم لأنَّ الغرضَ بذكر جرِّ البحرِ بطنه زيادةَ الارتواءِ  
ولا يحصلُ ذلكَ إلاَّ أنْ يكونَ حاصلًا ، فلذلكَ وجبَ الرفعُ ،  
ومثَّلَ بالآيةِ في الرفعِ والنصبِ ، فأما النصبُ فعلى أنَّ الأخبارَ  
بالزَّلزالِ والقولَ كانَ مترقباً عندَ الزَّلزالِ وليسَ فيه أخبارٌ بوقوعِ  
قولٍ ، وإنَّ كانَ الوقوعُ قد ثبتَ بأمرٍ آخرَ ، وأما قراءةُ الرفعِ  
فعلى أنَّ الأخبارَ بالزَّلزالِ والقولِ الحاصلِ في الوجودِ على حكايةِ  
الحالِ سبباً عن الزَّلزالِ •

ثمَّ قالَ : كانَ سببُ حَتَّى أدخلها بالنصبِ ليسَ إلاَّ •

قالَ الشيخُ : هذا إذا جعلتَ كانَ ناقصةً واليه أشارَ ، وإنَّما  
كانَ ذلكَ من جهةِ أنَّها تحتاجُ إلى خبرٍ وليسَ معها ما يصلحُ خبراً  
إلاَّ قولكَ : حَتَّى أدخلها ، ولا يصلحُ أنْ يكونَ خبراً إلاَّ أنْ  
يكونَ في تقديرِ الجارِّ والمجرورِ ، وإذا كانَ كذلكَ وجبَ النصبُ  
فحينئذٍ لذلكَ ، ولو رُفِعَ لم يكنْ لكانَ خبرٌ لأنَّ حَتَّى أدخلها  
حينئذٍ جملةٌ مستقلةٌ بالأخبارِ (١) بها لا تصلحُ أنْ تكونَ خبراً  
لكانَ لفقدانِ الضميرِ العائدِ لفصلٍ حَتَّى بينَ الاسمِ وما وقعَ خبراً  
عنها (٢) •

قوله : فإنَّ زدتَ أمسَ وعلَّقتهُ بكانَ •

قالَ الشيخُ : يعني جملةُ خبراً ، أو قلتَ : سيراً متعباً ،  
وجملتهُ أيضاً خبراً ، أو أردتَ كانَ التامةَ جازَ الوجهانِ ، (لأنَّكَ  
لم تضطرَّ هنا إلى خبرٍ حَتَّى يجبَ النصبُ فلذلكَ جازَ  
الوجهانِ) (٣) •

(١) ( بالأخبارِ بها ) : ساقطة من ل •

(٢) في ل : ( عنه ) ، وهو تحريف •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

قال الشيخ : لأنَّ الرفعَ فاسدٌ ألا ترى أنَّه لا بدَّ أن يكونَ مُسبباً عن الاولِ محققاً فكيفَ يتمِّمُ أن يكونَ السببُ محققاً ثانياً والسببُ مشكوكٌ فيه مسؤولٌ عن وقوعه فلذلك لم يجز إلاَّ  
النصبُ •

قوله : وتقولُ أيَّهم سارَ [ ١٠٢ و ] حتَّى يدخلها بالنصبِ  
والرفعِ •

قال الشيخ : لأنَّ السيرَ ههنا متحققٌ وإنَّما المسؤولُ عنه صاحبه ، ويجوزُ أن يتحققَ مسببُ السيرِ والسيرُ ويُجهلُ صاحبه فيُسألُ عنه فلذلك جازَ الرفعُ ههنا دونَ اتِّى قبلها •

(فصل) قوله : وقريءَ قوله تعالى : { تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ }<sup>(١)</sup> بالنصبِ على اضمارٍ أن الرفعَ على الاشتراكِ  
إلى آخره •

قال الشيخ : بالنصبِ ، انصبُ على اضمارٍ أن<sup>(٢)</sup> ظاهرٌ ، والرفعُ على الاشتراكِ بينَ يسلمونَ وتقاتلونهم على معنى التشريكِ بينهما في نازلٍ واحدٍ ، حتَّى كأنَّكَ تطفتَ خبراً على خبرٍ أو على الابتداءِ ، يعني بقوله : « أو على الابتداءِ ، على الاستئنافِ بجملتهِ معربةٍ اعرابَ نفسها غيرَ مشتركٍ بينها وبينَ ما قبلها في عاملٍ واحدٍ

(١) سورة الفتح الآية : ١٦ •

(٢) وفي إحدى القراءتين أو يسلموا ، والمعنى تقاتلونهم ابتداءً حتَّى يسلموا وإلاَّ أن يسلموا تقاتلونهم أو يكون منهم الاسلام ، ممانى القرآن ٦٦/٣ • وقال ابن الانباري الرفع فيه وجهان : إمَّا أن يكون معطوفاً على تقاتلونهم أو مستأنفاً • البيان في غريب القرآن ٣٧٧/٢ •

ومثلها بقوله : « أو هم يسلمون » ، ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله إذ الجملة الاسمية لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك ، ولكن باعتبار الاستقلال ، ومثال التقدير الأول في غير الجملة الفعلية قولك : إن زيدا قائم وعمرأ منطلق عطفت عمرأ على زيد على التشريك معه في عامل واحد ولم تجعله مستقلا ، ومثال التقدير الثاني قولك : إن زيدا قائم وعمرأ منطلق ، عطفت (وعمرأ منطلق) على أنه جملة مستقلة لا باعتبار التشريك في عامل .

قوله : هو قاتلي أو أفتدي منه وإن شئت ابتدأته على معنى أو أنا أفتدي .

قال الشيخ : ولم يذكر للرفع إلا تقديرأ واحداً وهو الثاني ، لأن تقدير الأول متعذر لأنه عطفت باعتبار تشريك في الاعراب وليس هنا قبل أو أفتدي ما يصلح أن يكون أفتدي مشتركاً معه في الاعراب ، لأن الفعل لا مشاركة بينه وبين الاسماء في العوامل فلم يبق إلا التقدير الثاني وهو الاستئناف ومثلها بأننا أيضاً ليتضح ، واستشهد بقول امرئ القيس<sup>(١)</sup> . وقال في الرفع وجهان ، وهذان الوجهان في الرفع مثلهما في قوله : ( أو هم يسلمون ) ، سواء تقدم فعل مضارع مرفوع يجوز التشريك معه ، واصح استئنافه فاستقام تقدير الوجهين .

(١) قول امرئ القيس هو :

فقلت له لا تبيك عينك إنما . .

نحاول ملئاً أو نموت فنعدرا

قال سيبويه : ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين إما على الاشتراك بين الأول والآخر وأما على أنه مبتدأ أو ونحن ممن يموت ، وهذا الذي ذكره الشيخ . الكتاب ٤٢٧/١ ، المقتضب ٢٨/٢ ، الجمل ص ١٩٧ ، المفصل ص ١٣١ ، الاسموني ٢٩٥/٣ ، الخزانة ٦٠٩/٣ ، الديوان ص ٧٢ .

( فصل ) قوله : ' ويجوز ' في قوله تعالى : { وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ } <sup>(١)</sup> ' أن يكون تكتموا منصوباً ومجزوماً <sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ : وهما ظاهران ، أمّا النصب فعلى الجمعية على ما تقدّم ، وأمّا الجزم فعلى الاشتراك بين الفعلين في الجزم ، ولا يستقيم أن يقال هو عطف جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها ، وأمّا التشريك فغير مستقيم ؛ لأنّ الرفع للفعل الاول غير الرفع للفعل الثاني ، فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد مختلف ؟ فلا يستقيم أن تكون منقطعة ، لأنّه لا وجه للجزم حينئذ ، فلم يبق إلاّ العطف المذكور ، ثمّ شلّ بالبيت <sup>(٣)</sup> الذي يتمدّد فيه تقدير الجمعية ليتضح به وجه العطف جزماً .

قوله : ' وتقول : ' زُرْنِي وَأُزورك بالنصب .

قال الشيخ : على معنى الجمعية ولذلك فسره بقوله : « يعني لتجتمع الزيارتان » وقد وقع في المفصل لتجتمع بالنصب ، وهو غلط لأنّ المعنى على أنّه يفسر مدلول زُرْنِي وَأُزورك ولا يستقيم تفسيرها مع النصب لأمرين : أحدهما أنّها [ جملة ] <sup>(٤)</sup> مستقلة ولا تكون جملة إلاّ مع الجزم لا مع النصب ، والآخر أنّ معنى

(١) سورة البقرة الآية : ٤٢ .

(٢) انظر الكشاف ٥٣/١ .

(٣) البيت هو : وَلَا تَشْتُمِ الْمُؤَلَّى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ

فَاتَّكَ إِنَّ تَفْهَلْ تَسْفَهْ وَتَجْهَلْ

وقائله جرير . انظر الكتاب ٤٢٥/١ ، ابن يعيش ٣٤/٧ .

(٤) ( جملة ) : زيادة عن ر . وفي ل : ( إنّها مفسرة بجملة مستقلة ) .

قولك : زُرْنِي وَأُزَوِّدَكَ لِتَجْتَمَعَ الزِيَارَتَانِ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ لِيَجْتَمَعَ  
الزِيَارَتَانِ فَسَمَحَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ تَفْسِيرًا دُونَ آخِيهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ  
النَّصْبَ مَفْسُودٌ لِمَعْنَى مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ، وَهُوَ أَنَّهُ يُصِيرُ تَعْلِيلًا لِلأَوَّلِ  
وَهُوَ هُوَ فَكَأَنَّهُ عِلَلُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : لِتَجْتَمَعَ الزِيَارَتَانِ  
لِتَجْتَمَعَ الزِيَارَتَانِ ، فَكَأَنَّهُ مَثَلُ قَوْلِكَ : ضَرْبُهُ لَا ضَرْبَهُ وَهُوَ  
فَاسِدٌ ، وَمَثَلُ النَّصْبِ بِمَا لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ سِوَاهُ لِأَنَّ الْجَزْمَ وَالرَّفْعَ  
فِي الْبَيْتِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ أَمَّا الْجَزْمُ فَقَدْ ذَكَرَهُ ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَيَدُلُّ عَلَى  
الاسْتِثْنَاءِ وَالْغَرَضُ الْاجْتِمَاعُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (١) :

١٩٨      أَنْدَى      لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ  
وَلَا يَنْهَضُ هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِالنَّصْبِ • ثُمَّ قَالَ : « وَبِالرَّفْعِ يَعْنِي » فِي  
الْمَثَلِ لَا فِي الْبَيْتِ ، لِأَنَّ الرَّفْعَ يَضَعُفُ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ مَثَلُ الرَّفْعِ بِمَا  
لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ سِوَاهُ وَهُوَ قَوْلُهُ : « دَعْنِي وَلَا أَعُودُ » لِتَعَذُّرِ النَّصْبِ  
وَالْجَزْمِ عَلَى الْعَطْفِ ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَيَفْسُدُ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ يُصِيرُ الْمَعْنَى  
لِيَجْتَمَعَ تَرَكَّكَ لِي وَتَرَكِّي لِمَا تَهَانِي عَنْهُ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ طَلَبَهُ لَتَرَكَّهُ  
إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَالِ بِقَرِينَةِ الْأَمْرِ (٢) بِتَأْدِيهِ فَيَفُوتُ مَقْصُودُ طَالِبِ (٣)  
الْأَدَبِ ، وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ [ ١٠٢ ظ ] لِمَنْ أَدَبَ حَصُولُ

(١) الْبَيْتُ مُخْتَلَفٌ فِي نَسْبَتِهِ وَصَدْرُهُ : ( فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو  
إِنْ أَنْدَى ) وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ وَأَدْعُو بِاضْمَارِ أَنْ حَمَلًا  
عَلَى مَعْنَى لَيْكُنْ مَثَلًا أَنْ تَدْعَى وَأَدْعُو ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى  
الْأَعَشَى فِي الْكِتَابِ ٤٢٦/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ٣٥/٧ ، الْعَيْنِيُّ عَلَى  
الْأَشْمُونِيِّ ٣٠٧/٣ وَالْإِبْرَاهِيمِيُّ ١٣١ ، وَهُوَ  
غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي الْأَشْمُونِيِّ ٣٠٧/٣ ، الْمَغْنِي ٣٩٣/٢ ، ابْنُ عَقِيلَ  
٢٧٥/٢ ، وَلَمْ أَعثر عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِ الْأَعَشَى •

(٢) فِي الْأَصْلِ ( الْمَثَلُ ) وَلَيْسَ لَهَا مَعْنَى •

(٣) فِي ل : ( صَاحِبٌ ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

مقصود مؤدبه ولا يحصل مقصوده إلا بترك العود في المستقبل ، ولا يستقيم الجزم ؛ لأنه إن جزم نطقاً كان فاسداً على ما نذكر بعده ، وإن جزم يلاً على أنها المنهي وتكون جملة نهية معطوفة على جملة أمرية وهي قولك : دَعْنِي فكأنه قال : دَعْنِي نَسَمَ شرع في جملة أخرى ناهياً لنفسه عن العود كن فاسداً أيضاً من جهة المعنى ؛ لأنه لا ينهض الموجب لترك التأديب إلا بالخبر عن نفي العود ولا ينهي نفسه عن العود ، ولذلك لم يكن بين المنهي وبين الود تناقض ، ألا ترى أنك تقول : أنا أنهي نفسي عن كذا في كل وقت ثم أقمله ولو قلت : أنا لا أفعل كذا ثم أقمله كان تناقضاً ، والغرض نفي وقوع العود في المستقبل ، وهذا لا يحصل إلا بالخبر .

قوله : وإن أردت الأمر أدخلت اللام .

قال الشيخ : يريد أنه لا يستقيم الجمع بينه وبين زُرْنِي في الاعراب ، لأن زُرْنِي لا اعراب لها عند البصريين وأزورك معرب فكيف يشترك بين شيئين في الاعراب وهو متب عن الاصل ، هذا تناقض . فان قيل اجمله مشتركاً على الموضع كما تقول : جاءني هذا وزيد وتشرك بين الاثنين في الاعراب ، وإن كان الاعراب متفياً عن الاول فهو غير مستقيم لأمرين : أحدهما أن من قال : زُرْنِي معرب فهو معرب لفظاً لا تقديرآ . والآخر هو إن التشريك باعتبار الموضع إنما يكون فيما ثبت له ذلك الاعراب في الاصل ومنعه مانع عارض كما في الاسماء . وأما فعل الأمر فلا اعراب له البتة لا أصلاً ولا فرعاً فلا يستقيم تقدير الاعراب فيه ، واستشهد بقول كعب القوي ، وذكر النصب بالواو في هذا البيت



وإن لم يكن في الحقيقة مما هو فيه لأن الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو الجمع وإنما هي واو العطف لمشاركتها لها<sup>(١)</sup> في اللفظ والمعنى الأصلي ، ولا يستقيم أن تكون ههنا واو الجمع لأن تلك إنما تنصب بعد الأشياء الستة على معنى الجمعية ، وليس ههنا منها سوى النفي ولو قدر الجمع بها بين المنفي وبين ما بعدها لكان فاسداً لأن قوله<sup>(٢)</sup> :

لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ

١٩٩

إذا جعلتها ناعبة بعد هذا النفي كان المعنى نفي النفع ونفي الغضب فيفسد المعنى إذ الغرض إن الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله وهذا عكسه وكذلك إذا جعلته في سياق « وما أنا للشيء » أدنى إلى ذلك أيضاً ، وفساد آخر وهو تأخير ما ذكر منياً وهو قوله : « بقوول » وشرطه التقديم على واو الجمع فلم يبق إلا أن يكون واو العطف وتكون عاطفة « الغضب » على قوله « للشيء » وإذا عطفت الفعل على الاسم وجب تقديره بتأويل الاسم ولا يُقدَّر إلا بأن على ما تقدّم فيكون المعنى وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بقوول ، ويحتاج في استقامة المعنى إلى تقدير مضاف محذوف أي لقوول الشيء لأن

(١) ( لها ) ساقطة من ش .

(٢) البيت لكعب الغنوي وتماه :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوُولِ

مسيبويه يرى نصب الفعل ( يغضب ) بتقدير أن أو رفعه على على أنه صلة ، والشيخ يوجب الرفع ، الكتاب ٤٢٦/١ ، ابن يعيش ٣٦/٧ ، المقتضب ١٩/٢ ، الفصل ص ١٣١ ، الخزائن ٦١٩/٣ ، أمالي ابن الحاجب ٨٩ و .

الغضب لا يُقال فيه مقول والتقدير<sup>(١)</sup> ولغضب صاحبي بقول  
فحذف المضاف لما كان معلوماً ، والرفع أظهر من وجهين : أحدهما  
أن عطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف والآخر أنه لا تقدير  
يلزم فيه بخلاف النصب لأنه جملة معطوفة على ليس ناعية فهي  
داخله في حكم الصلة ولذلك احتيج فيها<sup>(٢)</sup> إلى ضمير يرجع إلى  
الذي ، ووصلها بجملتين أحدهما منفية ولأخرى مثبتة ولا بعد في  
ذلك ثم مثل الرفع بما يتدّر في النصب وهو قوله تعالى :  
{ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ }<sup>(٣)</sup> ، وإن كانت أيضاً عاطفة بعد ما توهم  
العطف<sup>(٤)</sup> فيها وهو قوله : { لِنُبَيِّنَ لَكُمْ } ، لأنه لو جعل  
معطوفاً عليه ضعف المعنى إذ اللام في لِنُبَيِّنَ للتعليل لما تقدم  
وهو قوله : { فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ } إلى قوله لِنُبَيِّنَ لَكُمْ { فالتقدم  
سبب للتبيين فلو جعل { وَنُقِرُّ } معطوفاً عليه لكان داخلاً مع  
التبيين في سببه { فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ } وليس ما ذكر من قوله :  
{ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ } إلى آخره سبباً في الإقرار في الأرحام ما نشاء  
فضعف النصب ثم انتقل إلى ذكر الفاء الناصبة في جواب الأشياء  
السة •

( فصل ) قوله : ما تَأْتِينَا فتحدثنا •

قال الشيخ : النصب [ ١٠٣ و ] واضح على المعنيين المتقدمين  
ويجوز الرفع على الوجهين اللذين ذكرهما أحدهما أن يكون عطفاً

(١) في ل : ( والسبب ) ، وهو خطأ •

(٢) ( فيها ) : ساقطة من ش •

(٣) سورة الحج الآية : ٥ •

(٤) في و : ( النصيب ) وهو وهم •

للحدث على الاتيان مشتركاً بينه وبينه في النفي مرفوعاً بما ارتفع كما تقدم بمثل قوله تعالى : { وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ } <sup>(١)</sup> ، لأنَّ انطاهر فيه ذلك إذ المعنى على نفي الاذن ونفي العذر بظاهر قوله : { لَا تَعْتَدِرُوا الْيَوْمَ } ، ولأنَّه نفي الاذن لهم والظاهر نفي الاذن في الاعتذار فلا يترى إثبات العذر منهم بعد ذلك ؛ لأنَّه في المعنى مخالفة ، ويجوز أن يكون مستأنفاً فيكون المعنى أنهم يعتدرون ويكون ذلك في موقف آخر لأنَّ المواقف متعددة ، ويدل عليه قوله تعالى : { ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فَتَسْتَهِمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا } <sup>(٢)</sup> ، وأشال ذلك ولكنَّه ضعيف فلاولى <sup>(٣)</sup> أن يُحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله : « وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ » ، وإن ثبت أنَّهم يعتدرون في موقف آخر . والثاني أن تكون مستأنفة بنفسها فرفها على غير التشريك ، والجملة الاولى منفية والثانية مثبتة ، ويكون المعنى على خلاف ما تقدم ؛ لأنَّ فيما تقدم نفي الاتيان والحدث وفي هذا نفي الاتيان وأثبت <sup>(٤)</sup> الحديث . ثم مثله بما لا يستقيم معه إلا للاستقلال بنفسه والاثبات حتَّى ( يثبت كون الجملة الاولى نفيًا والثانية مثبتة وإن خالف التمثيل في المعنى وهو قوله ) <sup>(٥)</sup> : « مَه تَاتِينَا فَأَنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنَا » إذ لا يشك من قيل له ذلك إنَّ قوله : « فَأَنْتَ تَجْهَلُ أَمْرَنَا » مثبت بخلاف ما تقدم ، فإنَّه

(١) سورة المرسلات الآية : ٣٦ .

(٢) سورة الانعام الآية : ٢٣ .

(٣) في ل : ( الأكثر ) ، وما اثبتناه احسن .

(٤) في ش : ( اثبات ) ، وهو تحريف .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من س .

محتمل<sup>١</sup> فمثلَ أحد الاحتمالين بما لا يحتمل 'سواء' لوضوحه 'نعم'  
مثلَ بقول العنبري<sup>(١)</sup> :

٢٠٠- غَيْرَ أَنَا

في الرفع أيضاً وهو أيضاً لا يحتمل 'إلا' الرفع ، لأنَّ المعنى على أنَّ  
الآتي لَمْ يَأْتِ بَيِّقِينَ فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين  
عما أتى به ، ولا يستقيم على ذلك 'إلا' الرفع لأنَّه لو جُزِمَ لدخل  
مع الاتيان في انفي فيفسد المعنى إذ المعنى اثباته ولو نُصِبَ لُنُصِبَ  
على الجمعية ، ويجب أن يكون أيضاً منفياً معه . فإن قلت : لِمَ  
لا يستقيم 'انصب' على المعنى الثاني للقاء وهو إنَّ هنا لا يكون عقيب  
هذا لأنَّ معناها إنَّهما لا يجتمعان ؟ قلت : يفسد المعنى أيضاً ؛ لأنَّ ذلك  
المعنى<sup>(٢)</sup> على أنَّ الأول لا يكون 'عقبه' الثاني حتَّى كأنَّه 'وصف' له ،  
وأنت لو قدرت نفي الثاني على تقدير حصول الأول ففسد المعنى  
فيهما جميعاً إذ المعنى نفي الأول وإثبات الثاني وهذا عكسه ، نعم  
استشهد بقوله<sup>(٣)</sup> :

٢٠١- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ

(١) هذه قطعة من بيت نسبته الزمخشري للعنبري ، وسيبويه وابن  
يعيش لبعض الحارثيين :

وهو : غَيْرَ أَنَا لَمْ يَأْتِنَا بَيِّقِينَ

فَنُرَجِّي وَنَكْثِرُ التَّامِيلَا

الكتاب ٤١٩/١ ، الفصل ص ١٣٢ ، ابن يعيش ٣٧/٧ .

(٢) ( المعنى ) : ساقطة في و ، ل ، ت .

(٣) البيت لجميل بن معمر وتمامه :

فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمَلَقُ

وزوارة الديوان : ( الخلاء ) بدلاً من القَوَاءِ ، الربع :

المنزل ، القَوَاءُ : القفر ، والسملق : ليس فيها شيء ، الكتاب

٤٢٢/١ ، ابن يعيش ٣٧/٧ ، المغني ١٦٨/١ ، الجمل ص ٢٠٤ ،

همع الهوامع ١١/٢ الديوان ص ٤٥ .

في الرفع ، وظاهره 'أيضاً الرفع' ؛ لأنه 'أراد أن' النطق حاصل لها على سبيل التجوز لما هي عليه من أحوالها ، ولم يقصد أن يدخل النفي إلا على السؤال وعلى ذلك يكون الرفع وإن كان النصب والجزم غير ممتنعين وذلك ما قال سيويه : لم يجعل الأول سبباً للآخر ولكنه جعله ينطبق على كل حال ،<sup>(١)</sup> . وقوله : « ولم يجعل الأول سبباً للآخر » نفي للنصب . وقوله : « جعله ممّا ينطبق على كل حال » نفي الجزم ، لأنه قصد إلى الاستثنا .  
قوله : ودّ لو تأتبه فتحدثه .

قال الشيخ : يجوز النصب على جواب التمني ، ويجوز الرفع على وجهين : أحدهما الاشتراك ، والآخر الاستثنا .

وقوله : قال ابن أحمر<sup>(٢)</sup> :

قال الشيخ : البيت بالرفع والنصب ، ( أمّا النصب فظاهر عطفاً على ( ليلقحها ) وتكون الجملة واحدة )<sup>(٣)</sup> ، وهذا وإن لم تكن الفاء فيه فاء الجواب ولكنها فاء العطف فوجه مجيئه بها كوجه مجيئه بواو العطف في [ فصل ]<sup>(٤)</sup> ، واو الجمع .

قال الشيخ رضي الله عنه : أخبر أن هذا المذموم يعالج العاقر ليلقحها للتاج ، وأخبر عن حال من يصفه بقلّة العقل ،

(١) انظر الكتاب ٤٢٢/١ .

(٢) البيت هو : يعالج عاقرأ عيت عليه  
ليلقحها فينتجها حواراً

الكتاب ٤٣١/١ ، ابن يعيش ٣٨/٧ ، المفصل ص ١٣٢ .

(٣) ما بين القوسين : متأخر بعد واو الجمع .

(٤) ( فصل ) زيادة عن ل .

لأنه بهذه الصفة • فالتعليلُ باللقاحِ والتأجِ إنما هو في حقِ  
 المهجورِ ، لأنه يفعلُ هذا لهذا الغرضِ ، فالجملةُ واحدةٌ وإذا رُفِعَ  
 ففسدَ المعنى ظاهراً إذْ ليسَ للرفعِ إلا وجهانِ : إمّا العطفُ  
 وإمّا الاستئنافُ فإذا عطفَ على يعالجُ صارَ مخبراً بالعلاجِ والتأجِ  
 فيصيرُ أسوأَ حالاً من المعالجِ وإذا كانَ قد ذمَّ معالجاً يقصدُ إلى  
 اللقاحِ فذمَّ من يخبرُ بالتأجِ تحقيقاً عن هذه المعالجةِ أولى ، وكذلك  
 الاستئنافُ فوجبَ أنْ يكونَ مخبراً به فيفسدَ المعنى ، فكانَ (١)  
 النصبُ هو الوجهُ • ووجهُ الرفعِ أنْ يُحمَلَ على قصدِ الهزمِ  
 والتهكمِ (٢) بهذا المعالجِ ، وهذا بابٌ مستعملٌ يقصدُ المتكلمُ فيه إلى  
 ضدِّ ما هو موضوعٌ له بالأصالة ، فيقولُ : لمن ظهرَ منه فعلٌ مَنْ  
 ليسَ بعاقلٍ ما هذا إلا فعلُ العقلاء ، وعلى ذلكَ حملَ بعضهم  
 [ ١٠٣ ظ ] قوله تعالى : { إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ } (٣) ،  
 والمزيرُ الكريمُ وشبهه فيستقيمُ المعنى بهذا التقديرِ دونَ غيره •

( فصل ) قوله : أريدُ أنْ تأتيَنِي ثمَّ تحدَّثَنِي •

قالَ الشيخُ : فأتى بتمَّ ولمَّ (٤) يسبقُ هذه الفصولَ إلا ليانَ  
 وجوهَ غيرِ النصبِ في حتَّى وواوِ الجمعِ وفاءِ الجوابِ وأوَّ ولكنه  
 كما جرَّ ذكرُ الواوِ والفاءِ ذكرُ الواوِ والفاءِ اللتينِ للعطفِ ذكرَ  
 ثمَّ ؛ لأنها مثلُهما فإذا نصبتَ فبالعطفِ على ما قبلها ، وإنْ رفعتَ  
 فعلى الاستئنافِ كما ذكرَ في واوِ العطفِ وفاءِ العطفِ على  
 ما تقدَّم •

(١) في ش : ( لأن ) •

(٢) في ل : ( أنْ يكونَ مخبراً ) •

(٣) سورة هود الآية : ٨٧ •

(٤) في و : ( ليسَ ) وهو وهم •

قوله : وخيرَ الخليل' في قولِ عُرْوَةَ العُذْرِي<sup>(١)</sup> :

٢٠٢- [ وما هو إلاَّ أنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ]<sup>(٢)</sup>

فانْ نَصَبَ فَعَلَى العَطَفِ عَلَى أَرَاهَا وَإِنْ رَفَعَ فَعَلَى الاسْتِنَافِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَمِمَّا جَاءَ مَنْقُطَةً « قَوْلُ أَبِي اللَّحَامِ التَّغْلَبِيِّ ،<sup>(٣)</sup> لَأَنَّ العَطَفَ عَلَى (يَجُورَ) غَيْرُ مُسْتَتِمٍ إِذْ غَرَضُهُ أَنْ يَنْفَى اجْوَورَ وَيُشَبِّهَ الْقَصْدَ لِيَحْصَلَ الْمَدْحُ ، وَإِذَا شَرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَوْرِ دَخَلَ فِي النِّفْيِ فَيَصِيرُ نَفْيًا لِلْجَوْرِ وَنَفْيًا لِلْعَدْلِ وَلَا يَحْصُلُ مَدْحٌ ، بَلْ يَتَنَاقُضُ فَوْجِبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَتِمٌ لِيَكُونَ مُشَبَّهًا فَيَكُونَ الْجَوْرُ مُنْفِيًا وَالْقَصْدُ مُشَبَّهًا فَيَحْصُلُ الْمُتَصَوُّدُ وَيَرْتَفِعُ التَّنْقِضُ • وَمِثْلُ بَقُولِهِ « عَلَيْهِ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَنْبَغِي لَهُ كَذَا » • وَكَذَا كُنَايَةُ عَمَّا يَنْقُضُ الْجَوْرَ فَلَا يَسْتَتِمُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَوْرِ لِثَلَاثِ يَفْسُدُ الْمَعْنَى وَيَحْمِلُ التَّنَاقُضُ ، وَإِذَا جُمِعَ مُسْتَأْنَفًا حَمَلَ الْجَوْرُ مُنْفِيًا وَضَدَهُ مُشَبَّهًا فَيُتَقِيمُ الْمَعْنَى وَيَزُولُ التَّنَاقُضُ ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ الْفَاءَ وَالْوَاوَ جَمِيعًا مَعَ ثَمٍّ وَإِنْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُمَا لِيُونَسَ<sup>(٤)</sup> بِأَنْ ذَكَرَ ثَمًّا كَانَ لِأَجْلِهِمَا وَقَدْ ثَمًّا لَأَنَّ الْفَصْلَ لِأَجْلِهِمَا لَا لِأَجْلِهِمَا •

(١) وَقَدْ نَسَبَهُ سَيِّبُوه لِبَعْضِ الْحِجَازِيِّينَ وَعَجَزَهُ : فَأَبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ «عَجِيبٌ» ، أَبْهَتَ : لَمْ أَتَحَرَّكْ ، الْكِتَابُ ٤٣٠/١ ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِعُرْوَةَ الْعُذْرِي فِي الْمَفْصَلِ ص ١٣٢ ،  
ابن يعيش ٣٩/٧ ، وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي آسَاسِ الْبَلَاغَةِ ٣٧/١ •  
(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ الْمُعْقُوفَيْنِ : زِيَادَةٌ عَنْ ل •

(٣) الْبَيْتُ هُوَ : عَلَى الْحُكْمِ الْمَائِيَّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

الْكِتَابُ ٤٣١/١ ، الْمَفْصَلُ ص ١٣٢ ، ابن يعيش ٣٩/٧ •  
(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤٣٠/١ •

## الجنزوم

قال صاحب الكتاب : يعمل فيه حروف وأسماء إلى آخره .

قال الشيخ : فالحروف لَمْ ولَمَا ولَامُ الأمر ولا في انهي (١) ، وإن في الجزاء وإذا مَا على المختار ، وهي عند بعضهم من الأسماء المكتسبة للشرط بما كحشما فهي إذ الظرفية ضُمَّت إليها مَا ، وليس بالقوي لفوات معنى الظرفية فيها إذ معناها (٢) في الظرفية لِمَا مضى ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعاً ، فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة إلى فعل واحد ماضياً ومستقبلاً ؟ هذا مما لا يستقيم ، وغاية ما يقدرونه أنه لا يبعد أن يزداد حرف فيغير بعض المعنى (٣) قبل دخوله كما في قولك : لم يخرج وإن خرج .

وَأَمَّا الأسماء فقد تقدم ذكر جميعها في صنف المبني ، لأنها متضمة معنى الشرط وذكر كبرت منها ، أي وإن لم تكن بنية على ما تقدم وهي مَنْ وَمَا وَهَمَّا وَحِشْمَا وَأَيْنَ وَمَتَى وَأَيْنَ وَأَنْتِي وكيفما في قول (٤) بعض التحويين ، وإذا وإذا ما في لغة ضعيفة ، وهذه الأسماء العامل فيها شرطها على الصحيح ، وقيل جوابها وليس بشيء لجواز أي رجل تضرب فأنتي أكرمه فهذا ليس له جواب يصح عمله في اسم الشرط ، فوجب أن يكون العامل الشرط فلا يرد على هذا أن الاسم عامل في الفعل فكيف يكون الفعل عاملاً

- 
- (١) انظر الكتاب ٤٠٨/١ .  
 (٢) معناها في ( ) : ساقطة من ر .  
 (٣) في ش : ( المعاني ) ، وما أثبتناه أحسن .  
 (٤) ( أين ومتى ) : ساقطة من ل .  
 (٥) ( قول ) : ساقطة من ش .



فيه ؟ لأننا نقول : عمل كـ واحد منهما من جهة (١) ، وليس عملهما من جهة واحدة ، والمتنع أن يكون من جهة واحدة كما في قولك : يوم القتال حسن فإنه لا يستقيم أن يكون العادل في يوم القتال ، لأنه معمول اليوم من الوجه الذي يعمل فيه لو قدر بخلاف ما نحن فيه فإن الفعل يعمل في اسم الشرط باعتبار تعلقه ، واسم الشرط يعمل في الفعل باعتبار تضمنه حرف الشرط ، فالوجه الذي عمل [ الفعل ] (٢) به غير الوجه الذي عمل الاسم فيه ، فثبت أن العامل في اسم الشرط الفعل الواقع بعده إذا كان متعلقاً له فإن وقع الفعل الذي بعده غير واقع عليه كان الشرط مبتدأ وما بعده خبره ، وإن دخل على اسم الشرط حرف جر أو اسم مضاف كان في موضع خفض ، ويكون الاسم الذي قبله معمولاً للفعل إن كان واقعاً عليه أو مبتدأ إن كان غير واقع عليه (٣) ، كقولك : بمن تمر أمرر ، و غلام من ضرب أضربه ، و غلام من يخرج أخرج معه والله أعلم .

(فصل) قوله : ويخرجم بأن مضمرة الى آخره .

قال الشيخ (٤) : لأن هذه الأشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب ، والطلب لا يكون إلا لغرض ، فقد تضمنت في المعنى أنها سبب لسبب ، فإذا ذكر السبب علم أنها هي السبب وهذا معنى الشرط والجزاء ، فلذلك « قال الخليل : إن هذه الاوائل كلها فيها معنى إن » (٥) نظراً الى المعنى المذكور هذا بخلاف الخبر فإن

(١) في ش : ( واحدة ) ، ولا يستقيم معها المعنى

(٢) ( الفعل ) : زيادة عن ل ، س ، ش

(٣) ( عليه ) : ساقطة في و ، ل ، ت

(٤) في ل : ( وإنما جاز ذلك )

(٥) انظر الكتاب ٤٠٧/١

الخبر لا يلزم أن يكون لعارض آخر خارج عنه بخلاف الطلب فإنه لا يكون إلا لعارض خارج عنه وإلا كان عبثاً ، ومن ثم لم يقل أكرمني [ ١٠٤ و ] زيد فأكرمه ولذلك امتنع الجزم بعد النفي فلم يقل ما تأتينا تجهل أمرنا لا للتخيل الذي يذكره في الفصل الذي يأتي .

( فصل ) قوله : وما فيه معنى الأمر والنهي كذلك .

قال الشيخ : لأن الجزم إنما كان لتضمنها معنى الطلب فلا فرق بين أن يكون بصيغة الأمر أو غيرها لحصول المعنى المتضمن .

( فصل ) قوله : وحق المضمرة أن يكون من جنس المظهر .

قول الشيخ : يعني أن الشرط المقدّر إنما يكون من جنس الفعل المصرح به في الإثبات والنفي والعارض [ ولذلك امتنع ] " مسألة لا تدن من الأسد يأكلك " ، إذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر ، وجب أن يكون نفياً فيكون التقدير أنك إن لا تدن منه يأكلك ، لأن الأول نفي ، وإذا قدر كذلك فسد المعنى إذا اتقاء الدن ليس سبباً للأكل في العادة .

قال صاحب الكتاب : ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم يقل ما تأتينا تُحدّثنا .

قال الشيخ : وهذا الكلام غير مستقيم فإنه لم يمتنع الاضمار في النفي لما ذكره من تذكّر تقدير النفي في المسألة التي فرضها من

( ١ ) ( ولعلّ امتنع ) : زيادة عن ل

قولك : « ما تَتَيْنَا نُحَدِّثُنَا » ، فإِنَّهُ 'لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ مَا تَأْتِنَا  
تَجْهَلُ' أَمْرًا لَصَحَّ تَقْدِيرُ النْفْيِ أَوْ لَكَانَ الْجَوَابُ 'بَعْدَ النِّهْيِ مَمْتَنًا  
لَا مَتَاعَ لَا تَدْنُ' مِنَ الْإِسْدِ يَأْكُلُكَ لَتَعْذِرَ تَقْدِيرُ النْفْيِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ،  
وَلَيْسَ اِمْتِنَاعُ التَّقْدِيرِ فِي الْمَسْأَلَةِ يَفْسِدُ الْمَعْنَى فِيهَا بِذَلِكَ التَّقْدِيرِ الَّذِي  
يَمْنَعُ أَصْلَ الْبَابِ مَعَ اسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى ، فَيَجِبُ اِتِّعَالُهَا بِمَا ذَكَرْنَا آنَفًا  
مِنْ قَوَاتِ مَعْنَى الطَّلَبِ مِنَ النْفْيِ لِأَنَّهُ 'خَبْرٌ' مَحْضٌ فَكَانَ كَالْإِبْتِائِ ،  
وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى النَّسَبِ بِإِفَاءِ عَقِيهِ ، وَأُجْرِي بِهِ مَجْرَى  
الطَّلَبِ ، وَقَدْ أَجَازَ الْكَسَائِيُّ لَا تَدْنُ مِنَ الْإِسْدِ يَأْكُلُكَ <sup>(١)</sup> وَشَبِيهِهِ  
وَحِجَّتُهُ أَنَّهُ 'يُقَدَّرُ' الْإِبْتِائُ نَظَرًا إِلَى قُوَّةِ الْمَعْنَى ، فَجَعَلَ الْقَرِينَةَ  
الْمَضْنُوبَةَ حَاكِمَةً عَلَى الْقَرِينَةِ الْمَفْظِيَّةِ فَجَوَّزَ الْجَزْمَ عَلَى مَعْنَى أَنَّ  
الدُّنُوَّ سَبَبٌ لَهُ لَا نَفِيهِ ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَلَا بَعْدَ  
فِيهِ .

( فصل ) قوله : وإن لم تقصد الجزاء .

قال الشيخ : يعني بعد هذه الأشياء الخمسة ، لأنَّ وزانها في  
المجزوم وزان المنصوب بعد حتَّى وأخواته فكانَ جَزْأً أَنْ يُعْدَلَ  
بِهِ إِلَى جِهَةِ أُخْرَى مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَتِلْكَ الْجِهَةُ الرِّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ  
إِنْ كَانَ قَبْلَهُ مَا يَصْلُحُ وَصْفًا لَهُ أَوْ عَلَى الْحَالِ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ أَوْ  
عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَقَدْ يُقَدَّرُ اِثْنَاثَةٌ وَقَدْ يُقَدَّرُ اِثْنَانُ مِنْهَا ، وَمِثْلُ  
بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي } <sup>(٢)</sup> ، فَهَذَا  
يَجُوزُ فِيهِ الْجَزْمُ عَلَى الْجَوَابِ وَالرِّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ <sup>(٣)</sup> ،

(١) انظر شرح الاشموني ٣/ ٣١١ .

(٢) سورة مريم الآية : ٥ .

(٣) ( يَرْثَنِي وَيَرْثُ ) قرأ أبو عمرو والكسائي بجزمهما فالاول  
على جواب الدعاء أو جواب شرط مقدر ، والثاني عطف عليه =

وبقوله تعالى : { ذَرَّهُمْ فِي خَوَاضِهِمْ يَلْعَبُونَ } <sup>(١)</sup> ، وهذا ظاهرٌ في الحال لأنَّ المعنى ذَرَّهُمْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا ، ولا يبعدُ أَنْ يَكُونَ اسْتَشْفَاؤًا أَخْبَارًا لِمَعْنَاهُمْ عَلَى جِهَةِ الاسْتِثْنَاءِ ، ومثَّلَ في النُّطْقِ بقوله : « لَا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبْ عَلَيْهِ » ، وهو ما لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ لِأَنَّ الْجَزْمَ لَا يَسْتَقِيمُ إِذَا يَصِيرُ الْمَعْنَى فَاثِتًا إِنْ لَا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبْ عَلَيْهِ ، وهو عَكْسُ الْمَعْنَى فِيصِيرُ مِثْلُ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، وَالرِّفْعُ عَلَى الْحَالِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ إِذَا يَصِيرُ الْمَعْنَى لَا تَذْهَبْ بِهِ فِي حَالٍ كَوْنِكَ مَغْلُوبًا عَلَيْهِ ، وَالْغَرَضُ الْأَخْبَارُ بِالْغَلْبَةِ بَعْدَ الذَّهَابِ لَا النُّهْيِ عَنِ الذَّهَابِ فِي حَالِ الْغَلْبَةِ ، فَإِنْ قُلْتَ اجْعَلْهُ حَالًا مَقْدَرَةً فَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْغَرَضُ الْأَخْبَارُ بِأَنَّكَ تُغْلَبُ عَلَيْهِ إِذَا ذَهَبْتَ بِهِ ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ حَالًا كُنْ نَهْيًا عَنِ الذَّهَابِ فِي حَالٍ كَوْنِكَ مَقْدَرًا غَلِبْتَكَ وَهُمَا مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ .

قوله : قُمْ يَدْعُوكَ .

قَالَ الشَّيْخُ : أَيْضًا الْوَجْهُ الرِّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذِكْرِ يَدْعُوكَ تَمْلِيلُ الْأَمْرِ بِالْقِيَامِ فَلَا يَحْسُنُ جَعْلُهُ مَجْزُومًا لِثَلَاثٍ يَنْعَكِسُ الْمَعْنَى إِذَا يَصِيرُ الْقِيَامُ سَبَبًا لِلدَّعَاءِ وَهُوَ عَكْسُ الْمَعْنَى ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ حَالًا لِثَلَاثٍ يَفُوتُ مَعْنَى التَّمْلِيلِ الْمَذْكُورِ فَتَعَيَّنَ الْقَطْعُ لِيَحْتَمِلَ الْمَعْنَى الْمُرَادَ ، وَمِنْهُ بَيْتُ الْكِتَابِ <sup>(٢)</sup> :

= وَوَاتَّقِيهِمَا لِيَزِيدِي وَالشَّيْبُودِي وَالْبَاقُونَ بِالرِّفْعِ فِيهِمَا الْأَوَّلُ صِفَةُ ( لَوْلَا ) أَيِ وَارِثًا ، وَالثَّانِي عَطْفٌ عَلَيْهِ . اتَّحَافٌ فَضْلًا . الْبُشْرَى ص ٢٩٧ .

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ : ٩١ .

(٢) الْبَيْتُ نَسَبُهُ ابْنُ يَعِيشَ لِلْأَخْطَلِ وَلَمْ اعْتَرِ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِهِ ، وَتَمَامُهُ :

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْسُو نَزَاوِلَهَا

فَكُلُّهُ حَشَفٌ أَمْرِي يَنْقُضِي بِمِقْدَارِ =

٢٠٣- أَرَسُوا نَزَاوِلَهَا

والكلام فيه كالكلام في « قُمْ يدعوك » إذ الغرض 'تعليق' الأمر بالارساء والمزاولة للخمر ، فلا يحسن 'جزمه' ولا جملة 'حالا' كما تقدم .

قوله : ذَرَّهْ يقول ذلك ومرَّهْ يحفِّرْها .

قال الشيخ : يجوز الأمران والحال 'أظهر' في « ذَرَّهْ » يقول : ذلك ، إذ المعنى ذَرَّهْ 'على هذه الحال' ، والقطع 'أظهر' في 'مرَّهْ' يحفِّرْها ، لأن المعنى لا يقوى إذا كان التقدير 'مرَّهْ' حافزاً لها إلا على تأويل التقدير ، والجزم في هذين المثالين ظاهر . وقول الاخطل (١) :

٢٠٤- كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا

= والذي اعتقده أن هذا البيت يتعلق بحرب أو قتال ، وذلك من المعاني ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : رست قدماء في الحرب ، وقال : زاوله ساعة حتى صرعه ، فأرسوا : أثبتوا ، نزاولها : نصارعها ، وهذا لا يكون في الخمرة كما ذكر الشيخ تبعاً لشرح الكتاب ، ثم الحذف لا يأتي من الخمرة وإنما يأتي من القتال فدل على أن البيت في وصف الحرب . والبيت غير منسوب في الكتاب ٤٥٠/١ ، الفصل ص ١٣٣ ، وهو منسوب للاخطل في ابن يعيش ٥١/٧ ، وفي الخزنة ٦٥٩/٣ ، انكر نسبته للاخطل .

(١) وعجزه : ( كَمَا تَكُثَّرُ إِلَى آوْطَانِهَا الْبَقَرُ ) ، يقول : هذا لبني سليم في هجائه لهم ، الكر : الرجوع ، حَرَّتَيْكُمْ : لموضعين لهم ، الكتاب ٤٥١/١ ، الفصل ص ١٣٣ ، ابن يعيش ٥٢/٧ ، المقرب ٢٧٣/١ ، شرح الاشموني ٣٠٩/٣ ، والبيت من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ويهجو قيساً وبني كليب الديوان ص ١٠٨ .

يجوزُ فيه الجزمُ على أن يكونَ الكَرُّ سبباً للعمارة ، ويجوزُ القطعُ على أن يكونَ المخبرُ به مستأنفاً بعدَ الأمرِ بالكَرِّ ، وعلى أن تكونَ حالاً مقدرةً كما في مرَّةٍ يَحْفَرُها • وقوله تعالى : { فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَا تَخَافُ دَرَكاً } <sup>(١)</sup> • يجوزُ أن يكونَ مجزوماً على الجوابِ وعلى أن تكونَ لاهيةً ، ويجوزُ أن يكونَ [ ١٠٤ ظ ] مرفوعاً على الحالِ من المضمرِ في اضربَ ، وعلى الاستئنافِ <sup>(٢)</sup> •

( فصل ) قوله : وتقول : إن تاتني تسألني أعطيك •

قال الشيخ : لأنَّ الفعلَ المتوسطَ لم يدخلْ عليه جازمٌ ولا ناصبٌ إذْ ليسَ شرطاً ولا جزاءً ، بَلْ واقعٌ موقعٌ الحالِ فيجبُ رفعه ، فإن كانَ الفعلُ صالحاً بَدَلَهُ مما قبله ، أو صالحاً أن يبدلَ منه ما بعده صحَّ جزمُ الجميعِ ، فمثالُ الاولِ ما ذكره من قوله <sup>(٣)</sup> :

(١) سورة طه الآية : ٧٧ •

(٢) اختلف في ( لا تخاف ) فقرا حمزة بالقصر والجزم على أنه جواب الأمر أو مجزوم بلا الناهية ، والباقون بالمد والرفع على الاستئناف فلا محل له أو محله نصب على الحال من فاعل اضرب غير خائف ، ولا تخشى عطف عليه • اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٦ •

(٣) البيت لعبدالله بن الحر من قصيدة قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير ، وتماهه :

( في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ) ،  
تلم : تنضم الينا اي تضيفنا ، والبيت يدل على كرم الشاعر ،  
والشاهد فيه تلم يدل من تأتينا الكتاب ٤٤٦/١ ، الانصاف ٥٨٣/٢ ، ابن يعيش ٥٣/٧ ، المفصل ص ١٣٤ ، الخزانة ٣/٦٦ •

## ٢٠٥- مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا

فلولا أنَّ الالم نوعٌ من الاتيان لم يصح ابداله منه ولم يجز الجزم ، ومثال الثاني قولك : **إِنْ تَأْتِنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ أَعْطَيْكَ دِينَارًا** ، فلولا أنَّ اعطاء الدينار نوعٌ من الاحسان لم يصح الجزم فيهما .

( فصل ) قوله : **وتقول** : **إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأُحَدِّثُكَ بِالْجَزْمِ** الى آخره .

قال الشيخ <sup>(١)</sup> : ذكر في هذا الفصل ما وقع بعد حروف العطف مجزوماً على العطف ومقطوعاً جرياً على ما ذكره في المنصوب حيث ذكر بعد تلك الافعال المنصوبة حروف العطف فكذلك فعل ههنا ، فيجوز هنا ما جاز ، فان جزمت في هذه المسألة فعلى العطف وإن قطعت <sup>(٢)</sup> فعلى الاستثناء ، واذا استأنفت الجملة كان لك في تقديرها وجهان : أحدهما أنَّ تجعلها مشتركةً بينها وبين الاتيان في المسيية كما في معنى المجزوم **آلَا أَنْتَ أَتَيْتَ بِحَدِّ الْمُسِيئِينَ بِالْفِعْلِ الصَّريحِ** فجزمته وأتيت في الثاني بما مقصودك به الجملة المستقلة لا العطف على مجرد الفعل فكان مثل قولك : **إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمْتُكَ** وما أسيء اليك . والثاني أنَّ تجعلها مقطوعاً عن المسيية وإنما أتيت به مخبراً بوقوعه بعد الاتيان على معنى التعقيب لا على معنى أنَّه مسبب ، فهذان وجهان مستقيمان فأجرهما فيما أتى مثله .

قوله : **وكذلك الواو وثم** .

(١) في ل : ( فائدة هذا الفصل أنه ) .

(٢) في و ، س : ( رفعت ) .

قَالَ الشَّيْخُ : يُعْنِي فِي جَوَازِ الْجَزْمِ وَالرَّفْعِ ، ثُمَّ مَثَلَ بِقَوْلِهِ  
 تَعَالَى : { مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ } (١) ، وَقَدْ  
 قَرِئَ جَرْمًا وَرَفْعًا ، فَالْجَزْمُ (٢) عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَيَصِحُّ  
 الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ إِذَا قُصِدَ كَمَا يَصِحُّ عَلَى اللَّفْظِ فَيَكُونُ التَّنْزِيهِ  
 بَيْنَهُمَا فِي الْمُسَبِّحَةِ . وَمَنْ قَرَأَ وَيَذَرُهُمْ بِالرَّفْعِ كَانَ عَلَى وَجْهَيْنِ :  
 أَحَدُهُمَا أَنْ يَقْصِدَ إِلَى عَطْفِ الْجُمْلَةِ بِمَا هِيَ جُمْلَةٌ (٣) لَا بِاعْتِبَارِ  
 عَطْفِ مَجْرَدِ الْفِعْلِ عَلَى مَوْضِعِ الْجَزْمِ الْمُتَقَدِّمِ فَعَلَى ذَلِكَ يَكُونَانِ  
 أَيْضًا مُشْتَرَكَيْنِ فِي الْمُسَبِّحَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَخْبَارًا بِوُقُوعِ ذَلِكَ  
 لَا عَلَى تَنْزِيهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ كَمَا ذُكِرَ فِي الْفَاءِ .

( فَمَثَل ) قَوْلُهُ : وَسَأَلَ سَيُيُوهِ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (٤) :  
 { فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ } (٥) .

قَالَ الشَّيْخُ : فَأَجَابَهُ بِمَثَلِ مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَقَصَدَ إِلَى تَنْبِيهِهِ  
 بِمَثَلِهِ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ الْأَوَّلِ جَزْمٌ فَعَطْفُ الثَّانِي عَلَى الْمَوْضِعِ (٦) كَمَا  
 فِي قَوْلِهِ : { فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ } وَهُوَ شَائِعٌ فَمِصَحٌّ ، ثُمَّ

(١) سورة الاعراف الآية : ١٨٦ .

(٢) فالجزم ( : ساقطة من ش .

(٣) ( بما هي جملة ) : ساقطة من ب .

(٤) انظر الكتاب ١/٤٥٢ .

(٥) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

(٦) اِخْتِلَافٌ فِي ( وَأَصْدَقَ وَأَكْنَ ) فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِالْوَاوِ بَعْدَ  
 الْكَافِ وَنَصَبَ النُّونَ عَطْفًا عَلَى ( فَأَصْدَقَ ) الْمَنْصُوبَ بِأَنَّ بَعْدَ  
 جَوَابِ التَّمْنِي ، وَهُوَ ( لَوْلَا أَخْبَرْتَنِي ) ، وَالْبَاقُونَ بِحَذْفِ الْوَاوِ  
 لَانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَبِجَزْمِ النُّونِ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ  
 فَأَصْدَقَ كَأَنَّهُ قِيلَ ( إِنْ أَخْرَجْتَنِي فَأَصْدَقُ وَأَكْنَ ) اتِّحَافٌ  
 فَضْلًا الْبُشْرَ ص ٤١٧ ، غَيْثُ النَّفْعِ ص ٣٦٨ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ  
 ١٦٠/٣ .



مثله بما هو أبعد منه في التقدير ، وهو قوله (١) :

ولا سابق شيئاً

-٢٠٦-

والفرق بينهما هو أن الأول محقق موضع الجزم فيه لأنك لو جعلت موضع فأصدق فعلاً لكان مجزوماً ، والثاني غير محقق فيه موضع الجزم ، وهو قوله : « لست مدرك ما مضى ، إلا بتأويل بعيد وهو تقدير المعلوم موجوداً فلذلك كان الأول فصيحاً والثاني ضعيفاً .

( فعمل ) قوله : وتقول : والله إن أتيتني لا أفعل إلى

آخره .

قول الشيخ : عقد هذا الفعمل في أنه (٢) إذا اجتمع الشرط والقسم فإن تقدم القسم أول الكلام كان الحكم في الجواب له ، ووجب أن يكون الفعل ماضياً أو في حكمه كمسألة الكتاب وهو قوله : « والله إن أتيتني لا أفعل بالرفع ، أما كون الجواب للقسم

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ونسب إلى صرمة الانصاري وتماهه :

بدا إلي أنني لست مدرك ما مضى  
ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

والشاهد فيه خفض ( سابق ) بالعطف على خبر ليس على توهم الباء ، وقد نسب سيبويه في موضعين في الأول لزهير وفي الثاني لصرمة الانصاري الكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، الانصاف ١٩١/١ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، الجمل ص ٩٦ ، ابن يعيش ٥٦/٧ ، المغني ٩٦/١ ، همع الهوامع ١٤١/٢ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٤٧ ، الخزائن ٦٦٥/٣ ، رواية الديوان ( ولا سابق شيء ) ، الديوان ص ٢٨٧ .

( في أنه ) : ساقطة من ل ، ب .

(٢)

فلأنه تقدم أول الكلام فدل على أنه المقصود عند التكلم  
فجعل آخر الكلام لما هو المقصود أولى ، وأما كون الفعل  
ماضياً أو في حكمه فلأنه لما امتنع عمل الشرط في الجزاء لجعله  
للقسم أراد أن يكون الشرط غير معمول في المنظر ليتناسب مع  
أخيه ، فان توسط القسم وهو متقدم على الشرط فلا يخلو إما أن  
يجعله معترضاً أو يجعله معبراً ، فان جعلته معترضاً كان ما بعده لما  
قبله ( إذ وجود المعترض وعدمه في أحكام ما معه )<sup>(١)</sup> سواء ، وهي  
مسألة الكتاب كتبولك : « أنا والله إن تأتني لآتيك » وإن جعلت  
القسم في هذه المسألة معبراً كان حكمه حكم المسألة الأولى على  
السواء ، فان تقدم الشرط على القسم كان الكلام في كونه  
معترضاً وغير معترض كذلك ، فان جعلته معترضاً قلت : إن تأتني  
والله لآتيك بالحزم ، وإن جعلته معبراً قلت : إن تأتني فوالله  
لآتيك ، ولا فرق بين أن يكون القسم<sup>(٢)</sup> في المسألة الأولى مراداً أو  
ملفوظاً به<sup>(٣)</sup> أو ملفوظاً بما يدل عليه فمثال الملفوظ بما يدل عليه  
قوله تعالى : { لَأَنْ لَمْ يَنْتَه الْمُنَافِقُونَ }<sup>(٤)</sup> وشبهه . ومثال  
ما هو مراد ، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه قوله  
تعالى [ ١٠٥ و ] : { وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ كُفَّ لِمُشْرِكُونَ }<sup>(٥)</sup> ،  
فلولا تقدير القسم لم يجز أن يقال إن أكرممتني إني أكرمك ،  
وإذا قدر القسم وجب ذلك ؛ لأن المعاملة له على ما تقدم ، وقول  
من قال التقدير فانكم فحذفت الفاء مردود بأن ذلك ضعيف  
وبأنه لا يكون إلا في ضرورة الشعر .

(١) ما بين القوسين ساقط من و .

(٢) ( القسم ) : ساقطة من و .

(٣) ( أو ملفوظاً به ) : ساقطة من س .

(٤) سورة الاحزاب الآية : ٦٠ .

(٥) سورة الانعام الآية : ١٢١ .

## ومن أصناف الفعل مثال الأمر

قال صاحب الكتاب : وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل للمخاطب إلى آخره .

قال الشيخ : وقوله على طريقة المضارع للفاعل للمخاطب ، وهذا حد لصيغة الأمر ، ولما كان قوله على طريقة المضارع يحتاج إلى تبيين بيّنه بعد ذلك وكن ينبغي أن ينبّه على كيفية آخر هذه الصيغة ، فأنّه لا يبقى على ما كان في المضارع مطلقاً ، بل على ما كان في المضارع في حال الجزم صحيحه ومقتله ومذكره وهونته وهشاه ومجموته .

قوله : لا تخالف بصيغته صيغته إلا في حذف الزائدة .

قال الشيخ : فقد تحقّق الحد أولاً وجاء في الثاني بتفسير بعض اللفظ الذي انتمى عليه الحد ولا يعني بصيغة الأمر في اصطلاح النحويين والاصوليين غير ذلك وإن كانت العبارات عن الأمر متعددة إلا أنّهم خصّوا هذا النوع بقولهم : صيغة الأمر ، وسره هو إن هذه الصيغة لا تكون ظاهرة إلا للأمر ولا تستعمل في غيره ظاهرة ، وهي صيغة مخصوصة وغيرها يستعمل في الأمر وفي غيره فكانت هذه أولى بأن تطلق عليها صيغة الأمر ، ولا يكون [ ذلك ]<sup>(١)</sup> إلا للمخاطب دون الغائب والمتكلم ، لأنهم لو جعلوها لهما معه لأدّى إلى الملبس فلم يعرف هل المأمور مخاطب أو غائب ؟ فإن قيل فلم خصوها بالمخاطب دون الغائب والمتكلم [ قلت ]<sup>(٢)</sup> : لأنهم لو جعلوها للغائب أو للمتكلم لقل استعمالها<sup>(٣)</sup> ،

(١) ذلك ( زيادة من ش )

(٢) ( قلت ) : زيادة عن ب ، س ، ر .

(٣) في ش : ( استعمالها ) ، وهو تحريف .

لأنَّ الأمورَ المخاطَبَ هو الواقعُ كثيراً ، وأدباً الغائبُ والتكلمُ فقلَّ  
 أنْ يقعَ له أمرٌ ، وإذا كنْ كذلكَ كنْ استعمالها لكثرةً ؛ لأنَّها  
 بابٌ من أبوابِ الاختصارِ أوْلى من استعمالها فيما لم يكثرُ إذا تعيَّنَ  
 جملها لأحدِ الأمرينِ خوفَ الملبسِ كما تقدَّم ، ثم بيَّنَ كيفيةَ صوغِ  
 هذه الصيغةِ فقالَ : إذا حذفتَ ازئمةً فإنَّ ما بعدها متحركاً بقيتَه  
 على حاله ، وإنْ كنْ ما بعدها سكوناً « زدتَ همزةَ الوصلِ لئلا يُبتدىَ  
 بالسكونِ » مضمومةٌ إنْ كنْ بعدَ الساكنِ ضمُّ مكسورةٍ فيا عداه ،  
 ثم أوردَ اعتراضاً وهو الفعلُ المضارعُ من الرباعيِّ بالهمزةِ ، ومضمونهُ  
 أنَّه إذا حذفتَ حرفَ المضارعةِ وبدلتهُ ساكنٌ وجبَ الاتيانُ  
 بهمزةِ الوصلِ ، وهذا كذلكَ وهمزتهُ قطعٌ • وأجابَ عن ذلكَ بما  
 معناه أنَّ هذه الهمزةُ في التقديرِ ثابتةٌ ؛ لأنَّ حروفَ المضارعةِ هي  
 حروفُ الماضي بدليلِ دَحْرَجَ يَدْخُرُجُ ، وجميعُ الأفعالِ  
 فوجبَ أنْ يكونَ الأصلُ يؤكرم ، وإنَّما حذفتُ لارضٍ وهو  
 وجودُ حرفِ المضارعةِ ، فإذا قصدتَ إلى بناءِ الصيغةِ وجبَ حذفُ  
 حرفِ المضارعةِ فيقولُ المانعُ لاثباتِ الهمزةِ فيجبُ ردها لزالِ  
 مانعها ووجودِ سببها ، وإذا وجبَ ردها كانَ حكمها حكمَ الدالِ من  
 دَحْرَجَ فستغني عن اجتلابِ همزةِ وصلٍ ، فهذا معنى قوله :  
 « والأصلُ في يؤكرم يؤكرم » فملى ذلكَ خرجَ أكرم •

( فصل ) قوله : وأدباً ما ليسَ للفاعلِ •

قال الشيخُ : يعني إذا قصدتَ الأمرَ لغيرِ الفاعلِ المخاطَبِ  
 فإنَّكَ لا تأمرُ بهذه الصيغةِ لما تقدَّم من وجوبِ (١) اختصاصها  
 بالفاعلِ المخاطَبِ فإذا قصدتَ إلى أمرٍ من ليسَ بفاعلٍ ولا بمخاطَبِ  
 أو [ إلى ] (٢) فاعلٍ وليسَ بمخاطَبٍ أو مخاطَبٍ وليسَ بفاعلٍ زدتَ

(١) في و : ( وجود ) ، وهو تحريف •

(٢) ( إلى ) : زيادة عن ل ، ش •

لام الأمر داخلة على المضارع ، وهو على صيغته كقولك : في الاول  
لِيُضْرَبَ زيدٌ ولأُضْرَبَ أنا ، وفي الثاني لِيُضْرَبَ زيدٌ  
ولأُضْرَبَ أنا ، وفي الثالث لِيُضْرَبَ أنت .

( فصل ) قوله : وقد جاء قليلاً أن يؤمر الفاعل المخاطب  
بِالسلام .

قال الشيخ : وسرُّ الامتناع ما ذكرناه من طلب الاختصار ،  
وحصوله بهذه الصيغة المفاعلة المخاطبة وجوازها لاتقاء اللبس  
لأنهم امتنعوا من إجراء صيغة الأمر للغائب والتكلم خوفاً لللبس  
ولم يمتنعوا من أمر الفاعل المخاطب باللام لأنه لا يلبس ، لأن  
صيغة الفعل المضارع تُشعرُ بخصوصيتها بمن هي له بخلاف ما لو  
أجرى صيغة الأمر على الغائب فإنه يتحقق اللبس .

( فعمل ) قوله : وهو مبني على الوقف .

قال الشيخ : يريد صيغة الامر التي ذكرها في الفصل الأول  
وبه استغنى عن أن يذكر حال آخرها ، على [ ٥٠١ ظ ] ما بيناه  
إلا أن يبين أنه يجري مجرى المجزوم مطلقاً ، ألا ترى أن  
قولك : إضربا وإضربوا وأضربي وأغز وادم وأخشن ، ليس مبنيّاً  
على السكون فوجب الاحتياج الى التبيين على ما تقدم ، وقال  
الكوفيون وهو مجزوم بلام مقدرة<sup>(١)</sup> ، وهذا خلف من القول ،  
لأن حرف المضارعة وهو على الاعراب ، فاذا انتفى فيجب  
انتقاء الاعراب ، كما أن الاسم اذا انتفى سبب اعرابه وجب  
انتقاؤه ، فهذا أجدر ، فان زعموا أن حرف المضارعة مقدر فليس

(١) انظر الانصاف ٥٢٤/٢ .

يمستقيم ؛ لأنَّ حروفَ المضارعة من جملة صيغة الكلمة كاللَّيمِ في اسمِ الفاعلِ فكما لا يستقيمُ تقديرُ (١) الميمِ كذلكَ تقديرُ حرفِ المضارعةِ ، والله أعلمُ بالصوابِ •

### ومن أصنافِ الفعلِ المتعدي وغيرِ المتعدي

قالَ صاحبُ الكتابِ : فالمُعدي على ثلاثة أضربٍ إلى آخره •

قالَ الشيخُ : كلُّ فعلٍ توقفتْ عقليةٌ معناه على متعلقٍ كقتلَ وعلمَ فإنه لا يُعقلُ معنى مثلَ ذلكَ لاَ بمتعلقٍ ، لأنه من المعاني النسبية ، وكلُّ معنى نسبي لا يُعقلُ إلا بما هو منسوبٌ إليه فمثلُ ذلكَ هو المعنى المتعدي وغيرِ المتعدي ما لا تتوقفُ عقليةُ على متعلقٍ له ولا يردُّ على ذلكَ أنَّ غيرَ المتعدي بهذا التفسيرِ تتوقفُ عقليةُ على فاعله ، لأنَّ فاعله محلُّه وليس متعلقاً له ، ومن زعمَ أنَّ الفعلَ لا تتوقفُ عقليةُ من حيثُ كونهُ فعلاً على من يقومُ به لأنَّا نعقلُ العلمَ ولا يخطرُ ببالنا من يقومُ به ولذلكَ نقولُ في حدهِ صفةٌ تتعلقُ بالشيءِ على ما هو عليه من غيرِ أنْ يتعرضَ إلى ذكرِ الفاعلِ ، ولو كانَ الفاعلُ مأخوذاً في عقليةِ لوجبَ التعرضُ له في حدهِ كما وجبَ التعرضُ لمتعلقه ، وليسَ بمستقيمٍ فإن المعاني لا تعقلُ مع قطعِ النظرِ عن المحلِّ ، وإنَّما لم تذكرْ في حدِّ العلمِ ونحوه للاستغناء بقولهم صيغةٌ ؛ لأنَّ ذلكَ من معقوليتها ، وأما الزمانُ والمكانُ فواضحٌ فسادُ قولِ من يزعمُ أنَّهما ممَّا تتوقفُ عقليةُ الفعلِ عليهما فإنَّا نعقلُ ذلكَ معَ الذهولِ عن الزمانِ والمكانِ ولو كانَ من عقليةٍ لم يمكنَ عقليةُ حقيقةً معَ الذهولِ عن ذلكَ ، نعم لا يوجدُ (إلاَّ

(١) في ل : ( حذف ) ، وما ذكرناه أحسن •

كذلك كما أنَّ الجسمَ لا يوجدُ (١) إلاَّ في مكانٍ وزمانٍ ، ولم يكنْ ذلكَ من حقيقته ، فالمعتدي على ثلاثة أضرب ؛ لأنَّ المتعلقات لا تزيدُ على ثلاثة ، فلذلك لم تزدِ الأفعالُ المتعديةُ على ذلكَ مما توقَّفتْ عقليتهُ على واحدٍ فهو المعتدي الى واحدٍ ، وكذلك المعتدي الى اثنين والى ثلاثة .

قوله : وغيرُ المعتدي ما تخضعُ بالفاعلِ •

قال الشيخُ : قد تقدَّم في بيانِ غيرِ المعتدي ما هو أوضحُ من قوله : لأنَّ تخضيةً بفاعلهِ إسمًا هو أثرُ ما ذكرناه فكان التبيينُ به أولى •

( فصل ) قوله : وللمتعدية أسبابٌ ثلاثة •

قال الشيخُ : يعني أنَّ ثمَّ ألفاظاً تزدادُ على الفعلِ فيصيرُ بها في المعنى متوقفاً عقليتهُ على أمرٍ لم يكنْ قبلَ ذلكَ لا أنَّه لا يكونُ المعتدي إلاَّ به ؛ لأنَّ الفعلَ يكونُ بجعلِ معناه متعدياً من غيرِ شيءٍ من هذه الزوائد ، وليسَ يعني أيضاً أنَّ هذه الألفاظُ باعتبارِ لفظها توجبُ أنَّ يكونَ الفعلُ متعدياً ، بل لا بدَّ من اعتبارِ معنى التصييرِ وغيره ، فالتى للتصييرِ هي التي تكونُ للمتعدية ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ أكْبَرُ زيدٌ ولا يوجبُ ذلكَ تعديةً ، ( وموتَ المالُ ولا يكونُ ذلكَ تعديةً ) (٢) ونجرتُ بالقدومِ ولا توجبُ الباءُ تعديةً (٣) وأمَّا إذا كان

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٣) في ل : ( وانما تكون للمتعدية هذه الثلاث اذا كان معناها التصيير كانت للتعدية ) •

مضاهي التصيير كانت للتعدية ، ألا ترى أنك إذا قلت : في ذهب زيد أذهبت زيدا صار متعدياً بالهمزة بعد أن لم يكن ، لأنها أفادت التصيير مع بقاء معنى الأول في أصله ، والتصيير لا يعقل إلا بمتعلق هو مصير ، فهما (١) وجد معنى التصيير اقتضى ذلك ويبقى الفعل على ما كان عليه قبل ذلك فلذلك إذا لحق غير المتعدي حرف التصيير صار متعدياً الى واحد ، والمتعدي الى واحد يصير الى اثنين والمتعدي الى اثنين يصير متعدياً الى ثلاثة .

قوله : وغصبت عليه الضيعة .

قال الشيخ : في المتعدي بحرف الجر غير مستقيم إذ معنى التصيير فيه به فتود ، ألا ترى أنك تقول : غصبت الضيعة وغصبت عليه الضيعة فلا تجد على ، أفادت تصييراً فبطل أن يكون من قبل ما نحن فيه . نعم يصح أن يقال في كل جار ومجرور أن الفعل [ ١٠٦ و ] نحن فيه كما نقول يتعدى الى الطرف وغيره ، ولستأ نفي هذا التعدي ، فكن ذكر « على » للتعدي في هذا المكان غير مستقيم .

( فصل ) قوله : والأفعال المتعدية الى ثلاثة على ثلاثة أضرب .

قال الشيخ : الأول متقول بالهمزة وهو فعلان بالاتفاق ، أعلمت وأرييت وبقية أفعال القلوب مختلف فيها فالصحيح أنها لا تجري هذا المجرى ، فإن التعدي بالحق الهمزة ليس بقياس فيما كان متعدياً الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ؟ ولا سيما إذا كان

(١) في ش : ( وجد ) ، وهو وهم .



بابه 'ألفاظاً محصورة' ، وغاية 'ما مع' القائل بذلك 'الحاقه' بأعلمت  
وأريت' وليس 'بالجيد' فإن 'الألحاق' في اللغة 'إنما يكون' بعد علم  
القاعدة 'بالاستقراء' فيما كثر .

قوله : 'وضرب' متعدٍ إلى مفعول واحد ، وقد 'جرى' مجرى  
أعلمت 'لموافقه' له في معناه 'فعددي' تسديته .

قال الشيخ : 'هذا الضرب' متعدٍ في الحقيقة إلى واحد ؛ لأنه  
فعل " لا يتوقف 'عقلته' إلا على متعلق واحد فوجب أن يكون من  
ذلك ، فإن 'زعم' زاعم أن الثاني والثالث 'بالنسبة' إلى أنبأت  
وأخبرت 'كالثاني والثالث' بالنسبة إلى أعلمت ؛ لأنك تجد 'تعلق'  
التبليين بهما متعلقاً واحداً فتلك 'شبهة' ، ووجه 'التبيين' في ذلك ، أن  
الاعلام 'منقول' عن علمت ، وعلمت 'الداخل' على النسب 'يتعلق' بأتين  
فاذا عددي 'بالهمزة' صار 'متعدياً' إلى ثلاثة فوجب أن يكون 'متعلقاً'  
بثلاثة ، وإما 'المفعولان' في باب 'أنبأت' فهما 'نفس' البناء والخبر  
والحديث ، وهو 'نفس' الفعل وإنما ذكر 'ليسان' نوع ذلك  
الحديث والخبر ، ألا ترى أنك إذا قلت : رجع 'القهقري' فإنما  
يتنصب 'على المصدر' ( لأنه 'رجوع' وإن كان 'لنوع' [مخصوص] )<sup>(١)</sup>  
فكذلك 'هنا' المفعول الثاني والثالث 'حديث' وخبر ، وإن كان 'لنوع'  
مخصوص بخلاف قولك : أعلمت 'فإنهما' من متعلقاته لا من هذه  
الجهة 'والسر' فيه أن 'الاعلام' يتعلق 'بمضمر' وبحديث هو مركب  
من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شيء منهما نوعاً له فهو من  
متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه 'وأما' الإنباء 'والأخبار' فيتعلق  
بالمخبر ولا يتعلق 'بالخبر' هذا التعلق ، لأنه 'نفس' الخبر وإذا

(١) (مخصوص) : زيادة عن ش .

ذكر نوعه 'كان' في المعنى مصدرًا لبيان النوع ، يبقى أن يقال كيف صح أن يقع ما ليس بفعل في المعنى مصدرًا وهو المفعول الثاني والثالث . والجواب عن ذلك أنه لم يكن مصدرًا باعتبار كونه زيداً قائماً ولكن باعتبار كونه حديثاً مخصوصاً فالوجه الذي صح الاخبار به عن الحديث إذا قلت : حدثني زيد عمرو منطلقاً ، هو الذي صح وقوعه مصدرًا ، مثل ذلك قلت : زيد منطلقاً (١) إذا قلنا : إن قال غير متعدي ، فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في باب أنبأت وأخبرت . فان قيل فإذا كان عندكم بمثابة ما يقع بعد القول ، والقول يختار فيما بعده الحكاية وليس ما نحن فيه كذلك فهل على المخالفة . فالجواب أن القول أكثر ما يؤتى به لحكاية ما تقدم ذكره فجاءت الحكاية فيه تلميحاً حسب القصد بخلاف أنبأت وأخبرت فإنه ليس بهذه المثابة . ( فان قلت : فقد يكون القول لا على جهة الحكاية كقولك : عن نفسك قلت : زيد منطلقاً (٢) . فالجواب أن هذا وإن قدّر قليل فاجري مجرى أصل الباب بخلاف ما نحن فيه .

وقوله : وقد أجرى مجرى أعلمته .

قال الشيخ : يريد بالصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بانظر الى مفرديهما لموافقتهما له في الصورة والتقدير بوجه . فان قيل فما المنع أن يكون أنبأ كأعلم فيكون متعلقاته كمتعلقات أعلم فتكون مفعولات على الحقيقة . فالجواب أن الاعلام هو

(١) في ل : ( هو الذي صح وقوعه مصدرًا مثل ذلك قلت زيد منطلقاً ) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

تصير غيرك عالماً ومتعلق العلم ليس عالماً وإنما هو معلوم متعلق<sup>١</sup>  
 للعلم كمتعلق الضرب بالمضروب ثم يجعل في النفس حديث<sup>٢</sup>  
 عن المعلوم وهي حقيقة أخرى غير المعلوم ، وإن وافقته في نسبة شيء  
 [والحديث في نفسه هو نسبة شيء إلى شيء] <sup>(١)</sup> فليس نسبة شيء إلى  
 شيء من متعلق الحديث ، بل هي نفس <sup>(٢)</sup> الحديث بخلاف ما  
 ذكرناه من المعلوم فأنه متعلق العلم ، فدل ذلك على أن الحديث  
 مع حدث والجبر مع أخبر ليس بمتعلق للفعل ، بل هو  
 هو <sup>(٣)</sup> ، وإن المعلومات مع أعلمت [ ١٠٦ ظ ] ليست بالعلم وإنما  
 هي متعلق العلم فثبت الفرق بين أعلمت وحدثت .

قوله : وضرب متعد إلى مفعولين وإلى الظرف التسع فيه .

قال الشيخ : هذا الضرب إذا جعل فيه الظرف مفعولاً فهو  
 على سبيل المجاز لا على التحقيق مثله في قولك : ضرب يوم  
 الجمعة ولا يتحقق الاتساع في مثل ذلك إلا إذا بُني للمفعول أو  
 أضمر من غير « في » وإلا فلا حاجة إلى إخراجهِ عن أصلهِ مع  
 استقامته من غير ضرورة ولا استحسان ، ومن النحويين من أبى  
 الاتساع في الظروف في الأفعال ذات المفعولين ، وسببه أن جعل  
 الظرف تسعاً فيه إنما هو على الشيء بالمفعول به وإنما يحسن  
 ذلك فيما كثر ، والمتعدي إلى ثلاثة لم يكثر كثرة المتعدي إلى اثنين  
 وإلى واحد فلذلك كره بعضهم الاتساع فيه إذ ليس من الأفعال  
 ما يتعدى إلى أربعة فنسبته هذا به .

(١) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل

(٢) في ب : ( نسبة ) ، وهو تحريف

(٣) ( هو ) : ساقطة من و

(فصل) قوله : والمتعدي ، وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا  
المفعول به من المفاعيل الاربعة •

قول الشيخ : يعني المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له  
والمفعول معه ؛ لأن هذه كلها نسبة المتعدي وغير المتعدي اليها  
واحد<sup>(١)</sup> فكما انتصب بالمتعدي ينتصب بغير المتعدي ، وكذلك  
ما يلحق بالمفعول من الحال والتمييز وغيره حكم المتعدي وغير  
المتعدي في نصبه سواء •

### ومن اصناف الفعل المبني للمفعول

قول صاحب الكتاب : هو ما استغنى عن فاعله وقيم المفعول  
مقامه وأسند اليه معدولاً عن صيغة فعل الى فعل الى آخره •

قال الشيخ : قد أعترض على قوله : ما استغنى عن فاعله  
لأن ارفوع عنده<sup>(٢)</sup> وهنا فاعل<sup>(٣)</sup> على ما تقدم من مذهبه في أن  
مفعول ما لم يسم فاعله فاعل وذلك حد الفاعل بما يدخله في  
حدّه وإذا كان فاعلاً فكيف يستقيم أن يقول : ما استغنى عن  
فاعله ( وأقيم المفعول مقامه ؟ وهل هذا إلا تصریح منه بأن  
المرفوع هنا غير فاعل • وأجيب عنه بأنه أراد أن الفاعل على  
ضربين : فاعل قام به الفعل وفاعل أسند اليه الفعل من غير

---

(١) في و : ( فلماً ) وهو تحريف •

(٢) ( عنده ) : ساقطة من ش •

(٣) ( فاعل ) : ساقطة من ش •

قيام به ، فقوله : « ما استغنى عن فاعله »<sup>(١)</sup> أراد به فاعله الذي يقوم به الفعل ، فعلى هذا يصح أن يكون<sup>(٢)</sup> هذا فاعلاً أيضاً لأنه داخل تحت حد<sup>(٣)</sup> الفاعل الذي ذكره ولا يخرج به كونه فاعلاً بذلك الاعتبار عن أن يكون مفعولاً في المعنى لأن الجهة التي كان بها مفعولاً في المعنى غير الجهة التي كان بها فاعلاً . وقوله : « معدولاً عن صيغة فعل الى صيغة فعل ، يريد بصيغة فعل أَسَدَت [ صيغته ]<sup>(٤)</sup> على جهة قيامها بمحلها . وبقوله : « فعل ، كل صيغة أَسَدَت لا على جهة قيامها ولم يرد وزن فعل الذي هو مقوَّح الفاء والعين ولا فعل الذي هو مضوم الفاء مكسور العين ، لأنَّ عِلِمَ واستخرج مندرج تحت فعل وإن لم يكن على وزنه ( واستخرج وانطلق مندرج تحت فعل وإن لم يكن على وزنه )<sup>(٥)</sup> لأنَّ المقصود ما ذكرناه ، فاذن صيغة فعل علم على كل فعل أَسَدَت على جهة قيامه ، وفعل علم لكل صيغة أَسَدَت لا على جهة قيامه ، فاندرج تحت كل واحد منهما ما كان على وزنه وما ليس على وزنه . قوله : « ويسمى ، هذا الفعل الموضوع له صيغة فعل ، فعل ما لم يُسم فاعله » .

قوله : والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها .

قال الشيخ : يريد أنه يصح أن يُسند الفعل الذي حُدِفَ فاعله باعتبار قيامه به الى أي المفاعيل شئت إلا ما

- 
- (١) ما بين القوسين : ساقط من ش .  
 (٢) في ش : ( المعنى ) ، وهو خطأ .  
 (٣) ( حُد ) : ساقطة من ش .  
 (٤) ( صيغته ) : زيادة عن ش .  
 (٥) ما بين القوسين : ساقط من ش .

استثناء ، وهو المفعول الثاني في باب علمت ، والثالث في باب أعلمت ، والمفعول له والمفعول معه ، فأما الأول والثاني ، فإنما امتنع أن يُسندَ إليه الفعل لأنه مسند في المعنى ، لأن قولك : علمت زيدا قائماً مسنداً فيه قائم إلى زيد فلو ذهب تسند علمت إلى قائم وهي جملة واحدة لجعلت قائماً مسنداً إليه فكرهوه لذلك مع الاستثناء منه لأنه إذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر ، وإذا لم يكن بد من ذلك الآخر فالتزموا الإسناد إليه حتى لا يلزمهم ما ذكروا ، والمفعول الثالث في باب أعلمت كذلك . وأما المفعول له فإنما لم يبين لما لم يُسم فاعله لأحد أمرين : أحدهما أنه في المعنى كأنه جواب لسائل سأل عن العلة فلو ذهب [ ١٠٧ و ] تقيمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه ، والثاني أنه مقدّر باللام وهي فيه غالباً واللام لها معنى غير ذلك فلو ذهب تقيمه هذا المقام لم يعلم أنه من هذا القيل فتترك لذلك . وأما المفعول معه فامتنع لأمرين أيضاً أحدهما أن حرف العطف يستدعي متقدماً ، فلو حذفه لذهب ما يستدعيه ، والآخر أن أقامته هذا المقام يخرجها عن حقيقته ؛ لأن معنى كونه مفعولاً معه أنه مشترك بينه وبين فاعل في الفعل ، فلو حذف الفاعل ذهب المشاركة فزال كونه مفعولاً معه فلم يستقم لذلك .

( فصل ) قوله : وإذا كان للفعل غير مفعول فبني لواحد إلى آخره .

قال الشيخ : يريد أنه لا يقوم مقام الفاعل إلا واحد ، ويبقى ما كان على ما كان فلذلك تقول : أعلم زيد عمراً خير الناس ، برفع زيد ، وينصب ما عداه ؛ لأنه لم تدع ضرورة إلا

إلى المسند إليه ، والمسند إليه لا يكون إلاّ واحداً فوجب أن يبقى  
ما عداه على حاله •

( فعمل ) قوله : والمفعول به الممدي إليه بغير حرف من  
الفضل على سائر ما بُني إلى آخره •

قول الشيخ : يريد أن المفعول به الممريح إذا وجد مع  
بقية المفاعيل لا يُقام مقام النال سواء • هذا مذهب البصريين ،  
والكوفون يختارونه ولا يوجبونه<sup>(١)</sup> ، والسر في وجوبه أنه إذا  
حذف الفاعل فلاولى أن يُقام مقامه ما كان أقرب إلى الفعل ،  
وليس في المفاعيل ما هو أقرب إلى الفعل من المفعول به ؛ لأنه من  
معقولته كما أن الفاعل من معقولته ، وإذا حذف أحدهما وجب  
إقامة الآخر مقامه ولا يرد على ذلك إلاّ المفعول المطلق فإنّنه  
أقرب إلى الفعل حيث كان واحداً إليه بغير واسطة • فلجواب  
عنه أنه ليس فيه دلالة زائدة ، بل هو في المعنى نفس الفعل ،  
والغرض إقامة شيء تُسند إليه فلو أقفته أسندت الشيء إلى نفسه  
فكان مستعاً من حيث المعنى بخلاف ما ذكرناه ، فإن قيل فقولك :  
ضرب ضرب شديد وأمثاله يستقيم إقامته مقام الفاعل وفيه معنى  
زائد<sup>(٢)</sup> على معنى الفعل فلم لم يكن أولى ؟ فلجواب عنه من  
وجهين : أحدهما أنه لم يخرج عن كونه كأنك نسبت الشيء إلى  
نفسه ، لأنّ الضرب الشديد ضرب فكان غيره أولى إذا وجد ،  
والآخر هو أنك لم تسند إلى ضرب خاص ولذلك تحكم على  
شديد بأنّه صفة وإنما تكون الصفة بعد تمة الاسم ، فصار

(١) انظر شرح الأشموني ٦٧/٢ •

(٢) في ش : خرم بمقدار ورقتين من الاصل •

قولك : ضَرِبَ ضَرْبًا وَضَرِبَ ضَرْبًا شَدِيدًا<sup>(١)</sup> في أنَّ الاسنادَ الى (ضرب) فيهما سواءٌ ، فإن قيلَ فللمفعول به المتعدي اليه بحرف هو في المعنى مقتضى الفعل ، فلمَ كان المفعول به بغير حرفٍ أولى ، وقد قلت : إنَّ الأولوية فيه على بقية المفاعيل لأجلِ الاقتضاء والفعل يتضمها جميعاً اقتضاءً واحداً ؟ فليجوابُ أنَّ العربَ لما عدَّت الفعلَ الى أحدهما بنفسه والى الآخرِ بواسطة فصارَ في الصورة كأنَّه أقوى منه باعتبار الفعل فجعلوه أولى لذلك ، فإن قلتَ فهبَّ أن المفعول بغير حرفٍ أولى منه فلمَ لا يكونُ المفعولُ بحرفٍ مقدماً على بقية المفاعيلِ التزاماً ، لأنَّه من مقتضى الفعل وليست تلك من مقتضياته ؟ فالجوابُ أنَّه لما كان متعدياً اليه بحرفٍ أجروهُ مجرى أمثاله مما يتعدى اليه الفعلُ بحرفٍ جرٍّ ليكونَ البابُ كله على حالٍ واحدةٍ ، فاجروا قولهم : استغفرتُ اللهَ من الذنبِ ، أعني من الذنبِ مجرى قولهم : استغفرتُ اللهَ في الدارِ ، أعني في الدارِ ، وإن كان من الذنبِ من مقتضياته وليس في الدارِ مثله في اقتضاء الفعل لما شاركه في بابِ الجارِّ والمجرورِ فجُعِلَ الحكمُ في الجميع سواءً ، وإن كان ذلك أولى ولكن لا على سبيلِ الالتزام .

قوله : وأما سائرُ المفاعيلِ فمستويةٌ إلاَّ قدَّامَ الى آخره .

( قول الشيخ : يعني أنَّها سواءٌ في صحة بناء الفعل لكل واحدٍ منها ومثلُ ما « استخَبَّ يزيدُ » الى آخره ويُنَّه )<sup>(٢)</sup> .

( فصل ) قوله : ولكَ في المفعولين المتغايرين أن تسبَّ الى أيَّهما شئتَ .

(١) ( شديد ) : ساقطة من ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .



قال الشيخ : هذا الاطلاق 'يُوهَمُ' أَنَّهُ 'يجوز' مطلقاً وشرطه  
 أَنْ لَا يَقَعَ لِبَسٌ ، فلو قلت : أعطيت العبدَ الجاريةَ لم يفهمَ مقامَ  
 الفاعلِ إِلَّا الأولَ ؛ لأنَّكَ لو أقمتَ كلَّ واحدٍ لوقعَ اللبسُ فلا  
 يُعرَفُ الآخذُ من المأخوذِ ، وكذلك لو لم تبينِ للمفعولِ بهِ قلت :  
 أعطيتُ العبدَ الجاريةَ لكانَ تقديمُ الآخذِ معتبراً خوفاً للبسِ  
 وكذلك إذا قلت : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً فلأنَّه لا يجوزُ تقديمُ  
 المفعولِ الثاني على الأولِ إِلَّا عندَ انتفاءِ [ ١٠٧ ظ ] اللبسِ ، لو  
 قلت : أعلمتُ عمراً زيداً قائماً ، وزيدٌ هو المعلمُ لم يجزِ لثلاثِ  
 يلبسُ ، وكذلك إذا بنيتُ لما لم يُسمَّ فاعلهُ لم يَقُمْ مقامُ الفاعلِ  
 إِلَّا الأولُ لثلاثِ يلبسُ إِلَّا أَنَّكَ إذا أقمتَ الأولَ في البابينِ مقامَ  
 الفاعلِ جازَ التقديمُ والتأخيرُ لانتفاءِ اللبسِ ، ألا ترى أَنَّكَ إذا  
 قلت : أُعطيَ العبدُ الجاريةَ ، وأُعطِيَ الجاريةَ العبدُ كانَ اللبسُ  
 متنفياً بخلافِ حاله في المنصوبِ فانَّكَ لو قدَّمتَ وقعَ اللبسُ ، ألا  
 ترى أَنَّكَ إذا قلت : أعطيتُ العبدَ الجاريةَ فمفهومٌ أَنَّ العبدَ هو  
 الآخذُ ، فاو ذهبتَ تقولُ : أعطيتُ الجاريةَ العبدَ فتقدمُ ، وأنتَ  
 تقصدُ المعنى الأولَ وقعَ اللبسُ إذِ الأعرابُ مخصوصٌ في أحدهما  
 يميزه فكَذلكَ بابُ أعلمتُ عندَ تسميةِ الفاعلِ وعندَ حذفِ حكمه  
 ما ذكرناه من لزومِ تقديمِ المفعولِ الأولِ عندَ تسميةِ الفاعلِ خوفِ  
 اللبسِ ، ومن وجوبِ إقامةِ المفعولِ الأولِ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفه ،  
 فإذا قامتِ قرينةٌ تُبيِّنُ المرادَ فيهما جازَ التقديمُ فيهما جميعاً عندَ  
 تسميةِ الفاعلِ ، وجازَ إقامةُ أيَّهما شئتَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفِ  
 الفاعلِ واللهُ قولك : أعطيتُ زيداً درهماً فجائزٌ أَنْ تقولَ : أعطيتُ  
 درهماً زيداً لأنَّه لا يلبسُ إذْ معلومٌ أَنَّ زيداً هو الآخذُ ، وجائزٌ  
 أَنْ تقولَ : أُعطيَ درهمٌ إذْ لا يلبسُ ، وكذلك إذا قلت : أعلمتُ  
 زيداً الكتابَ مستعاراً ، فيجوزُ أَنْ تقدِّمَ إذْ لا لبسَ في أَنْ زيداً هو

المُعلمُ لاستحالةِ اعلامِ الكتابِ ، وجائزٌ أن تقولَ : "أعلمُ زيداً"  
الكتابُ مستعاراً لاتِّقاءِ اللبسِ إلاَّ أنَّ اقامةَ المفعولِ الاولِ وإنَّ  
اتَّفَى اللبسُ أحسنُ لأنَّه في المعنى ، وكانَ أقربَ الى أقامتهِ مقامَ  
الفاعلِ وكذلكَ المفعولُ الاولُ في بابِ أعلمتُ ، لأنَّه في المعنى عالمٌ  
فكانَ مثلُ زيدٍ في الاعطاءِ واللهُ أعلمُ بالصوابِ •

### ومن أصنافِ الفعلِ أفعالُ القلوبِ

قوله : وهي سبعةٌ الى آخره •

قالَ الشيخُ : هذهِ الافعالُ كلها اشتركتُ في أنَّها لحكمِ الذهنِ  
يتعلقُ بشيءٍ على صفةٍ ، فذلكَ اقتضتُ مفعولينِ ، وفؤدتُها الاعلامُ  
بأنَّ النسبةَ حاصلَةٌ ممَّا دلَّ عليهِ الفعلُ من علمٍ أو ظنٍّ ، فإنَّ  
الخبرَ قد يكونُ عن علمٍ وقد يكونُ عن ظنٍّ ، فاذا قصدَ التعرُّضَ  
لتعريفِ ما الخبرُ عنه أتى بالفعلِ الدالَّ على ذلكَ وأُدخِلَ على  
المفعولينِ المذكورينِ •

قوله : اذا كنَّ بمعنى معرفةِ الشيءِ على صفةٍ •

قالَ الشيخُ : فيه مسامحةٌ ؛ لأنَّها ليستُ كلها للعلمِ وإنَّما  
بعضُها كذلكُ ، ثم لو قدَّراً أنَّها للعلمِ لم يحسنِ التعبيرُ عنه بمعرفةِ  
الشيءِ على صفةٍ ؛ لأنَّ لفظَ المعرفةِ إنَّما وُضِعَ لأحدٍ مدلولي  
العلمِ ، وهو المتعلقُ بالمفردِ خاصةً فُتِلاقهُ على العلمِ بالاعتبارِ الآخرِ  
غيرِ متحقِّقٍ ، ألا ترى أنَّكَ اذا قلتَ : عرفتُ زيداً قائماً فإنَّما تحكمُ  
على القائمِ بالحالِ دونَ الخبرِ في المعنى ، واذا قلتَ : علمتُ زيداً  
قائماً احتملَ الحالَ واحتملَ المفعولَ الثاني الذي هو في المعنى خبرٌ ،  
فقد ظهرَ لك الفرقُ بينَ معانيِ هذهِ الافعالِ وبينَ المعرفةِ من  
الوجهينِ المذكورينِ •

( فصل ) قوله : « وَيُسْتَعْمَلُ أُرَيْتُ اسْتِعْمَالُ ظَنَنْتُ » .

قال الشيخ : « وَأَعْمَلُ أُرَيْتُ هَهُنَا أَنْ يَكُونَ مَعْدِي بِالْهَمْزَةِ عَنْ رَأَيْتُ الَّتِي بِمَعْنَى عَلِمْتُ » (١) « فَاسْتَعْمِلْتُ بِمَعْنَى ظَنَنْتُ لَمَّا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ وَكَثُرَ الْخَبَرُ عَنْ ظَنْ فَجَرَتْ لِلظَّنِّ ، وَكَذَلِكَ مَا تَصَرَّفَ مِنْهَا ، « وَيَقُولُونَ فِي الاسْتِفْهَامِ خَاصَّةً : مَتَى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ، ؟ بِمَعْنَى تَظُنُّ . » يَرِيدُ أَنْ فَعَلَ الْقَوْلُ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا لِمَا خَاطَبَ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ جَرَى مَجْرَى الظَّنِّ عَلَى اللَّفْظِ الْفَصِيحَةِ ، وَسِرَّةُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ الْقَوْلَ إِنَّمَا حُكِّيتِ الْجُمْلَةُ بِدَوِّ لَمَّا كَانَ أَكْثَرَ مَا يُطْلَقُ عَلَى حِكَايَةِ مَا قِيلَ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَلَمَّا كَانَ هَهُنَا وَاقِعًا وَوَقَعَ مَعْنَى مَا لَا يَمَحُجُّ أَنْ يَكُونَ حِكَايَةً أَعْمَلَ عَمَلَهُ ، وَقَوْلُ التَّحْوِينِ : إِنَّهُ بِمَعْنَى الظَّنِّ تَسَامُحٌ وَإِلَّا فَقَدْ يُقَالُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَتَى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ؟ بِمَعْنَى مَا تَعْتَقِدُ أَوْ مَا تَعْلَمُ أَوْ مَا تَظُنُّ ، وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى الظَّنِّ لَمْ يَمَحُجَّ الاسْتِفْهَامُ بِهَا مَتَى يَلْمُ وَلَا الْجَوَابُ بِمَا يَكُونُ مَعْلُومًا ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ خِلَافَهُ . » وَبَنُو سَلِيمٍ يَجْمَلُونَ بَابَ قَلْتُ أَجْمَعَ مِثْلَ ظَنَنْتُ ، يَعْنِي فِي عَمَلِهِ لَمَّا رَأَوْهُ مُتَعَالِقًا بِجَزْئَيْنِ كَتَمَلَقِي الْعِلْمَ وَالْحِسْبَانَ أَجْرُوهُ فِي نَسَبٍ مُتَعَلِّقَةٍ إِذَا ذَكَرَ ، فَالْحَقُّ إِذَنْ إِنَّ الْقَوْلَ عَلَى حَالِهِ فِي الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ ، وَإِنَّمَا حَسَنَ اجْرَاؤُهُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ لَمَّا كَانَ مُوَافَقًا لِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ فِي الْمُتَعَلِّقِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةٍ أَنْ مُتَعَلِّقَ [ ١٠٨ و ] الْأَوَّلِ لَيْسَ كَمُتَعَلِّقِ الْحِسْبَانِ ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الْحِسْبَانِ مَذْعُولٌ بِهِ مُحَقَّقٌ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِينَ فِي أُعْطِيَتْ زَيْدًا دَرَاهِمًا ، وَتَمُتَلِقُ الْقَوْلُ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْقَوْلُ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ فِيهِ خُصُوصِيَّةٌ بِذِكْرِ خَاصَّتِهِ فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ لَهُ كَذَلِكَ ( كَمَا تَوَهَّمُ أَنَّ الْمَذْعُولِينَ الثَّانِي وَالثَّالِثَ فِي ( أَنْبَأْتُ ) وَأَخْرَاجُهَا مُتَعَلِّقٌ لَهَا كَمُتَعَلِّقِ

(١) فِي س : ( عَلِمْتُهُ ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(أُعلتُ) (وليس كذلك) <sup>(١)</sup> ، فاذنْ ضعفَ نصبُ المفعولين في بابِ (قلتُ) وقويَ نصبُ المفعولين في بابِ (أُنبأتُ) ، وقويَ النصبُ <sup>(٢)</sup> في الاستفهامِ المذكورِ لمَّا كنَّ الأبرُ المقوي للحكايةِ مفقوداً •

(فصل) قوله : ولها ما خلاَ حسبُ وُخلتُ وزعمتُ معانٍ أُخر لا يتجاوزُ عليها مفعولاً واحداً •

قال الشيخُ : لأنَّ تعديتها إلى مفعولين إنَّما كانَ بالنظرِ إلى اقتضاءِها الجزئين ، فإذا كانتْ قد وضعتْ معنى آخر لا يقتضي إلاَّ أمراً واحداً وجبَ ألاَّ يتعدى إلاَّ إلى واحدٍ ؛ لأنَّ التعدي أمرٌ معنويٌّ فثبتَ تعددُ متعلقه ، وإفرادُه على حسبِ المعنى ، وكذلك ظننتُ إذا أردتَ بها التهمةَ ؛ لأنَّ الاتهامَ إنَّما يقتضي متهماً ، وكذلك علمتُ إذا قصدتَ بها دلمَ الشيءِ في نفسه إنَّما تقتضي واحداً ، وفترها بعرفته ، لأنَّ وضعَ عرفتهُ ذلكَ خاصةً ، وبهذا يتبيَّنُ أنَّ تفسيرَ الجميعِ بالمعرفةِ أولاً غيرُ سديد •

قوله : ورأيتُه بمعنى أبصرته •

قال الشيخُ : لأنَّ الإبصارَ إنَّما يقتضي واحداً « ووجدتُ الضلالةَ » أصبتها في نفسها « وكذلك رأيتُ الشيءَ بمعنى بصرته أو عرفته » قوله : « أو عرفته » (فيه نظرٌ) إذا لم يثبتَ رأيتُ الشيءَ في نفسه بمعنى عرفته وإنَّما يثبتُ رأيتُه بمعنى علمته على صفةٍ <sup>(٣)</sup> وبمعنى أبصرته ببعيني ، فاستعمالُ أريتُ على معنى

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٢) انتهى الخرم : في ش •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

عرفتُ على خلاف ذلك ، ولا يستقيم الاستدلال بقوله تعالى :  
 { وَأَرْبَا مَنَاسِكَتًا }<sup>(١)</sup> ، [ فإِنَّهُ غَيْرُ وَاضِحٍ فِي عَرَفْنَا ]<sup>(٢)</sup>  
 لظهوره في أَبْصَرْنَا .

قوله : وَأَقُولُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ ، أي : أَتَقَوُّهُ بِذَلِكَ .

قول الشيخ : يَوْمُ أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْكُسْرِ غَيْرُ الْمَعْنَى فِي الْفَتْحِ ،  
 والتحقيق أَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وكذلك إذا قلت : أَتَقُولُ  
 زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ ؟ وَأَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ؟ فِي أَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَهُوَ  
 السُّؤَالُ عَمَّا قَامَ بِهِ [ مِنْ ]<sup>(٣)</sup> الْقَوْلِ الَّذِي هُوَ مُخْتَصٌّ بِهَذِهِ  
 النِّسْبَةِ ، وَوَجْهُ النَّصْبِ كَوَجْهِ نَصْبِ مَفْعُولِي عِلْمٍ كَمَا تَقَدَّمَ ،  
 وَوَجْهُ الرِّفْعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَصْدِ حِكَايَةِ الْجَمَلَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكَرْ  
 أَنَّ زَعَمْتُ لَهَا وَجْهَانِ أَيْضًا مِثْلُ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَعَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ :  
 زَعَمْتُ بِمَعْنَى كَفَلْتُ وَهُوَ لَفْظُ زَعَمْتُ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، لِأَنَّهُ  
 قَصْدٌ إِلَى اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ مَعَ بَقَائِهَا أَفْعَالًا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ .  
 فَإِنْ قِيلَ فَرَأَيْتَ إِذَا كَانَتْ مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ فَهِيَ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ  
 وَلَيْسَتْ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ . فَلِجَوَابِ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لِلْأَبْصَارِ  
 فَمَعْنَاهَا أَيْضًا عِلْمٌ بِالْحَاسَةِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَعْنَى الْعِلْمِ وَكَذَلِكَ إِذَا  
 وَرَدَ وَجَدْتُ الضَّالَّةَ بِمَعْنَى أَصْبَتْهَا ، فَإِنْ وَجَدْتُ مِثْلَهُ ثُمَّ ، إِلَّا  
 أَنَّهُ ثُمَّ بِمَعْنَى أَصْبَتْهَا تِلْكَ صِفَةً وَهِيَ أَصْبَتْهَا فِي نَفْسِهَا فَكَانَتْ مِثْلَهَا  
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ زَعَمْتُ بِمَعْنَى كَفَلْتُ مَعَ زَعَمْتُ الَّتِي مِنْ هَذَا الْبَابِ .

( فَيَعْمَلُ ) قَوْلُهُ : وَمِنْ خِصَمَائِهَا أَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ  
 إِلَى آخِرِهِ .

(١) سورة البقرة الآية : ١٢٨ .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، ب ، ش .

(٣) ( من ) : زيادة عن ل .

قال الشيخ : وإنَّما اختصَّتْ بامتناعِ الاقتصارِ على أحدِ  
مفعوليها لأنَّها في مفعولها بخلافِ بابِ كسوتٍ ، فإنَّه لا ربطَ بينِ  
مفعوليها فلذلك جازَ ذكرُ أحدهما دونَ الآخرِ بخلافِ هذا البابِ .

قوله : فأما المفعولانِ معاً فلا عليك أنْ تسكتَ عنهما في  
الباينِ .

قال الشيخ : يعني هذا وبابِ كسوتٍ ، وقد اختلفَ الناسُ في  
جوازِ قطعهما عن المفعولينِ من غير أنْ تَقترنَ بها زيادةٌ فائدةٌ ، فمنهم  
بعضهم نظراً إلى أنَّه لا يخلو أحدُ عن علمٍ وحسبانٍ ، ( فلو قيل  
علمتُ وحسبتُ لم تكنْ فيه فائدةٌ فيكونُ امتناعُ لامتناعٍ فائدتهِ وهو  
وجهٌ قويٌّ في ذلك<sup>(١)</sup> ) ، ( أو لأنَّ هذه الأفعالَ قد تلقيتُ بما يتلقى  
به القسمُ فكما لا بدَّ للقسمِ من جوابٍ ، فكذلك لا بدَّ لهذه الأفعالِ  
من مفعولينِ<sup>(٢)</sup> ) . واستدلَّ الآخرونَ بقولهم : { مَنْ يَسْمَعُ  
يَخِلُّ<sup>(٣)</sup> } ، فقد ذكرَ الفعلَ مقطوعاً عن المفعولينِ وعن الزيادةِ .  
وأجيبَ بأنَّ هذا مثل<sup>(٤)</sup> قد ضلِمَ معناه وكانت الزيادةُ معلومةً  
لأنَّ المفعولانِ محذوفانِ ، لأنَّ مَنْ يَسْمَعُ يَخِلُّ المسموعُ  
صحيحاً إذْ لا معنى من يسمعُ من يركنُ إلى الاستماعِ ، ( أو لأنَّ  
هذا مثلٌ والمثلُ غيرُ مقيسٍ [ ١٠٨ ظ ] عليه<sup>(٥)</sup> . وقد اختلفَ

(١) ما بين القوسين : في ش متأخر عما بعده .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) مثل يضرب في مجانية أخبار الناس ، لأنه من يسمع أخبار  
الناس ربما يعني صحتها ، والشاهد فيه حذف مفعولي يخل ،  
فرايد اللال في مجمع الامثال ٢/٢٦٣ ، ابن يعيش ٨٣/٧ .

(٤) ( مثل ) : ساقطة من ب ، ت .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل .

بقولهم : ظننتُ ذاكَ ، وهو اقتصارٌ على أحدِ المفعولينِ وأجيبَ عنه  
 بأنَّه إِمارةٌ إلى الظنِّ المدلولِ عليه بظننتُ والمفعولانِ محذوفانِ ؛  
 لأنَّ ذاكَ إنَّمَا يُقالُ بعدَ تقديمِ ذكرِ ما يبيحُ أنْ يكرِّنا مفعولينِ  
 كقولِ قائلٍ ظننتُ زيدا قائماً فتقولُ : ظننتُ ذاكَ أي ظننتُ ذاكَ  
 الظنَّ ، أي ظناً مثلهُ ، وإذا اشيرَ إلى ظنٍّ مخصوصٍ  
 وجبَ أنْ يكونَ مفعولاً في المعنى مثلهما في حذفِ العلمِ  
 الظنِّ ، أي ظناً مثلهُ ، وإذا اشيرَ إلى ظنٍّ مخصوصٍ بمتعلقٍ  
 بهُ ، ومن ثمَّ وهمَ بعضهم في أنَّ ذاكَ إشارةٌ إلى المفعولينِ جميعاً  
 وجوزَ مثلَ ذلكَ لما كنَ عبارةً عنِ المفعولينِ كما جوزَ أنباءُ ذاكَ  
 وقلتُ لهُ ذلكَ ، وهو في موضعِ الجملةِ فكذلكَ ههنا ، وهذا غلطٌ  
 فإنَّ مفعولي أنباءُ وأخواته وما يقعُ بعدَ القولِ ليسَ من مقتضياتِ  
 الأنباءِ ، والقولُ وإنَّمَا هو أنباءٌ والقولُ بعينه ولكنَّه على وجهٍ من  
 التخصيصِ ، ألا ترى أنَّ قولك : زيدٌ منطلقٌ نوعٌ مخصوصٌ من  
 النبأِ ، وقولك : زيدٌ منطلقٌ نوعٌ مخصوصٌ من القولِ فوضحَ أنَّه  
 مصدرٌ محققٌ وإنَّمَا وقعتْ صورةٌ هي صورةُ الجملةِ ؛ لأنَّ النوعَ  
 المخصوصَ منه لا يكونُ إلاَّ كذلكَ ، فجاءتِ الجملةُ من ضرورةِ  
 التخصيصِ فإذا عدلَ عن التخصيصِ جاءَ المصدرُ فيه مفرداً ،  
 فتقولُ أنباءُ الأنباءِ وأنباءُ ذاكَ تعني الأنباءَ ، وليسَ مفعولاً ظننتُ  
 وحسبتُ كذلكَ فإنَّه من متعلقه ووضعه أنْ يتعلقَ بالشيءِ على  
 صفةٍ فإذا علقتهُ ههنا بالحديثِ بجمليتهِ احتجتَ إلى صفةٍ يكونُ  
 الحديثُ عليها وإلاَّ خافتَ وضعه ، ولا يستقيمُ أنْ يُقالَ إنَّه لما  
 تضمنَ الصفةَ والذاتَ جميعاً أغشى عن ذكرهما مفعولينِ فإنَّك  
 أوقعتَ الظنَّ على الجملةِ بلفظٍ واحدٍ على أنَّه الأولُ ، وذلكَ  
 يوجبُ ذكرَ الصفةِ ، ولو ذكرتَ الجملةَ مفصلةً وأنتَ تعني بها  
 الحديثَ ، وأنَّه مضمونٌ بكماله أنْ تذكرَ صفةً أخرى يكونُ عليها

الحديث 'فهذا أجدر' ، فوضح بذلك أن 'ذاك في' ظنت 'ذاك' ، لا يستقيم 'جمله' مفعولاً لا لحديث ولا لغيره ، ووجب جعله 'مصدراً' .  
وتقول : ظنت 'به' إذا جعلته 'مكان' ظنك 'فيكون' المفعولان أيضاً محذوفين ويكون 'به' فضلة كاظرب لبيان 'وضع' الظن لا على أنه أحد المفعولين كما تقول : ظنت 'في الدار' ، إلا أن الفرق بينهما أن الدار ظرف 'محقق' لوقوع الظن فيه ، والجرور [هنا] <sup>(١)</sup> ظرف 'مقدر' لمحل ما تعلق به الظن ، ولذلك لو صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيماً لقولك : ظنت 'يزيد' وجهه حسناً فوجهه حسن هما المفعولان ، ويزيد إنشأ ذكر ليتبين به محل ما تعلق به الثاني وهو مع حذف المفعولين أحسن لآيائه بالفائدة ، ومع المفعولين تقل 'فائدة' ، لأن المفعولين يحمل 'منهما ذلك' ، وقول من قال : إنه 'مفعول' بدليل قولهم : ظنت 'به' خيراً لا يستقيم لما تقدم من أنه خلاف 'وضعه' ، ووجهه أنه 'مصدر' أيضاً أي ظن خيراً كما تقول : ظنت 'سوءاً' وظنت 'سوءاً' بمعنى واحد ، الذي يدل على ذلك أيضاً أنك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيماً كقولك : ظنت 'يزيد' خيراً وده' بقاء ، وذكرت المفعولين في قوله تعالى : { يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ } <sup>(٢)</sup> . فقوله غير الحق وظن الجاهلية مصدران أحدهما للتشبيه والآخر تأكيداً لغيره والمفعولان محذوفان أي إخلاف وعدم حاصل ، فهذا مما يبين 'به' أن في قولك : ظنت 'به' ليس مفعولاً لظنت ، فإن جعلت الباء زائدة بمنزلتها في ألقى يده لم يجزر السكوت عليه ، جعل الباء زائدة في مثل ذلك يتوقف على السماع ولم يثبت ظنت 'يزيد' قوماً وإذا كان كذلك فلا معنى لقوله : 'فإن حلت الباء زائدة' ، فانه 'يؤهم' صحة ذلك وليس بصحيح .

(١) (هنا) : زيادة عن ل ، ب .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٥٤ .



(فصل) قوله : ومن خصائصها أنها إذا تقدمت أعملت  
إلى آخره .

قال الشيخ : أياً إذا تقدمت فالوجه العمل وهو الثابت  
كثيراً ، وقد نُقل جواز الالغاء ولا بُعد فيه ؛ لأن المضي في صحة  
الإناء قائمٌ تقدمت أو تأخرت ، ( وهو أن متعلقها له إعرابٌ مستقلٌ  
قبل دخولها فجعل بعد دخولها على أصله وجعلت هي قيدٌ  
مغاها خاصة ، وهذا حاصلٌ تقدمت أو تأخرت <sup>(١)</sup> ، وإنما كثر  
أعمالها مقدمة لأن مقتضى إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر بدليل  
قولهم : لزيد [ ٩٠١ و ] ضربت وامتناع ضربت لزيد ، وإذا كان  
كذلك فلا بُعد في التزام النصب عند التقديم إذ القوة ، وإذا  
توسط أو تأخرت حصل بعض الضعف فيقوى الرجوع إلى أصل  
مفعولها كما تقدم فحصل من ذلك أنها إذا تقدمت قوى الأعمال أو  
التزم على قول ، وإذا توسطت كان الالغاء أقوى منه إذا تقدمت ،  
وإذا تأخرت كان الالغاء أقوى منه إذا توسطت .

قوله : ويُلغى المصدر الغاء الفعل .

قال الشيخ : لأن الفعل مرادٌ فيجوز الغاء وإعماله إذ  
الجميع سواء ولا يكون الالغاء في سائر الأفعال ، يعني : في بقية  
الأعمال من جهة أن متعلقاتها غير مرتبطة بانفسها حتى تبقى على  
حالتها ، ألا ترى أن قولك : أعطيت زيداً درهماً لو ألغيت لم يستقم  
أن ينظم زيد مع الدرهم كلاماً إذ لا رابط بينهما قبل ذلك ولا  
بعد ، بخلاف ما نحن فيه .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(فصل) قوله : ومنها أنها تعلق .

قال الشيخ : والفرق بين التعليق والالغاء أن الغاء عبارة عن العمل مع جواز الأعمال لبقائها على أصلها ، والتعليق قطعها عن العمل للمناع من منع من إعمالها وذلك عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي لأنك لو أعملتها لجعلت ما بعد لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معولاً لما قبله فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده . فوجب الالغاء لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى ، لأنه متعلق الظن إلا أنه جملة مستقلة ، وكونه متعلقاً للظن باعتبار المعنى لا يخرج من أن يكون له صدر الكلام ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد ما ضربته أو زيد هل ضربته ؟ لم يخرج بوقوعه خبراً للمبتدأ عن أن يكون له صدر الكلام ؛ لأنه وقع في جملة في صدر الكلام ، فقد وفر عليه ما يقتضيه فكذلك ههنا ، وإذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند إليه هو المفعول الأول والمسند هو المفعول الثاني ، وقد اختلف في علمت هل قلم زيد أم عمرو ؟ فجوزوه قوم ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت زيد عندكم أم عمرو ؟ فأما من أجازه فأنه نظر إلى صورة الجملة وهي حاملة في الموضعين (١) مثلها في [ قولك (٢) ] : أزيد قثم أم عمرو ؟ والذي منع زعم أن مضمون الاستفهام لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل وهو أن يكون ما يقال في جواب الاستفهام مع أم أحد الشيئين منسوباً إليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشيء على صفة ، فإذا قلت علمت أزيد عندك أم

(١) ( مثلها ) : ساقطة من ش .

(٢) ( قولك ) : زيادة من ر .

عمرو<sup>(١)</sup> ، فمعناه ' علمت ' أحدهما معيّنًا على صفة وهو كونه ' عندك ' لأنّ ذلك الذي يُقال ' في جوابه ' ، وأمّا إذا قال : ' هل زيد قائم ؟ ' فليس جواب ' هذا نسبة القيام الى زيد أو نفيه حتّى يصحّ أن يُقال إنّ العلم إذا دخل عليه تعلق بذلك حسب ما تعلق مع أمّ وإنما جوابه ' نعم ' أو ' لا فهو غير متعيّن ، فكيف يصحّ تعلق العلم بمثل ذلك ؟ ويُجاب ' بأنّ معنى ( نعم ) ' زيد قائم ' ، ومعنى ( لا ) ' ما زيد قائم ' ، ولولا ذلك لم يستقيم أن يكون ' نعم ' أو ' لا ' كلاماً ، فحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب ، وهو لصحح التعلّق ، ومثل الهمزة وأمّ علمت أي الرجلين جاءك وما أشبهه ' مما مضى طلب التّعيين فهو في الجواب سواء .

قوله : ' ولا يكون التعلّق في غيرها ' .

قال الشيخ : ليس بمستقيم على ظاهره فإنّ عرفت ' وعلمت ' الذي بمعنى عرفت ' تعلق أيضاً وكذلك ما أشبهها من أفعال القلوب تعلق أيضاً مع الاستفهام ، نعم التعلّق مخصوص بأفعال القلوب دون سائر الأفعال وسببه ' مع النفي والابتداء ما تقدّم من أنّها جملة مستقلة دخل عليها ما يصدر من عمل الأول فيهما فاستقام ذكرها مقطوعة عن أعمال الفعل فيها ، وليس لتعلّق من متعلقات الأفعال هذا المعنى حتّى يستقيم تعلّقها كما أنّه لم يستقيم الغاؤها لقوات ذلك المعنى وسببه ' مع الاستفهام في التعدية الى مفعولين ما ذكرناه الى واحد ، إنّ المقصود علمت ' جواب ذلك وهذا إنّما يستقيم مع العلم دون غيره<sup>(٢)</sup> ، فإذلك لم يتعلّق إلاّ أفعال القلوب .

(١) في س : ( كان ) ، ولا تستقيم معها المعنى .

(٢) ( غيره ) : ساقطة من س .

(فصل) قوله : ومنها أَنْتَ [ ١٠٩ ظ ] تجمعُ فيها بينَ ضميري

الفاعلِ والمفعولِ الى آخره .

قَالَ الشَّيْخُ : سَبِيهِ ' أَنْتُمْ ' إِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا وَإِنْ كَانَ  
هُوَ الْأَصْلُ لِمَا نَبَتْ مِنْ أَنْ غَيْرَهَا قَوْلٌ أَنْ يَكُونَ فِي الْوُجُودِ فَاعِلُهُ  
وَمَفْعُولُهُ لشيءٍ واحدٍ فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَرِهُوا أَنْ يَأْتُوا بِالضَّمِيرِ لِهَما  
فَسَبَقَ إِلَى الْوَهْمِ إِلَى أَنَّهُمَا مَخْتَلِفَانِ قَضَاءً بِالْأَكْثَرِ فَيَقَعُ اللَّبْسُ فَعَدَلُوا  
إِلَى لَفْظِ النَّفْسِ لِيَكُونَ إِيْذَانًا بِاتِّحَادِهِمَا لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ اللَّفْظِ  
لَيْسَ فِي الْمَضْمَرِ ، وَأَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَانَّهَا كَثِيرًا مَا يَقَعُ فَاعِلُهَا  
وَمَفْعُولُهَا لشيءٍ واحدٍ بَلْ هُوَ الْأَكْثَرُ ، لِأَنَّ عِلْمَ الْإِنْسَانِ وَظَنَّهُ  
بِأُمُورِ نَفْسِهِ أَكْثَرُ وَقَوْعًا مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ زَالَ الْمَعْنَى  
الْمُقْتَضَى لِتَغْيِيرِ الْأَصْلِ فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِهَا وَحُمِلَ عَلَيْهَا قَوْلُهُمْ :  
« عَدِمْتَنِي وَفَقَدْتَنِي » ؛ لِأَنَّهَا ضِدٌّ وَجِدَتْ مِنْهَا فَحُمِلَتْ عَلَى  
ضِدِّهَا وَلَا بَعْدَ فِي أَنْ يُحْمَلَ الشَّيْءُ عَلَى ضِدِّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
بِالصَّوَابِ .

### ومن اصنافِ الفعلِ الافعالُ الناقصةُ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : وَهِيَ كَانَتْ وَصَارَتْ وَأَصْبَحَتْ وَأَمْسَتْ  
إِلَى آخِرِهَا .

قَالَ الشَّيْخُ : هَذِهِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا اشْتَرَكَتْ فِي أَنَّهَا لِتَقْرِيرِ  
الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ وَمِنْ ثَمَّ احْتِيَاجُ فِيهَا إِلَى الْجُزْئَيْنِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ :  
« يَدْخُلَنَّ دَخُولَ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ » ، وَإِنْ اخْتَلَتْ جِهَاتُ الْإِحْتِيَاجِ إِذَا  
جَهَةُ الْإِحْتِيَاجِ تَبَيَّنَ مَتَلَقُّ الْخَبَرِ أَبَالْظَنِّ هُوَ أَمْ بِالْعِلْمِ ؟ وَجَهَةُ  
الْإِحْتِيَاجِ هُنَا كَوْنُهَا لِتَقْرِيرِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ فَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ  
الشَّيْءِ وَصِفَتِهِ ثَمَّ أَنَّهَا تَخْتَلِفُ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَعَانِيهَا .

قوله : وَيُسَمَّى المرفوعُ اسماً والمنصوبُ خبراً •

قال الشيخ : يعني اسماً مضافاً الى ما ذكر معه ، وكذلك الخبر ، فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها ، وإنما نسبوه الى كان إشعاراً بأنه معموله ومتعلقه ، وإلا فليس هو اسماً لكان ولا خبراً عنهما في الحقيقة وقد يضاف الشيء الى الشيء بأدنى سبب ، ولم يقولوا : في مثل ضرب زيد عمراً اسم وخبر بل فاعل ومفعول ، ليفرقوا بين البابين في أسماء متعلقاتها في الاعراب ، فجعلوا الاسم والخبر لمتعلقات الأفعال الناقصة المذكورة ، فإذا قالوا : اسم وخبر علم أنهم قصدوا الى هذا النوع من الأفعال ، وأيضاً فان المرفوع والمنصوب ليس كبحو المرفوع والمنصوب في ضربت إذ منصوب ضربت مفعول في الحقيقة وليس منصوب كان كذلك • ثم بين كونهن نواقص من حيث إنّه لو اقتصر على المرفوع لم يستقيم فكانت ناقصة أي عند اقتصارك فيها على المرفوع خاصة بخلاف غيرها من الأفعال ، فانك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيماً ولم تكن ناقصة ومسيه ما تقدم من أن وضعها لتقرير الشيء على صفة فإذا قطعتها عن الصفة استعملتها في غير موضعها فلم يستقيم لذلك •

(فصل) قوله : ولم يذكر مسيويه منها إلا كن وصار وما دام

وليس<sup>(١)</sup> الى آخره •

قال الشيخ : أمّا ما دام فكثرت بها ، وأما الآخر فلأنّها لم تستعمل إلا كذلك واستغنى عن البواقي بما بيّنه من المعنى وهو قوله : وما كن نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ، يريد

(١) انظر الكتاب ٢١/١ •

ما وُضِعَ لما ذكرناه من تقرير الشيء على صفة ( فهذا معنى قوله :  
 • مما لا يستغني عن الخبر ، )<sup>(١)</sup> •

قوله : ومما يجوز أن يلحق بهن آذ وآض وغدا وراح •

قال الشيخ : ( لأنَّ أحدَ وجهي استعمالها لتقرير الشيء على  
 صفة<sup>(٢)</sup> ) فوجب عند ذلك أن يكون منها لما ركتها لها في المعنى  
 الذي كانت ناقصة به •

قوله : وقد جاء ، جاء بمعنى صار في قولهم : { مَا جَاءَتْ  
 حَاجَتُكَ }<sup>(٣)</sup> •

قال الشيخ : وهل يقتصر في ذلك على هذا المحل أو يتعدى  
 إلى غيره ، فيه نظر والاولى أن يعدى لأنهم يقولون : جاء البر  
 قفيزين وصاعين دلى أنه قد قيل إن قفيزين حال وهو ضعيف  
 لأنهم لم يقصدوا الاخبار عن « البر » بالجيء في نفسه وإنما قصدوا  
 حصوله على هذه الصفة فوجب أن يكون مما نحن فيه وإذا ثبت  
 ذلك صح استعماله في غير الموضع المذكور وأما قولهم : { حَتَّى  
 قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ }<sup>(٤)</sup> ، والظاهر أنه مخموس بمحله قائم

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش •

(٣) ( مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ) : قيل أول من قاله : الخوارج لابن  
 عباس حينما أرسله الامام علي ( ع ) ، انظر همع الهوامع  
 ١١٢/١ ، الكتاب ٢٤/١ ، الاشموني ١٢٩/١ ، شرح الكافية  
 لابن الحاجب ص ١١٢ •

(٤) أرهف شفرته حتى قعدت • الخ من كلام العرب ،  
 انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢ ، شرح الاشموني  
 ٢٢٩/١ ، همع الهوامع ١١٢/١ ، حاشية الصبان ١٢٩/١ •

يُعرفُ في غيره إذ لا يُقالُ 'قَدْ كَاتَبَا عَلَى نَحْوِ صَارَ كَاتِبًا وَلَكِنْ لَا يَبْدُو أَنْ يُقَالَ قَدْ زَيْدٌ كُنْهُ سُلْطَانٌ عَلَى نَحْوِ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ إِرَادَةِ ثَبُوتِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَيَكُونُ بِمِثْلِ ذَلِكَ •

(فصل) قوله : وحالُ الاسمِ والخبرِ مثلهما في بابِ الابتداءِ إلى آخره •

قول الشيخ : مثلها ضميرُ الحالِ المضافةِ إلى الاسمِ والخبرِ جميعاً ، فإذا كانَ كذلكَ ، كانَ حالُ الاسمِ كحالِ المبتدأ وحالُ الخبرِ كحالِ الخبرِ في مراده ؛ لأنَّه أضافَ الحالَ إليهما وأخبرَ عنها بإضافةِ المثلِ إلى المبتدأ والخبرِ ثم خَصَّصَ المثلية<sup>(١)</sup> التي أرادها بكونِ الاسمِ معرفةً ، والخبرِ نكرةً ، وليسَ ينبغي أنْ تُجْعَلَ المثليةُ في ذلكَ خاصةً بَلْ المثليةُ [ ١١٠ و ] فيه وفي غيره من أحكامِ المبتدأ والخبرِ إلاَّ أنْ تكونَ كانَ دالةً منه ، فيتمثلُ البَيَانُ في أنَّه يجوزُ أنْ يقعَ المبتدأُ معرفةً ونكرةً بشرطه ويكونَ الخبرُ مفرداً وجملهً بالقاسمِ والشروطِ التي دُخِلَتْ وما خُصِّصَ بِهِ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ • ونحو قولِ القطامي ،<sup>(٢)</sup> :

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا ٢٠٧

— وما أَشَدُّ بَعْدَهُ — من القلبِ الذي يُشجِّعُ عَلَيْهِ أَمِنْ الْإِلْبَاسِ •

(١) في ش : ( فيه ) •

(٢) وهو عمر بن شبيب التغلبي وهو من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وصدره : ( قِفِّي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ) ضُبَاعَا : ثرخيم ضُبَاعَة بنت زفر بن الحارث الكلابي ، الكتاب ٣٣١/١ ، المقتضب ٩٤/٤ ابن يعيش ٩١/٧ ، المغني ٤٥٣/٢ ، الخزانة ٣٩١/١ ، همع الهوامع ١١٩/١ ، العين ٢٩٤/٤ •

قول الشيخ : يريد أن التماس على خلاف ما جاؤا به وهو  
رفع المعرفة ونصب النكرة فخافوا ذلك للضرورة لما كان غير  
ملبس وقوله (١) :

أَطْبَيَّ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارٌ

٨٠٢

وجه كونه من هذا الباب أن الاستفهام الواقع بعده 'طَبَيَّ'  
بالفعل ، فتقديره 'أَكَانَ طَبَيَّ' أُمَّكَ ؟ لأن تقدير الاستفهام بالفعل  
أولى ، وإذا قُدِّرَ الفعل فيجب أن يكون على حسب المُفسِّر ،  
والمُفسِّر ( كان ) فوجب أن يكون التقدير 'أَكَانَ طَبَيَّ' أُمَّكَ ؟  
وهو عين ما قُصِدَ في الآيات الأخرى . فهذا وجه تقدير كون اسم  
كان نكرة ههنا وخبرها معرفة ، وقد ظنَّ بعض الناس أن الضمير  
في كان ضمير طَبَيَّ وضمير النكرة وقد أخبر عنه بالمعرفة فكان من  
هذا الباب لذلك وهذا (٢) غير مستقيم ، فانك لو قلت : جاءني رجل  
وكان راكباً لكان مستقيماً ولم يُعَدَّ الاسم خارجاً عن القياس لكونه  
ضميراً (٣) نكرة فإن قيل ليست هذه من قبيل ما نحن فيه ، فإن  
الذي نحن فيه أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ، وما مثل به

(١) البيت نسبه سيبويه الى خدّاش وتبعه المبرد والزمخشري وابن  
يعيش ونسبه أبو تمام في كتاب مختار اشعار القبائل لثروان بن  
قزارة العامري ، وذكره ضمن عدة أبيات له والصحيح كما ذكره  
أبو تمام وصدره : ( فَتَا تَكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ) الأم :  
المنقصود به الاصل ، وهو في تقلبات الزمان أي إن الانسان اذا  
اعتمد على نفسه لا يهمة أكان أصله شريفاً أو وضيعاً ، الكتاب  
٢٣/١ ، المقتضب ٩٤/٤ ، المفصل ص ١٤٠ ، التوجيه ص ٢٣٩ ،  
ابن يعيش ٩٤/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١ المغني  
٥٩٠/٢ ، الخزائن ٢٣٠/٣ .

(٢) في س : ( هذا الظن غير مستقيم ) ، وفي ل : ( هو ) مكان  
( هذا ) ، وما أثبتناه أحسن .

(٣) ( ضمير ) : ساقطة من ب .



نكرتان ، لأن ضمير الرجل نكرة<sup>(١)</sup> وراكباً نكرة<sup>(٢)</sup> ، فالجواب  
كما يمتنع أن يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة فيمتنع أن يكون  
اسمها نكرة<sup>(٣)</sup> من غير مصحح ، ولو لم يكن الضمير معرفة لما  
صح بدليل امتناع كان رجل قائماً ثم لو قدّر ضارب مهبود  
بينك وبين مخاطبك لصح أن تقول : جاءني اليوم رجل ، واتفق  
بينك وبين مخاطبك لصح أن تقول : جاءني اليوم رجل واتفق أن  
كان ذلك الضارب وهذا عين ما أنكره ، وليست مثل قولك : كان رجل  
الضارب وهذا ما لا يشك فيه ، والنحويون وإن اختلفوا في أن  
ضمير النكرة [ هل هو نكرة<sup>(٤)</sup> أو ] معرفة ؟ فلم يختلفوا في صحة  
وقوعها محل المعرفة ، وإنما الخلاف في أن المعرفة راجعة إلى  
ما تبين مدلوله وجوداً أو على أي وجه كان لديك ولذلك يقال  
بالاجماع ضربت رجلاً ، وهو راكب ، ولولا أن الضمير في حكم  
المعرفة لم ينصح وقونه مبتدأ ، وقد أورد على التقدير الأول أن  
الداخل عليه همزة الاستهزام المعادلة لأم يجب أن يكون الواقع  
بعد أم معادلاً له ، وإذا جعل الراجع بعد الهمزة مكان<sup>(٥)</sup>  
المقدرة لم يكن الواقع بعد أم المعادلة كذلك ، ألا ترى أنك لو  
قلت : أضربت زيداً أم عمراً ؟ لم يستقم حتى تقول : أ زيداً  
ضربت أم عمراً ؟ لأن الغرض بدخول الهمزة وأم المساواة بين  
شيئين نسبتها باعتبار ما جعل لهما عند التكلم على حال واحدة  
فقصّد ذكر أحدهما بعد الهمزة والآخر بعد أم لذلك الغرض  
وإذا كان لذلك فقد أوقعت بعد الهمزة هنا كان المقدرة ، وأوقعت

- 
- (١) ( نكرة ) : ساقطة من و .  
(٢) في ر : ( وخبرها نكرة ) .  
(٣) في ش : إعادة ثلاثة أسطر سهواً .  
(٤) ( هل هو نكرة أو ) : زيادة عن و .  
(٥) ( مكان المقدرة ) : ساقطة من ش .

بعد أم لفظة حصار فلم نعدل بين الأمرين اللذين جيء بالهمزة وأم  
لهما \* والجواب من وجهين : أحدهما أنه لما كانت كان المقدرة  
واجبة حذفها لما وقع مفسر لها كلن حكما لذلك حكم العدم وقد  
وقع بعد الهمزة الاستفهام ما قصد به المعادلة بينه وبين ما بعد  
أم وهو حصار ، فهنا وجه يسوغ ذلك ، والآخر أن كان  
المقدرة لما تكن مقصودة كان تقديرها ووجودها كالعلم فلم يذكر  
بعد الهمزة ظيما مبتدأ وكان أمك خبرا له وحصار عطفت على  
ظيما وصح الابتداء بالنكرة لما كانت بعد الهمزة المعادلة لأم كما  
صح أوجل في السدار أم امرأة ؟ إلا أنه يخرج عن مقصود  
الشيء لما تقدم أولا من أبطال كون الضمير نكرة ولو قال قائل :  
إن كان ههنا لا ضمير فيها ، وإن أصل الكلام  
أليس كان أمك أم حصارا ؟ فظيما الخبر في الأصل  
وحصارا مطوف عليه فليد قصيد إلى القلب قلب مع بقاء كل  
شيء في موضعه والمعنى على ما كان عليه (١) . فان قيل فهذا يؤدي  
إلى جواز تقديم اسم كان عليها ؛ لأنها لما رفع ظيما على تقدير كم  
جمله اسما وهو مقدم ، فالجواب أنه لم يقصد إلى جعله اسما  
تحقيقا ( وإنما قصد إلى جعله اسما صورة ، ألا ترى أنه في المعنى  
جاء على ما كان عليه أو كان منصوبا (٢) ) فيكون ذلك هو الذي  
يسوغ بقاءه مقبلا وهنا لا بعد فيه إلا حذف التاء من كانت فأنه  
إذا بقي الأمر على ما كان عليه في الأصل ، فالأصل آ ظيما كانت  
أمك ؟ [ ١١٠ ظ ] وقد حذف التاء ، وحذف التاء مشعر بجعل  
الضمير فيها مستورا لا على أنه اسما فيطل هذا ذلك التقدير ،

(١) ( لكان قريبا ) : في و ، وهو حشو في الكلام .

(٢) ما بين القوسين : ملحق من ش .

وجوابه ' أنْ يُقَالَ هذا كله ' من قِيلَ الشذوذُ ، وحذفُ التاءِ من قِيلَ الشذوذُ أيضاً إلاَّ أنَّه ' شذوذٌ ' يلزمُ ' عنه ' شذوذٌ ثانٍ ، ويمكنُ ' أنْ يقوى ذلكَ بأنْ يُقَالَ لما جعلَ الظبي في الصورةِ مخبراً<sup>(١)</sup> ، ' عنه ' صارَ كانَ كأنَّه ' في الصورةِ راجعٌ إليه وصارَ أمَّكَ كأنَّه ' في الصورةِ غيرُ الاسمِ فنُسبَه بما فيه ضميرُ المذكرِ<sup>(٢)</sup> ، وبما لم يقعْ منسوباً إلى مؤنثٍ ، ومثْلُ ذلكَ يفصله عن قولهم : كانَ هندٌ قائمةً فإنَّه ' يناسبُ حذفُ التاءِ المذكورةِ ...

( فصل ) قوله : وكانَ على أربعةِ أضربٍ ناقصةٍ كما ذكرَ ، وتامةٍ بمعنى وقعَ ووجدَ •

قالَ الشيخُ : وقد تقدَّم أنَّ كانَ وأخواتها موضوعةٌ لتقريرِ الشيءِ على صفةٍ ، وقد تبيَّنَ بذلكَ نقصانها ، وقد استعملَ كانَ بمعنى حصلَ الشيءُ في نفسه فعلى ذلكَ لا يقتضي إلاَّ مرفوعاً لا غيرُ ، مثلُ قعدَ وجلسَ ولذلكَ سُمِّيَتْ تامةً في هذا الوجهِ ، لانتهاءَ المعنى الذي سُمِّيَتْ به ناقصةً ، ومثْلُ بقولهم : « كانتِ الكائنةُ » أي حصلتْ ، وكذلكَ « المقدورُ كائنٌ » ، و { وَكُنْ فَيَكُونُ<sup>(٣)</sup> } ، وزائدةٌ تعرفها بأنْ يكونَ وجودها كعدمِ ، وهذا معنى الزائد<sup>(٤)</sup> في كلِّ موضعٍ ، وهو الذي يبقى الكلامُ بعدَ حذفه على معناه قبله<sup>(٥)</sup> ، إلاَّ في التأكيدِ ، ومثْلُ « بقولهم : إنَّ من أفضلهم كانَ زيدا » يعني أنَّ

- 
- (١) في ل ت ( خبراً ) وهو تحريف •  
(٢) في ت ، س : ( المتكلم ) ، وهو خطأ •  
(٣) سورة غافر الآية : ٦٨ •  
(٤) في ر : ( الزيادة ) •  
(٥) قبله ( : ساقطة من ش •

من أفضلهم زيدا وكذلك البيت<sup>(١)</sup> وكذلك « لم يوجد » كان مثلهم<sup>(٢)</sup> ،  
 وأما التي فيها ضمير النمن فمنها « وإن جعلت قسماً داخلية في أقسام  
 الناقصة ؛ لأنها لقرير الشيء على صفة ولا بد لها ( من اسم وخبر  
 إلا أنها لما كانت تختص بأحكام لا يشاركها فيه بقية أقسام الناقصة )<sup>(٣)</sup>  
 جعلت قسماً برأسه تنيهاً على تلك الأحكام ، منها أن اسمها لا  
 يكون إلا ضميراً ، ومنها أنها لا تكون إلا للحديث ، ومنها أنه لا يكون  
 إلا مبهماً ومنها أنه لا يكون خبرها إلا جملة ، ومنها أنه لا يكون  
 فيه ضمير يعود على اسمها ، وقوله عز وجل : { لِمَنْ كَانَ لَهُ  
 قَلْبٌ }<sup>(٤)</sup> ، يتوجه على أربعة ، ، فإذا كانت ناقصة كان قلب  
 اسمها وله خبرها فإن كان قلب فاعلها وله متعلق بها وإن كانت  
 زائدة كن له قلب مبتدأ وخبراً ، ( والمعنى لمن له قلب ، وإذا كانت  
 لضمير الثمان كان فيها ضمير الحديث هو اسمها وله قلب

(١) البيت هو : جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى  
 عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ  
 الشاهد فيه زيادة ( كان ) والمراد على المسومة . المفصل ١٤١ ،  
 ابن يعيش ٩٨/٧ شرح الاشموني ٢٤١/١ ، العيني على  
 الاشموني ٢٤١/١ ، لم يعرف قائله ، الهداية في علم النحو لأبي  
 حيان ص ٧٣ .

(٢) هذا قول لبعض العرب : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشَبِ  
 الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَيْسٍ ( لم يوجد كان مثلهم ) ، هي فاطمة بنت  
 الخرشب الانمارية ولدت لزياد العبسي ربيعا الكامل ، وقيسا  
 الحافظ ، وعمارة الوهاب وآتس الفوارس ، فقيل لها : أي  
 بنيك أنضل ، فقالت : ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم  
 ان كنت اعلم أيهما أفضل ، ابن يعيش ٧٧/٧ ، الاشموني  
 ٢٤١/١ ، حاشية الصبان على الاشموني ٢٤١/١ ، التوطئة  
 للشلوين ٩١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) سورة ق الآية : ٣٧ .

مبتدأ<sup>(١)</sup> وخبر<sup>\*</sup> في موضع خبرها فقد تحقق توجيهها على الأوجه  
الأربعة . وقوله<sup>(٢)</sup> :

٢٠٩ بَيْتُهُمَا قَفَرٌ ..... البيت

« أَنْ كَانَ فِيهِ بِمَعْنَى صَارَ » لَتَعَذَّرَ حَمَلُهَا عَلَى أَحَدِ الْأَوْجِهِ  
الْأَرْبَعَةِ ، فَالْثَلَاثَةُ وَالزَّائِدَةُ وَالَّتِي فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ امْتِنَاعُهَا وَاضِحٌ ،  
وَأَمَّا التَّمَّةُ فَلِأَنَّهُ يُجِبُّ أَنْ يَكُونَ « فَرَاخًا » حَالًا فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ  
الْبَيْضُ فِي حَالِ كَوْنِهِ فَرَاخًا وَهُوَ فَاسِدٌ ، وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَيَفْسَدُ مِنْ  
حَيْثُ اللَّفْظُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، أَمَّا اللَّفْظُ فَلِنَصْبِ فَرَاخًا ، وَأَمَّا الْمَعْنَى  
فَلِلْإِخْبَارِ عَنِ الْبَيْضِ بِأَنَّهُ فَرَاخٌ . وَأَمَّا الَّتِي فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ  
فَلِلْمُؤَدِّينِ بَعَيْنُهُمَا ، وَالنَّاقِصَةُ إِنَّمَا لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى عَكْسِ  
الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ يُشْعِرُ هَهُنَا بِأَنَّ الْفَرَاخَ سَابِقَةٌ عَلَى الْبَيْضِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى  
يَصِيرُ كَانَ الْبَيْضُ فَرَاخًا وَهُوَ عَكْسُهُ ، لِأَنَّهُ كَانَ الْفَرَاخُ بَيْضًا فَلَمَّا  
كَانَ مُؤَدِّيًا إِلَى عَكْسِ الْمَعْنَى تَعَذَّرَ حَمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ فَحُجِّلَ عَلَى  
صَارَ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) البيت لابن أحمر وتماه : وَالْمَطْيِيُّ كَاتَبَهَا  
قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا بَيُوضُهَا

تَيْهَاءُ : أَرْضٌ يَتِيهِ فِيهَا السَّائِرُ ، الْحَزْنُ : مَا صَعِبَ وَغَلِظَ  
مِنْ الْأَرْضِ ، وَهِيَ عَادَةٌ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَاءِ وَالْعُشْبِ ، فَالْقَطَا تَسْرِعُ  
كَيْ تَوْصِلَ الْمَاءَ وَالْأَكْلَ لِلْفَرَاخِ ، مَنْسُوبٌ لِابْنِ أَحْمَرَ فِي الْخَزَانَةِ  
٣١/٤ ، اللِّسَانُ مَادَّةُ ( عَرْض ) ٤٩/٩ . تَاجُ الْعُرُوسِ مَادَّةُ  
( عَرْض ) ٤٦/٥ ، وَنَسَبُهُ ابْنُ يَعِيشَ لِابْنِ كَنْزٍ ١٠٢/٧ ، وَهُوَ  
غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي الْأَشْمُونِيِّ ٢٣٠/١ .

( فصل ) قوله : ومعنى صار الانتقال •

قال الشيخ : قد تقدم أن هذه الأفعال الناقصة كلها لتقرير الشيء على صفة وبه احتاجت إلى الخبر وكانت ناقصة ثم كلها مشتركة في أنها ثبتت للخبر حكم معناها ولما كان معنى صار الانتقال وجب أن يكون ذلك الحكم ثابتاً للخبر ، فإذا قلت : صار زيد عالماً ففي عالم حكم الانتقال ، لأنه الحال التي انتقل إليها ، وهذا الانتقال قد يكون إلى صفة حقيقية كقولك : صار زيد عالماً ، وصار الطين خزفاً ، وقد يكون لمجرد نسبة كقولك : صار زيد مني قريباً وصار زيد فقيراً وغنياً ، وقد يكون باعتبار الموضع كقولك : صار زيد إلى عمرو ، وكل ذلك سواء لصحة معنى الانتقال •

( فصل ) قوله : وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معانٍ أحدها أن يقرن مضمون الجملة بالآوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان •

قال الشيخ : يعني أنها تكون ناقصة ، وإذا كانت ناقصة وجب أن يعطى الخبر حكم معناها ، ومعناها الدلالة على الدخول في هذه الآوقات فوجب أن يكون الخبر داخلاً في هذه الآوقات في حال نسبه لمن هو له ، فإذا قلت : أصبح زيد عالماً فقد أعطيت أصبح ( لعالم ) حكم الصباح حتى صار المعنى أنه منسوب إلى صاحبه في وقت الصباح دون غيره ، وكذلك أمسى وأضحى « وإثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الآوقات [ ١١١ و ] : أظهرنا وأعتما فهي في هذا الباب ككان التامة ومن ذلك « قوله » (١) :

---

(١) البيت لعبد الواسع بن أسامة كما نسبه الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه ، الليلة المشهية : التي ليس فيها غيم =

٢١٠- وَبَيْنَ فَعَلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقِرَى

إذا أَلَمَّةُ الْمَهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدَهَا

فقوله 'أضحى جليدها أي دخل في وقت الضحى • « والثالث (ن) تكون بمعنى صار » والكلام فيه كالكرم في صار منه » قوله (١) :

٢١١- ثُمَّ أَضْحَوْا كَانْتَهُم

لَأَنَّ لَا يَسْتَقِيمُ اعْتِبَارُ الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فِي هَذَا الْوَقْتِ وَغَيْرِهِ وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنَّهُمْ فِي الضُّحَى عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ إِذَا لَيْسَ وَجْهٌ وَإِنَّمَا الْمُنَى ثُمَّ صَارُوا •

(فصل) قوله : وَظَلَّ وَبَاتَ عَلَى مَعْنَيْنِ أَحَدَهُمَا اقْتِرَانٌ مضمون الجملة بالوقتَيْنِ الخاصَيْنِ •

قال الشيخ : ويعني بالرقين الخاصين الليل والنهار ، فالنهار لظل والليل لبات والمعنى بالنسبة إلى الوقتين كمعنى أصبح في الوجه الأول ، والوجه الثاني ظاهر •

(فصل) قوله : والتي في أوائلها الحرف النافي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه •

---

= أضحى جليدها : دخل الضحى والجلید باق ، والشاهد تمام أضحى ، المفصل ص ١٤١ ، ابن يعيش ١٠٤/٧ ، الأشموني ٢٣٦/١ ، أمالي بن الحاجب ٨٦ ظ •

(١) البيت من قصيدة لعدي بن زيد وتماهه : وَرَقَّ جَدَّ  
سَفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ ،  
أَلْوَتْ بِهِ : أَطَارَتْهُ ، الصَّبَا وَالدَّبُورُ : رِيحَانٌ مُتَقَابِلَتَانِ ،  
المفصل ، ١٤١ ، ابن يعيش ١٠٥/٧ ، الأشموني ٢٣٠/١ ،  
الهمع ١١٤/١ •

قال الشيخ : يعني ما زال وما برح وما انقضى وما انفسك دون ما دام فإنها ليست للنفي . وقوله : « وهو استمرار الفعل بفاعله » يعني : استمرار الخبر ، وقوله : « بفاعله » يعني من نُسب إليه ، وقوله : « في زمنه » يعني من حين صلح له ، وفي عبارته بعض التفسير لأنّه جعل الخبر فعلاً وجعل المنسوب إليه فاعلاً له ، وكل ذلك على غير الاصطلاح ، والاولى أن يقول : استمرار الخبر بمن نُسب إليه من حين صلح له ويحتمل أن يريد باستمرار الفعل نفس هذه الافعال التي هي ما زال (١) ، وبفاعله ، يعني بأسمائها لأنها فعلات في التحقيق فيكون المعنى أن ثبوت هذه الافعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ومعانيها ثبوت أخبارها على السمة المأداة بها وهو معنى الاستمرار من حين صلح له ، وهذا أشبه من حيث جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول .

قوله : « ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان » .

قال الشيخ : لأن زال منها النفي وما منها النفي فاذن صار المعنى انتفى النفي واذا انتفى النفي وجب الاثبات فصارت بمعنى ثبت مستمراً ، واذا كان كذلك لم يجز أن تقول : ما زال زيد إلا عالمًا ؛ لأنّ إلا لا يستقيم أن يكون للخارج فلا يكون إلا للتفريع ، واذا كان كذلك فشرط التفريع أن يكون في مثل ذلك بعد نفي ، ولا نفي ههنا لما ثبت من أن ما زال للاثبات ، ثم لو سلم أنها تكون بعد الاثبات ، لوجب أن يكون المخرج منفيًا ، واذا كان منفيًا بالآ لكونه بعد الاثبات تناقض مع ما زال ، لأن ما زال لاثباته ، ولا يكون لنفيه فيصير مثبتاً منفيًا في حال واحدة وهو محال .

(١) في ر : ( واخواتها ) ، وهو خطأ .



قوله : وخطيء ذو الرمة في قوله :

٢١٢- جر أجيج ما تنفك إلا مناخة<sup>(١)</sup>

قال الشيخ : كما ذكرناه من الوجهين ، وقد قيل إن قوله :  
« على الخسف » خبر ما ينفك : كأنه قال : ما ينفك مهانة ثم  
استثنى إلا مناخة بعد أن أكمل اسمها وخبرها على أنه حال  
مستثنى من أحوال عامة مقدرة أي ما ينفك على الخسف في حال  
من الأحوال إلا في حال الاناخة فإنه تحصل لها راحة ويكون  
المراد بالاناخة اناخة البعير وهو جعله باركاً فإنه حينئذ له راحة  
ويكون المعنى لمناخة في وجه الفساد ، أي مقصور على الخسف أي  
الذل لا يفارقه حتى يحصل بها الغرض إلا أن هذا التقرير  
المصحح ضعيف من وجهين أحدهما أنه استثناء مفرغ ، والاستثناء  
المفرغ قل أن يأتي في مثبت وإنما يأتي في النفي ، والآخر أن  
الاستثناء المفرغ إنما يكون المستثنى منه مقدراً قبله ، وهذا إنما  
يقدر المستثنى منه بعده ؛ لأنه مستثنى من الأحوال للضمير  
المستقر في على الخسف ؛ لأن التقدير ما ينفك مهانة في جميع  
الأحوال إلا في حال الاناخة فكان المستثنى منه مقدراً بعده وذلك  
لم يعمد في الاستثناء المفرغ .

(١) البيت لنبي الرمة وعجزه : ( على الخسف أو ترمي بها  
بلداً قفزاً ) ، حراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الضامرة  
الهزيلة ، الخسف : الجوع ، أو حبسها عن المرعى ، قال  
السننتمري : وكان الأصمعي يخطأ ذا الرمة لادخاله حرف الإيجاب  
على ما تنفك ومعناها إيجاب الخبر ، الكتاب ٤٢٨/١ ، الانصاف  
١٥٦/١ ، المغني ٧٣/١ ، ابن يعيش ١٠٦/٧ ، الأشموني  
٢٤٦/١ ، الخزائن ٤٩/٤ ، معاني القرآن ٢٨١/٣ ، لسان العرب  
مادة ( فكك ) ٤٧٧/١٠ ، الصحاح مادة ( فكك ) ١٦٠٣/٤ ،  
صنع الهوامع ٢٣٠/١ .

قوله : ويجيء 'محذوفاً منها حرف النفي' .

قال الشيخ : وذلك مع القسم لأنه 'قد علم أنه' مراد كما تقول : والله يقوم زيد وذلك جارٍ في حرف النفي في هذه الأفعال وفي غيرها على ما سيأتي في القسم .

( فصل ) قوله : وما دام توقيت للفعل إلى آخره .

قال الشيخ : إن أراد بقوله : « الفعل » دام نفسها أو خبرها فليس ذلك بمستقيم إذ ليس توقيتاً لنفسها ولا خبرها ، وإن أراد للفعل الذي يصحبها فلم يبين لها خصوصية ، وهي مقصودة إذ ذلك معنى لفظه ما في كل [ ١١١ ظ ] موضع إذا كانت للظرفية ، كقولك : أجلس ما جلست وما كتبت وشبه ذلك ، والغرض تبين معناها التمييز به باعتبار حاجتها إلى الخبر لا يبين معنى لفظه « ما » التي للظرفية فإن ذلك يعم « ما » الظرفية أينما وقعت ، والأولى أن يقال : وما دام توقيت لأمرٍ بمدة ثبوت خبرها لاسمها ، فقوله : « توقيت » لأمرٍ يعني به ما يصحبها من فعل أو مشبه به ، وقوله : « مدة ثبوت خبرها لاسمها ما تميز به ما دام دون غيرها مما يكون ظرفاً » فإن ذلك توقيت لأمرٍ بمدة ثبوت ذلك الفعل ، الواقع معها لأعله ، فإذا قلت : اجلس ما دمت قائماً فتقولك : ما دمت قائماً توقيت للجلوس بمدة ثبوت القيام منسوباً إلى المخاطب ، فهذا هو المتعرض لبيان أهم من التعرض لبيان الأمر العام الذي لا خصوصية المعنى الذي تميز به عن سائر الأفعال التي تصحبها « ما » الظرفية فكان لها فيه ، ( ثم بين كونها ظرفية بتسميها بالمصادر التي وقعت ظرفاً إيداناً بأنها المصدرية استعملت ظرفاً .

قوله : 'وانذلك كان منفقراً الى أن يشفع بكلام لأنه ظرف'  
لا بد له مما يقع فيه (١) •

قال الشيخ : وهذا واضح لأن المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور إذا كان ذلك مفعولاً فيه وجب أن يكون معه فعل مذكور أو شبهه مما يكرن الظرف به (٢) ، فضلاً ، إذ الظرف لا يكون أحد جزئي الجملة ، ومن ثم لم يكن بد من كلام يشفع به حتى تستقيم ظرفيته •

(فعل) قوله : 'وليس منها نفى مضمون الجملة في الحال •  
قال الشيخ : هذا مذهب الأكثرين ، وقد ذهب بعضهم الى أنه للنفي مطلقاً حالاً كان أو غيره ، ولا بعد في ذلك ، قال الله تعالى : { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } (٣) ، وهذا نفى لكون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، فهو نفى في (٤) المستقبل وهو عين ما زعموا خلافه لأنهم يقولون لو قلت : ليس زيد قائماً غداً لم يستقيم وهذا ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، وقد صرح في قوله : « فلا تقول ليس زيد قائماً غداً ، وهو خلاف »  
الوارد •

قوله : 'والذي يصدق أنه فعل لحق الضمائر وتاء التأنيث •  
قال الشيخ : يعني بالحق لحق الضمائر البارزة المتصلة على ما تقدم لأنها من خواص الأفعال ، وقد تقدم في حد الفعل (٥)

- 
- (١) ما بين القوسين : ساقط من ش •  
(٢) في ش : ( عن ) ، وما ذكرناه افضل •  
(٣) سورة هود الآية : ٨ •  
(٤) ( في ) : ساقطة من ب •  
(٥) في ل : ( الاسم ) وهو وهم •

ما يرشد إلى فعليتها ودحولها تحت حدّ الفعل وعلمته تجردها عن  
الدلالة على الزمان الماضي وسيأتي في المشترك بين إعلائها على هذه  
الزنية •

( فصل ) قوله : وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين  
إلى آخره •

قول الشيخ : كلها مشتركة في صحة تقديم أخبارها على  
أسمائها ، لأنّها أفعال من حيث الجملة فيتصرّف في معيولها بتقديم  
أحدهما على الآخر ، وأمّا تقديم أخبارها عليها فقد انقسمت باعتبارها  
إلى ثلاثة أقسام جائز اتفاقاً وهو ما عدا ما أوله ما ، وما عدا ليس ،  
وقسم لا يجوز تقديم أخبارها عليها وهو ما أوله ما خلافاً ، لابن  
كيسان<sup>(١)</sup> فأنّه أجاز ذلك في غير ما دام<sup>(٢)</sup> ، وقسم اختلف فيه  
اختلافاً ظاهراً وهو ليس ، فأما ما جاز تقديم الخبر فيه وفقاً فواضح  
أمره ؛ لأنّها أفعال متصرفة لم يمنع من التقديم عليها مانع فجاز ،  
وهو كثير في كلامهم ، وأمّا امتناع التقديم فيما أوله « ما » وهي  
نافية فلأنّه لا يتقدم على النفي ما في حيزه<sup>(٣)</sup> مع أنّه لم يسمع  
عنهم ، وأمّا ما دام فمحّل اتفاق في الامتناع وعلمته واضحة وهو أنّها  
مصدرية ولا يتقدم على المصدر ما في حيزه وهو في ما دام أولى  
وشبهه ابن كيسان فيما أوله « ما » النافية أنّها لما دخلت على النفي  
صار معناه اثباتاً فتوهم أنّ حكم النفي يزول لزوال معنى النفي ،

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم ابن كيسان النحوي  
أخذ عن المبرد وتعلّب مات سنة ٢٩٩ هـ وقيل ٣٢٠ هـ والارجح

الاول ، نزّهة الالباء ص ١٦٢ بغية الوعاة ١/١٨ •

(٢) انظر ابن يعيش ٧/١١٣ ، الاشموني ١/٢٣٣ •

(٣) في ر : ( خبره ) ، وهو تصحيف •

وليس ~~بشيء~~ ~~لو قيل~~ ~~على~~ ~~زيد~~ أكلاً لكان معناه إثباتاً للأكل ، ولو قيل أكلاً ما أبى زيد لم يجر ؛ لأن حكم النفي ثابت وإنما اتفق أنه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالآخرة إثباتاً ، ولولا أن معنى النفي حاصل لم يرجع الإثبات الذي دخل عليه نفياً فكيف يزول معنى النفي ؟ وباعتباره حصل المعنى مثبتاً فالوجه ما عليه العامة ولذلك لم يُعرف مثل ذلك واقعاً في كلامهم وأما ليس فقد زعم بعضهم أنه يتقدم خبرها عليها مثل كان ، واستدل على ذلك بقوله : { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } (١) ، ويرمى إليهم بمعمل لمصرفاً وإذا تقدم المعمول دل على جواز تقدم العامل لأنه فرع تقدمه ، وإلى ذلك ذهب الرمخمري ، فإنه قال : « وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الأول ، يعني من الذي لا يجوز تقديم خبرها عليها . ثم قال : « والاول هو الصحيح » ، يعني بالاول دخولها فيما يتقدم الخبر عليها ، لأنه قال : « وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها ، ولم يتقدم إلا حكم ما أوله » ما « فقد دخلت ليس في قوله « وما عداها ، فإذا قال [ ١١٢ و ] بعد ذلك « والاول هو الصحيح » فهو حكم على هذا القول بالتمسح وهو تقديم خبرها عليها ، وقد منع قوم تقديم خبرها عليها وعلته أنه لم يثبت مصراً تقديمه ولأنها فعل غير منصرف معناه نفي فكان كالحرف في امتناع تقديم ما في حيزه عليه .

( فصل ) قوله : وفصل سيويه في تقديم الظرف وتأخيرها بين

اللغو منه والمستقر (٢) إلى آخره .

(١) سورة هود الآية : ٨

(٢) انظر الكتاب ٢٧/١

قال الشيخ : يريد 'المستقر' ما كان خبراً محتاجاً إليه وجمله مستقراً لأنه 'يتعلق' بالاستقرار فالاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصاراً ، ويريد بقوله « لغوا » ما كان فضلة وسماه فضلة لأنك لو حذفته لكان الكلام مستغنياً عنه لا حاجة به إليه . ووجه استحسانه لذلك أنه 'محتاج' إليه فكان في تقديمه إشعاراً من أول الأمر بأنه 'خبر' لا فضلة وفي تأخيرهِ إيدان بأنه 'لغو' لا خبر فليماً أفاد هذه الافادة بتقديمه وتأخيرهِ حسن ذلك فيه على حسب المعنيين ، ومثل المستقر بقوله « ما كان فيها أحد خبر منك » ، واللغو بقوله : « ما كان أحد خبراً منك فيها » . ثم قال - يعني سبويه - : « وأهل الجفاء يقرؤون<sup>(١)</sup> : { ولم يكن كفواً له أحد } »<sup>(٢)</sup> ، وهذا الكلام غير سديد ، فإنه إن كان اعتراضاً صحيحاً فلا يندفع بأن أهل الجفاء يقرؤون خلافه ، لأن أهل الاجماع يقرؤنه<sup>(٣)</sup> على خلاف ذلك ، والمعتمد عليه لا على ما نقل إحاداً إن صح النقل فيه وإن لم يكن اعتراضاً لازماً . فيجيب بما يدفعه ويثبت به أنه غير لازم ، وأولى ما يقال فيه بعد تسليم القاعدة الأولى أنه عرض ههنا مانع يمنع من حكم القاعدة المتقدمة وهو الاهتمام بتناسب الفواصل ، لأنه لو أخّر لتغيرت الفواصل وأمرها أهم من تأخير اللغو فوجب لأجل صحة الفواصل تقديمه وإن كان لغواً فإن ورد أنه يمكن أن يقدم على ما يصحح القوافي لا عليها جميعاً فيحتاج إلى جواب في تقديمه عليها جميعاً ، وإذا كان أصله التأخير ، وإنما قدم ليصحح الفواصل فما وجب الأمر يُقدَّرَ بقدره كان تقديمه على الاسم

(١) الكتاب ٢٧/١ .

(٢) سورة الاخلاص الآية : ٤ وهي : ( ولم يكن له كفواً أحد ) .

(٣) في ب ، س : ( يقرؤون ) ، وما ذكرناه افضل .

يُغني عن تقديميه عليهما جميعاً ولعلَّ سيوويه إنَّما قصدَ عن الإجابةِ  
إلى هذا الاعتراضِ خاصةً ، والذي يدلُّ عليه أنَّه 'مقدم' أيضاً تلمسُ  
ما ذكرَ أنَّها قراءةُ أهلِ الجفاءِ وكانَ أمرُ الغوائلِ ظهراً في نداءِ  
تقديمه على أحدٍ ، ولو قدَّرتَ أنَّه 'قصدَ ذلك' . فالجوابُ أيضاً  
غيرُ شديدٍ لما تقدَّم ، والجوابُ الشديدُ أنْ يُقالَ إنَّما تقدَّم  
عليهما جميعاً (١) لأنَّه لما وجبَ تقديمه على أحدٍ كُرمَ الفصلُ بين  
الجزئين اللذين هما مسندٌ ومسندٌ إليه فقدَّم عليهما جميعاً لذلك ،  
فهذا أوَّلُ مما ذكره من قراءة أهلِ الجفاءِ ، فإنَّ قراءةَ أهلِ الجفاءِ  
لا تنفعُ في دفعِ اعتراضِ وقعِ تلمسِ قراءةِ أهلِ الإجماعِ ، واللهُ  
أعلمُ بالصوابِ .

### ومن أصنافِ الفعلِ أفعالُ المقاربةِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : منها عسىَ ولها مذهبانِ إلى آخره .  
قولُ الشيخِ : هي أفعالٌ 'وُضِعَتْ' لدنو الخبرِ رجاءً أو حصولاً  
أو أخذاً فيه ، فإولُ عسى والثاني كادَ وأوشَكَ والثالثُ بقيتها ،  
ولمَّا كانتْ ( عسى ) للرجاءِ دخلها معنى الانشاءِ فلم تتصرفْ ، بل  
لزمَتْ معنى واحداً ، لأنَّ تصرفها ينافي معنى الانشاءِ لأنَّها إذا تصرفَتْ  
دلَّتْ على الخبرِ فيما مضى وفي الحال وفي المستقبلِ وذلكَ مناقضٌ  
لمعنى الانشاءِ ، إذ لا يستقيمُ أنْ يكونَ لماضٍ ولا مستقبلٍ ، وأيضاً  
فإنَّ الخبرَ ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، والانشاءُ بخلافه فلا يستقيمُ  
الجمعُ بينهما . قوله : « ولها مذهبانِ » يعني في الاستعمالِ باعتبارِ  
الظاهرِ ، أحدهما أنْ يأتيَ لها اسمٌ وخبرٌ ، وخبرها بشرطٍ أنْ

(١) ( جميعاً ) : ساقطة في و ، ت ، ب ، س .

يكون إن مع الفعل وإن كان الأصل عندهم الاسم وإنما عدل إلى الفعل تنبيهاً على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء ، وأتى بأن قوة لما يفيد الرجاء من الاستقبال في متعلقه فلذلك عدلوا عن الاسم إلى الفعل وشبههما في هذا الاستعمال بقولهم : قارب زيد الخروج تحقيقاً لقضية الأعراب ، وإلا فليس في قارب زيد الخروج معنى رجاء ولا إنشاء وإنما هو تمثيل تقدير التحقيق بالأعراب اللفظي كن أصلها ذلك ثم دخلها معنى الانشاء والرجاء كما يقال في ما أحسن زيداً أن مناه في الأصل شيء حسن زيداً ، والمذهب الثاني أن تستعمل داخلة على أن والفعل خاصة مستغنى بذلك عن اسم قبلها ، وهذا الاستعمال في الاستغناء بأن والفعل عن الجزئين كاستغنائهم في ظننت أن يقوم زيد عن الجزئين جميعاً وسره اشتغال ذلك على مذهبهم ومسند إليه وهو المقصود بهذه الأفعال فلما كن ذلك موجوداً استغنى عن ذكر الجملة محققة ، ألا ترى أن معنى قولك : ظننت أن يقوم زيد ظننت زيداً يقوم ، ومعنى قولك : عسى أن يقوم زيد عسى [ ١١٢ ظ ] زيد أن يقوم فلما كان بمعناه استغنى عن الأصل لذلك •

( فصل ) قوله : ومنها كاد •

قال الشيخ : وهي موضوعة للمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه ، وهو خبر محض بقرب خبرها فلذلك جاءت متصرفة تصرف الأفعال ، « وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً » تنبيهاً على أنه المقصود بالقرب ، ودلالة على معنى الحال على وجه تأكيد القرب ، ويقال : « كاد زيد يخرج » ، لذلك • « وقد شبه عسى بكاد ، ولما كانت كاد وعسى مشتركين فسي أصل معنى المقاربة وإن اختلفا في وجوه المقاربة حملت كل



واحدةٍ منهما على صاحبها تشبيهاً بها ومشاركتها لها في أصلٍ معناها  
كما قالوا : لا أبا لزيدٍ لمشاركته للمضاف في أصلٍ معناه ، فدخلت  
لذلك أن في كادَ وحذفت من عسى .

( فصل ) قوله : وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب .

قال الشيخ : ثم ذكر أحد المذهبين الأولين ودخولها على  
المضمر باعتبار المذهب الأول في احتياجها إلى اسمٍ وخبرٍ ، فإن  
قصد إلى استعمالها بالنسبة إلى المضمر والظاهر جميعاً ، فهي أربعة :  
عسيت وعساني أن أفعل ، فهذان وجهان في المضمر باعتبار الوجه  
الأول للظاهر ، والوجهان الآخران عسى زيد أن يفعل ، وعسى  
أن يفعل زيد ، وإن قصد إلى استعمالها بالنسبة إلى المضمر فهو  
وجهان : أحدهما عسيت إلى آخرها ، والآخر عساك إلى آخرها ،  
ويستقط الوجهان الأولان ، لأن أحدهما هو الذي وقع هذا المضمر  
موقعه ، والآخر لا يستقيم أن يكون مضمرّاً لأنه أن والفعل لفظاً  
فلا يستقيم تغييره ، والظاهر هو أنه قصد استعمالها مع الضمير  
خاصةً باعتبار الوجهين الأولين فجعل في الوجه الأول وجهين  
عسيت وعساني إلى آخرهما على ما ذكر في المضمرات ، وجعل في  
الثاني وجهاً واحداً باعتبار فاعل الفعل الواقع بعد أن وليس ذلك  
من أحكام عسى ، وإنما ذلك قياس ضمائر الأسماء فلم يكن لذكره  
مع عسى وجه ، وأمّا كاد فلم يأت إلا على نحو واحد وهو قياس  
الأفعال في الظاهر والمضمر وقد ضم بعضهم فاءها مع المضمر ، كأنه  
جعلها من الواو وليس بالقوي ، « والفصل بين عسى وكاد » واضح  
من قوله : وقد تقدم ما يرشد إليه .

(فصل) قوله : وقوله تعالى : { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا } <sup>(١)</sup> الى آخره .

قال الشيخ : اختلف الناس في كاد ، فقال بعضهم هي في الاثبات نفي وفي النفي اثبات ( وتمسكوا في الاثبات بأنك اذا قلت : كاد زيد يخرج فالخروج غير حاصل فهذا معنى كونها نفيًا فهي الاثبات ) <sup>(٢)</sup> ، وتمسكو في النفي بمثل ( قوله تعالى : { وَمَا كَادُوا يَنْتَحِلُونَ } <sup>(٣)</sup> ، ومعلوم أنهم فعلوا ، وبقوله : « اذا غيّر النأي المحيين ، على ما سيأتي ، وهذا معنى الاثبات في النفي ، وهذا مذهب فاسد » ، فان قوله كاد زيد يخرج معناه اثبات مقارنة الخروج ، وهذا معنى مثبت وأخذ النفي للخروج ليس من موضوعه ، وإنما هو من قضية عقلية ، وهو أن الشيء إذا كان محكومًا عليه بقرب الوجود علم أنه غير موجود ، وأما مدلول ( كاد ) فمثبت ، وهو قرب الخروج ، ولو صح أن يقال في قولك : قرب خروج زيد أنه موضوع للنفي ، وهذا غير مستقيم معلوم فساد ، وأما الكلام على النفي فسيأتي في الفريقين والآخر ، والمذهب الثاني أنه في الاثبات اثبات وفي النفي نفي <sup>(٤)</sup> ، ( والمذهب الثالث أنه في الاثبات اثبات ، وفي النفي للماضي اثبات <sup>(٥)</sup> ) ، وفي المستقبل على قياس الافعال ، وتمسك هؤلاء في النفي بقوله <sup>(٦)</sup> ) تعالى : ( وَمَا كَادُوا

- 
- (١) سورة النور الآية : ٤٠ .  
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .  
(٣) سورة البقرة الآية : ٧١ .  
(٤) في ل : ( وفي النفي للماضي إثبات ) ، وفي ب : ( وفي النفي ينفي للماضي ) ، وما اثبتناه احسن .  
(٥) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ب .  
(٦) ما بين القوسين : ساقط من ش وهو وهم من الناسخ بين ذكر الآية أولاً وذكرها ثانيًا .

يَفْعَلُونَ<sup>(١)</sup> ، وقد فعلوا ولم يستمر لهم أن يقولوا : مثله في  
النفي على المستقبل لما رآوه من قوله تعالى : { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ  
لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا<sup>(٢)</sup> } ، والمعنى فيه نفي مقاربة الرؤية ، فلو  
قالوا : بآيات الرؤية لفسد المعنى ، وما ذكروه في نفي الماضي غير  
مستقيم ؛ لأننا نعلم من قياس لغتهم أن المثلث إذا دخل عليه النفي  
انقضى ، فإذا قلت : قرب خروج زيد كان معناه اثبات قرب  
الخروج فإذا قلت : ما قرب<sup>(٣)</sup> خروج زيد كان معناه نفي قرب  
الخروج هذا معلوم من لغتهم فيجب رد قوله : وما كادوا  
يَفْعَلُونَ إليه ، فيكون المعنى وما قاروا الفعل قبل أن يفعلوا لما دل  
عليه سياق الآية من تعنتهم واستفمارهم فيما لا يحتاج فيه إلى  
التفسير ولا يؤخذ من قوله : فذبجوها ، هذا هو الوجه الذي ينبغي  
حمل الآية عليه ، وما كان مثلها جرياً على انقضاء المعلومة من  
كلامهم وقد وافقوا في دخول النفي [ ١١٣ و ] على المستقبل أن يكون  
معناه نفي القرب على قياس الأفعال ، ولا فرق في قياس لغة  
العرب في دخول النفي على الماضي ، أو على المستقبل فثبت أن  
المذهب الصحيح جري كاد مجرى الأفعال في الإثبات والنفي ، فإذا  
قيل كاد زيد يفعل كان معناه إثبات قرب ذلك الفعل ، وإذا قيل  
ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي قرب ذلك الفعل ، فصار في كاد  
ثلاثة مذاهب ، المذهب الحق جريه على قياس الأفعال ، والمذهب  
الثاني مخالفته للأفعال في الإثبات والنفي جميعاً ، والمذهب الثالث  
مخالفته في انفي الماضي<sup>(٤)</sup> وجريه على قياس الأفعال في غير ذلك ،

(١) سورة البقرة الآية : ٧١ •

(٢) سورة النور الآية : ٤٠ •

(٣) ( ما ) : ساقطة من ش •

(٤) في ش : ( في الماضي ) ، وما اثبتناه أحسن •

وبيت ' ذي الرمة الذي هو' (١) :

٢١٣ إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ  
رَسَيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَبَّةٍ يَبْرَحُ

على نفي مقاربة الزوال ، وهو أبلغ من نفي الزوال كقوله تعالى :  
( إِذَا أُخْرِجَ يَدُهُ ) سواء على ما ذكره والتمسك به في أن (٢)  
معناه الإتيان ضعيف ومستند ما رواه بعض الرواة من أن ذا الرمة  
لمّا أنشد هذا البيت قيل له ' أقورت زوال الحبّ وذلك إنّما  
أخذه من قوله : ' لَمْ يَكْدُ ' ، فلو لا أن معناها في ألفي اثبات ' لَمْ  
يَكْدُ ' لأخذهم عليه معنى ، والصواب ما تقدمناه ، وهذا غير ' روي  
عن ' يُؤْبَهُ لَهُ ' بوجه صحيح ثم ولو قدّر روايته بوجه صحيح  
فهو عمّن يرى هذا المذهب الفاسد ، والردّ عليهم كالردّ على من  
يراه ' الآن .

( فعمل ) قوله : ' ومنها أوشك ' يستعمل استعمال عسى في  
مذهبيها واستعمال كاد .

قول الشيخ : ' ولم يُرد أنّها بمعنى عسى وبمعنى كاد ، لأنّ  
أوشك ليس فيه معنى رجاء ولا (٣) إنّما وإنّما معناها معنى كاد في

(١) ذكر المرتضى في أماليه أن ذا الرمة لمّا أنشده مرفوعاً اعترض  
عليه ابن شبرمة فصححه منصوباً ، وورد في اللسان منصوباً  
والرواية فيه ( لَمْ أَجِدْ رَسَيْسُ ) ورواية الديوان : ( النأي )  
بدلاً من الهجر وكذلك في اللسان وشواهد التوضيح والاشموني  
رسييس : أول الحمة أو أصلها ، يبرح : يذهب ، أمالي المرتضى  
٣٣٢/١ ، ابن يعيش ١٢٤/٧ ، شواهد التوضيح ص ٨٠ ،  
الاشموني ٢٦٨/١ ، لسان العرب مادة ( رسييس ) ٩٧/٦ ،  
الديوان ص ٢٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٤ .

(٢) ( أن ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٣) في ش : ( معنى ) .

اثبات قرب الحصول وإنما استعملت لفظاً استعمال البابين لمشاركتها  
لهما في أصل الباب فأجرى مجراهما جميعاً في الاستعمال ، والقياس  
استعمالها استعمال كاد لموافقتها لها في المعنى .

( فعل ) ومنها جعل وأخواتها . وهذه معناها دنو خبرها على  
معنى الأخذ فيه والنروع ، فهي مخالفة لعسى لانتفاء معنى الانشاء  
والرجاء ، ومخالفة لكاد لحصول النروع فيما أخبرت به معها  
وليس في كاد شروع والجميع من باب واحد باعتبار أصل المقاربة  
فلم تستعمل هذه إلا بالفعل المضارع مجرداً عن أن ؛ لأن خبرها  
متحقق في الحال أكثر من الخبر في كاد وإذا كان استعمال كاد بفعل  
الحال فهذه أجدر ، ومن ثم لم يجز الاثنان بأن على حال بخلاف  
كاد ، لأنه في كاد يصح تقديره مستقبلاً على وجه فصح دخول  
أن لذلك ، وههنا لا وجه لتقديره مستقبلاً لكونه مشروعاً فيه وقد  
تحقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول أن وجه ، والله  
أعلم بالصواب .

#### ومن اصناف الفعل فعلا المدح والذم

قال صاحب الكتاب : وضيعاً للمدح العام والذم العام .  
قال الشيخ : المراد بأفعال المدح والذم عند النحويين أفعال  
وضعت لانشاء مدح أو ذم لا كل فعل قصد به مدح أو ذم  
وإن صح إطلاق المدح والذم عليها إلا أن التوبيخ<sup>(١)</sup> لما ذكرناه من  
الانشاء ولذلك لم يكن شرف وفخر وعظم وما أشبهها من أفعال  
المدح المرادة ههنا إذ لا انشاء فيها . وقوله : « للمدح العام » يعني  
لمدح<sup>(٢)</sup> لا خصوصية فيه لأنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فقد

(١) في و : ( بيمًا ) وهو تصحيف .

(٢) في ل : ( ملحًا ) .

مدحته 'مطلقاً من غير تعيين خصلة معينة مدحته' لها<sup>(١)</sup> فهذا معنى قوله . للمدح العام وكذلك الذم .

قوله : وفيهما أربع لغات .

قال الشيخ : فالظاهر أنه أراد فيهما في الأصل قبل نقلهما الى معنى الانشاء إذ لم يُسمع نعيم الرجل زيد ، فان قيل فقد جاء نعيماً ونعيماً وهي التي للانشاء . فالجواب أنه عرض ثم عارض أوجب تحريك العين وهو سكون الميم فلا يلزم من العدول الى الأصل في الموضع الذي تعذر فيه اللفظ المنتقل اليه العدول في الموضع الذي لا تعذر فيه ، والذي يدل على ذلك أن أصل<sup>(٢)</sup> جذاً حبّ وحبّ بالفتح والضمّ جميعاً قبل النقل وبعد النقل الزيم بالفتح ولم يجز الضمّ وهذا كذلك ، وهذه الأفعال امتازت بأمور : منها أن فاعلها لا يكون إلاّ أحد ثلاثة أشياء ، إمّا معرف باللام وإمّا مضمّر مميز بنكرة منصوبة ، وإمّا كان كذلك من جهة أنهم قصدوا إبهام المدوح أولاً ثم فسروه ، فلذلك أتوا به على هذه الصفة ، ووجه الإبهام فيما فيه الالف واللام أنه قصد الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك : أدخل السوق وإن لم يكن بينك [ ١١٣ ظ ] وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود ، وهذا التعريف باللام ونحو التعريف الذي ذكرناه في باب أسامة وإن اختلفت جهات التعريف ، وإذا كان كذلك ثبت فيه إبهام باعتبار الوجود ، والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بإبهامه ووزانه في الإبهام والتعريف قولك : قتل فلاناً أسامة ، فان

(١) في ل ، س ، ت : ( بها ) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) في ل : ( ان حببنا أصله ) ، وهو وهم .

أُسامة مهنا وإن كان معرفة باعتبار الذهن إلا أنه نكرة باعتبار الوجود ، ولهذا المعنى ظن بعض التحويين أنه موضوع للجنس بكماله يعني المعرفة باللام كما ظن بعضهم أن أسامة موضوع للجنس بكامله وهو خطأ محض في البابين جميعاً ، ألا ترى أنك إذا قلت : نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا متطوع به في قصد التكلم ولذلك وجب أن يكون المفسر له مطابقاً ، ووجب إذا قصد الشئ أن يُشئ ولو كان على ما زعموا لوجب أن يطابق بجميع الجنس وأن لا يُشئ ولا يُجمع ؛ لأن أسماء الاجناس لا تُشئ ولا تُجمع إذا قصد بها الجنس فإن زعموا أن المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره ، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد من ضمير يعود عليه أو ما يقوم مقامه ، ولما لم يُقدّر هذا الفاعل اسم جنس لم يسمع لعدم الضمير أو ما يقوم مقامه . فالجواب أن هذه الشبهة لا تعارض الأمور القطعية ، وما ذكرناه متطوع به ، وأيضاً فما ذكرتموه إنما هو أحد الاحتمالين في الاعراب فإن تذر أحدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وأيضاً فأنما يتفقون على صحة نعم رجلاً زيد ، وزيد يُحتمل أن يكون مبتدأ كما زعمتهم وخبره نعم ولا يسمع أن يقل الضمير عائداً على زيد ؛ لأنه يجب أن لا يكون عائداً وإلا ورد [ عليه ] (٢) نعم رجلين الزيدان ونعم رجلاً الزيدون ، وأيضاً فإنه كان يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب . فإن زعموا أن الاصل كان كذلك لما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهماً ثم فُسّر فلا بعد أن يُقال فيما نحن فيه كذلك فأنما لا نكره أن يكون الأصل كذلك ثم غيّر وإنما الكلام في مدلوله في حال استعماله للانشاء ،

(١) في و ، س ، ت ، ب : ( ومهما ) ، وهو خطأ .

(٢) ( عليه ) : زيادة عن ش .

والتحقيق في جواب شبهتهم أمران : أحدهما أن الأصل أن يكون الرجل لزيد المذكور مضمراً عائداً عليه فاستعمل تارة مضمراً وتارة مظهراً وحصل الإبهام بتأخير المفسر عنه ، والآخر أنهم لما قصدوا إلى مقصود<sup>(١)</sup> معهود في ذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى ، فكما يصح أن يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح أن يقام الاسم بإعبار المفعول في ذهن مقام الضمير لأنه مندرج تحته ما يقدر من أحاده في المعنى ، فإن قصدوا بقولهم : اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم ، وإن قصدوا تحقيق وضعه للجمله على التفصيل ، فهو مردود كما تقدم ، والكلام في المضاف إلى ما فيه الألف واللام وفي المضمير كذلك ، وقد ألحق بعضهم الموصول كمن وما في صحة وقوته فاعلاً لهذه الأفعال بما فيه الألف واللام ، وحمل عليه قوله تعالى : { بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ }<sup>(٢)</sup> ونظائره ولا بعد في ذلك ، ويجوز أن يكون الفاعل في مثل ذلك مضمراً ويكون ما هي التمييز موصوفة بـاشترؤا ، وإن يكتفوا بالخصوص على القولين ، ولا بعد في الآخر ، ومنها أنه لا بد أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع وهو المخصوص بالمدح والذم لأن وضعها على الإبهام أولاً ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص ، لأنه تفسير المبهم أولاً ، فلو قطع عنه لكان خروجاً بها عن موضوعها وهو غير مستقيم ، وفائدة الإبهام ثم التفسير إن الشيء إذا أبهم ثم فسر كان في النفس أوقع بما جيل الله النفوس عليه من الشوق إلى معرفة ما قصد إبهامه لأنه إذا ذكر كذلك كان مذكوراً مرتين أبلغ من المذكور مرة واحدة .

(١) في ب : ( قصد ) ، وما ذكرناه أفضل .

(٢) سورة البقرة الآية : ٩٠ .



(فصل) قوله : [ وإِنَّمَا كَانَ تَأْكِيداً ]<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُسْتَفْنَى عَنْهُ  
فَلِذَلِكَ كَانَ تَأْكِيداً وَلَا بُدَّ فِي الْإِتْيَانِ بِالْتَّمِيزِ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ كَانَ فِي  
الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { ذُرْعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً }<sup>(٣)</sup> ،  
وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ التَّمِيزَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَعِيدٌ ، لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ  
بِقَوْلِكَ : عِنْدِي قَمْحٌ قَمْحاً لِأَنَّ قَوْلَكَ : نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا كَذَلِكَ  
بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى { ذُرْعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً } فَإِنَّ ذِرَاعاً هُنَا  
تَمِيزٌ [ ٤١١ و ] لِمَا لَيْسَتْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ذِرَاعٍ وَإِنَّمَا أُخِذَتْ  
مِنْ دَلِيلٍ خَارِجٍ بِخِلَافِ قَوْلِكَ نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ  
مَنْعُهُ بَعْضُهُمْ وَجَعَلَ « زَاداً » فِي الْبَيْتِ<sup>(٤)</sup> مَفْعُولاً لِتَرْوَدَ كَأَنَّهُ  
قَالَ : تَزَوَّدَ زَاداً مِثْلَ زَادِ أَيْكَ ، وَلَكِنَّهُ قَدَّمَ وَأَخَّرَ .

(فصل) وقوله تعالى : { فَتَنِعِمَّا هِيَ }<sup>(٥)</sup> .

قال الشيخ : أوردَها لاشكالها وإلاّ فهي مندرجة في عموم  
ما ذكره ، وهو أَنَّ الْفَاعِلَ مَضْمُرٌ وما مميّزٌ وهي المخصوص بالمدح ،

- 
- (١) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل .  
(٢) في ش : ( بالضمير ) وهو تحريف .  
(٣) سورة الحاقة الآية : ٣٢ .  
(٤) البيت لجريير وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز  
وهو بكماله :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فَيَنِينَا  
فَتَنِعِمَّ التَّزَادُ زَادَ أَيْبِكَ زَادَا

- الايضاح ص ٨٨ ، الخصائص ٨٩/١ ، المقتضب ١٥٠/٢ ، ابن  
يعيش ٩٣٢/٧ المقرب ٦٩/١ ، الاشموني ٢٠٣/٢ ، ديوان  
جريير ط . دار صادر ص ١٠٧ .  
(٥) سورة البقرة الآية : ٢٧١ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : { إِنْ اللَّهُ نَعِمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ } <sup>(١)</sup> ، فَهَذِهِ  
يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِثْلَهَا إِلَّا أَنَّ مَا تَكُونُ مَوْصُوفَةً فَكَانَ التَّقْدِيرُ  
إِنَّ اللَّهَ نَعِمَ النَّاسِ شَيْئًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ ، فَتَكُونُ مَا تَمِيزُ وَيَعْظُمُكُمْ  
بِهِ صِفَةً لَهُ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُولَةٌ فَاعْلَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ  
جَوَّزَ ذَلِكَ فِي مِثْلِ : { بِشَيْءٍ اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ } <sup>(٢)</sup> ،  
فِيَجْرِي فِيهِ الْقَوْلَانِ ( الْجَارِيَانِ ) فِي بِشَيْءٍ اشْتَرَوْا بِهِ <sup>(٣)</sup> ،  
لَا أَنَّ الْمَخْصُوصَ فِي بِشَيْءٍ اشْتَرَوْا بِهِ مَذْكُورٌ وَهُوَ أَنْ يَكْفُرُوا ،  
وَلِمَخْصُوصٍ هُنَا مَحْذُوفٍ لِلْعِلْمِ بِهِ وَتَقْدِيرُهُ : أَنْ اللَّهَ نَعِمًا  
يَعْظُمُكُمْ بِهِ ، ذَلِكَ وَهُوَ أَدَاءُ الْإِمَانَةِ وَالْحُكْمِ بِالْمَدْلِ •

( فَعِل ) قَوْلُهُ : وَفِي ارْتِفَاعِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا  
أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْجُمْلَةِ •

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ ، رِيبَانِ أَنََّّهُ الْحَاصِلُ  
لِمَنْ زَعَمَ أَنََّّهُ اسْمُ جَنْسٍ وَابْتِذَانُ ذَلِكَ • وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ خَبَرُ  
مَبْتَدَأٍ كَأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْفَاعِلِ مَبْهَمًا قُدِّرَ سَوْأَلٌ عَنْهُ ،  
وَأُجِيبَ بِقَوْلِهِ : « هُوَ زَيْدٌ » ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ عَلَى هَذَا التَّحْوِيلِ فِي هَذَا  
الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ فَصَارَتْ فِي حُكْمِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ لِمَرْوُضٍ هَذَا الْمَعْنَى  
الْمَقْصُودِ فِيهَا ، وَهَذَا الثَّانِي أَوَّلِي مِنْ وَجْهَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأَمَّا اللَّفْظُ  
فَلَأَنَّ الْمَبْتَدَأَ إِذَا كَانَ خَبَرُهُ فِعْلًا فَلَوْجُهُ الْأَلَّا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَفِي جَمَلِ  
ذَلِكَ كَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَالْآخِرُ أَنََّّهُ إِذَا  
وَقَعَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ جُمْلَةً فَلَا يَدَّ مِنْ ضَمِيرٍ وَلَا ضَمِيرٍ ، وَمَا تَوْهَمُوهُ

(١) سورة النساء الآية : ٥٨ •

(٢) سورة البقرة الآية : ٩٠ •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

من أن الرجل للجنس فقد تقدم فسادهم ، ولو جَوَزَ لكان وقوع  
الجنس موقع الضمير شاذاً قليلاً أيضاً ومن حيث المعنى هو أن  
الإبهام يناسب التفسير ، وإذا جعل زيد خبر مبتداء كان التفسير  
فيه محققاً وهو المفهوم منه ، وإذا جعل مبتداء لم يكن ذلك محققاً  
فظهر أن الوجه هو الثاني ، وأما ما يلزم من أن فيه حذفاً للمبتداء  
فذلك كثير نائم لا شذوذ فيه ولا بُعد فلم يقابله أمر مما  
تقدم .

(فصل) قوله : وقد يُحذفُ المخصوص إذا كان معلوماً كقوله  
تعالى : { نَعِمَ الْعَبْدُ } <sup>(١)</sup> أي : نعم العبد هو .

قال الشيخ : وهو ضمير أيوب ، وهو على الوجه الثاني خبر  
مبتداء محذوف أي : هو هو وكذلك كل ما أتى من نحوه كقوله  
تعالى : { نَعِمًا يَعْظَكُم بِهِ } ، وليس ذلك من نحوه أنا أنا ،  
و شَعْرِي شَعْرِي ، وإنما ذلك من نحوه زيد أخوك وأشباهه ،  
ألا ترى أن الضمير الأول في قولك : هو هو يعود على العبد  
الموضوع مبهماً وهو الثاني المخصوص بالمدح يعود على أيوب فكأنك  
قلت : العبد المذكور أيوب فظهر أنه من قولك : زيد أخوك  
وشبهه وهذا واضح .

(فصل) قوله : وَيُؤْنَتُ الْفَعْلُ وَيُشَى الْأَسْمَانُ وَيُجِيعَانِ  
إلى آخره .

قال الشيخ : إنما ذكر ذلك <sup>(٢)</sup> ليعلم أن هذا الفعل يجوز  
فيه ما يجوز في الأفعال من الحاق العلامة في المؤنث وامتيازها بجوار

(١) سورة ص الآية : ٣٠ .

(٢) في ش : ( الفصل ) .

حذفها ، وإن كان مؤثراً حقيقياً بخلاف غيره من الفعل لأنه غير متصرف فأشبه الحروف فجري مجراها في ترك الحاق العلامة ، وكل ذلك شائع وما ذكره [ من ] <sup>(١)</sup> التثنية والجمع فلرفع إيهام عمّن يظن أنه اسم جنس فيتوهم أنه لا يثنى ولا يجمع أو عمّن يظن أنه لما كان للانشاء في المدح يلزم فاعله طريقة واحدة كما في حبذا وكما في الضمير في <sup>(٢)</sup> نفسه .

قوله : وهذه الدار نِعِمَّتِ البلد .

قال الشيخ : فالحقوا العلامة بنعم وإن كان الفاعل البلد ؛ لأنه قد علم أنه قصد الى تفسيرها بالدار إذ التقدير نِعِمَّتِ البلد هي ، فلما كان كذلك جاز الحاق العلامة وشبهه ، بقوله : « من كانت أمك » في كونه أنت الضمير في كانت مع كونه لمذكر وهو من لما كان في المعنى هو الأم ، فالتأنيث في كانت وإن كان الفاعل مذكراً لما كان لمؤنث مذكور في المعنى كالتأنيث في نِعِمَّتِ وإن كان لمذكر لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وكذلك البيت في قوله <sup>(٣)</sup> :

(١) ( من ) : زيادة عن ل .

(٢) في الاصل : ( فيه ) وهو تحريف .

(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي هرقة والبيت بكماله :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْنِجَاءُ مَجْفَرَةٌ

دَعَائِمُ الزُّورِ نِعِمَّتْ زَوْرُقُ الْبَلَدِ

الحرّة : الكريمة ، العيطل : الطويل العنق ، مجفرة : الواسعة الجوف ، الزور : أعلى الصدر ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/١ ، المقرب ٦٨/١ ، الخزائن ١١٩/٤ ، الصحاح مادة ( نعم ) ٢٠٤١/٥ ، لم أعثر عليه في الديوان .

أَنْتَ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مَذْكَرًا لَمَّا كَانَ لِمَوْثٍ مَذْكَورٍ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ قَوْلُهُ : « أَوْ حَرَّةٌ عَيْطَلٌ » .

( فصل ) قوله : ومن حقِّ المخصوصِ أَنْ يُجَانَسَ الْفَاعِلُ .

قالَ الشيخُ : لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى تَفْسِيرًا ، وَإِذَا كَانَ تَفْسِيرًا لَهُ وَجِبَتْ [ ١١٤ ظ ] مِطَابَقَتُهُ لَهُ ، وَهَذَا يَوْضَحُ لَكَ الرَّدَّ عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّهُ لِلْجِنْسِ . ثُمَّ أوردَ إِعْتِرَاضًا عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا } (١) الْآيَةُ ، وَذَلِكَ إِنْ الْفَاعِلَ هَهُنَا مُضْمَرٌ مَفْسُورٌ بِمِثْلٍ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ سَاءَ الْمَثَلُ وَقَدْ ذَكَرَ الْقَوْمَ وَلَيْسَ هُوَ مُطَابِقًا لِلْمِثْلِ فِي الْمَعْنَى ، وَأُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ سَاءَ مَثَلًا مِثْلَ الْقَوْمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ مُطَابِقًا لِذَلِكَ أوردَ قَوْلُهُ بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَتَقْدِيرُ الْإِعْتِرَاضِ مِثْلُ الْأَوَّلِ سَوَاءً ، وَأُجَابَ عَنْهُ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ كَأَنَّهُ قَالَ : بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ مِثْلُ الَّذِينَ كَذَبُوا ، وَالْآخَرُ أَنَّ يَكُونُ الَّذِينَ كَذَبُوا صِفَةً لِلْقَوْمِ وَيَكُونُ الْمَخْصُوصُ مُحذُوفًا أَيْ بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الْمَكْذِبِينَ هُوَ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمَثَلِ الْمُتَقَدِّمِ قَبْلَ بِئْسَ وَهُوَ قَوْلُهُ : { مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ } (٢) ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ بِئْسَ الرَّجُلُ أَيْ : بِئْسَ الرَّجُلُ هُوَ بِهِذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ يَكُونُ الْمَخْصُوصُ مُطَابِقًا فَيَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى بِهِ .

( فصل ) قوله : وَحَبَّذَا مِمَّا يُنَاسِبُ هَذَا الْبَابُ .

(١) سورة الاعراف الآية : ١٧٧ .

(٢) سورة الجمعة الآية : ٥ .

قال الشيخ : لأنه إنشاء للمدح فهو من الباب في التحقيق وإنما ذكرت على حدة لما خصت به من أحكام لفظية ، وهو إن فاعلها لا يكون إلا لفظ ( ذا ) بخلاف نعم وبش فإن فاعلها على ما تقدم ، وإنما خصموا ( ذا ) لأنه من الأسماء المبهمة والغرض الإبهام فكان مناسباً للمعنى المقصود ، واختصت دون أخواتها ؛ لأنها اللفظ السابق ، لأنه مذكر مفرد ، والمذكر المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه على ما تقدم في ذكر علل منع الصرف ، وعدل عن ضم الفعل وإن كان جائزاً في الأصل على قول وواجباً على قول لأنه لما نُقِلَ إلى معنى الأسماء جعل على صيغة مخصوصة تنيهاً على قيد النقل عما كان عليه فيه . ومنها أن تمييزها غير واجب ذكره ، بل يجوز أن تقول : حبذا زيد ، وحبذا رجلاً زيد . ومنها أن المخصوص إذا لم يكن مفرداً مذكراً كان غير مطابق للفاعل في اللفظ كقولك : حبذا الزيدان ، فلذلك جعلت على حدة ، وأصلها حبب ، وأما مثل قولهم (١) :

وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتَلُ ٢١٥-

فيجوز أن يكون من حب الذي أصله حب وهو الظاهر لموافقة له في اللفظ ، ويجوز أن يكون من حب الذي أصله حبب ثم غير وهذا لما فيه من التغير من غير حاجة ، وهذا الاسم في نحو

(١) البيت للاختل من قصيدة يمدح بها خالد بن عبد الله بن سليمان ، الديوان ص ٤ ، صدره : ( فقتلت اقتتلوها عنكم بهمزاً جيهاً ) ، قتل الخمرة : مزجها فأزال بذلك حديثها ، ابن يعيش ١٢٩/٧ ، شرح شواهد الشافعية ١٤/٤ ، همع الهوامع ٨٩/٢ ، الخزانة ١٢٢/٤ ، لسان العرب مادة ( قتل ) ٥٥١/١١ ، الأشموني ٤٢/٣ ، العيني على الأشموني ٤٢/٣ .

إيهام الضمير في نعم ، يعني أنه مبهم غير مراد به مثل إيهام الضمير في نعم . ثم قال : « ومن ثم فُسِّرَ بما فُسِّرَ به ، يعني : أنه مميز بكرة تبيين جنسه كما ميَّزَ الضمير في نعم بذلك ، « فتقول : حبذا رجلاً زيد » ، كما تقول : نعم رجلاً زيد » ، ثم قال : « إلا أن الظاهر فضَّلَ على الضمير بأن استغنوا معه عن المُفسِّرِ فقيلَ حبذا زيد ولم يقولوا : نعم زيد » ، يعني بالظاهر لفظ ذا في قولك : حبذا بخلاف نعم ، إذا كان الفاعل مضمراً فإنه ليس في اللفظ ما يشعر بالفاعل فلما كان الفاعل ههنا لفظاً يختص به استغنى عن المفسر ، ولما لم يكن في نعم لفظ مختص احتج إلى المفسر .

قوله : ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم و ينفصل في حبذا .

قال الشيخ : هذا وجه آخر في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا ، يعني : أنه لو لم يفعل ذلك لالتبس الفاعل بالمخصوص في نعم بخلاف حبذا ، يريد أنه كان يلبس في كثير من المواضع لا في كل المواضع ، وبيان موضع الالتباس أنك لو قلت : نعم السلطان ، وأنت تريد نعم رجلاً السلطان لم يُعرف<sup>(١)</sup> هل السلطان فاعل أو مخصوص والفاعل مضمّر ؟ وفي التصريح تقول : نعم رجلاً السلطان ما يتعين به الفاعل من المخصوص فهذا وشبهه يعين موضع اللبس بخلاف حبذا فإنه معلوم أن فاعله « إذا » فإذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين لذلك ولم يلبس بالفاعل أبداً والله أعلم بالصواب .

(١) في ل : ( يعلم ) ، وما أثبتناه أحسن .

### ومن أصنافِ الفعلِ فِعْلا التَّعْجِبِ

قال الشيخ : التعجب الذي يعنيه النحويون هي الالفاظ التي تدل على انشاء التعجب لا ما يدل على التعجب ، ألا ترى أنك لو قلت : تعجب من زيد وأشبهه لم يكن من باب التعجب الذي يوجب له النحويون ، ولم يحد استقناء بذكر الصيغة وحصرها فيما أفعله وأفعل به إذ المقصود إنما هو الصيغة ، فإذا انحصرت حصل المقصود إلا أن ذكرها باعتبار المعنى [ ١١٥ و ] أولاً هو الأولي ثم بعد ذلك ذكر ما هو شرط لها باعتبار اللفظ كما يفعل في سائر الحدود النحوية .

قوله : وهما صيغتان ما أفعله وأفعل به .

قال الشيخ : فكنتي بأفعل وأفعل عن كل ما يصح أن يبنى عليهما ، وكنتي بالضميرين في التالين عن كل ما ينسب اليه فعل التعجب .

قوله : ولا يبين إلا ما يبنى منه أفعل التفضيل .

قال الشيخ : قد تقدم ذكر ذلك بوجوه وعلله فلا حاجة إلى اعادته .

قوله : إلا ما شذ من قولهم : ما أشهاها وما أمقته .

قال الشيخ : فالشذوذ فيهما جميعاً أنه من المفعول دون الفاعل والقياس أن يكون من الفاعل لأنه يقال شهيت الطعام ومقت الرجل فلا شذوذ فيه من هذه الجهة فلم يكن شذوذه إلا



بما ذكرناه ، وأما « ما أولاه » ، فشذوذه 'أنه' استعمل من الرباعي بالهمزة من قولك : أوليته 'خيراً' وأعطيته 'كذا' ولا يقال في هذا المعنى وكلى ولا عطا ، ولذلك قال : « للمعروف » ليبيّن أنه 'من قولك : أوليته' المعروف ، لا من قولك : 'ولي' لأن ذلك : بمعنى آخر ، واستغنى في أعطى بما يفهم من قولهم : ما أعطاه ، لأن المعنى على الاعطاء وبما تقدّم في مثله في أقبل التفضيل من قوله : « أعطاهم للدينار وللدرهم » وذلك إنّما يكون من الاعطاء .

قوله : وذكر سيويه أنهم لا يقولون : ما أقيله استغناء عنه بما أشدّ قائلته<sup>(١)</sup> .

قال الشيخ : ووجه ذلك أنه 'كثّر وقوع هذا المعنى والتعبير عنه بما أكثر قائله' ، فلو كان ما أقيله جارياً في كلامهم على القياس في هذا الباب لكان واقفاً في لغتهم ولمّا لم يقع في لغتهم دلّ على أنه 'مستثنى عندهم' ، فهذه طريقة سيويه في استثناء ما أقيله من الباب ، وهذا جارٍ في كلّ ما يأتي مثله .

(فصل) قوله : ومعنى ما أكرم زيداً شيء جعله كريماً الى آخره .

قال الشيخ : يريد أن ذلك أصله قبل نقله الى التعجب وإلاّ فليس معناه بعد النقل ذلك ، وهو الذي أراد بقوله بعد ذلك « إلاّ أن هذا النقل من كلّ قبل خلا ما استثنى منه<sup>(٢)</sup> » مختصّ باب التعجب ، يريد أن ذلك وإن كان أصله لتصحيح الاعراب

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٥١ .

(٢) ( خلا ما استثنى منه ) : ساقطة من ر .

فهو بمعنى التعجب ، ثم شبهه في أصله بقولهم : « أمرٌ أقعده » عن الخروج ، ؛ لأنه من باب « شرٌّ أمرٌ » ذا نابٍ ، فالمصحح للابتداء بالنكرة <sup>(١)</sup> وهنا كونه في معنى كلامٍ هو فيه فاعلٌ فلذلك احتاج أن يشبهه بأمرٍ في قولهم : « أمرٌ أقعده » ( عن الخروج ) ليصح الابتداء بالنكرة <sup>(٢)</sup> فكان الأولى أن يذكر بقية المذاهب في الاعراب في ما أكرم زيداً وهنا ويستغنى عن الفصل الذي بعد ذلك لأنه في الحقيقة تسمية له وما ذكره هنا أحد المذاهب الثلاثة وهو مذهب سيويه ، لأن سيويه يجعل ما مبتداءً وما بعده جملةً في موضع الخبر <sup>(٣)</sup> ، وهو عين ما ذكره هنا ، ثم أعاد ذلك المعنى في الفصل الذي يليه ، وذكر معه المذهبين الآخرين وليس لفصله معنى . فإن زعم زاعم أنه تكلم هنا في المعنى وثم في الاعراب ، فليس بمستقيم لأن المقصود إنما هو الاعراب والمعنى الأصلي أمرٌ تقديري ، والاعراب مبني عليه فهو المقصود ، والآخر أنه قد ذكر بعده أفعِلَ به واستوفى عند ذكره الأصل والاعراب جميعاً ، والكلام على الجميع سواء .

قوله : « إلا أن هنا النقل من كل فعلٍ خلا ما استثنى منه » .

قال الشيخ : يريد بما استثنى منه ما تقدم ذكره في أفعِلَ التفصيل على ذلك التفصيل . وأما قولهم : أكرم زيدٍ فقيل أصله أكرم زيداً على التفصيل الذي ذكره ، ولا يكون على ذلك فيه ضميرٌ ، لأن فاعله مذكورٌ بعده .

- 
- (١) ( النكرة ) : ساقطة من ل .  
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .  
(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، الكتاب ٢ / ٢٥١ .

قوله : وفي هذا الكلام ضرب من التصنف .

قال الشيخ : لما فيه من مخالفة القياس من وجوه متعددة منها استعمال الهمزة لصيرورة الشيء ذا كذا في أكرم ، ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر إلى صيغة الأمر . ومنها زيادة الباء على الفاعل وكل ذلك خروج على القياس ثم (١) ذكر وجهين ليس فيهما ما في ذلك وإنما فيهما استعمال الهمزة للتعدي أو للتصيير ، وتقدير ذلك أن يقال إنه أمر في الأصل من أكرمه أي جعله كريماً ، والباء زيادة على المفعول فيه على هذا ضمير فاستعمل الهمزة للتعدي وهو كثير واستعمال الباء زائدة على المفعول وهو كثير واستعمل صيغة الأمر للأمر وهو القياس ، ثم نقل على التقدير الأول فلم يلزم فيه ذلك التصنف الذي [ ١١٥ ظ ] في التقدير الأول وإنما يلزم فيه الأضمار الذي لا يتغير وليس يستبعد ، ألا ترى أن مثل هذه الصيغة في الانشاء للمدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى فلم يُغَيَّرَ عن لفظ الوحدة في قولك : نعم رجلاً ونعم رجلين ونعم رجلاً فكذلك هنا . وقد أجاب بقوله : إنه جرى مجرى المثال فلم يُغَيَّرَ عن لفظ الوحدة ، والوجه الثاني أن تجعل الهمزة لما جعلت له في الوجه الأول ، وهو على الأمر أيضاً كأن أصله أكرم أي صرّ ذا كرم ثم عدّي بالباء فصار الفاعل فيه مُصَيِّراً غيره صائراً ذا كرم كما تقول : قمت فتكون أنت القائم ، ثم تقول : قمت بزيد فتأتي بالباء للتعدي فيصير انداخلة هي عليه هو الفاعل لذلك قبل دخولها فصار معنى أكرم بزيد في الأصل على هذا التأويل صيّر زيدا صائراً ذا كرم فافاد التصيير فيه مجيء

(١) ( ثم ) : ساقطة في و ، ش ، ل ، ت ، ب ، س .

الباء للتعدي ؛ لأنَّ هذا المعنى مُستفادٌ من باء (١) التعدي ، وأمَّا كونه صائراً ذا كذا فمُستفادٌ من الصيغة التي هي أَكْرَمُ •

( فصل ) قوله : واختافوا في ما فهمي عند سيويه الى آخره •

قال الشيخ : يريد في الأصل ، فقل سيويه : إنها « مبتدأ ما بعده خبره » (٢) ، كما تقدّم في أول لفصل الذي قبله وهو الوجه إذ لا يلزم في غيره « وقال الاخفش هي موصولة ما بعدها » (٣) وفيه تصنف لأنه يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف ، ونحن نقطع باستقلاله كلاماً من غير نظر الى محذوف • وقال قوم : إنها استنهام مبتدأ وما بعده خبر (٤) ، كأن الأصل شيء حسن زيدياً ، وليس بجيد ، لأن صيغ الاستنهام لم يثبت فيها نقل الى انشاء آخر بخلاف صيغ الاخبار فانها تُنقل الى الانشاءات كثيراً ، فثبت أن الوجه ما صار اليه سيويه •

( فصل ) قوله : ولا يتصرف في الجملة التجبية الى آخره •

قال الشيخ : لأنها جرت كالمثل والامثال لا تغيّر ، أو لأنها بمجموعها تدل على انشاء التعجب فلزمت طريقة واحدة كما لزمت نعم ويش طريقة واحدة لذلك • ثم قال : وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره ، نظراً الى [ ما ورد ] (٥) قولهم : « يا أحسن بالرجل

(١) في ر : ( باب ) ، وهو تحريف •

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، الكتاب ٢/٢٥١ ،

شرح الاشموني ١٧/٣ •

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، ابن يعيش ١٤٩/٧ •

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، ابن يعيش ١٤٩/٧ •

الاشموني ١٨/٣ •

روى ( ما ورد من ) : زيادة عن ل ، ب •

أنَّ يصدق<sup>(١)</sup>، ووجهه أنَّ الظروفَ أوسعُ فيها فجرى فيها ما لم  
يجر في غيرها •

(فصل) قوله : ويقال ما كان أحسنَ زيداً للدلالة على الماضي •

قال الشيخ : كأنَّهم لما قصدوا إلى التعجب مما مضى أتوا  
بالفعل الدال على الزمان الماضي مع فعل التعجب مشعراً بذلك ،  
ولك أنَّ تقول : ما أحسنَ ما كان زيداً ، ولك أنَّ تجمعَ بينهما  
فتقول : ما كنَ أحسنَ زيداً ، والأولى هي الصيغة الأولى إذ لا حاجة  
إلى التكرار والأتان بها مع الفعل الذي جيء به للمعنى المتعجب منه  
هو القياس ، لأنَّه هو المتصوّد بالماضي ، « وقد حكى ما أصبحَ  
أبردها وما أمسى أدفاها » ، وادخالُ أصبحَ وأمسى ههنا في الدلالة  
على الوقت الذي حصل فيه التعجب منه كادخال كنَ في الدلالة  
على الوقت المتعجب منه وإنَّ اختلفت جهات الأزمان •

قوله : والضميرُ للغداة •

قال الشيخ : إنَّما يعني به فيما أصبحَ والآن فهو في قوله :  
« ما أمسى أدفاها » للعشية وإنَّما استغنى بتبيينه على ضمير الغداة  
لأنَّه يعلم أنَّ قوله ما أمسى أدفاها يكون للعشية والله أعلم  
بالصواب •

---

(١) انظر ابن يعيش ١٥٠/٧ ، الاشموني ٢٥/٣ •

### ومن أصنافِ الفعلِ الثلاثي

قالَ صاحبُ الكتابِ : للمجردِ منه 'ثلاثة' أبنيةَ فَعَلٍ وفَعَّلٍ وفَعَّلَ إلى آخره .

قالَ الشيخُ : لا يكونُ الثلاثي على أكثرِ من ذلك ؛ لأنَّ أوله ملترمٌ فيه الفتحُ وآخره لا اعتدادَ به في البنيةِ لأنَّه محلُّ التغيرِ فلم يبقَ إلاَّ وسطه ولم يجيء ساكناً أصلاً ، والحركاتُ ثلاثٌ فوجب أن لا يزيدَ على ثلاثة أبنيةَ فَعَلٍ وفَعَّلٍ وفَعَّلَ ، وأمَّا الكسرُ في الفاءِ فليس باصلٍ أيضاً فلذلكَ حُكِمَ على شَهِدٍ إذا قيلَ شَهِدَ أو شَهِدَ أو شَهِدَ أنَّها فروعٌ على شَهِدَ ، ولذلكَ حُكِمَ على نعم وبُشٍ بذلكَ وحُكِمَ على ليس أيضاً وسيأتي ذلك .

قوله : فكلٌ واحدٍ من الأولين .

قالَ الشيخُ : يعني فَعَلَ وفَعَّلَ ، على وجهين متعدي وغير متعدي ، قد تقدَّم معنى التعدي ، وهو كونه 'توقف' عقليته على متعلقٍ ، ( وغير المتعدي ما لا توقف عقليته على متعلق<sup>(١)</sup> ) ، وقد تقدَّم مبيناً .

قوله : ومضارعه على يَفْعُل ويَفْعُل .

قالَ الشيخُ : يعني مضارعه على اختلاف وجهيه [ ١١٦ و ] فيكونُ أربعة أقسامٍ يَفْعُل متعدي وغير متعدي فلذلكَ مثَّلَ بأربعة

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

أمثلة ، فَضَرَ بِهِ ' يَضْرِبُهُ ' للاول ، وَجَلَسَ ' يَجْلُسُ ' للثاني ،  
وَقَتَلَهُ ' يَقْتُلُهُ ' للثالث وَقَعَدَ ' يَقْعُدُ ' للرابع ومثالُ فَعَلَ  
والكلام في مضارع فَعَلَ في تقسيمه الى أربعة أمثلة كالكلام في  
مضارع فَعَلَ إِلَّا أَنَّ موضعَ يَفْعَلُ ثم يَفْعَلُ ههنا فيكونُ  
يَفْعَلُ ههنا متعدياً وغير متعدٍ وَيَفْعَلُ متعدياً وغير متعدٍ ، فمثالُ  
الاول شَرِبَهُ ' يَشْرِبُهُ ' ، ومثال الثاني قَرِحَ ' يَقْرِحُ ' ومثال الثالث  
وَمَقَهُ ' يَمَقُّهُ ' ، ومثال الرابع وثِقَ ' يَثِقُ ' ، والثالثُ بَنَى ' يَبْنِي ' واحدٌ  
غير متعدٍ ومضارعه على بناء واحدٍ وهو يَفْعَلُ وذلك لم يجيء  
إِلَّا على بنية واحدةٍ وهو يَفْعَلُ .

قوله : وَأَمَّا فَعَلَ ' يَفْعَلُ ' فليس بأصل .

قال الشيخ : كَانَتْهُمْ قَبْدُوا الى مخالفة عين الماضي للمضارع<sup>(١)</sup>  
لذلك كَانَ فَعَلَ يَفْعَلُ هو القياس ، والكسر لم يجيء لمضارعه  
إِلَّا في ألفاظٍ محصورةٍ في الصحيح لا تريدُ على خمسةٍ ويجوزُ فيها  
الوجهان وفي معتل الفاء أكثرُ من ذلك ، وأمَّا يجيء مضارع فَعَلَ  
على وفق عين الماضي فكأنَّهم كرهوا ماركته عين المعتدي في الماضي  
والمستقبل فخصوه بالضممة لذلك قوله : « ومن ثمَّ لم يجيء إِلَّا  
مشروطاً » يعني لم يجيء مضارع فَعَلَ المفتوح العين مفتوحاً عنه إِلَّا  
أن تكون عين الفعل أو لابه أحد حروف الحلق لِمَا بينها وبين  
الفتح من المناسبة فكأنَّهم أرادوا مجيئها مناسبةً لحركتها واعتدوا باللام  
وإن كانت بعدها لما يلزم من انتقال الى علوٍ ولم يعتدوا بحرف الحلق  
إذا كن فاءً لأنَّه لا يلزم منه الانتقال الى علو كما منعوا في اللغة  
الفصيحة الامالة بالغين الواقعة في بالغ ولم يمنعوا بالغين الواقعة في  
غلاب نظراً الى ذلك .

(١) في ل : ( المضارع للماضي ) ، وهو خطأ .

قوله : 'إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ أَبِي يَأْبَى وَرَكْنِ يَرْكُنُ' .

قال الشيخ : 'أَمَّا أَبِي يَأْبَى فَكَأَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّهُمْ إِذَا فَتَحُوا انْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا ، وَالْأَلِفُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ فَصَارَ الْفَتْحُ وَجْهًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ دَوْرًا وَذَلِكَ أَنَّ الْفَتْحَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَرْفِ الْحَلْقِ فَيَتَوَقَّفُ الْفَتْحُ عَلَى حَرْفِ الْحَلْقِ وَيَتَوَقَّفُ كَوْنُهُ حَرْفَ حَلْقٍ عَلَى الْفَتْحِ ، وَأَمَّا « رَكْنٌ يَرْكُنُ » فَقَدْ جُمِلَهُ شَاذًا وَقَدْ نُقِلَ أَنَّهُ يُقَالُ رَكْنٌ يَرْكُنُ ، وَرَكْنٌ يَرْكُنُ ، فَلَاوَلَى عَلَى ذَلِكَ <sup>(١)</sup> أَنْ يُقَالَ هُوَ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّفْظَيْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْ مِخَالَفَةِ الْقِيَاسِ وَلِذَلِكَ جُكِّمَ عَلَى فَضْلِ يَفْضُلُ أَنَّهُ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّفْظَيْنِ « وَأَمَّا فَعِلٌ يَفْعُلُ نَحْوُ : فَضِلَ يَفْضُلُ وَمِتَّ تَمُوتُ فَمِنْ تَدَاخُلِ اللَّفْظَيْنِ ، وَمَعْنَى تَدَاخُلِ اللَّفْظَيْنِ أَنْ يَثْبِتَ لِلْمَاضِي جِهَانِ <sup>(٢)</sup> نِزَاعَانِ ، وَالْمُضَارِعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنَاءً [وَاحِدٌ] <sup>(٣)</sup> ثُمَّ يَتَكَلَّمُ الْعَرَبِيُّ بِأَحَدِ بِنَائِي الْمَاضِي مَعَ بِنَاءِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَمِثَالُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي فَضِلَ يَفْضُلُ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ : فَضِلَ بِالْفَتْحِ وَفَضِلَ بِالْكَسْرِ وَمُضَارِعُ فَضِلَ بِالْفَتْحِ يَفْضُلُ بِالضَمِّ ، وَمُضَارِعُ فَضِلَ بِالْكَسْرِ يَفْضُلُ بِالْفَتْحِ فَإِذَا سَمِعَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضِلَ يَفْضُلُ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّفْظَيْنِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ مَعْنَاهُ مِنَ الْفَضْلَةِ لَا مِنْ قَوْلِكَ : فَضَلْتُهُ إِذَا غَلَبْتُهُ فِي الْفَضْلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي دَاضِيهِ إِلَّا الْفَتْحُ وَلَيْسَ فِي مُضَارِعِهِ إِلَّا الضَّمُّ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ فَاعَلَنِي فَفَعَلْتُهُ أَفَعَلَهُ' .

(١) ( أَنْ ) : سَاقِطَةٌ فِي وَ ، ل ، ش ، ت ، ب ، م .

(٢) ( جِهَتَانِ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ب ، م ، س ، ت ، ر .

(٣) ( وَاحِدٌ ) : زِيَادَةٌ مِنْ ر .



قوله : وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء •

قال الشيخ : يعني وللتلاثي المزيد فيه لأنَّ الرباعي سيأتي بعد ذلك وإنما كلامه في الثلاثي • وقوله : « في الزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها ، وللإلحاق وغير الإلحاق ، وقد تقدم بيان ذلك كله في الاسماء •

(فصل) قوله : وأبينة المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق ، وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له ، فالأول على ثلاثة أوجه ملحق بدخارج نحو شَمَلَّ وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى •

قال الشيخ : فهذه كلها ملحقه بدخارج لأنهم زادوا في كل واحد منها زيادة ليوافق دخرج في وزنه على الوجه الذي قدمناه في الاسماء وعلى ما سيأتي آخر هذا الفصل ، « وملحق بتدخارج ، على ما ذكره » وملحق [ ١١٦ ظ ] بإحرنجم ، على ما ذكره أيضاً • والثاني وهو الموازن على غير سبيل الإلحاق « نحو أخرج وجرب وقاتل ، فهذه الثلاثة وإن وافقت دخرج في وزنه بما زيد فيها فليست للإلحاق لما ذكرناه من أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة به له • وأمّا الهمزة في أفعَل فموضوعة لمعان كالمتمدي وغيره وكذلك تضعف العين في مثل جرب ، وأمّا الالف في قاتل فموضوعة ؛ لأن يكون (١) من غيرك اليك ما كان منك اليه وهذا كله بخلاف حروف الإلحاق ، وههنا وجه آخر يشعر بالإلحاق في الأول دون الثاني وهو موافقة المصدر منه لمصدر الملحق بخلاف مصادر غير الملحق ، واعتمد صاحب

(١) يكون : ساقطة من س •

الكتاب على ذلك لشموله ، والتحقيق ما بدأنا به لأنه جار في الاسماء والافعال ، وما ذكره يتباعد بالافعال دون الاسماء ؛ لأن الاسماء لا يمكن معرفة الملحق فيها من غيره بمصدر إذ ليس لها مصادر ، والثالث غير موازن نحو انطلق واقتدر الى آخره ، فهذه غير موازنة للرباعي بوجه من الوجوه ، وليس استخرج موازناً لأحر نَجَم ، لأننا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات وإنما عينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع . وقعها في الاصل الملحق به والزيادة إن كانت ثم زيادة لغير اللاحق فلا يد من مماثلة في الملحق واستخرج بالنسبة الى أحر نَجَم على خلاف ما ذكرناه في الاصلية ، والزيادة جميعاً ، أمّا الاصلية فهو أن الخاء وهي فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل وليس ذلك في مثل الملحق ، وأما باعتبار الزائد فهو أن النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها ولا في غيره .

( فصل ) قوله : فما كان على ( فَعَلَ ) فهو على معانٍ لا تضبط كثرة وسعة .

قال الشيخ : لأنه أخص أبنيتهم في الافعال فتصرفوا فيه في معان كثيرة لخفته ، فقل أن تجد فعلاً من أبنيتهم غيره له معنى إلا وقد استعمل فعل فيه فهذا وجه كثرة معانيه ، وغيره ليس مثله في الخفة فلم تكثر معانيه ، فتعرض النحويون لذكر هذا لحصرها وقتها وإن كان ذلك كله أمراً لغوياً في التحقيق .

قوله : وباب المطالبة مختص بفعل يفعل منه .

قال الشيخ : لما كان باب 'المقالة' مختصاً بماضٍ مخصوص ومضارعٍ مخصوصٍ فأمكن ضبطه 'ذكره' ، وهذا أولى بقواعد النحو فإنها راجعة إلى ضوابط كلية تعرف بها تفاصيل أنواعها إلا ما كان معتل الفاء كوعدت أو معتل العين أو اللام من بنات الياء كعبت ورميت فإنه لم يأت فيه الضم وإنما أتى فيه الكسر لأنهم لو بنوه على الضم في العين لأدّى إلى ما ليس من أبنية كلامهم في مثله ، ألا ترى أنهم لم يقولوا : في باب وعد يوعد مضموماً ، ولا في باب باع يبيع ، ولا في باب رمى يرمى ، وإنما أتوا بذلك كله مكسوراً أو مفتوحاً في باب وعد خاصة لأجل حرف الحلق كقولهم : في وضع يضع ، وإنما لم ينووا يفعل من باب وعد استقلالاً له ، ولم ينووا يفعل من باب باع ورمى لما يؤدي من انقلاب الياء التي هي عين ولام واو لأنهم لما قبلها فبخلت حروف الكلمة ، لأنه يؤدي إلى إبدال الالف بالالف مع الغنية عنه بالبناء الآخر الذي هو أصل أيضاً فلما كن كذلك لم يستعملوه أيضاً في هذا الباب (١) إلا ما كان من جنس كلامهم .

قوله : وعن الكسائي أنه استثنى أيضاً ما فيه أحد حروف الحلق ، وأنه يقال فيه أفعله بالفتح .

قول الشيخ : يعني أن يكون عنه أو لانه أحد حروف الحلق دون الفاء ، وإنما أبهم لأنه قد تقدم ما يشعر بذلك ، واستثناء الكسائي غير مستقيم (٢) لا في القل ولا في المعنى أمّا النقل فقد نقل

(١) ( الباب ) : ساقطة من ل .

(٢) قد وافق الرضي ابن الحاجب في زده على الكسائي بقوله :  
والحق ما ذهب إليه غيره شرح الشافية ٧١/١ .

الثقات 'فأخبرني ففخّرته' 'أفخّره' ، وهو عين ما خالف فيه ،  
وأمّا في المعنى فإنّ ما فيه أحد حروف الحلق لم يلزم في قياس  
كلامهم الفتح دون الضم حتّى لا يكون الضم مخرجاً له عن قياس  
لغتهم ، بل استعمل فيه الفتح والضم جميعاً ، ألا تراهم يقولون :  
دَخَلَ يدخل ونَحَتَ ينحِتُ فهو مماثل لبَابِ فَعَلَ الذي ليس  
فيه حرف حلق في كونهم يقولون : يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ بالضم  
والكسر ، فإذا استعملوا [ ١١٧ و ] الضم فأنما استعملوا أحد البابين  
الذين هما قاسه فكذلك إذا استعملوا يَفْعَلُ ممّا فيه حرف حلق  
فأنما استعملوا أحد الابنية التي هي قياسه فوضح من حيث المعنى  
أنّه ليس كَبَابٍ وَعَدَ وَرَمَى في امتناع يَفْعَلُ فيه .

قوله : وقال سيوريه<sup>(١)</sup> : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا  
تراهم لا يتولون : نازعتني فزعتّه استغني عنه بغلبته .

قول الشيخ : وما ذكره سبويه في ذلك لا يخرجّه عن أن  
يكون قياساً كما أنّه لم يخرج باب التمجيد عن القياس لانتاعهم في  
ما أقيسه ، وإنما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل الخاص  
هو أنّه كثر استعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه مثل ذلك ،  
وإنما ورد عنهم في موضعه غلبته ، فدلّ ذلك على أنّه في هذا  
الموضع الخاص مطّرح ، وتقرير دليله أن يقال لو كان ذلك  
جائزاً لورد ولم يرد فدلّ على أنّه غير جائز .

قوله : وفعل يكثر فيه الاعراض من العلل إلى آخره .  
قال الشيخ : لما لم يكن حصره لانتشار معانيه ذكر الكثرة  
« في العلل ، والأحزان وأضدادها » ثمّ مثّل لكل واحد من الأقسام ،

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٩ ، شرح الشافية ١/ ٧١ .

وقد يكونُ (فَعَلَ) لغيرِ ذلكَ كَعَلِمَ وَسَمِعَ وَرَكِبَ وَأَشْبَاهُ ذلكَ . وقوله : « يكثرُ فيه الاعراضُ من العللِ والأحزانِ ، تبييه على أن هذه المعاني تكونُ فيه كثيراً لا على معنى أنه يكونُ فيها أكثرُ منه في غيرها فإن (فَعَلَ) في غيرِ ذلكَ أكثرُ منه في ذلكَ ولكنَّ العللَ والأحزانَ فيه أكثرُ منها في غيره فلذلكَ قولُ : « يكثرُ فيه » ، ولم يقلْ يكثرُ فيها وهو تبييه دقيقٌ .

قوله : وفَعَلَ للخصالِ التي تكونُ في الأشياءِ .

قالَ الشيخُ : ولذلكَ لم يأتِ متعدياً ، لأنَّ الخصالَ التي وُضِعَ لها لم يأتِ شيءٌ منها متعلقاً فلذلكَ كانَ غيرَ متعدٍ كحَسَنَ وَقَبِيحَ .

(فصل) قوله : وَتَفَعَّلَ يجيءُ مطاوعٍ فَعَلَّلَ .

قالَ الشيخُ : الغرضُ منه أنْ يذكرَ معنى فَعَلَّلَ للملحقِ ، لأنَّه المذكورُ بعدَ فَعَلَ في ترتيبهِ ؛ لأنَّ كلامَهُ في الثلاثي ، ولكن لما كانَ الملحقُ والاصلُ مشتركينِ جميعهما وجعلَ الفصلَ لتَفَعَّلَ وإنْ كانَ غرضُهُ فَعَلَّلَ لثلاثي يطولُ الكلامُ ومعنى كونِ الفعلِ مطاوعاً كونهُ دالاً على معنى حصلَ عن تعلقِ فعلٍ آخرٍ متعدٍ به ، كقولك : كَسَرْتُه فَأَنْكَسَرَ فتوَلَّك : أَنْكَسَرَ عِيسَاةٌ عن معنى حصلَ عن تعلقِ فعلٍ متعدٍ وهو الكسرُ بهِ أي بهذا الذي قامَ بهِ أثرُ الكسرِ وهو الانكسارُ هذا الذي يعني بالمطاوع ، وقد يتكلمُ بالمطاوعِ وإنْ لم يكنْ معه ما هو مطاوعٌ له ، كقولك : انكسرَ الاناءُ ولا يلزمُ ذكرُ ما هو مطاوعٌ له معه وإنَّما يلزمُ ما ذكرناه ، وهو أنْ يَكُنْ له فعلٌ متعدٍ المطاوعُ أثرُهُ ثمَّ لما تكلمَ على تَفَعَّلَ باعتبارِ مطاوعته لِتَفَعَّلَ صارَ الفعلُ في الظاهرِ لِتَفَعَّلَ فكذلكَ

باعتباره ، « قوله : وبناءً مقتضياً ، يعني تَفَعَّلَ » كَتَسَهَّوكَ  
وَتَرَهَّوكَ ، ، أمّا « تَسَهَّوكَ » فقد نُقِلَ سَهَّوكُهُ  
فَتَسَهَّوكَ أي أهلكته فهلك فهو جارٍ على المطاوعة ، وأمّا  
« تَرَهَّوكَ » فعلى ما ذكره من كونه مقتضياً غير جارٍ على مطاوع  
له ، يُقالُ تَرَهَّوكَ في مشيته إذا ماج .

( فصل ) قوله : وَتَفَعَّلَ يَجِيءُ مطاوع فَعَّلَ الى آخره .

قال الشيخ : قد تقدّم معنى المطاوعة نحو : كَسَّرْتُهُ  
فَتَكَسَّرَ ، قوله « وبمعنى التكلّف ، والتكلف معناه أن يتعاني  
ذلك الفعل ليحصل بمعانيه والقصد ما يقصد »<sup>(١)</sup> تحصيله  
كتشجيع معناه استعمال الشجاعة ، وكلف نفسه إيّاها لتحصل ،  
وكذلك الحلم والمروءة . ثمّ لما كان هذا المعنى ملتبساً بتفَاعَلَ من  
حيث إن كل واحدٍ منهما غير ثابت في الأصل لمن نسب اليه  
فُرق بينهما بما<sup>(٢)</sup> يختلفان فيه ، وهو أن تَفَعَّلَ المقصود فيه  
ممارسة ذلك الفعل ليحصل فلذلك قال : لأنّ هذا يطلب أن  
يتمير حليماً ، وأمّا تفاعَلَ فهو أن يظهر الفيل وهو على  
خلافه لا ليحصله ، بل أنّه عليه وليس به فقد حصل  
الفرق بينهما بما ذكر . قوله : « ومنه تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ ، وإنّما  
فعله من ذلك ، لأنّه مخالف له من وجه آخر وذلك أن  
المعاني الأول كلّها يمكن أن يتمرنَ عليها لتحصل بعد أن لم  
تكن ؛ لأنّ الانسان قد يُمرّن نفسه على الحلم [ ١١٧ ظ ]  
والمروءة والصبر حتّى يحصل ذلك له ولا يمكن ذلك في مثل

(١) ( ما يقصد ) : ساقطة من ت ، وفي ل : ( لمعانيه قصداً في

تحصيله ) .

(٢) في ل : ( هما ) ، وهو تحريف .

« تَقَبَّسَ وَتَنَزَّرَ » ، فأنه إذا لم يكن من هذه القليلة لا يكون أبداً وإنما أُدْخِلَ فيه لأنَّ الغرض استعمال ذلك ليحصل عند الناس انتقاد ذلك ، فلمَّا كان الغرض من الآخرين حصول ذلك معتقداً أجراهما مجرى واحداً فقد ظهر الفرق بينهما .

قوله : « وبمعنى اسْتَفْعَلَ ، الظاهر أنه أراد بمعنى اسْتَفْعَلَ أَصْلَ معنى اسْتَفْعَلَ ، وأصل معناه طلب ذلك الفعل كقولك : اسْتَعْلَمَ واسْتَعْطَى ، أي : طاب العلم والعطاء ، ثم مثل بِنَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ وَتَعَجَّلَ الشيءَ وَتَيَقَّنَهُ ، كأنه طلب الكبر من نفسه والعظمة كقولهم : في اسْتَفْعَلَ اسْتَخْرَجَهُ أي لم أزل أطلب خروجَه من نفسي حتَّى خرج ، وأما تَعَجَّلَ فظاهر ، « وَيَقْنَهُ » ككَبَّرَ كأنه طاب اليقين من نفسه حتَّى حصل ولذلك يطلق تَيَقَّنَ في موضع علم ، « وَتَقَصَّاهُ وَتَبَيَّنَهُ » ، مثل تَيَقَّنَهُ ؛ لأنَّ الطاب من نفسه [ بعد العمل ]<sup>(١)</sup> ويجوز أن يكونَ وَتَقَصَّاهُ واسْتَقَصَّاهُ بمعنى طلب غايته وأقصاه من غيره أيضاً ، فيكون على الأصل في معنى اسْتَفْعَلَ من غير تأويل .

قوله : والمعمل بعد العمل في ههنا نحو تَجَرَّعَهُ .

قال الأسيخ : أي شربه جُرْعَةً بعد جُرْعَةٍ ، « وَتَحَسَّاهُ » أي حَسَوَةَ بعد حَسَوَةٍ « وَتَمَرَّقَهُ » أي أَخَذَ ما عليه من اللحم شيئاً بعد شيء ، « وَتَنَوَّقَهُ » إذا شربه فَوَاقاً بعد فَوَاقٍ . « وَمِنْهُ تَفَهَّمْ وَتَبَصَّرْ وَتَسَمَّعْ » كأنه حصل له فهمه شيئاً

(١) ( بعد العمل ) : زيادة عن ل .

بعد شيء » وبمعنى اتخذ الشيء نحو : تَدَيَّرْتُ الْمَكَانَ ، أي اتخذته داراً « وَتَوَسَّدْتُ الرَّابَّ ، أي اتَّخَذْتُهُ وَسَادَةً ، ومنه تَبَنَّا ، أي اتخذناه ابناً ، وإِنَّمَا فَصَّلَهُ ؛ لِأَنَّ اتَّخَاذَهُ ابْنًا لَا يَسِيرُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَوْجُوداً فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْحِسِّي ، كَأَنَّهُ (١) قَصَدَ إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْأُمُورِ الْحَسِّيَّةِ وَالْأُمُورِ الْمُغَوِيَّةِ . قوله : « وَبِمَعْنَى التَّجَنُّبِ ، وهو في هذا البناء كمنع همزة السلب في قولك : أَتَجَمَّتُ أَكْتَسَابَ أَيَّ قِ أَزَلْتُ عِجْمَتَهُ كَذَلِكَ هُنَا تَحَوَّبَ ، أي أزال الحوبَ عن نفسه (٢) . »

(فعل) قوله : وَتَفَاعَلَ لِمَا يَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الْأَمِيحُ : تَفَاعَلَ فَرَعَ فَاعَلَ الَّذِي يَكُونُ لِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعْنَاهُ نِسْبَةُ الْفَعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ مُتَعَلِّقًا بِمَنْ شَارَكَهُ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ النِّجْوِ فَلِذَلِكَ كَانَ بِنَاؤُهُ يَقْتَضِي التَّعْدِي ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَعْلُ مُتَعَدِّيًا ؛ لِأَنَّ الشَّارَكَ يَكُونُ هُوَ الْمَفْعُولُ فَهُوَ بِمِثَابَةِ هَمْزَةِ التَّعْدِي وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْمَعْنَى ، فَلِذَلِكَ سَاقَهُ بَعْضُهُمْ فِي أَسْبَابِ التَّعْدِي وَجَعَلَهُ مَعَ الْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ ، وَحَرَفِ الْجَرِّ وَلَمْ يَعِدَّهُ الْكَثِيرُ ، أَمَّا لِأَنَّهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ تِلْكَ بِمَعْنَى التَّمْيِيزِ وَإِمَّا لِأَنَّ هَذَا قَدْ بُنِيَ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرٍ مِمَّا كُنْ مُتَعَدِّيًا إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : ضَارِبَتُهُ وَذَلِكَ فِي كُلِّ فَعْلٍ كُنْ مَفْعُولًا الْأَصْلِيُّ هُوَ الَّذِي اشْتَرَكَ مَعَهُ فِي مَعْنَى فَاعَلَ فَتَمَارَ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ الْأَصْلِيُّ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ هَذَا الْبِنَاءُ فَلَمَّا اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهُمَا لَمْ يَزِدْ مَفْعُولًا آخَرَ ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَاءَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ غَيْرُ زَائِدٍ مَفْعُولًا لِأَجْلِ هَذَا الْبِنَاءِ فَأُسْقِطَ مِنْ بَابِ أَسْبَابِ

(١) في و : ( لَأَنَّهُ ) ، وما أثبتناه أحسن .

(٢) في ل : ( تَحَجَّرَجَ ) أي أزال الحرجَ عن نفسه .



التمدي لذلك وَتَفَاعَلْتُ<sup>(١)</sup> مثله في المعنى وإنما نقص عنه مفعول من حيث إنَّ وضعه إلى المشتركين فيه من جهة واحدة ، فوجب أن يكون الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلاً له فوجب نقصه عنه مفعولاً فلذلك تقول : جاذبتُ زيداً الثوب ، فإذا عَبَرْتُ بِتَفَاعَلٍ قلت : تجاذبنا الثوب فيصيرُ الفاعلُ والمفعولُ اللذان في فاعل فاعلاً لِتَفَاعَلٍ وسره ما ذكرناه من أنَّ وضع الأول على معنى نسبته إلى فاعل مع تعلقه بغيره في أنه فعلٌ مثل ذلك ، ووضع الثاني نسبته إلى المشتركين فيه من غير قيودٍ إلى تعلقٍ له فلذلك جاء الأول زائداً على الثاني بمفعولٍ أبداً فهذا معنى قوله : ولا يخلو من أن يكون من فاعل إلى آخره •

قوله : ويجيءُ ليريكَ الفاعلَ أنه في حالٍ ليس فيها إلى آخره •

قال الشيخ : وهذا معنى ثانٍ لِتَفَاعَلٍ وهو كثيرٌ وحاصله راجعٌ إلى الأخبارِ عن فاعله بأنه على المعنى المشتق منه تَفَاعَلٍ وهو في الحقيقة على غيرها ، فإذا قلتَ تَجَاهَلُ زيدٌ فمعناه أنه على حالٍ الجهلِ في الصورةِ وليسَ عليها في الحقيقةِ ووضع<sup>(٢)</sup> لفظ الكتاب • « ويجيءُ ليريكَ الفاعلُ » بالرفعِ في الناعِلِ ، وفي بعض النسخ « ليريكَ الفاعلُ » بالنصبِ وكلاهما ضعيفٌ ، أمّا الرفعُ فلأنه يلزم منه أن يكون اللفظُ جاءَ ليرِي غيرَ الفاعلِ أن

(٢) في ب : ( تفاعل ) ، وهو تحريف •

(١) في ل : ( أيضاً لأنه يصير المعنى ويجيء تفاعلٌ ليعلم اللفظ على حالٍ ليس فيها وهو مجازٌ بعيدٌ ومع ذلك ) • وهذا الكلام لا يتفق وكلام الشيخ •

الفاعل جاء على حال ليس فيها كقولك : للمخاطب تجاهلت  
وتعاضيت ، فأنه لا يصلح [ ١١٨ و ] هنا أن يقال جيء باللفظ  
ليرى الفاعل أنه في حال ليس فيها ، فإن الفاعل هنا قد يكون  
غير قاصد الى إرادة ذلك بل قاصدا الى أن لا يطلع عليه أحد ،  
وأما النصب فضعف على خلاف ما يعبر به عن معاني اللفاظ ،  
وهو غيره (١) والوجه أن يكون وليس فيها بالواو ليكون من كلام  
المخبر بمعنى لا صفة لحال ، فيلزم دخولها في حكم إرادة الفاعل  
فيجيء التناقض ويكون المعنى حينئذ ، ويجيء لمعنى إرادة الفاعل  
أنه في حال . ثم قال : المفسر « وليس فيها » أي وتلك الحال في  
الحقيقة متفية عنه لأن الفاعل يرى أنه في حال متفية فيستقيم  
المعنى ، لأنه لا ينفك معناه عن أن الفاعل أرى من نفسه ذلك وأنه  
في الحقيقة ليس كذلك ، وإنما جاء الخلل من مجيء ( ليس )  
فيها صفة لحال ، فاذا جعلت بالواو خرجت عن ذلك فاستقام .

قوله : وبمنزلة فعلت الى آخره .

قال الشيخ : لأن المعنى أن ذلك حصل لفاعله كقولك : قام  
وقعد ولا يلزم أن يكون للصيغة التي بمعنى فعلت وهي على  
غير صيغة فعلت .

قوله : ومطأوع فاعل الى آخره .

(١) في ل : ( فان قلت فاحمله على الرفع واجعل معنى قوله :  
ليرى أي معنى أنه الفاعل أنه على حال ليس فيها فيكون  
كقولك : يجيء هذا اللفظ لمطأوعته فاعلت ويندفع السؤال فانه  
لازم ان يكون الفاعل هو الذي يرى ألا ترى انك اذا قلت :  
للمخاطب تجاهلت فهو بمعنى أن الفاعل رأى من نفسه ذلك ،  
فالجواب عن ذلك كانه هو الذي قصد وانما )

قال الشيخ : وقد تقدّم معنى المطاوعة في فصل تَفَعَّلَ ،  
لَفَعَّلَ ، وهذا مثله لَفَاعَلَ فلا حاجة الى اعادته •

(فصل) قوله : وأَفْعَلَ للتعدية في الأكثر نحو : أَجْلَسْتُهُ  
وَأَمَكَّنْتُهُ الى آخره •

قال الشيخ : قد تقدّم معنى التعدية وهو أَنْ يُجْعَلَ الفعلُ  
لفاعِلٍ مُصَيِّرٍ لمن كان فاعله له قبل التعدية منسوباً اليه وذلك  
الفعل ، فلذلك يصير غير المتعدي متعدياً ، والمتعدي الى واحد يتعدى  
الى اثنين > وللمعدي <<sup>(١)</sup> الى اثنين يتعدى الى ثلاثة كقولك :  
أَخْرَجْتُهُ وَأَسْمَمْتُهُ الطيب ، وَأَعْلَمْتُ زيدا عمراً مثلاً •  
ويكون أَفْعَلَ أيضاً « للتعريض للشيء وأنْ يُجْعَلَ بسبب  
منه » يعني تعريضاً للاسم الممتق هو منه كقولك : أَفْتَلْتُهُ اذا  
عَرَضْتُهُ للمقتل ، وَأَبَعْتُهُ اذا عَرَضْتُهُ للبيع وهو قليل  
« ومنه أَقْبَرْتُهُ » يعني ومن أَفْعَلَ الذي للتعريض ، وإلا نوعه ،  
لأنَّ الاول تعريضٌ لفعلٍ منسوبٍ اليه يتعلق بالمفعول من يبيع  
وقيل ، والثاني تعريضٌ لما ليس كذلك ، ألا ترى أن جعله ذا  
قبرٍ ليس مثل جعله معروضاً للبيع والقتل ، لأنَّ القبر ليس فعلاً  
له يتعلق بالمفعول فأراد أنْ يُبَيِّنَ أنَّ البابين سواء في أنه تعريضٌ  
للشيء سواء كان ذلك الشيء فعلاً لفاعل الفعل علي الصفة المذكورة  
أو غير ذلك ، « ولعيرورة الشيء ذا كذا » أي لعيرورته منسوباً اليه  
المعنى الممتق هو منه على وجه ما « كَأَغْدَ البعير أي صار ذا غَدَقٍ  
وَأَجْرَبَ أي صار ذا جرب » وكان ينبغي أنْ يفصل بين أَغْدَ وبين  
أَجْرَبَ وَأَنْحَزَ وأَحَالَ ، لأنَّ أَغْدَ معناه أنه صار منسوباً اليه

(١) ( والمتعدي ) : زيادة للسياق بدليل ما سبق •

ما اشتقَّ منه على جهة قيامه به وهذا على جهة قيامه بما له منه ألام ، يعني أَفْعَلَ الصيرورة ، وَإِنَّمَا فَصَّلَهُ 'لأنَّه' مخصوصٌ بما كانَ الناعِلُ آتياً بِذِكْرِ الشَّيْءِ المشتقِّ هو منه إِذْ معنى ألامَ آتياً بما يُلامُ عليه فهو مُمارِكٌ له فيما ذكرناه ، إِلَّا أَنَّ الفاعلَ ههنا آتٍ به وليس الأولُ كذلك ، وكانَ ينبغي أنْ يفصلَ بين ألامَ وأرابَ وبين أَصْرَمَ وأَجَزَّ ؛ لأنَّ هذا ليس مثله في أَنَّهُ آتٍ بِذَلِكَ المعنى وبين الأولِ أيضاً ، لأنَّه ليس مثله في المنى قد حصلَ ، وَإِنَّمَا المعنى قاربَ وقت حصوله فَتَنَزَّتَ مقاربتَه له منزلةَ حصوله ، ألا ترى أَنَّكَ تقولُ : أَصْرَمَ النخْلُ وَأَجَزَّ الزرعُ وهو لم يُصْرَمْ ولم يُجَزَّ بخلافِ ما تَدْمُ فَإِنَّهُ على معنى حصولِ ذلك الشَّيْءِ ودخوله في الوجودِ ، « ومنه » ، يعني أَفْعَلَ الصيرورة « أَبْشَرَ وَأَفْطَرَ ، أي صارَ ذا فطرٍ وذا بشرٍ ، وَإِنَّمَا فَصَّلَهُ 'لأنَّه' مطاوعٌ ، فَأَفْطَرَ وَأَبْشَرَ مطاوعٌ<sup>(١)</sup> فَعَمَلٌ ، قالوا : بَشَّرْتُهُ فَأَبْشَرَ وفَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرَ ، وَأَفْشَعَ مطاوعٌ قَشَعَ ، يُقَالُ : قَشَعَ الرِّيحُ السحابَ<sup>(٢)</sup> فَتَقَشَعَ وَانْقَشَعَ ، وَأَمَّا أَلَبَّ<sup>(٣)</sup> فليس لدخوله مع ما توسطه ، معنى ؛ لأنَّ أَلَبَّ بالمكن أقامَ به وليس مطاوعاً لشيءٍ ، وَأَظُنُّ أَلَبَّ فَسُحِّبَ ، لأنَّه يُقَالُ : كَبَبْتُهُ فَأَكَبَّ وَأَنْكَبَّ كما يُقَالُ : قَشَعَتِ الرِّيحُ السحابَ فَأَقْشَعَ وَانْقَشَعَ فيستقيم حينئذٍ ، « ولوجودُ الشَّيْءِ على صفةٍ معناه » لوجودِ مفعولِ الفعلِ على الصفةِ المشتقِّ الفعلِ منها كنولك : أَحْمَدْتُ الرجلَ أي وجدته

(١) ( فَأَفْطَرَ وَأَبْشَرَ مطاوعٌ ) : ساقطة من ل .

(٢) ( يُقَالُ : قَشَعَ الرِّيحُ السحابَ ) : ساقطة من ر .

(٣) في المفصل وابن يعيش وردت هذه الكلمة ( أَلَبَّ ) وليس

أَلَبَّ ، وقد أشار الشارح بأنها مصحفة من أَلَبَّ وهو

الصحيح . المفصل ص ١٥١ ، ابن يعيش ٧/ ١٥٩ .

موصوفاً بالحمد<sup>(١)</sup> ومنه ما ذكره في الحكاية « وللسلب » يعني  
وللسلب المعنى المشتق أفعل منه عمن تعلق به الفعل كقولك :  
« أعجمت الكتاب » أي أزلت العجمة « وأشكيت » أي أزلت  
شكايته [ ١١٨ ظ ] ، وقد يجي ذلك سلباً عمن نسب إليه الفعل ،  
وذلك إذا لم يكن الفعل متعدياً كقولهم أقسط أي أزال عنه  
القسط ، وهو الجور ، ولذلك كان معنى أقسط عدل ، وقسط جار  
فهو من هذا الباب فكان ينبغي أن يقول : ومنه أقسط ، « ويجي  
بمعنى فعلت » وهو واضح فإنه مثل بما جاء فيه فعل .

( فصل ) قوله « وفعل يواخي أفعل في التعدية » .

قال الشيخ : وقد تقدم معنى التعدية ، « ومنها خطأته » ،  
وإنما فعل قوله : « خطأته » إلى آخره ، ؛ لأنه مخالف في أنه  
لم يصير في الحقيقة فعلاً للفعل المشتق هو منه وإنما جعله  
منسوباً إلى ذلك الفعل ، ألا ترى أن معنى خطأته قلت : له  
أخطأت أو نسبته إلى الخطأ ، وكذلك « فسقته » أي قلت : له  
يا فاسق أو نسبته إلى الفسق ، وإن المعنى صيرته فاسقاً أي فعلاً  
لفعل الفسق كما في قولك : غرمته وفرحته وكذلك  
« جدعته » أي قلت : له جدعاً ، « وعقرته » أي قلت : له  
عقراً . وقوله : « وفي السلب » أي يواخي أفعل فيه وقد تقدم معنى  
السلب . وقوله : « فرعته » أي أزلت الفرع عنه وكذلك  
البواقي على ما ذكر . وقوله : « وفي كونه بمعنى فعل » يعني أن  
فعل يواخي أفعل في كونه بمعنى فعل كقولك : زلته  
زيلته وميزته وميزته ، وهما بمعنى واحد كما كان قلت  
وأقلت بمعنى واحد .

(١) في و ، ت ، ش ، ( محموداً ) وما ائبتناه يتفق مع السياق  
والمعنى .

قوله : ومجيئه' للتكثير هو الغالب عليه •

قال الشيخ : يضي أن ذلك هو أصله' والأكثر' في استعمالهم فكان الأولي تقديمه' ولكنه' قدّم غيره' لمواخاته لأفعل' ، وقد جاء عقيبه' بشرطه' التكثير' في الفعل أو في الفاعل أو في المفعول ، فمثال' الأول' « جَوَّلَ وطَوَّفَ » ، ومثال' الثاني مَوَّتَتِ الأبل' ، ومثال' الثالث غَلَّقَتِ الأبوابَ فإنْ فقدَ ذلك لم يتسع استعماله' فلذلك كان قولك : مَوَّتَتِ الشاةُ خطأً لانتفاء جميع ذلك ؛ لأنّ هذا الفعل لا يستقيم تكثيره' بالنسبة إلى الشاة إذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة' ، وليس ثمّ مفعول فيكون' التكثير' له فلذلك قال : في هذه المسألة ، « ولا يُقال' للواحد » بخلاف قولك : قَطَّعَتِ الثوبَ فإنّ ذلك سائغٌ وإنّ كان الفاعل' واحداً ، وظاهر' كلامه يومهم أنّ هذا البناء لا يُقال' للواحد' ولكنه' أطلقه لتقدّم قوله : « وهو يُجَوَّلُ ويُطَوَّفُ » أي يكثر' الجولان [ والطواف ]<sup>(١)</sup> ، فعلم أنّ التكثير قد يكون' في الفعل نفسه وقد يكون' في الفاعل ، فقوله : « ولا يُقال' للواحد » لم يُردّ به إلا ما لم يستقم فيه تكثير' الفعل وإنّما يكون' التكثير' في الفاعل هو المصحح •

(فصل) قوله : وفاعل' لأنّ يكون' من غيرك اليك ما كان

منك إليه •

قال الشيخ : أراد لأنّ يكون' من غير' الفاعل إلى الفاعل ما كان من الفاعل إليه فتدّرّ الفاعل مخاطباً وكان الأولي أن يقول : إنّ يكون' منك إلى غيرك ما كان منه اليك فإنّهُ المفهوم' أولاً من

(١) ( الطواف ) : زيادة عن و ، ش •

قولك : خاصمت زيدا ، ألا ترى أنك مُسندٌ إلى نفسك أولاً  
 الخصام وتوقعه على زيد ، فكان الأول من التعريض أولاً للمفعول  
 دون الفاعل ، ألا ترى أن معنى فاعل نسبة الفعل إلى الفاعل واقعاً  
 على من يشاركه في أصل الفعل المشتق هو منه وقد تقدم تحقيق  
 ذلك في فصل تفاعل •

قوله : فإذا كنت الغالب قلت فاعلني ففعلته •

قال الشيخ : وقد تقدم ذكر فعلت في المغالبة وتفصيل  
 مضارعه ، ، ويجيء مجيء فعلت ، يعني أنه يأتي بمعنى نسبة فعل  
 إلى فاعل لا غير كما يأتي فعل كقولك : سافرت ، بمعنى نسبة  
 السفر إلى المسافر وليس ثم فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعنى  
 فممثل به كما في شغلته وأشغلته وميزته وميزته ولذلك يجيء  
 فيه بعض اللبس على القاصر ، ، وبمعنى أفعلت كقولك : ( عافاك  
 الله ، يعني بمعنى أفعلت في التعدية ، لأن معنى أجلسته صيرته  
 ذا جلوس ، ومعنى (١) عافاك الله أي صيرك ذا عافية فنبه به في  
 ذلك وخص أفعل وإن كان فعل قد يأتي لذلك لكثرة أفعل  
 فيه ، ولو كان لعافاك فعل ثلاثي من معناه لازم وعافاك بتعدله  
 لأضح أمر التعدية [ فيه ] (٢) مثل بعد وباعدته فكان تمثيله  
 باعدته أولى لأنه حينئذ مثل جلس وأجلسته ولكنه جاء  
 ملبساً لأنه موضوع في أصله لما ذكرناه ، ولا يقال عفا زيد  
 بمعنى قامت به عافية وعافيته بمعنى صيرته قائمة به العافية  
 كما في بعد وباعدته ولكنه واضح بما ذكرناه وكذلك طارقت

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٢) ( فيه ) : زيادة عن ل •

النعل ، أي صَيَّرَ بِهِ ذَا طِرَاقٍ وَهَرِيرَةٍ عَلَى نَحْوِ مَا قَرَّرَ فِي عَافَاكَ [ ١١٩ و ] اللَّهُ وَإِشْكَاهُ كَأَشْكَاهُ ، « وَبِمَعْنَى فَعَلْتُ » ، بِمَعْنَى التَّكْثِيرِ لِأَنَّهُ هُوَ بَابُ فَعَلْتُ أَكْثَرَ وَهُوَ وَاضِحٌ فِي ضَاعَفْتُ وَنَاعَمْتُ لِأَنَّ فِي مَعْنَاهُ ضَعَفْتُ وَنَعَمْتُ فَيَتَضَحُّ الْأَمْرُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ .

( فصل ) قوله : أَنْفَعَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُطَاوَعٌ فَعَلَ •

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِتَادَتِهَا وَقَدْ اخْتَصَّ بِنَاءُ أَفْعَلَ بِهَا وَلَكِنَّهُ فِي الْأَكْثَرِ يَكُونُ الْمُطَاوَعُ عَلَى فَعَلَ كَقَوْلِكَ : كَسَرْتَهُ فَانْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ مُطَاوَعًا لغيره قَلِيلًا ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ عِلَاجٌ وَتَثِيرٌ ، يَعْنِي أَنَّهُمْ خَصَّوْا هَذَا الْبِنَاءَ بِالْمَعْنَى الْوَاضِحَةِ لِلْحَسَنِ دُونَ الْمَعْنَى الْمَجْرُودَةِ عَنْهُ مُخْتَصَّةً بِالْمَلَمِ خَاصَّةً دُونَهُ كَأَنَّهُمْ لَمَّا خَصَّوْهُ بِالْمُطَاوَعَةِ التَّزَمُّوا أَنْ تَكُونَ جَلِيَّةً وَاضِحَةً وَفَذَلِكَ لَا يَقَالُ : عَلِمْتُهُ فَأَنْعَلِمَ وَلَا عَرَفْتُهُ فَأَنْعَرَفَ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهُ ، وَلِذَلِكَ كَانَ قَوْلُهُمْ : انْعَمَ لَيْسَ بِجَدٍ وَقَالُوا قُلْتُهُ فَوُذِّعَ لِأَنَّ الْقَوْلَ مَعَالِجٌ بِتَحْرِيكِ اللِّسَانِ وَالشَّقَاتَيْنِ وَاجْرَاجِ الصَّوْتِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمُحْسِنِ لِلْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبِ ، فَإِنْ أُطْلِقَ قَلْبُهُ فَأَنْقَلَ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَفْهُومِ مِنْ الْقَوْلِ وَذَلِكَ لَيْسَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ إِلَى الْفَظِّ مُحَقَّقَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ كُنْ فِي الْإِمْتِنَاعِ نَظِيرُ انْعَمَ •

( فصل ) قوله : وَافْتَعَلَ يُشَارِكُ أَنْفَعَلَ فِي الْمُطَاوَعَةِ كَقَوْلِكَ : غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ •

قَالَ الشَّيْخُ : إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ لغيرِ الْمُطَاوَعَةِ بِخِلَافِ أَنْفَعَلَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُطَاوَعًا وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ • وَبِمَعْنَى تَفَاعَلَ ، يَعْنِي أَصْلُ مَعْنَى تَفَاعَلَ وَهُوَ لِمَوْضُوعٍ لِمُعْتَدِّينَ



مُشْتَرِكِينَ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ الْمَشْتَقِّ هُوَ مِنْهُ 'كَقَوْلِكَ : تَضَارَبُوا وَتَخَاصَمُوا  
كَمَا تَقَدَّمَ فَجَاءَ أَفْتَعَلَ أَيْضاً كَذَلِكَ قَلِيلاً كَقَوْلِكَ : « اِخْتَصَمُوا » ،  
بِمَعْنَى تَخَاصَمُوا ، « وَاجْتَبَرُوا » ، بِمَعْنَى تَجَاوَرُوا • « وَبِمَعْنَى  
الْإِتِّخَاذِ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْإِتِّخَاذِ ، وَإِنَّهُ بِمَعْنَى جَعَلَ الْفَاعِلُ  
مَا اشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلُ لَهُ ، كَقَوْلِكَ : تَوَسَّدْتُ التُّرَابَ أَيِ جَعَلْتُ التُّرَابَ  
وَسَادَةً ، وَقَدْ اسْتَعْمَلْتُ أَفْتَعَلَ كَذَلِكَ كَقَوْلِكَ : « أَذْبَحَ إِذَا  
اتَّخَذَ ذَبِيحَةً » ، وَكَذَلِكَ « أَطْبَخَ وَاشْتَوَى » ، وَفَصَّلَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ  
لِهَذَا مَطَاوِعاً فِي الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِمْ : وَزَنْتُ لَهُ فَاتَّرَنَ ، وَكَلْتُ لَهُ 'كَأَكْتَالِ  
يُقَالُ كَالِ الْبَائِعِ فَكَتَالَ الْمُشْتَرِي أَيِ أَخَذَهُ مُكَيْلًا وَأَخَذَهُ مُوزُونًا  
كَمَا فَصَّلَ ، قَوْلُهُ : أَبْشَرَ وَأَفْطَرَ وَأَفْشَعَ عَمَّا قَبْلَهُ لِدَلَالَةِ لَبَنَةٍ  
عَلَى أَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ مَطَاوِعٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ غَيْرُ ذَلِكَ ، « وَبِمَنْزِلَةِ فَعَلَ » ،  
كَقَوْلِهِمْ : « خَطَفَ وَأَخْطَفَ » ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى فَعَلَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ  
وَإِنَّمَا أَرَادَ فَعَلَ الَّذِي لَا زِيَادَةَ فِيهِ ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ فَعَلَ عَلَى  
ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ : بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكُسْرِهَا وَضَمِّهَا وَهُوَ وَاضِحٌ ؛ لِأَنَّهُ  
جَاءَ أَفْتَعَلَ فِيمَا جَاءَ فِيهِ فَعَلَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَأَنَّهُ أَوْضَحَ مِمَّا  
يَأْتِي بِمَعْنَى فَعَلَ وَلَيْسَ مِنْهُ فَعَلَ « وَلِلزِّيَادَةِ عَلَى مَعْنَاهُ » ، يَعْنِي عَلَى  
مَعْنَى فَعَلَ كَأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّكْثِيرِ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ كَمَا جَاءَ فَعَلَ  
لِلتَّكْثِيرِ •

قَوْلُهُ : قَالَ سَيَبَوِيهِ أَمَّا كَسَبْتُ فَإِنَّهُ يَقُولُ أَصَبْتُ ، وَأَمَّا  
إِكْتَسَبْتُ فَهُوَ التَّصَرُّفُ وَالطَّلَبُ <sup>(١)</sup> •  
قَالَ الشَّيْخُ : يَرِيدُ أَنْ مَعْنَى كَسَبْتُ حَصُولُ الْكَسْبِ عَلَى أَيِّ  
وَجْهِ كَانَ ، وَمَعْنَى اِكْتَسَبْتُ تَكْثِيرٌ لِمَعْنَى أَصْلِ الْكَسْبِ وَمِنْ ذَلِكَ  
قَوْلُهُ تَعَالَى : { لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ } <sup>(٢)</sup> ، وَفِيهِ

(١) الكتاب ٢/ ٢٤١ •

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٦ •

تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه ورحمته لهم ، فثبت لهم ثواب  
الفعل على أي صفة كان ، ولم يثبت عليهم عذاب الفعل إلا على  
وجه مبالغة واعتمال فيه •

#### ( فصل ) قوله : « اسْتَغْفَرَ لَطْلِبُ الْفَعْلِ » •

قال الشيخ : ومعناه ' نسبة ' الفعل الى فاعله لارادته 'تحصيل'  
الفعل المشتق هو منه' كما ذكر في الامثلة ، ثم قال : « ومر »  
مستعجلاً ، كالانقراض على الباب ، وبين أن معناه ' أنه ' طالب  
ذلك من نفسه ، فصار جاريًا على قياس الباب بهذا التأويل ، ومنه  
استخرجته ، يعني استغفر الذي هو لطلب الفعل ، وإنما  
فصله ' لأنه ' استعمل بمعنى آخرجته ، لأن الطالب للشيء قد  
يحصله فيصير بمثابة الفعل المتعدي فلما أطلق « استخرجته »  
على الطالب المحصل للخروج صار بمعنى آخرجته ' إلا أن في  
استخرجته معنى الطلب (١) فنبه على أنه منه ' وإن وافق آخرجته  
في معنى الحصول • « لتجول » عن معناه ' يعني ونسبة الفعل الى  
فاعل لاثبات صفات الأمر المشتق هو منه بعد أن لم يكن كذلك  
كقولهم : « استيسست الشاة » أي صارت صفاتها كصفات التيس ،  
« واستنوق الجمل » أي [ ١١٩ ظ ] صارت صفته ' صفة الناقة  
وكذلك « استنسر البغاث » أي صارت صفته ' صفة النسر ،  
« وللإصابة على صفة » وقد تقدم ذلك في باب أفعل ، ومنه  
قولهم : « استعظمتته » أي وجدته كذلك كما تقول : أحمدته  
أي وجدته محموداً « وبمنزلة فمسل » كقولهم : قرأ واستقر  
وهو واضح •

(١) ( فنبه ) : ساقطة من ر ، ش •

(فصل) قوله : « أَفَعْمَوْا عِلَّ بِنَاءٍ مبالغَةٍ وتوكيدٍ »  
 قال الشيخ : لما في أصل فعل في تكسير ما اشتق منه  
 ولذلك كان « أَعْمَسَوْا شَبَّتِ الْأَرْضُ » مبالغة في كثرة العشب ،  
 وكذلك « أَخْشَوْا شَنْ وَأَحْلَوْا لَى » وبذلك فسره الخليل على  
 ما ذكره (١) .

#### ومن أصناف الفعل الترتيبي

قال صاحب الكتاب : للمجرد منه بِنَاءٌ واحدٌ وهو فَعْلَلٌ  
 وللمزيد فيه بِنَاءَانِ أَفَعْلَلَلٌ وَأَفَعْلَلَّ .  
 قال الشيخ : ذكر للمزيد فيه بنائين وأسقط الثالث وهو  
 أَكْثَرُ مِنَ الْبَنَائِينَ اللذين ذكرهما وهو تَفَعْلَلٌ كقولك : تَدَحْرَجُ  
 وهو وهم منه وقد ذكر تَفَعْلَلٌ في تقاسيم الابنية المتقدمة إلا أنه  
 باعتبار زيادة التاء واللام جميعاً وتَدَحْرَجُ ليس من ذلك لأن  
 لاميه أصليتان وإن اتفقا في أنهما يوزنان جميعاً بِتَفَعْلَلٍ  
 وَأَفَعْلَلَّ كَقَشَمَرٍّ لَا يَأْتِي إِلَّا مُضَاعَفًا بِلَايِهِ الْآخِرَتَيْنِ كَقَشَمَرٍّ  
 وَاطْمَأَنَّ ولذلك يقول بعضهم : أَفَعْلَلَّ نظراً إلى ما يسمي إليه بعد  
 ادغام ، ومنهم من يقول : أَفَعْلَّ نظراً إلى ما هو أصله قبل الادغام  
 وهذا أولى ؛ لأنه لو جاء منه مَعْلَّ اللام لوجب أن يكون غير  
 مدغم لوجب إعلال الثاني كما في قولهم : إِحْوَاوِي في بابِ أَفْعَالٍ  
 وهو باب لا يجيء إلا مُضَاعَفًا فَلَمَّا جَاءَ فِي الْمَعْلَّ لَمْ يَكُنْ ادْغَامُهُ  
 لقوات المائلة بالإعلال وكذلك أَرْعَوَى في بابِ أَفْعَلَّ فظهر أن  
 الوجه أن يُقَالَ أَفَعْلَلَّ لَا أَفَعْلَلَّ .

(١) قال الخليل : ( كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد ) الكتاب  
 ٢٤١/٢ .

(فصل) قوله : وكلا بنائي المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي  
نظير أَنْفَعَلَ وَأَفْعَلَ وَأَفْعَلَ •

قل الشيخ : يعني أَنَّهُمْ لَمَّا خَصَّوْا مِنَ الثَّلَاثِي مَا زَادُوا فِيهِ أَلْفًا  
وَنُونًا الَّتِي هِيَ <sup>(١)</sup> غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ ( خَصَّوْا مَا زَادُوا فِيهِ أَلْفًا وَنُونًا مِنْ  
الرَّبَاعِي بِمِثْلِ ذَلِكَ فَكَمَا أَنَّهُمْ جَعَلُوا <sup>(٢)</sup> أَنْفَعَلَ فِي الثَّلَاثِي غَيْرَ  
مُتَعَدٍّ <sup>(٣)</sup> ) لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، فَكَذَلِكَ أُحْرِجَتْ جَمْعُ فِي الرَّبَاعِي ، قَالَ  
سَيُوه : زَادُوا أَلْفًا وَنُونًا فِي هَذَا كَمَا زَادُوهُمَا فِي الثَّلَاثِي وَكَذَلِكَ لَمَّا  
خَصَّوْا بَابَ أَفْعَلَ فِي الثَّلَاثِي وَهُوَ مُزِيدٌ فِيهِ هَمْزَةٌ وَصَلٍ قَبْلَ  
الْثَاءِ مُضَاعَفًا لَامَهُ سَاكِنًا مَا قَبْلَهَا فَلِذَلِكَ جَعَلُوا مِثْلَهُ فِي الرَّبَاعِي ؛ لِأَنَّ  
أَقْلَسَرَ زِيدَتْ فِيهِ هَمْزَةٌ • وَهُوَ مُضَاعَفٌ لِالْلامِ سَاكِنًا مَا قَبْلَهَا  
فَشَبَّهَهُ بِهَ كَمَا شَبَّهُوا أَقْلَلَ بِأَنْفَعَلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ •

---

(١) ( غير ) : ساقطة من ر •

(٢) في ل : ( فعلوا ) ، وفي ب ، ت : ( خصَّوْا ) ، وما اثبتناه  
أفضل •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف

قال صاحب الكتاب : الحرف ما دلَّ على معنى في غيره .  
الى آخره .

قال الشيخ : رضي الله عنه : معنى قولهم : « في غيره » أي أن  
المعنى الذي دلَّ عليه الحرف 'يتعلق' بمتعلق لا بدَّ من ذكره من حيث  
الوضع بخلاف الاسم والفعل لأنهما يدلان على المعنى من غير أن  
يتوقف معناها على متعلق من حيث الوضع [ و ] (١) بيان ذلك إن  
( من ) في قولك : سرت من البصرة ، ومعناه أن ابتداء سيري  
من البصرة فلم يكن بدَّ من ذكر المتعلق الذي هو البصرة بخلاف  
ما لو قلت : ابتداء سيري حسن فإنه يصح من غير أن تذكر  
متعلقه فهذا معنى قولهم : في نفسه في الاسم والفعل ، وقد ورد على  
قول التحوين الحرف لا يُخبر عنه ولا يُخبر به أنه قد أُخبر  
بقولكم : لا يُخبر فإنه أُخبر عنه وهذا بعينه يُورد على الفعل ،  
إذا قيل لا يُخبر عنه ويُخبر به ، فإن ذلك خبر عنه . وجوابه  
أن المحكوم بكونه لا يُخبر به ولا يُخبر عنه إنما هو ألفاظ  
الحروف باعتبار معانيها المستعملة هي فيها . فأما قوله « الحرف »  
فليس من ذلك وكذلك قولهم : من حرف جرَّ فإنه قد أُخبر عن  
الحرف ، ولولا أنه أُخبر عن الحرف لم يصدق قولنا : حرف

---

(١) ( و ) : زيادة عن ل .

جرى ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم : فان هذا لم يُخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وإنما أُخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم ، ألا ترى أنك تقول : من مبتدأ وحرف خبر المبتدأ ولا يقح مبتدأ إلا الأسماء ، فان قيل كيف يصح أن يكون اسماً وقد أُخبر عنه بأنه حرف ؟ وهل هذا [ ١٢٠ و ] إلا تناقض ؟ فالجواب أن الوجه الذي كان به اسماً غير الوجه الذي أُخبر عنه بأنه حرف ، ألا ترى أنك تقول : في من ، وشبهها هذه الكلمة ولا يملك ذو عقل أن يقول : هذه اسم ومع هذا فقد أُخبر عنه بأنه حرف لأن لفظ الكلمة صالح لإطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعاً ، فاذا قلت : هذه الكلمة حرف وأنت تعني من ، حرف [ جرى ] (١) لأنك لم تقصد إلا نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة وهذا بعينه يجاب به عن الفعل فإنهم لم يعنوا بقولهم لا يُخبر عنه إلا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في مثل قولك : ضرب زيد ، فمما إذا قلت : الفعل يُخبر به استعملت اسمه كما استعملت اسم الحرف في قولك : الحرف ، فليس هو المراد لأنك لم تستعمل لفظ ما هو فعل بمعناه وإنما الفعل وبيانه أنه إذا قيل أزيد قام ؟ فقلت : نعم كان المحذوف وكذلك إذا قلت : ضرب فعل ماض فانك وإن استعملت اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له ألا ترى أنك لا تعني بقولك : ضرب (٢) إلا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له ، وإنما قصدت إلى حكاية اللفظ الواقعة في كلام غير ذلك ، فهنا هو الوجه في صحة قولهم : الحرف لا يُخبر به ولا عنه ، والفعل لا يُخبر عنه .

(١) ( جرى ) : زيادة عن ل .

(٢) ( ضرب ) : ساقطة من ت .

قوله : « ومن ثمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه » .

قال الشيخ : يعني وكونه موضوعاً لمعنى في غيره محتاجاً إليه في الاستعمال ، وجب أن يذكر معه غيره ، ووجب أن يكون فعلاً أو اسماً لئلا يؤدي الى تسلسل فلم يكن بدُّ من اسم أو فعل يصحبه .

قوله : « إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجري مجرى النائب » .

قال الشيخ : قوله : « إلا في مواضع ليس بسديد ، لأنه توهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلق وليس بصحيح ، فإن المحذوف إذا كان مراداً فهو في حكم الموجود ، ألا ترى أنه لا بدَّ لكل فاعل من رافع ولم يصح أن يقال إلا في بعض المواضع ، وإن كان الرفع قد يكون محذوفاً فكذلك الناصب وغيره مما يجوز فيه الحذف وهو محتاج إليه . » فإن قيل يصح جملة استثناء منقطعة تيناً لجواز حذف المتعلق ، قيل ليست هذه عبارة الاستثناء المنقطع ، فإن الاستثناء المنقطع بمثابة لكن ولا يقع بعده إلا الاسم أو ما في معناه فلو قل : « إلا أنه يكون كذا وكذا كان مستقيماً وأما مثل هذه العبارة فلا يحمل على الاستثناء المفرغ كأنه قال : « لم ينفك في كل موضع إلا في مواضع مخصوصة » .

قوله : « حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف » .

قال الشيخ : ليس بسديد أيضاً ، لأنه يوهم أن الحذف إنما يكون في الفعل دون الاسم ، لأنه وقع إنباتاً بعد نفي ، ولأنه



في محلّ التعليم فاذا ذكرَ حكماً وخصمه 'بقسم' أشعرَ ذلك أنْ غير 'ليس' مثله 'وقد يُحذف' الاسمُ أيضاً فلا معنى لخصوصية ذكرِ الفعل وبيانه 'أنّه' إذا قيلَ 'أَ زيدٌ قامَ؟ فقلتُ: نعم' كانَ المحذوفُ بالفعل وكذلك قولك: 'بلى في قولك: أما زيد قُثم؟ وأما قامَ زيد؟' ، فقد تبيّنَ أنَّ الفعلَ والاسمَ سيانٌ في صحة حذفهما مع الحرف إلا أنَّ بعضَ ما مثله 'مختص' بالفعل لتعذرِ معناه في الاسمِ مثلُ قوله 'يا زيدُ وكانَ قد' (١) .

### ومن أصنافِ الحروفِ حروفُ الإضافةِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : سُمِّتْ بذلكَ لآءٍ وضعها على أنْ تُفْضِي معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ .

قالَ الشيخُ : أي توصلُ معنى الأفعالِ إلى الأسماءِ سُمِّتْ باعتبار معناها كما قيلَ حروفُ النفي وحروفُ الإضافةِ وحروفُ الجرِّ ، لأنَّها تضيفُ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ أي توصله ، وكذلك 'تجرّة' ويكونُ المرادُ به نفسَ الأعرابِ فكأنَّها أُضيفتْ إلى الأعرابِ الذي هو معمولها كما يُقالُ حروفُ النصبِ وحروفُ الجزمِ وكلها اشتركتْ في أنَّها وُصِلَتْ على ذلكَ وإنْ اختلفتْ معانيها وراءَ ذلكَ على ما يُفسَّرُ .

قوله : وهي فَوْضَى في ذلكَ .

(١) هذه قطعة من بيت للنابغة الذبياني وهو بتمامه :

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكابَنَا

لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِهَا وَكَأَنَّ قَدْرَ

وهذا البيت رابع بيت من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ،

وكانَ قد : أي وكان قد زالت ، ديوان النابغة الذبياني

صنعة ابن السكيت ( مطبعة دار الفكر بيروت ١٩٦٨ ) ص ٣٠

قال الشيخ : أي مستوية • وإن اختلفت بها وجوه الانضاء ،  
إلى الإضافة ولا يصل •

قوله : وهي على ثلاثة أضرب إلى آخره •

قال الشيخ : فإن قيل لم لم نجعل • من • من قبيل ما استعمل حرفاً وفعلاً لأنه أمر • من • مان • يمين • ، و • إلى • من قيل ما استعمل حرفاً واسماً لأن • إلى • مضاه • نعمة • وجمعه • آلاء • وغيرهما كذلك • والجواب [ ١٢٠ ظ ] أنه لا يصير من فعلاً إلا باعلال وتغيير ولم يرد إلا أنه يكون على ذلك بأصل وضعه من غير إعلال وإلا وجب أن يقول : اللام حرف وفعل في قولك • ل • ، عمراً من قولك ولي يلي ، وهذا بينه يجاب به إذا قيل إن • على • يكون حرفاً وفعلاً ولم يذكرها إلا اسماً وحرفاً ، وكان يجب أن يجعلها قسماً برأسه ، فيقول إنها لا تكون فعلاً إلا باعلال ، ألا ترى أنك تقول عند تصحيحها لاتقاء موجب الاعلال علوت وعلون فتراجع إلى لفظ آخر غير ذلك ، فلذلك لم يذكرها مستعملة فعلاً ، فإن قيل فاستعمالها اسماً كاستعمال • إلى • التي هي النعمة اسماً وقد ذكرتم أنه ترك ذكرها لمّا كانت ، إنما تكون كذلك باعلال فلم لم تقولوا في على إذا كانت اسماً أنها لا تكون كذلك إلا باعلال فتركوا ذكرها مستعملة اسماً فالجواب أن • على • الاسمية ليست كالي التي هي للنعمة ، لأن إلى بمعنى النعمة اسم متمكن وألفه منقلبة عن ياء قطعاً فلم تنصر كذلك إلا باعلال وأما • على • الاسمية فبنية غير متمكنة والبنيات بالاصالة لا تُقدر لافانها أصول ، بل هي كالفات الحروف فلذلك حكم باستعمالها

(١) ( إلى ) : ساقطة من و ، ش ، ر •

حرفاً أو اسماً كذلك في أصل وضعها حرفاً واسماً من غير ائلال لها ،  
فإن قيل فقد ذكر خلاً وأخواته حرفاً وفلاً ، وخلاً الفعل  
تقول : فيه خلاً يخلو وخلوت فلا يصير كذلك إلا بالاعلال فهو  
مثل على في الفعلية ولم يذكره في الفعلية ولم يذكر على ؟ فاجواب  
أن خلاً وأخواتها التي ذكرها في الفعلية ليست خلاً التي تقول فيها  
خلوت وإنما هي خلاً الراقعة في الاستثناء وتلك غير متصرفة  
بمثابة على في الاسماء ، وألفات الأفعال التي لا تصرف لها (١) يلجىء  
إلى تغييرها كأنات غير المتكسر من الاسماء فهذا وجه ذكرها في  
الفعلية دون ذكر على •

(فصل) قوله : فمن مناها ابتداءً الغاية إلى آخره •

قال الشيخ : وتعرفها بأن يسمح معها إلى الانتهاء لفظاً وتقديراً  
كقولك : سرت من البصرة إلى بغداد ، وقد يأتي لغرض الابتداء  
دون أن يقيد إلى انتهاء مخصوص إذا كان المعنى لا يقتضي إلا  
الابتداء منه (٢) كقولك : أتوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وزيد  
أفضل من عمر وأسماء ذلك فتكون « مبعضة » وتعرفها بأن يصح  
وضعها بنص كقولك : « أخذت من درهم » ، وقد تكرر « مبيعة »  
وتعرفها بأن تكون كالصفة لما قبلها كقوله تعالى : { فاجتنبوا  
الرجس من الأوثان } (٣) ، أي الذي هو الوثن ، وقد قيل إن  
البعضية ما يكون المذكور قبلها لفظاً أو معنى بعضاً مما بعدها ، والتي

(١) لها : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) في و : ( مثله ) •

(٣) سورة الحج الآية : ٣٠ .

للتبيين عكس ذلك فعلى هذا إذا<sup>(١)</sup> قلت أخذت درهماً من الدراهم  
فهى مبغضة على التفسير الثاني مبنية على التفسير الأول .  
« وزيدة » وتعرفها بأن تسقطها فيبقى الكلام على أصل مضافه كنولك :  
ما جاءني من أحد .

قوله : ولا تزد عند سيويه إلا في النفي<sup>(٢)</sup> .

قول الشيخ : ليس<sup>(٣)</sup> بمستقيم لأنها تزد في قولك : هل  
جاءك من أحد باتفاق ، فلو<sup>(٤)</sup> قل في غير الواجب كان أسد .  
« والاختش يجوز زيادة في الواجب<sup>(٥)</sup> ويستشهد بقوله تعالى :  
{ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ }<sup>(٦)</sup> ، ووجه استشاده أنه قد  
جاء : { إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً }<sup>(٧)</sup> ، وقد جاء « يَغْفِرُ  
لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » ، فإن لم تحمل على الزيادة تناقض ،  
وليس بمستقيم ، لأنه ثبت أصلاً في العربية بما ليس به ثبت  
لكونه محتملاً لا غير ما ذكره وذلك أن قوله : « يَغْفِرُ لَكُمْ  
مِنْ ذُنُوبِكُمْ » إنما ورد في قوم نوح ، ويجوز أن يكون قوم  
نوح إنما يغفر لهم البعض ، ويغفر الذنوب جميعاً إنما ورد في  
هذه الأمة فصيح حمل تلك على البعض فزل وهم التناقض ، ثم  
ولو سلم أن الآيتين لأحدى الأمتين لجاز أن يكرن يغفر الذنوب

(١) في ب ، ت ، س : ( لو ) ، وهي خطأ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٧/٢ ، المقتضب ١٣٦/٤ .

(٣) في ل : ( غير ) .

(٤) ( باتفاق فلو ) : ساقطة من و .

(٥) في شرح الكافية وقد خالف الاختش والكوفيون فقالوا تجوز

زيادتها في الموجب واستدلوا بالآية ص ١١٩ .

(٦) سورة الاحقاف الآية : ٣١ .

(٧) سورة الزخرف الآية : ٥٣ .

جميعاً لبعضهم ويفغر لكم من ذنوبكم لبعضهم فصيحاً أن يحمل على التبعيض ويزول وهم التناقض ، وإذا ثبت ذلك سقط الاستدلال ، فاذن الوجه ما ذكره سيويه<sup>(١)</sup> ، ومن استقرأ كلام العرب أدنى استقراء علم انتفاء صحة مات من رجل وضرب من رجل وشبهه ، فإن قيل فقد ثبت قولهم : قد كان من مطر ومعناه قد كان مطر ، أجيب عن ذلك بأن قيل هو على الحكاية ، كأن قائله قال : هل كان من مطر ؟ فأجيب بقوله : قد كان من مطر ، وأسد من ذلك أنه على معنى التبعيض كقولك : أخذت من الدراهم كأنك قلت [ ١٢١ و ] : قد كان شيء من مطر ، ولا بعد في مثل ذلك فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه كقوله تعالى { وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ }<sup>(٢)</sup> .

( فصل ) قوله : والى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية الى

آخره .

قول الشيخ : والكلام في الانتهاء كالكلام في من في الابتداء ، وقد يكون معنى المصاحبة ، وقد جاءت الى وما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل ، فمنهم من حكم بظهور الدخول ، ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وعليه النحويون ووجب دخول المرافق في وجوب الفصل ليس من ظاهر الآية ، وإنما حمل على ذلك من السنة بدليل فلم يصّر إليه إلا بدليل .

(١) رأى سيويه أنها لا تزداد الا في النفي ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٢) سورة النحل الآية : ٦٧ .

قسم الخروف حتى

(فصل) قوله : وحتى في مضاهها •

قال الشيخ : يعني في الانتهاء • إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه ؛ لأن التعلل المتعدي بها الغرض فيه أن يتقضي ما يتعلق به شيئاً فمسياً حتى يأتي عليه إلى آخره • • لما كان وضعها لهذا الغرض وجب أن لا يكون بعدها إلا ذلك وإلا انتهى الغرض المقصود ، وإذا كانت عاطفة فأمرها (١) كذلك فيما كان آخر جزء دون ما يلاقيه كان أصلها أن تكون جارة ، وإنما استعملت عاطفة لما اشتركت مع الواو في المعنى لثبوت الحكم في الأمرين فاستعملت على خلاف أصلها فسي أظهر معنيها لما أشبهته وهو الواو فلذلك تقول : أكلت السمكة حتى رأسها خفصاً ونصباً ولا تقول : نمت البارحة حتى الصباح ذكرناه •

قوله : ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها •

قال الشيخ : بخلاف إلى على الظاهر عند النحويين • ثم قال : • ولا تدخل على مضمرة فتقول حتام كما تقول إليه ، لأنهم لو قالوا : حتام لا ابتوا مع المضمرة ألفاً فيما غيرت ألف أمثاله إلى الياء كقولك : عليه وإلى ولديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن اتصل به مضمرة فلو قبلوها ياء لغيروا ألفاً وتغيرها على قياس أصل كلامهم من غير حاجة لاستغنائهم عنها بالي وهذا ظاهر في التعليل فيمن قال : إن إلى كحتى ودونه فيمن قال بالاشتراك ودونه فيمن قال : لمخالفتها في الظهور إلا أنه يصح استعمالها بمضاهها على كل حال فاستغنى عنها لما أدى أمرها إلى ما ذكرناه •

(١) في ل : ( فانه كذلك ) •

قوله : وتكون ' عاطفةً ، وتبدأ ما بعدها الكلام الى اخره .

قال الشيخ : وسيأتي ذكر ' العاطفة في حروف العطف ' مبتدأ ما بعدها ، يعني واقماً بعدها الجمل ' المستقلة ' ، وليس يعني خصوصية ' المبتدأ ' . قوله : « ويجوز » في مسألة السمكة الوجوه ' اثلاثة ' ، خص مسألة السمكة دون البارحة لما ذكرناه ' آنفاً من أن ' العاطفة لا تكون إلا مع آخر جزء لا مع ما يلاقيه فلذلك أضرب عنها وجه وقوعها ابتدائية على أن يكون الخبر ' محذوفاً كأنه ' قل : حتى رأسها مأكول ' وقد أباه ' بعض ' البصريين ، وليس ' بالجيد ' بقوة الدلالة على خصوصية الخبر ' المحذوف ' كما في سائر ' الاخبار ' المحذوفة فلا وجه لمنعه ' والأولى ما اختاره .

( فصل ) قوله : وفي معناها الظرفية الى آخره .

قال الشيخ : ثم مثل ' ظرفية ' محققة ' وظرفية ' مقدرة وهو قوله : « نظر في الكتاب وسعى في الحاجة » . وقول : « إنها بمعنى على » في قوله تعالى { ولأصلبكنم في جذوع النخل } (١) ، وإنما حكم بأنها بمعنى على لما في الكلام من معنى الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب ما يقصده ' المتكلم ' من معنى الظرفية والاستعلاء وكذلك ما كان مثله ، تقول : جلس في الأرض وجلس على الأرض ، ومنه ' قوله ' تعالى : { حتى إذا كنتم في الفلك } (٢) وقوله ' تعالى { فإذا استويتم آنت ومن معك على الفلك } (٣) ، وأما نحو جلست في الدار فهذا موضع ( في ) دون ( على ) والذي

(١) سورة طه الآية : ٧١ .

(٢) سورة يونس الآية : ٢٢ .

(٣) سورة المؤمنون الآية : ٢٨ .

يميزُ بينَ موقعيهما أنَّ كلَّ ما كان فيه معنى الاحتواءِ أو ما نُزِّلَ منزلهُ فهو موضعٌ ( في ) وكلُّ ما كان فيه معنى الاستعلاءِ دونَ الظرفيةِ فهو موضعٌ ( على ) ، وكلُّ ما كان فيه معنى الاستقرارِ ومعنى الاستعلاءِ فهو صالحٌ لكلِّ واحدٍ منهما فلذلك حملَ صاحبُ الكتابِ قوله : « في جذوعِ النخلِ » على بابها في الظرفيةِ [ ١٢٩ ظ ] ولم يعددْ بقولٍ من قال : إِنَّهَا بمعنى على ، وقد تبيَّن وجهُ القولينِ •

( فصل ) قوله : والباءُ منها الالصاقُ إلى آخره •

قال الشيخُ : هذا منها العام ، وقد قيلَ إِنَّهَا تكونُ على ما ذكره من الاستعانةِ والمصاحبةِ ، قوله : « وتكونُ مزيدةً في النصبِ » كقوله تعالى : { وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } (١) ، وهذا وإن كان كثيراً فليس بقياسٍ وإنَّما القياسُ في قولك : ليس زيدٌ بقائمٍ • وقوله تعالى : { بِأَيْدِيكُمْ الْمُفْتُونَ } (٢) ، أوردها على أَنَّها مزيدةٌ ، ولا تكونُ مزيدةً إلاَّ على أن يكونَ المفتونُ اسمَ مفعولٍ على ظاهره ، وتقدمَ في المصادرِ قوله : أن المفتونَ مصدرٌ ، وإذا كانَ مصدرًا لم تكنِ الباءُ مزيدةً ، وبيانُ ذلك أنَّنا إذا جعلناها زائدةً وجعلنا المفتونَ مصدرًا صارَ التقديرُ أَيْكُمُ الْمُفْتَى وليس بسديدٍ فثبتَ أَنَّهُ لا يستقيمُ بتقديرِ الباءِ زائدةً مع كونِ المفتونَ مصدرًا ، وكذلك لا يستقيمُ أن تكونَ الباءُ غيرَ مزيدةٍ والمفتونُ غيرَ مصدرٍ إذ يصيرُ [ المعنى ] (٣) فستبصرُ ويبصرونَ بِأَيْكُمُ صاحبُ الفتنةِ والاولى جعلها غيرَ زائدةٍ والمفتونُ مصدرًا على ما تقدمَ في المصادرِ ، فيكونُ المعنى فستبصرُ ويبصرونَ بِأَيْكُمُ المفتونُ جواباً لقولهم : إِنَّهُ لمجنونٌ أي

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٥ •

(٢) سورة القلم الآية : ٦ •

(٣) ( المعنى ) : زيادة عن ل •



بأيكم الجنون<sup>(١)</sup> ويضنف جعلها غير زائدة على معنى ( في ) ،  
والمفتون صاحب الفتنة إذ يصير المعنى بأيكم صاحب الفتنة والخطاب  
له وإهم ، ولا يستقيم أن يقال لجماعة واحد بأيكم زيد فلا بد  
من التعدد في الفرقتين فإن قيل فهذا بعينه يقال إذا جعل المفتون  
بمعنى الفتنة أيضاً ، فالجواب أنه ليس مثله ، ألا ترى أنه يصح  
أن يقال لأثنين بأيهما الفتنة ، ولا يصح أن يقال بأيهما صاحب  
الفتنة على بقاء البناء غير زائدة ، وسببه أن الفتنة مضي يصح قيامه  
بكل واحد منهما فصح الاستفهام عن محله بقولك : بأيهما الفتنة ،  
وصاحب الفتنة ليس بمستقيم أن يجعل محلاً لنفسه يقال بأي  
الرجلين صاحب الفتنة فظهر الفرق بين المسألتين ، وقوله<sup>(٢)</sup> :

سود المجاهر لا يقرأ بالسرور - ٢١٦ -

الكلام فيه كالكلام في قوله : « ولا تَلْقُوا بأيديكم إلى التهلكة » ،  
وفي المرفوع في قوله تعالى : { كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً }<sup>(٣)</sup> فهذا نادر وهو  
في كتاب الله كثير ، وقد زيدت في مفعول كفى كثيراً أيضاً كقولك :  
كفى به فضلاً علمه ، ومنه<sup>(٤)</sup> :

- (١) قال الفراء المفتون ههنا بمعنى المجنون معاني القرآن ١٧٣/٣ .  
(٢) البيت للراعي النميري وصدره : ( تَلَكَّ الحَرَائِرُ لا  
رَبَاتٍ أَحْمَرَةَ ) ويروى أحمرة بالخاء ، الخمار ما تستتر به  
المرأة ، وربات أحمرة : اللاماء اللاتي يعملن على الاحمرة ،  
والحرائر الكريمات ، مجاز القرآن ٤/١ ، اعراب ثلاثين سورة  
ص ١٣٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١ ، المفتي ٢٩/١ ،  
أدب الكاتب ص ٤١٦ ، الديوان ص ٨٧ ، اللسان مادة ( قتل )  
٥٤٧/٨١ .  
(٣) سورة الرعد الآية : ٤٣ .

- (٤) البيت لكعب بن مالك الانصاري من قصيدة في ديوانه ص ٢٨٩  
وتماه : ( حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا ) ورواية الديوان  
( فكفَى ) مكان ( وكفَى ) ، والشاهد البناء في ( بنا ) زائدة  
مؤكدة والمعنى كفانا . الكتاب ٣٦٩/٢ ، منازل الحروف

٢١٧ وَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَن غَيْرِنَا

وقد جاءت الباء للتعديّة كقولك : قمتُ يزيدٍ ، وجاءتُ بمعنى « في » كقولك : ظننتُ يزيدٍ ، وقد قيلَ إِنَّهَا في قولهم : بعثُ هذا بهذا للمقابلة .

(فصل) قوله : واللام للاختصاص إلى آخره .

قوله الشيخ : لتؤذن بأن الأول والثاني نسبته باعتبار ما دل عليه متعلقة وقوله : « وقد تكونُ زائدة » في مثل قوله تعالى : { رَدِّفْ لَكُمْ }<sup>(١)</sup> ، وهو قليل ، وقد تكونُ بمعنى الواو في القسم للتعجب كقوله :<sup>(٢)</sup>

٢١٨ اللَّهُ يَسْتَعِى عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ

(فصل) قوله : وربُّ للتقليل ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على تكرة ظاهرة أو مضمرة .

للرمانى ص ٦٠ ، المغنى ١/١٠٩ ، الجمل ص ٣١١ ، تاج العروس مادة ( كفى ) ٣٥٢/٩ .

سورة النمل الآية : ٧٢ .

(١)

البيت لامية بن أبي عائد وتماه : ( يمشمخِر به الظَّيَّانُ والآس ) المشمخِر : العالي من الجبال وغيرها ، الظَّيَّان : شجر وهو ياسمين البر ، الآس : الريحان ، وباقي العسل في موضع النحل ، الحَيْدُ : العقدة في قرن الوعل ، الكتاب ١٤٤/٢ .  
اقتضب ٢/٣٢٤ ، الجمل ص ٨٤ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٠ ، المغنى ١/٢١٤ ، الصاحبى ص ٨٦ ، المعجم في بقية الاشياء للمسكرى ص ٤٥ ، الجمهرة ١/١٨٠ ، الخزائن

٢/٣٦١ ، معجم الهوامع ٢/٣٢

قال الشيخ : لأنَّ وضعها للتأليل نوعٌ من جنسٍ فوجب وقوع  
التكرار دون المعرفة لعمول معنى الجنس بها دون التعريف ، فلو  
عُرِّفَتْ لوقع التعريف زيادةً ضمنيةً كما في قولك : كلُّ رجلٍ  
وجوب وصفها تحصيل الأفادة <sup>(١)</sup> بالنوع ؛ لأنَّ النسبة تخصُّ  
الجنس المذكور أولاً فيصيرُ بها نوعاً « والمضمرُ حقها أن تفسَّرَ  
بمضمونِ كقولك : ربُّه رجلاً » وهذا المضمرُ عند البصريين  
مجهولٌ يرْمى به من غير قصدٍ إلى ظاهرٍ يُقصدُ قصده ، ثم تميَّزَ  
لإيهامه كما في قولك : نعم رجلاً زيدٌ ، ولذلك لا يكونُ عندهم إلا  
مفرداً مذكراً ، وإن تثنى مميَّزهُ وجُمع <sup>(٢)</sup> ، وعند الكوفيين ضميرٌ  
راجعٌ إلى المذكور كأنَّ قائله قال : هل من رجلٍ كريمٍ ؟ فقيلَ له  
ربُّه رجلاً وذلك يُثنى ويجمعُ ويُذكرُ ويؤنثُ على حسب  
مميَّزه <sup>(٣)</sup> ، فيقالُ : ربُّه رجلاً وربُّه رجلين وربُّه رجلاً ، وكلُّ القولين  
مشكوكٌ . أمَّا قولُ البصريين فيلزمهم جوازُ ربِّ رجلٍ كما جازَ  
ربُّه إذ لا فرقَ بينهما على ما تقرر . وأما الكوفيون فيلزمهم أن  
يجزوا ربُّه وربُّهما وعددها ولا حاجةَ إلى هذا التمييز [ ١٢٢ و ] فأنه  
مضمرٌ لتقدم الذكر ، ويلزمهم أيضاً جوازُ ربِّ الرجل من طريقِ  
الاولى لأنَّ المضمرَ أعمُّ فإذا جازَ هذا معه جازَ معَ المعرفة بالآل  
واللام ، والاولى ما قاله البصريون ، ويُجابُ عن ذلك الأشكال بأنَّها  
وإن كانَ مضمرّاً يرْمى به من غير قصدٍ فلا بد من أن يتقدمَ  
ما يرشدُ إلى المفسر له ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : جاءني زيدٌ فقيلَ  
نعم رجلاً كانَ كلاماً مستقيماً وإن حُكِمَ بأنَّ الضميرَ الذي في نعم

(١) في ت : ( الإضافة ) وهو تحريف .

(٢) انظر الانصاف مسألة ١٢١ ، ٨٣٢/٢ - ٨٣٣ ، ابن يعيش

٢٨/٨ ، الصبان على الاشموني ٢٠٨/٢ .

(٣) انظر الانصاف ٨٣٢/٢ - ٨٣٥ ، شرح الكافية لابن الحاجب

ص ١٢٠ ، الصبان على الاشموني ٢٠٨/٢ .

غير مقصود قصد زيد بل من غير قصد الى مذكور ومع هذا قد  
أرشد المذكور الى حذف المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى ،  
وكذلك اذا قلت : ربّه رجلاً كن الضمير فيه كالتفسير في نعم  
بعد تقدم الذكر وكان المذكور المتقدم يرشد الى تخصيص في المعنى  
كما أرشد الى مخصص بالمدح في قولك : نعم رجلاً ، وتقديره أن  
يقول قائل : هل من رجل كريم ؟ فيقال ربّه رجلاً ، فلتراد  
ههنا برجل رجلاً كريماً ، وأرشد اليه ما تقدم ذكره ولا يلزم من  
ارشاده الى مثل ذلك أن يكون المضمّر في ربّه له على ما تقرر  
نعم رجلاً بعد تقدم زيد « ومنها » يعني من خصائصها « أن الفعل الذي  
تسلطه على الاسم يجب تأخيرها عنها وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر  
الى آخره » . أمّا وجوب تأخيرها فلأنها لأنشاء التثنية ، وكل ما وضع  
لأنشاء فموضعه صدر الكلام أما وجوب تأخر الفعل . وأمّا حذفه  
فلأن المعنى فيه معلوم وما كان هذا وضعه من الأفعال في مواضع  
مملومة كان محذوفاً كما في قولك : زيد في الدار ، وقيل : إنها إنما  
حذف متعاقبها ؛ لأنها لا تقع إلا جواباً فكان متعلقها مملوماً  
فاستغنى عنه بقرينة ما تقدم<sup>(١)</sup> . كما استغنى عن متعلق بسم الله  
بقرائن الحال ولعل المصنف أشار الى ذلك بقوله : « كما حذف  
مع الباء في بسم الله » ولذلك لما قدره ما فوظأ به قدره بليت  
فدل ذلك على أن عرضه تنسيه بسم الله ، قال الاعشى<sup>(٢)</sup> :

- (١) في ل : ( ذلك فقد ) ، وما اثبتناه احسن .  
(٢) في و : ( تقدر ) ، وهو تحريف .  
(٣) من قصيدة يخاطب بها الاسود بن المنذر وتماحه : ( وآمري  
من معشر أقيال ) ، رقد : القدر ، الضخم ، أقيال :  
جمع قيل الملك ويروى أقتال : وهو النظير أو العدو المقاتل .  
الايضاح للغارسي ص ٢٥٢ ، شرح الجمل لابن عصفور  
٣٥٧/١ ، ابن يعيش ٢٩/٨ ، المغني ٥٨٧/٢ ، مجاز القرآن  
٢٩٩/١ ، الخزائن ١٧٦/٤ ، العين ٢٥١/٣ ، الديوان ص ١٣٠

٢١٩ رُبَّ رَقْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ م

قال الشيخ : فحكم على أن هرقته ليس بتعلق لرب البقاء  
المجروح بنهر صفة وهو غير مستقيم فوجب جملة صفة ، وإذا وجب  
جملة صفة لم يبق المتعلق إلا محذوفاً .

قوله : ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضياً .

قال الشيخ : وإنما كان كذلك لتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم  
الفعل إلا ماضياً ، ولا يرد على ذلك مثل قولهم : رُبَّ رجلٍ  
يسافر غداً فإن ذلك ليس هو الفعل المتعلق ، وكذلك قوله تعالى :  
{ رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ }<sup>(١)</sup> ، فإنه ليس الفعل المتعلق .

قوله : ولا يجوز سألقي أو لألقي .

قال الشيخ : أمّا لألقي مظاهر لتعذر كونها صفة في وأما  
سألقي فلا بُدَّ فيه ، ويكون صفة وإنما الذي منه هو أن يجعله  
أن يكون متعلقاً . قوله : وتكف بما فتدخل حيثن على الاسم  
والفعل ، يعني فتكون داخلة على الجملة خاصة لأنهم لما قصدوا إلى  
تقليل النسب المفهومة من الجملة أتوا بصورة الجملة مفيدة معناها ،  
وأدخلوا رُبَّ<sup>(٢)</sup> ، كقوفة بما يذاتاً بذلك ، فإذا قلت : ربما قام زيد ،  
فإنما قلت النسبة المفهومة من قولك : قام زيد واستشهد بقول أبي  
داود<sup>(٣)</sup> :

(١) سورة الحجر الآية : ٢ .

(٢) في ل : ( ربما ) .

(٣) أبو داود وهو الحارث بن الحجاج الأيادي ، والبيت بكماله :  
رُبُّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيحٌ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ =

## ٢٢٠ رَبَّنَا الْجَامِل ..... الى آخره •

ومعنى البيت يقول 'إِنَّ هَؤُلَاءِ ذَوُوْ اِبْلِ كَثِيرَةٍ وَخِيْلٍ مُتَوَالِدَةٍ' ،  
وليسوا فقراءً وليست 'رُبَّ' في هذا الموضع ، وما أشبهه من قوله :  
'رُبَّمَا يُوَدُّ' ، ومن قوله : 'رُبَّ رَفِدٍ' ، لتحقيق التقليل ولكنها  
لتحقيق الشيء خاصة كَأَنَّهُمْ نقلوها من معنى التقليل الى التحقيق كما  
كما نقلوا اذا دخلت على المضارع من معنى التقليل الى التحقيق دونه  
كقوله تعالى : { قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ } <sup>(١)</sup> ، فهذا كذلك  
قوله : ' وفيها لغات ' ليس فيه شيء •

ى فصل ( قوله : واو' القسم أبدلت عن الباء الإلصاقية  
الى آخره •

قال الشيخ : وشرط 'إبدالها حذف' الفعل ، ولذلك قيل هي  
عوض من الفعل بخلاف 'إيا' فإن الفعل محذوف معها حذفاً من غير  
عوض • ومن ثم جاز أقسمت بالله ولم يجر أقسمت والله ، ومن ثم  
أجاب من منع المطفأ على عاملين في قوله تعالى : { وَاللَّيْلِ إِذَا  
يَمُشِّي وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى } <sup>(٢)</sup> ، لما أعترض عليه بأنه 'قد  
عطف [ ١٢٢ ظ ] بالواو التي في قوله ' والنهار ' وهي واو' المطفأ

= الشاهد وقوع المبتدأ والخبر بعد رب بعد أن كفت بما ،  
الجامل : القطيع من الأبل المؤبل : مسعد للقتية ، العناجيح : الخيل  
الطويلة الأعناق ، المغني ٢٣٧/١ ، ابن يعيش ٣٠/٨ ، ابن  
عقيل ٢٨/٢ ، الأشموني ٢٣٠/٢ ، العيني على الأشموني  
٢٣٠/٢ •

(١) سورة النور الآية : ٦٤ •

(٢) سورة الليل الآية : ١ ، ٢ •

على عملين أحدهما الفعل المحذوف والآخر الواو التي حرف جر خافضة الميل بأن هذه الواو جعلت بدلاً من الفعل وهي حرف جر . فتمارت عاملة للعملين جميعاً فأجريت مجرى عمل واحد عمل عملين ، وذلك جئز بالتضاد كقولك : ضرب زيد عمراً وخاد بكراً ، وهذا وإن كان ظاهراً حسناً لو لم يكن متنبه . قوله : { وَالْقَمَرُ إِذَا اتَّسَقَ } <sup>(١)</sup> ، فنه قد عطف على من غير أن يكون أحدهما عوضاً عن العامل الآخر وهو قوله : { فَلَا أَقْسَمُ بِالْغَمَقِ } - وكذلك قوله : { وَالْمَلِئِكُ إِذَا عَسَسَ وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ } <sup>(٢)</sup> ، ثم الماء بدلة عن الواو في الله خاصة ، وهي عوض مثل الواو وإنما حكم بأن إباء أصل ؛ لأنها هي الذبقة للالتصاق في غير هذا الباب ، ولم توجد إباء والواو إلا في هذا الباب ، ولأنها هي المصرح بها مع الفعل ولأنها أعم ولما كثر تصرفهم في القسم وخففوا بحذف الفعل قصدوا إلى أن وضعوا حرفاً يشعر به وبحرف الجر جميعاً وهو الواو وخصوه بالمظهر لأن القسم بالمضمر قليل وعلة ذلك الكثرة فخصوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا إلى تخفيف أكثر من ذلك فموضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفاً صحيحاً وهو إباء ، وما روى الأخفش من قولهم : « ترب الكعبة » <sup>(٣)</sup> شاذ ، وقولهم : « م الله » قيل أصله ( من ) . .

(١) سورة الانشقاق الآية : ١٨ .

(٢) سورة التكويد الآية : ١٧ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ١٢١ .

قال الشيخ : اختلف الناس ، فقال بعضهم هي ( مِنْ ) من قولهم : من ربّي لأفعلنَ فحذفتِ النونُ تخفيفاً ؛ لأنّه محل تخفيف وخصّ الحذفَ عند دخولها على الله ملزماً لما فيه من الاستثقال لو بقيت ( من ) [ لزِمَ ]<sup>(١)</sup> التحريك لالتقاء الساكنين وإنّما جازَ ضمها لأنّها منقولة عن ( مِنْ ) في قولهم من ربّي ، وتلك يجوزُ ضمها ، وإنّما جازَ ضمها ايذاناً بأنّها اقسامية لا التي المتبين وغيرها ولم يأت الفصح لأنّه يوهّم بالاستفهاية والشرطية ومنهم من قال أصله أيمن<sup>(٢)</sup> فحذفتْ ياءها وتوننها تخفيفاً فبقى م الله ثم أجازوا الكبير لأنّه أخب واستدل على ذلك بجواز الضم ، ومنهم من قل : هو حرف برأسه مبدل من الواو في قولك : والله إلاّ أنّه خُصّ باسم الله كما خُصّ التاء بذلك ، وكلّ ذلك محتمل ، إلاّ أنّه يلزم من قال : إنّها حرف برأسه أنّ يمدّها في حروف الجرّ كما عدّ الواو والتاء ، فقول :<sup>(٣)</sup> واو القسم وتأوّه وميمه •

( فصل ) قوله : وعلى الاستعلاء الى آخره •

قل الشيخ : ومثّل بالاستعلاء المعنوي في قوله : « عليه دين » وبالسبب في قوته تعالى : { فاذا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الظُّلُكِ }<sup>(٤)</sup> ، وهو اسم بمعنى فوق في مثل قوله : « أخذتُ مِنْ » على زيد ، أي مِنْ فوقه ، والدليل على أنّه اسم دخول حرف الجرّ عليه ، فاذا لم يدخلْ عليه حرف الجرّ فهو حرف لا غير

(١) ( لزِمَ ) : زيادة عن ل •

(٢) في ل : ( أيمن الله ) •

(٣) ( واو القسم ) : ساقطة من ل •

(٤) سورة المؤمنون الآية : ٢٨ •



ويجب أن يكون مبنياً أيضاً في حال الأسمية لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه ، والدليل على صحة ذلك العلم ببناء عن إذا وقعت اسماً ، فلو كانت (على) معربة لوجب أن تكون (عن) <sup>(١)</sup> معربة عند وقوعها اسماً ، وأيضاً فلو كانت معربة في الاسمية لوجب أن تبقى ألفها في قولك : من عليه فتقول : من علاه كما تقول : من رجاه ، وإنما يقلبون الالف ياء <sup>(٢)</sup> في الآخر مع المصدر فيما ثبت أنه غير متمكن كقولك : لديه وعليه وإليه ، وأما المتمكن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء في مثل قولك : من رجاه ومن عصاه •

(فصل) قوله : وعن للبدن والمجاورة إلى آخره •

قال الشيخ : وهي توصل معنى الفعل إلى الاسم على طريق مجاوزة ، وأورد « جلست عن يمينه » كاعتراض ، وأجاب بتقدير المجاوزة بقوله : « متراحياً عن بدنه » كأنه يجاوز عن موضعه إلى الموضع « الذي بحال يمينه » وقد يكون اسماً بمعنى جانب « كقولهم : جلست من عن يمينه » والكلام في اسميتها وبنائها كالللام فسي على •

(فصل) قوله : والكاف للتشبيه •

قال الشيخ : فهي توصل معنى الفعل إلى الاسم على سبيل التشبيه كقولك : « الذي كزيد أخوك » فالكاف أوصلت معنى استقرار هذا المبهم إلى زيد على سبيل التشبيه ، ومثّل بما يتقنن

(١) (عن) : ساقطة من و •

(٢) (ياء) : ساقطة من و ، ب ، ت ، س •

أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَرْفًا وَمَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ اسْمًا ، فَقَوْلُهُ : الَّذِي كَرِّدَ تَعَيَّنَ فِيهِ الْحَرْفِيَّةُ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ صِلَةٌ ، وَلَا يَقَعُ الْاسْمُ الْمَفْرَدُ صِلَةً . وَقَوْلُهُ (١) :

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِ ٢٢١-

تَعَيَّنَ لِلْإِسْمِيَّةِ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ .

[ ١٢٣ و ] قَوْلُهُ : وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ .

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّهُمْ كَرَّهُوا دُخُولَهَا عَلَى الضَّمِيرِ فَيُؤَدِّي إِلَى مِثْلِ قَوْلِهِمْ : كَكَ ، وَلَا يَخْفَى تَهْنِئَتُهُ فَرَفُضُوا دُخُولَهَا عَلَى الضَّمَرَاتِ بِأَسْرِهَا لِأَنَّهُ بَابٌ وَاحِدٌ أَدَّى إِلَى مَا يَسْتَهْجَنُ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمِثْلِ فَاسْتَعْمَلُوا مِثْلَ مَعَ الضَّمِيرِ وَالْمُظْهَرِ جَمِيعًا وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْكَافَ إِلَّا مَعَ الْمُظْهَرِ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ مَا رَوَيْ (٢) :

(١) الْبَيْتُ لِلْعَجَاجِ وَصَلَرُ : ( بَيْضٌ ثَلَاثٌ كَنْعَاجٍ جَم ) الشَّاهِدُ فِيهِ اسْمِيَّةٌ كَافُ التَّشْبِيهِ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ ، نَعَاجُ : جَمْعُ نَعْجَةٍ وَهِيَ ائْتَى الضَّأْنُ وَقَدْ تَطَلَّقَ عَلَى الْبَقَرَةِ سَمِيَّةٌ ، بَيْضٌ : الَّتِي لَيْسَ لَهَا قُرُونٌ ، الْمُنْهَمُ : الذَّائِبُ شَرَحَ الْكَافِيَةُ لِابْنِ الْحَاجِبِ ١٢٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٤٤/٨ ، الْمَفْصَلُ ص ١٥٧ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢٢٥/٢ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣١/٢ ، الْعَيْنِيُّ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ٢٢٥/٢ .

(٢) الْبَيْتُ مِنْ أَرْجُوزَةِ الْعَجَاجِ يَصِفُ حِمَارًا وَحَشِيًّا هَرَبَ مِنَ الصَّيَادِ ، وَصَلَرُهُ : ( نَحَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثَبًا ) ، الشَّاهِدُ فِيهِ شُدُوزُ دُخُولِ الْكَافِ عَلَى الضَّمِيرِ ، الذَّنَابَاتُ : اسْمُ مَوْضِعِ أَمٍّ أَوْ عَالٍ : هَضْبَةٌ ، الْكِتَابُ ٣٩٣/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ١٦/٨ ، ٤٤ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٣٣١/١ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢٠٨/٢ ، ابْنُ عَقِيلٍ ١١/٢ ، الْخَزَانَةُ ٢٧٧/٤ ، الْعَيْنِيُّ ٢٥٣/٣ .

-٢٢٢-

وَأَمْ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

(فعل) قوله : وَمُنْذُ وَمُنْذُ لابتداء الغاية في الزمان

الى آخره .

قال الشيخ : لا خلاف في أن مُنْذُ وَمُنْذُ تختص بالزمان ، وإنما الخلاف في من هل هي لغير الزمان أو عامة في الزمان وغيره ، فابن سريون يذهبونها بغير الزمان <sup>(١)</sup> والكوفون يعمونها <sup>(٢)</sup> ويستدلون بقوله تعالى : { مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ } <sup>(٣)</sup> ، ويقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

-٢٢٣-

أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ

فإذا كانت حرفاً كان معناها الابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر ، فمثال الماضي كتولك : « ما رأيته منذ يوم الجمعة » ، يعني أن ابتداء انتفاء الرؤية ، وابتداء ذلك اليوم <sup>(٥)</sup> ، وثل الحاضر كقولك : « ما رأيته منذ شهرنا » ، يعني أن انتفاء الرؤية في الشهر جميعه وقد تقدم ذكر كونهما اسمين .

(١-٢) الانصاف ٣٨٢/١ . شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢ .

(٣) سورة التوبة الآية : ١٠٨ .

(٤) البيت مطلع قصيدة لزهر بن أبي سلمى يمدح بها هرم بن سنان الديوان ص ٦٠ وتام البيت :

لَمَنْ اتَّيَّارُ بِقِنَّةِ الْحَجَرِ

أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

الحجر : بفتح الحاء قسبة اليمامة ، وبالكسر حجر ثمود .

أقوين : اقفرن القنة : أعلى الجبل ، الانصاف ٣٧١/١ ، المغني

٣٣٥/١ ، الخزائن ١٢٦/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١ .

(٥) في ر : ( والظرفية في ) .

( فصل ) قوله : وحاشا معناها : انتزيعه الى آخره •

قال الشيخ : واستعملت للاستثناء فيما ينزعه عن المستثنى منه كقولك : ضربت اقوم حاشا زيدا ، ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيدا فوات معنى التزيع فيه ، وقد جاء النصب بها على أن تكرر فعلا استعمل في الاستثناء كما استعمل خلا وعسا واس ولا يكون كانه ، نقول من حاشا يحاشي أي جانب كانه قال : « جانب بعضهم زيدا » ، وأما قوله : { حاش لله } (١) الى آخره • ففسره بمصدر ، والاولى أن يُقَرَّ أنه اسم من أسماء الافعال كانه « بمعنى برىء الله من الموم » ، ودخول اللام في فاعله لدخول اللام في فاعل هيات كذوله تعالى : { هيات هيات هيات لما توعدون } (٢) ، واعلمه لم يقصد إلا اسم الفعل وفسره بالمدرك لكرنه اسما فتصد الى تفسيره باسم ، ولذلك نصب براءة ، ولا ينسب إلا بفعل مقدر ، فكان المعنى برىء الله وصارحا صلة التفسير بالفعل ، وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل •

( فصل ) قوله : وكى في قواهم كيمة من حروف الجر •

قال الشيخ : ولم يذكرها في الحروف المتقدمة ، وكان الاولى ذكرها ثم لأننا إنما فصل ما أجابه أول الباب ولذلك ذكرها ذكر حاصر لها فقسما وذكرا أعداد كل قسم منها ، وإنما أهمل ذكرها لقلة استعمالها أو لوقوع الخلاف فيها ، فإن الكوفيين يجعلونها حرفا ناصبا للفعل بمعنى السبية ، ويأولون قواهم : كيمة بمعنى كسي

(١) سورة يوسف الآية : ٣١ • اختلف في ( حاشا ) فابو عمرو

بالف بعد الشين وصلا فقط على اصل الكلمة ، والباقون

بالحذف ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٤ •

(٢) سورة المؤمنون الآية : ٣٦ •

تفعل ماذا<sup>(١)</sup> ، والذي يدل على أنه إنما تركها لذلك أنه ذكر هذا التأويل عنهم في فصل ميأتي في هذا القسم ، وقال : وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب فتصويبه إياه هو الذي حسن عنده إسقاطه ، وكونه عند البصريين حرف جر<sup>(٢)</sup> حسن عنده ذكره في الفعل .

(فصل) قوله : وتُحذف حروف الجر إلى آخره .

قال الشيخ : حذف حروف الجر يجيء تارة سماعاً في موضع وقياساً في موضع ، فللسماعي طريقة النقل بمواضعه كقولك : استغفرت الله الذنب وأمرت زيدا الخير ، وقولهم : الله لأفعلن ، وإذا حذف حرف الجر وجب النصب ؛ لأنه مفعول ولا وجه إلا النصب . والقياسي حذف حرف الجر مع أن وأن على اختلاف ألفاظها ، تقول : عجبت أنك قائم ، وجئت أنك أكرمتي أي من أنك ولأنك ، وإذا حذفت حروف الجر عن أن وأن فالصحيح أنها في موضع نصب اجراء لها مجرى ما حذف منه أولاً<sup>(٣)</sup> حرف الجر فيما تقدم على الوجه المذكور . وقد زعم الخليل أنها في موضع خفض وهذا يدل على أنه قد رها مضرة مثلها في قولهم : الله لأفعلن بالخفض فيبقى النظر في الأولوية الحذف ، هو أم الاضمار ، والأولى الحذف ، لأنه الكثير الشائع ، والاضمار قليل نادر فكان حمل هذا الملبس على ما هو كثير في كلامهم أولى من حمله على النادر لذلك .

(١) انظر الانصاف ٥٧٠/٢ .

(٢) انظر الانصاف ٥٧٠/٢ .

(٣) ( أولاً ) : ساقطة من ل .

(فعل) قوله: وتضمّر قليلاً •

قل الشيخ: وذلك هو إضمار ربّ في مثل قولهم<sup>(١)</sup>:

٢٢٤- وقائم الأعماق خاوي المخترق

أي وربّ قائم على أنه قد أخذت هل الخافض ربّ مضمر أو الواو النائية عنها كناية الواو عن الباء في قولهم والله؟ وقوى ذلك بأنها يؤتى بها أول الكلام ولو كانت ربّ مضمر بعدها لكانت عاطفة [ ١٢٣ ظ ] ولو كانت عاطفة لاستدعت معطوفاً عليه، ووقعها أول الكلام يدفع كونها عاطفة فثبت أنها بمعنى ربّ وهو الذي أشار إليه المصنف في قوله: « وواو ربّ » ولم يردّ ههنا بإضمار ربّ إضمارها بعد الواو لما ثبت<sup>(٢)</sup> من مذهبه أن الواو هي الخافضة لعمد إياها في حروف الخفض وإنما أراد إضمارها في مثل قولهم<sup>(٣)</sup>:

(١) البيت لرؤية من ارجوزة يصف بها مفازة وتماه: ( مشتبه  
الاعلام للماع الخفق ) ، قائم: المكان المظلم المغبر من  
الغبار ، لاعماق: الابعاد ، خاوي: الخالي من السكن، المخترق:  
الممر الواسع المتخلل للرياح ، الاعلام: البال ، الكتاب ٣٠١/٢ ،  
الايضاح للفارسي ص ٢٥٤ ، المغني ٣٤٢/٢ ، الاشموني  
٣٢/١ ، ابن عقيل ١٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/٢ ،  
الخزانة ٣٨/١ ، العيني على الاشموني ٣٢/١ ، همع الهوامع  
٣٦/٢ ، الديوان ص ١٠٤ ، العين للخليل ٢١٢/١ •

(٢) انتهى الخرم في نسخة ش •

(٣) نسبه ابن الانباري في الانصاف لرؤية ولم اعثر عليه في ديوانه  
وتماه: ( لا يشترى كتانه وجهرمه ) ، والشاهد  
فيه حذف حرف الجر ، ( بل ربّ بلد ) الانصاف ٥٢٩/٢ ، المغني  
١١٢/١ ، تسهيل نيل الاماني في شرح عوامل الجرجاني ص ٩ ،  
همع الهوامع ٣٦/٢ ، الفجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع ،  
جهرم: بلدة في ايران •

٢٢٥- بَلْ بَلَدٍ مِثْلُ الْفَجَّاجِ قَتَمَهُ

فهذا الذي قصد إليه والمذكّر جعله قديماً ، وقول رؤية خير ، (١) شاذ لا يعمل عليه واللام في قولهم : لام أبوك ، حذفت لكثرته في كلامهم وجريه مجرى المثل وذلك لم يقتصروا على إضمار لام الجبر وحدها ، بل حذفوا معها لام التعريف وهي مرادة أيضاً ، لأن الأصل لله أبوك فاللام الأولى المكسورة هي لام الجبر ، والسلام الثانية الساكنة هي لام التعريف ، واللام الثالثة المفتوحة هي أول الاسم الداخل عليه حرف التعريف ، وهك هي عين والفاء محذوفة أو هي فاء ؟ اختلف فيه ، وليس هذا موضع ذكره ، فحذفت لام الجبر ولام التعريف وبقي الاسم مجرداً عنهما مقصوداً فيه معناها لما ذكرناه من جريه مجرى المثل وكثرة وقوعه في الكلام .

#### ومن أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل

قال صاحب الكتاب : وهي إن وأن إلى آخره .

قل الشيخ : قد تقدم وجه تسميتها بالفعل في المرفوعات ، قوله : « وتلحقها ما الكافة فتزله عن العمل ، لأنها (٢) لا تدخل على الفعل فلما دخلت على هذه الحروف أخرجتها عن الشبه أو لأنها لما اتصلت به صارت كالجزء منه فأخرجته عن شبهه الذي هو بناء آخره على الفتح ، واتصال الضمائر به كاتصالها بالفعل فلذلك

(١) يروى أنه إذا قيل له : كيف أصبحت ، يقول : ( خير عافاك

الله ) أي بخير الانصاف ٥٣٠/٢ .

(٢) في ل : ( منا ) ، وما اثبتناه أفضل .

ابْتَدَى بِعَدهَا الْكَلَامُ ، وَلَمَّا بَطَلَ عَمَلُهَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ صَحَّ وَقُوعُ  
الْجُمْلَتَيْنِ بِعَدهَا لِأَنَّهَا إِنَّمَا اقْتَضَتْ الْأَسْمِيَّةَ لِمُشَابَهَتِهَا الْفَعْلَ وَإِذَا  
أُخْرِجَتْ عَنْ مُشَابَهَةِ الْفَعْلِ صَحَّ وَقُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ بِعَدهَا ، وَمِثْلُهُ  
لَوْ قُوعَ الْأَسْمِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ } (١) ،  
وَقَوْلُهُ (٢) :

لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ -٢٢٦-

وَلَوْ قُوعَ الْفُعْلِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { إِنَّمَا يَذُنُّكُمْ اللَّهُ } (٣) ، وَقَوْلُهُ (٤) :

لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ -٢٢٧-

« وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ مَا مَزِيدٌ » ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَلَمْ يُسَمَّعْ إِعْمَالُ هَذِهِ  
الْحُرُوفِ مَعَ إِلَّا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

(١) سورة الكهف الآية : ١١٠ .

(٢) البيت منسوب لسويد بن كراع العكلي والبيت بكماله :  
تَحَلَّلْ وَعَالِجْ نَفْسِكَ وَلَا تَنْظُرْ  
أَبَا جَعْلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

والشاهد فيه النداء لعل لكفها بما ، الشاعر يهزأ برجل توعده ،  
الكتاب ٢٨٣/١ ، ابن يعيش ٥٨/٨ ، الفصل ص ١٥٨ ،  
الخرزني ٢٩٧/٤ .

(٣) سورة الممتحنة الآية : ٩ .

(٤) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا والبيت بكماله :  
أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا  
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارُ الْمُقْبِدُ

ورواية الديوان ص ٢١٣ ( فَرُبَّمَا ) وبذلك يسقط عن  
الاستدلال ، عبد قيس : هو عدي بن جندب بن العنبر ، إيضاح  
الفارسي ص ١٢ ، ابن يعيش ٥٥/٨ ، المغني ٢٨٧/١ ، شرح  
الجميل ٢٩٧/١ ، الأشموني ٢٨٤/١ .

(٥) البيت للناطقة الديباني في ديوانه ص ١٦ وتبامه :  
( أَلَيْ حَمَامَتَيْنَا أَوْ نِصْفَهُ قَعْدٌ ) وهو من قصيدة يخاطب  
بها النعمان بن المنذر ويمتنع إليه ، الشاهد فيه جواز الأعمال =



٢٢٨- قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

وَقَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِلَّا أَنْ الْأَعْمَالُ فِي لَيْتَمَا وَكَأَنَّمَا وَلَعَلَّمَا أَكْثَرُ مِنْهُ فِي أَنْتَمَا، وَإِنَّمَا وَلَكُنَّمَا» شَيْءٌ اخْتَارَهُ مِنْ طَرِيقِ قِيَاسِيٍّ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ مَوْضِعُ قَوْلِهِ: «أَكْثَرُ»، أَوَّلَى؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ فِيهِ نَصْبٌ، وَوَجْهُ الْقِيَاسِ الْإِبْتِدَاءُ فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا أَخْتَاها فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا «إِنَّمَا وَأَنْتَمَا وَلَكُنَّمَا» وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَصْلِ الْبَابِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تُنْغَرِّ مَعْنَى الْجُمْلَةِ فِيمَا كَانَتْ لَهُ فَلَمْ تَقْوِ قُوَّةَ الْبَرَاقِي •

(فصل) قوله: «إِنْ» وَأَنَّ هُمَا يؤكدان مضمون الجملة ويحققانه إِلَّا إِنْ الْمَكْسُورَةُ الْجُمْلَةُ مَعَهَا عَلَى اسْتِقْلَالِهَا بِفَائِدَتِهَا •

قال الشيخ: «لأنَّ وضعَ إِنْ تأكيدُ الجملة من غير تغييرٍ لمعناها فوجب أن تستقلَّ بالفائدة بعد دخولها كما تستقلَّ قبل دخولها، وأمَّا المفتوحة فوضعها وضعُ الموصولات في أن الجملة معها كالجملة مع الموصول فإذْكَ صارت مع جملتها كالجُزءِ فاحتاجت إلى جزءٍ آخرٍ يستقلَّ معها الكلام فتقول: إِنْ زَيْدًا قائمٌ وتسكت، وتقول: أعجبني أَنْ زَيْدًا قائمٌ فلا تجد بُدًّا من هذا الجزء الذي معها لكونها صارت في حكم الجزء الواحد إذ معنى قولك: أعجبني أَنْ زَيْدًا قائمٌ أعجبني قيامُ زَيْدٍ، فكما أَنْ قولك: قيامُ زَيْدٍ لا يستقلَّ بالفائدة ما لم ينضمَّ إليه جزءٌ آخرٌ فكذلك المفتوحة مع جملتها، ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها وغير ذلك مما تقع فيه المفردات •

= والاهمال ، الكتاب ٢٨٢/١ ، مجاز القرآن ٥٨/٢ ، الانصاف ٤٧٩/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣٩/١ ، المغني ٦٣/١ ، ابن يعيش ٥٨/٨ ، الاشموني ٢٨٤/٢ ، الخصائص ١٤٢/٢ ، ٢٩٧/٤ ، العيني ٢٥٤/٢ شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢ •

قوله : ولا تُصدَرُ بها الجملة كما تُصدَرُ بأختها •

قال الشيخ : لأحد أمرين : أحدهما أنها لو صدّرت بها لوقعت مبتدأة ، والمبتدأ معرّض لدخول ( إن ) فيؤدي إلى اجتماعهما ، ومثله مسكره ففرّوا من تصديرها حتى لا يؤدي إلى اجتماع ما يستكرهون اجتماعه ، والثاني أن أن قد تكون بمعنى لعل في قولهم : أيت السوق أنك تشتري لهما ، وفي قوله تعالى : { أنها إذا جاءت لا يؤمنون } (١) ، وتلك لها صدر الكلام فقصّدوا إلى أن تكون هذه مخالفة لما في الموضع ليعلم من أول الأمر الفصل بينهما فإذا قدّمت علم أنها بمعنى ( لعل ) وإذا أخرت علم أنها المصدرية ولم يعكسوا لأنه كان [ ١٢٤ و ] يؤدي إلى أن تقع التي بمعنى ( لعل ) متأخرة وتلك لا يستقيم تأخيرها كما لا يستقيم لعل وهذه إذا أخروها فإنما أخرها ما يسوغ تأخيرها ، وإنما التزوا فيه أحد الجائزين لغرض فكان وزانه وزان تقديم الاستفهامية إذا وقع خبراً في مثل قولهم : متى القتال سواء ؟

( فصل ) قوله : والذي يُمَيِّزُ بين موقعيهما إن ما كان مظهره للجملة وقعت فيه المكسورة •

قال الشيخ : التمييز بما ذكره أولى من التمييز بما ذكره غيره ، فقل الفارسي : كل ما صح فيه وقوع الفعل والاسم فإن

(١) سورة الانعام الآية : ١٠٩ •

فيه مكسورة ، وما لم يقع فيه إلا أحدهما فإن فيه مفتوحة<sup>(١)</sup> ، وأما صاحب الجمل فقد وضع المكسورة تعديداً ثم قال : والمفتوحة فيما سوى ذلك<sup>(٢)</sup> ، وما ذكره هذا أولى ما ذكره الفارسي ، لأنه ذكر المعنى الذي لأجله أتم في المكسورة الفتح وفي المفتوحة الكسر فذكر الحكم<sup>(٣)</sup> بعلته ، وذلك أن المكسورة وضمتها تكتب الجملة مع بقائها على استقلالها فوجب أن لا يقع إلا في موضع الجملة المستقلة ، والمفتوحة تصير الجملة معها بتأويل المصدر والمصدر مفرد فوجب أن لا يقع إلا في موضع المفرد ، وهذا مستقيم واضح التعليل ، وما ذكره الفارسي ليس فيه ما يشعر بمثل ذلك ، ولأنه لا يتقضى ما ذكره لأنه ينبغي لمي أمر محقق معلوم<sup>(٤)</sup> ، وما ذكره أبو علي منقضى ، أما بيان أن هذا لا يتقضى أنه قد علم أن وضع المكسورة لما ذكرناه ، فعلم أنها لا تقع إلا في موضع الجمل ، وعلم أن وضع المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد ، فوجب أن لا تقع في موضع المفرد . وأما بيان انتقاض ما ذكره أبو علي ففسي نحو قولك : من يكرمني فإنني أكرمه ، فهذا وضع يصح فيه وقوع الاسم والفعل جدياً ولم يتعين الكسر ، بل جائز الفتح والكسر على تأويلين يرجعان إلى الضابط الأول وإذا رجع إلى ضابط أبي علي وجب الكسر ، لأنه موضع يقع فيه الاسم والفعل ، ألا ترى أنك تقول : من يكرمني فأكرمه ، ومن يكرمني فزيد يكرمته ، فقد

(١) قال الفارسي : كل وضع يشترك فيه الابتداء والفعل تقع فيه ( إن ) المكسورة ، وأما المفتوحة في تأويل اسم . الايضاح العضدي ص ١٢٩ .

(٢) الجمل ص ٦٩ - ٧٠ .

(٣) ( الحكم ) : ساقطة من ت .

(٤) ( معلوم ) : ساقطة من ش ، ص ، ب ، ت .

وَقَعَ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ الْاسْمُ وَالْفِعْلُ وَلَمْ يَتِمَّ الْكُسْرُ ، فَإِنْ زَعِمَ زَاعِمٌ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَنْ يَكْرِمُنِي فَأَكْرِمُهُ فَأَوِيلُهُ فَأَنَا أَكْرَمُهُ فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْفَاءِ إِلَّا الْاسْمُ فَهُوَ فَسَدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّكَ تَقُولُ : مَنْ يَكْرِمُنِي فَلْيَكْرِمْ زَيْدًا ، وَلَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ الْاسْمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، وَالْآخَرُ أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكُنْ حَاصِلُهُ أَنَّهُ مُوَضَّعٌ يَتِمُّ [ فِيهِ ] (١) لَاسْمٌ دُونَ الْفِعْلِ فَيَتِمُّ الْفَتْحُ وَهُوَ غَيْرُ مُتَمِّينٍ فَصَارَ نَقْضًا عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ سِوَاكَ كَانَ مَوْضِعًا لِلْفِعْلِ أَوْ مَوْضِعًا لِلْاسْمِ أَوْ مَوْضِعًا لِهَمَا ، فَإِنْ زَعِمَ زَاعِمٌ أَنَّ الْكُسْرَ بِتَأْوِيلٍ مَعْنَى يَصِحُّ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، وَالْفَتْحُ بِتَأْوِيلٍ أَمْرٍ لَا يَصِحُّ فِيهِ إِلَّا أَحَدُهُمَا فَقَدَّرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَمْرًا خَاصًّا بِهِ أَبْطَلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : زَيْدٌ إِنَّ أَبَاهُ أَبُوكَ ، وَلَوْ قَدَّرَ هَهُنَا بِإِعْتِبَارِ أَمْرِهِ الْخَاصِّ لَمْ يَقْدَرِ إِلَّا الْاسْمُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ الْخَاصِّ لَا اعْتِدَادَ بِهِ وَلِذَلِكَ كُسِرَ فِي قَوْلِكَ : إِنَّ أَبَاكَ أَبُو زَيْدٍ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٢) :

٢٢٩ إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ انْقَفَا وَاللَّهَازِمُ  
يَجُوزُ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعٌ لَا يَتَعُ فِيهِ إِلَّا الْاسْمُ -  
وَمِثْلُ بِمَا يَقْدَرُ ضَابْطُهُ الْمَذْكُورُ فَاتِي بِتَمْثِيلِ الْكُسْرِ فِي مَوَاضِعِ  
الْجَمْلِ وَالْفَتْحِ فِي مَوَاضِعِ الْإِفْسَادِ ، ثُمَّ أورد ما هو كالأعراض على

- (١) ( فيه ) : زيادة عن ش .  
(٢) البيت مجهول القائل وتماهه : ( وكنت أرى زيدا كذا قيل سيده ) قال سيبيويه : سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت ، اللهازم : جمع لهزمة وهي عظم ناتي في أصل الحنك ، القفا موضع الصفع ، أي أنه ذليل ، الكتاب ٤٧٢/١ ، المقتضب ٣٥١/٢ ، الخصائص ٣٩٩/٢ ، ابن يعيش ٦١/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١ ، الأشموني ٢٧٦/١ ، ابن عقيل ٣٠٥/١ ، الخزانة ٣٠٣/٤ ، العيني على الأشموني ٢٧٦/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٣ ، شرح أبيات كتاب سيبيويه للنحاس ( تحقيق زهير زاهد مطبعة الغري النجف ) ص ٢٣٣ .

القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا إنَّما كان لأنَّه موضع لا يذكر فيه خبر المبدأ ، فإذا لم تقع ( أن ) وما عملت فيه إلا في موضع المبدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كُسرت لم يكن مستقيماً لأنَّه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد أُطرح ذكره في الاستعمال وليس هذا الموضع كموقعها بعد إذا ؛ لأنَّ خبر مبتدأ إذا جائز ذكره وحذفه فان كُسرت كانت الجملة هي الأصلية ولم يُقدَّر حذف ودخلت أن عليها بكمالها وإن فتحت لم تقع إلا في موضع المبدأ خاصة وقدَّر الخبر محذوفاً فجاز الكسر على تأويل إثبات الخبر بعد إذا ، وذلك سهوٌ ولو كُسرت بعد لولا لكان فيه إثبات الخبر للاسم بعد لولا وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد بقوله : كل ما كان مظنةً للجملة وقعت فيه المكسورة إلا وقوع المكسورة في موضع الجملة المذكورة <sup>(١)</sup> ، بكاملها على استلزامها بفائدتها وهي هذا الم [ ١٢٤ ظ ] تقع موضع <sup>(٢)</sup> الجملة بكمالها لما قدَّم من أنَّه يؤدي الى ذكر خبر الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فوجب أن لا يصح وقوعها إلا موقع <sup>(٣)</sup> الاسم المفرد ليتوفر على لولا ما تقتضيه من وجوب حذف الاسم الواقع بعدها ، وأجاب عن الفتح في أن الواقعة بعد لو في قولك : لو أنك منطلقاً لأنطالقت ، وهو موضع ظاهره وقوع الجملة ، ألا ترى أن لو في قولك : لو قام زيد لقيت لا يقع بعدها إلا الجملة بأن قال : التقدير <sup>(٤)</sup> لو وقع أنك منطلق ، أي لو وقع انطلاقك فلم تقع ( أن ) موضع الجملة ، وإنَّما وقعت موقع الفاعل كما في قوله تعالى : { قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ } <sup>(٥)</sup> ، فوجب الفتح ولم يجز

(١) في ل : ( المقدرة ) .

(٢) في ر : ( موقع ) ، وهو تحريف .

(٣) في و : ( موضع ) ، وهو تحريف .

(٤) ( التقدير ) : صياغة من ر .

(٥) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ .

الكسر 'لأنه' كان يؤدي الى تحقيق الجملة الاسمية بعد حرف الشرط وهو فاسد 'ألا ترى أنك لو قلت : لو زيد قائم لقيت لسم يجر' ؛ لأن هذه الجملة اسمية لا مساع بها لتقدير الفعل وإنما جاز لو زيد قام لقيت على أن يكون زيد فاعلاً لفعل مقدّر دل عليه ما بعده 'فكأنك قلت : لو قام زيد ، فإذا وقعت ( أن ) وجب تقديرها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم يقع إلا في موضع المفرد فلذلك وجب الفتح •

وقوله في التمثيل : « لأن تقدير لو أنك منطلق لانطلقت » لوقع أنك منطلق خطأ ، ولعلّه في التصنيف لو أنك تنطلق ؛ لأن من شرط ( لو ) إذا وقع أن بعدها ( أن ) يكون الخبر فعلاً إذا أمكن ليكون في الصورة عوضاً من الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَاوُوا } <sup>(١)</sup> ، { وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ } <sup>(٢)</sup> ، { وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ } <sup>(٣)</sup> ، فقوله في التمثيل لأن تقدير لو <sup>(٤)</sup> أنك منطلق وإيقاعه الاسم خبراً عن أن الواقعة بعد لو مخالفة لهذه القاعدة ، وقد صرح بذلك عند ذكره حرف الشرط ، فقال : « ولذلك وجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً » كقوالك : لو أن زيدا جاني لأكرمته ، ولو قلت : لو أن زيدا حاصري لأكرمته لم يجر • وقوله : ههنا لو أنك منطلق مثل لو أن زيدا حاصري وقد صرح بأنه ممتنع على أنه قد أطلق أيضاً ثم ما يجب تقييده <sup>(٥)</sup> وهو قوله : وجب في أن

(١) سورة النساء الآية : ٦٦ •

(٢) سورة النساء الآية : ٦٤ •

(٣) سورة النساء الآية : ٦٦ •

(٤) ( لو ) : ساقطة من و ، ش ، ل ، ت ، ب •

(٥) في ل : ( تقديره ) ، وما اثبتناه افضل •

الواقعة بعدَ لَوْ أنْ يكونَ خبرها فعلاً ، وهذا ليس على إطلاقه إلا إذا لم يتعذر الفعلُ باعتبارِ المعنى المتصوّر ، ألا ترى الى قوله تعالى : { وَلَوْ إِنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } (١) ، وأقلامٌ خبرٌ عن أنْ المفتوحة الواقعة بعدَ ( لو ) بلا خلافٍ لِمَا لم يمكن أنْ يقعَ موضعهُ فعلٌ بمعناه ثمَّ أوردَ الغاءَ الواقعة بعدَ ظننتَ وأخواتها اعتراضاً على فتحِ ( أنْ ) في موضعِ الجملِ (٢) ، وتقديرُ الاعتراضِ أنْ زيداً قائمٌ بعدَ قولك : ظننتَ أنْ زيداً قائمٌ في معنى الجملةِ على استقلالها بفتدتها ، ألا ترى أنَّها سدتْ مسدَّ المفعولين ، وأولا ذلك لم تسدَّ مسدَّهما لوضعها متعلقةً بمسندٍ ومسندٍ اليه فأجابَ عن ذلك بما ليسَ بمذهبِ الجماعةِ وإنَّما هو مذهبُ بعضِ النحويين (٣) ، وإنَّما اختاره لما استصعبَ السؤالُ ، وظنَّ أنَّه لا يندفعُ إلا بارتكابه ، ولعمري أنْ دفعه بارتكابه واضحٌ لأنَّه إذا جعلَ المفتوحةَ إنَّما وقعتْ في موضعِ المفعولِ الأولِ خاصةً والثاني مقدَّر لم يقعْ إلا في موضعِ المفردِ فوجبَ الفتحُ كما وجبَ في لولا ولَوْ ، ويلزمه على ذلك أمورٌ : [ أحدها (٤) ] وجوبُ الرفعِ فيهما إذا أسقطتْ أنْ وذكرَ الخبرَ لأنَّه عندهُ موضعُ الجملةِ ، والآخرُ يجبُ عليه أنْ يكسرَ أنْ إذا لم يقصدْ الى حذفِ الخبرِ ، والآخرُ أنَّه يجبُ عليه جوازُ ذكرِ المفعولِ الثاني لأنَّ حذفَ المفعولِ الثاني أقلُّ أموره أنْ يكونَ غيرَ واجبٍ إنْ لم يقلْ ذكره واجبٌ ، فالأولى أنْ

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ .

(٢) في ب : ( في أن ) .

(٣) هو الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة ، يقول : ( أن )

وما بعدها في موضع المفعول الاول ، والثاني محذوف تقديره

( كأننا أو حاضراً ) ابن يعيش ٦٠/٨ ، ٦١ .

( أحدها ) : زيادة عن ل

يجاب على مذهب الجماعة الذي لا محذوف عندهم ، فيقال ليس  
الموضع موضع جملة وإنما هو موضع المفرد ، ألا ترى أنه منصوب  
يظنت الجملة المستقلة لا تعمل فيها الأفعال ، والمفعول فضلة  
فكيف يكرن جملة وهو فضلة ؟ فاذن لم تقع أن موضع مفرد •  
فإن زعم زاعم أنه كان الكلام محتاجاً الى مفعول ثانٍ ، وهو بعد  
دخول أن غير محتاج • فليجواب أن ذلك الاحتياج إنما كان من  
جهة أن الظن إنما وضع ليمتلك بالشيء على صفة فحتيج الى  
ذكر الاثنين لهذا الغرض فلما دخلت أن ولزم فيها أن يكون لها  
اسم وخبر حصل المقصود منها من متعلق [ ١٥٢ و ] الظن فلم يحتج  
الى مفعول ثانٍ وسد ذلك مسد المفعولين فاستقام الجواب على  
مذهب الجماعة وانتفى الاعتراض اللازم على ارتكابه المذهب الاول  
وظهر أن المذهب هو مذهب الجماعة •

( فمسل ) قوله : ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة  
الى آخره •

قال الشيخ : على حسب ما قصد ثم مثل بمسألة الايضاح  
للفارسي وهي أول ما أقول إني أحمد الله (١) وذكر فيها تأويل  
الفتح والكسر مثل ما ذكره الفارسي ، فأما وجه الفتح فمستقيم  
واضح وأما ما ذكره من وجه الكسر فباطل مستقيم وذلك أنهم  
جعلوا (٢) الخبر محذوقاً والكسر محكيّاً بعد القول فكأنه قول :  
أول ما أقول إني أحمد الله ثابت أو موجود ، وإذا جعل  
الكسر محكيّاً مطلقاً لأقول كان عن المتول وكذلك كل ما يحكي

(١) انظر الايضاح للفارسي ص ١٣٠ •

(٢) جعلوا : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، س ، ب •



بعد القول ، ألا ترى الى قولك : أعجبتني قول زيد إن عمراً منطلقاً  
وكذلك كل ما يحكى بعد القول ، وإذا وجب أن يكون القول  
هو في المعنى متعلقة كان التقدير أول أني أحمد الله ، وإذا كان  
التقدير أول أني أحمد الله كان المبتدأ أول ، وأول من باب أفعل  
التفضيل ولا يضاف أفعل التفضيل إلا لشيء هو بمضه على حسب  
معناه فيجب أن يكون الاخبار بقولك ثابت أو موجود ، وإنما  
عن أول اني أحمد الله ، وأول أني أحمد الله باعتبار الحروف  
الهمزة وباعتبار الكلمات أني فيكون الاخبار بموجود في المعنى عن  
الهمزة أو أني وهو فاسد إذ لم يقصد ذلك ولم يرد ولو أريد لم  
يكن له معنى فبطل تأويل الكسر على ذلك وللکسر وجه<sup>(١)</sup>  
مستقيم غير ما ذكرناه وهو أن يكون القول علماً في الحمد وغيره  
فيكون أول مضاه إلى أقوال متعددة منها أني أحمد الله ، ومنها غيره ،  
ثم أخبر بما هو أولها وهو قولك : أني أحمد الله وحكاه بأنه قول  
وبعض الأقوال قول كما تقول : أول الأقوال التي تكلمت بها اليوم  
زيد منطلق ولا حاجة الى خبر محذوف بل يكون قولك : اني  
أحمد الله هو الخبر ووجب أن يكون جملة ، لأنك أخبرت به  
عملاً معناه جملة لأنه قول ، لأن أول الأقوال قول كما لو<sup>(٢)</sup>  
قلت : قولي زيد قائم فثبت أن تأويل الكسر المصحح هو هذا  
الأوّل ، وإن ما ذكرناه لم يصدر عن فطنة بل صدر عن ذهول  
فكان خطأ لما ذكرناه ، ومن المواضع المحتملة أيضاً ما ذكره وهو  
مثل ما أشده في الفتح والكسر بعد إذا فإذا فتحت فأنما قصدت  
الى وقوع أن واسمها وخبرها في موضع المبتدأ خاصة فيكون  
الموضوع موضوع مفرد ، لأنك لم تقصد إلا اليه ولذلك وجب

(١) في ت : ( وحده ) وهو تحريف .

(٢) ( لو ) : ساقطة من ر .

تقدير ' حذف الخبر لتكمل الجملة ' واذا كسرت فأنما قصدت الى إدخال (١) أن على المبتدأ والخبر على استقلالهما بفائدتهما فلم تقع أن إلا في موضع الجملة ولذلك لم يحتج الى تقدير محذوف ، لأن الجملة حاصلة بكمالها لوقوع المكسورة وقد تقدم ذلك •

( فصل ) قوله : وتكسر ها بعد حتى التي يبدأ بعدها الكلام الى آخره •

قال الشيخ : وإنما كُسرت بعد حتى الابتدائية لأنه موضوع جملة ، فاذا قصد اليها بكمالها وجب الكسر وإن قصد الى المبتدأ خاصة في الموضع الذي يصح قصده ووجب تقدير الخبر عند من جوز حذفه ، مثاله قولك : عرفت أموراً زيد حتى أن أكله بالليل ، إن قصدت الى كونها جملة مستقلة كسرت وإن قصدت الى كونها في معنى المفرد فتحت وقدرت الخبر محذوفاً كأنك قلت : حتى كرن كله بالليل معروف ، كقولك : أكلت السمكة حتى رأسها مأكول •

قوله : وإن كانت العاطفة أو الجارة فتحت •

قال الشيخ : هذا لا اشكال فيه لأن العاطفة للاسم المفرد والجارة لا يقع بعدها إلا المفرد فلا يصح بعدها إلا المفتوحة كما تقدم •

( فصل ) قوله : ولكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامة إلا إياها الى آخره •

---

(١) ( إلى إدخال ) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س •

قال الشيخ : يعني أن لام الابتداء (١) لم تدخل إلا مع إن من بين سائر هذه الحروف لكونها لا بدء فلم تكن بينهما مخالفة تمنع من اجتماعهما ، ألا ترى أن معنى قولك : لزيد منطلق مثله في أن زيدا [ ١٢٥ ظ ] منطلق فصيح أن يكون في جملة واحدة إذا لا منافاة بينهما بخلاف غيرها من أخوتها لما بينهما من المنافاة ، ألا ترى أن قولك : لزيد منطلق مذق لولك : لعل زيدا منطلق فتعذر حصولهما في كلمة واحدة لأدائهما إلى المنافاة ، ثم أورد استراضاً بقوله :

ولكنني من حبها لعميد ١٦٠

فقد دخلت اللام مع غير أن ، وأجاب عن ذلك ولا بد من تقدير المنافاة بين اللام وبين لكن ليثبت الامتناع حتى يصح التأويل ، وليس المنافاة بينهما في النهر كمنافاة التي في لعل وليت وجه المنافاة هو أن وضع لكن للمخافة بين ما بعدها وما قبلها فهي لا تأتي إلا متوسطة بين كلامين متباينين واللام منتطح ما بعدها عما قبلها فجاءت المنافاة لذلك إذ لا يمكن اجتماع حرفين أحدهما يقتضي الاتصال والآخر يقتضي الانفصال لأنهما يؤديان إلى كون الشيء متصلاً غير متصل ومنفصلاً غير منفصل وذلك باطل ، وإذا قررت المنافاة وورد ظاهر (٢) وجب تأويله إذا أمكن ، وتأويله ما ذكره أن تُقدّر الأصل ولكن إنتني فنقلت حركة الهمزة إلى النون من لكن فحذفت على ما يقتضيه قياس النقل فبقى ولكن إنتني فاجتمعت النونات فحذفت الأولى تخفيفاً . ثم مثله في

(١) في ر : ( في قولك إن زيدا منطلق ) .

(٢) في ر : ( مخالفة ) .

النقل والتخفيف بقوله تعالى : { لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي } (١) ، وهو بالاتفاق أصله ' لكن ' أنا فنقلت حركة الهمزة الى انون من لكن فبقى لكن ' نأثم ادغمت النون الاولى في الثانية فبقى لكن ' ولذلك وجب اوقف بالالف بلا خلاف كما يوقف على أنا وهو في مثل ذلك أولى لذهاب الهمزة فيه ، ولذلك وصله ابن عار بالالف (٢) فقرأ لكننا هو الله ربّي إعراب هو مبتدأ والله بدل منه أو عطب بيان وربّي خبر المبتدأ والجملة خبر عن أنا في قولك : لكننا والضمير العائد عليه هو الضمير في ربّي ، لأن المبتدأ للمتكلم فوجب أن يكون الضمير للمتكلم أيضاً ، ثم أخذ يبين مواضع دخرن هذه اللام مع إن •

قوله : ولها اذا جامعتها ثلاثة مداخل •

قال النسخ : الضمير في قوله « ولها » للام وفي جامعتها ضميران لأنه خبر عن قوله : « ثلاثة مداخل » وثلاثة المداخل إنما هي اللام فوجب أن يكون الضمير في « لها » للام وإلا فسد المعنى ، وأصل هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ولكنهم لما أدخلوا إن كرهوا أن يجمعوا بينهما لاتفاقهما في المعنى ففصلوا بينهما في اللفظ فاذا فصلوا بين إن وبين الاسم دخلت عليه لزوال المانع ، وإن لم يفصل بينهما وبينه دخلت على الخبر أو على ما يتعلق بالخبر بشرط تقديمه على

(١) سورة الكهف الآية : ٣٨ •

(٢) قرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس باثبات الالف بعد النون وصلًا ووقفًا ، والأصل ( لكن أنا ) فنقل حركة همزة ( أنا ) الى نون ( لكن ) ، وحذفت الهمزة واُدغم أحد المثليين في الآخر • اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ص ٢٩٠

الخبر . فمثال الأول قولك<sup>(١)</sup> : إن في الدار لزيداً ، ومثال الثاني  
إن زيداً لقائم ، ومثال الثالث إن زيداً لطعامك أكيل وما أنشده  
من قوله<sup>(٢)</sup> :

لَعِنْدِي غَيْرٌ مَكْفُورٌ -٢٣٠-  
ولو قيل أكل طعامك أو غير مكفور لعندي لم يجز لِمَا ذكرناه  
من أن الأصل دخولها على المبتدأ ، وإنما وجب الفصل بينهما لانتفاء  
ما ذكرناه من اجتماع حرفين لمعنى واحد ، وما وجب لضرورة  
تقدير<sup>(٣)</sup> بقدرها ، فاذا قلت : إن زيداً أكل فقد حصل الفصل  
بينهما وبين أكل وهو أحد جزئي جملة فلا وجه لتأخيرها إلى  
الفصلة مع زوال مانع الدخول فلذلك امتنع تأخيرها إلى ما ذكرناه ،  
وقد ظن بعضهم أن لها مدخلاً غير ذلك ، وهو الضمير الذي يكون  
فصلاً بين الاسم والخبر كقولك : إن زيداً لهو الظريف ،  
وكقوله تعالى : { إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ }<sup>(٤)</sup> ، وهذا لا يخلو

(١) قولك : ساقطة من ر .

(٢) البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي يمدح بها الوليد بن عقبة  
وتمام البيت :

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ  
عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرٌ مَكْفُورٌ

والشاهد فيه دخول اللام على الظرف ولم يدخلها على خبر  
أن ، غير مكفور : غير مجحود ، التَّنَائِي : البعيد . الكتاب  
٢٨١/١ ، الانصاف ٤٠٤/١ ، ابن يعيش ٦٥/٨ ، المغني  
٦٧٦/٢ ، الاشموني ٢٨٠/٢ ، المفصل ص ١٦٠ ، همع الهوامع  
١٣٩/١ ، شرح شواهد المغني ص ٩٥٣ ، حاشية الأمير على  
المغني ١٨٩/٢ ، لسان العرب مادة ( خصص ) ٢٥/٧ ، شرح  
شواهد سيبويه للنحاس ص ١٦٥ .

(٣) في ل : ( يفيد تقررها ) ، وما أثبتناه أحسن :

(٤) سورة الصافات الآية : ١٧٢ .

إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى لَفَةٍ مِنْ يَجْمَعُهُ مُبْتَدَأٌ ، أَوْ يَجْمَعُهُ فَصِيلاً ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْأَوَّلِ فَهِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الثَّانِي فَلَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى أَمْرٍ يَتَلَقَّى بِالْخَبَرِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ لِفَصْلِ بَيْنَ كَوْنِهِ خَبَرًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ نَعْمًا ، إِلَّا أَنْ تَمَثِّلَهُ فِي مَتَلَقِّ الْخَبَرِ بِمَمُولَانِهِ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْصُدْ سِوَاهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « إِذَا تَقَدَّمَ » ، فَإِنْ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَقَدِّمًا عَلَى الْخَبَرِ فَلِذَلِكَ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْمُدْخَلِ الزَّائِدِ ، وَإِذَا حُمِلَ مُتَلَقُّ الْخَبَرِ عَلَى عُمُومِهِ دَخَلَ هَذَا الْمُدْخَلُ فِيهِ وَلَا يَضُرُّ . وَقَوْلُهُ : « إِذَا تَقَدَّمَ » ، لِأَنَّ مِنَ الْمُتَلَقَّاتِ مَا يَتَأَخَّرُ فَيَسْتَعِجِلُّ دُخُولُ اللَّامِ [ بَعْدَهَا ] <sup>(١)</sup> .

(فصل) قوله : « وتقول » : علمت أن زيداً قائمٌ فإذا جئت باللام كسرت وعلقت الفعل إلى آخره .

قال الشيخ : فالفتح على ما تقدم من تأويله وتأويل غيره ، فإذا جئت باللام وجب الكسر على كل تأويل ، أمّا على تأويله ، فلأنّه لا يمكن تقدير مفعول آخر لبطان أن يكون اللام [ ٢٦١ ] مع المفرد ، وعلى تأويل الجماعة ظاهر وهو أنّه لما جاءت اللام علم أنّه لا عمل لعلمت فيما دخلت فيه فصارت جملة على حالها مستقلة ، فإذا دخلت إنّ مع الجملة المستقلة ، وهي استقلالها وجب الكسر ولذلك لم يقع اللام مع المفتوحة لتناقض مظاهرها .

قوله : « ومِمَّا يُحْكِي مِنْ جَرَاءِ الْحِجَاجِ <sup>(٢)</sup> عَلَى اللَّهِ أَنْ لِسَانَهُ سَبَقَ فِي مَقْطَعٍ وَالْعَادِيَاتِ إِلَى فَتْحَةِ إِنْ » .

(١) ( بعدها ) : زيادة من ل .

(٢) الحجاج : هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عقييل بن مسعود الثقفي ، ولاته عبد الملك بن مروان قياد لجيش الذي =

قال الشيخ : ووقع في بعض النسخ الى فتحة إن وليس  
 بجيد ، لأن « إن » في التلاوة مكسورة فلا وجه لاضافة فتحة اليها  
 على سبيل الاثبات ، فواجه إذن أن يُقال الى فتحه « إن » ،  
 فيضاف اليه ؛ لأنه هو الناطق به وتثبت « إن » على حالها مكسورة  
 والحكم على الحجاج بأنه أسقط اللام تعمداً لا يثبت لأنه يجوز  
 أن يكون أسقط اللام غلطاً كما فتح « إن » في أول الأمر غلطاً ،  
 وقد ثبت أنه فتحها غلطاً وسهواً بقوله « إن لسانه سبق » وهذا  
 معنى الغلط ، ثم حكم عليه بأسقط اللام تعمداً وهذا أمر يؤدي الى  
 الكفر فلا معنى لاثباته من غير ثبوت ، فإن ذلك لا يفعله مسلم .

( فعمل ) قوله : ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع  
 جاز في قولك : إن زيدا ظريف وعمرأ الى آخره .

قال الشيخ : فقدّم التعليل لجواز العطف على المحل قبل  
 ذكر الحكم وذلك سائغ ، وهو مثل قوله : « ولكن المكسورة  
 للابتداء » ، والفرض في تقديم مثل ذلك أن يكون الحكم اذا  
 ذكر ثبت من أول الأمر معدلاً ، واذا ثبت من أول أمره معللاً  
 في النفس كان له استقرار ليس لتغيره ، وإن ثبت تعليله بعد  
 ذلك ، ووجه العطف على المحل أن موضع « إن » وما عملت فيه  
 رفع لكون المنى لم يتغير فجاء العطف لذلك ، ولو قيل إن  
 العطف على محل زيد على تقدير زيادة « إن » لكان حسناً ، لأن

---

حارب ابن الزبير ، فلما انتصر عليه ولّاه على مكة والمدينة  
 والعراق ، ومن صفاته أنه كان سفاكاً للدماء . ولد سنة ٤٠ هـ  
 توفي سنة ٩٥ هـ .

ترجمته في ابن خلكان ١/٣٤١ ، معجم البلدان ٨/٣٨٢ ، شذرات  
 الذهب ١/١٠٦ ، الاعلام ٢/١٧٥ .

هذا مُسَبَّهٌ بقولهم : ليس زيدٌ بقممٍ ولا قاعدًا ، « ولنا بالجبالِ ولا الحديداءِ ، والأورانِ مستقيمانِ فَإِنَّهُ لو قيلَ في قولهم<sup>(١)</sup> :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ ٢٣٩-

إِنَّ العطفَ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ كَنَ سَدِيدًا فَكَذَلِكَ هُنَا .

قوله : وفيه وجهٌ آخرٌ ضعيفٌ وهو عطفه على ما في الخبرِ من الضميرِ .

قالَ الشيخُ : وهذا إِنَّمَا يَكُنْ في الموضعِ الذي يكونُ الخبرُ فيه له عملٌ رفوعٍ حتَّى يَصِحَّ العطفُ على مرفوعه ، فإِذَا كَانَ جامدًا تَعَذَّرَ أَنْ يُقَدَّرَ ذَلِكَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا مَرْفُوعَ لَهُ يُعْطَفُ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا غَلَامُكَ وَعَمْرٌ ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ ضَعِيفًا ؛ لِأَنَّ شَرْطَ العطفِ على المضمَرِ المرفوعِ المتصلِ أَنْ يُوَكَّدَ بِالْمُفَصَّلِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِيمَا ارْتَفَعَ بِالفعلِ فَلَا أَنْ يَكُونَ فِيمَا ارْتَفَعَ بِالاسمِ أَجْدَرُ ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ لَيْسَ بِضَعِيفٍ وَهُوَ أَنَّ تَقْدِيرَ مَبْدَأٍ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَشْرِيكِ بَيْنِهِ رَيْنَ مَا قَبْلَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ مُنْطَلَقٌ رَفُوعٌ وَعَمْرٌ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى حُكْمِ

(١) البيت لعقبة بن هبيرة الأسدي من أبيات يخاطب بها معاوية وصدره : ( معاويَ ائْتِنَا بِشَرٍّ فَاسْتَجِجْ ) وقد روى الأعلام وجماعة أن البيت من قصيدة مخفوضة ولكن ابن الأنباري أكد رواية سيبويه بالنصب وذكر بيتاً بعد البيت الشاهد منصوباً ، وهو جواز العطف على موضع الباء ، اسجح : ارفق . الكتاب ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، المقتضب ٣٣٨/٢ . الانصاف ٣٣٢/١ ، التوجيه ص ٩ ، الجمل ٦٨ ، شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٠٧ ، اللازمة والامكنة ٣١٧/٢ ، المغني ٤٧٧/٢ ، الخزانة ٣٤٣/١ .



الاستقلال كذلك اذا قلت : إنَّ زيدا قائمٌ وعمروٌ فيجعلُ عمروٌ مرفوعاً على الاستقلال وخبره محذوفٌ دلَّ عليه ما قبله .

قوله : ولكنَّ تناسيعٌ « إنَّ » ، في ذلك دون سائر أخواتها ، وقد أجرى الزجاجُ الى آخره .

قال الشيخ : وإنَّما شايعتها لكونها لم تُغَيَّرْ معنى الجملة التي بعدها كما لا تغيره « إنَّ » ، فإن قيل فكيف ثبتت مخالفتها لأنَّ باعتبار اللام وثبتت مشايعتها لها باعتبار العطف ( على المحلِّ ، قلت : أمَّا مخالفتها لها باعتبار اللام فقد ذُكِرَ بأمرٍ واضحٍ ، وأمَّا مشايعتها لها باعتبار (١) العطف فلأنَّ العطف لم يكن متعلقاً بأمرٍ تقدمها حتَّى تحصل المخالفةُ بينهما وبين إنَّ بذلك كما حصلت في اللام لذلك ، وإنَّما العطف باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغير حكمه ومعناه بدخولها كما لا يتغير بأنَّ ، فلمَّا تناسيعاً (٢) في المعنى الذي من أجله صحَّ العطف في « إنَّ » صحَّ العطف فيها أيضاً لموافقتها في ذلك ، وأمَّا سائر أخواتها فمخالفةٌ لها في المعنى الذي من أجله صحَّ العطف لمخالفة المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها ، ألا ترى أنَّ قولك : ليت زيدا قائمٌ ليس به معنى (زيدٌ قائمٌ) فلذلك تندر العطف عليها إذ لا يمكن تقديرها كالعدم كما أمكن تقدير « إنَّ » فظهر الفرق بين البابين في المعنى الذي لأجله صحَّ العطف ، وقد أجرى الزجاجُ الصفة مجرى العطف (٣) وحمل عليه قوله تعالى : { قل [ ١٢٦ ] إنَّ ربِّي يقذفُ بالحقِّ علَّامٌ الغيوبِ } (٤) يعني أنَّه جعل ارتفاع

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) في ل : ( شايعتها ) ، وهو تحريف .

(٣) انظر ابن يعيش ٦٨/٨ .

(٤) سورة سبأ الآية : ٤٨ .

(عَلَامُ الْغُيُوبِ) على أن يكونَ صفةً لِرَبِّي المنصوبِ بِإِنْ باعتبارِ التأويلين المذكورين أولاً ، وهذا الذي صارَ إليه الزجاجُ ليس بشيءٍ ، فإنه يمكنُ حملُ الآيةِ على غيرِ ما ذكره ، وهو أن يكونَ عَلَامُ الْغُيُوبِ خبراً بعدَ خبرٍ أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أو بدلاً من الضميرِ في يقذفُ أو فاعلاً ليقذفَ على أن لا ضميرَ فيه واستغنى عن العائدِ لظاهرِ فوافقَ للاول في المعنى مثلهُ في قوله تعالى : { إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصَاحِبِينَ } <sup>(١)</sup> ، وإذا احتملَ غيرَ ما ذكره احتمالاً ظاهراً فحملةُ على وجهٍ لم يثبتْ إلاَّ بتقديرٍ ليسَ بمستقيمٍ ، لأنَّ الاصولَ لا تثبتُ إلاَّ بثبتِ ثبوتِ أن قولَ الزجاجِ ليسَ بشيءٍ •

قوله : وإنَّما يسمحُ الحملُ على المحلِّ بعدَ مضي الجملةِ •

قال الشيخُ : هذا مذهبُ البصريينَ وهو الصحيحُ ، والكوفيونَ يجيزونَ العطفَ مطلقاً مضتِ الجملةُ ، أو لم تمضِ فيجوزونَ أن زيداً وعمروٌ قائمان <sup>(٢)</sup> ، والمبرد والكسائي يجيزانِ العطفَ قبلَ مضي الجملةِ بشرطِ أن يكونَ الاسمُ الاولُ غيرَ معربٍ ، مثل قولك : أنتَ وزيدٌ ذاهبان <sup>(٣)</sup> ، والذي غرَّ الجميعَ ما جاء عن بعضِ العربِ أنتَ وزيدٌ ذاهبانِ وليسَ بمستقيمٍ ولا يثبتُ مثلهُ حجةٌ لأنَّه على خلافِ القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ والوجهُ ما قاله البصريونَ ، وبين أنَّهُ لا يستقيمُ في المعنى إلاَّ ذلكَ إنَّهُ لو عطفَ قبلَ مضي الجملةِ فقلَّ زيدا وعمرو ذاهبان ، لأدَّى الى أن يعملَ عاملانِ مختلفانِ في معمولٍ واحدٍ <sup>(٤)</sup> وذلكَ أنَّ زيدا منصوبٌ بأنَّ

(١) سورة الاعراف الآية : ١٧٠ •

(٢) انظر الانصاف ١/١٨٦ •

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ •

(٤) انظر الانصاف ١/١٨٧ •

وخبره ' لا يكون ' إلا معمولاً لأن ' لأنه ' ، لا بد لها من مرفوع وهو خبر ' ، وارتفاع عمرو إنما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من ' إن ' ، أو جعلها مع معمولها كابتداء المجرد ، وخبره يجب أن يكون مرفوعاً بمثل ما ارتفع به ، فإذا قيل قائمان وجعل خبراً لها ، أدنى إلى أن يكون معمولاً لأن ' ومعمولاً للابتداء وهو باطل ' ، ولا يمكن تقدير عملين فيه حتى يقال إنه مرفوع رفيع رفيع بأن رفع بالابتداء للقطع بأن اسماً واحداً لا يكون فيه رفيعان ، ولأنه لا علامة إلا الألف ، والالف لا يكون إلا رفيعاً واحداً فهذا ظاهر في ثبوت مذهب البصريين وبطلان ما سواه ، وليس قول من قال : إن زيدا وعمرو قائم من قيل المنوع لأن قائم إما أن يتقدر خبراً عن عمرو فيكون خبر زيد مقدماً تحقيقاً فلم يعطف إلا بد مضي الجملة ، وإما أن يجعل قائم خبراً عن الاسم الأول وخبر الثاني محذوف فيكون على التقديم والتأخير كأنك قلت : إن زيدا قائم وعمرو فلم يعطف إلا بعد مضي الجملة تقديرًا بخلاف أن زيدا وعمرو قائمان ، فإن ذلك غير ممكن تقديره فيه وسره زوال المعنى الذي ذكرناه في الفساد في مثل هذه المسائل ، لأن الفساد إنما جاء من جهة شريكهما جميعاً في خبر واحد ، فأمّا إذا جعل لكل واحد خبر فقد اتفى المعنى الذي كان من أجله الامتناع .

قوله : وزعم سيبويه أن ناساً من العرب يظنون (١) إلى آخره .  
 قول الشيخ : فجعله من باب الغلط لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وبين وجه الوهم لهم في ذلك ومثله بقوله :  
 ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً ٢٠٦

وهو في الحقيقة عكسه ؛ لأن هؤلاء قدّروا الثابت محذوفاً ، والقائل :  
« ولا سابق شيئاً » قدّر المحذوف ثابتاً لأنّ قبله « بدا لي أنني لست  
مدرك ما مضى » فوهم أنّ الباء ثابتة لكون الموضع موضعاً يصح  
دخولها فيه فتوهم ثبوتها فقال : « ولا سابق » وجمع بينهما من جهة  
أنّ الجميع اشتركوا في أنّهم توهموا شيئاً ، والأمر على خلافه وإن  
اختلف تفصيل التوهم . قوله : « وأمّا قوله تعالى :  
{ والصّابئون } <sup>(١)</sup> ، فعلى التقديم والتأخير يحتمل أمرين <sup>(٢)</sup> :  
أحدهما أن يريد أن الخبر المذكور بعد قوله : « والصّابئون » ،  
خبر عن الذين آمنوا مقدراً تقديمه ، والصّابئون لم يعط إلا  
بعد تمام الجملة تقديراً وهو أحد الوجهين اللذين تقدما في  
قولك : إن زيدا قثم وعمر ، والآخر أن يكون قوله : « فعلى  
تقدير » أي فلى تقدير الخبر متدياً على « الصّابئون » وتقدير  
« الصّابئون » مؤخراً عنه ويكون العطف إنّما ورد بعد مضي  
جملة مقدّمة على المعطوف [ ١٢٧ و ] أي تحقيقاً والاول تقديم الخبر  
تقديراً <sup>(٣)</sup> ، ويمتج التعبير بالتقديم والتأخير عن ذلك ، لأنّ الكلام  
في أن العطف إنّما يكون بعد مضي الجملة فإذا قدّر مضيها بتأويل  
تقديم خبر محذوف وتأخير المعطوف عنه صحّ أن يقال على

(١) سورة المائدة الآية : ٦٩ .

هذا مذهب ابن الانباري ، قال : إنّما رفع الصّابئون  
لوجهين : أحدهما أن يكون في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير  
( إن الذين آمنوا ٠٠ الخ ولا هم يحزنون ) والصّابئون  
والنصارى كذلك . والثاني أن تجعل قوله تعالى : ( من آمن  
بالله واليوم الآخر ) خبراً ( للذين آمنوا والذين هادوا )  
البيان في غريب اعراب القرآن ( طبعة وزارة الثقافة المصرية  
١٩٧٠ ) ٢ / ٢٩٩ .

(٢) ( أي تحقيقاً والاول تقديم الخبر تقديراً ) : ساقطة في و ،

ل ، ت ، س .

(٣) ( أن ) : ساقطة من ر .

التقديم والتأخير ، وإذا صحَّ التعبيرُ عن ذلكَ بمثلِ هذه العبارةِ فهو أوَّلَى من أوجهِ<sup>(١)</sup> : أحدهما<sup>(٢)</sup> أن هذا ليسَ فيه إلَّا الحذفُ ، وذلكَ الوجهُ فيه الحذفُ وتغييرُ الموضعِ مخالفةُ أمرٍ أوَّلَى من مخالفةِ أمرينِ ، والآخرُ أن قولَه 'بعدَ ذلكَ كأنَّه' ابتداءٌ « والصَّابِغُونَ » بعدَ ما مضى الخبرُ تفسيراً فإنَّه لا يكونُ متعدياً بعدَ مضي الخبرِ إلَّا<sup>(٣)</sup> والخبرُ مرادٌ ، والآخرُ هو أن مذهبَ سيويه في قولك : زيدٌ وعمروٌ قائمٌ أن الخبرَ للثاني وخبرُ الأولِ محذوفٌ<sup>(٤)</sup> وهذا مثلهُ ، واستدلَّ على ذلكَ بقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا  
عِنْدَكَ رَاضٍ ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ ٥١  
ووجهُ الاستدلالِ أنَّه لو كانَ خبراً عن نحنٍ لوجبَ أن يقولَ :  
راضونَ ، ولَمَّا قُلَّ : راضٍ دلَّ على أنَّه خبرٌ لأنَّتَ وهذا مثلهُ  
وأنشدوا<sup>(٥)</sup> :

٢٣٢- وَإِلَّا فَعَلِمُوا أَنَّنَا وَأَنْتُمْ  
بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

- 
- (١) ( وجه ) : ساقطة من ت ، وفي ل : ( وجه ) .  
(٢) في ل : ( مِنْهَا ) .  
(٣) في ر : ( الأول ) ، وهو تحريف .  
(٤) الكتاب ٨٧٣/١ .  
(٥) البيت لبشر بن أبي خازم من قصيدة في ديوانه ص ١٦٥ ،  
الباغي : المفسد ، الشقاق : الخلاف ، الكتاب ٢٩٠/١ ، شرح  
الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ ، ابن يعيش ٧٠/٨ ، الفصل  
ص ١٦١ ، مشاهد الانصاف ص ٨٣ ، ورواية الديوان ( ما حيينا )  
مكان ( ما بقينا ) .

وهذا مماثل لما نحن فيه من جهة أنه يومهم أنه عطف على موضع « أن » قبل تمام الجملة كما في و « الصَّابِثُونَ » والتقدير فيه كالقدير فيما تقدم ، وهو أن يُقدَّرَ خبرٌ محذوفٌ تمَّ الجملة باعتبارهم ، وقوله : « وأنتم بُغاة » ( بعد مضي الجملة أو بُغاة )<sup>(١)</sup> الذي بعد أنتم خبراً عن « أن » مقدراً تقديمه فلم يُعطَفَ إلا بعد تمام الجملة على كل تقدير كما تقدم سواء في إيراد هذا البيت دليل على أن المفتوحة اذا وقعت في الموضع الذي كان يصلح لجملة يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة ، ألا ترى أن « أن » ههنا مفتوحة وقد تقدم من قوله : إن العطف على المحل إنما يكون في المكسورة ، فأما نحو أنجني أن زيدا قائم وعمره فهذا لا يجيزه أحد على العطف على المحل ، ويجوز أن يكون إيراد البيت ليس للعطف على الموضع ولكن للدلالة على حذف الخبر من الأول استثناءً عنه بأن أو على تقدير تقديم خبر جاء في اللفظ مؤخراً على التأويلين المتقدمين ويكون إعراب وأنتم في البيت ليس على العطف على الموضع ولكن مبتدأ مستل بجملته والعطف لم يقع إلا باعتبار الجمل لا باعتبار تشريك في عامل كما في قولك : ليت زيدا قائم وعمره منطلق ، وقد ذكر في تفسيره سرّاً في تأخير الخبر عن الأول وترك ذكره أولاً ( في مثل ذلك بأن قال : ما معناه أنك اذا قلت : إن زيدا مشنوء وعمره )<sup>(٢)</sup> بهم أن لزيد زينة في الاختيار عنه بالثناء على عمره ولشبهت الحكم له أولاً وما ثبت في النفس أولاً أقوى مما ثبت ثانياً ولما كان غرض المتكلم التسمية بينهما ترك ذكر الخبر أولاً ليأتي بالحكم بالثناء عنهما دفعة

(١) ( بعد مضي الجملة أو بُغاة ) ساقطة من ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

واحدة حتى لا يكون لأحدهما مزية على الآخر في ذلك الحكم وهو معنى حسن •

(فصل) قوله : ولا يجوز إدخال إن على أن •

قال الشيخ : وقد تقدم علة ذلك لأننا قد بينا أن « أن » في كلامهم لا يكون أولاً لعائين : أحدهما أنه يؤدي إلى مجامعتها لأختها فلا بد من الفصل وإذا جاء الفصل صح أن يقال إن عندنا أن زيدا في الدار ، وقول النحويين لا تُمدّر الجملة بأن المفتوحة ليس على ظاهرهم ، وإنما يعنون إذا وقعت في الموضع الذي يتعرض فيه لإدخال المكسورة عليها أو في الموضع الذي تدخل فيه لعل على الوجهين المتقدمين في علة ذلك ، فمن ذلك قولهم : لولا أن زيدا فهذا أول الجملة والخبر مُقدّر بعد ذلك وكنهه جاز لأنه موضع لا تنع فيه المكسورة ولا لعل ، وكذلك قولهم :

إذا أنه عبّد انقفاً واللّهازم (٢٢٩)

فإنه عبّد انقفاً مُقدّر بالمبتدأ والخبر مُقدّر بعد ذلك ، ولذلك أوله بقوله : « فاذا العبودية حاصلة » وهذا يقدح في تعليل من دلل بأنها إنما انتع تصديرها لادائها إلى إدخال إن عليها ،<sup>(١)</sup> إذ لو كان ذلك صحيحاً لم يجر وقوعها متقدمة مفتوحة بعد إذا لأنه يؤدي إلى إدخال إن عليها ، ألا ترى أن المكسورة يصح وقوعها أيضاً بعد إذا فلو كان [ ١٢٧ أ ] هذا التعليل صحيحاً لانتع وقوعها مصدرة بها الجملة بعد إذا لما يؤدي إلى دخول « أن » عليها كما أن يقولوا : في التصدير بها في قولك : إن زيدا منطلق عندي وإنه إنما انتع لما

(١) في ب : ( ألا ترى أن المكسورة لا يصح ) ، ولا يتفق مع المعنى •

يؤدي اليه من ادخال « إن » ، عليها فاذن التحليل المستقيم هو إرادة الفرق بينهما وبين « إن » التي بمعنى لعل لأنه أمر محقق في جميع مواقعها وطرده غير منتقض ( والتعليل بذلك إنما هو لأمر يؤدي الى مستكره لا لأمر محقق وهو مع ذلك منتقض )<sup>(١)</sup> تلمى ما ههنا .

( فعل ) قوله : وتخففان فيبطل عملهما ومن العرب من يعملهما الى آخره .

قال الشيخ : قوله : « وتخففان فيبطل عملهما » لا يخلو إما أن يريد فيما وقع بعدهما ملفوظاً به أو فيما يُقدَّرُ ، فإن أراد فيما يُلَفِّظُ به وهو اظهر ، لأن المكسورة لا يُقدَّرُ بعدها شيء محذوف كن غير مستقيم من وجهين : أحدهما أن المفتوحة لم يكن لها عمل في هذا الاسم الملفوظ به في مثل قولك : « علمت أن زيد منطلق » ؛ لأن التقدير علمت أنه زيد منطلق كما صرح به أخيراً ، فقال « وتقول : علمت أن زيد منطلق » ، والتقدير أنه زيد منطلق فكيف يبطل عملهما بعد التخفيف فيما لم يكن لها عمل فيه ؟ والآخر هو أنه قال « ومن العرب من يعملهما » وجعل أعمالهما جميعاً سائغاً وأعمال المفتوحة في الظاهر الذي بعدها شاذاً وإن أراد فيما يُقدَّرُ فهو غير مستقيم ، لأنه ذكر المكسورة معها ولا مُقدَّرَ مع المكسورة ، لأنه ذكر أعمال المفتوحة وأنشد<sup>(٢)</sup> :

٢٣٣- فلدو أنك في يوم الرخاء سألني

جعل أعمالها في الظاهر ، والاولى أن يقول : ويخففان فيلغيان فيما

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) البيت لم يعرف قائله : وتمامه : ( فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ ) الشاهد في البيت ( أعمال لأن ) المخففة ، وهو شاذ ، الانصاف ٢٠٥/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب =



يذكر 'بعدها' ومن العرب من يعمل 'المكسورة' وهو كثير 'وإعمال' المفتوحة في المفعول 'بعدها' ضرورة يلزم 'تقدير' اسمها ضمير 'شان' محذوف وتكون 'الجملة' التي 'بعدها' في موضع خبرها ، وإنما قدّر النحويون ضمير 'الشان' في المفتوحة المخففة كيف ما وقعت ولم يقدروه في المكسورة البتة لأمرين : أحدهما أنهم وجدوها داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتدأ والخبر ، فلو لم يُقدّر الضمير لخرجت عن حقيقة وضعها بخلاف المكسورة فإنها لا تدخل إذا دخلت على فعل إلا وهو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فكان في ذلك ترفيه بما يقتضيه ، وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين<sup>(١)</sup> فذلك لم يجزوا إن قام لزيد<sup>(٢)</sup> . والثاني أنهم وجدوا « إن » المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصح من الكلام والقرآن . قال تعالى : { وَإِنْ كَلَّا لَيُوفِيَنَّهُمْ }<sup>(٣)</sup> فجاء منصوباً في قراءة كل من خفف<sup>(٤)</sup> ولم تجيء « أن »<sup>(٥)</sup> المخففة 'المفتوحة' عاملة في المفعول 'بعدها' إلا ما ذكرناه من الضرورة وهي أولى في المل بعد التخفيف من المكسورة بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع ، وتقدير وجودها كعدم ، فإذا جاء الأفعال فيها مع ذلك فاعمل المفتوحة أجدر ، فذلك قدروا معها<sup>(٦)</sup> ضمير الشأن ، والذي يدل على ذلك إن العرب تقدمه قول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

= ص ١٢٥ ، الفصل ص ١٦٢ ، ابن يعيش ٧٣/٨ ، الأشموني ٢٩٠/١ ، ابن عقيل ١١١/١ ، المغني ٣١/١ ، العيني على الأشموني ٢٩٠/١ ، الخزانة ٤٦٥/٢ .

(١) انظر الانصاف ١٩٥/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥ .

(٢) ( الوجه ) : في و ، ت ، ب ، ل .

(٣) سورة هود الآية : ١١١ .

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير ، الانصاف ١٩٦/١ .

(٥) ( المخففة ) : ساقطة من ر .

(٦) البيت لاعشى ميمون في ديوانه ص ٥٩ وتماه : ( في فتية

كسئوف الهند قد علموا ) وصف به شاباً يشربون =

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا ، فالذي سوغ التقديم كونها جملة واقعة خبراً ، وقال سيويه : لم يحذفوا ، يعني في أن المفتوحة ، لأن يكون الحذف يدخله في حروف الابتداء بترلة إن ولكنهم حذفوا يعني النون من المفتوحة كما حذفوا الاضمار يعني ضمير الشأن الذي هو اسمها وجعلوه علماً لحذف الاضمار يعني حذف النون ففهم من ذلك أن اسمها لا بد من تقديره مضمر<sup>(١)</sup> ، وقال : أيضاً لا تخففها في الكلام أبداً وبمدها الاسماء إلا وأنت تريد ( الثقلية مضمرأ فيها اسم معلوم ، وقال : أيضاً )<sup>(٢)</sup> في هذا الباب والدليل على أنهم إنما يخففون اضممار الهاء أنك تستبج قد عرفت أن يقول ذلك حتى تقول ألا تقول ذلك أو تدخل السين أو قد وهذا كله تصريح بوجوب الاضمار على ما ذكرناه ، وإن زعم زاعم أن التقديم إنما جاز لبطان عمل « أن » فصار مبتداءً وخبراً والمبتدأ<sup>(٣)</sup> والخبر يسوغ التقديم فيه فهو باطل بامتناع أن منطلق لزيد ، فدل ذلك على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد .

قوله : ويقع بعدهما الاسم والفعل الى آخره .

الخمر ونادهم ، والشاهد فيه إعمال أن المخففة الكتاب ٢٨٢/١ ، الانصاف ١٩٩/١ ، منازل الحروف للرماني ص ٦٦ ، ابن يعيش ٧٤/٨ ، الخزانة ٥٤٧/٣ ، التوطئة ٩٨ .

(١) انظر الكتاب ٢٨٢/١ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) ( المبتدأ ) : ساقطة من ر .

قول الشيخ : وإنما كان كذلك لما ذكرناه من أن أصل وضعها أن تدخل على المبتدأ والخبر في المعنى ، وقد تبين أنه لا يُقدَّرُ فيها ضميرُ شأنٍ [ ١٢٨ و ] يكونُ اسماً لها بدليله وإن كلاً ، واعتبر في الفعل الذي يقع بعدها أن يكون كذلك ليوفر عليها ما يقتضيه من الجملة الاسمية ، وجوز الكوفيون (١) غيره وقد وقع ذلك في كلامهم نادراً على ما أشده من قوله (٢) :

٢٣٥- إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

وليس بالخير ، لأنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء ، أما مخالفته لاستعمال الفصحاء فلأنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام فصيح (٣) . ووجه من ذهب (٤) الكوفيين إذا صحَّ التمسك بما رَوَوْه تقدير الضمير في مثل ذلك أو تنزيل الجملة الخبرية الفعلية مجرى الاسمية كما أجروا إنما قام زيد مجرى إنما زيد قثم ، وكما

(١) قال ابن الحاجب وعمم الكوفيون جواز دخولها على الأفعال .  
شرح الكافية ص ١٢٥ .

(٢) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية من أبيات تراثي بها زوجها الزبير بن العوام الذي قتله بن جرموز ، والبيت بتمامه :

بِاللهِ رَبِّكَ إِن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا  
وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ورواية الانصاف ( شَلَّتْ يَمِينُكَ ) مكان ( بِاللهِ رَبِّكَ )  
ورواية الاضداد ( هَبَلَّتْكَ أُمُكَ ) ، شرح الكافية لابن  
الحاجب ص ١٢٥ ، الانصاف ٦٤١/٢ ، ابن يعيش ٧٠/٨ ،  
الاضداد في اللغة ص ٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١ ،  
المقرب ١١٢/١ ، المغني ٢٤/١ ، ابن عقيل ٣٢٧/١ ، الاشموني  
٢٩٠/١ ، الخزائن ٣٤٨/٤ ، العيني ٢٧٨/٢ ، التوطئة  
للشلوين ٩٨ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥ .

(٤) ( منهب ) : ساقطة في ل .

أَجْرُوا عَلِمْتُ مَا قَامَ زَيْدٌ مَجْرَى عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَتَمًا فَلَا يَمُدُّ فِي  
مِثْلِ ذَلِكَ •

قوله : ويلزمُ المكسورةُ اللامُ في خبرها •

قال الشيخ : سواءُ أَعَمِلْتُ أَوْ لَمْ تَعْمَلْ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلُوا  
اللامَ لَاتَّبَسَتْ بِالزَافِيَةِ مَعَ الْجَمَلَيْنِ جَمِيعًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ :  
إِنْ زَيْدٌ مَنْطَلَقٌ وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ جَزَأَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مَا زَيْدٌ مَنْطَلَقٌ  
وَمَا قَامَ زَيْدٌ وَجَزَأَ أَنْ تَكُونَ الْمَخْفَفَةُ فَيَكُونَ الْمَعْنَى زَيْدٌ مَنْطَلَقٌ  
وَقَامَ زَيْدٌ ، فَوَذا جِئْتَ بِاللَّامِ تَمَيَّزَتِ الْمَخْفَفَةُ وَسُمِّيَتْ هَذِهِ اللّامُ  
الْفَارِقَةُ لِذَلِكَ •

قوله : والمفتوحةُ تُعَوِّضُ عَمَّا ذَهَبَ مِنْهَا أَحَدُ الْأَحْرَفِ  
الْأَرْبَعَةِ حَرْفُ النْفْيِ وَقَدْ وَسُوفَ وَالسَّيْنُ •

قال الشيخ : وأَرَادَ أَنَّهَا تُعَوِّضُ مَعَ الْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ اسْتَفْنَى  
عَنْهُ لِأَنَّ « قَدْ وَسُوفَ وَالسَّيْنُ » لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَلِ فَعَلِمَ  
أَنَّ اتْعَوِّضُ فِيهِ ، وَلَمَّا أُدْخِلَ حَرْفُ النْفْيِ مَعَهَا اغْتَفِرَ أَمْرُهُ وَكَانَ  
الْأَوَّلَى أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ • ثُمَّ أَخَذَ يُمَثِّلُ قَلَمٌ يُمَثِّلُ عَلَى تَرْتِيبِ  
مُسْتَقِيمٍ لَا عَلَى مَا قَدِمَهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ وَلَا عَلَى تَرْتِيبِ آخِرِ ذَلِكَ  
أَنَّ الَّذِي رَتَّبَهُ هُوَ تَقْدِيمُ تَخْفِيفِهِمَا وَإِبْطَالُ الْعَمَلِ فِيهِمَا ثُمَّ إِعْمَالُهُمَا  
ثُمَّ وَقُوعُ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ بَعْدَهُمَا ، وَتَمَثِيلُهُ أَوَّلًا مُسْتَقِيمًا فِي الْمَكْسُورَةِ  
مُلْغَاةً ثُمَّ مَعْمَلَةً ، ثُمَّ مِثْلُ (١) بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَفْتُوحَةِ الْمَعْمَلَةِ وَكَانَ  
الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ الْمَفْتُوحَةَ الْمُلْغَاةَ ، لِأَنَّهُ الْوَجْهُ ، وَإِعْمَالُهَا شَاذٌ فَتَرَكَ

---

(١) ( مثل ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، ص •

تمثيله ههنا بالكلية ثم ذكره في آخر الفصل ، ثم مثل بدخول  
المكسورة على الفعل وهو مستقيم ، لو كان قدّم تمثيل المفتوحة  
ملغاة . ثم مثل <sup>(١)</sup> بذهب الكافرين في دخولها على الفعل غير  
الداخل على المبتدأ والخبر ، ثم مثل بما ذكرنا أنه ينبغي تقديمه  
وهو أن المفتوحة المانعة . فقال وتقول : علمت أن زيد منطلق ،  
والتقدير أنه زيد منطلق ، قل تعالى : { وأخير دعواهم أن  
الحمد لله رب العالمين } <sup>(٢)</sup> ، وكان ينبغي أن يمثل بالمفتوحة  
الداخلية على الفعل حسب ترتيبه وقد تقدّم الكلام على جميع  
ذلك ، وأنشد البيت :

في فتية كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كل من يحفّى وينتعل ٢٣٤

والتقدير أنه هالك على ما تقدّم ، ثم مثل بدخول المفتوحة على  
الفعل . فقال وتقول : « علمت أن لا يخرج زيد وأن قد خرج  
وأن سيخرج وأن سوف يخرج » ، والتقدير عندنا أنه في الجميع  
لما تقدّم ذكره ، والزموا تعويض هذه الحروف تنبيهاً على أنها  
ليست الناصبة للفعل من أول الأمر ، ولم يمكنهم التعويض بها مع  
حرف النفي لتعذر اجتماعها معها فاستغنوا بحرف النفي لما كان  
زيادةً مضاداً لها ، ألا ترى أنه لا يصح أن يجمع بينه وبين السين  
وأختها ولا بينه وبين قد لأن تلك حروف إثبات فلا <sup>(٣)</sup> يصح  
جمعها مع حروف النفي .

(١) ثم مثل : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) سورة يونس الآية : ١٠ .

(٣) في ل : ( فكيف ) .

( فصل ) قوله : والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق إلى آخره .

قال الشيخ : كُنْتُمْ قَصِدُوا إِلَى الْمُسَاكَلَةِ بَيْنَ أَنْ وَالْفِعْلِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهَا وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَدْخَلُوا عَلَيْهَا غَيْرَ أَفْعَالِ التَّحْقِيقِ لَكَانَ مَعَهَا كَالْمَضَادِّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : أُنَسِّى أَنَّكَ تَقْرُمُ لَكَانَ أَنَّكَ دَالًّا عَلَى ثُبُوتِ (١) مَا فِي خَبَرِهِ وَتَحْقِيقِهِ ، وَأُنَسِّى دَالًّا عَلَى تَوَقُّعِهِ ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ مُتَوَقَّعًا حَاصِلًا فَلِذَلِكَ لَمْ يَدْخُلُوا عَلَيْهَا إِلَّا هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَمَا قَارِبَهَا فَلَمَّا ثَبَتَ اسْتِنَاعُ دُخُولِ أَفْعَالِ الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ عَلَى الْمَشَدَّةِ فِي كِلَا وَجْهَيْهَا التَّزَمُوا أَنْ لَا يَدْخُلُوا أَفْعَالِ التَّحْقِيقِ إِلَّا عَلَى الْمَشَدَّةِ لِتَحْصُلِ الْمُسَاكَلَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا حَصَلَتْ فِي غَيْرِهِمَا ، قَوْلُهُ : « وَمَا فِيهِ وَجْهَانِ » يَضِي وَمَا لَهُ جَهَنَانِ شَبَّهَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَأَدْخَلَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا كَطَنَنْتُ لَانْتِفَاءَ مَا ذَكَرْنَاهُ بِالنِّسْبَةِ [ ١٢٨ ظ ] إِلَيْهِمَا فَإِذَا أَدْخَلْتَهُ عَلَى الْمَخْفُفَةِ أَوْ الْمَشَدَّةِ فَلَأَنَّكَ قَصِدْتَ ثُبُوتَهُ ، وَالْأَشْيَاءُ ثَبَتَ بِالظَّنِّ بِخِلَافِ تَشَبُّهِهَا وَالطَّمَعِ فِيهَا ، وَإِذَا أَدْخَلْتَهُ عَلَى النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ اسْتِقَامَ أَيْضًا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَعْدُورِ فَصَحَّ أَنْ يَقْصَحَ مَظْنُونًا وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ مَوَاضِعُ النَّاصِبَةِ وَمَوَاضِعُ الْمَثْقَلَةِ وَالْمَخْفُفَةِ مِنْهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ « أَنْ » ، إِمَّا أَنْ يُذَكَّرَ بِفِعْلِ قَبْلِهَا مُسَلِّطًا عَلَيْهَا أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ بِفِعْلِ مُسَلِّطٍ عَلَيْهَا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلُ تَحْقِيقٍ أَوْ ظَنٍّ أَوْ غَيْرَهُمَا وَالْأَوَّلُ يَقَعُ فِي الْمَشَدَّةِ وَالْمَخْفُفَةِ مِنْهَا وَالْآخِرُ يَقَعُ فِي النَّاصِبَةِ ، وَالثَّلَاثُ يَجُوزُ فِيهِ الْأَعْرَاضُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلُهَا فِعْلٌ مُسَلِّطٌ عَلَيْهَا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا بِهَا الْجُمْلَةُ أَوْ لَا ، فَإِنْ صَدَّرَ بِهَا الْجُمْلَةُ تَعَيَّنَتِ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ مِثْلُ قَوْلِهِ

(١) في ر : ( ما في ثبوت ) .

تعالى : { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ } <sup>(١)</sup> ، وإن لم يُصدَّر بها ،  
جزأتا جميعاً كنواك : حسن أن تقوم وحسن أنك تقوم ، وبهذا  
الضابط يُعلم موضع تعيين الناصبة وتعيين غيرها ، وبوضع جواز  
الأمرين منشأ كنت أو سامعاً .

( فاعل ) قوله : وتخرج ( إن ) المكسورة الى معنى أجل .

قال الشيخ : هذا قول كثير من النحويين ، وقد رده بعضهم  
وحمل البيت الذي هو <sup>(٢)</sup> :

٢٣٦- بَكَرَ الْعَوَازِلُ

على أنه أراد إن المؤكدة [ المكسورة ] <sup>(٣)</sup> وأدخلها على اسمها  
وحذف الخبر للعلم به ، يعني أن الأمر كذلك وليس بعيد عن  
الصواب ، بل هو الظاهر ، والذي يجعلها بمعنى نعم تجعل هذه  
الهاء هاء السكت كأنه قول : إن والحق هاء السكت للوقوف ،  
وما ورد في كلام ابن الزبير <sup>(٤)</sup> جواباً للقول له : ( لعن الله ناقه

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٤ .

(٢) البيت نسبته ابن يعيش لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في  
ديوانه ص ١٤١ والبيت بتمامه :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُو ح يَلْمُنَنِي وَالْمُهْنَةُ

الصبوح ، الشرب صباحاً ، الكتاب ٤٧٤/١ ، ٢٧٩/٢ ، ابن  
يعيش ٦/٨ ، ٧٨/٨ . ورواية الديوان :

بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَازِلِي يَلْمُنَنِي وَالْمُهْنَةُ

( المكسورة ) : زيادة عن ل .

(٣) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي ، بويع بالخلافة  
سنة ٦٤ هـ . ومدة خلافته ٩ سنوات توفي سنة ٧٣ هـ . غاية  
النهاية ٤١٩/١ ، صفوة الصفوة ٣٣٢/١ .

حملتني اليك إن وراكبها ) ليس له وجه إلا معنى نعم ولولا ذلك  
 لكان القول بأنها الناصبة في البيت متعيناً ، وإذا ثبت في غيره احتسب  
 البيت اوجهين إلا أن حملته على الناصبة أولى ، لأنه الأكثر  
 فإن عورض بحذف الخبر فحذف الخبر شائع كثير عند قيام  
 اقريئة أكثر من استعمال إن بمعنى نعم فكان أولى لذلك ، وتخرج  
 المقوَّحة الى معنى لعل كقولك : إيت السوق أنك تشتري لحماً  
 أي لعلك ، ومنه قوله تعالى : { وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ  
 لَا يُؤْمِنُونَ } (١) في قراءة من قرأ بالفتح ، لأنها لو جعلت  
 متصلة (٢) بدا قبلها تتغير المعنى الى خلافه وصار عذراً لهم ، والآية  
 سبقت رداً عليهم في قوله : { مَنِ جَاءَهُمْ آيَةٌ يُؤْمِنُ بِهَا } (٣) ،  
 فقيل : « ما يُشْعِرُكُمْ » رداً عليهم في المعنى كما جاء هذا المعنى في  
 غير موضع ، ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله تعالى : { كَمَا لَمْ  
 يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ } (٤)  
 فهذا يطمئنه أن الكلام جاء رداً عليهم لا تصديقاً لهم فاذا حمل  
 أنها على الاتصال يشعركم على أنه فاعل يشعركم صار المعنى  
 توبيخ من يزعم أنهم لا يؤمنون وهو عكس المعنى المتقدم ، لأنه في  
 المعنى تحقيق لما قصدوه وقد علم أنه رداً عليهم فكيف يرد  
 عليهم قولهم تحقيقه ؟ وقد حملته بعضهم على أن تكون لا زائدة  
 فيستقيم المعنى لأنه يبيح توبيخاً لمن يزعم أنهم يؤمنون ، وفيه رد  
 لقولهم ، ويجوز أنها على ظاهرها لغير لعل على معنى التعليل  
 لتوبيخهم على ذلك ، وجواباً لسؤال متدبر كأنه قيل لم وجبوا  
 على ذلك ؟ فقيل لأنها إذا جاءت لا يؤمنون .

(١) سورة الانعام الآية : ١٠٩ .

(٢) في ر : ( متعلقة ) .

(٣) سورة الانعام الآية : ١٠٩ .

(٤) سورة الانعام الآية : ١١٠ .



( فصل ) قوله : ولكن للاستدراك الى آخره .

قال الشيخ : وَطَحَ لَكِنْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفًا لِمَا  
قَبْلَهَا عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَعِنْدَ ذِكْرِ دُخُولِ السَّلَامِ مَعَ « إِنْ » ، فَإِذَا كَانَ  
مَا قَبْلَهَا نَفْيًا كَانَ مَا بَعْدَهَا إِثْبَاتًا وَبِالْعَكْسِ وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ عَوْدَةُ النَّفْيِ  
وَالْإِثْبَاتِ وَإِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ الْمَعْنَى فَلَوْ قُلْتُ : سَافِرٌ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا أَقَامَ ،  
اسْتَقَامَ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى لَكِنْ عَمْرًا مَا سَافَرَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ : مَا سَافَرَ  
زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا أَمْ يُقَمُّ كَانَ مُسْتَقِيمًا لِأَنَّ الْمَعْنَى لَكِنْ عَمْرًا سَافَرَ  
فَاسْتَقَامَ فِي الْجَمِيعِ لِحُصُولِ الْغَرَضِ فِي الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ مَا بَعْدَهَا وَمَا  
قَبْلَهَا ، وَهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفُتِنْتُمْ  
وَلَتَمَنَّيْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ } <sup>(١)</sup> ، لِأَنَّ الْمَعْنَى وَلَكِنْ  
اللَّهُ مَا أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا فَلَسْتُمْ لِهَذَا الْمَعْنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا فَهَمُّ  
ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ لَكُونَهُ جَاءَ فِي سَبَقِ لَوْ ، وَلَوْ تَدُلُّ  
عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لِمُتَنَاعِ غَيْرِهِ فَجِدَلٌ عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ مُتَمَتَّةٌ فِي  
الْمَعْنَى فَلَمَّا قِيلَ [ ١٢٩ و ] وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ عَلِمَ إِبْرَاهِيمُ مَا فَهَمَ  
إِبْرَاهِيمَ [ أَوَّلًا ] وَهُوَ سَبَبُ التَّسْلِيمِ وَهُوَ نَفْيُ الرُّؤْيَا فَلَمَّا لَمْ يَلَمْزِ اللَّهُ  
وَلَكِنَّ اللَّهَ مَا أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا <sup>(٢)</sup> [ لِيَسْلُكَكُمْ فَخَذَفَ السَّبَبُ وَأَقِيمَ  
السَّبَبُ ] <sup>(٣)</sup> .

( فصل ) قوله : وَتُخَفَّفُ فَيُطْلَقُ عَلَيْهَا كَمَا يُطْلَقُ عَمَلٌ  
إِنْ وَأَنْ .

قال الشيخ : لَمْ يَرِدْ تَنْصِيحُهَا بِهَا فِي جَوَائِزِ الْأَعْمَالِ لِأَنَّهَا  
لَا تَعْمَلُ إِذَا خَفَّتْ بِخِلَافِ إِنْ وَأَنْ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحَاوِلْهَا لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ

(١) سورة الانفال الآية : ٤٣ .

(٢) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .

(٣) في غير الاصل : ( فُخَذَفَ السَّبَبُ وَأَقِيمَ السَّبَبُ ) .

بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فأجريت مجرهما في ترك العمل بخلاف إن وأن فانهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع العمل ، ويقع في ظروف العطف على ما سيجي بيانه إن شاء الله تعالى •

(فصل) قوله : كأن للتشبيه ، ركبت الكاف مع أن الى آخره •

قال الشيخ نجعل كأن مركبة من كاف التشبيه وأن ، ولا دليل يدل على ذلك لاحتمال أن تكون كلمة برأسها للتشبيه كما أن ليت كلمة برأسها للتمني فهو الاولى لاوجه : أحدهما أن التركيب على خلاف الاصل ، والآخر أن أخواتها غير مركبة لأدنى الى أن تكون جاراً ومجروراً ولا يستقيم من الجار والمجرور الكلام ، ونحن نقطع بأنه كلام مستقل ، ولا يفيد أن الاصل « إن زيدا كالأسد » وإنه لما أدخل حرف الجر وجب أن تكون مفتوحة صار جاراً ومجروراً ، والذي أوقع من قال بالتركيب ما رأى من صورة الكاف في قوله : إن زيدا كالأسد واستقامة<sup>(١)</sup> تقديمها صورة لتدل من أول الأمر على التشبيه لو سأم من الوجه الثالث لكان جيداً ولكنه غير مستقيم لما ذكرناه •

(فصل) قوله : وتُخَفَّفُ فيُبَطِّلُ عملها الى آخره •

قال الشيخ : كأن إذا خُفِّفَتْ جازَ إعمالها والغاؤها<sup>(٢)</sup> ، إلا أن الالغاء أكثر وهذا مما يدل على أنها ليست مركبة لأنها لو كانت

(١) في ل : ( تقدير ) ، وما اثبتناه احسن •

(٢) في ل : ( كما في أن ) ، وما اثبتناه احسن •

مركبةً لكان حكماً المفتوحة والمفتوحة لا تعمل على ما تقرر ،  
ومنه إنما تعمل في الظاهر وأما قوله (١) :

٢٣٧ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ ،  
فإنما جاء الخفض على أن تكون « أن » ، زائدة ، وأما النسب  
والرفع فعلى أن تكون مخففة من التثنية فاذن ليس الخفض إلا  
بتأويل الجبر بالكاف وأن حرف زائد كما يراء بعد لما في قوله  
تعالى : { وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا } (٢) ، وشبهه إلا أن زيادتها مع  
الكاف قليل .

( فصل ) قوله : ليت منهاها التمني .

قل السبع : ولذلك وجب أن تكون مقدمة ويجوز عند  
القراء أن تجري مجرى أتمنى فينسب بها الجزآن تسميها لها  
بقل التمني (٣) لما وافقه في معناه « فتقول : ليت زيدا قائماً كما

(١) اختلف في نسبة هذا البيت فنسبه ابن الأنباري إلى زهير بن  
أرقم ونسبه ابن يعيش إلى باغث بن صريم اليشكري وكذلك  
ابن منظور في اللسان ثم قال : ويقال كعب بن أرقم والصحيح  
لباغث يصف امرأة حسناء وصدره :  
« وَيَوْمًا تَوَافَيْتَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ ، وَرَوَاةٍ صَبِيحَةٍ وَابْنِ  
يَعِيشٍ وَالْأَشْمُونِيِّ وَالْأَنْصَافِ وَالْمُقَرَّبِ (وَارِقٍ) مَكَانَ (نَاضِرٍ) »  
الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ ، الأنصاف ٢٠٢/١ ، المغني ٣٣/١ ،  
المقرب ١١١/١ ، الأشموني ٢٩٣/١ ، الخزانة ٣٦٤/٤ معاهد  
الأنصاف ص ٢٢ ، اللسان مادة ( قسم ) العيني على الأشموني  
٢٩٣/١ ، التوطئة للشلوطين ١٠٠ .

(٢) سورة الفتيوت الآية : ٣٣ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦ .

تقول 'أتمنى زيداً قائماً ، والكسائي يجيز ذلك على تقدير 'كن' (١)  
فتقول 'ليت زيداً قائماً على معنى ليت زيداً كان قائماً ، وما ذكروه  
لا دليل عليه إلا ما توهموه من قوله :

٦٨

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وهذا محتمل أن يوجه على ما ثبت من لغتهم فلا ينبغي أن يحمل  
على وجه لم يثبت مع احتمال ما ثبت عنهم ، والوجه أن يحمل  
على أن خبر ( ليت ) محذوف ورواجعاً حال من الضمير المرفوع  
المقدر فيه فكون التقدير ' يا ليت أيام الصبا لنا رَوَّاجِعَا ،  
فروَّاجِعَا حال من الضمير المرفوع المستتر في أنا الراجع إلى أيام  
مثل قولك : زيد في الدار قائماً وهذا سماع في لغتهم ثبت فحمله  
عليه أولى من حمله على ما لم يثبت في لغتهم مثله والكلام عليه وعلى  
الكسائي واحد وإن كان ما ذكره الكسائي قد ثبت أيضاً مثله في  
إضمام كان أنه قليل ليس بقياس ، وهذا كثير جارٍ على طريق  
القياس فيما دللت عليه القرينة فكان المصير إليه أولى .

( فصل ) قوله : وتقول : لَيْتَ أَنْ زِيداً خَارِجٌ وتسكت

إلى آخره .

قال الشيخ : فتدخلها على أن المفتوحة وتسد مسد ما يحتاج  
إليه من اسمها وخبرها كما سدت في قولك : ظننت أن زيداً خارج ،  
ومن زعم أن ثم خبراً محذوفاً فيلزمه أن يُقَدَّرَ ههنا مثله إذ  
لا فرق بين البابين في ذلك .

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦ .

( فصل ) قوله : لعلّ معناها التّرجي مرجو أو مخوف .

قال الشيخ : معناه التّوقع ، وقد يكون للمرجو والمخوف ولكنّه كثر في المرجو حتى صار غالباً عليها ، ومنه قوله تعالى : { لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ } <sup>(١)</sup> ، فهذا التّوقع المخوف ، وقوله تعالى : { وَاعْلَمْتُمْ تَنْفَلِحُونَ } <sup>(٢)</sup> ، ترج للعباد ، هذا أوردّه اعتراضاً لأنّ الكلام [ ١٢٩ ط ] وارد على غير الحكاية والتّوقع من الباري سبحانه مستحيل ، لأنّه إنّما يكون فيما جهلت عاقبته فهو مستحيل في حقّ العالم بالملوكات كلها ، فأجاب عن ذلك بأنّه <sup>(٣)</sup> على طريق <sup>(٤)</sup> ردّ معناه إلى المخاطب كأنّ التّوقع ممن تعلق به وهم المخاطبون ومثله قوله تعالى : { وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ } <sup>(٥)</sup> في أنّه شكّ ممن يُقدّر رأياً لهم ، أي لو رآهم [ راء ] <sup>(٦)</sup> لكانت هذه حاله ، وكذلك قوله تعالى : { فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً } <sup>(٧)</sup> وأمّثاله ، ومنهم من يزعم أنّ لعلّ معناها في مثل ذلك التّلميل وهو يقف عليه في مثل « لعلّ الساعة قريب » ، ومنهم من يزعم أنّها في حقّ الله تعالى لتحقيق ما تعلّقت به ويقف عليه في قوله تعالى : { لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى } <sup>(٨)</sup> ، <sup>(٩)</sup> ولم يتذكر ولم يخش ، ولو كان لتحقيقه لوجب حصوله . وأجيب عن ذلك بأنّه قد تذكر بقوله :

- |     |                            |
|-----|----------------------------|
| (١) | سورة الشورى الآية : ١٧ .   |
| (٢) | سورة البقرة الآية : ١٨٩ .  |
| (٣) | في ل : ( وارد ) .          |
| (٤) | في ل : ( يرد ) .           |
| (٥) | سورة الصافات الآية : ١٤٧ . |
| (٦) | ( راء ) : زيادة عن ل .     |
| (٧) | سورة البقرة الآية : ٧٤ .   |
| (٨) | سورة طه الآية : ٤٤ .       |
| (٩) | في ل : ( فانه ) .          |

{ آمَنْتَ }<sup>(١)</sup> ، وهو غير متقيم لأنه لم يرسل إليه لذلك الذكر ، وإنما أرسل للذكر النافع .

قوله : وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ فأطلع<sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ : وذلك لأنها كثر في الاستعمال لتوقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم لمعنى التمني ، أجر يت مجرى التمني فأجيب كما يجاب التمني .

( فصل ) قوله : وقد أجز الأخفش 'لعل' أن زيدا قائم .

قال الشيخ : وليس بالجد إذ ليس معه إلا مجرد القياس ، واللغة لا تثبت قداماً ، فنزعم أنها مثلها فليجز لكن أن زيدا قائم ولا مجيز له ، وقد جاء في الشعر<sup>(٣)</sup> :

(١) سورة الانعام الآية : ١٥٨ ، وهي ( لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنْتَ مِنْ قَبْلُ ) .

(٢) سورة الصافات الآية ٥٥ ، وتامها ( فأطلع فرآه في سواء الجحيم ) ، قال السدي : كان ابن عباس يقرأها ( هل أنتم مطلقوني فأطلع ) وهذه القراءة من شواذ الحروف . جامع البيان في تفسير القرآن ( طبعة بولاق ١٣٢٨ هـ ) للطبري ، ٣٩/٢٣ .

(٣) البيت لمتهم بن نوبيرة من قصيدة يرثي بها أخاه وهي في الفضليات والبيت بتمامه :

لعلك يوماً أن تلي ملامة

عليك من الثلاثي يدعئك أجدها

الشاهد فيه مجيء خبر لعل فعل مضارع مقروناً بأن حملاً لها على عسى ، تلي : من الامام وهو النزول ، الملامة : المصيبة ، الاجدع : المقطوع الأنف أو الأذن ، المقتضب ٧٤/٣ ، الفضليات ص ٢٧٠ ، ابن يعيش ٨/٨٦ ، المغني ١/٢٨٨ ، الخزائن ٤٣٣/٢ .

٢٣٨ لَسَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنَلِّمَ مُنَلِّمَةً

لَمَّا رَأَاهَا لِلتَّوَقُّعِ كَعَسَى وَكَانَ اسْتِعْمَالُ عَسَى بِأَنْ وَافْعَلِ اسْتِعْمَالُهَا  
كَذَلِكَ فَقَالَ : « لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنَلِّمَ » ، وليس بالقوي لمخافته  
لِقِيَاسِ اسْتِعْمَالِ الْفَتْحَاءِ وَوَجْهَهُ مَا ذَكَرْنَاهُ •

### ومن أجناس الحروفِ الحروفِ العطفِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : الْعُطْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ عُطْفُ مُفْرَدٍ عَلَى  
مُفْرَدٍ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : حُرُوفُ الْعُطْفِ هِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي يُشْرِكُ بِهَا  
بَيْنَ الْمُتَّبَعِ وَالْمُتَّبِعِ فِي الْأَعْرَابِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْمُتَّبَعِ بِهَا ،  
وَكَلَامُهُ الْآنَ فِيهَا نَفْسُهَا ، فَإِذَا وَقَعَ بِعَدِّهَا الْمَفْرَدَاتُ فَلَا إِسْكَالَ ، وَإِذَا  
وَقَعَتْ الْجُمْلُ بِعَدِّهَا ، فَتَنْ كَانَتْ مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي هِيَ صَالِحَةٌ لِمَعْمُولٍ  
مَا تَقَدَّمَ كَنْ حَكَمَا حَكَمَ الْمَفْرَدِ فِي التَّشْرِيكِ كَقَوْلِكَ : أَصْبَحَ  
زَيْدٌ قَائِمًا وَعَمْرُوٌّ قَائِدًا وَشَبِيهُ ، وَإِنْ كُنْتَ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يَخْلُو  
إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ فُلَيْتَةً تَقْدَّمَ قَبْلَهَا مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ مَعْطُوفًا  
عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ عَامِلِهِ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ عُطِفَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ  
بِاعْتِبَارِهِ دُونَ مَعْمُولِهِ مِنْ فَاعِلٍ وَمَنْعُولٍ لِتَخَالُفِهِمَا فِي ذَلِكَ كَقَوْلِكَ :  
أُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَيَكْرُمَ بَكْرٌ خَالِدًا ، فَعُطِفَتْ يَكْرُمُ  
خَاصَّةً <sup>(١)</sup> دُونَ مَعْمُولِهِ <sup>(٢)</sup> عَلَى يَضْرِبُ خَاصَّةً وَبَقِيَ كُلُّ وَاحِدٍ  
عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يُعْطَفْ لِتَذَرِ عَاطِفُهُ لِأَنَّ فَاعِلَ الثَّانِي  
وَمَعْمُولَهُ مُتَعَدِّرٌ تَطْتِنُهُمَا عَلَى فَاعِلِ الْأَوَّلِ وَمَنْعُولِهِ لِاسْتِثْلَالِ كُلِّ

(١) فِي ر : ( نَفِي ) ، وَهُوَ وَهْمٌ •

(٢) فِي ل : ( مُتَعَلِّقَةٌ ) ، وَهُوَ خَطَأٌ •

واحدٍ منهما بالعمل في ذلك بخلاف الفعلين فإن معنى التشريك  
فيهما حاصلٌ مرادٌ يسمحُ فيهما ما لا يسمحُ في معمولهما وإن كانت  
الجملة معطوفة على غير ذلك كقولك : قام زيدٌ وخرج عمروٌ  
فمثل ذلك المراد به حصول مضمون الجملة حتى كونه قول :  
حصل قيام زيد وخرج عمرو ، وهذا أولى مما قلناه الأمام<sup>(١)</sup> في  
البرهان « من أن مجيء حروف العطف في الجملة إنما هو على سبيل  
الكلام لا لمعنى غير ذلك »<sup>(٢)</sup> ، فإنا على قطع نعلم<sup>(٣)</sup> الفرق بين قول  
القتل قام زيدٌ وخرج عمروٌ وبين قوله : قام زيدٌ ثم خرج  
عمرٌ ، ولو كان الأمر على ما ذكره لوجب أن يكون الجميع  
سواءً ، أو تقول : بانتاع ثم لأنه لا حاجة إليها ، وبهذا تبين أن  
معنى الواو على ما ذكرناه من تقدير حصول الأخرين ، ألا ترى أن  
أن أفادتك التراخي فيهما فلذي فهمت فيه التراخي مع ثم هو الذي  
يُقدَّر فيه الحصول مع الواو وإنما أشكل مع الواو ولما كان  
ذلك يحصل لو أسقطت وليس ذلك يخرج الواو عما ذكرناه .

قوله : وبين الفعلين في اسنادهما الى زيد .

(١) هو ابو المعالي عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف بن محمد  
الجويني الشافعي العراقي أخذ عنه الغزالي ، وهو أعلم المتأخرين  
من أصحاب الشافعي توفي سنة ٤٧٨ هـ ، ابن خلكان ٢/٣٤١ -  
٣٤٣ ، الاعلام ٤/٣٠٦ .

(٢) قال امام الحرمين : فانا باضطرار نعلم من لغتهم أو لسانها  
أن من قال : رأيت زيدا وعمراً لم ينقض ذلك تقديم رؤية  
زيد ، وقد يعلم الناطق والمخاطب أن رؤية عمرو كانت  
متقدمة ويحسن نظم الكلام كذلك . البرهان للإمام الجويني  
ورقة ٢٩ مخطوطة بدار الكتب برقم ٢٥٨٧٥ ، اصول الفقه .

(٣) في ر : ( فعلم ) .



قال الشيخ : ليس بالجيّد لأنّه هنا في تبين معنى العاطف ،  
وليس العاطف هنا بالمصير الفعلين لزيد وإنما صرّحاً لزيد نسبة  
الأول الى ظاهره والثاني الى مضمّره دون حرف الطاء ، ألا ترى  
أنّك إذا قلت : إن يكرمني زيد يكرّم أخى فقد أسندت الفعلين  
الى زيد [ ١٣٠ و ] وليس ثم عطف وإنما جاء التشريك في الفاعل  
مما ذكرناه فثبت أنّ العطف في زيد يقوم ويقعده ليس على  
معنى (١) ما ذكره ، وإنما هو على أحد أمرين إمّا أن يراد التشريك  
بين الثاني والأول في عامل الأول وإن كان معنوياً فيكون بمثابة  
قولك : لن يقوم زيد ويخرج في العامل اللفظي ، لأن حكم  
التشريك في العامل المنوي كحكمه في العامل اللفظي ، وإمّا أن يكون  
النرض عطف الجملة على الجملة من غير قصد الى تشريك  
المفردات ، فيكون بمثابة قولك : قام زيد وخرج عمرو على  
ما تقدّم .

(فصل) قوله : فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون  
المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر الى آخره .

قال الشيخ : حروف العطف على ثلاثة أقسام كما ذكرنا ،  
قسم يشترك بين المتبوع والتابع في الحكم وهي الواو والفاء وثم  
وحشى من غير تعيين (٢) وقسم ثبت الحكم به لأحدهما بعينه .  
فالاول قد ذكرنا ، والثاني أو وإمّا وأم ، والثالث لا وبَلْ ولكن  
ثم كل واحد من الأقسام تفرق آحاده بعبارة يختص كل واحد  
منها بمعنى ، فالواو للجمع المطلق بينهما من غير تعرض لتقديم ولا

(١) معنى : ساقطة من و .

(٢) في و : ( من غير تعيين ) ساقطة .

تخصيص ولا مية لا على سبل الظهور ولا على سبل الاشتراك بل هي  
أجنبية عن ذلك ، وأما المعبر عنه في الوجود لا يخرج عن ذلك ،  
فإنك إذا قلت : قام زيد وعمرو فجائز [ أن يكون قيامهما معاً  
وجائز أن يكون زيد قبل عمرو وجائز أن يكون بالعكس  
ووزان<sup>(١)</sup> ] الواو في ذلك وزان رجل في أن مدلوله في قولك :  
جاءني رجل يجوز أن يكون علماً ويجوز أن يكون جاهلاً وليس  
لرجل دلالة على واحد منهما فكما أن رجلاً لا دلالة له على ذلك  
وكذلك الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ، ويقع الغلط  
كثيراً في الفرق بين ما يحتمله المدلول في الوجود وما يحتمله اللفظ  
من حيث الوضع فيلتبس لذلك ، واستدل صاحب الكتاب على فساد  
قول من قال بالمعية بقولهم : « جاءني زيد اليوم وعمرو أمس »  
وعلى فساد قول من قال بأن الأول قبل الثاني أو بالعكس بقولهم :  
« اختصم بكر وخالد » من جهة أن اختصم لا يعقل إلا بفاعلين  
في وقت واحد فلو ذهبت تجعلها للترتيب لأدى إلى أن لا يكون  
لها فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال ، وكذلك  
قوله : « سيان قعودك وقيامك » ، لأنك لو ذهبت تجعلها للترتيب  
لفسد المعنى لأنه يؤدي إلى الأخبار عن الواحد ، بالمساواة وهو محال .

قوله : وقول سيويه ولم تجعل للرجل منزلة يكون بها أولى  
من الحمار وكأنك قلت : مرتت بهما .

قل الشيخ : يعني إذا قلت : مرتت يزيد وحمار ، ولم يرد  
بشي المنزلة إلا باعتبار نسبة المرور إليه وإلا فلا يشك ذو أرب  
أن تقديم زيد على الحمار لمنزله وشرفه وذلك جارٍ في كلامهم

(١) ما بين المعقوفين ساقطة في الاصل وإثباتها يستقيم معه الكلام .

كثيراً لأنهم يقدون الأشرفَ ولكن لبسَ للغرض الذي نحن فيه  
من أن التقديم لا يوجب له زيادة<sup>(١)</sup> على الحمار بالنسبة إلى  
المرور •

[ (فصل) قوله : والفاء وثمَّ وحتى إلى آخره ]<sup>(٢)</sup> •

قول النسخ : وأدنا الفاء فمنها أن الثاني عقب الأول من غير  
مهلة ، كقولك : جاء زيدٌ فعمرو ، فقد فارت [ الفاء<sup>(٣)</sup> ] الواو  
لما فيها من الترتيب والتعقيب فيها على حسب ما يُعدُّ في المادة  
تقريباً لا على سبيل المضايقة قرب شئين بعد الثاني عقب الأول في  
المادة وإن كان بينهما أزمان كثيرة كقوله تعالى : { ثُمَّ خَلَقْنَا  
النُّطْنََةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا  
الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَمُونَا اعْظَامًا لَحْمًا }<sup>(٤)</sup> •

وتمَّ معناها الترتيب إلا أن بينهما مهلة ، وقد فارت الواو  
بالترتيب وفارت الفاء المهلة ، وقول سيويه في قولهم : مرت  
برجل ثم امرأة فلور هه مروران ، لأنه لما دلت ثم على المهلة  
وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة ، فيكون  
المرور بالمرأة مروراً ثانياً<sup>(٥)</sup> ، وأورد الآيتين اعتراضاً على القول في  
معنى الفاء وثمَّ ، فأما الفاء فهي في ظاهر الآية تدل على أن الثاني  
قبل الأول وهو تكس ما تقدم ، وأما ثمَّ في الآية فكذلك • وأجاب

(١) انظر ابن يعيش ٩٣/٨ •

(٢) ما بين المعقوفين : زيادة عن س •

(٣) ( الفاء ) : زيادة عن و ، ر •

(٤) سورة المؤمنون الآية : ١٤ •

(٥) انظر ابن يعيش ٩٥/٨ •

~ حتى ~

عن إلقاء بقوله : محمولٌ على أَنَّهُ لَمَّا أَهْلَكَهَا حَكَمَ الْبَاسَ جَاءَهَا  
فَكَتَبَهُ قَالَ : أَهْلَكْنَاهَا فَمَحَكَمَ عَقِيبَ الْإِهْلَاكِ أَنَّ النَّاسَ جَاءَهَا وَهِيَ  
ظَاهِرٌ فِي الْجَوَابِ • ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَهْلَاكِنَاهَا [ ١٣٠ ظ ]  
حَكَمْنَا بِأَهْلَاكِنَاهَا بِجَاءَهَا بِأَسْنَا عَقِيبَ الْحَكْمِ عَلَيْهَا ، وَمَعْنَى الْحَكْمِ تَلِيهَا  
إِرَادَةُ وَقَوْنِهِ بِهِمْ • وَأَجَابَ عَنْ ثَمَّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ : { ثُمَّ  
اهْتَدَى } <sup>(١)</sup> ، ثُمَّ دَامَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغُرَانَ مَتَوَقَّفٌ عَلَى الْعُقْبَةِ ،  
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْجَوَابِ ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : { ثُمَّ  
اهْتَدَى } إِلَى سُلُوكِ سَبِيلِ الْإِسْقَامَةِ فِيمَا يَقَعُ لَهُ مِنَ الْوَقَائِعِ  
بَعْدَ ذَلِكَ •

{ وَحَتَّى : مَعْنَاهَا الْغَايَةُ وَالْإِنْتِهَاءُ وَإِنْ مَا قَبْلَهَا يُفَضَّلُ ثَمًّا فَثَمِّيًا  
أَلَى يُبْلَغُ إِلَيْهِ فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِنَ الْمَطُوفِ عَلَيْهِ وَهِيَ  
مَحْمُولَةٌ عَنْدهُمْ عَلَى الْجَارَةِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِيهَا مَا يَلَاقِي آخِرَ جُزْءٍ  
كَقَوْلِكَ : نَمَتْ الْبَارِحَةُ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَجَاءَ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ فِي الْجَارَةِ جَعَلُوا  
لِلْأَصْلِ تَلَى الْفَرْعِ مَزِيَّةً بِمَعْنَاهَا الْمَذْكُورُ يَفَارِقُ أَخَوَاتِهَا الثَّلَاثَ •

قوله : وَأَوْ وَإِمَّا وَأَمْ اثْلَاثٌ لِإِبْطَاتِ الْحَكْمِ لِأَحَدِ الْمَذْكُورِينَ •

قَالَ الشَّيْخُ : [ مَعْطُوفٌ وَمَطُوفٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> ] مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ،  
وَهُوَ فِي أَوْ وَإِمَّا ظَاهِرٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ  
عَمْرُو فُأَدَّتْ مَثْبُتٌ الْمَجِيءُ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا لَا بَعِيْنَهُ وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ  
الْمُتَكَلِّمُ شَاكَاكَ بِكَ قَدْ يُبْهِمُ ذَلِكَ عَلَى السَّامِعِ وَقَدْ يَكُونُ شَاكَاً ، وَإِمَّا  
تَحْقِيقُهُ فِي أَمْ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ تَنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فَأَنْتَ عَالِمٌ

(١) سورة طه الآية : ٨٢ •

(٢) في ر : ( جاز ) •

(٣) ( معطوفٌ ومعطوفٌ عليه ) : زيادة عن و ، ر •

يَأْنْ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ وَكَنْتَ لَا نَعَامُ تَعْنِيهِ فَقَدْ تَضَمَّنَ كَلَامُكَ أَتَيْتُ  
 الْحَكِيمَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ فِي (١) لِأَنَّ وَضْعَهَا  
 لِلْإِسْتِفْهَامِ فَضَادَتِ الْأَمْرَ لِذَلِكَ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَكُونُ أَمْرًا  
 اسْتِفْهَامًا وَإِنَّمَا وَقَعَتْ فِي الْخَيْرِ إِذَا كُنْتُ (٢) مَنْقُطَةً ، لِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ  
 بِجُمْلَتَيْنِ مُجْبِرَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى أَوَّلًا ، ثُمَّ أُوْرِدَ الشُّكُّ بَعْدَ ذَلِكَ فَجَبَّ  
 بِالْجُمْلَةِ الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ وَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي إِعْرَابِ قَوْلِكَ : أُمُّ شَاءَ خَيْرٌ  
 مُبْتَدَأٌ وَتَقْدِيرُهُ أُمُّ هِيَ شَاءَ ، بِهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « الْمَنْقُطَةُ تَقَعُ فِي الْخَيْرِ »  
 أَيْضًا ، وَإِلَّا فَلْتَحْقِيقُ أَنَّ أُمُّ لَا تَقَعُ فِي الْخَيْرِ أَصْلًا لِلْمُلَازِمَتِهَا  
 الْإِسْتِفْهَامِ ، ثُمَّ تَشْكُلُ بِالْمَنْقُطَةِ خَاصَّةً وَوُقُوعِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخَيْرِ  
 جَمِيعًا عَلَى مَا فُسرَ .

قَوْلُهُ : تَقُولُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمُّ عِنْدَكَ عَمْرُو ؟

قَالَ الشَّيْخُ : فَكَّرَرْتُ عِنْدَكَ لِتَحْقِيقِ أَنَّهَا الْمَنْقُطَةُ ، لِأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ  
 لَا تَكُونُ كَذَلِكَ بَلْ يُلْزَمُ أَنَّ يَقَعُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ (٣) بَعْدَ الْهِمَزَةِ  
 وَالْآخِرَ بَعْدَ أُمِّ (٤) ، إِنْ كُنْتَ الْقَضِيَّةُ فِي أَحَدِ جُزْئِي الْجُمْلَةِ كَقَوْلِكَ :  
 زَيْدٌ عِنْدَكَ أُمُّ عَمْرُو ؟ ، وَأَقَائِمُ زَيْدٌ أُمُّ قَاعِدٌ ؟ ، وَلَوْ قُلْتُ : أَزِيدُ  
 عِنْدَكَ أُمُّ فِي الدَّارِ ؟ أَوْ أَتَعْنِيكَ زَيْدٌ أُمُّ عَمْرُو ؟ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِيمًا (٥)  
 فَإِنَّ كَانَ الشُّكُّ فِي الْجُمْلَتَيْنِ وَلَمْ يَشْتَرِكَا فِي أَحَدِ الْجُزْئَيْنِ وَجَبَ  
 ذِكْرُهُمَا جَمِيعًا كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ مَوْضِعَ الْمَفْرُودِ ،  
 كَقَوْلِكَ : أَقَامَ زَيْدٌ أُمُّ قَاعِدٌ عَمْرُو ؟ وَلِذَلِكَ لَا تُعْمِزُ هَذِهِ عَنْ  
 الْمَنْقُطَةِ إِلَّا بِالتَّصَدُّ لِحَتْمَالِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا ، وَأَمَّا

(١) فِي ل : ( أُمُّ ) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي ل : ( خَيْرِيَّة ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٣) فِي ل : ( فِيهَا ) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) فِي ل : ( مَعَ وَجُوبِ حَلْفِ الْخَيْرِ ) .

(٥) فِي ل : ( وَكَذَلِكَ أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمُّ عَمْرُو عِنْدَكَ ؟ لَيْسَ ذِكْرُنَاهُ ) .

المنقطعة فوضعها على أن تأتي كالأضراب عن الجملة المقدمة استفهامية كانت أو خبرية وقد مثلها جميعاً •

( فصل ) قوله : والفعل بين أو وأم في قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ الى آخره •

قال الشيخ : قد تقدم أن وضع ( أم ) للعلم بأحد الامرين ، وأما ( أو ) فليست كذلك فإذا علم الفرق بينهما فأنت مع ( أم ) عالم بأن أحدهما عنده مستفهم عن التعيين ومع ( أو ) مستفهم عن واحد منهما عندك ؟ ومن ثم كان جوابه بنعم أو لا مستقيماً ، ولم يكن ذلك مستقيماً في ( أم ) لأن السؤال عن التعيين ، ولا إشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المسائل وانما الاشكال في استعمالهما على غير ذلك ، وهو أنهم استعملوا الهمزة وأم في معنى التسوية من غير استفهام كقولك : سواء علي أقمت أم قصدت ؟ واستعملوا الجملتين والثانية معطوفة بأو في معنى الحال ، كقولك : أنا أضرب زيدا أقام أو قعد ؟ فمثل ذلك يلتبس فيه موضع أم بموضع أو ، وأورد سيبويه قوله (١) :

٢٣٩ ما أبالي أنبأ بالحزن تيس

أم لحاني بظهر غيب لئيم

(١) البيت لحسان بن ثابت من قصيدة قالها في يوم أحد يفتخر بها على ابن الزبير ، أنبأ : من نبيب التيس صوته عند هياجه . الحزن : الحزن بفتح الحاء ما غلط من الأرض ، الكتاب ٤٨٨/١ ، المقتضب ٢٩٨/٣ ، مجاز القرآن ١٥٨/٢ ، أمالي ابن الحاجب ٢٩٩ ، الخزائنة ٤٦١/٤ ، الحجة للفارسي ٢٠٣/١ ، في الديوان ( ألب ) مكان ( أنب ) ، الديوان ط . تونس ١٢٨١هـ ص ٨٩

على أنه مختص بأم ، وأورد سيوييه قوله :

٢٤٠ ولست أبالي بعْدَ يومٍ مُطَرَفٍ

حتوف المنايا أكثرت أو أقلت (١)

على أنه من مواضع أو والفرق بينهما أن قوله : أنب بالحنن  
تيس « وقع مفعولاً لأبالي فوجب أن يكون من مواضع أم (٢) »  
إذ لا معنى للحال فيه ، وإنما المراد ههنا المبالي به . وأيضاً فإنه  
لا ضمير في أنت فيكون كصاحب [ ١٣١ و ] الحال فيكون حالاً ،  
وأما قوله : « حتوف المنايا أكثرت » فقد ذكر مفعول أبالي وهو  
قوله : « حتوف المنايا » فلم يبق إلا الحال في كل واحد من الفعلين  
ضمير صاحبه ، وأورد قوله (٣) :

٢٤١ - إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده

أطال فأملئ أو تناهى فأقصرا

على أنه من مواضع أو وقد ظهر الأمر فيه بما تقدم فهذه هي  
المواضع التي ياتسب فيها موضع أم بموضع أو وكثيراً ما يقع فيها

---

(١) البيت لم يُعرف قائله ، وهو من شواهد سيوييه ، الحتوف :  
مفرداً حتف وهو قضاء الموت ، فالشاعر بين أن رزية المفقود  
عظيمة ولا يبالي بعدها بكثرة الرزايا أو قلتها ، الكتاب  
٢٩٠/١

(٢) ( إذ ) : ساقطة من ل .

(٣) البيت لزياد بن زيد العذري - شاعر إسلامي من بادية الحجاز ،  
أملئ : من الملى وهو الزمن الطويل ، تناهى : انتهى إلى أمد  
محدود . الكتاب ٤٩٠/١ ، المقتضب ٣٠٢/٣ ، أمالي ابن  
الحاجب ٣٠٠ ، الخزانة ٤٦٩/٤

المُتَأَخَّرُونَ فِي كَلَامِهِمْ وَأَنْعَارِهِمْ فَلَا يَفْرَقُونَ بَيْنَهُمَا ، وَشَرْطُ اسْتِعْمَالِ  
أَمْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَيْضاً أَنْ تَسْبِقَهَا الْهَمْزَةُ ، وَشَرْطُ اسْتِعْمَالِ أَوْ  
أَنْ لَا تَسْبِقَهَا هَمْزَةٌ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثَلَةِ .

( فَعَلَ ) قَوْلُهُ : وَيُقَالُ فِي أَوْ وَإِنَّمَا أَنَّهُمَا لِلشَّكِّ .

قَالَ الثَّمِينُ : وَإِنَّمَا قَالَ وَيُقَالُ تَنْبِيهاً عَلَى أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ  
بِإِلْزَامٍ إِذْ قَدْ يَكُونُ التَّكْلِمُ غَيْرَ شَاكٍ ، بَلْ يَكُونُ مُبْهِماً ، وَأَمَّا فِي  
الْأَمْرِ فَيُقَالُ لِلتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ عَلَى أَنْ وَضَعَهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِبْطَانِ  
الْحُكْمِ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ إِنْ جَعَلَتْ قَرِينَةً يَفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ  
الْأَمْرَ غَيْرَ حَاجِزٍ عَنْ (١) الْآخِرِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ : « جَالِسِ الْحَسَنِ » (٢) أَوْ  
ابْنِ سِيرِينَ (٣) وَتَعَلَّمَ إِمَامَ الْفَتَا ، وَإِمَامَ النُّحُو ، سَمِّيَ إِبَاحَةً وَلَا  
يُسَمَّى تَخْيِيراً ، وَهُوَ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَمَّا فِي التَّخْيِيرِ فَلَا  
إِشْكَالَ ، وَأَمَّا فِي الْإِبَاحَةِ فَانْكَرَ إِذَا قُلْتَ : تَعَلَّمَ الْفَقْهَ أَوْ النُّحُو  
فَتَعَلَّمَ الْأُمُورَ أَحَدَهُمَا فَإِنَّهُ مِمَّا لَا مَجَالَهَ وَإِنَّمَا أَخَذْتَ نَفْيَ  
الْحَاجِزِ عَنِ الْآخَرِينَ مِنْ أَمْرِ خَارِجٍ عَنِ ذَلِكَ وَقَدْ اسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ  
وَقُوعَ ( أَوْ ) فِي النِّهْيِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَلَا تَطْغَوْا مِنْهُمُ اثِمًا

(١) فِي ل : ( فِي ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) الْحَسَنِ : هُوَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ يَسَارِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبُو  
سَعِيدٍ الْبَصْرِيِّ إِمَامَ زَمَانِهِ قَرَأَ عَلَى حِطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ  
عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، رَوَى عَنْهُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ تُوْفِيَ  
سَنَةَ ١٢٠ هـ غَايَةَ النِّهَايَةِ ٢٣٥/١ ، الْقَامُوسُ الْإِسْلَامِيُّ ١/٣٠ .

(٣) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ بْنِ أَبِي عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ مَوْلَى أَنَسِ  
ابْنِ مَالِكٍ رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي  
هَرِيرَةَ تُوْفِيَ سَنَةَ ١١٠ هـ . غَايَةَ النِّهَايَةِ ٢/١٥١ ، ابْنُ خُلْكَانَ  
٣/٣٢١ .



أَوْ كَفُوراً<sup>(١)</sup> ، وهما لو انتهى عن أحدهما لم يشك ولم يعد  
 ممثلاً إلا بالانتهاء عنهما جميعاً ومن ثم حملها بعضهم على أنها  
 بمعنى الواو<sup>(٢)</sup> وقال : التقدير آئماً وكفوراً والاولى أن تبقى على  
 بابها وإنما جاء التعميم فيهما من أمر وراء ذلك ، وهو النهي الذي  
 فيه معنى النفي ، لأن المعنى قبل وجود الهي تطع آئماً أو كفوراً  
 أي واحداً منهما فإذا جاء الهي ورد على ما كان ثابتاً في المعنى فيصير  
 المعنى تطع واحداً منهما فيجىء التعميم فيهما من جهة النهي الداخل  
 وهي على بابها فيما ذكرناه لأنه لا يحصل الانتهاء من أحدهما حتى  
 ينتهي عنهما بخلاف الإتيان فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر فهذا  
 معنى دقيق يعلم به أن أو في الآية على بابها وأن التعميم لا يجيء  
 منهما وإنما جاء من جهة المضموم إليها على ما ذكرناه .

( فصل ) قوله : وبين أو وإمّا من الفصل الى آخره .

قال الشيخ : أمّا الفصل بين أم وأختها فواضح في الاستفهام  
 وغيره ، وأمّا الفصل بين أو وإمّا فليس إلا باعتبار أدب لفظي ،  
 وهو أنه يشترط في إمّا أن تكون مقدمة قبل المعطوف عليه رتبة  
 أخرى كقولك : جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو وقد بين إفادة التقدم ،  
 وهذا التقديم واجب في إمّا وجائز في أو بشرط أن يكون المتقدم  
 إمّا أيضاً كقولك : جاءني إمّا زيد أو عمرو ، « ولم يعد الشيخ  
 أبو علي الفارسي « إمّا » في حروف العطف لدخول العاطف عليها

(١) سورة الانسان الآية : ٢٤ .

(٢) قال الفراء : فيكون في المعنى في أو أو قريباً من معنى الواو .  
 معاني القرآن ٣/ ٢١٩ .

ووقوعها قبل المعطوف عليه<sup>(١)</sup> ، وكلا الأمرين محتمل لما صار إليه ، أما الأول فلما ثبت من أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف ، وأما الثاني فلما ثبت عن أن حرف العطف شرطه المتوسط بين المعطوف والمعطوف عليه ، والجواب أننا نقول : لا نسلم أولاً أن الواو في وأما حرف عطف دخل على إبتا بل قولنا : وإما حرف عطف ولا يبعد في أن تكون صورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع ، ثم ولو سلم ذلك فلا بعد في أن يكون دخل على إما لغرض الجمع بينه وبين إما المتقدمة ، وتكون إما نفسها لغرض الجمع بين ما بعد إما المتقدمة وهذا هو الصحيح ، والذي يحققه أنهم يقولون : جاني إما زيد أو عمرو ووقعون (أو) موقع قولهم وإما فلولا أنها حرف عطف لم يقع حرف العطف بينهما من كل وجه ، وأو عطف باتفاق وتحقق ما قدناه أنهم لما أوقعوا (أو) موقع قولهم وإما استغفرا عن الواو قبلها لما ذكرناه من أن الغرض بالواو في (وإما) تلي أختها فلما انتفى ما جيء بها لأجله حذفها ، وأما وقوعها قبل المطرف عليه فنقول : ليست المقدمة حرف عطف باتفاق فلا معنى لقول القائل إن حرف العطف متقدم ، وإنما قدّم [ ١٣١ ظ ] ما بعده لآ فيه من معنى الشك فيما يأتي بعده ، وقصد أن يكون تلي لفظ ما بعده لآ فيه من معنى الشك فثبت أن الأولى للشك المحض من غير عطف والثاني لهما جميعاً •

قوله : ولا ويل ولكن •

(١) انظر الايضاح للغارسي ص ٢٨٥ ، ٢٩٥ •

قول الشيخ : ثلاثها يحصل منها<sup>(١)</sup> ثبوت الحكم الواحد بعينه ثم تفرق بعد ذلك فلا تنارقهما في أن الحكم للاول دون الثاني لقولك : جاء زيد لا عمرو . وأما الفرق بين بل وكين وإن انفقا في أن الحكم للثاني ، فهو إن ( كين ) وضعها على مخالفة ما بعدها لاقبلها ، والكلام هنا في عطف المفرد بها ولا يستقيم تقديره إلا مثبتا لامتناع تقدير النفي في المفرد ، وإذا وجب أن يكون مثبتا وجب أن يكون ما قبلها نفيا كقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو ، ولو قلت : جاءني زيد لكن عمرو لم يجوز لِمَا ذكرناه ، وأما « بل » فلا ضربا مطلقا مثبتا كن الاول أو منفيا ، فإذا قلت : جاءني زيد بل عمرو فقد أضربت عن نسبة المجيء الى زيد وأثبتته لعمرو ، فهو اذن من باب الغلط فيكون عمرو غير جاء كذا قلت : ما جاءني عمرو ، ويجوز أن يكون مثبتا لعمرو المجيء فلا يكون غلطاً .

### ومن اصناف الحروف حروف النفي

قال صاحب الكتاب : وهي ما ولا ولم ولما ولن وإن .

قول الشيخ : فمما لنفي الحال كقولك : ما زيد منطلق أو منطلقا على اللغتين ، والدليل على أنها لنفي الحال أن المفهوم من قولك : ما زيد قوما نفي القيد -م في الزمن الذي أخبرت فان زعم زاعم أن ذلك من قبيل الاخبار عن الشيء كما في قولك : زيد قديم ، فليس بمستقيم لأنه لو كان كذلك لكانت لمجرد النفي ، ولو كانت لمجرد انفي لجاز أن تكرمني ما أكرمك ، وأريد أن ما تقوم كما جاز ذلك في ( لا ) ، في مثل قولك : إن تكرمني

(١) ( لثبوت ) : في و ، ر .

لَا أُكْرِمُكَ ، لَمَّا كَانَتْ مَا لِلْحَالِ كَرَهُو أَنْ يَدْخُلُوا عَلَيْهَا حَرْفَ  
الاستقبالِ كما امتنعَ في الإثباتِ إِنْ تَكْرَمَنِي قَدْ أَكْرَمْتَكَ وَلَا بَعْدَ  
فِي اسْتِعْمَالِهَا لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ عِنْدَ قِيَامِ اقْرَأْنِ ، قُلَ اللَّهُ تَعَالَى  
حِكَايَةً عَنِ الْكَفَرِ : { وَمَا نَحْنُ بِمُسْنَرِينَ } <sup>(١)</sup> ، { وَمَا نَحْنُ  
بِمُسْبَعُوثِينَ } <sup>(٢)</sup> ، وَفِي الْمَاضِي حِكَايَةً قَوْلِهِمْ : { مَا جَاءَنَا مِنْ  
بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ } <sup>(٣)</sup> ، فَتَمَّ وَرَدَ التَّعْلِيلُ عَلَى مَعْنَى كَرَاهَةِ أَنْ  
يَقُولُوا : عِنْدَ رِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ مَا جَاءَنَا فِي الدُّنْيَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ،  
وَهَذَا لِلْمَاضِي الْمَحْقُوقِ ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، وَقَدْ أُورِدَ قَوْلُ سَيُيُوهِ  
مُقَرَّرًا لِمَعْنَى الْحَالِ ، لِأَنَّهُ جَعَلَهَا فِي النَفْيِ جَوَابًا لِقَدْ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَلَا  
رَيْبَ أَنَّ قَدْ لِلتَّقْرِيبِ مِنَ الْحَالِ فَلِذَلِكَ جَعَلَ جَوَابًا لَهَا فِي النَفْيِ ثُمَّ  
جَعَلَ سَيُيُوهِ فِيهَا مَعْنَى التَّكْيِيدِ ، لِأَنَّهَا جَرَتْ مَوْضِعَ قَدْ فِي النَفْيِ  
فَكَمَا أَنَّ ( قَدْ ) فِيهَا مَعْنَى التَّوَكِيدِ فَكَذَلِكَ مَا جَعَلَ جَوَابًا لَهَا <sup>(٤)</sup> .

فصل قوله : وَلَا لَنَفِي الْمُسْتَقْبَلِ فِي قَوْلِكَ : لَا يَفْعَلُ •

قَوْلَ الشَّيْخِ : فَمَوْضُوعُ ( لَا ) النَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا قُلْتَ لَا يَقُومُ زَيْدٌ  
فَمَعْنَاهُ نَفْيُ الْقَامِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا فِي ( لَنْ ) وَإِنْ كَانَتْ ( لَنْ ) <sup>(٥)</sup>  
أَكْدَتْ مِنْ قَرَرِهِ بِقَوْلِ سَيُيُوهِ « نَفْيًا لِقَوْلِ الْقَوْلِ هُوَ يَفْعَلُ وَلَمْ  
يَقْعِ الْفَعْلُ » <sup>(٦)</sup> وَإِذَا لَمْ يَقْعِ هُوَ مُسْتَقْبَلٌ •

- 
- |     |                           |
|-----|---------------------------|
| (١) | سورة الدخان الآية : ٣٥ •  |
| (٢) | سورة الانعام الآية : ٢٩ • |
| (٣) | سورة المائدة الآية : ١٩ • |
| (٤) | انظر الكتاب ٢/٣٠٥ ، ٣٠٦ • |
| (٥) | في ب : ( إِنْ ) •         |
| (٦) | الكتاب ٢/٣٠٦ •            |

قوله : « وتنفى بها نفياً عاماً في قولك : لا رجل في الدار » .

قال الشيخ : « مستقيم » ، وأما قوله « وغير عام في قولك : لا رجل في الدار ولا امرأة » ، فهذا غير مستقيم ولا خلاف عند أصحاب العموم أنه مستفاد منه العموم كما في لا رجل في الدار ، وإن كان لا رجل في الدار أقوى في الدلالة عليه إما لكونه نهماً ، أو لكونه أقوى ظهوراً ، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي ، والنكرة في سياق النفي تعم فلم يصح قوله « وغير عام في قولك : لا رجل في الدار » ، ولا امرأة لما تبين أنه عام ، والظاهر منه التصنيف . وتنفى به نفياً عاماً في قولك : لا رجل في الدار ، ولا رجل في الدار ولا امرأة وغير عام في قولك : « لا زيد في الدار ولا عمرو » ، فنقل مخلصاً . قوله : « ولنفي الأمر » غير مستقيم في ظاهره ؛ لأنه أن أراد الأمر الذي هو ضد النهي ( فليس صيغة النهي موضوعةً لنفيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا تزني )<sup>(١)</sup> فليس المقصود نفي الأمر بالزنا ، لأنه لو كان كذلك فنزنا المنهي لم يعص ، لأنه لم يجعل سوى نفي [ ١٣٢ و ] الأمر به ، ونفي الأمر به لا يجعله محرماً كما في جميع المباحات ، وإن أراد به الأمر الذي هو واحد الأمور لم يكن مستقيماً لأن ما تقدم قبله لنفي الأمر أيضاً ، ألا ترى أن قولك : لا رجل ولا زيد نفي لأمر ، وكل موضع يقع فيه كذلك فلم يكن لتخصيص النهي بذلك على هذا التفسير معنى ، والظاهر أنه لم يقصد إلا الوجه الأول وأراد أن لا يخرج لا عن معنى النفي ولكنه كان يحتاج إلى أن يبين مع ذلك أنها لطلب الترك ولعلنه استغنى عنه بقوله : « ويسمى النهي » ، ولو قال : وهو النهي كان أقرب إلى المقصود قوله :

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ر .

« والدعاء في قولهم لا رعا الله » فالظاهر أنه عطف قوله والدعاء على الأمر كأنه قال : ولنفي الداء وذلك يفهم من غرضه في أن مقصوده جعلها للنفي في كل موضع ، وإذا جعلت الناهية كذلك فهي ههنا أقرب ، والكلام عليه كما قدم عليه في النهي<sup>(١)</sup> فإن حمل قوله : « والدعاء معطوفاً » على قوله : « ولنفي » كان معناه وللدعاء أي ويكون للدعاء كان مستقيماً ولا يرد عليه ما تقدم إلا أن الظاهر من سياق كلامه خلافه على ما تقدم .

( فصل ) قوله : ولم ولمّا لقلب معنى المضارع الى الماضي ونفيه .

قال الشيخ : لم ولمّا تدخل على المضارع فيقلب معناه الى الماضي ، ألا ترى أنك اذا قلت : لم يقم ولمّا يقعد فمعناه نفسي الماضي حتى كأنك قلت : ما قام وما قعد فيقوم ويقعد وغيرهما في مثل ذلك الناطق مضارعة بلا خلاف ومعناها الماضي بقرينة دخلت عليهما وهي لم ولمّا ، فهذا لا يخالف أحد فيه ، وقد عبّر بعضهم عن ذلك بأن قول : لم ولمّا قلب لفظ الماضي الى المضارع ، [ وهؤلاء وإن لم يكن بينهم وبين الآخرين خلاف في المعنى إلا أن العبارة ليست بجيدة ، لأن قولهم : قلب لفظ الماضي الى المضارع ]<sup>(٢)</sup> مما يوهم صحة دخول لم على الماضي وليس كذلك . وأيضاً فإنه يوهم أن المضارع على معناه لأنه لم يقل إلا أنها قلب ذلك اللفظ الى لفظ المضارع ، ولم يتعرض أن معنى<sup>(٣)</sup>

(١) في و ، رس : ( النفي ) .

(٢) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .

(٣) في ل : ( لفظ ) .

المضي مراد" وكان الاول اولى لذلك وبينهما من الفرق ما ذكره  
وليس في بقية الفصل إشكال \*

(فصل) قوله : وَلَنْ لَتَأْكِدَ مَا تَعْلِيهِ (لا) مِنْ نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ \*

قال النسخ : ومثله بالمالين لما في قوله تعالى : لَمَّا قُلْنَا : {أَبْرَحَ الْأَرْضَ} <sup>(١)</sup> ، من اقترن أتى تدل على قصد المبالغة فني  
النفي فذلك عبر بما يدل على تأكيد النفي . وقال الخليل :  
أصلها لا أن <sup>(٢)</sup> ، وقول انفراد : أصلها لا قلبت ألفها نونا <sup>(٣)</sup> وكلا  
القولين غير جيد ، أمّا قول الخليل فغير مستقيم ، لأنه لا يجوز  
أن يقول لا أن تقوم ويجوز لن يقوم ولو كان أصلاً لكان  
الظاهر جوازه ، فإن زعم أنها غيّرت لظناً ومعنى فليس بمستقيم  
لما يلزم من مخالفة القياس من غير حاجة ، ومخالفة القياس فيها  
من أوجه : منها أن قياس الهمزة أن لا تحذف . ومنها أن قياس  
ما بعد (أن) لا يقدم عليها ، وههنا يجوز أن تقول : زيداً لن  
أضرب ، فلو كانت (لا أن) لم يجوز . وأمّا قول انفراد فيرد  
عليه ما ورد على الخليل في مخالفة القياس من أن أصل الحروف  
ألاّ يبدل فيها ومن أن تقديم الممحول على (لا) غير سائغ ، لا تقول :  
عمراً لا يضرب زيد فثبت أن القول ما قاله سيبويه ، وهو  
الصحیح <sup>(٤)</sup> \*

(١) سورة يوسف الآية : ٨٠ \*

(٢) انظر الكتاب ٤٠٧/١ \*

(٣) انظر ابن يعيش ١١٢/٨ \*

(٤) قوله سيبويه هو : ليس في (لن) زيادة ولكنها بمنزلة شيء  
على حرفين فهي بمنزلة لم في حروف الجزم . الكتاب ٤٠٧/١ \*

## (فصل) قوله : ' وأن بمنزلة ما في نفي الحال •

قال الشيخ : يعني في معناها وقد تقدم ، وتدخل على الجمل كما تدخل ، ومثل بالجملة الفعلية الماضية والمضارعة والاسمية ، واختلف في العمل وأكثر أناس لا يجيزونه وأجازه المبرد حملاً لها على اختها « ما » (١) وهو مجرد قياس ، واللغة لا تثبت قياساً . والدليل على أن اللغة لا تثبت قياساً إلاطابق على أن البيت والبحر لا تسمى قورورة وإن كان مستقراً فيهما ولو كن (٢) بالقياس لسمى ذلك كله قورورة (٣) ، وليس رفع الفاعل في مثل قام زيد وإن لم يسمع من العرب غير هذا اللفظ بقياس ، بل داخل بطريق عام عنهم وهو علمنا من استقراء كلامهم بأن كل من نسب إليه الفعل فهو مرفوع فدخل قام زيد ونظائره في هذا العموم ، ووزانه أن يقول الشيخ : كل مسكر حرام ، فإذا حرّمنا المزور (٤) لم تحرّمه بالقياس وإنما حرّمناه بطريق العموم ، وإن لم يكن للمزور بخصوصيته ذكر كما في قوله : قام زيد . فإن زعم المبرد أنه من باب رفع الفاعل فليس يستقيم فإنه لا يلزم من العلم بأعمالهم ( ما ) العلم بأعمالهم ( إن ) ، وأيضاً فإن أعمال ( ما ) على خلاف القياس [ ١٣٢ ظ ] عند الذين يعملونها ، وما خرج عن القياس لا يقاس عليه •

- (١) قال المبرد : وتكون ( أن ) بمعنى ( ما ) ، تقول : إن زيد منطلق ، أي ما زيد منطلق • المقتضب ٣٦١/٢ •
- (٢) في ل : ( ولو ثبتت اللغة بالقياس ) •
- (٣) الدليل والمثال لأبي البركات ابن الأنباري ، ذكره ابن الحاجب ولم يشر إلى المصدر ولا إلى صاحب المصدر • انظر لمع الأدلة ص ٩٩ ، ١٠٠ •
- (٤) المزور : ضرب من الاشربة ، قال ابن عمر ( رضى الله عنه ) : هو من النرة • ( مختار الصحاح لعبدالقادر الرازي المطبعة الاميرية القاهرة ١٩٢٢ ) مادة ( مزور ) ص ٦٢٣ •



### ومن اصناف الحروف حروف التنبيه

قال صاحب الكتاب : وهي ( هَا ) و ( أَلَا ) و ( أَمَّا ) •

قول الشيخ : تدخل على الجمل كلها لتنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها خفية أن ينوته لفظه شيء منها إلا أن ( هَا ) اختصت بدخولها أيضاً تنبيهاً على المفردات من أسماء الإشارة والضمائر على ما مثله فيه فاذن لا تدخل ( أَلَا وَأَمَّا ) إلا أول الكلام على الجمل وأما ( هَا ) فتدخل كما يدخلان ، وتدخل على الضمائر وأسماء الإشارة أيضاً وإن لم تكن أول الكلام •

### ومن اصناف الحروف حروف النداء

قال الشيخ : وعددها سائر ( وا ) من حروف النداء لأنه جمل المندوب منادى وليس بمنادى في التحقيق لأن المنادى هو المطلوب إقباه والمندوب ليس كذلك وذلك لم يدخل ( وا ) إلا في الندبة خاصة ، ولو قلت : وا زيد وأنت تقصد النداء لم يجز ، وأما ( يا ) فمشتركة في المنادى والمندوب جميعاً ، وأما بقيتها فمختصة بالمنادى فاذن هذه الحروف على ثلاثة أقسام : قسم للمنادى ، وقسم للمندوب ، وقسم مشترك بينهما ، وقسمها أيضاً على ثلاثة أقسام للتريب وللبعد والتوسط ، فوجب إخراج « وا » من هذه القسمة وذلك جعلها قسماً برأسه ، فقال ووا للندبة خاصة ، وأورد قولهم : يا الله إغترافاً على قولهم : إن ( يا ) للبعد ، فأجاب عنه بأن البعد بالنسبة إلى الله تعالى إنما هو بالنسبة إلى البعد من احسانه واستجابة دعائه ، وإذا استقصى الإنسان نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبة فصح استعمال حرف البعد لذلك •

## ومن أصناف الحروف حروف التصديق والايجاب

قوله : وهي نعم وبلى الى آخره .

قول الشيخ : سُمِّيَتْ حروف تصديق ؛ لأنَّكَ تصدِّقُ بها ما يقوله المتكلم ، وذلك في غير ( بلى ) واضح ، وقد يكون ( بلى ) تصديقاً في مثل قول القائل : أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ؟ فتقول : بلى ، فهذا تصديقٌ لقوله ؛ لأنَّ معنى قوله : أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ؟ إِنِّي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ ، وَلَكِنَّهُ لَوْ قَالَ : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ فَقَالَ : بلى لَمْ يَجْزْ ، لأنَّ شرطها أَنْ يكون النفي في كلام من تجيبه لِيُثْبِتَ بها ما دخل عليه النفي في كلام المجاب على ما سيأتي . فأما ( نعم ) فتصدقُّ بها ما يقوله المتكلم ، فإنَّ كَانَ استفهاماً أثبت بها ما بعد الاستفهام من إثبات أو نفي ، فإذا قال القائل : أَقُمَّ زَيْدٌ ؟ فقلت : نعم فقد أثبت القيام ، وإذا قال : أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ؟ فقلت : نعم قد نفيت القيام لأنَّها إثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب ، وبعد الاستفهام ههنا النفي فيكون إثباتاً للنفي المذكور . وأما ( بلى ) فلا تستعمل إلا بعد النفي لإثبات النفي ، فإذا قال القائل : أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ؟ فقلت : بلى فمعناه قَامَ كقوله تعالى : { أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ } قالوا بلى (١) ، ولذلك قال المفسرون لو قالوا : نعم لكان كفرأ لما ذكرناه ، وأما قوله تعالى بعد قوله : { لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي } (٢) فَلَأَنَّ معنى لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ، ما هداني فجيء ببلى لإثبات النفي في المعنى ولذلك حقه بقوله (٣) : { قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي } (٤) ، وهي

- (١) سورة الاعراف الآية : ١٧٢ .
- (٢) سورة الزمر الآية : ٥٧ .
- (٣) ( بقوله ) : ساقطة من ت .
- (٤) سورة الزمر الآية : ٥٩ .

مِنْ أَعْظَمِ الْهَدَايَاتِ فَصَحَّ أَنْ تَرَدَّ بَلَى لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَعْنَى  
النَّفْيِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَأْتِ بَلَى (١) . « وَأَجَلَ لَا يُصَدَّقُ بِهَا إِلَّا  
فِي الْخَبَرِ خَاصَّةً » هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ  
يَجْزِي أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ أَيْضاً وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَعْرُوفٍ . « وَإِنْ  
كَذَلِكَ » يَعْنِي يُجَابُ بِهَا فِي الْخَبَرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اسْتِعْمَالَ أَنْ فِي  
ذَلِكَ قَلِيلٌ وَأَنَّ الْبَيْتَ (٢) :

٢٤٢- « وَيَقْلُنَّ شَيْبٌ »

يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ إِنَّ (٣) هِيَ النَّاصِبَةُ مَحذُوفَةٌ الْخَبَرِ ، أَيْ أَنَّهُ  
كَذَلِكَ . « وَجَيَّرَ » نَحْوَهَا أَيْ نَحْوَ أَجَلَ أَوْ نَحْوِ إِنَّ ، وَالْكَسْرُ  
أَكْثَرُ فِيهَا ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى حَقّاً وَإِذَا جَاءَتْ كَذَلِكَ فَعَلَةٌ بِذَنْهَا  
إِمَّا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى حَقٌّ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ فِي تَفْسِيرِ  
هَيْهَاتَ لَذَلِكَ بُعْداً لَهُ وَكَثِيراً مَا تُفَسِّرُ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ بِالْمَعَادِرِ ،  
وَأَمَّا لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لَجَيْرِ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ فِي لَفْظِهِ وَأَصْلُ مَعْنَاهُ فَيُ

(١) في ل : زيادة على بقية النسخ وهي : ( قال الجوهري بَلَى  
تُوجِبُ بِهَا مَا يُقَالُ لَكَ لِأَنَّهُ تَتْرَكَ لِلنَّفْيِ ، وَأَجَلَ لَا يُصَدَّقُ بِهَا إِلَّا  
فِي لَخْبَرٍ خَاصَّةً ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ الْكَثِيرُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَقَالَ  
الْجَوْهَرِيُّ يُجَابُ بِهَا ، يُقَالُ أَنْتَ مُسْتَخْرَجٌ فَتَقُولُ : أَجَلَ إِلَّا أَنْ  
نَعَمْ أَحْسَنَ مِنْهَا فِي الْاسْتِخْبَارِ وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْهَا فِي الْخَبَرِ وَإِنْ كَذَلِكَ  
يُجَابُ بِهَا فِي الْخَبَرِ ) .

(٢) البيت نسبة ابن يعيش لابن قيس الرقيات ، وهو في ديوانه  
ص ١٤٢ والبيت بتمامه :  
وَيَقْلُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ  
قال سيبويه : إِنَّهُ : بمعنى نعم ، وقال الشيخ : إِنَّهُ كَذَلِكَ  
بمحذوف الخبر ، الكتاب ٤٧٤/١ ، ابن يعيش ٢٥/٨ ، المغني  
٣٨/١ .

(٣) ( إِنَّ ) : ساقطة في و ، ت ، ش ، س .

الحرفية التحقيق والاثبات كما قلناه في على اذا كانت اسماً ، ومعنى البيت في قوله (١) :

٢٤٣- وَقَلْنِ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ  
أَجَلٌ جَيَّرَ إِنْ كُنْتَ أَبِيحَتْ دَعَائِرُهُ  
[ ١٣٣ و ] والفردوس الظاهر أنه أراد به مكاناً معروفاً ولذلك  
أجاب بقوله : « أَجَلٌ جَيَّرَ » الى آخره ، ووقع في المفصل  
« أَنْ » كنت بالفتح وفي غيره « إِنْ » بالكسر وكل معنى ، فالفتح  
على معنى أَنْ ذلك قد تحقق لأجل اباحة حيضانه وما تهدم منه ،  
والكسر على معنى أَنْ ذلك قد تحقق إِنْ كانت قد حصلت الاباحة  
لدعائره ، فظهر أَنْ الفتح في المنى المراد أقوى من الكسر . « وَأَيُّ  
لَا تُسَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْقَسَمِ » يعني بعدها ولم يستعمل (٢) ذلك إِلَّا  
مَعَ غَيْرِ الْفَعْلِ فَلَا يَقُولُ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ وَإِسْمًا (٣) يَقُولُ أَيُّ وَلِلَّهِ وَأَيُّ  
لِعَمْرِي ، وذلك راجع الى الاستعارة في كونه لم يستعمل إِلَّا كذلك  
وإِلَّا فَهِيَ وَغَيْرُهَا فِي تَخْصِيصِهِمْ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ « وَفِي أَيُّ وَاللَّهِ ثَلَاثَةٌ  
أَوْجُهُ » أَحَدُهَا أَنْ تَفْتَحَ الْبَاءُ لِمَتَاءِ السَّاكِنِينَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ  
فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ قِيَاسَ السَّاكِنِينَ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ  
أَنْ يُحْدَفَ الْأَوَّلُ كَمَا جَاءَ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ ، وَلَكِنْهُمْ كَرِهُوا هَهُنَا ثَلَاثًا

(١) البيت لمضرس بن ربيعي الاسدي من قصيد له في الاصمعيات  
أوردها ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل كما ذكر البغدادي ،  
الفردوس اسم مكان قرب اليمامة ودعائره : جمع الدعشور وهو  
الحوض المتثلج ، أَبِيحَتْ : انتُهكت ، ابن يعيش ١٢٤/٨ ،  
المغني ١٢٠/١ ، لسان العرب مادة ( دعر ) ٢٨٧/٤ ، الخزائن  
٢٣٥/٤ .

(٢) كذا في ل ، وفي بقية النسخ ( يُسَمَعُ ) .  
(٣) في ل : ( وَلَكِنْ ) ، وما أثبتناه احسن .

يجيء لفظه كلفظ اسم الله وحده مكسورة همزته فلا يعرف  
معناه ، ففتحوا ليظهر أمرها بالفتح • والثاني أن يجمع بينهما وبين  
الساكن الذي بعدها ، وهو نلى خلاف القياس أيضاً ولكنه شبهه  
بمثل قولهم : ضالين وجان ؛ لأن الثاني مشدد تشبيهاً للمنفصل  
بالمتمم كراهة إدائه لما ذكرناه ، والوجه الثالث وهو الجاري على  
القياس ، وهو حذف الياء لالتقاء الساكنين فيكون لفظه الله •

### ومن اصناف الحروف حروف الاستثناء

قال صاحب الكتاب : وهي إلا وحاشا وعدا وخلا في بعض  
اللغات •

قال الشيخ : قوله : « في بعض اللغات » راجع الى عدا وخلا  
في الظاهر لأن جعلهما حرفين إنما هو في بعض اللغات ولا ينبغي  
أن تكون حاشا معهما في ذلك ؛ لأن كونها حرفاً هو اللغة المعروفة ،  
فهى على العكس من عدا وخلا فلا ينبغي أن تشرك معهما في قوله :  
« في بعض اللغات » فيوهم التسوية وهو خلاف ما عليه أمرهما •

### ومن اصناف الحروف حرفا الخطاب

قال صاحب الكتاب : وهما الكف والتاء اللاحقتان علامة  
للخطاب الى آخره •

قال الشيخ : والفرق بينهما وبين أسماء الخطاب أن تلك  
موضوعة لمن تاطبه كما وضعت الأسماء كلها بسندة أو مسنداً اليها  
كنولك : ضربت فهذا قال نسب اليه الفعل كما تقول : ضرب  
زيد ، وإن كانت فيه دلالة على الخطاب ، لأن وضعه على أنه

اسم للمخاطب وهذه موضوعة علامة مع استقلال الكلام واستغنائه عنها باعتبار المسند والمسند إليه [ للخطاب ] (١) فوزانها وزان اتنين وياء النسب إلا أنها انقسمت قسمين : قسم يبين به الخطاب بالجملة كقولك : رأيكم وشبهه ، ( وقسم يبين به الخطاب بالمفرد وذلك على ضربين ، قسم (٢) يبين صاحب الاسم لابهامه كقولك : إياك وأنت ، (٣) وقسم يبين غير صاحب الاسم الملحق به لاستغنائه عن بيانها ، كقولك : ذاك وذلك وشبهه ، فأما كونها حرفاً في ذلك وبابه فمتفق عليه ، وأما كونها حرفاً في مثل إياك فمختلف فيه وقد تقدم في المضمرات ما يغني فيه عن الاعداد ، وأما كونها حرفاً في رأيكم أعني الكاف والميم فلائها لو كانت الكاف اسماً لكانت مفعولاً لأرأيت ، وكان يجب أن يقول : رأيتموكم لأن الخطاب لجماعة ، وإذا كان لجماعة وجب أن يكون بالياء والميم كما لو قال : علمتوكم قائمين ، فلمّا جاء غير ذلك علم أنه على غير هذا الوجه . فان قلت فهذا يلزمك أيضاً فان التاء عندك للجماعة وهي اسم فينبغي أن يكون رأيتموكم ، قلت : لما كانت الكاف والميم لمجرد الخطاب ، اختصرت التاء وحدها للعلم بأنهم جماعة بقولك كم ، ألا ترى أن الميم لم يؤت بها مع التاء إلا لتجعلها للجماعة فالكاف والميم أجدر . فان قلت : فأجعلها على ما ذكرت والكاف والميم اسمين ، قلت : لا يستقيم لأمر : منها جواز رأيك زيدا ما صنع ولو جعلت الكاف مفعولاً لا يستقيم المعنى ، لأنه يصير المفعول الأول هو المخاطب ويصير مخبراً عنه بقولك ما صنع ، وليس فيه ضمير يرجع إليه ، والمعنى

(١) ( للخطاب ) : زيادة عن له .  
(٢) في ل : ( ضرب ) ، ووه وهم .  
(٣) ما بين القوسين : ساقط من رسم الخطب .

على خلافه • ومنها لزوم مثل علمتكم<sup>(١)</sup> قارئين ، والسر فيه أن كل واحد من الاء والميم والكاف مستقل في التسمية فوجب أن يعطى لكل واحد منهما [ ١٣٣ ظ ] ما يستحقه في وضعه لأنه اسم مستقل بخلاف رأيكم فإن الاء أتت الكاف ، والميم بيانا لها<sup>(٢)</sup> وعلامة للمخاطب فستغنى عن الميم التي هي بعض مدلولات الكاف والميم فذلك استغنى عنها في رأيكم ولم يستغن عنها في مثل علمتموكم قارئين •

( فمل ) قوله : وتلحقها الشية والجمع اني آخره •

قال الشيخ : يعني أن كـ الخطاب تلحقها الميم والالف التي تدل على أنه معها للتنية والميم وحدها تدل معها على أنه للجمع والنون تدل على أنه للجمع المؤنث ، وتكسر تدل على أنه للمخاطب المؤنث فصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سواء ، وليس يعني أنها ثني وتجمع ولذلك قال : « كما تلحق التماثر » ومثل ذلك في بقية الفصل •

( فمل ) قوله : ونظير الكاف الاء والياء وتثنيها وجهها الى آخره •

قال الشيخ : قد تقدم الكلام فيما يلحق بآيا وأنه إن كان كافا فلامخاطب وإن كان غيرها فلا تمكث والغائب ، والخلاف فيها بيان ما هو الأصح فلا وجه لاعادته •

(١) في ل : ( علمتموكم ) •

(٢) ( في وضعه لأنه اسم ) : في و •

## ومن أصناف الحروف حروف الصلة

قال صاحب الكتاب : وهي إن وأن وما ولا ومن والباء  
إلى آخره .

قل شيخ : يعني بحروف الصلة حروف الزيادة ، وسُميت حروف الصلة ، لأنه يتوصل بها إلى زنة أو اعراب لم يكن تنمداً حذفها ، فأما إن فتزاد بعد ما النافية قياساً كثيراً ( وبعد ما المسدريه قليلاً )<sup>(١)</sup> ، وبعد لما في قولك : إن جاء زيد أكرمه قليلاً أيضاً ، وقول الفراء : إنهما حرفا نفي ترايفا كترادف حرفي التوكيد في قولك : إن زيدا لثام<sup>(٢)</sup> ليس بالجد ، لأنه لم يعمد اجتماع حرفين بمعنى واحد ، ومثل إن زيدا لثام قد فهمل بيهما لذلك ، وأما أن فتزاد بعد لما وقبح أو بعد أقسم كثيراً وقلت في مثل قولهم : كأن طيبة ، وأما مثل قوله تعالى : { وأن عسى أن يكون }<sup>(٣)</sup> ، { وأن لو استقاموا }<sup>(٤)</sup> ، { وأن أقم }<sup>(٥)</sup> اختلفوا فيه وأجاز بعضهم أن تكون زائدة في الجميع وجعلها بعضهم مصدرية في قرأه : « وأن أقم » مخففة من الثقيلة في قوله : { وأن عسى أن يكون }<sup>(٦)</sup> ، { وأن لو استقاموا }<sup>(٧)</sup> ، وأما ( ما ) فتزاد بعد إن الشرطية ومتى وأين وإذا وأي ، وكيفما عند البصريين ،

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .  
(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ .  
(٣) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .  
(٤) سورة الجن الآية : ١٦ .  
(٥) { وأن أقم وجهك للدين حنيفاً ولا تكن من المشركين }  
سورة يونس الآية : ١٠٥ .  
(٦) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ .  
(٧) سورة الجن الآية : ١٦ .



وليست في إذ ما على القول بأنها اسم ، وحينما زائدة لافادتها ما لم يكن استفاداً دونها وقد عدت زائدة في مثل إنما زيد مطلقاً ، والاولى أن لا يحكم زيادتها لأنها مفيدة ما لم يستفد عند حذفها من أوجه : منها كفاها لأن عن العمل ، ومنها تهية وقوع الجمل الفعلية [ بعدها ] (١) ، ومنها أنها تفيد الحصر ، فإذا قلت : إنما زيد قائم فمعناه ما زيد إلا قائم وليس ذلك معنى إن زيدا قائم ويظهر لك ذلك بقولهم : إنما ضرب زيد ، ألا ترى أنك لو قلنا ضارباً غيره لكن خلفاً كما لو قلت : ما ضرب إلا زيد ، ثبت أنها غير زائدة ، وتزاد بين غير ومضافها وبين مثل ومضافها ، وتزاد لتأكيد النكرة في شياعها كقولك : جئت لأمرماً ، وفيهم من يجعلها في مثل ذلك صفة ، وتزاد بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى { فَمَا رَحِمَةَ مِنَ اللَّهِ } (٢) ، وليست في مثل حينما وإذا ما زائدة لكونها هي التي صححت الشرطية والعمل ألا ترى أنك لو قلت : حيث تكن أكن لم يجز ، ولو قلت : حيثما تكن أكن لكن الجزم واجباً وأفادت الشرط ، وما ذلك إلا بدخول ( ما ) فذلك على أنها غير زائدة ، وكذلك ( إذا ) على النحو المذكور في حيث ، وهي زائدة في مثل لا سيما زيد واكتنهم كثير استعمالهم لها ، حتى صارت كالواجب ، وأما « لا » (٣) فتزاد بعد أن المصدرية وطلقاً كقوله تعالى : { لَبَّاءُ يَعْلَمُ } (٤) ، و { مَا سَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ } (٥) وشبهه ، وبد حرف العطف

- (١) ( بعدها ) : زيادة عن ال . (٢) سورة آل عمران الآية : ١٥٩ . (٣) ( لا ) : ساقطة من ر . (٤) سورة الحديد الآية : ٢٩ . قرأ ورش ( لبلا ) بياء مفتوحة بين اللامين والباقون بهمزة مفتوحة : غيبش النفع في القراءات السبع . ٣٦٥ . (٥) سورة الاعراف الآية : ١٢٠ : قل لا شيء في يدي .

المقدم عليه النفي كقوله تعالى : { وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ }<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : { وَلَا اضْطَلَيْنَ }<sup>(٢)</sup> ، وقوله : « مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو » ، في مثل هذا نظر فأنه يفيد نفي المجيء عن كل واحد منهما نعماً ولو لم يأت بلا إجاز أن يكون نفي المجيء عنهما على جهة الاجتماع وكنهه خلاف الظاهر ، فلذلك كن القول بالزيادة أولى لبقاء الكلام بإثباتها على حاله عند ديدها ، وإن كانت دلالة عند مجيئها أقوى وهو من باب التأكيد والزيادات فيها معنى التوكيد فلا يخرج بقوة دلالة الكلام بها عن أن تكون زائدة ، لأن دلالة الكلام المؤكد أقوى من دلالة غير المؤكد ، ولذلك لو تعارض خبران أحدهما مؤكد والآخر غير مؤكد قدّم المؤكد [ ١٣٤ و ] ما لم يعارض التأكيد بوجه آخر مثله ولا يخرج ذلك عن أن يكون زائداً ، وقبل أقسم قليلاً ، وشذت في مثل قوله تعالى { فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُحُومِ }<sup>(٣)</sup> وشبهه ، وشذت في مثل قوله<sup>(٤)</sup> :

(١) سورة فصلت الآية : ٣٤ .

(٢) سورة الفاتحة الآية : ٧ .

(٣) سورة الواقعة الآية : ٧٥ . قرأ الكسائي ( بموقع ) باسكان الواو وبالقصر الى ترك الالف ، والباقون بفتح الواو والالف بعدها . سراج القاري المبتلى ص ٣٦٣ . اتحاف فضلاء البشر ص ٤٠٩ .

(٤) البيت من ارجوزة للعجاج في ديوانه ٢٠/١ و صدره :  
(وَعُتْبِرَ قُتْمًا فَيَجَابُ الْعُتْبَرُ )

في بشر لا حور : أي بشر ناقص ، سرى الحروزي وما شعر لأنه سار في أمر لا يرجع عليه بخير . مجاز القرآن ٢٥/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ ، الخصائص ٤٧٧/٢ ، الصاحب ص ١٣٨ ، لسان العرب مادة ( غير ) ٣٩/٥ ، الجمهرة ١٤٦/٢ ، الخزانة ٩٥/٢ ، ابن يعيش ١٣٨/٨ .

٢٤٤- في بئرٍ لاجورٍ سرى وما شعر

وأما « من » فتزاد في غير الواجب قياماً كقولك : ما جاءني من أحد لأفدّة تأكيد التعميم فيما يدخل عليه ، ولذلك جاز ما جاءني من أحد وما من رجلٍ عدي ، ولم يجر ما من زيد ولا ما زيد من قثمٍ لعذر معنى العوم فيهما ، لأنّ التعميم قد يكون في كلامٍ يُقصد به الحكم على جملة الجنس مما يتعلق به كقولك : ما من رجلٍ عالمٍ وما جاءني من رجلٍ لأنّ المقصد ههنا نفي العلم والمجيء عن جملة الجنس وقد يكون في كلامٍ يُقصد به واحد غير مختص من جملة الجنس أيضاً وذلك في مثلٍ على ما جاءني من رجلٍ ، ألا ترى أنّه لم يرد الاستفهام عن مجيء جميع الرجال ، وإنّما استفهم عن مجيء واحدٍ منهم أي رجلٍ كان ففترق العمومان فيهما ، وقد أجاز الاخفش والكوفيون زيادتها في الواجب (١) ، وقد تقدّم الكلامُ عليهم في ذلك . وأما الباء فتزاد في النفي (٢) في الخبر في مثل ما زيد بقائم قياساً وتزاد في نفيهم سماعاً كقولك : بحسبك زيدٌ وحسبك زيدٌ ، وقوله تعالى : { وكفى بالله شهيداً } (٣) ، والقي بيده وقد تقدّم ذلك .

#### ومن أصناف الحروف حرفا التفسير

قوله : وهما أي وأن .

قال الشيخ : إلا أن أي أعم من أحتمها لوقوعها في كلّ موضع ولا تقع أن إلا بعد فعلٍ فيه معنى القول كقوله تعالى : لم وذاد ينه

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ ، ابن يعيش ٨/١٣٨ .

(٢) ( في النفي ) : ساقطة من ر .

(٣) سورة النساء الآية : ٧٩ .

أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ { (١) ، وَهَلْ يَقَعُ بَعْدَ لَفْظِ الْقَوْلِ نَفْسَهُ ؟ كَقَوْلِكَ :  
 قَالَ زَيْدٌ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ : { أَنْ أَعْبَدُوا  
 اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ } (٢) عَلَى ذَلِكَ ، وَقَبْلَهُ فَعَلَ بِلَفْظِ الْقَوْلِ ،  
 وَمَنْعَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ كَرْنَهَا عِنْدَهُ لَا تَكُونُ بَعْدَ لَفْظِ الْقَوْلِ •

### ومن أصناف الحروف الحرفان المصدريان

قوله : وهما مَا وَأَنْ •

قَالَ الشَّيْخُ : وَتُسْقَطُ أَنْ وَهِيَ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّةِ إِذْ لَا  
 فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ : أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ ، وَأَعْجَبَنِي  
 أَنَّكَ قَوْمٌ وَإِنْ أَسْتَفِيدَ بِأَنْ الْاِسْتِقْبَالَ فَلَا يَضُرُّ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لِمَصْحَةِ  
 تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ فِيهِمَا جَمِيعاً ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَسْقَطَهَا لِتَقْسِمِ ذِكْرَهَا فِي  
 غَيْرِ مَوْضِعٍ ، وَتَخْتَصُّ أَنْ ، بِأَنْ صَلَاحُهَا لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً اِسْمِيَّةً ،  
 وَأَخْأَهَا\* لَا تَكُونُ صَلَاحُهَا إِلَّا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ، تَقُولُ : أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا  
 قَائِمٌ ، وَأَعْجَبَنِي أَنْ تَقْرَمَ ، رَأَيْتُ مَا قَبِلْتُ ، وَتُقَدَّرُ أَنْ وَكَأَنَّ  
 مَصْدَرًا (٣) بِاِسْتِثْنَاءِ أَحَدِهِمَا ، وَتُقَدَّرُ أَنْ مَصْدَرًا بِاِعْتِبَارِ فِعْلِ خَبَرِهَا  
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ قُدِّرَ بِالْكَوْنِ كَقَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا  
 أَخْوَكٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِفِعْلِ مَا وَأَنْ مَصْدَرٌ قُدِّرَ بِهِمَا ، كَقَوْلِهِ  
 تَعَالَى : { وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ } (٤) ، فَيُقَدَّرُ بِالتَّوَقُّعِ ، أَيْ وَفِي  
 تَوَقُّعِ قَرَبِ أَجْلِهِمْ ، وَشَرْطُ ( مَا ) إِذَا كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً أَنْ لَا يَعُودَ

- 
- (١) سورة الصافات الآية : ١٠٤ •  
 (٢) سورة المائدة الآية : ١١٧ ، قرأ بكسر توت ( أَنْ أَعْبَدُوا )  
 أبو عمرو وعاصم ويعقوب ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٤ •  
 (٣) في ل : ( مصدرية ) ، وفي ب ، س : ( مصدرين ) •  
 (٤) سورة الاعراف الآية : ١٨٥ •  
 \* اختاها هما : ( أَنْ ) ، و ( مَا ) •

عليها ضمير "والأ" رجعت موصولة أو موصوفة ، لأنها ههنا حرف  
والحروف لا تضمير ، وأما أن وأن فلا يقعان إلا حرفين فلا  
يجري فيهما لبس ، فإذا قلنا : أعجبتني ما صنعت فلا يخلو إما أن  
تقدر ضميراً يعود على ما وإما أن تقدر المفعول غير ذلك ،  
فإن قدرت الأول كانت موصولة وإلا فهي مصدرية فعلى الأول  
المعنى يكون الذي أعجبتك ما تعلقت به الصناعة كباب أو حصير أو  
ما أشبه ذلك ، وعلى الثاني يكون ما أعجبتك نفس الصناعة لا المصنوع  
من حر كاته المخصوصة بتلك الصناعة ، لأن التقدير في الأول  
أعجبتني المصنوع وفي الثاني أعجبتني الصناعة ، وهذا إنما يجيء مثله  
في الأفعال المتعدية المحذوف فلولها وغير المتعدية إذا احتمل أن  
يكون الفعل له والغيره كقولك : أعجبتني ما سار بعد تقدم ذكر  
ما يصلح أن يكون سهراً فيمكن تقدير الضمير لما فيكون موصولاً  
ويمكن تقديره لما تقدم فيكون مصدرًا ، فيكون التقدير في الأول  
أعجبتني السائر ، وفي الثاني أعجبتني السير ، فأما غير ما ذكر فيعين  
لأحدهما كقولك : أعجبتني ما قبت وما قعدت فهذا تعين للمصدر  
إذ لا يمكن تقدير ضمير راجع إلى الأول ليكون موصولاً ولذلك  
تعين قوله تعالى : { وَضَعْتُ [ ١٣٤ ط ] عَلَيْكُمْ الْأَرْضَ بِمَا  
رَحَبَتْ } <sup>(١)</sup> ، المصدر <sup>(٢)</sup> ، وكذلك تعين قوله تعالى :  
{ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا } <sup>(٣)</sup> ، لأن تكون مصدرية ، لأن الفعل  
ذكر دفعوله راجعاً إلى غير ما وضمير الناعل إلى غيرها ولا يمكن  
تقدير ضمير آخر لها فتعينت للمصدرية ، فأما من جعلها على

(١) سورة التوبة الآية : ٢٥ .

(٢) في ر : (ذلك لا يمكن تقديره ضمير راجع للأول ليكون موصولاً) .

(٣) سورة الشمس الآية : ٥ .

الموصولة فذلك بأوّل جعل ( ما ) لمن يعقل فيكون إذن الضمير راجعاً لها فتعين للموصولة وكذلك قوله<sup>(١)</sup> :

٢٥٤- يَسِرُّ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي «٣»

انبت متعين للمصدرية لكون الفعل غير متدّ فاعله مطهر فتدّر تقدير ضمير يعود إليه .

( فاعل ) قوله : وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيهها بـ ما .

قال الشيخ : وهذا شاذّ ، وعليه ما روي شاذّاً<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : { أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ }<sup>(٣)</sup> ، وكذلك ما أنشده في قوله<sup>(٤)</sup> :

٢٤٦- أَنْ تَقْرَأَ [ تَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْ نَسِي السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا ]<sup>(٥)</sup>

(١) البيت لم يعرف قائله وتماهه : (وكان ذهابهن له ذهاباً) والشاهد فيه أن ، ما والفعل في موضع المصدر المرفوع على أنه فاعل ، أي يسر المرء ذهاب الليالي ، الفصل ص ١٧٣ ، ابن يعيش ١٤٣/٨ .

(٢) هي قراءة مجاهد ( أَنْ يُتِمَّ ) بالرفع ، الانصاف ٥٦٣/٢ . سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٣) البيت ذكره ابن الأنباري وابن يعيش ضمن ثلاثة أبيات

وكذلك ابن جني ولم ينسبه أحد منهم ولا غيرهم ، ورواية ابن جني ( تَعْلِمَا ) مكان تَشْعِرَا والشاهد رفع ( تَقْرَأَ ) بعد ( أَنْ ) تشبيهاً لها بما . الانصاف ٥٦٣/٢ ، الفصل ص ١٧٣ ، المنصف على التصريف ٢٧٨/١ ، ابن يعيش ١٤٣/٨ ، المغني ٣٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٩/١ ، الخزانة ٥٥٩/٣ ، شرح الكافية للرضي ٢١٧/٢ ، العيني ٣٨٠/٤ .

(٥) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل .

لَا وَجَهَ لَهُ إِلَّا مَا ذُكِرَ ، فَأَمَّا تَنبِيهِ مَا بَانَ فِي الْعَمَلِ فَأَبْعَدُ وَتَنبِيهِ  
حُصِّلَ مَا يُرَوَى | كَمَا تَكُونُوا يُسَوِّى عَالِيَكُمْ <sup>(١)</sup> ، فَجَاءَ  
« تَكُونُوا » مُحَذِّراً نُونَهُ وَالْوَجْهَ إِيَّاتِهِ •

### وَمِنْ أَصْنَافِ الْحُرُوفِ حُرُوفُ التَّحْفِيفِ

قَالَ صَاحِبُ الْكَتَابِ : وَهِيَ لَوْ لَا وَلَوْ مَا وَهَلَاً وَأَلَا •

قَالَ الشَّيْخُ : هَذِهِ الْحُرُوفُ مَعْنَاهَا الْأَسْرُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا  
الْمُنْتَارِعُ ، وَاتَّوْبِخُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَاضِي ، فَمَا قُلْتَ : هَلَاً ضَرْبُ  
زَيْدٍ وَهَلَاً تَسْلِمٍ فَأَنْتَ حَاضٍ عَلَى مَا وَقَعَ بَعْدَهَا طَائِبٌ لَهُ ، وَذَا  
قُلْتَ : هَلَاً ضَرَبْتَ زَيْدًا فَأَنْتَ مُوَبِّخٌ لَهُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ وَلَمَّا كَانَ  
مَعْنَاهُ فِي وَجْهِهَا ذَلِكَ أَفْقَرْتُ إِلَى وَقْعِ الْفُلِ بَعْدَهَا كَحُرْفِ  
الْشَّرْطِ ، لِأَنَّ التَّحْفِيفَ وَالتَّوْبِخَ إِنَّمَا يَكُونَانِ بِأَفْعَلٍ كَمَا أَنَّ  
الْشَّرْطَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ أَوْ مَنْصُوبٌ كَانَ  
بِاضْمَارٍ رَافِعٍ أَوْ نَاصِبٍ كَقَوْلِكَ : لِمَنْ يَضْرِبُ قَوْماً هَلَاً زَيْدًا أَيْ هَلَاً  
تَضْرِبُ زَيْدًا ، وَقَوْلُكَ : هَلَاً زَيْدًا ضَرَبْتَهُ وَلِزِمَ النَّصْبُ ، لِأَنَّ  
الْفِعْلَ الَّذِي تَقْدَرُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ جِنْسِ الدَّالِّ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ  
التَّقْدِيرُ هَلَاً ضَرَبْتَ زَيْدًا • فَأَمَّا قَوْلُهُ : « هَلَاً خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ » لِمَنْ  
يَفْعَلُ فَعَلًا غَيْرَ مَرَضٍ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْدَرَ « فُلٌ » مُتَعَدٍ وَفَعْلٌ غَيْرُ  
مُتَعَدٍ فَلَمَّا كَانَ جَازَ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ ، فَانْتَسَبَ دَلَمَى تَقْدِيرِ هَلَاً فَعَلْتُ ،  
الرِّفْعُ عَلَى مَعْنَى هَلَاً يَكُونُ أَوْ هَلَاً كَانَ ، وَوَجِبَ النَّصْبُ فِي الْبَيْتِ  
الَّذِي هُوَ <sup>(٢)</sup> :

(١) الْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ ، قَالَ وَالْمَعْرُوفُ بِإِثْبَاتِ

النُّونِ فِي كَمَا تَكُونُونَ وَقَالَ الْأَمِيرُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَغْنِيِّ

الْأَوَّلِ حَذْفَ النُّونِ تَخْفِيفًا • الْمَغْنِيُّ بِحَاشِيَةِ الْأَمِيرِ ٢/٢٠١ •

(٢) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا رَدَا عَلَى الْفَرَزْدَقِ وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

تَعْمِدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدَكُمْ

بَنِي ضَوْطَرَى لَوْ لَا الْكَمِّي الْمُقْتَنَعَا =

## ٢٤٧- تَعْدُونُ عَقْرَ النَّيْبِ

لأنَّ القرينةَ المصححةَ المحذوفَ تَعْدُونُ فيجبُ أَنْ تُقَدَّرَ (تَعْدُونُ) فيكونُ التقديرُ هَلَّا تَعْدُونُ ، فوجبَ انصبُ لذلك .

( فصل ) قوله : وَلَوْلَا وَلَوْ مَا مَعْنَى آخِرُ وَهُوَ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لوجودِ غيره .

قَالَ الشَّيْخُ : أَيِ يَسْنَعُ جَوَابُهَا لوجودِ مبتدأها ، فَلِذَلِكَ تَعَيَّنَ حَذْفُ خَرِهَا عَلَى مَا تَدَّيَّمُ فِي الْمَبْتَدَأِ كَقَوْلِكَ : لَوْلَا زَيْدٌ لَكِنْ كَذَا وَأَوْمًا زَيْدٌ لَكِنْ كَذَا ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ آتِيَةً لِمَحْضِيضٍ لِاخْتِلَافِ مَعْنَى الْبَابَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ تِلْكَ مِمَّا هَا تَحْضِيضُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي وَقَعَ بِهَا فَبِذَلِكَ أُلْزِمَ الْفِعْلُ فِيهَا وَهَذِهِ أَعْنَاءُ ارْتِبَاطِ الْجُمْلَتَيْنِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الثَّانِيَةَ امْتِنَاعُ مَضْمُونِهَا لِحُصُولِ مَضْمُونِ الْأُولَى .

## وَمِنْ أَصْنَافِ الْحَرْفِ حَرْفُ التَّقْرِيبِ

قَالَ الشَّيْخُ : قَدْ يُسَمَّى تَقْرِيْبًا وَيُسَمَّى حَرْفُ تَوْكِيدٍ [ وَيُسَمَّى حَرْفُ تَوْقِعٍ ] (١) وَيُسَمَّى حَرْفُ تَحْقِيقٍ كَقَوْلِكَ بَاعْتِبَارٍ مَعْنَاهُ وَهُوَ يُنِيدُ ذَلِكَ . فَمَّا مَعْنَى التَّقْرِيبِ فِيهِ فَهِيَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَدْ قَامَ زَيْدٌ كُنْ (٢) دَالًّا عَلَى أَنَّ قِيَامَهُ قَرِيبٌ مِنْ إِبْرَارِكَ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ هَذِهِ الدَّلَالَةُ (٣) فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا

= النيب : الناقة المسنة ، الضوطة : الرجل الضخم اللثيم ، الكمي : انشجاع المتكلمي بسلاحه ، الخصائص ٤٣٩/١ ، مجاز القرآن ٥٣/١ ، ابن يعيش ١٤٥/٨ ، المغني ٢٧٤/١ ، ابن عقيل ٣١٠/٢ ، شرح الكافية للرضي ٤٢٩/٢ ، اصلاح الخلل في كتاب الجمل ورقة ١٣٨ الصاحب ص ١٣٥ .

(١) ( ويسمى حرف توقع ) : زيادة عن ل .

(٢) في ل : ( فهو دال ) ، وما ذكرناه أفضل .

(٣) في ر : ( الثلاثة ) ، وهو خطأ .



مستفادة من قد ومن ثم اشترطت في الماضي اذا وقع حالا لفظياً  
أو تقديرأ كقولك : جاز زيد وقد ضرب غلامه ، ولو قلت : جاء  
زيد وضرب غلامه من غير تقدير قد لم يجز لأن الماضي لا يملح  
أن يكون حالا لتضادهما في المعنى وقد تقدم ذلك ، ولذلك قال :  
في بيانه وتقرّب الماضي من الحال وقرّره بقولهم : قد قامت الصلاة ،  
وأما كونها للتوكيد فلما ذكره سيبويه من أنه جواب لقولك :  
هل فعل ولما يفعل<sup>(١)</sup> ؟ وفهما معنى التوكيد ، فإذا كان جواب  
المؤكد كن تركيداً ، ولما ذكرناها بمعنى التوقع فلما ذكره الخليل  
من قوله هذا الكلام لتوم ينتظرون الخبر<sup>(٢)</sup> ، ومعنى ذلك أنك  
إنما تجيز بذلك من ينتظر الاخبار به في ظنك ، أو علمك . والله  
قوله : قد قامت الصلاة<sup>(٣)</sup> ، ولذلك قول لا بدّ فيه من معنى التوقع ،  
وهذا كله اذا دخل على الماضي ، فأما اذا دخل على المضارع فهو  
للتقليل على ما ذكره كقولهم : إن الكذوب قد يصدق ، وألفظ  
التمثيل قد استعملت للمحقق [ ١٣٥ و ] كقوله تعالى : { ربّما  
يودّ<sup>(٤)</sup> } ، وقوله : { قدّ يعلم الله<sup>(٥)</sup> } ، وقد جعلها بعضهم  
على بابها في التقليل بتأويل قد تقدم ذكره في ربّ .

( فصل ) قوله : ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم .

(١) قال سيبويه : وأما قد فجواب لقوله لما يفعل فتقول له قد

يفعل الكتاب ٣٠٦/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٦/٢ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ .

(٤) سورة الحجر الآية : ٢ .

(٥) سورة النور الآية : ٦٣ .

قال الشيخ : لكثرة استعمالهم لها مع كون الجملة مقترضة ، فإن الجملة القسمية قد تعترض بين الجزئين كقولك : قام - والله - زيد ، وإذا اعترض لم يكن لها جواب لفظي ولكن يكون ما اعترض فيه في المعنى هو اجواب فيُحذف ، أو يستغنى عنه ، ويجوز حذف الفعل بعدها اجراء لها مجرى ما هو جوابها وهي لما ، فلما جوزوا حذف الفعل في لما لما تقدم حملوا ما هو جوابها عليها في جواز الحذف أيضاً وشرطه حصول قرينة دالة عليه وإلا فلا يجوز حذفه .

### ومن اصناف الحرف الحرف الاستقبال

قول المخ : هي الحروف التي تُدخل المضارع للاستقبال الذي هو أحد بدوئيه بعد أن كان شائعاً ، وهي ما ذكره ، وحرف الشرط أيضاً ، وإن كان الشرط<sup>(١)</sup> مفيداً ذلك ، إلا أنه لم يذكره هنا لتقدم ذكره لهذا المعنى وغيره ، وذلك أنه قد دل في ذلك الفصل خلا أن إن تجعله للاستقبال وإن كان ماضياً ، وقول الخليل إن سيفعل جواب لن يفعل<sup>(٢)</sup> ، كما أن ليفعلن جواب لا يفعل يريد أن سيفعل لا يجاب بها التسم في الاثبات ، كما أن لن لا يجاب بها القسم في النفي وتكسهما ليفعان ولا يفعل ، وفي سوف دلالة على زيادة تفتيس ، كأنهم لما زادوا على السمين غيرها جعلوها أفسح منها ، وقالوا : سوفه فوضعوا فعلاً موافقاً لسوف في اللفظ والمعنى وإن كان حرفاً كما قالوا من آمن آمن ، وإن كان اسماً من أسماء الأفعال . وقوله : « وأن تدخل على المضارع والماضي فيكون معها بتأويل المصدر » ، وقد تقدم ذلك إلا أنها إذا دخلت

(١) (الشرط) : سابقاً من ل .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٤/٢ .

على الماضي لم تكن للاستقبال ، بل يكون الماضي على معناه في  
المعنى ، فلو قلت : يجبني أن قام غداً لم يجرُ بخلاف « إن » التي  
للشرط فانَّها قلبُ الماضي الى معنى المستقبل • وقوله : « ون ثم  
لم يكن بدَّ منها في خبر عسى » • قد تقدَّم ذكر ذلك ، ولما  
انحرف الشاعر في قوله (١) :

٢٤٨- عسى طيبي من طيبي ...

جاء بالسين توفيراً لما يقتضيه عسى من معنى الاستقبال إلا أن وضع  
السين موضع « أن » ثمادً وسميه إنا لأن أن أكثر في الاستعمال  
فخضموها لكثرتها ، وإما لأنَّه مُتَعَدِّرٌ بالمصدر ، لأنَّ معنى عسى  
زيد أن يخرج قارب زيد الخروج والسين ليست مصدرية  
فخصت « أن » لذلك •

### ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام

قول صاحب الكلاب : وهما الهمزة وهل •

قول الشيخ : وتدخلان على الجملتين الفعلية والاسمية  
فيميزر معنهما السؤال عن مضمونهما بعد أن كان خبراً كنولك :  
أزيد قائم ؟ وأقام زيد ؟ ، وهل زيد قائم ؟ ، وهل قام زيد ؟  
إلا أن الهمزة أعم تصرفاً ، إما لأنها الأصل وهل محاولة دلها

(١) قائله قسام بن راحة من شعراء الجاهلية والبيت بتمامه :  
عسى طيبي من طيبي بعد هذه

ستنطفي غلات الكلى والجوانح  
غلات : جمع غلة وهي حرارة العطش ، والكلى : جمع كلية ،  
يريد بذلك أن طي تقتص بعضها من بعض فتبرد حرارة الحقد  
والغيظ ، ابن يعيش ١١٨/٧ ، ١٤٩/٨ ، المغني ١/١٥٣ ، شرح  
شواهد المغني ص ٤٤٥ •

كما يقول سيوييه<sup>(١)</sup>، وإمّا لأنها أخصر منها في اللفظ. فتسرفوا فيها  
 لسهولة اللفظ بها<sup>(٢)</sup> أكثر من أختها فمن خصائصها أنها تقع مع  
 (أم) الملتمة ولا تقع معها هل، على ما تقدم • وأما المنقطعة  
 فيتع فيها جميعاً، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فهذا الموضع  
 لا يقع فيه (هل) ما لم يقدّم إلى المنقطعة، ومنها أنها يقع الاسم  
 بعدها منصوباً بتقدير ناسب ومرفوعاً بتقدير رافع يفسره ما بعده  
 كقولك: أزيداً ضربت؟ وأزيداً قام؟ ولا تقول: هل ريداً  
 ضربت؟ ولا هل زيد قام؟ إلا نلى ضعف، وهو قوله في فصل  
 تقدم، ولمرفوع في قوهم: هل زيد خرج؟ فاعل فعل مضمّر  
 يفسره الداهر لم يقصد به إلا توجيه الوجه الضعيف لا على أن  
 ذلك سئغ في السمة، وهذا مما يقوّي قول سيوييه في أن أصلها أن  
 تكون بمعنى قد، فقتضت وقوع الفعل وكما يقال قد زيداً ضربت  
 لا يقبل هل زيداً ضربت؟ • ومنها أنها تستعمل لاكار اثبات  
 ما يقع بعدها كقولك: أتضرب زيداً، وهو أخوك؟، وقوله تعالى:  
 {أتقولون على الله ما لا تعلمون} <sup>(٣)</sup>، ولا تقع (هل) هذا  
 الموقع، وليس مثله قوله تعالى: {هل جزاء الإحسان إلا الإحسان} <sup>(٤)</sup>، من ذلك لأن ذلك إنكار لا يابك ما وقع بعدها،  
 وهذا نفي له من أصله • ومنها أنها «تقع قبل الواو والفاء وثم»  
 على ما مثّل، ولا تقع (هل)، وإذا اتسع هل زيداً ضربت؟  
 فاستناع هذا [ ١٣٥ ظ ] أجدر على ما تقدم •

(١) انظر الكتاب ٥١/٢ •

(٢) (بها) : ساقطة من و، ل، ت، ش، ب، س •

(٣) سورة الاعراف الآية : ٢٨ •

(٤) سورة الرحمن الآية : ٦٠ •

(فَمِلْ) قوله: «وَعِنْدَ سَيَمُورِيهِ أَنْ (هَلْ) بِمَعْنَى (قَدْ) إِلَى آخِرِهِ» .

قَالَ الشَّيْخُ: فَأَصْلُ قَوْلِكَ: هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟ أَهْلٌ خَرَجَ زَيْدٌ؟ إِلَّا أَنَّهُمْ الزُّدُوا حَذْفَ الْإِلِفِ لِكَثْرَةِ وَقْعِهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ. وَلِذَلِكَ جَاءَتْ بِمَعْنَى (قَدْ) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ } (١)، وَدُخُولِ الْهَمْزَةِ عَلَيْهَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: «أَهْلٌ رَأَوْنَا» (٢) شَاذٌ .

(فَمِلْ) قوله: «وَتُحْذَفُ الْهَمْزَةُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا الدَّلِيلُ» .

قَالَ الشَّيْخُ: حَذْفُ الْهَمْزَةِ شَاذٌ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ الْمَضْرُورَةُ وَسِرَّةٌ أَنْ الْحُرُوفَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْإِنْشَاءِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَوْ جَازَ حَذْفُهَا الْجَازَ تَأْخِيرُهَا، وَلَمْ يَجْزُ تَأْخِيرُهَا فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُهَا «وَالِاسْتِفْهَامِ صَدْرُ الْكَلَامِ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(١) سورة الإنسان الآية: ١ .

(٢) هذه قطعة من بيت لزيد الخيل وهو:

سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَتِنَا

أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

والشاهد فيه دخول الهمزة على (هَلْ) مما يدل على أن (هَلْ) بِمَعْنَى (قَدْ) وهو عند الشيخ شاذٌ، ابن يعيش ١٥٣/٨، المغني ٣٥٢/٢، المقتضب ٢٩١/٣، مشاهد الانصاف ص ١٢٠ .

## ومن اصناف الحرف حرفا الشرط

قوله : وهما إن ولو الى آخره .

قال الشيخ : وهو كل حرف دخل على جملة من فملتين فجعل الاولى سببا للثانية ولم يقع من الحروف كذلك إلا إن ولو وفي « إذ ما » خلاف إلا أن « إن » يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو يرتبطان بها في الماضي على سبيل التقدير كقولك في : إن أكرمتني أكرمك فمعناه الاستقبال فيهما ، وفي « لو » لو أكرمتني أكرمك ، فمعناه الماضي على سبيل التقدير ، لأنها إذا دللت على ارتباط كان معدوماً ، وأما الثاني فلأنه إذا كان الأول معدوماً فالأول فيها مرتبط بالثاني على سبيل تقدير الأول وظاهرها الدلالة على أن الثاني متنفذ فيلزم منه انتفاء الأول ضرورة أن انتفاء السبب يدل على انتفاء السبب ، وظاهر كلام الجويني في قولهم : حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، أنهم بذلك يعنون امتناع الجواب لامتناع الشرط لأنهم يذكرونه مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهذا الممتنع هو الثاني بانفاق ، ويقولون في ( لو ) : حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، وما ذكرناه أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن تكون ثم أسباب أخر ، وانتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب ، فصح أن يقال إنما امتنع فيها الأول لامتناع الثاني ، لأن [ امتناع ]<sup>(١)</sup> الثاني هو المسبب فدل انتفاؤه على انتفاء السبب ، ألا ترى الى قوله تعالى : { لَرَّكَانَ فِيهَا آلِهَةُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتِ }<sup>(٢)</sup> ، فإنها سبقت الدلالة على انتفاء

(١) امتناع : زيادة من ل .

(٢) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .

اتعدد في الآلهة بانتفاع الفساد فدل امتناع الفساد على انتفاع الآلهة ؛ لأن انتفاع الآلهة هو المقصود بالدلالة عليه ههنا بمتاع الفساد ، لأن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين : أحدهما أنه خلاف ما ينهّم من سبائك أمثال هذه الدلالة ، والآخر أنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة ، لأن المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في السماوات والأرض عن حاله التي هو جارٍ عليها في العادة وذلك جائز أن يفعلهُ الله تعالى وإن انتفى تعدد الآلهة ، وإذا تحقق أن معناه في الظاهر على أن الثاني متفق فيلزم منه نفي الأول ، ثبت أن معناها انتفاء الأول لانتهاء الثاني وقد يأتي على معنى أن الأول مرتبط بالثاني على سبيل التدبير كما تقدم ، إلا أنه لا يكون الثاني متفقاً وذلك في مثل قوله في الحديث : | نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : { ولو أننا في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله } <sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أن الشرط ههنا

(٢) هذا ليس حديثاً ، وإنما من أقوال الخليفة عمر (رضي الله عنه) ، وإنما حديثه صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو نعيم في الحلية في سالم مولى أبي حذيفة : ( أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه ) ، وعلى هذا ليس فيه دلالة .  
ورواية الاشموني ، ( نعم المرء ) مكان العبد ، الاشموني ٣٦/٤ ، جمع الهوامع للسيوطي ٦٥/٢ ، حاشية الصبان على الاشموني ٣٦/٤ ، شرح الكافية للرضي ٤٣٢/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ .

(١) سورة لقمان الآية : ٢٧ ، اختلف في ( البحر ) فقرأ أبو عمرو ويعقوب بالنصب عطفًا على اسم أن وهو ما ويمده الخبر والباقون بالرفع عطفًا على محل أن ومعمولها . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٥٠ .

نفى 'الخوف' ، والمشروط نفى 'العصيان' ، فسياق الكلام على أن بين  
 نفى 'الخوف' ونفى 'العصيان' ارتباطاً على سبيل التقدير ، فلو قدر  
 نفى 'العصيان' منفياً على ما تقدم فيما هو ظاهرها لوجب ثبوت  
 'العصيان' ، إذ نفى نفى الشيء إثبات له فيكون قد ثبت له 'العصيان'  
 وهو نقيض المعنى الذي سبق له الحديث ، لأنه سبق للمدح  
 فكيف يمدحه 'بالعصيان' ؟ وكذلك الآية سقت على أن بين ثبوت  
 كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً وكون البحر مداداً وبين نفى  
 النفاد عن كلماته ارتباطاً ، فلو قدر نفى 'النفاد' متفياً على ما ذكرناه  
 من ظاهر كلامهم في ( لَوْ ) لأدنى إلى أن يكون 'النفاد' حاصلاً إذ  
 نفى 'النفى' إثبات ، فيلزم منه 'خلاف' ما علم أن سياق الآية على  
 خلافه وخلاف المعقول [ ١٣٦ و ] ، ولكن مثل ذلك إنما يأتي عند  
 قيام القرائن الدالة على ثبوت إثني وذلك قد يكون من خارج ،  
 وقد يكون معلوماً من نفس سياق الكلام الذي تضمنته ( لَوْ ) ،  
 فمثال الأول قوله : « نعم العبد صهيب » ؛ لأنه قد علم أن  
 'العصيان' عن مثله منتف ، فاذا قل : لَوْ لَمْ يخف الله لم يعصه ،  
 علم بهذه القرينة أنه لم يرد نفى ما وقع جواباً ، وإثني كقوله  
 تعالى : { وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } الآية ، ألا ترى  
 أن ذكر أشجار الأرض وتعداد البحار على أنها أقلام ومداد مما  
 يفهم منه أن المراد نفى 'النفاد' لاحتموله فعلم من سياق الآية  
 نفى 'النفاد' ، وبقي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير اثبت ،  
 وكذلك إذا قلت لمن جاءك نأثيت عليه وَلَوْ لَمْ تجتني لأثيت  
 عليك فمثل ذلك يعلم أنه لم يقصد إلى نفى اثني ، وإنما قصد  
 إلى الربط بين الأول والثاني على سبيل الإثبات تقديراً وقد تقل  
 إن الانتفاء في الجمع مقدر ويكرن قولك : لمن أثيت عليه لمّا  
 جاءك وَلَوْ لَمْ تجتني لأثيت عليك ، إن الشاء المرتبط بنفي



الاجبي منتفٍ ، والثناء<sup>(١)</sup> الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي  
 المجبي ولكن لما كانا جميعاً ثناءً نُوهَمَ أَنَّهُ يُتَعَدَّرُ تقديرُ استغْنائه ،  
 وهذا وإن استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الانبات فإنه يعسرُ  
 فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي ، وسببه أَنَّهُ ههنا الاكرامان  
 خاصان فأمكن أن يُقَدَّرَ ما أُبَيِّنَ غير ما انتفى ، فأما في النفي فيتفي  
 كلُّ ما يتمله لعموم النفي ، فإذا قُدِّرَ نفي النفي لَزِمَ الانبات  
 فيناقضُ المعنيان المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي مطلقاً ،  
 والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب ( لَوْ ) ، فوجب أن يتمسك  
 [ في النفي ]<sup>(٢)</sup> بما تقدَّم من القرينة ، وسببه أن دلالة لَوْ على  
 انتفاء جوابها دلالة ظهور ، وما ذكرناه من القرائن مفيدة للعلم  
 فلذلك خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدَّم من الامثلة .

( فصل ) قوله : ولا يخلو الفعلان في باب ( إن ) من أن يكونا  
 مضارعين الى آخره .

قال الشيخ : اذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم ، وهذا  
 واضحٌ وكذلك في الاول ، فأما اذا كان الثاني مضارعاً فجئزٌ فيه  
 الجزم والرفع ، وأما الجزم فواضحٌ وهو الكثير ، وأما الرفع  
 فلأنَّه لما بطل عمل ( إن ) لنظراً في الشرط الذي هو أقرب اليها  
 جعلت غير عالمة في الجواب الذي هو أبعد عنها ، ويشبه ذلك  
 قولهم : والله إن أكرممتني لأكرمك ، وانتفاع والله إن تكرمتني  
 لأكرمك ، كذلك إن زيداً ضربته ضربته ، وضعف إن زيداً  
 تضربه أضربه ، لأنَّه لما ألغى الشرط باعتبار الجواب لفظاً كره

(١) في ر : ( أو ) .

(٢) ( في النفي ) : ساقطة في الأصل .

أنَّ يعملَ لفظاً في الشرط مع الغاء أمره اللفظي في الجواب فجاء بما لا يظهر فيه إعراب فوضِعَ موضع المضارع ليكون كأنه ملغى باعتبارهما جميعاً ولما حُذِفَ فعل الشرط في قولك : إنَّ زيداً ضربته ضربته كُرهَ أن يؤتى بالمفسر مجزوماً مع الفصل بينه وبين العامل لضعفه عن العمل مع الفصل فحذف بالماضي ليكون كأنه ملغى من حيث اللفظ لحصول القمل بينه وبين عمله ، وقد زعم المبرد أن رفعه وإن كان الشرط ماضياً كرفعه إذا كان الشرط مضارعاً على وجه الشذوذ على تقدير حذف الفاء (١) كقوله (٢) :

٢٤٩ إِنَّكَ إِنْ يُسْرَعَ أَخُوكَ تُصْرَعَ  
فجعل ' شاذاً على حذف الفاعل على ما هو أصل في مذهبه كما يقول :  
هو وغيره في مثل قوله (٣) :

- (١) قال المبرد : هو عندي على إرادة الفاء ، المقتضب ٧٢/٢ .  
(٢) البيت لعمر بن خنارم البجلي من قصيدة يخاطب بها الاقرع ابن حابس التيمي وصدده : ( يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ  
يَا أَقْرَعُ ) ، وأراد بأخيه جرير بن عبدالله البجلي ، وكان قد تنافر هو وخالد بن ارطاة الكلبي ، ومنسوب الى جرير البجلي في الكتاب ٤٣٦/١ ، الصحاح مادة ( بجل ) ١٦٣٠/٤ ، ومنسوب لعمر بن خنارم في الخزائن ٣٩٦/٣ ، العين ٤٣٠/٤ ، وغير منسوب في الانصاف ٦٢٣/٢ ، ابن يعيش ١٥٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/٢ ، الاشموني ٢٠/٤ ، المقرب ٢٧٥/١ ، شواهد التوضيح ص ١٧٦ ، أمالي ابن الحاجب ٣٥٥ و ، شرح الكافية للرضي ٤٣٥/٢ ، التوطئة ٣٨ .  
(٣) البيت لعبدالرحمن بن حسان ، وعجزه : ( وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ  
عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ ) قال الشنتمري : وزعم الاصمعي أن النحويين غيروه ، والرواية : ( مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالْرَحْمَنُ يُشْكِرْهُ ) ، ولا يكون فيه ضرورة على هذه الرواية ، في الكتاب ٤٣٥/١ =

٢٥٠ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وأما وقوع المضارع شرطاً والجزاء ماضياً فقليل ، ويجب في الأول الجزم بكقولك إن تكررمني أكرمتك وإنما قل استعماله ، لأن الجزاء في المعنى بعد الشرط فإذا جاء الشرط الذي هو أسبق في المعنى بصيغة المستقبل فالجزاء بذلك أجدر والعمل في فعلي الشرط [والجزاء<sup>(١)</sup>] في التحقيق هو حرف الشرط أو ما تضمن حرف الشرط لأنه هو الذي اقتضاهما جميعاً فوجب أن يكون العمل فيهما له فالذي أوجب عمله في الأول يوجب عمله في الثاني ، ومن قال : إن العامل حرف الشرط والفعل جميعاً ، فليس بمستقيم لما ذكرناه ولأنه لم يثبت كون الفعل داملاً لا مستقلاً ولا مشتركاً وما ذكرناه على حرف في فعل ، وذلك ثابت باتفاق وهذا القول أبعد من قول من زعم أن الفعل والفاعل هما العاملان في المفعول [١٣٦ظ] ، لأن ذلك ثم توهم أن المفعولية إنما كان مقتضاه بالفعل والفاعل جميعاً فيتوهم أن الفاعل مع الفعل هما اللذان تقوم بهما المفعولية وليس كذلك ههنا فن الشرط متضمن لهما جميعاً اقتضاء واحداً فليس عمله في أحدهما بأولى من من الآخر وليس جعل الشرط داملاً في المشروط ، بأولى من المكس ، فإن زعم أن للتقدم أثراً في ذلك فهو فاسد ، لأنه إنما

= منسوب لعبد الرحمن في المقتضب ٧٢/٢ ، الخزانة ٦٤٤/٣ ،  
العيني ٤٣٣/٤ ، وغير منسوب في أمالي بن الحاجب ٣٥٥ ،  
الخصائص ٢٨١/٢ شرح الجمل لابن عصفور ١٥٦/٢ ، ابن  
يعيش ٣/٩ ، منازل الحروف ص ٦٣ ، المقرب ٢٧٦/١ ، المنصف  
١١٨/٣ ، الصحاح ١٦٣١/٤ ، الأشموني ٢٠/٤ ، التوطئة في  
الندو للشلوين ٣٩ .

(١) (الجزاء) : زيادة عن س :

تقدّم لكونه شرطاً لا لأمرٍ يتعلق بالعمل ، ولذلك لم يجز تأخير ما لم يكن فيه مانع ، ولذلك وجب تقديم قولك من ضربت ؟ وإن كان العامل ضربت لأمرٍ عرض في وجوب تقديم المفعول وتأخير العامل فثبت أن تقديم شرط على الجزاء لا يقتضي عملاً فيه وأنه ليس تقدير عمله فيه بأولى من عمل الجزاء فيه ، وأما أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأة على الشرط المتقدم كقراك : من يكرمني أكرمه ، وأشباهه فقد قيل الخبر الجملة التي هي الجزاء • وقول قوم مبتدأ لا خبر له ، والمصحح أن الخبر الجملة التي هي شرط ، وبيانه من وجوه : منها أنه قد تدخل الفاء في الخبر متمتع كقولك : من يكرمني فاني (١) أكرمه ، فن قلت : دخول الفاء هنا على الخبر كدخولها على الخبر في قولك : الذي يكرمني فاني أكرمه ، وإذا جاز دخولها على الخبر المشبه بالشرط فدخولها على الشرط أجدر • قلت إنما دخلت في هذه المسألة تشبيهاً له بما ليس بخبر وإلا كان متمتعاً ، ولو ذهبت تدخل الفاء في الشرط على الشبه بدخولها في الذي لأدنى إلى الدور فثبت أنها إنما دخلت في الجزاء ، لأنه ليس بقبر ، وإن دخولها في خبر الذي لشبهها بما ليس بخبر ، الآخر أنه يؤدي إلى جعل الجملتين جملة واحدة بمشابة قولك : زيد قم أبوه ، ونحن نقطع بأنها جملتان ربط بينهما الشرط مع بقائهما على الجملتين ، والآخر أنه قد ثبت أنهم يقولون : ما أنسه لا أنسه لا أنس زيدا ، ولو كان الجزاء هو الخبر لوجب فيه ضمير فليما وجب في الأول دون الثاني دل على أنه هو الخبر • والآخر هو أنه اسم بانر جملة لمعنى ليست صلة له فوجب أن يكون ما بعده الخبر قياماً على من يكرمني فإن الاتفاق على أنه ثم مبتدأ ما بعده خبره ، وشبهه من

(١) في و ، ت ، ش ، ر : ( فانا ) •

قال إنَّ الجزاءَ هو الخبرُ ما يلمحُ من معنى أنَّ المتكلمَ بذلك قاصداً إلى الأخبارِ بأنَّه يكرمُ من يكرمه ، والفعلُ في المعنى خبرٌ عن المفعولِ بدليلِ صحة قولك : ضربَ (١) زيدٌ فتجعله لأجلِ ذلك هو الخبرُ وهذا فاسدٌ لِمَا تقدَّم ، ولأنَّه إذا لمَحَ ذلك في الجزاءِ فمثله في الشرطِ حاصلٌ ، لأنَّه مسندٌ (٢) الأكرامِ الأولِ إلى الضميرِ العائدِ إلى المبهمةِ وجعلَ الفعلُ المسندَ إلى الضميرِ المبتدأَ خبراً عن المبدأِ أولى من جعلِ الواقعِ على المضمرةِ ، لأنَّ ذلك هو الخبرُ على الحقيقةِ ، وأما من قول : إنَّه مبتدأٌ لا خبرٌ له فخرج عن المعنى وقياسِ العربيةِ ، وهذا لما رأى قولهم : أ قائمُ الزيدانِ ؟ يُسمَّى مبتدأً ولا خبرٌ له ظنَّ أنَّ ذلك يمكنُ اطرادهُ وليسَ بمستقيمٍ وإنَّما صحَّحَ أ قائمُ الزيدانِ ؟ لأنَّ اسمَ الفاعلِ بمعنى الفعلِ فكأنَّه قال : أ يقومُ الزيدانِ ؟ بخلافِ قولك : من يكرمني فتلكَ حاكمٌ عليه بالفعلِ فلا بدَّ أنْ يكونَ متعلقاً له أو مبتدأً هو خبره .

( فصل ) قوله : وإنَّ كانَ الجزاءُ أمراً أو نهياً إلى آخره .

قال الشيخُ : فالجزاءُ يجبُ مجيئها في موضعٍ ويمتنعُ في موضعٍ ويجوزُ في موضعٍ فلا بدَّ من التعرُّضِ لبيانِ ذلك ليُعرفَ الواجبُ والممتنعُ والجائزُ . فأما الموضعُ الذي يمتنعُ دخولُ الناءِ فيه فإنَّ يكونَ ماضياً لفظاً أو معنى متصرفاً قصداً (٣) به الاستقبالُ بحرفِ الشرطِ كقولك : إنَّ أكرمتني أكرمتك وإنَّ أسأمت لم تدخلِ النارَ ، فإنَّ هذينِ جزاءانِ ، أحدهما ماضٍ لفظاً والآخرُ ماضٍ معنى ولكن قصداً بهما الاستقبالُ بقرينةِ إنَّ لأنَّهما قلبُ معنى

(١) ( ضربَ زيدٌ ) : ساقطة من ر .

(٢) في ب : ( مبتدأُ لأكرامِ ) .

(٣) في ل : ( مقصوداً ) .

الماضي مستقبلاً سواء كان بلفظ الماضي أو بمعنى الماضي قبل دخولها  
وقولنا متصرفاً احترازاً من مثل قوله تعالى : { فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ  
فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا }<sup>(١)</sup> ، ومثل قولهم : إنْ أَكْرَمْتَنِي  
فليس زيدٌ مكرمك ، فإنه ماضٍ يؤهم أنه قصد به الاستقبال  
بقرينة إنْ ويجب دخول الفاء فيه • وأما الجائز فكن موضع  
وقع فيه [ ١٣٧ و ] الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا كقولك : إنْ  
أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ ، وإنْ أَكْرَمْتَنِي فَأَكْرَمَكَ ، وإنْ أَكْرَمْتَنِي  
لَا أَكْرَمَكَ ، وإنْ أَكْرَمْتَنِي فَلَا أَكْرَمَكَ إِلَّا أَنْ حُذِفَ الْفَاءُ أَكْثَرُ ،  
وهو في المثلث أولى • ومنه قوله تعالى : { إِنْ تَضَلَّ أَحَدُهُمَا  
فَتَذَكَّرْ }<sup>(٢)</sup> ، على قراءة حمزة<sup>(٣)</sup> ، وهو قليل ، وأما في النفي  
فحذف الفاء والجزم ، وهو الأكثر ، وجاء أيضاً إثباتها والرفع  
كثيراً كقوله تعالى : { وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا  
يَخَافُ }<sup>(٤)</sup> ، في قراءة غير ابن كثير<sup>(٥)</sup> • وأما الواجب دخولها  
ففيما عدا ما ذكرناه في المنع ، والجائز<sup>(٦)</sup> ، كقولك : إنْ أَكْرَمْتَنِي

(١) سورة النساء الآية : ١٩ •

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ •

(٣) قرأ حمزة بكسر همزة ( إن ) على أنها شرطية وتضلل جزم به ، وجواب الشرط ( فتذكر ) اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ •

(٤) سورة طه الآية : ١١٢ ، قراءة ابن كثير بالقصر والجزم على النهي •• اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٧ •

(٥) هو عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله الامام ابو معبد المكي الداري امام أهل مكة في القراءة ، روى القراءة عن انس بن مالك ومجاهد ، ولد سنة ٤٥ هـ ، وتوفي سنة ١٢٠ هـ ابن خلكان ٢٤٥/٢ ، غاية النهاية ٤٤٣/١ ، الاعلام ٢٥٥/٤ •

(٦) في ل : زيادة ( وهو مع الجملة الفعلية الطلبية والجملة الاسمية مطلقاً ومع الفعل المعروف بحرف التنفيس أو مع الفعل الماضي لفظاً ومعنى ، وتلزم معه قد ظاهرة أو مقدرة وذلك ) •

فأكرم زيدا ، أو فلا تكرم زيدا ، أو فقد أكرمتك أمس ، أو فزيد منطلق ، أو فعسى أن تكرم عمروا ، أو فليس زيد منطلقا ، أو فما زيد منطلقا ، أو فلن يقوم زيد ، وكذلك ما أشبهه وسبب وجوب الفاء قدمهم الى الايدان بأن المذكور مفهوم منه الجواب لكونه في الظاهر غير صالح له ، وأما الأثر وانهمي وأشبههما من الانشاءات فلأن الجزء قضية خبرية معلقة على شرط فإذا وقعت انشائية كانت في الظاهر غير صالحة فجاء الفاء للايدان بأنها مؤولة بما يسمح أن تكون جزءا ، فكن المعنى في قولك : إن تكرمني فأكرم عمرا ، إن تكرمني فهو سبب لتنجيز طابى اكرام عمرو منك ، فكانت [ الفاء ] (١) مؤذنة بالقصد الى هذا الاول (٢) ، وأما في الاخبار في مثل قولك : إن أكرمتي فزيد منطلق (٣) ، فإن الجزء أصله الفعل فجاء الفاء ايدانا بأنها مؤولة بأن الجزء مشتمل على ما اشتمل من مشتق الجزء (٤) ، أو تحقيقه إن لم يكن مشتقا كقولك لأيك : إن أكرمتي فأنت أبي ، أي هو سبب تحقيق ذلك ، وأما في الماضي المحقق كقولك : إن تكرمني فقد أكرمتك أمس ، فلأن الجزء في المعنى إنما يكون في الاستقبال فجاء الفاء ايدنا بتأويل ما يسمح ذلك بمعنى قبلك : إن تكرمني فسيبه إكرامي لك أمس على معنى تحقق ذلك . وأما وجوبها مع حرف التنفيس فكقولك : إن يقيم زيد فسيقوم عمرو ، وكقوله تعالى : { وإن

(١) ( الفاء ) : زيادة عن ل .

(٢) في ل : ( وكذلك الانشاءات كلها تأولها على حسب ما يقتضيه معناها والجملة الاسمية نحو قولك ان تكرمني فزيد منطلق ) .

(٣) في ل : ( فعل زيدا منطلق وجب ههنا أيضا فلان ) .

(٤) في ل : ( الجزء ) .

خَفَّتُمْ عِيْلَةَ فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ {١} ، ومع ما ينفيه كقولك : إن يقيم زيد فلن يقوم عمرو ، ومع ما كقولك : إن يقيم زيد فما يقوم عمرو ، ومع ليس كقولك : إن يقيم زيد فليس عمرو ، منطلقاً ، ومع عسى كقولك : إن يتم زيد فعسى أن يكرم عمرو ، فأماً وجوبها مع حرف التنفيس وما ينفيه ، فلأنه مفيد للاستقبال وحرف الشرط المسلط عليه مفيد للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفي الاستقبال كما كرهوه في قولك : إن سوف تقم أقم وهو غير جائز ، فكذلك ههنا فأتوا بالفاء الفاطمة ، لأن عن إفادة الاستقبال فيما بعدها ليصح الاثنان بما يدل على الاستقبال ، فوجب لذلك أن تقول إن تكرمني فسوف أكرمك وفلسن أكرمك ، وأماً وجوبها مع ما فلما ذكرناه من كونها للحال فينافي حرف الاستقبال ، وإذا كرهوا الجمع بين حرفين لمنى واحد فالجمع بين حرفين مختلفين أبعد . وأماً وجوبها مع الأفعال غير المتصرفية فلازم : أحدها أنها أشبهت الحروف ولذلك لم تتصرف فأجريت مجراها في وجوب الفاء . والثاني أن الماضي عوض عن المستقبل في الشرط وجوابه ، وهذه لا مستقبل لها فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزاء . والآخر أن وضعها على أن لا تبطل (٢) دلالة الزمان المستقبل ، وإن تفيد الاستقبال فيما يقع جواباً لها فكرهوا الجمع بينهما فيؤدي إلى التناقض . والآخر أنها لا تعدو أن تكون انشائية كعسى أو حالية كلس وكلاهما مذهب لما تقدم في الإنشاء ، وما تقدم في ما وإذا وجب في الإنشاء وما على ما تقدم وجب في عسى وليس ، وأناً انتاع الفاء مع ما ذكرناه فلأنه فعل مالح ؛

(١) سورة التوبة الآية ٢٨ .

(٢) ( لا ) : ساقطة من ت ، س ، والاصل .



لأنَّ يكونَ جزءاً من غيرِ تأويلٍ ، فلم تَمحَ فيه <sup>(١)</sup> فاءٌ فتخرجهُ عن مقصوده فلزمَ حذفُ الفاءِ فيه . وأما جوازُ الأمرينِ في المضارعِ المثبتِ والمنفي ، فلأنَّه إذا كانَ يسوغُ أن يكونَ نفسهُ جزءاً فلم يحتجَ إلى الفاءِ ( ويسوغُ أن يُقدَّرَ في المثبتِ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ فيسوغُ دخولُ الفاءِ ، وفي المنفي يسوغُ ) <sup>(٢)</sup> أن تُقدَّرَ لا نافيةٌ على معناها في الاستقبالِ فيدخلُ مثلها حينئذٍ في قولك : إن تكرمُنِي فلن أكرمَكَ . فإن قلتَ فهذا يقتضي وجوبها فإنَّ وضعها للاستقبالِ قلتُ : وضعها للاستقبالِ [ ١٣٧ ظ ] ما لم يكنْ حرفَ استقبالٍ ، ألا ترى إلى صحةِ قولك : أريدُ أن لا تقومَ ولو كانت ههنا للاستقبالِ لم يستقمَ فدلَّ ذلكَ على صحةِ تجريدها عن معنى الاستقبالِ فجازَ الأمرانِ لذلكَ ، فإن قلتَ : فلمَ لم يجزِ الأمرانِ في ما ؟ ويُقُلْ إن أكرمتني ما أكرمَكَ ، وإن أكرمتني فما أكرمَكَ واسمُ يتعيَّنُ وجوبُ الفاءِ . قلتُ : الذي منعَ أن تقولَ : أريدُ أن لا تقومَ في موضعٍ أن لا تقومَ هو الذي منعَ ذلكَ ، وهو إنَّ ما معناها الحالُ فلم يستقمَ أن تجامعَ ما يناقضها فلم يقلْ إنَّ ما تقومَ لأنَّ ( أن ) للاستقبالِ ، والحالُ يناقضه فلذلكَ لم يقلْ إن تكرمُنِي ما أكرمَكَ لأنَّ الشرطَ والجزاءَ للاستقبالِ والحالُ يناقضه ، فلم يجزْ في ما ، ما جازَ في ( لا ) . فإن قلتَ : فلما صارَ في الإثباتِ صالحٌ ؛ لأنَّ يكونَ نفسَ الجوابِ فكانَ قياسه أن يمنعَ دخولُ الفاءِ فيه كالماضي . قلتُ : كذلكَ كانَ قياسه ولذلكَ كانَ الأكثرُ على ذلكَ ، ولكنَّه لما كانَ يمكنَ تقديرَ المبتدأِ محذوفاً صحَّ دخولُ الفاءِ على هذا التأويلِ فيميرُ بمثابه ما ذكرَ فيه المبتدأُ . فإن قلتَ : فلمَ لم يُقدَّرْ ذلكَ في الماضي حينئذٍ يجزى إدخالُ الفاءِ ؟ قلتُ : لا

(١) فيه ) : ساقطة من و ، ش . وفي ل : ( فلمَ يحتجُ إلى فاءٍ )

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت .

يمكن ذلك في الماضي لأنه إذا قُدِّرَ ذلك صارَ الفعلُ في سياقِ خبرِ المبتدأ فيلزمُ منه 'معناه' وهو الماضي وتبطلُ إفاءةُ الاستقبالِ فيه لانقطاعه عن الشرطِ فيختلُ معنى الجزاءِ ، لأنه حينئذٍ يصيرُ ماضياً من جهةِ الفعلِ مستقبلاً من جهةِ الجزاءِ وذلكَ غيرُ مستقيمٍ • فإن قلتَ : فقد جاءَ الماضي مبرحاً به في قولك : إن أكرمتني اليومَ فقد أكرمتك أمس ، فكيفَ يكونُ تقديرُ كونه ماضياً في المعنى (١) مفسداً ؟ قلتَ : صحَّ ثم ، لأنَّ الماضي مقصودٌ ليسَ إلاَّ ولجزاءُ نلَى التأويلِ المتقدمِ ، وأما ههنا فلمَ يقصدُ من حيثِ المعنى إلاَّ الاستقبالُ والفعلُ غيرُ صالحٍ له لا بنفسه ولا بالشرطِ فلذلكَ اختلفَ ههنا ولم يخلُ ثم ، فثبتَ أنه لا يلزمُ من جوازِ دخولِ الفاءِ في المضارعِ جوازُ دخولها في الماضي وامتناعُ دخولها في [ قولك ] (٢) : إن أكرمتني لم أكرمك بامتدادها في الماضي سواء •

قوله : وقد تجيءُ محذوفةٌ في الشذوذِ كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا ٢٥٠

قول الشيخ : ومثل ذلكَ 'اتفق' على تأويله ، وإنما الخلافُ في مثل قولك : إن تكرمَني أكرمك ، فالبردُ يقولُ : على حذفِ الفاءِ (١) ، وسيبويه يقولُ : على التقديمِ (٢) كأنه قالَ : أكرمك إن تكرمَني وهو قريبٌ • قوله : « وتُقامُ » إذا مقامَ الفاءِ ، يعني إذا كانَ الموضعُ للابتداءِ والنهْيِ لا في غيره ، كقولك : إن تكرمَني إذا زيدَ

(١) في ل : ( معنى مستقبل ) •

(٢) ( قولك ) : زيادة عن ل •

(٣) انظر المقتضب ٧٢/٢ •

(٤) انظر الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ •

يَكْرِمُكَ • فامّا في غيره لو قلت : إن تَكَرَّمَنِي إذا أَكْرَمَكَ زَيْدٌ  
لم يَجْزُ لأنها التي <sup>(١)</sup> للمفاجأة فلا يقع بعدها إلاّ الجملة الخبرية  
لأنّ وضعها للمفاجأة أمرٌ محكومٌ عليه بحكم ، وذلك إنّما يكون  
في الجمل الخبرية فلا يستقيم في الأمر والنهي ولا في جميع  
الانشاءات ، وإنّما لم يكن ذلك في الجمل الفعلية الخبرية كراهة  
أنّ تلبس بأذا التي للشرط لأنّ وضع تلك على وقوع الفعل  
بعدها لاقتضاها الشرط فحذفوا هذه بالاسمية ليحمل الفرق بينهما •

( فاعمل ) قوله : ولا تُستعمل ( إن ) إلاّ في المعاني المحتملة  
للمشكوك في كونها الى آخره •

قول الشيخ : هذا راجع الى الموضع لهذا المعنى ولذلك استبحوه  
في مثل : « إن احمرّ البُسْرُ آتاك » ، وكذلك لم يصدق <sup>(٢)</sup> إن  
بعثنا كان كذا إلاّ من شاك أو مقدّر للشك كما يُقدّرُ الاشياء  
الثابتة وهي في الحروف بمثابة متى في الاسماء بخلاف ( إذا ) فإنّها  
ظاهرة في الثابت ، فتقول اذا طلعت الشمس آتاك ، ومتى أكرمتني  
أكرمتك وإن كنت اذا قد استعملت كثيراً في المشكوك فيه بخلاف  
متى وإن في الثابت ، فتقول : اذا أكرمتني أكرمتك ولا تقول : متى  
مات زيد كان كذا ، ولكن متى دخلت الدار فأنت طالق •

( فاعمل ) قوله : وتجيء مع زيادة ما في آخرها للتأكيد •

(١) ( التي ) : ساقطة من ر •

(٢) في ل : ( يصدر ) •

قال الشيخ : ولأحسنُ حينئذ أن يكونَ فعلها مستقبلاً مؤكداً بالنون كقوله تعالى : { فَأَمَّا تَذَاهِبْنَ بِكَ }<sup>(١)</sup> ، وأمثاله كثيرة في القرآن وقد تقدم ذلك .

(فصل) قوله : والشرطُ كالاتفهام ولم يستثنَ من ذلك إلا بابُ زيدا أكرمٌ وزيدا لا تُكرمُ . أمّا زيدا أكرمٌ [ ١٣٨ و ] ، فأمّا أن يكونَ كثرته في كلامهم جملوا نه في التقديم والتأخير شيئاً ليسَ بغيره ، وإثنا لكونه مجرداً عن الحرف الدال على الانشاء . فانْ أَعْرَضَ بقولهم زيدا ليضربَ عمرو فهو قليلٌ ثم التحقيق فيه أنه محمولٌ على زيدا أضربُ ، لأنه مثله في المعنى ، أمّا زيدا لا تضربُ فمحمولٌ على الأدر ، ( فأنهما أخوان في الكثرة والطلب فأمّا جاز ما تقدم في الأدر جاز مثله في النهي )<sup>(٢)</sup> ، وثنا كان الشرطُ كالاتفهام في الانشاء ووجود الحرف الدال على ذلك وجب له صدر الكلام الذي هو فيه فام يجرُ عمرواً إن تضربُ أضربُ ولا أشباه ذلك ، فأمّا إذا تقدم مثل قولك : أنت طلق إن دخلت الدار فإذا ممّأ أخوان فيهِ ، فمنهم من يقول : هو الجزء ومنهم من يقول : هي جملة مستقلة دلت على الجزء ، وليس هذا الخلاف بالمسوغ زيدا إن تضربُ أضربُ ؛ لأنّ القائل بأنّ الذي تقدّم هو الجزء ملزمٌ بأنّ جملة الشرط ( التي هي الانشاء لا يتقدّم شيءٌ ممّا في حيّزها ، وما تقدّم جملة أخرى ليست جزءاً من جملة الشرط )<sup>(٣)</sup> فلم يكن مثل قولك : زيدا إن تضربُ أضربُ ، والوجه أنّ الجزء مقدّمٌ مثله إلا أنه حذف للعلم به .

(١) سورة الزخرف الآية : ٤١ . قرأ رويس بتخفيف النون في .

( تذهبن ) على الاصل في نون التوكيد الخفيفة اتحاف فضلاء .

البشر ص ٣٨٦ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

فَيَتَمَسَّكُ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الْمَتَقَدِّمَ لَوْ كَانَ إِخْبَارًا  
مُطْلَقًا وَلَيْسَ مُعْلَقًا عَلَى الشَّرْطِ لَوَجِبَ أَنْ تُطْلَقَ وَإِنْ لَمْ تَدْخُلِ  
الدَّارَ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَكَانَ بِمِثَابَةِ مَا لَوْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ  
فَأَنْتَ طَالِقٌ بِالْإِجْمَاعِ وَجِبَ أَنْ يَقْضَى عَلَيْهِ بِالْجَوَابِ ، إِذْ لَا مَعْنَى  
لِلْجَوَابِ إِلَّا مَا عُلِقَ عَلَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَعْنَى قَوِيٍّ إِلَّا أَنَّ الْأَحْكَامَ  
الْمُنَظَّمَةَ تَعَارُضُهُ ، فَمِنْهَا أَنَّهُ لَوْ (١) كَانَ هُوَ الْجَوَابُ لَوَجِبَ دُخُولُ  
الْفَاءِ مِنْ طَرِيقٍ أَوْلى عَلَى الْجُزْأِ (٢) ، وَيَبْدَأُ الْإِثْرِيَّةُ  
هَرَأَنَّهٗ إِذَا تَأَخَّرَ فَلَا جَمَاعَ عَلَى وَجَرِ الْفَاءِ مَعَ  
تَقْدِيمِ مَا يَشْعُرُ بِالْجُزْأِ وَهُوَ الشَّرْطُ فَلِأَنَّ يَأْزِمُ إِذَا تَقَدَّمَ  
عَلَى الشَّرْطِ أَوْلى ، وَمِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ جُزْمُهُ إِذَا كَانَ مِمَّا يَقْبَلُ  
الْجُزْمَ كَقَوْلِكَ : تُكْرِمُنِي إِنْ أَكْرَمْتُكَ فَوَجِبَ الرِّفْعُ دَلِيلٌ عَلَى  
أَنَّهُ لَيْسَ بِالْجُزْأِ • فَإِنْ زَعِمَ أَنْ رَفَعَهُ إِنَّمَا كَانَ لِتَقْدِيمِهِ عَلَى  
عَامِلِهِ ، لَزِمَ أَنْ يَبْطُلَ عَمَلُ كُلِّ مَعْمُولٍ إِذَا تَقَدَّمَ وَهُوَ خِلَافُ  
الْإِجْمَاعِ • وَمِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَلْزِمُهُ أَنْ يَجْزِيَ عَمْرًا إِنْ نَضَرَ زَيْدًا  
أَضْرَبَ ، فَيَكُونُ عَمْرًا مَعْمُولًا لِلْجُزْأِ ، لِأَنَّ الْجُزْأَ يَصْحَحُ تَقْدِيمَهُ  
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَلْيَصَحَّ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ • وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ :  
زَيْدًا أَضْرَبَ إِنْ نَقِمَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ نَقِمَ زَيْدًا أَضْرَبَ ،  
وَلَوْ كَانَ مَا تَقَدَّمَ جُزْأً لَكَانَ حُكْمُ الْجُزْأِ فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ  
عَلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ  
بِالْجُزْأِ • وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَضْرَبَ غُلَامَهُ إِنْ تَضَرَّبَ  
زَيْدًا وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْجُزْأُ لِجَازِ الْأَضْمَارِ ، لِأَنَّهُ فِي النِّتَةِ مُؤَخَّرٌ  
عَنْ زَيْدٍ فَكَوْنُ مِثْلِ تَضَرَّبَ غُلَامَهُ زَيْدًا فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى  
أَنَّهُ لَيْسَ بِالْجُزْأِ (٣) ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ الْمَعْنَى لَا يَنْفِي تَقْدِيرَ الْجَوَابِ

(١) ( لَوْ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ب •

(٢) ( عَلَى الْجُزْأِ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س •

(٣) ( فِي و ) : ( مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ) ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ مَعَ  
هَذِهِ الْجُمْلَةِ •

[و] (١) تعلق هذا الخبر ، والذي يدل عليه إنَّ القائل لو شرع في قوله : أنت طالق ولم يخطر بباله شرط ثم خطر له قبل تمام اللفظ أن يعلقه على شرط صحَّ تعليقه بذلك ولو كان جواباً للشرط لم يستقم أن يجعله له بعد أن لفظ بأكثره (٢) من غير خطورة ، ألا ترى أنه لو قال : زيدا فنصبه بما بعده لم يكن بداً قبل ذكره زيدا أن يكون قاصداً الى ما ذكره بعده ، كقولك : زيدا ضربت وشبهه ، فلما صحَّ أن يذكر الشرط بعد أن ذكر ما قبله من غير خطور الشرط دلَّ على أنه ليس جواباً له . والسرُّ فيه هو أنه لا يحكم على الكلام بالخبرية مطلقاً إلا بعد تمامه ، وإذا لم يتم صحَّ تعليقه كما في غير ذلك من الكلام كقولك : جاء القوم إلا زيدا على ما تقدّم في الاستثناء . فان قلت : فإذا صحَّ تعليقه قبل التمام في المعنى ، فلم لا يصحَّ جعله جزاءً في المعنى وإن شرع فيه وهو غير جزاء ؟ قلت : لا يستقيم أن يكون جزاءً بعد أن شرع فيه وهو غير جزاء ، لأنه بمثابة الجزء من الجملة بخلاف مضمونات الجمل فانها ليست مأخوذة من أحد الأجزاء ، ألا ترى أنك لو قلت : قائم وأنت تعتمد به الاخبار عن زيد فتقول : قائم زيد لم يجز أن تجعله بعد ذلك غير خبر ولا خبراً عن غير زيد . فان قلت لو قال القائل : قائم قاصداً الاخبار عن زيد ثم بدا له في الاخبار عنه وقصد الاخبار عن عمرو لجاز أن يقول : عمرو ، ولا ينهم إلا الاخبار عن عمرو ، فدل ذلك على أن حكم المفرد حكم [ ١٣٨ ظ ] ما ذكرت من النسب . قلت هذا المثال تخيل لأن السامع لو علم غلطه في باطنه لحكم

(١) ( و ) : ساقطة من الاصل ، و .

(٢) في ت : ( بالكثرة ) ، وهو تحريف .

بالفساد<sup>(١)</sup> عليه ولكنه لم يعلم وكانت حاله حال المخبر عن عمرو ، ولم يحكم بالخطأ فظهر الفرق بينهما •

(فصل) قوله : ولا بد من أن يليهما الفعل •

قول الشيخ : يعني إن ولو لأنهما حرفا شرط ، والشرط إنما يعق بالفعل فلتزموا فيهما وقوع الفعل لفظاً أو تقديرًا ، ونحو قوله تعالى : { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ }<sup>(٢)</sup> الآية ، لا بد فيه من تقدير الفعل ليوفر على ( لو ) ما ذكر من<sup>(٣)</sup> مقتضاها ، فأنتم إذن فاعل لتملك المندّر ، وهو الذي كان المفظ به لو ذكر الفعل ووا لأنه ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك : يضربون ويأكلون وكذلك تملكون ، فإمّا حذف الفعل تعذر الاتصال فعُدل إلى المنفصل المرفوع لأنه فاعل وضمير المنفصل المرفوع للاخطئين المذكورين لا يكدن إلا أنتم ، فوجب الاتيان بها ووضع تلك الواو التي كنت عند ذكر الفعل فتيل لو أنتم ، ولو قال قائم : إن أنتم تأكيد المضمير المرفوع في قولك : يملكون المحذوف ، والفعل والفاعل جميعاً محذوفان لم يكن بعيداً ولكن الأول أولى •

قوله : ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب ولا إن عمرو خرج •

(١) ( لحكم بالفساد عليه ) : سناطة من ر •

(٢) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ •

(٣) في ل : ( ما يقتضيه ) ، وما اثبتناه افضل •

قال الشيخ : لأنه ليس بعده فعل يكون تفسيراً للفعل  
المتدر ، ولا يتميم أيضاً تقدير الفعل ، لأن زيدا ذهب مبتدأ  
وخبر ، ولا يكون المبتدأ فاعلاً<sup>(١)</sup> ، فامتنع ذلك •

قوله : ولطلبهما الفعل الى آخره •

قال الشيخ : وقد أطلق ذلك ، والصواب أن يقال : إن  
كان أخبر مما يسمح بتعبير عنه بالفعل ، فامّا اذا لم يكن كذلك  
لم يقع إلا الاسم كما في قوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ  
شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ }<sup>(٢)</sup> ، وليس علة وجوب الفعل ههنا كعلة وجوبه  
في لو زيد ذهب لأنه في قولك : لو زيد ذهب لأمرين معنويين  
كما تقدم ، وهو ههنا لأمر استعجالي لفظي ، ألا ترى أنهم لو  
قالوا : لو أن زيدا ذهب لأكرمته لكأن المعنى مستقيماً كما  
يقولون : لو زيداً أخوك ولكنهم التزموا وقوع الفعل إذا أكن  
ليكون في السورة موافقاً لقوله تعالى : { إِنِّ أَمْرُو هَلَك }<sup>(٣)</sup>  
فأنه عوض من اللفظ بالفعل المحذوف ، والفرق بينهما أن في  
لو أن ما يدل على الفعل المحذوف ، وهو قولك : إن لأن معناها  
الشيء فكأنك قلت : لو ثبت أن فاستغنى عن مفسره بعد ذلك من  
حيث المعنى بخلاف إن أمرؤ ، فإنه ليس ثم ما يدل على الفعل  
المحذوف فاحتيج الى تفسيره بفعل مثله في المعنى ف قيل إن أمرؤ  
هلك وقد تقدم في مثل ذلك •

(١) ( فاعلا ) : ساقطة من ر •

(٢) سورة لقمان الآية : ٢٧ •

(٣) سورة النساء الآية : ١٧٦ •



( فصل ) قوله : « ويجيء لو » بمعنى التمني الى آخره .

قال الشيخ : وهذه يلزم أن يابها الفعل لأنها كالشرط في اقتضاء الفعل فالمقتضي للفعل<sup>(١)</sup> فيها ثابت في معنيها ولذلك حمل « لو ذات سوار لطمتني » لمي كل واحد من معنيها فلا يجوز أن تقول لو زيد مكرمي ، ولو قلت : لو زيد يكرمني لكان زيد فعلاً بفعل مقدر كما قيل في انشراح سواء مثل في التي للتمني بقوله : « لو تأتيني » آتياً بها في أول الكلام لينفي وهم من يزعم أنها مصدرية في مثل قوله تعالى : { ودّوا لو يدّهن }<sup>(٢)</sup> ، وأشباهه كأنه قيل ودّوا ادهانكم فاذا مثل يقولهم : « لو تأتيني » بطل هذا [ الوهم ]<sup>(٣)</sup> ، وقد تقدّم ذلك ، والكلام على النصب والرفع قد تقدّم في بابه .

( فصل ) قوله : « وأما فيها معنى الشرط الى آخره .

قال الشيخ : أدباً فيها معنى الشرط لتفصيل غير لازم أن يذكر أقساماً متعددة بل قد يذكر بها قسم واحد ولا ينافي ذلك أن يكون للتفصيل لماً في نفس المتكلم فيذكر قسماً ويترك الباقي ، كقوله تعالى : { فآماً الذين في قلوبهم زيغ }<sup>(٤)</sup> ، ولم يكرر بعد ذلك إلا أنهم اتزوا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبراً ، لأن المعنى مهما يكن من شيء أو مهما تذكر من شيء فحذف

(١) فالمقتضي للفعل ( : ساقطة من و .

(٢) سورة القلم الآية : ٩ .

(٣) ( الوهم ) : زيادة عن ل .

(٤) سورة آل عمران الآية : ٧ .

ذلك لِمَا ذكرناه ، ثم التزموا أن يقع بينهما جوابها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ثم اختلف في ذلك الواقع ، فمنهم من يقول هو أحد أجزاء الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لذلك الغرض ، ومنهم من يقول : هو متعلق الفعل المحذوف ، وما بعد الفاء جملة مستقلة وليس ما تقدم بجزء لها لا فضلة ولا غيره . ومنهم من يقول : لا يخلو إما أن كان ما تقدم [ ١٣٩ و ] الأول فهو كالقائل الأول ، وإن كان الثاني فهو كالقائل الثاني ، فعلى هذا إذا قيل أتت عمراً فني أضرب ، فمن زعم أنه جزء مما بعد الفاء حكم عليه بأنه مفعول لأضرب ، ومن زعم أنه معمول للفعل المحذوف قدر مهما تذكر زيداً ومهما يذكر أحد زيداً فيكون جزء من أجزاء الجملة المحذوفة ، وفي هذه المسألة وأشباهاها يقول القائل بالتفصيل أن الاسم الواقع بعد أمّا من معمول الفعل المقدّر ، والصحيح أن كل اسم ذكر بعدها فجزء من الجملة الواقعة بعد الفاء والذي يدل على ذلك أن وضعها للتفصيل أنواع ما ذكر بعدها أحد الأنواع المرادة وذكر باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء ، وإنما قصدوا تدييه تنبيهاً على أنه هو النوع المراد تفصيل جنسبه وكن قياسه أن يكون مرفوعاً على الابتداء ولذلك كان قولهم : قام زيد وأتت عمرو فقد ضربته بالرفع أقوى ، ولولا أمّا لكان النسب أقوى ، لأن الغرض الحكم على هذا المذكور على حسب الجملة الواقعة بعد الفاء ، وكذلك خالفوا الابتداء ايذاناً من أول الأمر بأن تفصيله باعتبار صفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء ، ألا ترى أنك تفرق بين يوم الجمعة في قولك : يوم الجمعة ضربت فيه ، وضربت يوم الجمعة وإن كان يوم الجمعة في الموضعين مضروباً فيه إلا أنه في الأول ذكر الحكم عليه فلمّا حكم عليه بقولهم : ضربت فيه وضميره في المعنى هو هو

عَلِمَ أَنَّ الضَرْبَ وَقَعَ فِيهِ وَلَيْسَ ذِكْرُهُ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ الَّذِي  
 وَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ ، وَفِي الثَّانِي ذِكْرٌ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ  
 الْفِعْلُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ قَصِدَ إِلَى أَنَّ يَوْقَعُ الْأِسْمُ  
 الْمُرَادُ بَعْدَ أَمَّا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى حَسَبِ مَا هُوَ فِي جُمْلَةٍ كَمَا يَقَعُ  
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ ضَرَبَتْ كَذَلِكَ فَهَذَا هُوَ الْغَرَضُ فِي وَقْعِ الْأَسْمَاءِ بَعْدَ  
 أَمَّا عَلَى حَسَبِ مَعْنَاهَا وَإِعْرَابِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ وَيَبْطُلُ مَذْهَبُ مَنْ  
 قَالَ : إِنَّ الْعَالِي الْفِعْلُ مُطْلَقًا لَوَجُوبِ نِسْبٍ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى :  
 { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ } (١) ، وَوَجُوبُ رَفْعِ أَمَّا الْيَتِيمَ فَحَرَامُ  
 قَهْرُهُ ، وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ هُوَ الْعَامِلُ لَكَانَ نِسْبَتُهُ إِلَى هَذَا نِسْبَةً وَاحِدَةً  
 فَكَانَ يَجُوزُ الْأَمْرَانِ فِي الْجَمِيعِ . وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ بِالتَّفْصِيلِ فَفَاسِدٌ  
 أَيْضًا ، لِأَنَّهُ إِذَا سَلِمَ الْمَعْنَى فِي أَمَّا وَجُوزَ أَنَّ يَكُونَ التَّقْدِيمُ لَغَرَضٍ  
 بِالتَّفْصِيلِ وَإِبْقَاءِ عَلَى حَالِهِ تَنْبِيهًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَجِبَ أَنْ يَعْمَمَ وَإِلَّا  
 خَالَفَ بِهَا مَوْضُوعَهَا فِي مِثْلِ أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزِيدٌ مُنْطَلَقٌ عَلَى  
 مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَشْبَاهِهَا وَجِبَ فِيمَا عَدَاهُ  
 وَإِلَّا خَالَفَ الْمَوْضُوعَ فِيهَا أَوْ رَجَعَ إِلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ إِنَّ الْعَامِلَ  
 الْفِعْلُ مُطْلَقًا ، وَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ ، ثُمَّ مَا فَسَّرَ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ لِأَنَّهُ  
 لَهُ فِي جَمِيعِهَا ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ فَأَ الْجُزْءِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا ، أَلَا تَرَى  
 ذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : إِنَّ تَكْرَمَنِي زَيْدًا فَتَكْرِمُ لَمْ يَجْزُ ، فَإِذَا كَانَ الْمَنْعُ مِنَ  
 التَّقْدِيمِ فِي الْمَسَائِلِ عِنْدَهُ حَاسِلٌ فَتَخْتَصِمُ بِهِ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ  
 تَحْكُمُ . وَوَجْهُ صِحَّةِ التَّقْدِيمِ فِي هَذَا الْبَابِ دُونَ غَيْرِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ  
 قَبْلِ الْغَرَضِ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ بَعْدَهَا هُوَ الْقَصْدُ بِالتَّفْصِيلِ  
 عَلَى حَالِهِ فَخُولِفَ الْإِيْيَاسُ فِي امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ الْمَقْصِدِ إِلَى حَمُولِ  
 هَذَا الْغَرَضِ وَلِذَلِكَ اتَّفَقْنَا نَحْنُ وَمَنْ قَوْلَ بِالتَّفْصِيلِ عَلَى التَّقْدِيمِ عَلَى

الفاء ، وأما القائل ' الآخر فقد أبطنا مذهبه ' من أصله فصيح أن  
الوجه ما ذكرناه وأن ما عده ' بطل ' .  
( فصل ) قوله : وإذن جواب ' وجزاء الى آخره .

قال الشيخ : لسننا نعني بالجواب جواب متكلم على التحقيق ،  
بل قد يكون جواباً لتكلم وقد يكون جواباً لتقدير ثبوت أمر  
فمثل الاول ما ذكره ومثال الثاني قولك : لو أكرمتني إذن  
أكرمك وأشباهه لأنه في تقدير جواب متكلم سأل ماذا يكون  
مرتبطاً بالآكرام ؟ فأجابه برباط آكرامه به ، وأما معنى الجزاء  
فيها فواضح ، « وقال الزجاج ' تأويلها إن كان الأمر كما ذكرت  
فأتني أكرمك » ، تنبيهاً على أن فيها معنى الجزاء حتى صح تقديره  
مصرحاً به وقد تقدم الكلام عليه باعتبار [ ١٣٩ ظ ] العمل وإن  
لها أحوالاً ثلاثاً : أحدها العمل لزوماً وهو إن لم يعتمد ما بعدها على  
ما قبلها وكن الفعل مستقبلاً وليس معها واو أو فاء . والثاني العمل  
جوازاً وهو إذا كانت كذلك ومعها واو أو فاء لا لتشريك مفرد .  
والثالث الالزام وهو ما إذا فقد بعض شرائطها أو كلها ، فإذا ألغيت  
وجب أن يكون حكم الفعل بعدها في اللفظ حكمه لو كانت  
معدومة كظننت إذا ألغيت ، فقول : إن أكرمتني إذن أكرمك  
بالجزم ، ولأن أكرمتني إذن لأكرمك بالرفع ، وكذلك ما  
أشبهه ، ومنه قول الشاعر (١) :

٢٥١- لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها

وأمكنني منها إذن لا أقيلها

(١) البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح بها عبدالعزيز بن مروان  
الكتاب ٤١٢/١ ، الجمل ص ٢٠٥ ، ابن يعيش ١٣/٩ ، المغني  
٢١/١ ، شرح شواهد المغني ص ٦٣ ، الخزائن ٥٨٠/٣ ، الديوان  
طبعة الجزائر ٧٨/٢ .

فلا يجوزُ في « أَقِيلُهَا » إلَّا الرِّفْعُ لِأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَهِيَ  
كَلِمَةٌ وَإِذَا كُنْتَ مُعْتَمِدًا فَقَدْ سَبَقَ الْقِسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ قَبْلَ الشَّرْطِ  
فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ، فَكَذَلِكَ قُلْتَ : وَاللَّهِ لَا « أَقِيلُهَا » لِأَنَّ  
الشَّرْطَ إِذَا تَقَدَّمَ الْقِسْمُ كَانَ أَيْضًا مَعْنَى (١) ، بِاعْتِبَارِ جَوَابِهِ عَلَى  
مَا تَقَدَّمَ وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِجْرَاءً لَهَا مَجْرَى النَوَاصِبِ  
كُلِّهَا وَلِذَلِكَ ظَنُّ أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ إِذْنٍ وَأَنَّ وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ  
وَالنَّصَبِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ بَلَّغٌ وَإِسْمٌ بِشَيْءٍ وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ مُعْتَمِدًا مَا بَعْدَهَا  
عَلَى مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهُ لَمَّا قَبْلَهَا قَبْلَ مَجِيئِهَا وَجِيئِهَا فِي مِثْلِهِ لِفَرْضِ مَعْنَى  
يَحْصُلُ بِلَفْظِهَا مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَيَقْبَى كَمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ  
مَجِيئِهَا إِذَا نَاءَ بَقَاءَ الْمَعْنَى ، وَكَرَاهَةً أَنْ يَتَوَهَّمَ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى فِيهِ بِسَبِيحِهَا  
بِخِلَافِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ لَنْ أَكْرَمَهُ وَشَبَّهَهَا فَانَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَلِذَلِكَ  
شَبَّهَتْ ظَنَنْتَ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ لِأَنَّ الْجُزْئَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي  
ظَنَنْتَ أَيْضًا عِنْدَ تَوَسُّطِهَا عَلَى حَالِهِمَا فِي الْمَعْنَى قَبْلَ دَخُولِهَا ، وَإِذَا  
أَلْفَيْتَ ظَنَنْتَ مَعَ تَعْلُقِهَا التَّعْلُقَ الْمَعْنَوِي الَّذِي لَا يَنْفَكُ عَنْهُ لِاسْتِقْدَالِ  
الْجُزْئَيْنِ فَلَا يَلْغِي إِذْنٌ أَوْ لَى لِأَنَّهَا لَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَا بَعْدَهَا تَعْلُقًا يَقْتَضِي  
الْعَمَلَ وَأَوْ كَانَ لَهَا تَعْلُقٌ فَلَيْسَ كَتَعْلُقِ عَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّ ذَلِكَ  
مَعْنَوِي ، وَهَذَا لَفْظِي وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْإِلْغَاءُ فِي ظَنَنْتَ جَائِزًا وَهُوَ هُنَا  
وَاجِبٌ وَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ إِنْ تَأْتِي آتِيكَ وَإِذْنٌ أَكْرَمَكَ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :  
فَالْجُزْمُ عَلَى أَنْ مَا بَعْدَهَا مُعْتَمِدٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي  
الِاتِّمَاعِ ، وَكَذَلِكَ قُلْتَ : إِنْ تَأْتِي آتِيكَ وَأَكْرَمَكَ كَمَا تَقْبُولُ :  
إِنْ تَأْتِي إِذْنٌ أَكْرَمَكَ ، وَالرِّفْعُ عَلَى أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً خَيْرَ مَعْطُوفٍ  
عَلَيْهَا عَطْفَ الْجُزْأِ ، وَجَازَ الرِّفْعُ لَوُقُوعِ الْوَاوِ فِي الْجُمْلَةِ •  
وَالنَّصَبُ عَلَى أَنْ تَكُونَ أَيْضًا جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً ، وَجَازَ النَّصَبُ عَلَى  
تَقْدِيرِ الْغَايَةِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِتَشْرِيكَ مُفْرَدٍ ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لِتَشْرِيكَ

(١) فِي ل : ( لَفْظًا ) •

مفرد فيجائز معها الرفع والنصب فقد ثبت جواز الأوجه الثلاثة في مثل ذلك والله أعلم •

### ومن اصناف الحرف الحرف لتعليل

قال صاحب الكتاب : وهي كي ، يقول اقول : قصدت فلانة ، فقول : كيمة الى آخره •

قال الشيخ : وقع في المفصل حرف التعديل بالدال فيجوز أن يكون أصل التخصيف حرف التعليل فإن معناه التعليل إذ هو سؤال عنه ، ويجوز أن يكون على ذلك لأن تعديل الشيء إجراءه على ما ينبغي ، وإذا كن ذلك سؤالاً عن اللمة واللمة فيها تقوية للحكم وثبات على أنه على ما ينبغي صح أن يسمى حرف التعديل ، وقد ذكرها في حروف الجر ، وهي عند البصريين <sup>(١)</sup> على ما ذكره ، لأنها حرف جر دخلت على ما الاستفهامية كدخول اللام التي بمعناها والهاء ها السكت كما تلحق في مثل لمة إلا أنه لا يعرف حذفها منها بخلاف « لم وعم » وأشباههما ، وأما حذف الالاب من عند دخول عادل الجر عليها فمطرد في اللغة الفصيحة اسماً كان الداخل عليها أو حرفاً وسبباً في ذلك معالاً في موضعه • وعند الكوفيين إنها ليست حرف جر وإنما هي كي الداخلة على الفعل <sup>(٢)</sup> ، والفعل مقدّر ههنا كأنه قيل « كي تفعل ماذا » • قال المصنف : « وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب » وبترينة من الصواب يتوقف على ثبوت أمرين ولم يشبها فنهما تقدم فع « عل في الاستفهام لأنهم يقدرونه بكي تفعل ماذا فيكون ماذا في موضع

(١) انظر الانصاف ٥٧٠/٢ •

(٢) انظر الانصاف ٥٧٠/٢ •

نصب معمولاً للفعل المقدم ، ومثل ذلك لا يعرف في لغة العرب .  
ولذلك لا يجوز أن يقولَ فعلتُ ماذا باتفاق ، وهو مثله . والثاني  
أن يكون ناعباً حذف فعله ولم يثبت مثل ذلك (١) ، ولو قلت :  
لقائل قول أتضرب زيداً لن زيداً لم يجز ذلك فثبت أنه بعيد  
بذلك من الصواب ، فذن الوجه ما أخاره البصريون وأما الرد  
بأن ماذا كانت استنهامية [ ١٤٠ و ] غير متصلة بجز لا يحذف  
ألفها فليس بالقوي فإنه قد جاء حذف ألفها في الوقف على إبدال  
الماء منه كقول المستفهم مه ، وما نقل من قول أبي الدرداء (٢)  
عند قدومه المدينة وسمع صريخ الناس مه ، فلا وجه الرد به  
فإنه سائغ .

( فـ ل ) قوله : وانتساب الفعل بعد كي يجوز أن يكون  
بها نفسها أو باضمار إن .

قال الشيخ : والذي يدل عليه قولهم : لكي تفعل ، ويجوز  
أن يكون بتقدير إن ، ويدل عليه أمران : أحدهما ما ثبت من  
كونها حرف جر فكون فكللام ، فكما وجب في السلام أن يكون  
النصب فيها باضمار أن فكذلك هذه . والثاني ما ثبت من إظهارها (٣)  
بعدها ، ولولا أنها بقدره لم يسغ إظهارها ، ألا ترى أنك لو قلت :  
كي أن أضرب زيداً لم يجز ، والمذهب فيها ثلاثة : منهم من يقول

(١) ( ذلك ) : ساقطة من ت .

(٢) هو عويمر بن مالك بن قيس الانصاري ، كان قبلي البعثة  
تاجراً وبعدها انقطع للعبادة ولي القضاء في الشام ، وتوفي في  
دمشق سنة ٣٢ هـ ترجمته في غاية النهاية ٦٠٦/١ ، صفوة  
الصفوة ٢٥٧/١ ، سيرة أعلام النبلاء ٢٤١/٢ ، الاعلام ٢٨١/٥ .

(٣) في ل : ( اظهاره ) .

النصب' بكى نفسها وهستدل' بما ذكرَ أولاً ويجيب' اذا عورِضَ  
 بوجهي المذهب الآخر بمنع كونها حرفَ جرٍّ أو بأن ذلك شاذٌّ نادرٌ  
 فلا يعارض' المستعمل' المفعول' ، وبأنَّ إظهارَ أنْ بعدها قليلٌ أيضاً  
 مشروطٌ بما فلا يعارض' ما ذكره' . والمذهب' الثاني أنْ النصب'  
 باضمارٍ أنْ . ويجيب' عن وجه المذهب الاول بأنَّ السلامَ زائدةٌ  
 للتأكيدِ وحينَ دخولها على كسبي وإنْ كانتْ بمعناها لاختلافِ  
 اللفظين . والمذهب' الثالث أنْ لها حالينِ فهي في مثلٍ لكبي هي العاملُ  
 وفيما عداه' جائزٌ فيه الامرانِ .

### ومن اصنافِ الحرفِ حرفُ الردعِ

قال صاحبُ الكتابِ : وهو كَلَّا ، قال سيويه وهو ردعٌ  
 وزجرٌ<sup>(١)</sup> الى آخره .

قول الشيخ' : شرطه أنْ يَقدمَ ما يردُّ بهما في غرضِ المتكلمِ  
 سواء كانَ من كلامِ المتكلمِ نلمى سبيلَ الحكمةِ أو الاكذار أو من  
 كلامِ غيره ، فمثل الاول قوله تعالى كَلَّا بَعْدَ قوله : { يَقُولُ  
 الْإِنْسَانُ يُؤْمِنُ أَتَى الْمَمْتَرُ }<sup>(٢)</sup> ، وبعدَ قوله يودُّ المجرمُ ،  
 وما ذكره من الآية . ومثالُ الثاني قوله كَلَّا بَعْدَ قوله : { قَالَ  
 أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ }<sup>(٣)</sup> ، قال كَلَّا ؛ لأنَّ قوله  
 قال كَلَّا حكايةٌ ما تُقالُ بعدَ تقديمِ القولِ الاول من الغير ، ومثالُ  
 الثالث قولك أنا أهَنُ العالمِ كَلَّا ، وقد يكونُ بمعنى حقاً وعليه  
 حملَ مواضعَ في القرآنِ .

(١) قال ابن هشام : هي عند سيويه والخليل والمبرد والزجاج  
 وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم

الا ذلك مغنى اللبيب ١٨٨/١ .

(٢) سورة القيامة الآية : ١٠ .

(٣) سورة الشعراء الآية : ٦١ .



## ومن أصناف الحرف الامات

قال صاحب الكتاب : وهي لام التعريف ، ولام جواب القسم الى آخره .

قال الشيخ : لام التعريف هي اللام التي تدخل على الاسم فجعله معنياً وجه ما بعد أن كان لواحد من الجنس وتستعمل على وجهين : أحدهما أن يراد بها تعريف ما كان منكراً باعتبار حقيقته ، وهو على وجهين : أحدهما أن يراد بها كلفة ذلك المعنى فيلزم منه شمول جميع الجنس كقولك : الرجل خير من المرأة . والثاني أن يراد بها الحقيقة باعتبار قيمها بإحدى فيقال دخلت السوق في بلد كذا وإن لم يكن بينك وبين المخاطب (١) سوق معهود وإنما هو على ما ذكرت وقد تقدم بيان ذلك في باب أسامة وإنه مثله في وجه التعريف ، ولهذا المعنى قال المحققون إن مثل ذلك قد يجري مجرى المنكر فقالوا في مثل قوله (٢) :

٢٥٢- وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي

إن قوله يَسْبُنِي صفة لكونه (٣) لم يقصد لئماً معهوداً فجري في ذلك مجرى المنكر لما كان باعتبار الوجود مثله . والوجه الثاني تعريف معهود متميز بينك وبين مخاطبك ، ( كقولك : ما فعل

(١) في و ، ش ، س : ( مخاطبك ) .

(٢) نسب في الكتاب لرجل من بني سلول وكذلك في الخزنة ، وتامه : ( فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يُعْنِينِي ) ، الكتاب ٤١٦/١ ، الخصائص ٣٣٠/٣ . الكامل ٢٨٠/٣ ، الخزنة ١٧٣/١ .

(٣) ( لكونه ) : ساقطة من ل .

الرجل' ، لرجل متميز بينك وبين مخاطبك<sup>(١)</sup> ، وقد اختلف في لفظها فقل هي وحدها التعريف ، والهمزة همزة وصل مجتنبية للنطق بالساكن وهو مذهب سيويه<sup>(٢)</sup> ، واستدل له بأنها همزة وصل فوجب أن يحكم بأن الحرف هو اللام قياساً على ما تلحقه همزة الوصل من نحو اضرب واعلم ، وقيل إنها مع الهمزة معاً للتعريف وأصلها آل كهـل وبـل واستدل له بأن حروف المعني ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن فوجب أن يحمل على ما ثبت دون ما لم يثبت فإذا عورض بما تقدم قال : خففت الهمزة بطرحها في الوصل لكثرة الاستعمال ، وإذا عورض الأولون بما ذكر الخليل<sup>(٣)</sup> ، أجابوا بأنها لو كانت أصلية لم يجز تخفيفها لذلك كما لم يجز تخفيف أم وأن وأشباههما ولو جاز تخفيفها لكان على الوجه المعروف في تخفيف الهمزة لا بالطرح ولما جاءت كذلك دل على أنها ليست أصلية ، وكلا القولين سائغ .

( فصل ) قوله : ولا م جواب القسم كقولك : والله لأفعلن .  
 قول الشيخ : هي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المثبتة اسمية [ ١٤٠ ظ ] كانت أو فلية لتدل على أن ما بعدها هو المقسم عليه كقولك : لزيد منطلق ولتخرجن ولقد خرج وقد جاء حذفها نادراً مع الماضي دون غيره والافصح لزوم النون لهما مع

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) انظر ابن يعيش ١٧/٩ ، حاشية الصبان ١٧٧/١ .

(٣) الخليل يقول : حرف التعريف ( آل ) بمنزلة ( قد ) فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام كتركيب بـل ، هـل ، ابن يعيش ١٧/٩ ، انظر حاشية الصبان ١٧٧/١ .

المضارع وقد مع الماضي ، لأنه فعل مؤكد في المعنى وله ما يخصه في التأكيد فكان ذكره أولى ، ولذلك اختص المضارع بالنون والماضي بقَد ، لأنهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما والسدي يحقق ذلك قوتهم : والله إن زيدا لمنطلق فيأتين بن التي هي أيضاً لتوكيد الاسم ويلزمون معها اللام في الأكثر لذلك ، ولو أمكن تقديم اللام وتأخير أن لكان قياسه أن يأتي ، وكنتهم لما كان وضع إن عندهم صدر الكرم تعذر عليهم ذلك واسم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يوخروا أن لأنها أقوى من اللام في اللفظ والمعنى والعمل فكان بفاؤها على أصلها أولى •

( فصل ) قوله : والموطئة للقسم •

قال الشيخ : هذه اللام هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقديم القسم لفظاً وتقديراً ليؤذن بأن الجواب له لا للشرط ، فهذا معنى توطئتهما وليست جواب أقسم وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط كقولك : والله لأن أكرمتني لأكرمك ، ولو قلت : لأن أكرمتني أكرمك أو فأنني أكرمك ، أو ما أنبئه مما ينجاب به الشرط لم يجز وقد تقدم ذكر ذلك وتليله ، وقد وقع الجواب للشرط في كلام المتأخرين من الشعراء والمصنفين كثيراً ، وكله خطأ لا يوجد مثله في القرآن مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح •

( فصل ) قوله : ولأم جواب ( لَر ) و ( لو ) •

قال الشيخ : هي اللام التي تدخل لتؤذن بأن ما دخلت عليه هو لازم لما دخل عليه ( لَو ) (١) كقولك : لو جئتني لأكرمك ،

(١) في ل ، س ، ش ، ب : ( الاول ) ، وهو خطأ •

فإنَّ لامَ مؤذنةً بأنَّ المدخولَ عليه هو اللازمُ للمجيءِ وما يتعلقُ بمعنى لو قد تقدَّم ، ويجوزُ حذفُها ويَكُونُ الربطُ بينهما بدلالةِ لَو لأنَّها شرطٌ كانَ في كونها شرطاً كما جازَ أنْ تقولَ : إنْ أتيتني آتيتُكَ ، جازَ لَو أتيتني آتيتُكَ ، ولهذا المعنى جعلها توكيداً ، ويجوزُ حذفُ الجوابِ أيضاً ووضعُ ذكرِ ذلكَ موضعَ ذكرِ لَو ، لأنَّ الجوابَ من مقضاها ، والكلامُ ههنا على مجردِ اللامِ ، وقد تقدَّم أنَّ ذلكَ جائزٌ عندَ قيامِ قرينةٍ تدلُّ عليه ، كقوله تعالى : { لَو أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ } <sup>(١)</sup> ، { وَلَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ } <sup>(٢)</sup> ، وما أشبهُ ذلكَ .

#### ( فسر ) قوله : ولامُ الأمرِ •

قال الشيخُ : هي [ اللامُ ] <sup>(٣)</sup> التي تدخلُ على لفعلٍ المضارعِ لتؤذِنَ بأنَّه مطلوبُ المتكلمِ كقولك : لِيَضْرِبْ زيدٌ ، وشرطها أنْ يكونَ الفعلُ لغيرِ التاعلِ المخاطبِ ، كقولك : لِيَضْرِبْ عمروٌ وليَضْرِبْ أنتَ ، ولأضربَ أَنَا إلا في لغةٍ قليلةٍ يدخلونها على الفعلِ ، وإنْ كانَ لفاعلِ المخاطبِ فيقولونَ : لَتَضْرِبْ أنتَ ، ومنه قراءةٌ شاذةٌ وهي قوله تعالى : { بِذَلِكَ فُلْتْفَرْحُوا } <sup>(٤)</sup> ، ومنه ما رُوِيَ في الصحيحِ من قولهِ عليه السلامُ : | لَتَأْخُذُوا

(١) سورة الرعد الرعد الآية : ٣١ •

(٢) سورة هود الآية : ٨٠ •

(٣) ( اللام ) : زيادة عن ل •

(٤) سورة يونس الآية : ٥٨ • القراءة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق أبي • الانصاف ٥٢٤/٢ •

مَصَافِكُمْ<sup>(١)</sup> ، ووضعها على الكسر لأنَّها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجرِّ بالمجرور ، فكما أنَّ تلك لا تكون إلَّا مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه ، والفعل لا مضمرة له فتعين أنَّ تكون مكسورة مطلقاً ، وإذا اتصل بها واو أو فاء أو ثمَّ جاز تسكينها لقوله تعالى : { وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ }<sup>(٢)</sup> ، واسكانها مع الفاء أكثرُ منهما ومع الواو أكثرُ من ثمَّ . ووجهه أنَّ الفاء اتصلت بها اتصالاً معنوياً وصورياً ، وهي على حرف واحد (فصارت كالجزء منها لفظاً ومعنى فثبته قولك فلي من قولك : فَلْتَضْرِبْ بِكَتْفِ ونقصت الواو عما ذكرناه صورة الاتصال لأنَّها تُكْتَبُ معها متصلة بخلاف الفاء ، وكانت أضعف في الاتصال منها ، ونقصت ثمَّ عنها من حيث أنَّها كلمة مستقلة على حرف واحد<sup>(٣)</sup> ، ألا ترى أنَّها يوقب عليها ويبتدأ بها بعدها بخلاف الواو والفاء فإنَّه لا يصحُّ الوقفُ عليهما لأنَّهما كالجزء مما اتصلا به لكونهما على حرف واحد ، ويجوز حذفها في ضرورة الشعر وهو شاذٌّ بثبابة حذف حرف الجرِّ في الأسماء وإلَّا فصحَّ رفع الفعل ، وإنَّ كان القميدُ الطلب به فإنَّه يصحُّ أنْ يُقال يضرب زيدٌ ، وإنَّ كان الغرضُ طلب الضرب منه كما يصحُّ في الماضي في مثل

(١) في الانصاف قال صلى الله عليه وسلم : في بعض مغازيه وذكر الحديث ، وقال صلى الله عليه وسلم : مرة أخرى ( لتقوموا الى مصافكم ) أي قوموا . الانصاف ٥٢٥/٢ ، الاشموني ٣/٤ . شرح التصريح ٥٥/١ ، شرح المقدمة لابن بابشاذ ١٧٦ ، [ رسالة دكتوراه تحقيق محمد ابو الفتوح ] .

(٢) سورة الحج الآية : ٢٩ . قرأ ابن ذكوان بكسر اللام في ( وليطوفوا ) على الأصل ، والباقون بالسكون على التخفيف . اتحاف فضلاء البشر ص ٣١٤ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قولهم : غفرَ الله له ، وهو في المضارع أجدرُ من حيث اللفظ والمعنى جميعاً ، ومنه قوله تعالى : { يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ } <sup>(١)</sup> ، ويدل على أنه للطلب قوله بعد ذلك : « يغفر لكم » مجزوماً فلولا أنه طلب لم يصح الجزم لأنه ليس ثم وجه سواء ، وما ذكر من غيره غير مستقيم .

(فيل) قوله : ولام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك : لزيد منطلق .

قال الشيخ : هي التي تدخل على الابتداء تؤذن بأنه المحكوم عليه ، وقوله : « والفعل المضارع » وتمثله بقوله تعالى : { وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ } <sup>(٢)</sup> غير مستقيم ، لأن هذه هي لام الابتداء [ ١٤٩ و ] أخرت لأجل إن ، فإن زعم زاعم أنه ذكرها في أنها قد دخلت على المضارع فليقل أيضاً تدخل على اجرف وعنى كأن ما يصلح أن يكون خبراً كقولك : إن زيدا لفي الدار ، وإن زيدا لطعامك آكل وأشبه ذلك واتمثل في ذلك بقوله تعالى : { لَأَقْسِمُ } <sup>(٣)</sup> على قراءة ابن كثير <sup>(٤)</sup> ، أولى .

قوله : ويجوز عندنا أن زيدا لسوف يقوم ولا يجوز الكوفيون <sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) سورة النور الآية : ٦٢ .  
(٢) سورة الیحل الآية : ١٢٤ .  
(٣) سورة القيامة الآية : ١ .  
(٤) وقرأ الحسن وابن كثير في رواية عنه ، والزهرى وابن هرمز ( لأقسيم ) بلون الف على أن للام لام الابتداء . فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ( للشوكاني الطبعة الأولى مطبعة الحلبي مصر ) ٣٢٥/٥ .  
(٥) انظر حاشية الصبان على الاشموني ٢٧٩/١ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا جازَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ عِنْدَهُمْ لَيْسَتْ لِلْحَالِ وَإِنَّمَا هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ <sup>(١)</sup> أَخَّرَتْ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَجَارَ أَنْ يَجَامَعَ مَا مَعَهُ الْحَالُ وَالْإِسْتِقْبَالُ إِذْ لَا مَذْقُصَةَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهَا ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لِلْحَالِ فَإِذَا جَاءَتْ سَوْفَ تَنَاقُضُ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ يُصِيرُ حَالًا بِاللَّامِ مُسْتَقْبَلًا بِسَوْفَ وَهُوَ مَذْقُصٌ فَكَانَ يَلْزِمُهُ أَنْ لَا يَجِيزُهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : إِنَّهَا لِلْحَالِ ، فَقَدْ وَافَقَ الْكُوفِيِّينَ فِي كَوْنِهَا لِلْحَالِ وَخَالَفَهُمْ فِي جَامِعَتِهَا لِسَوْفَ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْبَصْرِيُّونَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَلَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا } <sup>(٢)</sup> فَقَدْ دَخَلَتْ اللَّامُ مَعَ وَجُودِ سَوْفَ .

#### (فصل) قوله : واللّامُ الفرقَةُ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَأَمَّا اللَّامُ الْفَرْقَةُ فَهِيَ اللَّامُ الَّتِي تُؤْذَنُ بِأَنَّ إِنْ الَّتِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ هِيَ الْمَخْفِيفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَلَيْسَتْ النّافِيَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ } <sup>(٣)</sup> ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَهَا فَهَمَّ النَّفْيُ فَإِذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ فَلِمَفْهُومٍ إِبْتِاثُ الْقِيَامِ ، وَالْمَعْنَى زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ فَلِمَفْهُومٍ نَفْيِ الْقِيَامِ وَالْمَعْنَى مَا زَيْدٌ قَائِمٌ . وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا أَيْضًا لِلنَّفْيِ مَعَ الْإِلَامِ ، وَإِنَّ السَّلَامَ بِمَعْنَى إِلَّا <sup>(٤)</sup> ، فَيَزَعُمُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ فَمَعْنَاهُ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، فَقَدْ وَافَقَ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ بِالْأَلِ يَصِيرُ مِثْلًا وَلَكِنَّهُ خَالَفَ فِي التَّقْدِيرِ ، وَفِي مَعْنَى الْحَصْرِ الَّتِي يَلْزَمُ مِنَ النَّفْيِ وَالْإِبْتِاثِ ، وَعَلَى الْوُجْهِينِ حَمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ } <sup>(٥)</sup> .

- (١) انظر ابن يعيش ٢٦/٩ .
- (٢) سورة مريم الآية : ٦٦ .
- (٣) سورة الطارق الآية : ٤ .
- (٤) انظر الانصاف ٦٤٠/٢ .
- (٥) سورة الطارق الآية : ٤ .

### ومن أصنافِ العروفِ تاءُ التانيثِ الساكنةِ

قول الشيخ : هذه التاءُ تدخلُ لتؤذنَ بأنَّ من أسندَ إليه الفعلُ مؤنثٌ فاعلاً كانَ أو مفعولاً كقولك : ضربتُ هنداً وضربتُ هنداً ، وإنما قول : ليؤذنَ بأنَّ الفاعلُ مؤنثٌ جرياً على مذهبه في أنَّ مفعول ما لم يُسمَّ فاعلهُ فاعلٌ ، ولذلك أدخله في حدِّ الفاعلِ على ما تقدَّم ، وسمَّاهُ فاعلاً في غير موضعٍ ، وهذا مذهبُ [الكوفيين] <sup>(١)</sup> وكثيرٍ من المتقدمين البصريين ، وقد تقدَّم بيانُ موضعِ جوازها وموضعِ وجوبها في الذكرِ والمؤنثِ ، وإنما كانتْ ساكنةً لأنَّها إنَّما تلحقُ الماضي وهو مبنيٌ فوجبَ إسكانها ، وإنَّما حُرِّكتْ تاءُ التانيثِ التي تلحقُ الاسمَ ، لأنَّها لما امتزجتْ معَ الاسمِ امتزاجَ ألفِ التانيثِ ، والالفِ والنونِ في نحو صحراء وسكران ، والاسمُ معربٌ وجبَ أنْ يكونَ الأعرابُ عليها مثلهُ في صحراء وسكران فلذلك جاءتْ واجباً لها التحريكُ في الاسمِ ، والسكونُ في الفعلِ على أنَّ دلالتهما مختلفةٌ ، أمَّا التي تلحقُ الفعلَ فدلالتهما على ما ذكرناه . وأمَّا التي تلحقُ الاسمَ فدلالتهما الإيدانُ بأنَّ ما دخلتْ عليه نفسه مؤنثٌ وهذه الدلالةُ خلافُ تلكِ الدلالةِ ، فإنَّ تلكِ الدلالةُ لتانيثِ فاعلٍ ما دخلتْ عليه التاءُ ، وهذه الدلالةُ لتانيثِ نفسٍ ما دخلتْ عليه التاءُ ، ودخولها في الأسماءِ المشتقةِ فرعٌ على دخولها في الفعلِ ، وهي في التحقيقِ في ذلك على نحو ما هي في الفعلِ ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : مرتُّ بامرأةٍ قائمةٍ ، فإنَّما أنثتُ لأنَّ الفاعلَ المضمرَّ في قولك : قائمةٌ مؤنثٌ فهو بمثابة قولك : مرتُّ بامرأةٍ قامتْ . والذي يوضحُ ذلك قولك : مرتُّ برجلٍ قائمةٍ جاريتهُ ، فإنَّما أنثتُ قائمةً ، لأنَّ الفاعلَ مؤنثٌ ، ألا ترى

(١) (الكوفيين) : ساقطة من الأصل ، و .



أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : مررتُ بامرأةٍ قائمٍ غلامُها لم تؤنثُ ، لأنَّ الفاعلَ غيرُ مؤنثٍ ، فهذا يوضِّحُ أنَّ دخولها في هذهِ الاسماءِ تلي نحو دخولها في الأفعالِ ، وأمَّا دخولها في الاسماءِ غيرِ المشتقةِ فمحمولٌ على المشتقةِ لوجهٍ من الشبهِ على ما تقدَّم في المذكرِ والمؤنثِ على أنَّه غيرُ جَرٍّ قياساً إلاَّ في مفردِ النباتِ والتمرِّ كقولك : ثمرةُ وشجرةٌ . قوله : « واذا لَينها ساكنٌ بعدها وجبَ تحريكُها على قياسِ اجتماعِ الساكنينِ وأصله الكسرُ كما سَأْنِي »<sup>(١)</sup> ، ولا يردُّ ما حذفَ لسكونها قبلَ حركتها العارضةِ ، إذ العارضُ في مثلِ ذلك غيرُ معتمدٍ بهِ بدليلٍ وجوبِ الحذفِ في مثلِ قوله تعالى : { لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا }<sup>(٢)</sup> ، فكذلكَ هذا ، وهذا يوضِّحُ أنَّه لا يجوزُ أنْ يُقالَ رَمَاتِ المرأةُ ، وأمَّا قولُ بعضهم رَمَاتَا في قولك : المرأتانِ رَمَاتَا فلشبهه لَيسَتْ في مثلِ رَمَتِ المرأةُ ، وذلكَ [ ١٤١ ظ ] أنَّهم رأوا هذهِ الضمائرَ المتصلةَ تنزلُ من الفعلِ منزلةَ الجزءِ منه بدالٍ قولهم : يقولانِ وقولا ، ألا ترى أنَّه لو لَمْ يَكُنِ المضمرُّ منزلاً منزلةَ الجزءِ لم تثبتِ الواوُ في قولك : قولا ، ولم يَكُنِ الأعرابُ بعدَ الالفِ في قولك : تقولانِ ، فلمَّا رأوا هذا الاتِّزاجَ في هذهِ الضمائرِ أُجروا الحركةَ في رَمَاتَا مجرى الحركةِ الأصليةِ وجعلوها مثلها في قولا .

### ومن أصنافِ الحرفِ التنوينُ

قوله : وهو على خمسةٍ أضرب إلى آخره .

قول الشيخ : التنوينُ نونٌ ساكنةٌ تتبعُ حركةَ الآخرِ ليستَ بذرٍّ التوكيدِ في الفعلِ ، وهذا التعريفُ يجمعُ جملةَ أنواعِ

(١) هذا الكلام : غير موجود في المفصل ، ولا في نص ابن يعيش من

المفصل .

(٢) سورة البينة الآية : ١٠ .

التنوين<sup>(١)</sup> ، واحترزَ عن النونِ المؤكدةِ في الفلِ لأنَّها نونٌ ساكنةٌ تتبعُ حركةَ الآخرِ وليستُ بتنوينٍ ، وهو على خمسةٍ أضربٍ : أحدها الدالُّ على المكانةِ ، وهو كلُّ تنوينٍ لحقٍّ معرباً<sup>(٢)</sup> لم يشبهِ الفعلَ من الوجهينِ من الوجوهِ المذكورةِ في منعِ الصرفِ كقولك : زيدٌ عروٌ ورجلٌ ، والثاني تنوينُ النكيرِ ، وهو تنوينٌ يدلُّ على ما دخلَ عليه نكرةٌ كقولك : صهٌ وصهٌ وما أشبهه ، وليس التنوينُ في رجلٍ تنوينٌ تنكيرٍ ، وإن كان الاسمُ نكرةً ، ألا ترى أنَّه لو جعلَ علماً لم يزلْ منه تنوينه ، ولو كان تنوينٌ تنكيرٍ لوجبَ زواله عندَ زوالِ التنكيرِ ، وأمَّا زواله عندَ مجيءِ اللامِ للتزويجِ فليسَ زواله لكونه للتنكيرِ بدليلٍ ما ذكرناه ، وإنَّما زالَ المضادُّ بهُـ و بينَ اللامِ ، ألا ترى أنَّك لو سمَّيتَ رجلاً بحسنٍ فتوينه ليسَ للتنكيرِ من غيرِ ريبةٍ<sup>(٣)</sup> ، ولو أدخلتَ اللامَ عليه مع بقاءه علماً لزالَ إجماعاً وليسَ ذلك ، لأنَّه كانَ للتنكيرِ فكذلكَ رجلٌ • وإنَّما لكُ العوضُ من المضافِ إليه ، وهو كلُّ تنوينٍ لحقٍّ مضافاً عندَ حذفِ المضافِ إليه كقولك : يؤثِرُ وساءَئذٍ • والرابعُ التنوينُ النِّسْبُ منابَ حرفِ الإطلاقِ وهو تنوينُ الترنيمةِ ، وهو كلُّ تنوينٍ جعلَ مكانَ حرفِ المدِّ والمينِ في القوافي المطلقةِ • والخامسُ التنوينُ العاليِ • وهو كلُّ تنوينٍ لحقٍّ قافيةً مقيدةً للترنيمةِ وهو قللٌ ، وقد زادَ بعضهم تنوينَ المقابلةِ ، وهو كلُّ تنوينٍ لحقٍّ جمعِ المؤنثِ السالمِ في نحوِ عرفاتِ عرفاتٍ ومسلماتٍ ؛ لأنَّه جيءَ به ليكونَ في جمعِ المؤنثِ السالمِ موازناً للنونِ في جمعِ المذكرِ السالمِ في ( مسلمون ) • وهو مستقيمٌ لأنَّه إن لم يذكرْ قسماً امتنعَ دخوله في جمعِ الأقسامِ المفصلةِ ،

(١) ( التنوين ) : ساقطة من ر •

(٢) في ل : ( ما لَمْ ) •

(٣) في ل : ( مزية ) ، وما اثبتناه أفضل •

لأنَّ امتناعه في تنوين التذكير والمؤنث والمناسبات حروف الإعراب والغالب واضح ، بقي دخوله في تنوين التمكن ولا يستقيم ، لأنَّه لو كن كذلك لوجب أن لا يُصرف جمع المؤنث إذا سُمِّيَ به مؤنثاً كمسلمات إذا سُمِّيَ به امرأة لأنَّ فيه العلمية ولتأنيث باتفاق ، فلو كن تنوين التمكن لم يجرَّ بقؤه كما لا يجوز صرف زينب باتفاق ، نعم يدخل في تنوين التمكن على مذهب من يقول : هذه مسلمات بغير تنوين إذا سُمِّيَ به امرأة ، وهو مذهب ردي لم يُعمر إليه ذو تحقيق ، وقد تكلم الزمخشري في تفسيره على قوله تعالى : { فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ } <sup>(١)</sup> ، في كونه صرف فيما يلزمه أن لا يُصرف مسلمات إذا سُمِّيَ به امرأة <sup>(٢)</sup> وليس بشيء . « والتنوين ساكن » ، لأنَّه حرف مبني ، وأصل البناء السكون ، « فإن لقي ساكناً آخر » فحكمه أن يُحرَّك على ما سيأتي ، وقد يُحذف تخفيفاً تشبيهاً له بحروف المد والمين كما شُبِّهَ به في غير موضع ، ومنه القراءة الشاذة <sup>(٣)</sup> في قوله : { أَحَدَ اللَّهِ } <sup>(٤)</sup> وفي قوله :

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ۝ ١٣١

بنصب اسم الله سواء خففت ذاكراً أو نصبت وكلاهما جائز وخفضه على الطيف على « غير » ، وجعل ( لا ) زائدة كقوله تعالى : { وَلَا الضَّالِّينَ } <sup>(٥)</sup> ، ونصبه على أن لا بدعى غير وهي متعذر فيها

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | سورة البقرة الآية : ١٩٨ .   |
| (٢) | انظر الكشف ٩٥/١ .   |
| (٣) | القراءة الشاذة : هي قراءة أبي عمرو ، وزعم أبو الحسن أن عيسى بن عمر أجاز نحو ذلك : ابن يعيش ٣٥/٩ . |
| (٤) | سورة الاخلاص الآية : ١ ، ٢ .  |
| (٥) | سورة الفاتحة الآية : ٧ .  |

الأعراب فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تنبأها وهو ما بعدها  
كقولك : جئني وجل لا عالم ولا عاقل ، ومنه قوله تعالى :  
{ لا بارد ولا كريم } (١) .

### ومن أصناف الحرف النون المؤكدة

قوله : على ضربين إلى آخره .

قال الشيخ : هذه النون مختصة بالفعل المضارع وصيغة الأمر  
لأنها مأخوذة منه لتأكيد الفعل الداخلة (٢) هي عليه ، فوك :  
اضرب أكّد من قولك : أضرب ووزانها في المضارع ووزان قد في  
المضي في معنى التوكيد ، إذ قولك : قد خرج أكّد من قولك :  
خرج ، وشرطها أن يكون الفعل بمعنى الطلب أو أشبه به ،  
ويدلّ أن يكون مستقبلاً ، لأن الطلب إنّما يتعلق بغير الموجود  
[ ١٤٢ و ] ، فلا يكون إلا في المستقبل ، وإنّما خُصّت بالطلب ،  
لأن الطالب إنّما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضياً  
لتأكيد ، لأن غرضه في تحصيله بخلاف الخبر فإن هذا المعنى  
مفقود فيه وإنّما دخلت في القسم ، وإن لم يلزم فيه معنى الطلب  
إذ قد يتسم الإنسان على ما يعلمه مما هو ليس مطلوبه ، ولا من  
غرضه ، كقول من أتى كيرة والله لأعاقبن ، وأثال ذلك كثيرة ،  
إمّا لأنّه في الغالب إنّما يقسم على ما هو مطلوب المتكلم وحمل  
بقية الباب عليه لأنّه منه ، وإمّا لأنّه فعل مستقبل اشتمل على  
ما يقتضي توكيده ، ( وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب على

(١) سورة الواقعة الآية : ٤٤ .

(٢) ( هي ) : ساقطة في و ، ت ، ب ، ر .

ما يقتضي توكيده (١) من المعنى المذكور آنفاً فأجري مجرى الطلب وهذا أيضاً هو الوجه في جواز توكيد الفعل بهذه النون في قوله تعالى : { فَاِمَّا تَرَيْنَ } (٢) ، وإمّا تَذْهَبَنَّ لَأَنَّهُ فعلٌ مستقبلٌ اشتمل على ما يقتضي توكيده ، وهو ما المزيده على حرف الشرط كاشتمال فعل القسم على القسم واشتمال فعل الطلب على الطلب المتقضي لتوكيده ، وهي على ضربين ثقيلة وخفيفة وكلهم في المعنى والدخول سواء ، إلا أن الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين وفعل جماعة النساء خلافاً ليونس (٣) ، وإثنا لم تدخل عليهما لوقوعها بعد الألف فلزم اجتماع الساكنين ، [ و ] (٤) تنذر فيهما حكم اتقاء الساكنين ؛ لأنه إمّا أن يقيسا ساكنين وإثنا أن يحرك الثاني ، وإمّا أن يحذف الأول ، فبقاؤهما ساكنين يؤدي الى ما ليس من كلامهم ، وتحريك الثاني يؤدي الى خروجها عن حكمها ؛ لأن وضعها على أن لا تقبل الحركة بدليل امتناع أضربن ، ولو جاز تحريكها ثم لوجب تحريكها هنا . وحذف الأول يؤدي الى ليس لواحد بالثنى في فعل الاثنين ، ألا ترى أنك لو حذفت الألف في قولك : اضربن فيلبس بفعل الواحد ، والى حذف ما علم التزامهم الاثنان به للفعل بين نون الضمير ونون التأكيد بدليل التزامهم له في قولهم اضربان ، وكونها مشددة لا أثر له ، لأن الخفيفة فرعها فلا تأتي إلا على النحو الذي أتت فيه الثقيلة لئلا يؤدي الى أن يكون الفرع على الأصل مزية ، أو يقل في جمع المؤنث إنها ألف مشبهة بالثنية ، فكما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف هذه ، ويقوى ذلك كسر المشددة بعدها ، ككسرها في فعل الاثنين ،

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) سورة مريم الآية : ٢٦ .

(٣) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٤) ( و ) : زيادة عن س .

واذا تَعَذَّرَ ذلكَ وجبَ امتناعُ دخولها فيهما • والمشددةُ مفتوحةٌ إلاَّ في فعلِ الاثنينِ وفعلِ جماعةِ المؤنثِ فإنَّها فيهما مكسورةٌ تشبيهاً لهما في نونِ التثنيةِ لوقوعها بعدَ ألِفٍ • وقوله : « فنُ دخلتُ في الجزاءِ بغيرِ ما ففي الشعرِ »<sup>(١)</sup> مستقيمٌ وتعليقهُ بقوله « تشبيهاً للجزاءِ بالنهي » غيرُ واضحٍ • والاولى أنْ يُقالَ تشبيهاً لهُ بالجزاءِ الداخلِ فيها<sup>(٢)</sup> لأنَّه مُشَبَّهٌ على معنى النفي • وأمَّا دخولها في مثل « ربَّما يتولَّنَ ذلكَ » فمُشَبَّهٌ بالنفي وكلُّ ذلكَ قليلٌ ، وإنْ كانَ بعضُه أكثرَ من بعضٍ ، وهذه النونُ إنّما تدخلُ على سبيلِ الجوابِ للغرضِ المتقدمِ ذكره وحذفها جائزٌ إلاَّ في فعلِ القسمِ ، والمؤكدُ بهما في الشرطِ فإنَّ طرحها ضعيفٌ •

( فمحل ) قوله : « واذا لقيها ساكنٌ » بدَّها حُذِفَتْ حذفاً ولم تُحرَّكْ إلى آخره •

قالَ الشيخُ : يعني إذا لقي الخفيفةَ وإلاَّ فالثقيلةُ ثابتةٌ أبداً وإنَّما ذلكَ حكمُ الخفيفةِ ، وإنَّما حُذِفَتْ كراهةً أنْ تجري مجرى ما هو مثلها في الاسماءِ وهو التثوينُ قصداً إلى أنْ تكونَ لها تدخلُ على الاسمِ نزيهةٌ على ما يدخلُ على الفعلِ فيُحذفُ لذلكَ فيقولونَ : في لا تُضربُ ابنَ إذا وصلوهُ بقولهم : ابنُك لا تُضربُ ابنُك ، ومنه قوله<sup>(٣)</sup> :

- 
- (١) في ل : ( الذي قاله ) ، وإلا يستقيم معه الكلام •  
 (٢) في ل ، س : ( فيه ما ) •  
 (٣) البيت للاضبط بن قريع السعدي - شاعر جاهلي - من أبياتِ أوردها القالي في أماليه ، وروايته ورواية الاضداد ( لا تعاد الفقير ) وبذلك يسقط عن الاستشهاد في حذف النون الخفيفة والياء والبيت بتمامه :

وَلَا تُبَيِّنَ الْفَقِيرَ ، عَلَّكَ أَنْ  
 تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْذُّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ =

### ٢٥٣ لَا تُهِنَ الْفَقِيرَ

ولولا ذلك لوجب أن يُقَالَ « لَا تُهِنَ الْفَقِيرَ » بكسر النون وحذف الياء لا تقاء الساكنين ، ولكنهم لما أرادوا « لَا تُهِنَنَّ » وحذف النون لما ذكرناه وجب أن يبقى « لَا تُهِنَنَّ » .

### ومن أصناف الحرفِ هاءُ السكتِ

قوله : وهي التي في قوله تعالى : { مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ }<sup>(١)</sup> إلى آخره .

[ ١٤٢ ظ ] قال الشيخ : هاءُ السكتِ هاءُ ساكنةٌ تلحق في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد ووزانها في الوقف التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف ، ووزانُ همزة الوصل التي يتوصل بها إلى الابتداء بالسكّن فإذا وصلّت حذفتها كما تحذف ألّ الوصل عند الوصل<sup>(٢)</sup> لفقدان المعنى الذي جيء بها لأجله ولذلك استُحِبَّ لكل قارئٍ مذهبه أثباتُ الهاء في مثل « كِتَابِيَّةٌ » و « سُلْطَانِيَّةٌ » أن يفتن ثمَّ يتبدى ، فإن كان مذهبه في الوصل حسن له الوقف بها والوصل بحذفها ، كقراءة حمزة والكسائي افتدِر قُلْ ، وقراءة

= الكامل ١٣٦/٢ ، منازل الحروف ص ٥٦ ، الاضداد في اللغة ص ٢٥٩ ، الانصاف ٢٢١/١ ، ابن يعيش ٤٤/٩ ، شرح شواهد الشافية ١٦٠/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، المغني ١٥٥/١ ، ابن عقيل ٢٤٧/٢ ، التوجيه ص ١٦٥ ، آمالي القالي ١٠٧/١ ، الصحاح مادة ( هون ) ٢٢١٨/٦ ، الخزانة ٥٨٨/٤ .

(١) سورة الحاقة الآية : ٢٨ .

(٢) ( عند الوصل ) : ساقطة من و .

مالى هلك وسلطاني خذوه<sup>(١)</sup> ، فان وصلت لمن يحذفها فالوجه  
إثباتها وإن كان الوصل مستكرها<sup>(٢)</sup> لِمَا ذكرناه ، ولكنّه يجري  
الوصل مجرى الوقف فيكون كنهه موقوف عليه في انية ولذلك  
كان الوجه المختار في قراءة<sup>(٣)</sup> ورش كتابه أي باسكان الهاء من  
غير نقل ، ولولا نية الوقف لوجب التحريك .

قوله : وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز الوقف  
عليه بالهاء الى آخره .

قال الشيخ : ليس على عمومه فان ضرب وقتل<sup>(٤)</sup> ليست  
حركته إعرابية<sup>(٥)</sup> ولا يوقف عليه<sup>(٦)</sup> بالهاء وكذلك قولك لا رجل  
ويازيد وأمثل ذلك وحدها أن تكون ساكنة لأنها لغرض  
الوقف ، كما أن حكم همزة لوصل أن تكون متحركة لأنها  
لغرض الابتداء ولا يقف إلا على ساكن ولا يتديء إلا بمتحرك ،  
وأما مثل قوله تعالى : { يؤدّه إليك }<sup>(٧)</sup> ، فيمن قرأ بالاسكان

(١) قرأ حمزة ويعقوب بحذف همزة ( مالى ) وصلّا وإثباتها  
وفقاً . اتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٢ ، غيث النفع ص ٣٧٢ .

(٢) في ل : ( كما ) ، وهو تحريف .

(٣) هو عثمان بن سعيد وقيل سعيد بن عبدالله بن عمرو بن  
سليمان القرشي مولاهم القبطي المصري الملقب بورش ، شيخ  
القراء المحققين ، انتهت اليه رئاسة الاقراء بالديار المصرية في  
زمانه ولد سنة ١١٠هـ وتوفي سنة ١٩٧هـ غاية النهاية ١/٥٠٢ .

(٤) ( قتل ) : ساقطة من ر .

(٥) في ر : ( يجوز الوقف ) .

(٦) في ل : ( عليها ) .

(٧) سورة آل عمران الآية : ٧٥ .



فليست بهاء السكت على المختار ، لأنها لم تلحق كلاماً مستقلاً فوقف عليه وإنما هي <sup>(١)</sup> موصوفة إجماعاً مع إنباب الهاء من غير استكرام لذلك ، وإنما هي هاء الاضمار ، ويجوز تسكين هاء الاضمار اذا وقعت في مثل هذا الموقع .

(فيمل) قوله : [ وحققا أن تكون ساكنة ] <sup>(٢)</sup> وتحريكها لحن .  
قال الشيخ : وتخطئ للقل <sup>(٣)</sup> :

٢٥٤ يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْرَاءِ

مناقض لما ذكره في قوله تعالى : { وَيَتَقَه } <sup>(٤)</sup> فيمن أسكن الناف فأنه ساقه في أن الهاء محركة لالتقاء الساكنين ، وإذا جعلها محركة لالتقاء الساكنين لم يستقم إنكاره على من حرّكه في قوله : « يَا مَرْحَبَاهُ » لالتقاء الساكنين وكذلك ساقه أبو علي الفارسي <sup>(٥)</sup>

(١) في ل : ( ولأنها ) ، وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ب وهي في المفصل .

(٣) البيت نسبه ابن يعيش لعروة بن حزام العذري ، وتماه : ( إذا أتت قرينه بما شاء ) . فحركة الهاء إمّا أن تكون كسرة لالتقاء الساكنين ، أو تكون ضمة تشبيهاً بالضمير .  
اصلاح المنطق ص ٩٢ ، المنصف ١٤٢/٣ ، ابن يعيش ٤٦/٩ ،  
المفصل ص ١٨٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ( لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني تحقيق الكعبي الدار التونسية للنشر ١٩٧١ ) ص ٣١ .

سورة النور الآية : ٥٢ . قرأ بكسر الهاء بلا اشباع قالون وحفص ويعقوب ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وهشام في أحد أوجهه الثلاثة باسكانها ، والثاني لهشام الاشباع ، والثالث الاختلاس . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٦ .

(٥) قال أبو علي : ومثل ذلك في الاسكان قراءة من قرأ ( ويَتَقَه ) وليس ذلك على نحو ما أنشده أبو زيد : ( قالت : سَلَيْمَى أَشْتَرُ لَنَا ) ، انظر التكملة لأبي علي ص ٩ ، ١٠ ، الحجة في علل القراءات للفارسي ٣١٠/١ ، ٣١١ .

لذلك وليس بجيد ، فإنَّ تحريك هاء السكت ووصلها ضعيفٌ فلا ينبغي أنْ يُصَّارَ اليه مع الاستغناء عنه ، والوجه في قراءة من قرأ ويتَّقَه إِنَّهَا هاء الاضمارِ مثلها فيمن حرَّكَ الهاء والقاف جميعاً ، وإنَّما سَكَنَ القاف على النحو الذي سَكَنَ به كَتَفَ وَعَضَدَ ولا حاجة حيثُذِ الى جعلها هاء السكت فأنَّه يلزم منه ثلاثة أمور ضعيفة منها ما ذكرناه من التشبيه بكَتَفَ [ وَعَضَدَ ]<sup>(١)</sup> ، ومنها وصل هاء السكت والحقها فيما ليس بموقوفٍ عليه لأنَّ قوله : فأولئك جواب الشرط ، ولا يوقف على الشرط دون جزائه . ومنها تحريكها وعلى ما ذكرناه لا يلزم إلاَّ أمرٌ واحدٌ ، وهو مع ذلك دون الامرين في الظاهر فالمصير الى ذلك هو الوجه ، وعلى ذلك يستقيم الردُّ على من قال : « يا مَرَّ حَبَّاهُ بِجِمَارٍ عَفَّراه » في البيتين وفي غيرهما ولا يستقيم الردُّ مع إثبات مثله في القرآن من جملة القراءات السبع ، والظاهر أنَّه وقع عن أبي علي الفارسي وهماً ثم اتبع ذلك من غير روية وثبت ، ألا ترى أنَّه على ذلك ملحقٌ به هاء السكت في الوصل ، وهي محرَّكةٌ وذلك هو الذي أنكر في « يا مَرَّ حَبَّاهُ » فكيف يستقيم إيرادُه لغةً مستقيمةً مع مثل رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ ؟ وهل هذا إلاَّ نقضٌ بيِّنٌ لا شبهة فيه بعد هذا البيان ؟

### ومن أصناف الحرف شين الوقف

قال الشيخ : هذه لغاتٌ ضعيفةٌ ولا معولٌ عليها ولم يأت في كلام فصيح وقد اختلف في ذلك مع ضمه ، فمنهم من يقول ما ذكره من الحاق الشين بسد النطق بالكاف . ومنهم من يقول الكاف شيئاً فيكون [ ١٤٣ و ] من قبيل الإبدال لا من قبيل

(١) (عَضَدَ) : زيادة عن ل . وإثباتها أفضل .

وصل الحروف ، والأولى أن تكون الترجمة ' من أصناف الحرف  
 حرفاً الوقف ، إذ اوقف ليس هو الحرف ، ألا ترى أنه قول :  
 وهي الشين ، والسين ليس وقف وإنما هي حرف يقف عليه ،  
 ووقع في آخر الحكاية المذكورة قال : « قومني » باضفـه إلى ياء  
 المكلم . وليس بمستقيم من حيث المعنى والنقل جميعاً ، أمّا المعنى  
 فأنه مخاطب لأمر المؤمنين الذي لغته أفصح الناس فكيف يليق  
 بمن يمت<sup>(١)</sup> إليه ويخطبه أن يكذب ويسّي عليه الأدب ، وأمّا  
 لنقل فاتفق الرواة على أنه قول قومك وفي بعضها قال قومك :  
 يا أمير المؤمنين<sup>(٢)</sup> ، والظاهر أنه وهم وقع فيه ما اشتمل عليه  
 الحكاية من قوله : « وجرم من فصحاء الناس » .

#### ومن أصناف الحرف حرف الانكاس

قوله : وهي زيادة تلحق الآخر إلى آخره .  
 قول الشيخ : هذه الزيادة لهذا المعنى إنما وقعت في غير الكلام  
 الفصيح ، وهي إما مدّة مجردة وإما مدّة قبلها « إن » مكسورة  
 نونها لانتفاء الساكنين هي والمدّة المذكورة ، والظاهر أنهم لم يزيّدوا  
 « إن » إلا فيما آخره ساكن . محفلة على صورته لثلاث تحركات إن  
 كان صحيحاً أو يحدف إن كان مدّاً . فإن قيل فقد ثبت مجيئها  
 في قولهم : « أنا إني » فقد لحقت المتحرك ، ألا ترى أنها بعد  
 النون المتحركة في « أنا » فاجواب أنه لما كان يلزم في الوقف  
 على أنا وإن لم يكن<sup>(٣)</sup> في الوصل ألف أن يكون بالالف ،

(١) في ر : ( يتوسل ) .

(٢) أمير المؤمنين : هو الخليفة معاوية بن أبي سفيان أول خلفاء  
 الأمويين .

(٣) في ل : ( يلزم ) ، وما اثبتناه أفضل .

والالف ساكنة صار حكمه حكم ما آخره ألف ، لأنه في الوقف  
كذلك ، ألا ترى أنك إذا وقفت على أنا لزم إثبات الالف فتقول :  
« أنا » ولا يجوز أن تقول : أنا<sup>(١)</sup> أن صار في حكم ما آخره  
ألف مطلقاً لأن هذه الزيادة إنما تكون في الوقف فلو لم تزد  
(إن) لقل « أ أنا » فتجذف إحدى الالفين لالتقاء الساكنين  
فجاز جسي « إن » لما ذكرناه من قبل \* « ولها معنيان » على  
ما ذكره إلا أن الاختصاص قصد في تفسيره في قوله : « الاميرة »  
بقوله : « كأنك تهزأ به » إلى أن تجملها بمعنى واحد ، وهو  
إنكار ما ذكر لا غير ، لأن باب التهزيء بإيراد الكلام على ضد  
ما هو له ليس من باب الميم ، ألا ترى أن كل كلام يسمع إرادته  
كذلك وليس كل كلام مشترك ، كقولك : لمن ظهر لك منه خلاف  
ما يقضيه العقل ما هذا إلا عقل راجح ، وإنما تعني ضد ذلك ،  
وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى : { إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ  
الرَّئِيمُ }<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : { ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ  
الْكَرِيمُ }<sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك ، وهذه الزيادة ليست كزيادة الندبة في  
اتراهم فيها الالف ما لم يقع لبس ، وإنما هي زيادة تبعة لما  
قبلها ، فإن كان متحركاً فلا إشكال في أن تكون ألفاً بعد المفتوح وياء  
بعد المكسور وواواً بعد المضموم ، وإن كان مكناً فحكمه حكم  
المكسور ، لأن الكسر يلزمها لالتقاء الساكنين فيجب أن تكون المدّة  
ياء ، فتقول فيمن قال أكرمت عبد المطلب أعبد المطلبية ، وتقول في

(١) في ل : ( أن ) ، وفي ب ، ت : ( أنا ) : ساقطة .

(٢) سورة هود الآية : ٨٧ .

(٣) سورة الدخان الآية : ٤٩ . قرأ الكسائي بفتح المزة أي  
لأنك ، والباقون بكسرها على الاستثناف المقيّد للعلّة  
فيتحدان . معاني القرآن ٤٣/٣ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٩ ،  
غيث النفع ص ٥٠ ٣ .

الندبة واعبدَ المطلباء فقد ثبتَ أنَّها مخالفةٌ لزيادةِ الندبةِ لِمَا ذكرناه في الندبة • وأما قولهم واغلامكية وواغلامكوه في غلامِ المرأةِ المخاطبةِ وغلامِ الجماعةِ المخاطبينَ فنمَّا خولفَ بهِ قياسُ الندبةِ كراهةِ المبدى ألا ترى أنَّه و قيلَ في غلامِ المرأةِ واغلامكه ، وفي غلامِ الجماعةِ واغلامكماء ، لا تبسَّ الاولُ بالمخاطبِ المذكورِ والثاني بالمخاطبينَ •

( فمل ) قوله : وإنَّ أُجبتَ من قالَ لقيتُ زيدا وعمروا الى آخره •

قولَ الشيخ : ذكرَ هذا الفصلَ لِيُنبَّهَ على أنَّها تلحقُ الآخرَ على أي صفةٍ كانَ بخلافِ علامةِ الندبةِ فانَّها لا تلحقُ إلاَّ المندوبَ لأنَّها للايزانِ بأنَّ ما أدخلتهُ عليه <sup>(١)</sup> متَّجِعٌ عليه فاختصتُ بهِ ، لأنَّ معناها لا يتعداهُ ، وأما هذه فلانكرَ مضمونِ الجملةِ فدلحقتُ آخرَ الجملةِ على أي حالٍ كنتَ فمن ثمَّ جازَ الحاقها في آخرِ كلِّ كلامٍ ، ولم يَجْزُ في ذلكَ إلاَّ الحاقها بالمندوبِ خاصةً ويتركُ هذه الزيادةَ عندَ الدرجِ بخلافِ زيادةِ اندبةِ فَنَّهُ جائزٌ اثباتها في الوصلِ ، إمَّا لأنَّ الغرضَ ثمَّ تطويلُ الصوتِ [ ١٤٣ ظ ] الى المعنى المقصودِ ولذلك لم يَجْزُ حذفُ حرفِ النداءِ ولا الترخيمِ بخلافِ زيادةِ الانكسارِ ، وإمَّا لشبهها بهاءِ السكتِ في محافظتهم بها على بيانِ حركةِ آخرِ الكلمةِ بدليلِ قولهم : أ عبدالمطلبية بخلافِ واعبدالمطلباء فكنتَ في ذلكَ كهاءِ السكتِ وتشبهه إِيَّها بزيادةٍ من تشبيهِ لفظي لا معنى فيه يقتضي أن تكونَ محذوفةً في الوصلِ •

(١) ( عليه ) : ساقطة من ل •

## ومن أصناف الحرفِ الحرفُ التذكيرِ

قال الشيخ : وهي زيادةٌ على نحو زيادة الانكارِ ولكنّها لا تكون إلاّ مدّةً مجردةً عن إن وهي في الشذوذِ أبعدُ من تلك ، ولذلك لم يقع في كلام من يؤبه له ، وموضعها في آخر كل كلمة يقف المتكلم عليها ليذكر ما يتكلم به بعدها فلذلك لم يلحق إلاّ ما هو بعض الكلام في قصد المتكلم عكس زيادة الانكار ، ألا ترى أنّه لو قصد الى قوله قام زيد من غير زيادة لم يكن تذكره عند فراغه من زيد معنى فلا وجه<sup>(١)</sup> للاحاق زيادة التذكير مع انتفاء معناها ، فان لحقت آخر كلام باعتبارها فلائنه في قصد المتكلم لشيء تمة باعتبار آخر كقولهم : « هذا سيفني » اذا قصد المتكلم الى الاخبار عن المشار اليه بأنه سيف موصوف بصفة في حكمه ، ولكنّه ذهل عن اللفظ الذي يعبر به أو عن نفس المعنى مع علمه بأنه كان قاصداً الى وصفه ، ولكنّه نسيها وهو قاصد الى أن يذكرها ولذلك ورد قولهم : « هذا سيفني » في حق من قصد الى الاخبار بسيف موصوف جاز أيضاً ادخالها على اللام للتعريف في قولهم : الى وشبهه اذا قصد الى الاخبار عن معهود ثم ذهل عن اللفظ وعن المدلول على ما تقدم والله أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب ، هذا آخر قسم الحروف من كتاب المفصل يملوه القسم الرابع وهو المشترك فلنمأل الله سبحانه وتعالى بالاستعانة على اتمامه بحسن توفيقه بالتوسل بمحمد سيد البشر وشفيع المشفع في المحشر وآله وصحبه •

(١) في ر : ( حاجة ) ، وهو تحريف •

## مجموعه کتب خطی و چاپی

این مجموعه کتب خطی و چاپی شامل کتب فارسی، عربی، و لاتین است که در سالهای ۱۳۰۰ تا ۱۳۸۰ هجری قمری در این کتابخانه جمع شده است. این کتب در زمینههای مختلف علمی، ادبی، و تاریخی گردآوری شده و به منظور استفاده در تحقیقات و تدریس در دسترس قرار داده شده است. این مجموعه کتب شامل کتب خطی و چاپی است که در سالهای ۱۳۰۰ تا ۱۳۸۰ هجری قمری در این کتابخانه جمع شده است. این کتب در زمینههای مختلف علمی، ادبی، و تاریخی گردآوری شده و به منظور استفاده در تحقیقات و تدریس در دسترس قرار داده شده است.

این مجموعه کتب خطی و چاپی شامل کتب فارسی، عربی، و لاتین است که در سالهای ۱۳۰۰ تا ۱۳۸۰ هجری قمری در این کتابخانه جمع شده است.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## القسم الرابع في المشترك

قال صاحب الكتاب : المشترك نحو الإمالة والوقف وتخفيف  
الهمزة والتقاء الساكنين •

قال الشيخ : الصواب في لقب هذا القسم المشترك بفتح الراء  
لأنه عبارة عن الأحكام التي يشترك فيه وقد وقع في بعض النسخ  
المشترك بكسر الراء وليس بصواب ؛ لأن المشترك هو الذي  
اشترك مع غيره في شيء وليس هذا كذلك ، وقد صرح به في  
قوله : في أول كل صنف يشترك فيه كذا وكذا ، فقال في الإمالة  
يشترك فيها الاسم والفعل فثبت أن الصواب الفتح ، وإنما وهم من  
كسر من أجل أنه كان الأصل أن يقل المشترك فيه فلما لم  
يجد فيه مذكورة توهم الكسر وحذف فيه ههنا إمّا لتكرره وإمّا  
لكونه جعل لقباً •

### [ ومن أصناف المشترك الإمالة ]

قوله : وهي أن تنحو بالالف نحو الكسرة •

قال الشيخ : وقد عبّر غيره بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة •  
وقال قوم : بالالف نحو الياء • وقال قوم : بالفتحة والالف نحو  
الكسرة والياء <sup>(١)</sup> ، والجميع <sup>(٢)</sup> خير من عبارته ؛ لأنه إذا قال  
بالالف نحو الكسرة فإمّا أن يريد نحو الكسرة التي قبلها أو

(١) في ت : ( جميعاً ) •

(٢) في س : ( وعبرة ) •



الكسرة [ التي ] <sup>(١)</sup> عليها وكلاهما غير مستقيم ، لأنها لا تقبل الكسرة وليس قبلها كسرة ، وأولى الباقيّة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، لأنّه قد تكون الإمالة من غير ألف في مثل رَحْمِه والكَبَر • ومن المحاذر فإذا فسّرت إمالة بالالف خرج ذلك عن أن يكون إمالة وهو إمالة فثبت أنّ الوجه أن يُقَل بالفتحة نحو الكسرة ليشمل جميع أنواع الإمالة • ثم علله بالتجانس المفظي ولتقديري جميعاً علي ما تذكره في الأسباب وشبهه في تغييره بعض الغيبي للتجانس بما يُشرب من الحروف صوت غيره لذلك كقولهم : يَصْدُرُ والصَّراطُ وأشباهه على ما سيأتي ويُنَّ تعليله في صنف إبدال الحروف • ثم ذكر أسباب الإمالة وترك منها ما ليس بالقوي أو كان وقوعه قليلاً ، فما ليس بالقوي الإمالة لأجل الإمالة وما ليس بالكثير وقوعاً وإن كان قوياً الإمالة للتشاكل كإمالة ضحاها لتشاكل جلاها على ما ذكره في فصله • ثم شرع في شروط وتفاصيل وموانع ، فابتدأ بشرط في الكسرة قبل الالف وبين أنّها إنّما تؤثر إذا وليت حرف الالف وفصل بينهما ساكن [ ١٤٤و ] لأن الساكن ليس بحاجة معتد به فإن لم يكن كذلك لم يكن السبب ، وتؤثر لفوات شرطه وإنّما لم يؤثر لبعده عن الالف فلم يعتد بذلك وإنّما أمالوا نحو يريد أن يضربها وعندها وإن كان شاذاً ، لأنّ الهاء خفية فكانت مع الالف كحرف واحد فكانت لم يفصل بين الكسرة والالف إلا بحرف واحد في قولك : يضربها أو بحرفين أولهما ساكن في عندها ، وأما إمالة درهمان وشبهه فأضعف مما تقدم لأنّها ليست مع الالف فتكون لاجتماعهما معها كأنّها مدة واحدة لخفائها وإنّما هي مستقلة وحدها ولكن لما كانت من صفتها الخفاء قد رت كالعدم ويدلّك على أنّ الهاء مع الالف غير معتد بها في قولهم : رُدُّ ورُدُّ ورُدُّ أوجب أن يقال رُدُّها •

(١) ( التي ) : ساقطة من الاصل وإثباتها يستقيم معه الكلام •

( فصل ) قوله : وقد أجروا الالف المنفصلة . مجرى المتصلة .  
الى آخره .

قول الشيخ : الكلام في تفصيل أن سبب الإمالة يعمل في  
الالف وإن كنت منفصلة كما يعمل فيها إذا كانت متممة ويعمل  
أيضاً إذا كان هو نفسه عارضاً ، كما يعمل إذا كان أصلاً إلا أن  
ذلك ليس مثله إذا كان أصلاً والالف المنفصلة التي أرادها هي  
الف التوين أو ما ضاهاها دون غيرها لأنها اترجت حتى صارت  
كأنها من بنية الكلمة ولذلك يعسر إثبات الانفصال فيها وتحقيقه  
هو أن التوين حرف من حروف المعاني فكانت كلمة برأسها فإذا  
أبدل منه الف كان في حكمه فوجب أن يحكم بأنه ليس من  
بنية الكلمة التي هو فيها وليس ذلك بمثابة الالف المنفصلة عن  
السبب في غيره ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال من هؤلاء فيعتد  
بالكسرة التي في من لأنه ليس بينهما ما يجعلها كالكلمة الواحدة ؛  
لأن ( من ) كلمة تستقل بنفسها وهؤلاء كلمة مستقلة أيضاً فلم  
تكن بمثابة الالف في ( عندها ) ، ثم مثل بقوله : « رأيت زيدا » في  
المنفصلة ، « ومرت بابيه » في الكسرة العارضة ويعني (١) بالعارض  
ما كان مجيئه في الكلمة لأدبر في بعض أحوله كحركة الأعراب في  
قوله : في بابيه ألا ترى أنها لا تلزم لأنك تقول أعجبني بابه  
بخلاف الكسرة في نحو عالم فإنها لا تفك ولذلك كان ذلك  
السبب أقوى من هذا إلا في الراء في نحو بأنصار ومسببه لعله في  
الراء على ما سيأتي في فصلها المختص بها .

( فصل ) قوله : والالف في الآخر لا تخلو الى آخره .

---

(١) ( ويعني بالعارض ) : ساقطة من ر .

قال الشيخ: هذا الفصل حاصله راجع الى أن الالف في الاسم اذا كانت لاماً ثالثة [ منقلبة ]<sup>(١)</sup> عن واوٍ ، ولا تؤثر فيها الاسباب المذكورة دون ما سواها من اللامات ، ألا ترى أن نحو قولك : رضا لا تمال وأتأ ما سوى ذلك فهو ممال لقيام سبب الإمالة ، فالأفعال اللامية كلها ممال لقيام سبب الإمالة ، ألا ترى أنك تقول في دعا وشبهه دُعي كما تقدم ، وكذلك الاسماء اذا لم توجد هذه الشرائط المذكورة<sup>(٢)</sup> في المنع ممال أيضاً لقولك رحي لأنك تقول : رحيان ، ومصطفى لأنك تقول : مصطفىان ، ولم تمل عصا لأنه لا يقال فيه عَمَيان فلم يكن فيه سبب الإمالة ، بقي أن يقال لم يُمَل نحو رضا ، وسبب الإمالة قائم ، وهو الذي يحتاج الى الفصل لأجاءه والآفة في غنية عن جميع الفصول . وجوابه انقلابها عن الواو مناسب للتفخيم فلم يؤثر فيه السبب الخارج عنه [ نحو رضا ]<sup>(٣)</sup> وأثر اذا كانت هي في نفسها تنقلب ياء لقرب السبب منها لأنه فيها فلا يلزم من تأثير الاقرب تأثير الأبعد فمن أجل ذلك أميل دعا ولم يُمَل رضا ، لأنها في دعا تنقلب ياء ، وفي رضا لا تنقلب ياء فغلب ما فيها من مناسبة التفخيم

(١) ( منقلبة ) : ساقطة من الاصل ، ر .

(٢) حاصل هذا الكلام إن غير الالف المشروطة بالشرائط الاربعة كما ذكره أولاً جار على القياس فما وجد فيه سبب الإمالة أميل كرحيان ومصطفىان ، وما لم يوجد لم يُمَل كعصوان ، وإما ما بالشرائط كقوله رضا لم يُمَل مع وجود سبب الإمالة ، وسبب امتناعه على الاسباب ما ذكره الشيخ من مناسبة التفخيم ، فورد عليه دعا والعلی فاجاب عن الاول بأن السبب في دعا غير خارج ، وفي رضا خارج مع أن الاسم أكثر امتناعاً عن التغيير .

(٣) ( نحو رضا ) : زيادة عن و .

على ما ذكره ، ثم أورد اعتراضاً على الالف الثلاثة في الاسماء عن الواو ، وهو قولهم : العلى مملاً ، وأجاب بأن فيه من السبب مثل ما في دعا لأنه جمع العلى المنقلبة فيه الواو ياء ، فصارت كأنها ياء كما في دعا بل هو أظهر ، ثم ذكر الالف التي هي عين وإنها لا يُمَل منها من الأفعال إلا ما كان في فعل يقل فيه فعلت فدخل فيه باب مال وباب [ ٤٤١ ظ ] خاف ، لأنها جميعاً عند اتصال ضمير الفاعل به يقال فعلت كقولك : ملت وخفت هذا مذهبه فأما من لا يرى أن نحو بعث عند هذا الاتصال يُنقل إلى هذا البناء فلا يُقيد الأمانة بما ذكره لبقاء باب باع غير مذكور وهو ممال فيحتاج أن يقول : إن كان من ذوات الياء أو يقال فيه فعلت ولذلك وقع هذا الفصل مُعلماً في كثير من النسخ وجعل موضعه .

( فصل ) قوله : والمتوسطة إن كانت ياء أميلت إلى آخره .

قول الشيخ : ويدخل فيه باب باع ، وإن كانت واو أميلت أيضاً إن كان يقال فيه فعلت فدخل فيه باب خاف ، وخرج في الفصلين جميعاً عن الأمانة ما كان من الاسماء من ذوات الواو على أي حال كان ، وما كان من الأفعال من ذوات الواو مملاً لا يقال فيه فعلت نحو حال وحل وقال . فإن قيل فالسبب في الأخيرة في نحو دعا وغزا كونها تصير ياء عند بناء فعل كقولك : غزى ودعى فلم لا يكون مثل ذلك سبباً في نحو جال وحال لأنك (١) تقول : جيل وحيل وقيل . فالجواب فيه من ثلاثة أوجه : أحدها أن انقلاب الياء في دعى بالكسرة

(١) في و : ( لا ) .

لازمة" في أصل بنائه ، والكسرة في نحو قيل وحيل عارضة  
ليست في أصل البناء فكأن الياء بعدها عارضة . والثاني أن الياء  
في دُعي مُحركة قوية بالحركة فظهر أمرها ، والياء في نحو  
قيل مَيَّة ساكنة فلا يلزم من اعتبار ما قوي اعتبار ما ضعف .  
والثالث أن باب دُعي لا يجوز فيه تغيير الياء عن حايها ولا  
الكسرة التي قبلها بخلاف باب قيل فإن الكسرة يجوز أن  
تُشَمَّ ضمّاً ، وأن تبقى ضمة على أصلها ويبقى الواو واواً فلا  
يلزم من اعتبار ياء لا تغير<sup>(١)</sup> عن يائها اعتبار ياء معرضة هي وسببها  
جميعاً للزوال فظهر الفرق بين البين من ثلاثة أوجه ولفرق بين  
البين من ثلاثة أوجه والفرق بين ما كان من الاسماء على فعل  
ومن الافعال على فعل أن الكسرة في الفعل تظهر فقوى أمرها  
لظهورها فناست الامالة وهي في الاسم لا تظهر أبداً إذ لا يتصرف  
فيه كما يتصرف في الفعل فلا يلزم من إمالة الفعل إمالة الاسم لذلك  
ثم ذكر سبباً من أسباب الامالة لم يتقدم ذكره وهو سبب ضعيف  
ولذلك لم يُعتمد به إلا بعض المميزين ، وهو الامالة للامالة لأنها  
ليست كسرة محققة ولا ياء ، ويلزم من اعتبار الكسرة والياء  
مناسبتهم للامالة اعتبار ما تجيء به نحوهما ثم ذكر الموانع للامالة  
وبين حروف الاستعلاء ، وهي سبعة أحرف على ما ذكر ، وانما  
منعت هذه لأنها يُستعمل عند النطق بها اللسان الى الحنك  
الأعلى . والامالة انخاض فكرة الجمع من هذين الامرين أي  
الاستعلاء والانخاض . ثم ذكر<sup>(٢)</sup> باب رعى وباع مُستثنى  
فيما طلب وخاف وصفي وطني وإن كان هذا المانع قائماً  
والفرق بينه وبين غيره إن السبب في هذا الباب قوي ، وهو أمّا

(١) في ل : ( يزول ) ، وما اثبتناه احسن .

(٢) ( ثم ذكر ) : ساقطة في ر .

بناءً في الالف الممالة نفسها وإمّا الكسرة عليها بخلاف غيرها ، فإن السبب إنّما يكون قبلها أو بعدها فلا يلزم من اعتبار هذا<sup>(١)</sup> المانع في الموضع الذي كان السبب إنّما يكون قبلها أو بعدها فلا يلزم من اعتبار هذا المانع في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفاً لبعده واعتباره في الموضع الذي كان السبب فيه قوياً لقربه ، ثم مثل بوقوع ذلك قبلها وبعدها ، ثم جعل ما بعدها بحرف أو حرفين مثله إذا وليها ، ثم ذكر أنّه إذا كان قبلها كذلك لم يكن مانعاً عند الأكثر وافرّق بينهما أنّهما<sup>(٢)</sup> إذا كانت قبلها كان ذلك استقلاً بعد استعلاء وإذا كانت بعدها وأهملت كن استعلاء بعد استعلاء ، والاستثقال بعد الاستعلاء سهل بخلاف الاستعلاء بعد الاستثقال ولذلك اعتبرت وإن بعدت بعدها ، ولم تعتبر إذا بعدت قبلها ، فأما سوى بينهما فلا اشكال .

( فصل ) قوله : قال سيويو : وسمعتهم يقولون : أراد أن يضربها زيد<sup>(٣)</sup> الى آخره .

قال الشيخ : قوله : « فتحوا » أي لم يملوا ، وهذا إنّما يكون على من يجري الالف المنفصلة مجرى المتصلة فيجري المانع المنفصل أيضاً مجرى المتصل وليس باللفظة الفصيحة ، واللفظة النصيحة أن الآلة في الرّحى جيدة سواء وقع بعدها حرف الاستعلاء أو لم يقع ، وكذلك « مررت ببال قاسم وبمال ملق » فلم

(١) ( هذا ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ش ، س .

(٢) ( أنها ) : ساقطة من و .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٦٥ .

يجيء في مثل ذلك [ ١٤٥ و ] إلا ما كانت فيه الامالة ضعيفة .  
لانفصال الالف أو لعروض الكسرة ، فانفصال الالف منل  
يضر بها قبل ، والكسرة العارضة مثل مررت بمال قاسم .

( فصل ) قوله : والراء غير المكسورة اذا وليت الالف تمنع  
منع المستعملة الى آخره .

قول النيبخ : للراء حكم<sup>(١)</sup> في الامالة ومنعها ليس لغيرها من  
الحروف ، وسببه ما فيها من التكرير فاذا وليت الالف وهي غير  
مكسورة صارت كأنها بفتححتج أو ضمتين فلم يقر سبب الامالة  
فيها بخلاف غيرها من الحروف فلذلك لم يمل راشد وحمار ،  
وأميل عالم ، واذا وليتها مكسورة فلا يكون ذلك إلا بعدها كان لها  
من الأثر ما ليس لغيرها من الاسباب ، لأنها تصير ككسرتين اجتماعاً  
والواحدة كنت سبباً في مثل عالم فيقوى السبب فيها فمن ثم لم تؤثر  
فيها الموانع في غيرها ، ولذلك أميل طارد وغارم ولم يمل نحو  
خالد ، وكذلك اذا كان موضع حرف الاستعلاء قبلها راء فنمها تغلبها  
كما غلبت المستعملة ، لأنها اذا انفتحت قبلها فانها<sup>(٢)</sup> صارت مثل  
المستعملة بما ذكرناه من التكرير فاذا غلبت المكسورة المستعملة فلأن  
تغلبها أجدر ؛ لأن المكسورة كأنها بكسرتين والمفتوحة قبلها كأنها  
بفتحتين ، وقد كانت الكسرة الواحدة تنلب الفتحة الواحدة فنلبت  
الكسرتان أيضاً الفتحتين . قوله وتقول من قرأرك وقرري

(١) ( في ) : ساقطة في ر .

(٢) في الاصل ، ر : ( فانما ) .

{قَوَارِير<sup>(١)</sup>} ، يمثلُه بقوله من قَرَّ أَرِكَ ظاهِرُ الاستقامة ، وأمَّا تمثيلُه بقوله : « قَوَارِير » فمليحٌ لأنَّ الغرضَ ههنا بيانُ أنَّ الرأى المكسورةَ تغلبُ غيرَ المكسورةِ ، وفي نحو قَوَارِيرَ ليسَ ثمَّ رأءٌ مفتوحةٌ غلبتْها المكسورةُ ، ولا يمكنُ أنْ يُقالَ إنَّ التمثيلَ لغلبتهِ المكسورةِ حرفُ الاستعلاء ، فإنَّ ذلكَ قد تقدَّم قبلُه حكماً ومثالاً ، وشرعَ في حكمٍ غيره فلا وجهَ لذكرِ ذلكَ فيه ، والظاهرُ أنَّه أرادَ التمثيلَ بغلبةِ الرأى المكسورةِ والرأى المفتوحةِ في آخرِ الكلمةِ على اللغةِ الضعيفةِ في أنَّها وإنْ بعدتْ<sup>(٢)</sup> اعتبرتْ سبباً ومانعاً على ما يعتبرُ فيه وإذا قربتْ فيسمحُ التمثيلُ حينئذٍ على ذلكَ • ثمَّ يبيِّنُ أنَّ الرأى إذا بعدتْ بعدَ الألفِ لم تؤثرَ في سببٍ ، ولا منعٍ عندَ الأكثرِ ، لأنَّها ليستْ كجروفِ الاستعلاءِ ، وإنَّما هي مجرأةٌ مجراهاً لهـمَّا ذكرناه وإنْ بعدتْ اعتبارها هي إذا بعدتْ فاللغةُ الجيدةُ إمالةٌ كائنٌ دونَ قادرٍ ، والآخرى بالعكسِ منها نظراً إلى اعتبارِ الرأى عندَ البعيدِ سبباً ومانعاً أو الغائهما •

( فصيل ) قوله : ومما شذَّ عن القياسِ قولهم : الحججاج والناسُ ممالين إلى آخره •

قال الشيخ : يعني في حالِ الرفعِ لأنَّهما حينئذٍ لا سببَ من أسبابِ الإمالةِ فيهما فامالتهما على خلافِ القياسِ لانقضاءِ السببِ وكذلك إمالةُ مالٍ وبابٍ لأنَّهما من ذواتِ الواوِ ، والثلاثي المعتلُّ

(١) سورة الانسان الآية: ١٥، ١٦ اختلف في قراءة (قوارير) نقرأ الحرميان وشعبة وعلى بالتنوين ويقفون بابداله ألفاً والباقيون بغير تنوين وكلهم وقفوا عليه بالالف إلا حمزة فوقف عليه بحذفه مع اسكان الرأى • غيث النفع ص ٣٧٨ ، معاني القرآن ٢١٧/٣ ، انظر الكتاب ٢٦٩/٢ •

(٢) في ر : ( بعدما ) •



العين من ذوات الواو لا يُمَلُّ لَأَنَّهُ لا سبب للإمالة فيه ، وأما إمالة غاب فليس بشاذٍ ، لَأَنَّهُ من ذوات الياء [ فمائلته كإمالة غاب ] ، وقد وقع ههنا مل وباب ولا وجه له معهما لَأَنَّهُ من ذوات الياء [ (١) ] ، وهما من ذوات الواو فسبب الإمالة فيه من غير مانع ، ولا سبب للإمالة في مال وباب • « وقالوا العشاء والميك والكيباء ، فأمالوا وهو أيضاً شاذٌ » ، لأنَّ الألف الآخرة من ذوات الواو لا تُمال ولا تؤثر في امالتها كسرة على ما تقدّم ، فإذ كان إمالة ذلك شاذاً ، ولذلك كان قياس الربا أن لا يُمال ، لذلك أورده اعتراضاً • وأجاب بأنَّ السبب لما كان قوياً أثّر ، وهو كونها كسرة على الراء فهو الذي حسّن منه كونه خارجاً على القياس المذكور • ( فصل ) قوله : وقد أمال قوم جاد وجواد نظراً الى الاصل •

قول الشيخ : وكان ينبغي أن يكون [ هذا الكلام ] (٢) عند ذكر تفصيل الكسرة لما ذكر أنّها تعتبر نازضة وأصلية لأنّ هذا الفصل في أنّها تعتبر مقدّرة كما تعتبر ملفوظاً بها محققة ، وانفصيح ترك اعتبارها ، وإن كان السكون نازضاً ، لَأَنَّهُ وإن كان عارضاً في التقدير فقد صار لازماً في اللفظ ، بخلاف سكون الوقف العارض في نحو هذا ماش ، فإنّه ليس بلازم فلا يلزم من الغاء ذلك السبب الذي زال زوالاً لا يرجع [ ١٤٥ ظ ] اليه الغاء هذا السبب الذي زال زوالاً لا يرجع اليه غالباً • فمن ههنا ضعف اعتبار السبب في جاد وقويّ اعتباره في ماش في الوقف ، وإنّما شبه به لاجتماعهما جميعاً في أصل العروض (٣) •

(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، واثباتها أفضل •  
(١) ( هذا الكلام ) : زيادة عن ر ، واثباتها أحسن •  
(٣) في ل : ( في أن كل واحدٍ منهما عارض ) •

(فصل) قوله: 'وقد أميل': {والشمس وضحاها} (١)  
الى آخره .

قال الشيخ: ذكر في هذا الفصل سبباً آخر من أسباب الإمالة التي لم تذكر مع الأسباب المتقدمة وقد تقدم عذره في ذلك فكان ينبغي أن يكون ذلك يلي الفصل المشتغل على الأمانة لأجل الإمالة لأنهما سبيان (٢) لم يذكرهما أولاً ، وهما من الأسباب فإذا لم يذكرهما مع الأسباب لعذر (٣) ذكرناه 'كن الأولى أن يذكرهما مجتمعين ، لأنهما من جنس واحد ، فلا وجه للفرقة بينهما وقد ذكرنا أنه من الأسباب القوية وليس كإمالة لأجل الإمالة في الضعيف على ما تقدم .

(فصل) قوله: 'وقد أمالوا الفتحة الى آخره' .

قال الشيخ: لم تحمل الفتحة إلا مع الراء مكسورة بعدها ليمّا في إمالتها من الكلفة فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة ليمّا ذكرناه من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف وبخلاف ما بعده 'ألف' من الفتح فتنه يعتمد عليها فيزول ما في النحو بها الى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم عند النطق .

(فصل) قوله: 'والحروف لا تمال الى آخره' .

قال الشيخ: لأنّ الفتح لا أصل لها في الياء حتى تطلب مجازتها بالإمالة ولقلة تصرفهم فيها والإمالة من باب التصرف فأمّا

---

(١) سورة الشمس الآية : ١ .

(٢) في ل : ( من جنس واحد ) .

(٣) في ل : ( لتعذر ) ، وهو تحريف .

إذا سُمِّيَ بها فتصيرُ من قبيلِ الاسماءِ ، فإنْ كنَ فيها سببُ الإمالةِ أُعْتَبِرَ ، وإلاَّ فلا ، فلذلكَ يُمالُ حتَّى إذا سُمِّيَ بهِ ولا يُمالُ نلَى ونحوها إذا سُمِّيَ بها ، لأنَّكَ لو سَمِيتَ بِحَتَّى وثنيته لَمَكَتَ : حَتَّانَ ، ولو سَمِيتَ بَعَلِّي لَقَلْتُ : علوانَ وأمَّا إيمانهم « بلى ولا في إمالة وياء في النداء » فلمَّا في ذلكَ من التضمنِ للجَماعَةِ المتضمنَةِ للفعلِ أو الاسمِ أو الاسمِينِ فصارَ كأنَّه فعلٌ أو اسمٌ لاغنائها عن ذلكَ . قوله : والاسماءُ غيرُ المتمكِّنةِ يُمالُ المستقلُّ منها بنفسه إلى آخره .

٣٠١ قال الشيخُ : حكمها حكمُ الحروفِ لِمَا ذكرناه وإِنَّمَا أُمِلَ المستقلُّ منها من الجهةِ التي أُمِلَ بها بَلَى ونحوها ، فلذلكَ أَمَلُوا « أَتَى وَتَى » ولم يَمِيلُوا إِذَا ونحوها ، والأفْعَالُ غيرُ المتعَرِّفةِ ليسَ منها ما يقبلُ الإمالةَ إِلَّا عسى ، لأنَّ بقيتها لألَفٍ فيها وإِنَّمَا أُمِلَ مع عدمِ التعرُّفِ لِمَا تحقَّقَ من قولهم عَسَيْتُ وعَسِينَا<sup>(١)</sup> ، فلمَّا كانتْ تصيرُ إلى الياءِ عندَ اتِّمَالِ هذه الضمائرِ صارتْ كالتعَرِّفةِ في ظهورِ الياءِ فيه فأُمِلَتْ لذلكَ ، ولذلكَ « قال المبردُ وإِالةُ عسى جيدةٌ »<sup>(٢)</sup> .

#### ومن اصنافِ المشتركِ الوقفِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : تشاركُ فيهِ الاضربُ الثلاثةُ ، وفيهِ أربعُ لغاتٍ إلى آخره .

قالَ الشيخُ : لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يصحُّ الوقفُ عليه ، وقوله : « وفيه أربعُ لغاتٍ » وليسَ يعني أنَّ الأربعَ تجتمعُ ، لأنَّ

(١) (وعسينا) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، ب ، س .

(٢) انظر المقتضب ٥٣/٣ .

منها ما يُضَادُّ بعضه بعضاً كلاسكان الروم والاشمام ، وإنَّما أراد بيان ما يكون لأجل الوقف وإن اختلف ممَّاه ، وعلى ذلك كان ينبغي أن لا يقتصر على أربعة إذ من جملة أحكام الوقف ، الابدان في مثل رأيت زيدا ، وفي مثل رحمة ، وفي مثل هذا الكلوة ، ونقل الحركة الى ما قبلها في مثل هذا البكر ، والحذف في مثل القاضي والداعي ، والحق هاء السكت وكل ذلك قد ذكره في أثناء فصول الصنف ، فلا وجه لتخصيصه [ بذكر ] (١) أربعة منها ، فإن خصها لشهرتها والتصنيف ليس مثل الباقي في الشهرة ، فلو أسقط التضعيف أيضاً وذكره في أثناء الفصول لكان التخصيص لثلاثة أوجه . قوله : « الاسكان الصريح » ، احترز بالصريح عن الروم والاشمام ، فإن الروم تضعيف الحركة فمقرب من الاسكان ، والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان وهو مضاد ، فاحترز بالصريح عنهما أي ليس معه بعض حركة ، ولا ضم الشفتين (٢) بعد الاسكان وهو مضاد للاسكان الصريح والروم ، أمّا مضادته للاسكان الصريح ، فلأن حقيقة الاسكان الصريح أن لا تضم معه الشفتان ، وحقية الاشمام أن تضم معه الشفتان ، فلو قدّر اجتماعهما لكان جميعاً للضدين ، نفى ضم الشفتين وثبوت في محل واحد . وأمّا مضادته للروم فلأن الروم آتيان بعض [ ١٤٦ و ] الحركة والاشمام اسكن ثم ضم الشفتين فكان اجتماعهما يؤدي الى ثبوت الاسكان ونفيه في محل واحد . ثم ذكر اصطلاح الكتاب في صومر هذه اللغات . قوله : « والاشمام مختم بالرفوع » ، لأنه ضم للشفتين ليؤذن بأن الحركة كانت ضمة فوجب أن لا تكون إلا في مضموم . قوله : « ويشترك في غيره المجرور والمنصوب غير المنون » ، هكذا وقع في النسخ المشهورة

(١) ( بذكر ) : زيادة عن ل ، ر .

(٢) في ل : ( والروم الآتيان ببعض الحركة دون اشباعها ولذلك

يدرك باللمح ) ، وما اثبتناه احسن .

وليس بمستقيم لأنَّ قوله 'ويشترك' « فاعله » المجرور والمنصوب ، وقوله : « في غيره » لا وجه له إلا في غير الاشمام ، وإذا كان كذلك لم يستقم لادائه الى أن غير الاشمام يكون في المنصوب والمجرور دون غيرهما ، لأنَّه في محل اليان المذكور لذلك ، ومعلوم أن المرفوع مع المجرور والمنصوب في غير الاشمام سواء ، ألا ترى أنَّك تسكن وتروم وتضعف في المرفوع كما تفعل ذلك في المنصوب والمجرور فلم تكن لتخصيص المجرور والمنصوب فائدة . ووقع في بعض النسخ « ويشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور » وهو الصواب ولعله كان كذلك ، أو لعله كان ويشترك في غيره مع المجرور والمنصوب ، ويكون في ويشترك ضمير المرفوع لتقدم ذكره ، أو كان ويشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب ، ثمَّ ضمن الفصل ذكر المنصوب المنون ، وإنَّه تبدل من تنوين ألث ، وهو لغة من لغات الوقف . ومثَّل بأثلة متعددة ليؤذن أن الاسماء تلي اختلافها مستوية في ذلك إلا ما سيأتي في باب عصا . والتضعيف هو أن تشدد الآخر وشرطه أن لا تكون آخره همزة (١) ولا حرف علة ولا ساكناً ما قبله (٢) ، إمَّا كونه ليس بهمزة فلأنَّ تضعيف الهمزة مستثقل فكره في الحرف المستثقل ، وأمَّا كونه صحيحاً فلأنَّ حروف العلة أيضاً ثقلت على ألسنتهم حتى غيروها بضروب من التغيرات فكره التثقل فيها حتَّى كان الحذف فيها مناسباً لاجل الرق ، فلأنَّ لا تثقل أجدر . وأمَّا كونها متحرِّكاً ما قبلها فلئلا يجمع بين ثلاث سواكن الحرف الموقوف عليه ، والحرف المدغم والحرف الذي قبله ، وذلك مطرح في كلامهم وصلاً ووقفاً ، وليس من ذلك باب دواب ؛ لأنَّ حرف المد واللين قام مقام الحركة فيجوز أن يكون معه ما يكون مع الحركة وصلاً ووقفاً .

(١) ( و ) : ساقطة في ر .

(٢) ( ما قبله ) : ساقطة في ل .

(فصل) قوله : وبعض العرب يحوّل ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرتة على الساكن قبله الى آخره •

قول الشيخ : هذه أيضاً لغة من لغات الوقف كما تقدّم وشرطه أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، لأنه إذا لم يكن ساكناً تعدّر أن تنقل عليه حركة [ المحرّك ]<sup>(١)</sup> ، لأنّ المحرّك لا يقبل حركة أخرى ، وإنّ يكون مضموماً أو مكسوراً مطلقاً أو مفتوحاً غير منون في الهمزة ، ولا يكون مفتوحاً في غير الهمزة أصلاً ؛ لأنّّه إذا كنّ مفتوحاً في الهمزة وغير الهمزة لم يخل إمّا أن يكون منوناً أو غير منون ، فإن كان منوناً فأمره ظاهر ، لأنّ حركته واجبّة أوها على محلها فكيف يصحّ نقلها ؟ وإن كان بغير تنوين في غير الهمزة فلا بدّ أن يكون معه ما ينوب مناب التنوين فينزل منزلة المنون فيجري مجراه ، أو لأنّ حذف التنوين فيه عارض فأجري مجرى الاصل فليس كذلك المفتوح غير المنون من المهموز في الحكم بلّ حكمه حكم المرفوع والمجرور<sup>(٢)</sup> ، لأنّ الهمزة مستقلّة سكونها مع سكون ما قبلها ، فكان نقل حركتها الى ما قبلها لِمَا في النطق بها ساكنة بعد الاسكان من الثقل مناسباً مفترفاً معه ترك اعتبار ذلك الاصل ، ألا ترى أنّك اذا وقفت على قولك : رأيت الخبء بالاسكان أدركت فيه من الثقل ما ليس فسي قولك : رأيت البكر ، فلهذا المعنى كان الوقف على الهمزة المفتوحة غير المنونة كالرقب على المرفوع والمجرور في هذا الباب • ومن ثمّ قالوا : هذا الر دؤ ، ومررت بالبطيء ، ولم يقولوا : هذا حبر ومررت بقمل ، وإنّما فعلوا ذلك في باب المهموز لِمَا في الهمزة من

(١) ( المحرّك ) : زيادة عن ل •

(٢) ( المجرور ) : ساقطة في ر •

الاستقلال بتد سكونه وسكون ما قبله ' ولذا ك استثنائها في قوله :  
« دون التحة في غير الهمزة » وكان ينبغي أن يقول : اذا لم يكن  
الساكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين ولا مخرجاً الى  
ما ليس من أبنية الاسماء في غير الهمزة فالاول كَيَوْمَ وقَوْلُ  
لا يُقال فيه يَوْمَ [ ١٤٦ ظ ] ولا قولُ لِمَا يؤدي اليه من انقل من  
تحريك حرف اللين • والثاني نحو ظبي وغزو ، ولا يُقل فيه  
هذا ظَبَوْ ولا مررت بغزي ، لِمَا فيه من تغيير حروف الكلمة الى  
غيرها • والثالث نحو قولك : هذا حَبْرٌ ومررت بِقُفْلٍ لا يُقال  
هذا حَبْرٌ ولا مررت بِقُفْلٍ ، وقلنا : في غير الهمزة احتراز من  
هذا الرديء ومررت بالبطيء ، فإن ذلك اغتفر عند كثير من  
أهل هذه اللغة ، وإن أدّى الى ما ليس من أبنية الاسماء لِمَا ذكرناه  
من استقلال الهمزة الساكنة بعد الساكن ، وإن كان أصحاب هذه  
اللغة كلهم حركوا استقلالاً للهمزة إلا أن منهم من يحرك كما  
ذكرناه على قياس النقل ومنهم من يعوض عن الحركة حركة  
ما قبلها ليخرج عن البناء المطروح في الاسماء الذي أدّى اليها النقل  
المذكور ، فيقول : هذا الرديء ، ومررت بالبطوء كما ذكره •

( فصل ) قوله : وقد يدلون من الهمزة حرف لين الى آخره •

قول الشيخ : هذه أيضاً لغة من لغات الوقف ، ولكن جعلها  
المهموز وهو راجع الى الابدال فحكم هذه اللغة أن تبدل كل  
همزة وقت آخر حرف لين من جنس حركتها ، فإن كان ما قبلها  
مفتوحاً نطق به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزة على حاله ،  
فقول : هذا الكلدو ورأيت الكلاء ومررت بالكلي ، وإن كان  
ساكناً أبدلتها كذلك ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة فيوافقون  
أصحاب النقل ، إلا أن هؤلاء يقلبونها حرف لين ، وأولئك يبقونها

همزة ، فيقولون : هذا الخَبُوءُ ورأيتُ الخَبَّاءَ ومررتُ بالخَبِيءِ ، وكذلك البَطُوءُ والرَّدُوءُ ، وقومٌ منهم يكرهون هذا الرَّدُوءُ ، ومررتُ بالبطيِّ كما كرهَ أوْثُكٌ ذلكَ معَ الهمزة فيفرونَ الى الاتباعِ على النحوِ المذكورِ فيقولونَ : هذا الرَّدِيُّ ومررتُ بالبَطُوءِ ، ثم قالَ : « وأهلُ الحجازِ يقولونَ : الكَلَّا في الاحوالِ الثلاثِ » قاصداً بذلكَ تبيينَ أنَ هذه اللفظةُ لغةٌ في الوقفِ ، لا لغةٌ في تخفيفِ الهمزة من حيثُ كونهِ همزةً ، ألا ترى أنَ أهلَ الحجازِ من لغتهم تخفيفُ الهمزة إذا وقفوا على الكَلَّا أبدلوا الهمزة ألفاً في الاحوالِ الثلاثِ ، لأنَّهم يقفونَ بالاسكن فتصيرُ ساكنةً وما قبلها مفتوحاً فتحكمها أنَ تَقْلَبَ ألفاً فتبيِّنَ بذلكَ أنَ اللفظةَ المتقدمةَ ليستَ لمجردِ تخفيفِ الهمزة فتجري على قياسِ تخفيفه كما جرتَ لغةُ أهلِ الحجازِ وإنَّ اتفاقاً في بعضِ صورِ اللفاظِ في رأيتُ الكَلَّا في حالِ التمسكِ ، وكذلك لو وقفَ أهلُ الحجازِ على الخَبِّ في الاحوالِ [ الثلاثِ ] <sup>(١)</sup> ، لحذفوا الهمزةَ حذفاً وسكَّنوا الياءَ وقلوا : هذا الخَبُّ <sup>(٢)</sup> ، ومررتُ <sup>(٣)</sup> بالخَبِّ . ثمَّ قالَ : « وعلى هذه العبرةِ يتوالونَ في : أَكْمُوْهُ أَكْمُوْهُ وفي أَهْنِيْ أَهْنِيْ » يعني أهلَ الحجازِ وعلمته كعلمة قولك : الكَلَّا لأنها إذا سكنتَ تدبرها حركةٌ ما قبلها فقلبتُ حرفاً من جنسِ حركته ، وشبهه همزة « أَكْمُوْهُ » عندَ الوقفِ بهمزة « جُوْنة » ، وهمزة « أَهْنِيْ » بهمزة « ذُئْب » لوضوحِ أمرِ همزة « جُوْنة وذُئْب » في كونهما ساكنين في الأصلِ كما شبهَ همزة « الكَلَاءُ » عندَ الوقفِ بهمزة « رَأْس » .

(١) ( الثلاث ) : زيادة عن ل واثباتها احسن .

(٢) في ل : ( رأيتُ الخَبِّ ) .

(٣) ( ومررت بالخَبِّ ) : ساقطة من ر .



( فصل ) قوله : ' واذا اعتلَّ الآخرُ وما قبله ساكنٌ الى آخره .

قال الشيخ : يعني في الاسكان والروم والاشمام وإبدال التنوين ألفاً في النصب لا في نقل الحركة الى ما قبله ، فلا يُقل هذا ظَبُو كما يُقال هذا بَكْرٌ وإنَّما ترك ذكره لظهوره .

قوله : ' والمتحرَّك ما قبله ' إن كان ياءً قد أسقطها التنوين الى آخره .

قال الشيخ : الاسم المعتلُّ المتمكنُ مما قبل آخره متحرَّكٌ لا يكون إلا ياءً أو ألفاً إذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره ' واو ' قبلها حركة ، لأنها إن كانت فتحةً انتقلت الواو ألفاً كَعَصَا ، وإن كانت كسرةً قلبت الواو ياءً كقولك : غَاظَ ، وإن كانت ضمةً قلبت الضمة كسرةً فينقلب الواو ياءً أيضاً كقولك : قَلَنْسَ وعَرَفَ وأدُلَ ، ولذلك لم يذكر إلا الياء والائى ، وما آخره ' واو ' من غير المتمكن نادرٌ ، وحكمه في الوقف كحكمه (١) في الوصل ولذلك لم يذكره ، فما آخره ياءً قبلها كسرةٌ إن كانت مسقطه للتنوين في الوصل فالمختار أن يُوقَف بحذفها مثل قاضٍ وعمٍّ وجوارٍ ، ومن العرب من يردّها فيقول قاضي ، والوجه هو الاول ؛ لأن التنوين حذفه عارضٌ فكأنه ' وجود ' فبقى الياء محذوفةً كما كانت في الوصل ، ومن ردها كأنما نظر الى ذهابها لفظاً ، والياء إنَّما كانت [ ١٤٧ و ] حذفت لاجتماعها معه لفظاً فلمَّا حذفت التنوين لأجل الوقف ذهب المانع الياء فرجعت فقيلاً قاضي وإن لم يسقطها التنوين ، فالوجه إثباتها في الوقف على ما كانت عليه في الوصل في الثبات ، فيقال للقاضي ويا قاضي ، وبعض العرب يحذفها في الوقف

(١) في و ، ل ، ت ، ش ، س : ( حكمه ) ، وما اثبتناه احسن .

القاضُ ويا قاضٍ • والوجهُ الاولُ [أولى] <sup>(١)</sup> ، لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف موجبُ فبقيت على ما كانت عليه ومن حذفها فإنما حذفها لتخفيف لأن الوقف محل تخفيف ، وقد عمم المرفوعَ والمجرورَ والمنصوبَ ، ومثّل أيضاً بالمنصوب وهو قوله : « رأيت جوارِي » وجعل حكمه كحكم المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذي ذكره غيره أن المنصوب ليس مثلاً المرفوع والمجرور في جواز الحذف ، والذين يقولون : هذا القاضُ يحذف الياء <sup>(٢)</sup> يقولون : رأيت القاضُ يحذف الياء ، لأن الياء لما تحركت في الوصل صارت كالصحيحة فأُجريت مجراها فثبتت وقفاً كما ثبتت الصحيحة بخلاف الياء الساكنة وصلها فإنها لم تكن كالصحيحة فلا يلزم من حذف الياء الساكنة في الوصل حذف الياء المتحركة ، لأن هذه قويت بالحركة وتلك ضعفت بالسكون ، وشرط جواز هذا الحذف أن لا يخل بالكلمة إذ ليس بإعلال ، وإنما هو حذف تخفيفي فلذلك يُقالُ ياقاض ولا يُقالُ يا مُرُّ لما فيه من الإخلال ، ألا ترى أنه لا يبقى حينئذٍ من حروف الكلمة إلا الفاء <sup>(٣)</sup> ، ولا يلزم امتناع هذا مُرٍّ ، ومررت بمُرٍّ يحذف الياء وصلها ووقفاً ، لأن ذلك إعلالٌ مضطربٌ إليه والحذف في نحو يامُرِّي حذف تخفيفي فلا يلزم من اغتفار الإخلال بالإعلال اغتفار الإخلال المجرد التخفيف ، وإن كان آخر الاسم ألماً فالكثير أن يوقف أيضاً سواء كانت مسقطاً للتوئين أو غير مسقط والفرق بين باب عَمَّما وباب قاض في ردّ الال ههنا وبقائها مجذوفة ، ثم على قول من يرى أنها الالف الأصلية أن الالف خفيفة والياء ثقيلة فاعتُفِرَ

(١) ( أولى ) : زيادة عن ل ، والاصح إثباتها •

(٢) ( لا ) : ساقطة من ر •

(٣) في ر : ( الفاء ) •

ودُّ الخفيف ولم يُغْتَفَرُ ردُّ الثقيل ، وإنْ كنَّ حذفُ التَّوِينِ عَارِضاً فِيهِمَا ، وعلى قولٍ من يرى أَنَّهَا أَلِفٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ قَبْلُهُ فَتْحَةٌ وَلَيْسَ فِي قَاضٍ قَبْلَهُ فَتْحَةٌ ، وعلى قولٍ من يرى الفرقَ ذَكَرَ الْأَوَّلَ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، والثَّانِي فِي حَالِ النَّمْبِ ، ومذهبُ الْمَبْرَدِ أَنَّهَا الْأَلِفُ الْأَصْلِيَّةُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، ولم يذكره (١) ، ومذهبُ الْمَازِنِيِّ أَنَّهَا أَلِفُ التَّوِينِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ (٢) ، ومذهبُ سَيَبَوِيهِ أَنَّهَا فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ الْأَصْلِيَّةُ ، وفي النَّمْبِ أَلِفُ التَّوِينِ (٣) ، ولكلٍّ وَجْهٌ ، فَأَمَّا وَجْهُ مَذْهَبِ الْمَبْرَدِ فَإِنَّهُ قَدْ (٤) ثَبَتَ إِمَالَتَهَا فِي مَثَلِ رَحَا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، ولو كَانَ أَلِفُ التَّوِينِ لَمْ تَصَحْ إِمَالَتُهَا فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا الْأَصْلِيَّةُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ . وأيضاً فَإِنَّ الْكِتَابَ يَكْتُبُونَهَا بِالْيَاءِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وأيضاً فَإِنَّهَا تَقَعُ فِي الْمَقْصُورِ قَافِيَةً فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وكلُّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا الْأَصْلِيَّةُ . ووجهُ مذهبِ الْمَازِنِيِّ أَنَّ التَّوِينَ إِنَّمَا أُبْدِلَ أَلِفًا فِي نَحْوِ رَأَيْتُ زَيْدًا لَوْ قَوَّعَ الْفَتْحَةَ قَبْلَهُ وَلَمْ يُبْدَلْ فِي هَذَا زَيْدٌ وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، لِأَجْلِ انْضِمَّةِ وَالْكَسْرَةِ ، فَلَمَّا كَانَ عَصَاً فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ قَبْلَ التَّوِينِ فِيهِ فَتْحَةٌ وَجِدْتُ عِلَّةً قَبْلَهَا أَلِفًا فَرَجَبَ أَنْ يُحْكَمَ بِأَنَّهَا أَلِفُ التَّوِينِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ . ووجهُ مذهبِ سَيَبَوِيهِ قِيَاسُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الصَّحِيحَ ( لَا يُبْدَلُ فِي حَالِ الرَّفْعِ

(١) قال المبرد : فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِمَالَةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لِأَنَّهَا لَا تَنْقَلُ انْتِقَالَ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ عَلَى فَعَلٍ وَأَفْعَلٍ وَالْأَسْمَاءُ لَا تَتَصَرَّفُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ قَفَاً وَعَصَاً وَلَا يَكُونُ فِيهَا وَلَا فِي بَابِهَا إِمَالَةٌ لِأَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ . وَلَكِنْ رَحَى وَحَصَى وَنَوَى وَنَوَى هَذَا كُلُّهُ تَصْلَحُ إِمَالَتُهُ . الْمُقْتَضِبُ ٤٤/٣ .

(٢) انظر ابن يعيش ٧٧/٩ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٤) في ر : ( فَلَانٌ يَثْبُتُ ) .

والجر<sup>(١)</sup> من تنوينه شيء وفي حال النصب يدل ، وإذا كان هذا حكم الصحيح<sup>(٢)</sup> ، فينبغي أن يُحمل عليه ما أشكل من المنقلب . وما ذكره المبرد إنما يستتب له إن لو كان منقلاً عليه وإنما يفعل ما ذكره من الإمالة والقفية والكتابة من يعتقد اعتقاده ، وإلا فالوجه أن لا يُمال رَحاً في حال النصب ولا يُكتب بالياء ولا يُجعل قافية . وما ذكره المازني غير مستقيم ، فإنه في حل الرفع والجر ، الضمة والكسرة مقدرتان فلا يلزم من ثبوت قلب التنوين ألفاً للفتحة عند انتفاء الضمة والكسرة<sup>(٣)</sup> لفظاً وتقديراً إبدائها ألفاً مع حصول الضمة والكسرة تقديراً فظهر الفرق بينه وبين ما قس [ ١٤٧ ظ ] عليه وجعله أصلاً ، فالوجه إذن ما قاله سيويه وإن كان الجميع لا يبعد . إذ من العرب الميملين من يميل رَحَى في الأحوال الثلاث فيلزم أن يكون الأثر في ذلك على مذهب المبرد ، ومنهم من لا يميله أصلاً فيلزم أن يكون الأمر على مذهب المازني ، ومنهم من يميله في حال الرفع والجر ولا يميله في حال النصب فيلزم أن يكون الأمر على مذهب سيويه ، وأكثر الرواة في قراءة الميملين على مذهب المبرد مثل غَزَا وشبهه<sup>(٤)</sup> وقد جاء أيضاً على مذهب سيويه ، وقد جاء أيضاً على مذهب المازني ، فظهر بذلك أن الجميع ثابت في لغة العرب ولم يبق إلا النظر في الأقوى ، وما ذكره من قلب ألف التثنية واو أو ياء لغة ضعيفة مختصة بألف التثنية . وأما قلب الال همزة فلا يختص ، وهي ضعيفة ، ووجه قلب الألف ياء أنه قُمد إلى قلب الال إخفائها حرفاً من جنسها يقرب منها فعلاً فقلبها ياء لأنها أبين منها وأخبر من الواو ، ووجه قلبها

- 
- (١) ( الجر ) : ساقطة في ل .  
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .  
(٣) ( الكسرة ) : ساقطة في و .  
(٤) ( مثل غَزَا وشبهه ) : ساقطة في و ، ل ، ش ، ت ، ب ، س .

واواً مثله ؛ لأنَّ الالفَ خفيفةٌ والواوَ أمكنُ منها ومن الياءِ ، ووجهُ قلبها همزةٌ كذلك ؛ لأنَّ الالفَ والهمزةَ من مخرجٍ واحدٍ ، وكلُّ ذلكَ ضعيفٌ . ثمَّ ذكرَ الفعلَ الممثلَ فدلَّ على أنَّ ما تقدمَ مختصٌّ بالاسماءِ ، ولذلكَ قسمتهُ الى منونٍ وغيرِ منونٍ . والفعلُ يكونُ آخره ياءً وواواً وألفاً . أمَّا الالفُ فلا تُحذفُ لأجلِ الوقفِ ، لا في فعلٍ ولا في اسمٍ . وأمَّا الواوُ والياءُ وإنَّ كُنَّا نُحذفنِ في الاسماءِ في الاختيارِ تارةً في نحوِ قاضٍ ، وفي غيرِ الاختيارِ في نحوِ القاضِ فلا يُحذفنِ في نحوِ ينزرو ويُرْمِي إلَّا قليلاً ، والفرقُ بينَ يغزو ويُرْمِي وبينَ قاضٍ ظاهرٌ ، لأنَّ التوینَ مرادٌ ، فكأنَّه موجودٌ فلا تثبتُ الياءُ معه ، وقد تقدَّم . بقى الفرقُ بينَ يغزو ويُرْمِي وبينَ القاضي على اللغةِ القليلةِ ، والفرقُ بينهما أنَّ نحذفَ الواوَ والياءَ في يغزو ويُرْمِي للدلالةِ على الجزمِ ، فلو حذفنا للتخفيفِ لأدبى الى اللبسِ بخلافِ بابِ القاضي ، فإنَّ حذفَ الياءِ فيه لا دلالةَ فيها<sup>(١)</sup> فلم يلزمَ من التخفيفِ في الموضعِ الذي لا لبسَ فيه التخفيفُ في الموضعِ الذي يحملُ اللبسَ به . ويوقفُ على الفعلِ المجزومِ بالاسكانِ تارةً وهو الكثيرُ ، بالحقِّ الهاءُ ، فيقالُ ما ذُكِرَ وهذا أصلٌ مطردٌ في كلِّ ما كانتْ حركتهُ بنائيةً ( ما خلا الفعلَ الماضي وشبهه فأنَّه لا يلتحقُ هاءُ السكتِ ، وإنَّ كنتْ حركتهُ بنائيةً )<sup>(٢)</sup> والفرقُ بينه وبينَ ما سواه أنَّ حركتهُ مشبهةٌ بحركةِ الاعرابِ لشبهه بالمضارعِ وكذلك بُنيَ على حركةِ فنزلهُ منزلةَ المعربِ ، ولذلكَ أيضاً لا يُقالُ يا زبيدة<sup>(٣)</sup> ولا لا رجلكَ ، وإنَّ كانتْ حركتهما حركةَ بناءٍ بخلافِ الحركةِ في لم يغزو ولم يرمِ فأنَّها لا شبهَ لها في الاعرابِ فظهرَ الفرقُ بينهما . ومنهم من يزعمُ أنَّه امتنعَ الحاقُ الهاءِ في الماضي

(١) في و : ( فيه ) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٣) في ر : ( بازيداه ) .

لشبهه بهاء الضمير من غير حاجة ، وفي المضارع اغتفر لكونه عوضاً من المحذوف عند الجزم وليس بعيد ، وإذا ورد مثل أنه أجيب بأنها ليست هاء السكت إن كنت أتي تدخل على الضمائر وهي هاء السكت إن كنت إن بمعنى نعم ، فلم تدخل هاء السكت في موضع يلتبس فيه بضمير غير ما ذكرناه لذلك السبب المذكور ، ولذلك التزم دخوله في نحو رة وقه لما أدت إليه الضرورة واغتفر أمر الالباس لأنه لا يمكن الوقف عليه إلا كذلك عند الابتداء به لأنه يؤدي إتياناً إلى الوقف على متحرك وإمّا إلى الابتداء بالساکن فوجب الحاق الهاء لذلك •

( فممل ) قوله : وكل<sup>٢</sup> واو<sup>٣</sup> أو ياء لا تحذف فانها تحذف في النواصل وتتوافي الى آخره •

قل الشيخ : للفواصل والقوافي في جواز الحذف شأن ليس لغيرهما ولذلك يحذف معهما ما لا يحذف بسبع غيرهما ، وسببه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض إن كان بعضها محذوفاً أو قصيد التخفيف فيها لتعددتها وليس مثل ذلك في غير الفواصل والقوافي ومثل بمثل « المتعال »<sup>(١)</sup> وإن كان حذفه سائغاً في غير الفواصل إلا أنها ليست بالانفة التوية ، فتمثله إذن بها إنما هو على لغة من يشبهها من غير الفواصل وجيند ينهض التمثيل بها ، وكذلك « التناد »<sup>(٢)</sup> ، وأمّا « يسر »<sup>(٣)</sup> ، « صنع »<sup>(٤)</sup> في صنعوا

- 
- (١) سورة الرعد الآية ٩ ، وتام الآية : ( عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال ) •  
(٢) سورة غافر الآية : ٣٢ ، وتام الآية ( ويا قوم اني أخاف عليكم يوم التناد ) •  
(٣) سورة الفجر الآية : ٤ ، وتام الآية ( والليل إذا يسر ) •  
(٤) هذه قطعة من بيت مجهول القائل وهو بتمامه : =

فواضح [ ١٤٨ و ] في التمثيل إذ لولا كونه في الفواصل والقوافي لم يقو حذفه •

( فصل ) قوله : وتاء التانيث في الاسم المفرد تقلب هاء في الوقف •

قال الشيخ : هذه اللغة الفصيحة الكثيرة ، ووجهها قصدهم الى التفرقة بينها وبين تاء الفعل لما ذهبت في الوقف الحركة اتي كن بها التمييز وقلبت هاء دون غيرها من احروف ، لأنها (١) أشبه شمي بالالف ، وهي أولى من غيرها من الحروف ، لأنها تنسب ما قبلها وقد ثبت كونها أيضاً للتانيث ، ولكنهم عدلوا عن الالف كيلاً يوهم أمها هي نفعها للتانيث فكانت الهاء أولى بها • « وهيئات إن جعل مفرداً فبالهاء وإلا فبالتاء » • وقد تقدم ذلك وإنه أمر تقدير ، إذ هيئات اسم فعل فلا يتحقق فيه أفراد وجمع ، وقد يقف بالتاء من يسهله الفتح ، وقد يقف بالهاء من يسهل بالكسر ، وإنما ذلك لاسيما بتاء التانيث لفظاً دون أفراد وجمع ، وأما « عرقات » فذلك يتحقق فيه كونه اسم جمع وجمعاً محققاً ؛ لأن معناه جمع عرق فإذا فُتِحَ في موضع النصب دلّ على أنه غير جمع إذ لو كان جمعاً لم يجرز فتح تائه فحكم عليه بأنه اسم جمع ، وإذا كسرت في موضع النصب دلّ على أنه جمع إذ لو كان اسم جمع لم يجرز الكسر فتحقق لذلك الوجهان المذكوران •

= لَا يُبْعِدُ اللَّهَ أَصْحَابًا تَرَكَتُهُمْ  
لَمْ آذُرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ  
والشاهد فيه حذف واو الجماعة والاصل ( صَنَعُوا ) •  
الكتاب ٣٠١/٢ ، الفصل ص ١٩٠ • ابن يعيش ٧٩/٩ •  
( ١ ) ( لأنها ) : ساقطة في ر •

( فَعِل ) قوله : وقد يُجرى الوصل مجرى الوقف في مثل قوله (١) :

٢٥٥- مثل الحريقِ وأفقى القممبًا

قال الشيخ : وهذان وإن كان موقوفاً عليه إلا أن الفواحي إذا حركت فأنما تحرك على زيه وصلها (٢) عند بعضهم . وأما من يقول : إن تحريكها لأنه قد زيد عليها حرف مد (٣) يوقف عليه وهو الذي يسمى اطلاقاً فليس ذلك في نية وصل ، وهو على كل تقدير شاذ إلا أنه على الأول شذوذه من حيث إنه أجري الوصل مجرى الوقف على ما ذكر ، وعلى الثاني [ شذوذه ] (٤) من حيث إنه جمع بين الحركة والتشديد ، وشرط أحدهما انتفاء الآخر على ما تقدم .

قوله : ولا يختص بحال الضرورة ، تقول : ثلاثة أربعة ، وفي التنزيل : { لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي } (٥) .

(١) البيت من الأبيات المنسوبة لرؤبة وهو في ديوانه ص ١٦٩ وتامه :

( وَالتَّبْنِ وَالْحَلْفَاءَ فَالْتَهَبًا ) ، ورواه البغدادي في شرح أبيات الشافعية إلى ربيعة بن صبيح نقلاً عن الجرمي والسخاوي ، في الأرجوزة يصف الذباب أو الجراد كالنار المتهبة فيما ذكر من أنواع الحطب . شرح شواهد الشافعية للبغدادي ٢٥٤/٤ ، شرح الشافعية ٣١٩/٢ ، ابن يعيش ٦٨/٩ ، ابن عثيل ٤٠٦/٢ ، العيني ٥٤٩/٤ ، التكملة للفارسي ص ٢٢ .

(٢) في ر : ( الوصل ) ، وما اثبتناه ارجح .

(٣) ( مَد ) : ساقطة من ر .

(٤) ( شذوذه ) : ساقطة في الاصل .

(٥) سورة الكهف الآية : ٣٨ .



قول الشيخ : أطلق وليس بجيد فإن مثل ذلك لا يأتي إلا  
 لضرورة ثم مثل « بثلاثة وأربعة » وليس مثله لكثرة مثل ذلك  
 في الكلام غير موقوف عليه ، فهذا المعنى اغتفر فيه ما لا يغتفر  
 في مثل ما ذكر ، وأراد في ثلاثة وأربعة إن قصد الإسكان أنهما  
 لا تقلب هاء إلا في الوقف ووصلهم أربعة معها مع بقائها هاء إجراء  
 للوصل مجرى الوقف ، وإن قصد التحريك بنقل حركة الهمزة  
 وضح الأمر فأنها لا تنقل الحركة عليها إلا في الوصل بعد سكونها  
 وقبلها هاء في الوقف ، فقد جمع بين حكمي الوصل وهو معنى إجراء  
 الوصل مجرى الوقف • ولو قال قائل : إن ثلاثة مبني على  
 السكون وليس سكونه للوقف ، فلا يمتنع وصل غيره مع بقاء  
 آخره ساكنًا هاء فلا حكم للوقف فيه ، لأن ذلك إنما يكون في  
 وصله تاء محركة ، وهذا واجب له البناء على السكون فصار  
 سكونه لا للوقف والهاء لازمة لسكونه ، فلا حكم للوقف فليس  
 فيه إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما فيه حكم الوصل خاصة  
 واتفق أن حكم الوصل كحكم الوقف كما في قولك : كم  
 وأشبهها فإن حكم الوصل فيها كحكم الوقف فتين الفرق بين  
 أسماء العدد وبين نحو ( القصبة ) بالوجهين المذكورين فلا ينبغي  
 أن يحكم على نحو ( القصبة ) بأنه سائغ من غير ضرورة حملاً  
 على ثلاثة أربعة لما بين من الفرق بينهما وجعل : { لكناً دوا  
 الله ربّي } (١) أيضاً دليلاً على أن ذلك سائغ من غير ضرورة  
 وليس نحو « لكناً » مثل « القصبة » فإن ذلك جائز أن يقال  
 فيه أننا بالالف في الوصل ، وإذا كان كذلك فليس فيه إجراء  
 الوصل مجرى الوقف ، ووجه آخر ، وهو أنه لما حذفت  
 همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وإدغام نون ( لكن ) في نونها قعيد

إلى تقويتها بالالف التي تكون لها وصلاً في بعض اللغات ووفقاً على كل لغة عوضاً عما حذف منها ، أو قصد فعل ذلك رفعاً [١٤٨ظ] للبس ، لِمَا يوهم لفظُ ( لكن ) من أَنَّها ( لكن ) من أَنَّها ( لكن ) المشددة فقد ظهر الفرق بينهما وبين القصصاً من وجهين أيضاً فلا وجه لأجراء الباب مجرى واحداً لِمَا ذكرناه .

( فعمل ) قوله : وتقول في الوقف على غير المتمكنة أَنَّا بالالف وأنه بالهاء .

قل الشيخ : حكم ( أنا ) إذا وقف عليه أَن لا يوقف على النون اتفاقاً ، ولابد من الحاق الف في اللغة الفصيحة أو الهاء ، وإحاقهم الف ( إمّا لأنّها هي الأصل بدليل إنبات بعضهم لها في الوصل ، وبدليل أن نحوها من الضمائر لم يقتصر فيه على النون ) (١) . وأمّا لأنّها مزيدة في الوقف خيفة اللبس بينها وبين أَن ، لأن الوقف يذهب حركتها لو وقف عليها ، وهذا الوجه يقويه من وقف بالهاء ؛ لأنّها هاء السكت ، وهو بالاسكان ، وهو بالحق الهاء « وهذا جارٍ على اقياس ، لأن كل متحرك حركةً بنائيةً جائز أن يوقف عليها بالاسكان والحق الهاء ، وكذلك « أكرمك وأكرمك » ، وما كان مثله « ههنا وههنا » ، وهؤلاء وهؤلاء إذا قصير « ينني هؤلاء إذا قصير وقف عليه بالالف (٢) ، والهاء ، ونني (٣) ولذلك ذكره مرتين : أحدهما من غير هاء ، الأخرى بالهاء ، ولأنّها ههنا ليس فيه إلا القصير فلا وجه لردّ الشبهة . وغلامي وضرّ بني وغلاميه وضرّ بني بالاسكان والحق

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) في ر : ( وحدها ) .

(٣) في ل : ( وثناه ) .

الهاء فيمن حرّك في الوصل ليس على إطلاقه ، لأنّه يؤذن بأنّ الوقف بالاباء إنّما هي لغة من حرّك خاصة ، والوقف بالحذف إنّما هي لغة من سكّن في الوصل وليس ذلك صحيحاً ، أمّا الأول فهو الأكثر ، وقد يحذف من يحرّك في الوصل . وقد جاء في القرآن : { فَمَا أَتَانِي اللَّهُ } <sup>(١)</sup> ، منتوحاً في الوصل مرقرفاً عليه بغير ياء في قراءة أبي عمرو وقالون <sup>(٢)</sup> وحفص <sup>(٣)</sup> بخلاف ، وفي قراءة ورش بلا خلاف ، فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة ، لأنّه وصل محرّكاً ووقف بالحذف من غير خلاف . وأمّا الثاني فإنّ الأفصح الوقف بالباء أيضاً ، فإنّ جاء في غلامي بئبب الباء في الوصل ساكنة الوقف عليها بئببها أفصح ، قال الله تعالى : { يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ } <sup>(٤)</sup> ، ول من

(١) سورة النمل الآية : ٣٦ . ( آتاني ) : أثبتتها وصلاً المديان وأبو عمر وحفص ورويس ، ووقف يعقوب بالياء اختلف عن أبي عمرو وقالون وقنبل وحفص . تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص ١٥٥ .

(٢) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر ابن عبد الله الزرقى ، ويقال المري مولى بني زهرة الملقب بقالون قاري المدينة ونحوها أخذ القراءة عن نافع وأبي جعفر ، توفي سنة ٢٢٠ هـ . غاية النهاية في طبقات القراء ١/٦١٥ .

(٣) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان امام القراء وشيخ الناس في زمانه وأول من جمع القراءات ، قرأ على اسماعيل ابن جعفر عن نافع وقرأ عليه يعقوب بن جعفر ، له كتاب ( ما اتفقت الفاظه ومعانيه من القرآن ، ( واجزاء القرآن ) توفي سنة ٢٤٦ هـ ، غاية النهاية ١/٢٥٥ ، الاعلام ٢/٢٩١ .

(٤) سورة الزخرف الآية : ٦٨ . سكّن ياء ( يا عِبَادِي ) وصلاً ووقفاً نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس ، والباتون بحذفها . وقال الفراء : هي في قراءة أهل المدينة ( يا عِبَادِي ) وقراءة العوام على حذف الياء . معاني القرآن ٣/٣٧ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٦ .

أثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها أيضاً ساكنة مع كونه منادى، فالوقف على غير المنادى باثبات الياء أجدر، وكذلك جميع ما جاء في القرآن إلا في (١) ، واضح يسمية حذفت خطأ في المصحف فقراها بعضهم على النحو الذي ذكره فظهر أن ما ذكره غير مستقيم لا في الأول ولا في الثاني، وهو في الأول أقرب، وأما الثاني فواضح النساد لما بناه • ثم شأ بقراءة أبي عمرو (٢) وليس نهياً مستقيماً من وجهين : أحدهما أنها رؤوس الآي أن لها شأنًا في الحذف ليس لغيرها ، فكيف يستقيم التميم ، ثم انمئيل بما صرح أنه في الحذف ليس كغيره • وأما الثاني فلأن المشهور في قراءة أبي عمرو حذفها وصلها ووقفاً عند ذلك لا تبقى فيه شبهة في الاستدلال ، لأن غرضه وصله بالياء ساكنة والوقف بغير ياء قد تقدم أن المشهور ليس كذلك ، وكذلك (٣) البيت الذي أنشده لا يستقيم دلالة ؛ لأنها في اتفاقية ، واتفاقية لها شأن في الحذف ، وأيضاً فإنه لا يستقيم وصلها بياء أصلاً ، لأنه يفسد الوزن ، وإنما يستقيم الاستدلال إن (٤) لو ثبت وصله بياء ساكنة والوقف بحذفها ، وذلك متعذر فيه •

(١) ( في ) : ساقطة في و ، ت ، ب ، ش ، س •

(٢) قرأ أبو عمرو الآيتين : ( فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنُ ، وَرَبِّي أَهَانَنُ ) سورة الفجر الآية : ١٥ ، ١٦ ، انظر الكتاب ٢٨٩/٢ ، تقريب النشر في القراءات العشر ص ١٨٨ •

(٣) البيت هو : وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ  
إِذَا مَا أَنْتَسَبْتُ لَهُ أَنْتَكْرَنُ  
للاعشى في ديوانه ص ١٩ ، ابن يعيش ٨٦/٩ ، الكتاب ٢٩٠/٢ ، مجاز القرآن ١٥٩/٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٢١١ ، الشاهد فيه حذف الياء في ( يأتيني ، وأنكرني ) في الوقف •

(٤) ( ان ) : ساقطة من ب •

قوله : « وَضَرَبَكُمْ وَضَرَبَهُمْ وَعَلَيْهِمْ وَبِهِمْ إِلَى آخِرِهِ » .  
 قل الشيخ : مَيَّزَ الجمعَ وهاءَ الضميرِ للغائبِ ، لا خلافَ في  
 أَنَّ الوقفَ عليها دونَ اللاحقِ في لغةِ الملحقينَ وغيرهم بالاسكانِ ،  
 وقد جاءَ عن بعضهم فيهما الرومُ والاشمَامُ في لغةٍ من ضمِّ الميمِ ،  
 وليسَ بالكثيرِ في الميمِ ، وَأَمَّا في الهاءِ فَانْ كُنْ قَبْلَهُ سَاكِنٌ « صحيحٌ »  
 قَوِيٌّ وَإِلَّا ضَعْفٌ . وقوله : « فِيمَنْ أَلْحَقْتُ وَصَلًا » يعني اسمَ  
 الجمعِ والهاءِ جميعاً . وقوله : « أَوْ حَرَكٌ » <sup>(١)</sup> يعني بهِ هاءَ  
 الاضمارِ وحدها ، ويجوزُ أَنَّ يكونَ قصدَ بقوله : « فِيمَنْ الْحَقُّ »  
 وَصَلًا أَوْ حَرَكٌ هاءَ الاضمارِ وحدها ، ؛ لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ آخِرًا ،  
 واستغنى عن تقييدِ [ ١٤٩ و ] « ضَرَبَكُمْ » لِأَنَّ مَنْ أُسْكِنَ  
 لَا إِشْكَالَ فِي وَقْفِهِ فَيَقَى قَوْلُهُ : « وَضَرَبَكُمْ » محمولًا على  
 « مِنْ أَلْحَقْتُ وَصَلًا » فلمَ يحتجُ إلى تقييدِ ، « وهذه فيمن قول : هذا  
 هي أمة الله » وهذا يُقَوِّي أَنَّ التقييدَ فيما تقدَّم للهاءِ ، ألا ترى أَنَّهُ  
 لمَ يحتجُ إلى بيانِ الوقفِ على لغةٍ من يقولُ هذه أمة الله . قوله :  
 « وَتَقُولُ حَتَّامٌ وَفِيمَ وَحَتَّامُهُ وَفِيهِ بِالْإِسْكَانِ وَأَلْحَقْتُ الْهَاءَ » .  
 أَمَّا الْإِسْكَانُ فَلِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتْ الْأَلِفُ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ لَتَنَزَّلَهَا  
 مَعَهَا كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ صَارَتْ نَسِيًا نَسِيًا <sup>(٢)</sup> ، فَوَقِفَ عَلَيْهَا بِالْإِسْكَانِ  
 كَمَا يُوقِفُ عَلَى الْمُتَحَرِّكِ . وَأَمَّا الْحَاقُ الْهَاءُ ، فَعَلَى أَصْلِ الْحَاقِ  
 حَرَكَةُ الْبَاءِ . وَأَمَّا « مَجِيءُ مَهْ » ، وَثَلُ مَهْ « فَلَمْ يَرْقُبْ عَلَيْهِ  
 إِلَّا بِالْهَاءِ وَسَبِيهِ » <sup>(٣)</sup> أَنَّ اتِّصَالَ الْمَجْرُورِ بِالْمُضَافِ لَيْسَ كَاتِّصَالِهِ  
 بِالْجَارِ لِاسْتِقْلَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَاهُ فَلَمْ يَشُدَّ اتِّصَالُ فِيهِ  
 اشْتِدَادُهُ مَعَ الْحَرْفِ ، وَالذَّكَ زَعَمَ بَعْضُ النُّجُومِيِّينَ أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى

(١) من هنا خرم في ش، ينتهي في النصف الأخير من ورقة ٢٤٧ ظ .

(٢) ( منسياً ) : زيادة عن ل .

(٣) في ل : الفرق بينهما وبينها ( بدلاً من ( سببه ) ، وما اثبتناه  
 أفضل .

المضمر المخفوض بالاضافة جائز من غير تكرير وحمل عليه قوله تعالى : { أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا } <sup>(١)</sup> ، وقال هو معطوف على الكف والميم في قوله : { كَذَكَّرْكُمْ أَبَاءَكُمْ } <sup>(٢)</sup> ، كأنه قال : أَوْ كَذَكَّرْ قَوْمٍ أَشَدَّ ذِكْرًا ، ولذلك كتب الكتاب حَتَامً بالالف لأنها صارت متوسطة وكذلك عَلَامً وَالَامً وفيهم وعَمَّ من غير فصل <sup>(٣)</sup> ، كل ذلك لما فهم من شدة الاتصال ، ولم يكتب مثل « م » متصلاً ، ولا يجيء منه وأشباهه مما كان متصلاً باسم فدل ذلك كله على أن اتصاله بالجار أشد ، فلهذا كان كذلك كُورَ أَنْ يُوقَفَ عليه بلاسكن فيكون وقفاً على كلمة <sup>(٤)</sup> ، على حرف باسكان كما كُورَ ذلك في مثل قولهم : يا زيدوه ، واجتماعهم على الوقف عليه بالهاء يقوي الوقف على مجيء « مه » بالهاء لأنه مثله في أنه كلمة واحدة في حكم المستقل فلا يوقف عليه إلا بالهاء ، كقولهم قَهْ وشِهْ .

(فصل) قوله : والنون الخفيفة تبدل ألفاً في الوقف .

قال الشيخ : يعني إذا كان قبلها فتحة تشبيهاً لها بالتوين ، لأنها مثله في كونها نوناً ساكنة في آخر الكلمة بعد حركة ، فقالوا في اضْرَبَنَّ : في الوقف اضْرَبَا ، كما قالوا في : رأيتُ زيداً زيداً ، فإن لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التوين ، بل حذفها أجدر ؛ لأنها ليست لازمة في الوصل بخلاف التوين ، لأن ما دخلت عليه فرع فكانت فرعاً فلا تكون لها على الاصل مزية ، إلا أنك إذا حذفتهما في الوقف أزلتا ، كان من

(١) سورة البقرة الآية : ٢٠٠ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٠٠ .

(٣) في ل : ( نون ) .

(٤) في الاصل : ( كلمة ) .

أحكامها في الوصل ، ورددت الفعل الى حكمه لو لم يكن البتة فلذلك  
 قيل في هل تضربن ؟ هل تضربون ؟ وفي هل تضربن ؟ هل  
 تضربن ؟ بخلاف النون في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنك تقول  
 في قاض قاض ، فلا ترد الياء في الافصح عند زوال التوين ،  
 وإن كان من أحكامه ، والفرق بينهما أن التوين لازم في الوصل  
 والوقف ، فجعل للزومه له مزية على ما ليس بلازم ، وأيضاً  
 فإن التوين مسوق لمعنى زائد على معنى الاسم ، وانون في الفعل  
 ليست مسوقة لمعنى زائد ، وإنما هو تأكيد محض ، وهو منى  
 الزيادة ، فجعل لما جيء به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزية .  
 وأيضاً فإن النون في الفعل على وجه تشبيهها بالتوين فجعل  
 للاصل على الفرع مزية . والله اعلم .

#### ومن اصناف المشترك القسم

قال صاحب الكتاب : يشترك فيه الاسم والفعل وهو جملة  
 فلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية الى آخره .  
 قال الشيخ : القسم جملة انشائية تؤكد بها جملة أخرى ،  
 فإن كانت خبرية فهو السم لغير الاستعطاف ، وإن كانت طلية فهي  
 التي قصد بها الاستعطاف ، كقولك بالله أخبرني ، وهل كان  
 كذا ؟ قوله « ومن شأنهما أن ينزلا منزلة جملة وحدة » ؛ لأنهما  
 كالشرط والجزاء إذ الأولى لم تقصد لمجرد ما أتت بها لغرض  
 الثانية فلا بد من الثانية معها فامّا ارتباطا صارتا كالجملة الواحدة  
 كالشرط والجزاء . نعم لو أسقطت الأولى لاسقطت الثانية كما  
 لو أسقطت الأولى في الشرط لاسقطت الجزء إذا أعرب بنفسه  
 ولكنه لا يصير مقسماً عليه ، كما لا يكون جواب [١٤٩ظ] جزءاً

عند حذف الشرط ، وليس للقسم في جوابه عمل ، فلذلك جاز حذف الأول عنه من غير شريطة بخلاف الشرط فإن له فيه عملاً إذا كان مضارعاً أو حرفاً يدل على الجزئية كالفاء ، وإذن فيشترط عند حذف الشرط إزالة ذلك ، والقسم وإن كان له في الجواب الفاظ لأجلها فجائز أن يحذف مع بقائها كقولك : إن زيدا قائم ، وقد كان يقال والله أن زيدا قائم ، وأما حذف الثانية فلا بد من قرينة خاصة <sup>(١)</sup> تشعر بذكرها كاجزاء وجواب (لَوْ) وخبر المبتدأ ونظائر ذلك •

(فصل) قوله : ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه إلى آخره •

قال الشيخ : إذا كثرت النسيء في كلامهم خففوه ليخفف على السامع كما فعلوا ذلك في النداء ، وأشباهه ، لأن الكثرة تناسب التخفيف ، ولذلك في النداء ، وأشباهه ، لأن الكثرة تناسب التخفيف ، ولذلك خففوا هذه الجملة من غير وجه ، فن ذلك حذفهم الفعل جوازاً مع الباء وزوماً مع الواو والتاء واللام ومن لأنهم جعلوا هذه الأحرف الأربعة عوضاً عن الفعل فلم يجمعوا بينها وبين الفعل قسداً للتخفيف ، ومن ذلك حذف الخبر إذا وقع المقسم به مبتدأ ، كتولهم : لعمر ك ويسين الله وأمانة الله وأيمن الله ، ومن ذلك حذف نون أئمن الله ، فيقولون : أئمن الله لأفعلن • وقوله « وهمزته في الدرج » دليل على أن الهمزة عنده همزة قطع ، وليس [ هو ] <sup>(٢)</sup> مذهب سيويه ، ومذهب سيويه أنها همزة وصل جيء بها للمنطق بالساكن <sup>(٣)</sup> ، فليس حذفها في الدرج

(١) في ل : ( حاصلة ) ، وهو تحريف •

(٢) ( هو ) : زيادة عن ل •

(٣) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ، ١٤٧ •



للتخفيف<sup>(١)</sup> من أجل القسم ، ولكنه على قياس حذف همزات الوصل المدرج في كل موضع ، وإسما الذي أشار إليه مذهب الفراء ، فإنه يزعم أنها جمع ليمين فهمزته همزة أفعل الذي للجمع وهي قطع ، فإذا وصلت فأنما كان ذلك لأجل التخفيف<sup>(٢)</sup> في القسم ، وسيبويه يزعم أنها كلمة اشتقت من اليمين ساكنة الأول فاجتلبت الهمزة للنطق بالساكن كما اجتلبت في اريء وابن وأشبههما من الاسماء التي وضعت ساكنة الأول ، فعلى ذلك لا تكون الهمزة مخففة في الوصل ، لأجل القسم على ما ذكرناه ، ومن ذلك حذفهم نون من ومن ، وإن كان قد ذكر أن في ذلك خلافاً ، وأن منهم من يقول : إنهما من آيمن ، ومنهم من يقول : إنهما من من وعلى كلا القولين فالحذف لتخفيف القسم . وحرف القسم في الله والله والمراد والله وبالله ولكن الحذف لأجل التخفيف . ومثله بمثاليين مع الحذف تنبيهاً على أن النصب والخفض بعد الحذف جائزان فيه على ما سيأتي . وقوله : وبعوض في هاء الله والله وأف الله ، يعني أنهم عوضوا عنها حرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل ، وكل ذلك للتخفيف المذكور ، والابدال عنه تاء في تالله لأن التاء آخذ من الواو وإثارت الفتحة على الضمة في قولهم : لعمرك وإن كانت أعرف وأكثر في العمر ، ولكنهم عدلوا عنها تخفيفاً .

(فصل) قوله : ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللام وبأن وحرف النفي .

(١) في و : ( لتخفيف ) وهو تصحيف .

(٢) انظر ابن يعيش ٩٥/٩ .

قال الشيخ : وذلك للتنبيه على أن ما يذكر بعده هو الذي  
جاء بالقسم تأكيداً له ، وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاف ،  
وهو الشائع الكثير ، وأما القسم للاستعطاف فأنما يكون جوابه  
الجملة الطلية وما حمل عليها من قولهم : أفسمت عليك لما فعلت  
وَأَلَا فعلت ، وهذه الأجوبة في القسم إنما تكون إذا اختير ذكر  
الجملة المقسم عليها بعده ، وإما إذا لم يذكر بعده وذكر قبل  
القسم ما يدل عليها أو ذكر القسم معترضاً امتنع ذلك ، فإذا  
قلت : زيد قائم والله أو زيد - والله - قائم ، لم يكن ذلك في  
شيء منه ، فإن ذكرت بعد القسم ما يصح أن يكون له ،  
وما يصح أن يكون تنمة لما قبله جاز الأمران ، فتقول زيد  
- والله - إن أباه قائم ، وزيد - والله - أبوه قائم ، وإن  
مخصوصة بالجملة الاسمية ، لأنها لا تدخل إلا على الاسم ، وأما  
اللام وحرف النفي فيدخلان على الجملتين جميعاً ، إلا أن الفعلية  
إذا كان فعلها مضارعاً التزم في الإفصح معها (نون) (١) التأكيد ، وإذا  
كان ماضياً التزم على الإفصح معها (٢) قد ، ولم يحتاجوا مع  
الاسمية إلى غيرها لأنها دخيلة على الفعل أصلية في الاسم فتضيد  
إلى تقويتها فيما لبست أصلاً فيه تنبهاً على أنه ليس من أصل  
مواضعها . وقوله [١٥٠] « وقد حذف حرف النفي في قولهم (٣) :

٢٥٦- تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ مُبْتَقِلٌ

- (١) في ل : ( التي ) ، وهو تحريف .  
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .  
(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه : ( جَوْنُ السَّرَاةِ رُبَاعِ  
سِنَّةٌ غَرْدٌ ) ، والشاهد فيه حذف حرف النفي مع الجملة  
الفعلية أي : ( لَا يَبْقَى ) ، مبتقل : أي يأكل البقل ، غرد :  
يطرب ، وهو منسوب للهذلي في ديوان الهذليين ١٢٤/١ ،  
ابن يعيش ٩٨/٩ ، وغير منسوب في المفصل ص ٢٩١ ، وفي  
اللسان مادة ( بقل ) نسب لمالك بن خويلد الخزاعي .

قال الشيخ: حذف حرف النفي جزئاً مع الجملة الفعلية ولا تعرفه مع الاسمية وإنما حذف مع الفعلية دونها<sup>(١)</sup>، إما لأنه يدل على انفي فيه أمران: حذف اللام وحذف النون • وإما لأنه قد حذف عنه في غير القسم كقوله تعالى: {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا} <sup>(٢)</sup>، فأجري في القسم مجراه في غيره بخلاف الاسم فإنه خال عما ذكر من الامرين •

(فصل) قوله: وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي ألصقته بالمقسم به أربعة أحرف إلى آخره •

قال الشيخ: يريد أن هذه الحروف لا يستعمل إلا مع حذف الفعل لأنه جعل شرط استعمالهم<sup>(٣)</sup> حذف الفعل، وذلك لأنها عندهم عوض من الفعل فكروها الجمع بين العوض والمعووض على عادتهم في ذلك • قوله: «روماً للاختصاص» تعليل لوضع هذه الحروف عن الباء، فالواو راموا بها الاختصاص الظاهر بها، وانشاء اختصاص اسم الله تعالى، والسلام اختصاصها بالتعجب «ومن اختصاصها بربي» فلا يستعمل اللام إلا فيما هو حقيقي بالتعجب كقولك: اللَّهُ لَتُبْعَثُنَّ وَتُحَاسِبُنَّ، والله لا يؤخر الأجل، ولا يبقى من الناس أحدٌ وشبهه، ولا يقال لله لقد قام زيد إذ ليس في ذلك وجهٌ للتعجب، وقد جاءت التاء أيضاً في مثل ذلك كثيراً ولكنها لم يلتزموا بها ذلك، بل استعملوها في غيره • قوله: «وتضمن ميم (من)» فيقال من ربي أنك لأشرف، تنبيهاً على القسم لما في لفظها من الاشتراك وقلتها في القسم، فقصدوا إلى أن

(١) في ل: (دون الفعلية)، وما اثبتناه احسن •

(٢) سورة النساء الآية ١٧٦ •

(٣) في ل: (شرطاً لاستعمالها) •

يكونَ لها فيما قلَّ دلالةٌ على أنَّها المقسمُ بها ومن الناسِ من يزعمُ أنَّها من أيمنٍ ولكنَّه أُخْتِيرَ ذلكَ لأنَّها داخلةٌ على رَبِّي كما تدخلُ من ، ولو كانتُ من أيمنٍ لدخلتُ على اسمِ اللهِ كما تدخلُ أيمنُ ، ثمَّ لما اختصتِ الضمةُ بمن في هذا الموضعِ شبهوها باختصاصها بما اختصَّ مثلها كالفتحةِ معَ لدُنْ في غدوةٍ ، واختصاصُ التاءِ باسمِ اللهِ واختصاصُ أيمنٍ باسمِ اللهِ والكعبةِ ، « واذا حُدِفَتْ نونُها فهي كالتاءِ » يعني في أنَّها تدخلُ على اسمِ اللهِ خاصةً فيقالُ مِ اللهُ ومِ اللهُ كما يُقالُ تاللهِ ، ومن الناسِ من يزعمُ أنَّها من أيمنٍ من حيثُ دخلتُ على اسمِ اللهِ كما تدخلُ أيمنُ ، ولو كانتُ مِنْ مِمْ لم تدخلُ على اسمِ اللهِ كما لا تدخلُ مِنْ ، ومن الناسِ من يزعمُ أنَّ المضمومةَ من أيمنٍ لما ذكرناه والمكسورةُ مِنْ مِمْ ، لأنَّه ليسَ في أيمنٍ كسرةٌ في مِمْ ، ويحكمُ بالكسرِ على أنَّها مِمْ مِنْ ويجعلُ ذلكَ أوَّلَى بالاعتبارِ من دخولها على اسمِ اللهِ لأنَّ كسرَ مِمْ أيمنٍ لا وجهَ له في أيمنٍ ، ودخولُ مِنْ على اسمِ اللهِ تعالى لا مانعَ له إلاَّ من حيثُ الاستعمالُ على أنَّه قد سُمِعَ مِنْ اللهِ عن الاخفصِ (١) على ما ذكره آخرًا ، والقياسُ يقتضي الجوازَ فترجحُ بذلكَ أنَّ المكسورةَ مِمْ مِنْ والمضمومةَ مِمْ أيمنٍ ، وظاهرُ كلامه أنَّهما مِمْ مِنْ وإنْ دخلتا على اسمِ اللهِ ، لأنَّه يأخذُ الكسرَ دليلًا على أنَّها مِمْ مِنْ ويحملُ المضمومةَ عليها لأنَّه قد ثبتَ فيها الضمُّ معَ نونِها وقد ثبتَ الحذفُ في أختها فليكن الحذفُ في الأخرى بخلافِ أيمنٍ فإنَّه لم يثبتَ حذفُ همزتها لا فيها ولا فيما شابهها ، وكانَ التَّوَلَّ بِأَنَّها مِمْ مِنْ أوَّلَى •

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الاشمونى ٢٠٦/٢ •

(فصل) قوله : والباء لاصالتها الى آخره .

قال الشيخ : لما كانت الباء هي الاصل دخلت على كل مقسم به ، مضمراً كان أو مظهراً ولم يلزم ذلك فيما كان فرعاً عنها لوضعهم اياها مختصاً كما ذكرناه في الواو والياء ، ولذلك لما كانت الاصل دخل الفعل مضمراً به عليها إذ لم توضع عوضاً عنه ، وإنما وصعت لمعناها خاصة بخلاف الواو والياء فنتهما جُعلا عوضاً من المفظل بالفعل فلذلك لم يجز<sup>(١)</sup> اظهار الفعل معهما ، وكذلك استعملوها لما كانت أصلاً في الاستعطاف كقولك : بالله أخبرني ، وهذه الباء أدخلها المحوون على ما تقدم في حروف القسم كما تقدم ذكره . فظاهر كلامهم أنها متعلقة بفعل في معنى أقسم على سبيل الاستعطاف ، ولو قيل إنها متعلقة بفعل بمعنى استعطى لكان جيداً ، ولو قيل إنها متعلقة بفعل الطاب المذكور بعدها أو بما يدل على قول الطلب على أنها باء الاستعانة كما تقول : بالله حججبت لكان جيداً ، والذي يقويه أنك تقول : أخبرني بالله ، وبالله أخبرني [ ١٥٠ ظ ] كما تقول : بتوفيق الله حججبت ، وحججبت بتوفيق الله ، كأنك قلت أطلب منك الخبر مستعيناً بالله في أخبارك لي ولذلك وجب أن لا يجاب إلا بفعل طلب ، أو في معنى الطلب ، ولا يجاب بما يجاب به الاقسام .

(فصل) قوله : وتُحذفُ الباءُ فيتنصبُ المقسمُ بهِ بالفعلِ

المضمرة .

قول الشيخ : لأن موضعها متعلق للفعل ، فإذا حُذِفَ الجار بقي متعلق الفعل خلياً عن المعارض له ، فيجب نصبه بدليل قولك :

(١) في و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س ( يكن ) ، وما اثبتناه افضل .

كَلْتُ زَيْدًا وَكَلْتُ لَزِيدًا ، وَاسْتَغْفَرْتُ مِنَ الذَّنْبِ ، وَاسْتَغْفَرْتُ الذَّنْبَ ،  
وَذَلِكَ طَرْدٌ فِي كَلَامِهِمْ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَحْذِفُوهُ إِلَّا مَعَ حَذْفِ الْفَعْلِ ،  
فَلَا يَقُولُونَ : حَلَفْتُ اللَّهَ ، [ وَلَا أَقْسَمْتُ اللَّهَ ] <sup>(١)</sup> بَلْ يَقُولُونَ : اللَّهُ  
لَأَفْعَلَنَّ . قَوْلُهُ : « وَقَدْ رُوِيَ رَفَعُ الْيَمِينِ وَالْأَمَانَةُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ  
مَحْذُوفِي الْخَبَرِ » ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِسْمَ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً  
وَجُمْلَةً اسْمِيَّةً فِي مِثْلِ لَعْمَرِكَ إِلَّا أَنَّ الْفَعْلِيَّةَ هِيَ الشَّائِعَةُ فِي  
كَلَامِهِمْ ، وَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَقُولَ : اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّهِ  
قِسْمِي ، وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُمْ أَمَانَةُ اللَّهِ وَيَمِينُ اللَّهِ تَشْبِيهًا بِقَوْلِهِمْ : لَعْمَرِكَ  
وَهُوَ قَلِيلٌ فَإِنَّ النَّصْبَ هُوَ الْوَجْهَ وَالْخَفْضُ [ جَائِزٌ ] <sup>(٢)</sup> عَلَى  
إِرَادَةِ حَرْفِ الْخَفْضِ وَهُوَ قَلِيلٌ أَيْضًا ، « وَتُضْمَرُ كَمَا تُضْمَرُ  
الْلَامُ » ، يَعْنِي أَنَّهُمْ يَخَفَضُونَ الْمُقْسَمَ بِهِ عَلَى اضْمَارِ حَرْفِ الْخَفْضِ  
وَإِرَادَةِ وَجُودًا كَمَا يَخَفَضُونَ فِي قَوْلِهِمْ : « لَامَ أَبُوكَ » ، أَلَا تَرَى أَنَّ  
الْخَفْضَ فِي قَوْلِهِمْ : لَامَ أَبُوكَ لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ خَافِضٍ وَلَا خَافِضٍ إِلَّا  
الْحَرْفُ الْمَقْدَرُ فَكَذَلِكَ هَهُنَا بِالْحَرْفِ الْمَقْدَرِ .

( فَعَلَ ) قَوْلُهُ : وَتُحْذَفُ الْوَاوُ وَيُعَوَّضُ عَنْهَا حَرْفُ التَّيْبَةِ  
فِي قَوْلِهِمْ : لَا هَا اللَّهَ ذَا .

قَالَ الشَّيْخُ : يُلْزَمُ الْخَفْضُ لَوْجُودِ مَا يَقُومُ مَقَامَ حَرْفِ  
الْجَرِّ ، وَهُوَ حَرْفُ اتِّبَاعِهِ كَمَا يُلْزَمُ مَعَ الْوَاوِ وَاتِّبَاعِهِ وَهَمْزَةُ  
الِاسْتِفْهَامِ « وَقَطْعُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ » لَمَّا كَانَتْ عَوَضًا عَمَّا ذَكَرَهُ .  
قَوْلُهُ : « وَفِي لَا هَا اللَّهَ ذَا لُغَتَانِ » حَذْفُ أَلْفِهَا وَإِبْرَاقُهَا ، فَأَمَّا الْحَذْفُ  
فَوَجْهُهُ أَنَّهَا أَلْفٌ لَقِيتْ سَاكِنًا بِمَدِّهَا فَقِيَادَهَا أَنْ تُحْذَفَ لِاتِّبَاعِهَا

(١) ( وَلَا أَقْسَمْتُ اللَّهَ ) : سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) ( جَائِزٌ ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر . وَالْأَصْلُ .

الساكنين ، وأما إثباتها فلا يخلو إما أن تثبت الهمزة معها أو لا تثبت ، فإن لم تثبت وهو الظاهر من كلامهم • فوجه أنها تنزعت معها منزلة الجزء من الكلمة ، فلم تحذف لالقاء الساكنين ، لأنها التقيا على حدهما كما في قولك : ولا انضالين وشبهه وإن ثبت الهمزة معها وليس بعيد من كلامهم ، فوجه أن همزة سم الله لها شأن في جواز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم : يا الله ، وقولهم : أوالله ، فلم يجتمع ساكنان البتة وتثبت ألف ها ؛ لأنها لم تلق ما يوجب حذفها • قوله : « وفيه قولان أحدهما وهو قول الخليل : إن ذا مقسم عليه » كأنه قيل ، للأمر ذا فحذف الأمر لكثرة الاستعمال • ثم قل : « ولذلك لم يجر أن يقاس عليه » ، فلم يعلل ما ذكره من أن تقديره « للأمر ذا » وإنما عاى امتناع القياس عليه لأجل كثرة الاستعمال في هذا دون غيره ، ولم يدل على ما أدناه البتة ، وقد دل الاخفش بما ذكره على دعواه (١) ، ولو قيل إن ذا هو المقسم عليه لالمى الوجه الذي ذكره الخليل (٢) ، بل على معنى لا يفعل ذا ولا يكون ذا لكن مستقيماً ، وليله أن المعنى المستعمل فيه هذا الملاحظ هو أن يكون المقسم عليه منفياً دليلاً استقرار كلامهم ، وإذا كان كذلك وجب تقديره منفياً ، وإذا قدر منفياً بطل تقدير الخليل ، وبطل تقدير الاخفش ، لأنه يجعل المقسم عليه محذوفاً ، لأن الحذف على خلاف الأصل ، وإذا استقام الأبحاث فلا معنى للعدول الى الحذف ، ويضيف أيضاً من جهة أن الإشارة الى القسم في القسم يجيء مثله في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من حذف بعض المقسم عليه ، وما ذكره الاخفش من قوله :

(١) قال أبو الحسن : هو من جملة الجواب ، وهو خبر مبتدأ

محذوف ، والتقدير لا والله الأمر ذا • ابن يعيش ١٠٦/٩ ،

شرح الاشموني ٢٠٥/٢ •

انظر الكتاب ١٤٥/٢ •

« لا هـا الله ذَا لقد كنَ كَذَا » ، لا نُسَلِّمُهُ فَا نَ مِثْلَ ذَا لَا نَعْرِفُهُ  
 فِي كَلَامِهِمْ ، ثُمَّ <sup>(١)</sup> وَلَوْ قَدَّرْنَا صَحَّتْهُ فَلَا تَنَازَعُ فِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مُرِيدٌ  
 لِلنَّفْيِ بِقَوْلِهِ : « لَا » وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ ثَبِتَ مَا قُلْنَاهُ ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ :  
 « لَقَدْ كُنَ كَذَا » إِثْبَاتًا لِّغَيْرِ مَا نَفَاهُ بِقِسْمٍ مُّقَدَّرٍ آخَرَ فَيَسْتَقِيمُ ذَلِكَ  
 مَعَ جَرَيَانِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّأْوِيلِ •

( فصل ) قَوْلُهُ : وَالْوَاوُ الْأُولَى فِي نَحْوِ : { وَاللَّيْلِ إِذَا  
 يَغْشَى } <sup>(٢)</sup> ، لِلْقِسْمِ وَمَا بَعْدَهَا لِلْعَطْفِ •

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْوَاوِ الثَّانِيَةِ مَعَ  
 إِتِفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ الْأُولَى لِلْقِسْمِ ، فَتَنْهَمُ مِنْ قَوْلِ [ ١٥١ و ] : هِيَ  
 وَاوُ الْعَطْفِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكَابِ ، وَتَنْهَمُ مِنْ قَوْلِ : هِيَ  
 وَاوُ قِسْمٍ آخَرَ ، وَاسْتَدِلَّ مِنْ قَوْلِ : هِيَ وَاوُ الْعَطْفِ وَهُوَ مَذْهَبُ  
 الْخَلِيلِ وَسَيُورِيهِ <sup>(٣)</sup> بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ وَاوُ الْقِسْمِ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ  
 مَا بَعْدَهَا مُشْتَرَكًا مَعَ مَا قَبْلَهَا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا وَجِبَ وَاوُ الْعَطْفِ  
 أَيْضًا وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُشْتَرَكٍ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
 جَوَابٌ مُسْتَقِلٌّ بِهِ ، لِأَنَّهُ قُدِّرَ غَيْرَ مُشْتَرَكٍ ، وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ  
 جُمْلَةٌ بَعْدَ جُمْلَةٍ وَالْأَحْسَنُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ وَاوُ  
 الْعَطْفِ ، فُتَبِتَ أَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ وَاوُ قِسْمٍ ، فَوَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ وَجِبَ  
 أَنْ تَكُونَ وَاوُ الْعَطْفِ شَرَكَتْ بَيْنَ الْمُقْسَمِ بِهِ ثَانِيًا وَدَعَ الْمُقْسَمِ بِهِ  
 أَوَّلًا فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَّا إِلَى جَوَابٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَ وَاحِدٌ •  
 وَاسْتَدْلُوا <sup>(٤)</sup> أَيْضًا بِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ مَوْضِعَهَا الْفَاءَ وَتَمَّ لَكَانَ الْمَعْنَى عَلَى

(١) ( ثُمَّ ) : سَاقِطَةٌ فِي ر •

(٢) سُورَةُ اللَّيْلِ الْآيَةُ : ١ •

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ١٤٥/٢ ، ١٤٦ •

(٤) فِي ل : ( وَكَذَلِكَ ) •



حاله ، وهما حرفا عطف فكذلك الواو • وشبهه من ظن أنها  
 وا' عطف (١) صورتها بعد صورة مطف (٢) عليه ، وذلك مدفوع  
 بما ذكرناه ، وأقوى ما قلوا فيه بالنظر إلى المعنى : أنها لو كانت واو  
 عطف لكان عطفاً على عاملين ، وهو ممتنع ، وهذا مما يرد على من  
 يمنع في الدار زيد والحجرة عمرو ، وهو مذهب سيوييه  
 وأصحابه (٣) ، وأما من يجيزه فلا ورود لذلك عليه ، وتقديره هو  
 أن قولك : « واللَّيْلُ » مخفوض بحرف الجر الذي هو واو  
 القسم ، وقولك : « إِذَا يَغْشَى » منصوب بالفعل المتدر الذي هو  
 أقسم فتحقق معمولان لعاملين متغايرين كما في قولك : إن في الدار  
 زيداً ، فإذا جعلت الواو في قوله : { وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى } (٤) ،  
 للعطف كان قولك : « وَالنَّهَارُ » معطوفاً على الليل خفضاً ، وكان  
 « إِذَا تَجَلَّى » معطوفاً على « إِذَا يَغْشَى » نصباً فقد تحقق مماثلته  
 لقولك : إن في الدار زيداً والحجرة عمرو سواءً وذلك ممتنع فيكون  
 هذا ممتعاً فوجب أن يُحمَلَ على غير العطف ولا وجه إلا أن  
 يكون واو القسم • وقد أجاب الزمخشري في تفسيره عن هذا  
 السؤال ، فقال : لما تنزلت الواو التي للقسم منزلة الباء والفعل  
 حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كأنها هي العاملة نصباً وخفضاً  
 فصارت كعامل واحد له عاملان وكل عامل له عاملان فما فوقهما  
 جائز أن يعطف على معمولاته بعاطف واحد باتفاق ، كقولك :  
 قام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت ، وهذا قد ينزل منزلة  
 العامل الواحد فأجري مجراه (٥) • ثم قال : تقدير ذلك ما معناه ،

(١) في و : ( قسم ) •

(٢) في ل : ( مقسوم عليه ) •

(٣) انظر الكتاب ٢/١٤٥ ، ١٤٦ •

(٤) سورة الليل الآية : ٢ •

(٥) انظر الكشاف ٤/٢١٤ ، ٢١٥ •

وإنما يلزم ذلك لو قيل أقسم بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى ، فهذا هو الذي يشبه أن في الدار زيدا والحجرة عمرواً فلا ورود له ، وما أجاب به الزمخشري قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ، ولو تم له يلزمه (١) أن لا يجوز لما ذكر أقسم بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى ، وقد جاء مثل ذلك في القرآن ، قل تعالى : { فَلَا أَقْسَمُ بِالْخُثُوفِ الْجُودِ الْكُنُوسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ } (٢) ، فقد جاء ذلك مع التمرير بالفعل والحرف فبطل ما أجاب به من أن ذلك إنما كان من أجل الواو ، وبقي السؤال قائماً عليه ، إلا أن ما ذكرناه عليه يدفع جوابه ، ويدفع أصل السؤال أيضاً لأنه يوجب جواز العطف على عاملين في غير ما منعه ، وجملوه دليلاً على أنها واو القسم ، فثبت أنها واو العطف بما تقدم أولاً ، وإن السؤال لا ورود له على الوجه الذي ذكرناه لا على الوجه الذي يلتزمه مانعوا أن في الدار زيدا والحجرة عمرواً ، والله أعلم بالصواب .

### ومن أصناف المشترك تخفيف الهمزة

قال صاحب الكتاب : يشترك فيه الأضرب الثلاثة إلى آخره .

قال الشيخ : قوله : « لا تُخَفَّفُ الهمزة إلا إذا تقدمها شيء » يعني أنها إذا كنت أول الكلمة مبتدأ بها فلا بد أن تكون محققة لعذر تسهياها إذ لو سهلت لجعلت بين بين لا تنفاء موجب الحذف والبدل ، فلو جعلت بين بين اقربت من الساكن فكروا أن يبتدأوا بما يقرب من الساكن لأنه مرفوض في كلامهم

(١) في ل ، س : ( يلزم ) ، وهو تحريف .

(٢) سورة التكوين الآيات : ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

أو متعذر . قوله : « وفي تخفيفها ثلاثة أوجه » ، وقد فسر الثلاثة الأوجه وفسر بين بين بجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، هذا هو الكثير في بين بين ، وقد جوز بعضهم في بعض الهمزات أن يجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها ، مثل يستهزؤن وسئل [ ١٥١ ظ ] فيجوز أن يجعل في ( يستهزؤن ) بين الهمزة والياء وفي سئل بين الهمزة واو أو ، وبذلك قرأ بعضهم الهمزة في الوقف ، لأن من أصله تخفيف الهمزة في الوقف وذلك ليس بجيد عندنا والمهور عندنا لغة وقراءة فيما هو مسهل بين بين ما ذكره . وأما « الابدال والحذف » فواضح . ثم أخذ يقسم الهمزة ، فقال : لا تخلو أن تقع ساكنة أو متحركة ، وهو أختمر في المعنى . قوله : « فإن كانت ساكنة فيبدل منها الحرف » (١) ، والذي منه حركة ما قبلها ، « والاولى أن يقول ههنا : فإن كانت ساكنة لم يخل ما قبلها من أن يكون ساكناً أو متحركاً فانها قد تسكن للوقوف وقبلها ساكن فتكون ساكنة وقبلها ساكن فلا يدخل ذلك في تقسيمه فلتكلم عليه ، فاذا كانت كذلك نُظِرَ الى الساكن قبلها ، فإن كان صحيحاً [ نحو « الخُب » (٢) ] حرّك تقديرًا بحركتها ووقف عليه بالسكون أو الروم على حسب ما ذكر في الوقف ، وإن كان متلاً ، « فإن كان ياء أو واواً متين زائدين أو ما أشبه المدة كياء التصغير » قلبت الهمزة حرفاً من جنسه وأدغمت فيه ووقف عليه على مقتضى الوقف كقرو وهني ومري ، وإن كان ياء أو واواً ، وغير ذلك فحكمه حكم الصحيح وقد تقدم ، وإن كان ألفاً فلا يخلو إما أن يُقدَّر الوقف بالسكون أو لا ، فإن قُدِّرَ بالسكون وجب قلبها ألفاً ، ثم

(١) ( الحرف ) : ساقطة في ر .

(٢) ( نحو الخُب ) : ساقطة من ل ، والاصل .

إمّا أن يجمع بين الالفين أو يحذف أحدهما لاجتماع الالفين ،  
 وإمّا أن يُوقَف بالروم فيجمل بين بين • والى هنا ينهي قسم  
 الساكنة التي قبلها ساكن ، وهو قسم لم يشتمل عليه كلامه ، ثم  
 ولو قدّر أن الخب وهني ومري ، يدخل في حكم المتحرك  
 الساكن ما قبلها ، لأن الحكم فيه كذلك لأنها تقدّر متحركة فلا  
 يدخل نحو يشاء ، لأنها اذا قلبت ألفاً وهو الكثير لم تدخل في  
 حكم المتحركة التي قبلها أل ، ألا ترى أن تلك يجب أن تجمل  
 بين بين وهذا المخدر فيها أن تقلب ألفاً • ثم يتفرع عن ذلك  
 وجهان فثبت أن الوجه تقسيمهما الى ما ذكرناه ، والى هنا ينهي  
 الكلام عليها • ثم ينتقل الى اقسام الآخر ، وهو أن تكون ساكنة  
 متحركة ما قبلها ، فتحكمها ما ذكر من قبلها حرفاً من جنس حركة  
 ما قبلها • ووجه ذلك أنه لما قصد الى تسهيلها وحذف مخرج  
 واتسهيل متعذر وجب الابدال ، ولا حركة لها تبدل اليه ،  
 وحركة ما بعدها لم تأت فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فكانت  
 ألفاً بعد المفوح وواواً بعد المضموم ، وياء بعد المكسور ، وشّل  
 بكل ذلك متصلاً ونفصلاً تنبيهاً على أن الحكم واحد ، ثم انتقل  
 الى القسم الثاني من أعمال القسمة ، وهو اذا كانت متحركة وهو  
 قوله : « وأما أن تقع متحركة » ، ثم قسم ذلك الى ما يكون  
 ما قبلها فيه ساكناً ومتحركاً ، فتكلم على الساكن فقال : « ينظر الى  
 الساكن فان كان حرف لين » لم يخل من أن يكون ياء أو واواً  
 أو ألفاً ، « فان كان ياء أو واواً مديتين زائدتين أو ما يشبه المدة  
 كياء التصغير قلبت اليه وأدغم فيها كتولك : خطية ومقروة  
 وأقيس » في أفؤس جمع فؤس ، وإنما فعلوا ذلك وإن كن تسهيل  
 مثلها التقل والحذف ، لأنهم لو فعلوا ذلك لجرّكوا أمّا لا أصل  
 لمثله في الحركة فوجب بقاءه ساكناً ، فدلّا وجب بقاءه لم يبق إلا  
 الابدال والتسهيل ، كرهوا التسهيل لما فيه من شبه التقاء الساكنين

فلم يبقَ إلاَّ الإبدالُ ، ولم يجزْ أنْ تُبدَلَ باعتبارِ حركتها لما يؤدي إليه من التعذرِ أو الاستفحالِ فوجبَ إبدالها باعتبارِ الحرفِ الذي قبلها وذلكَ قالوا : « خَطِيئَةٌ وَمَقْرُوءَةٌ » •

قوله : وقد التزمَ ذلكَ في نبيٍّ وبريئةٍ •

قولَ الشيخِ : هذا على قولٍ من قال : إنَّ نبيًّا مشتقٌّ من النبأ ، والبريئةُ مشتقٌّ من برأ<sup>(١)</sup> اللهُ الخلقَ ، وأمَّا من يرى أنَّ النبيَّ مشتقٌّ من الذبُّ وهو الارتفاعُ والبريئةُ من البري وهو التراب<sup>(٢)</sup> فلا مدخلَ لهما في الهمزة أصلاً ، ثمَّ ولو سلَّم أنَّه من الهمزة فلا يصحُّ قوله : « وقد التزمَ » لأنَّه قد ثبت أنَّهم يقولون : نبئاً بالهمزة وبرئَةً بالهمزة ، فكيف تصحُّ دعوى التزامِ تركِ الهمزة<sup>(٣)</sup> معَ ثبوتِ الهمزةِ ثبوتاً لا يمكنُ دفعه ؟ فأما نبي فهمي قراءةُ أهلِ المدينة ، وأمَّا البريةُ فهي قراءةُ أهلِ المدينة وبعضِ أهلِ الشام<sup>(٤)</sup> فثبت أنَّه لا يمكنُ [ ١٥٢ و ] دعوى التزامِ تركِ الهمزةِ

(١) قال الهروي : البرية أصلها برأت والنبوة أصلها أنبات • كتاب الغريبين غريبي القرآن والحديث ١٤٩/١ •

(٢) انظر كتاب الغريبين ١/١٦٠ ، ١٦١ •

(٣) ( ترك الهمزة ) : ساقطة من ر •

(٤) قال سيبويه : وقال نبي وبرية فالزمها أهل التحقيق البدل وليس كل شيء نحوهما يفعل به إذا إنما يوخذ بالسمع ، ثم قال : وبلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبي وبرية وذلك قليل وردي • ومما يدل على صحة كلام سيبويه ما ذكره ابن دريد في الاشتقاق : قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم ( يا بنبي الله ) فهمز ، فقال صلى الله عليه وسلم لست بنبي ولكني نبي الله • الكتاب ١٧٠/٢ ، الاشتقاق ص ٤٦٢ •

في نبي وبرية بعد تسليم اشتقاقهما أنهما من الهمز ، نعم يمكن أن يقال إن بعضاً من لغة الهمز واشتقاق نبي وبرية عنده من الهمز لا يهمز ، وهذا أمر تقديري لا يقوم عليه دليل إذا نوزع فيه فلا معنى لالترام ذلك مع ما ذكرناه . ثم قل : وإن كان ألفاً وكان التقسيم يقتضي أن يذكر الواو والياء الأصليتين والزائدين لمعنى إلا أنه أخر ذكرهما بعد<sup>(١)</sup> الألف لذكرهما مع الصحيح إذ الحكم واحد ، فقال : وإن كان ألفاً جعلت بين بين ، وإنما كان كذلك من جهة أن نقلها لا يمكن وابدالها على نحو ما تقدم لا يمكن إذ لا يستقيم أن تقبل حركة ، وقد فرضت متحركة . وأيضاً فإن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ، فوجب أن تجعل بين بين ، واعتبر اجتماع السكون وشبه السكون لما في الألف من قبول المد أكثر مما في الواو والياء ، فلا يلزم من رفض ذلك مع الياء والواو ورفضه مع الألف ، أو يقال أمكن مع الواو والياء غير ذلك فلم تكن حاجة إلى ارتكابه ، ولم يمكن ذلك مع الألف فعدل إلى جعلها بين بين . ثم مثل بها على اختلاف أحوالها ، ثم انتقل إلى فصل آخر ، وهو إذا كان قبلها ياء أو واو أصليتين أو مزيدتين لمعنى وألحق به الحرف الصحيح ، لأن الحكم فيهن واحد ، وهو أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن وتحذف ، وإنما فعل ذلك لأن ابدالها لا يمكن ، لأنه ليس قبلها حركة ترجع به إليها ، ولأنه كان يؤدي إلى استتقال كاستتقالها أو إلى اجتماع ساكنين ، وجعلها بين بين أيضاً غير مستقيم لما تقدم من أداء ذلك إلى اجتماع ساكنين وشبه الساكن ، فكان كاجتماع الساكنين فوجب النقل فيها ، وإنما لم يحذفوا من غير نقل ؛ لأنه كان يؤدي ذلك إلى الإخلال بإسقاط حرف بحركته

(١) في ر : ( عن ) .

مجاناً من غير حاجة إلى ذلك ، وإنما لم يمتلوا الحركة وبقوا  
 الهمزة ، لأنهم لو فعلوا ذلك لم يكن في ذلك تخفيف إذ الهمزة  
 الساكنة مستقلة أيضاً وإنما لم ينقو وبقوها ساكنة ثم يسهلونها  
 بالحركة التي صارت قبلها تسمى ما جوزه الكوفيون مطرداً<sup>(١)</sup> ،  
 ونجيزه فيما سمع من نحو « المرأة والكتابة » ، لأنه تغير متعدد  
 مع استئصال فكن ما تقدم أقرب ، فذلك اتزيم عندنا ، وقد أجاز  
 الكوفيون ذلك مطرداً على سبيل الجواز لا على سبيل المزوم .

قوله : وقد اتزيم ذلك في يرى وأرى ويرى .

قال الشيخ : هذا الالتزام الذي ذكره في ذلك صحيح لا مدفع  
 له بوجه بخلاف ما ذكر آنفاً في نبي وبرية ؛ لأن يرى مضارع  
 رأى بفتان ولا همزة في يرى بفتان ، وهو ملتزم كذلك ، فعلم  
 أن تخفيفه ملتزم ، وكذلك يرى مضارع أرى وقد تحقق تقدير  
 الهمزة عيناً في الماضي فوجب تقديرها عيناً في المضارع ، فعلم أن  
 يرى أصله يري ، وقد التزم فيه يري فعلم أن تخفيف  
 الهمزة ملتزم ، ولم يلزموا ذلك فيما كان مثله في الوزن كضارع  
 نأى وهو قولهم نأى ولا يلتزمون يئأوا كذلك أنأى فأنه مثل  
 أرى<sup>(٢)</sup> في الزنة وموضع الهمزة ولا يلتزمون أنا وكذلك مضارعه  
 وهو قولهم : يئئى ولا يلتزمون يئئى ، نعم أجراؤه مجرى يرى  
 وأرى ويرى (على سبيل الجواز مثله في تخفيف الهمزة في غيره ،  
 والفرق بين البابين أن باب يرى وأرى ويرى<sup>(٣)</sup> خُففت  
 همزته<sup>(٤)</sup> التزاماً لكثرة في الكلام وكثرة تناسب التخفيف بخلاف

(١) انظر ابن يعيش ١٠٩/٩ ، ١١١ .

(٢) في ل : ( أرى ) .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) انظر شرح الكافية ٣/٣٣ .

ما ذكرناه من مماثلة فإنه لم يكثر كثرته فبقى على الجواز ، فلا يلزم من التزام التخفيف إن كان جائزاً لهذا السبب يقتضي الالتزام التزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين البابين . ثم انتقل إلى القسم الآخر من الهمزات ، وهو ما إذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يبق غيره فذكر في ضمن كلامه تقسيمها ولم يستوفه إلا على مذهب سيوريه<sup>(١)</sup> ، والاولى أن يقال : هذه الهمزة تنقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام العقلي إلى تسعة أقسام : مفتوحة وقبلها أحد ثلاث حركات ، ومضمومة كذلك ومكسورة كذلك فماتت تسعة سأل ودائه ومؤجلاً [ ١٥٢ ظ ] ورؤف ومستهزئون ومرؤس [ وسُم ]<sup>(٢)</sup> وسئل ومستهزين ، فأما المفتوحة المضمة ما قبلها فتقلب واواً ، والمفتوحة المكسورة ما قبلها تلامب ياءً باتزان فيهما ، وإنما كان كذلك لأنه تعذر النقل فيها لتحريك ما قبلها ، وتعذر جعلها بينين ، لأنها تصير كالآل ، والال لا يكون قبلها إلا التثنية فقصده إلى أن يكون ما قبلها كذلك فلم يبق إلا ابدالها ، وابدائها إما أن يكون باعتبار حركتها أو باعتبار حركة ما قبلها ، وتعذر ابدالها بحركتها لأن الالف لا تقبل حركة ولا يكون قبلها ضم فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها والمكسورة المضمة ما قبلها فقد زعم الأخفش أنهما تقلبان حرفاً من جنس حركة ما قبلها فيقالها في (ستهزئون) ياءً وفي (سئل) واواً<sup>(٣)</sup> ، واشبهة في ذلك أنه لو جعلها<sup>(٤)</sup> بينين لأدعى في (ستهزئون) إلى شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وفي سئل إلى شبه الاء وقبلها ضمة ، وكما كرهوا شبه الال وقبلها غير فتحت فليكره نسبة

- 
- (١) انظر الكتاب ١٦٦/٢ .  
(٢) (سُم) : ساقطة من الاصل .  
(٣) انظر ابن يعيش ١١١/٩ .  
(٤) في و : (جعلوها) وهو تحريف .



الواو والياء <sup>(١)</sup> [ وقبلهما كسرة وضمة <sup>(٢)</sup> ] ، وهذا غير مستقيم  
لأمرين : أحدهما أن ذلك في الالف متعذر ، وهو في الياء  
والواو <sup>(٣)</sup> مستقل فلا يلزم في امتناع شبه المتعذر وامتناع شبه  
المستقل ، ثم ولو سلم التسوية فيهما في التعذر والاستقلال ففي  
محل الاتفاق فرؤوا الى ما لا استقلال فيه ولا تعذر نحو موجلاً  
ومئى ؛ لأن الواو المفتوحة والمضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور  
ما قبلها يضمنان ، وفي محل انزع يكون الفرار من شبه المستقل  
الى المستقل محقق ، وهو بالفرار منه أولى ، ألا ترى أنك اذا قلت :  
مستهزئون وسؤل آتيت بياء مضمومة قبلها كسرة ، وواو مكسورة  
قبلها ضمة ، وذلك مرفوض في كلامهم ، وأنت فررت مما يشبه  
المرفوض فكيف تفر من شبه مرفوض حقيقة ؟ فثبت أن الرجح  
مذهب سيوييه في ذلك وبقية الهمزات المذكورة تجعل بين  
لا من <sup>(٤)</sup> ما ذكرناه في نحو مؤجلاً ومئى وانتفاء ما تخيل في نحو  
مستهزؤون وسؤل ، فجعلت في بقية الاقسام بين بين [ وقد  
تقدم <sup>(٥)</sup> ] ، وكذلك ما خالف فيه الاخفش حكمه هذا الحكم عند  
غير ، وقد تقدم أن بعض النحويين يجيز فيما خالف فيه الاخفش  
وهو باب مستهزؤون وسؤل أن يجعل بين الهمزة والحرف الذي  
منه حركة ما قبلها ، فتجعل في مستهزؤون بين الهمزة والياء [ وفي  
سؤل بين الهمزة والواو <sup>(٦)</sup> ] .

قوله : وقد يُبدل منها حرف اللين .

- 
- (١) في س : ( الساكنين )  
(٢) في ل : ( قلت )  
(٣) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من الاصل .  
(٤) في ل ، س ( الأمر )  
(٥) ( قد تقدم ) : ساقطة من ر ، والاصل .  
(٦) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من الاصل .

قال الشيخ : وذلك راجع الى السماع المحض ، فيتبع  
تجويزه فيما سُمع . ثم أورد مستشهداً على ذلك منسأة وسألت .  
ثم أنشد عجز بيت عبدالرحمن مستشهداً به على مثل ذلك وهو  
قوله (١) :

يُسَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ واجي

-٢٥٧-

وأصله واجي فتقلب الهمزة ياء ، وقد أنشده سيبويه أيضاً على  
مثل ذلك ، وهو عندي وهم ، فإن هذه الهمزة موقوفة عليها ،  
فالوجه أن تسكن لأجل الوقف ، وإذا سكنت دبرها حركة  
ما قبلها ، فيجب في التسهيل أن تقلب ياء ، فليس لايرادهم لها  
فيما خرج عن القياس من إبدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم ،  
وقد اعتذر لهم في ذلك بأن قيل القصيدة مطلقة بالياء ، وياء  
الاطلاق لا تكون مبدلة عن همزة ؛ لأن المبدلة من الهمزة في حكم  
الهمزة بدليل قولهم : رُوِيََا فجعلها ياء لالطلاق ضرورة فصح  
ايرادهم لها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرف لين .  
والجواب أن ذلك لا يدفع كون التخفيف جارياً على القياس ، لأن  
الضرورة في جعل الياء مبدلة عن الهمزة ياء اطلاق لا أن إبدالها

(١) البيت لعبدالرحمن بن حسان من أبيات يهجو بها عبدالرحمن  
ابن الحكم بن أبي العاص وصدده : ( وَكُنْتُ أَذِلَّ مِنْ  
وَتَدَّ بِقَاعِ ) .

ورواية الاضداد ( يُوَجِّي ) مكان ( يُسَجِّجُ ) ، الفهر :  
الحجر ، والواحي : من وجأت الوتد أي ضربته . الكتاب  
١٧٠/٢ ، المقتضب ١٦٦/١ ، ابن يعيش ١١٤/٩ ، الاضداد  
في اللغة ص ٢٠٩ ، الفصل ص ١٩٤ ، شواهد الشافية  
٣٤٤ ، ٣٤١/٤ .

ياءً على خلاف القياس لأنهما أمران متقاطعان ، فتخفيفها الى الياء أمر وجعلها ياء اطلاق أمر آخر ، والكلام إنما هو في ابدلهما ياء<sup>(١)</sup> ، فلا يقع العدول الى الكلام في جماعها ياء اطلاق ، فثبت أن قلبها ياء في هذا المحل قياس تخفيف همزة ، وأن كونها اطلاقاً لا يضر في كونها جارية على القياس في التخفيف . نعم يضر في كونه جعل ما لا يصح أن يكون اطلاقاً اطلاقاً وذلك قضية ثانية ، وهذا بعد التسليم أن الياءات والواوَات والالفات المنقلبات عن الهمزة لا يصح أن يكون اطلاقاً ، وهو في التحقيق غير مسلم إذ لا فرق في حرف الاطلاق بين أن يكون غير ذلك كما في حرف الردف وألف التأسيس .

ثم قل ( فصل ) قوله : وقد حذفوا الهمزة في نحو خذ وكل ومير الى آخره .

قل الشيخ : وهذا أيضاً باب من الحذف على غير قياس ، وقياسه أن تقلب حرف لين واجباً اذا أبدى بها على ما سيأتي في مثلها وجائزاً اذا اتصلت بشيء قبلها إلا أنهم حذفوها على غير قياس تخفيف الهمزة لأمر عرض فيها وهو كثرة استعمالهم لها فاناسب ذلك حذفها على ما ذكرناه في يرى<sup>(٢)</sup> إلا أنه في يرى<sup>(٣)</sup> التزام جار على القياس ، وهو هنا التزام فيما لم لسم يجر على القياس ، لأن تخفيفها عند الابتداء بها لازم مع الاستقلال لأجل همزة الوصل التي ينضم اليها ، وهو قولك : أوخذ أوكل فصار الاستقلال

(١) ( ياء ) : ساقطة من ر .

(٢) في ل : ( يَنَآي ) ، وهو تحريف .

(٣) في ل : ( يَنَآي ) ، وهو تحريف .

حاصلاً مع التجريان على قياس تخفيف الهمزة ففروا الى الحذف  
للتخفيف لأجل كثرة الاستعمل ، فثبت أن هذا الالتزام وإن  
كان على خلاف قياس تخفيف الهمزة مثل الالتزام في يرى ،  
وإن كان على قياس تخفيف الهمزة ، وقد جاء في صيغة الأمر من  
أمر يا أمر الوجهن الأصل وانزع فلك أن تقول أو أمر ، ولك  
أن تقول أمر ؛ لأنه لم يذكر كثرة أخذ وكل ولم يقل قلة  
وإسر من أسر يا أسر ، فجري ما كثر على التخفيف المذكور  
وما لم يكثر على القياس المذكور والتوسط بينهما على الوجهين  
جميعاً لقربه من البابين جميعاً .

(فعل) قوله : وإذا خُفِفتْ همزة الأحمر على طريقتهما  
فتحركت لام التعريف اتجه لهم في ألف اللام طريقان الى آخره .

قال الشيخ : وطريقهما أن تُنقل حركتهما الى ما قبلها فتحرکت  
لام التعريف بحركتهما فلمّا تحركت بحركتهما نظرت بعضهما الى الحركة  
المخففة فستغنى عن همزة اللام لأنها لم يؤت بها لسكون اللام ،  
ومنهم من نظر الى أن الحركة عارضة فجعلها في حكم الساكن فبقى  
الهمزة دالة<sup>(١)</sup> عليها وذلك كنه عند الابتداء بها . قوله : « وهذا  
المذهب هو القياس » وليس تندي بالقياس ولا ما عليه الفصحاء  
المحققون للهمزة ، ولا ما عليه القراءة الصحيحة فيمن خفف  
الهمزة ، أمّا وجه كونها ليس بالقياس ، فلأن كلام العرب  
أن لا يعتدّ بالعارض بدليل امتناع ردّ الواو في قوله تعالى : { لَمْ  
يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا }<sup>(٢)</sup> ، والواو في قول انظروا ، وأما ذلك

(١) في ر : ( داخله ) ، وهو تحريف .

(٢) سورة البينة الآية : ١ .

كثير ، فثبت أن العارض في كلامهم قياسه أن لا يعتد به ،  
والشبهة لمن ظن أنها القياس ما توهمه في صيغة الأمر من نحو قل  
وسر وشبهه ، وتقديره أن أصله أقول وإسير ، فلمّا عمل  
بنقل حركة العين إلى الفاء حذفت العين لالتقاء الساكنين ، فلمّا  
تحرّكت الفاء استغنى عن الهمزة ، وأولوا الاعتداد بالعارض لقليل في  
قل أقول وفي سر إسر ، ولمّا لم يقل ذلك دل أن العارض في  
مثل ذلك يعتد به ، وهو أشبه بندهم مما اعتمد عليه غيرهم ،  
وكذلك قولهم : يسئل إذا خففت الهمزة قيل في الأمر سل ،  
ولولا الاعتداد بهذه الحركة العارضة لوجب أن يقال : إسل .  
والجواب عن ذلك [ من وجوه أحدها ] (١) أن فعل الأمر فرع  
المضارع ، فما اعتقل في المضارع فهو ثابت في الأمر ، فإذا أمر - من  
المضارع حذفت حرف المضارعة ثم نطقت بما بعده ، فإن أحتج  
إلى همزة اجتزعت وإلا فلا ، فإذا لم يكن للهمزة في مثل قل  
تحقيق لأنه لم ينطق بالمضارع فيه إلا متحرّكاً ، والأمر فرع  
عليه فلم يكن ثم همزة بوجه بخلاف ما نحن فيه ، والثاني أن  
الحركة في قل مع موجبها كلمة واحدة فصارت في حكم الأصلي  
اللزوم ، وايسر الحركة في اللام كذلك ؛ لأنها كلمة مستقلة ،  
فلا يلزم من اعتبار ما صار لازماً لا ينطق به إلا كذلك اعتبار  
ما ليس بلازم ولذلك كثر قولهم : الحمر ولم يقل أحد قل  
ولا إسر (٢) . الثالث أن الاعلال فضية واجبة لموجب قوي ،  
وتخفيف الهمزة ليس بجتم بل أمر جائز ، فلا يلزم من اعتبار  
الأمر الواجب الأمر الجائز ، وهذا يخص بالفرق بين [ ١٥٣ ط ]  
باب قل وباب الحمر ولا يندرج فيه باب سل ؛ لأنه أيضاً  
تخفيف همزة ولكن يقال فيه إنه كثر استعمالهم إيّاه مخففاً حتى

(١) ( من وجوه أحدهما ) : زيادة عن ر .

(٢) في ل : ( اُسَل ) .

صار كاللازم للاعلال لكثرتهم في كلامهم فيتنزل منزلة ما ذكرناه .  
فقد ثبت بما ذكرناه أن مثل هذا العارض ، لقياس أن لا ينعقد  
به . فان قيل فاذا جعلتم الحركة فيه كحركة « لم يكن الدين »  
فينبغي أن لا تجزوا الحذف في الهزة لعروض الحركة كما  
لا تجزوا رد الواو في « لم يكن الدين » لأنهما جميعاً لازمان  
للسكون الأصلي ، وقد جعلتم العروض لا اعتداد به . قلت : فيه  
وجهان : أحدهما أنها لما كانت كالجزء مما بعدها نزلت معها كجزء  
منها على ما تقرر في نحو قل وسئل فأجريت مجراه لهذا السبب .  
الآخر أنه مبني على أن الهزة أصل خففت لكثرة استعمالها  
عند الاستغناء عنها<sup>(١)</sup> في قولك : ضربت الرجل حذفت عند  
الاستغناء عنها وما لحمر ومن لحمر وزيد لحمر في قولك :  
مبتداً لحمر ، ثم ذكر أحكاماً تبني على الاعتداد بالحركة ونفى  
الاعتداد بها ، فكل موضع جعلت معتداً بها فواجب أن يكون  
حكمها حكم كلمة متحرك أولها فلا يحذف قبلها حرف علة ولا  
يُحَرِّك ساكن ، لذلك تقول على هذه اللغة في لحمر وما  
لحمر وخذوا لحمر ومن لحمر وزيد لحمر<sup>(٢)</sup> ، وكل  
موضع لم يجعل معتداً بها فواجب أن يكون حكمها حكم كلمة  
ساكن أولها فيحذف قبلها حرف العلة ويحرك الساكن ، لذلك  
تقول : فـلـحـمـر ومـلـحـمـر وخذ لحمر ومن لحمر وزيد  
لحمر وعلى ذلك قول : « وشل لحمر { عاد لولي } »<sup>(٣)</sup>

(١) في ر : ( فكما حذفت عند الاستغناء عنها ) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٢) انظر شرح الكافية ٥١/٢ .

(٣) سورة النجم الآية : ٥٠ . قال الزمخشري وقرئ عاداً لولي  
وعاداً لولي بادغام التنوين اللام وطرح همزة ( أولى ) ونقل  
ضممتها الى لام التعريف ، قال الفارسي من ذلك قراءة أبي  
عمرو . الكشف ٤٢/٤ ، التكملة ص ٤٥ .

يعني ومثل لَحْمَرٍ فينن اعتدَّ بالحركة فحذف الهمزة « عَادَا  
 الأولى » في قراءة أبي عمرو ، لأنه لم يُحرَّك الساكن لكونه  
 قدراً للام متحركة أصلاً ، ولو لم يعتدَّ بها لوجب أن يُحرَّك  
 التوين<sup>(١)</sup> وكذلك من لان • ثم قال : « ومن قول الجُمير قول  
 من لان » يعني أن من لم يعتدَّ بالحركة العارضة وجعل اللام  
 في حكم الساكن حتَّى أوجب دخول الهمزة على م كان عليه قبل  
 النقل فهؤلاء يقولون : « من لان بتحريك النون » لانتقاء الساكنين ،  
 لأنَّ أسكون الذي أوجب عندهم الجيء بالهمزة يقتضي أيضاً أن  
 يُحرَّك الساكن الذي قبله لانتقاء الساكنين ، وتحريك نون  
 ( من ) بالفتح على اللفظة الفصيحة فوجب أن يقال من لان  
 بفتح النون •

ثم ذكر لغة أخرى على قول من قول : أَلَحْمَرُ غير معتدَّ  
 بالحركة وهم الذين يحذفون نون من لسكونها وسكون لام  
 التعريف بعدها إجراء لها مجرى حرف العلة لكثرتها معها في الكلام  
 فيقولون : « ملَكْذِب » في « من الكَذِب » فهؤلاء إذا لم يبتدوا  
 بالحركة العارضة في قولهم : « أَلَحْمَر » حذفوا النون لانتقاء  
 الساكنين كما يحذفونها في مثل « ملَكْذِب » لأنَّ السكون في مثل  
 « ملَكْذِب » في مثل « ملان » إذا لم يعتدَّ بالحركة سواء ، فإذا  
 سوغوا الحذف في مثل « ملَكْذِب » سوغوه في مماله وهو  
 « ملان » •

(فصل) قوله : وإذا انتقت همتان في كلمة واحدة إلى آخره •

قال الشيخ : انتل إلى الكلام في تخفيف الهمزة إذا اجتمع  
 مع الهمزة ، فعلم أن ما تقدم على تقدير الانفراد • ثم قسم

(١) انظر معاني القرآن ١٠٢/٣ ، أنحاف البشر ص ٤٠٣ ، غيث

النفخ في القراءات السبع ص ٣٦٠ •

ذلك الى ما يكون في كلمة أو في كلمتين وذلك حاصر ، فإن كان في كلمة لم تحل الثانية من أن تكون ساكنة أو لا ، فإن كانت ساكنة وجب قلبها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، لا خلاف في ذلك ، كقولك : « آدم » وأوتىتمين وريت ، وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع الهزتين مع حسر النطق بالثانية ساكنة بعد الأولى ، وإذا كانوا قد سهّأوا مثلها مفردة مع انقضاء الأمرين فإن تسهّأ ههنا أولى فذلك التزم ، وإن كنت متحركة فلا يكون ما قبلها إلا متحركاً فيسقط السكون لعدمه من كلامهم ، فهذه يجب عند الحويين أن تقلب الثانية حرف لين وتبقى الأولى على حسب ما كان يجوز فيها وقلبها حرف لين على حسب حركتها إن أمكن ذلك كقولك : « أيمة » بياء مخضة <sup>(١)</sup> ، وإنما لم يفعلوا ذلك في أويدم لأنهم لو قلبوها ألفاً لذهبت حركتها وهم يحافظون عليها وليس قبلها ما يمكن رده إليه لأنها أيضاً فحة ، فوجب حملها على ما ثبت فيما هو فيه وهو أويدم فلبوها واواً فإن قيل فقد قلبوها ياء في مثل جثي ، وهي مضمومة وقياسها على ما ذكرت [ ١٥٤ و ] أن تقلب واواً ، قلت : الأولى أن يقل قلبت واواً على ذلك القياس ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ويجوز أن يقال من الأصل ، إن أصله أن تقلب حرفاً من جنس حركة ما قبلها فلذلك قالوا : « أويدم وجثي » بقلب الأولى واواً والثانية ياء إلا أن يمنع ما منع مثل أودم على ما تقدم تقرير المنع فيرجع اليها في نفسها إن أمكن كقولهم : أيمة وكقولك : أوول الى كذا أولى

(١) قال الزمخشري: وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ، ولا يجوز

أن يكون قراءة ومن صرف بذلك فهو لاحق . قال ابن الجزري :

ونص على أن الياء خالصة ابن شريح في الكافي وأبو المعز في

الارشاد ، الكشف ١٤٢/٢ ، تقريب النشر ص ٢٦ .

(٢) في ل : ( الاوادم ) ، وهو تحريف .



الواو أنْ تَعْدَرَ الأَمْرانِ كَقَوْلِكَ : أَوَادِمَ ، والوجهانِ مستقيمانِ  
ويترجَّحُ الأولُ فإنَّ الأبدالَ إِنَّمَا كَانَ فِيمَا ثَبَتَ فِي غيرِ هذا البابِ  
باعتبارِ حركةِ الحرفِ السابقِ فكانَ جَمَلُ هذا هو الأصلُ أَوَّلَى وهو  
الوجهُ الأولُ ولكنَّهُ قَدَحَ فِيهِ قولُهُم : جاءَ وشبههُ واحتجَّ السَّيِّ  
الجوابُ عَنْهُ بما تقدَّمَ • قوله : « ومنهُ جاءَ وخطأيا » ، لأنَّ أصلَ  
جاءَ جَائِيٌّ باتِّفاقٍ ، فمنهُم من يقولُ : وقعتِ الياءُ بعدَ ألفٍ فأنلَ  
فوجبَ قلبُها همزةً فصارَ جَائِيٌّ فاجتمعَ همزتانِ في كلمةٍ واحدةٍ  
فوجبَ قلبُ الثانيةِ على ما تقدَّمَ نَمَّ أَعْلَتُ كما أَعْلَ غَزِيٌّ وقاضٍ  
فبقيَ جاءَ ، وهو جارٍ مجرى قاضٍ ، ومنهُم من يقولُ : كرهوا أنْ  
يهمزوا الياءَ فيؤدِّي إلى الاستثقالِ اجتماعَ الهمزتينِ ففروا إلى القلبِ  
فجعلوا اللامَ موضعَ العينِ ، والعينَ موضعَ اللامِ فقالوا : جَائِيٌّ ثُمَّ  
أَعْلَوْهُ كما أَعْلَوْ قاضٍ فوزنهُ نَمَّ على القولِ الأولِ فاعٍ ، وعلى الثانيِ  
فالِ ، والثاني قولُ الخليلِ (١) •

وأماَ خطأيا فاصلهُ خطائي وقيمتِ الياءُ بعدَ لالفٍ فوجبَ قلبُها  
همزةً كما يجبُ في صحائبٍ فصارَ خطائي فاجتمعتَ همزتانِ فوجبَ  
قلبُ الثانيةِ على ما ذكرناه في جاءٍ ولخليل (٢) يقولُ : في جمعِ  
خطيئةٍ ما قاله في جاءٍ من القلبِ الذي ذكرناه ، فيقولُ : لما أدَّى في  
خطائي أبدلَ الياءَ همزةً إلى اجتماعِ الهمزتينِ رُقِضَ وَقْلِبَتْ  
اللامُ إلى موضعِ العينِ والعينُ إلى موضعِ اللامِ ، فصارَ خطائي ملسى  
ما ذكرناه في جاءٍ فأدَّى القولانِ بالآخرةِ إلى الرجوعِ إلى خطائي فصارَ  
مثلَ تقديرِهِ في جمعِ (٣) رَكِيًّا إِذْ أَصْلُ رَكَايَا رَكَائِيٌّ ؛ لأنَّ

(١) انظر الانصاف ٨٠٥/٢ •

(٢) انظر الانصاف ٨٠٥/٢ ، ٨٠٦ •

(٣) ( جمع ) : ساقطة من و ، ت ، ب ، س ، ر •

رَكِيَّةٌ كَصَحِيفَةٍ فَجَمَعَهُ فِي الْأَصْلِ رَكَائِي ، والعربُ في كلِّ جمعٍ بعدَ ألفٍ همزةٌ عارضةٌ في الجمعِ وياءٌ يَقلُّونَ الهمزةَ ياءً والياءُ ألفاً فيقولونَ في رَكَائِي رَكَايَا ، وكذلكَ يجبُ أنْ يقولوا : في خَطَائِي خَطَايَا ، وقد بيَّنا كيفيةَ وصولهِ إلى خَطَائِي الذي هو مثلُ رَكَائِي ، وسيأتي ذلكَ في موضعه معللاً فلا معنى في استيفائه ههنا . ثمَّ ذكرَ الجمعَ بينَ الهمزتينِ في كلمةٍ وأنَّه شاذٌّ في كلامهم وأتبعه بقراءة (١) الكوفيين وابنِ عامرٍ قاصداً منه لتضعيفِ قراءتهم كما فعلَ ذلكَ في غيرِ موضعٍ .

قوله : وإذا التقيا في كلمتين إلى آخره .

قولَ الشيخ : وقعَ في بعضِ النسخِ جازٌ تحقيقتها بقافينٍ وهو عندي تصحيفٌ لأنَّ التحقيقَ ضعيفٌ عندهُ فلا معنى لذكره متقدماً ، وأيضاً فإنه قد قالَ بعدَ ذلكَ عندَ ذكره الفصلَ بينهما بألفٍ : ثمَّ منهم منَ يحققُ فلو كانَ للاولِ ذكرٌ لجوازِ التحقيقِ لم يكنْ لذكرِ جوازِ التحقيقِ معَ الفصلِ معنى ، وقوله : « تخفيفُ أحدهما بأنْ تجعلَ بينَ بينَ غيرَ مستقيمٍ » ، فإنه يكونُ تخفيفُ أحدهما بغيرِ ذلكَ فلا وجهَ لحصره تحقيقَ أحدهما بأنْ يجعلَ بينَ بينَ ، فالوجهُ إذنُ تبينُ كيفيةِ التحقيقِ فيهما أو في أحدهما فنقولُ : إذا اجتمعا وقُصِدَ إلى التضعيفِ فجائزٌ أنْ تُخَفَّفَا جميعاً وجائزٌ أنْ تُخَفَّفَ أحدهما ، فإنْ أريدَ تخفيفُهما جميعاً فوجهانِ : أحدهما أنْ تُخَفَّفَ

(١) كما في الآية : ٧٣ من سورة الانبياء ( وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ) ، قرأ ابنُ عامرٍ والكوفيون وروحٌ بتخفيفِ الهمزتينِ جميعاً والباقون بتسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ . تقريبُ النشرِ ص ٢٦ .

الاولى<sup>(١)</sup> على ما يقتضيه ( قياس التخفيف لو انفردت ) ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه<sup>(٢)</sup> قياس تخفيفهما للاجماع على ما يذكّر . وإثاني أن يخفف معاً على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ، هذا واضح ، وإن أريد تخفيف احدهما لم يخل إما أن تكررنا متفتتين أو لا ، فإن كنا متفتتين والاولى جزء كلمة فجائز أن تحذف احدهما وتسهّل الأخرى على القس المتقدم ، وجائز أن تبدل الثانية ألفاً بعد المقوح وياء بعد المكسور وواو بعد المضموم ، فإن لم يكونا كذلك خفت أيهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس لتخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت . ثم ذكر أقسام الألف بين الهمزتين ولم يثبت ذلك إلا في مثل ألت وشبهه ، وأمّا مثل { جاء أحدهم }<sup>(٣)</sup> فلا<sup>(٤)</sup> . يُعرف مثل ذلك فيه ، ثم جواز التحقيق [ ١٥٤ ظ ] عند هذا الاقحام فدل على أنه عنده دون الاقحام غير جيد ، ثم نسب ذلك إلى قراءة ابن عار ، فإن قصد إلى نسبتها مع التحقيق فهو وجه ضعيف عن ابن عامر ، والمشهور خلافه ، وإن قصد إلى نسبتها مع التخفيف فهو المشهور عن همام<sup>(٥)</sup> دون ابن ذكوان<sup>(٦)</sup> ، وليس لنسبة ذلك لابن عار دون

(١) في ل : ( الاول ) ، وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) سورة المؤمنون الآية : ٩٩ ، ( حتّى إذا جاء أحدهم الموت ) . انظر تقريب النشر ص ٢٨ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٥١ .

(٤) في ل : ( فلم يثبت ) ، وما اثبتناه افضل .

(٥) هو هشام بن عمارة بن نصير بن ميسرة السلمي وقيل الظفري الدمشقي امام أهل دمشق وخطيبهم ومحدثهم ، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد ، وروى الحروف عن عتبة بن حماد وعن أبي رحيه عن نافع وروي عن مالك بن أنس وسفيان وابن عيينة ، ولد سنة ١٥٣ هـ وتوفي سنة ٢٤٥ هـ غاية النهاية ٣٥٤/٢ .

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن بشير ، ويُقال بشير بن ذكوان بن

أبي عمرو ونافع<sup>(١)</sup> معنى ، أمّا أبو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك ،  
 وأمّا نافع فلأنّ قالوا : يُقرأ كذلك من غير خلاف أيضاً ، فنبه  
 القراءة الى من قرئت عنه بلا خلاف ، أو من قرأها أحد روايه به بلا  
 خلاف أو الى من نسبها الى من قرأها أحد روايه بخلاف فلا وجه  
 لتخصيصه ابن عامر •

( فعمل ) قوله : وفي إقرأ آية<sup>(٢)</sup> ثلاثة أوجه •

قال الشيخ : وهم في الوجه الثالث منها لأنّه قول : « وإنّ  
 يُجعلاً معاً بينَ بينَ » وليست الساكنة تُجعل بينَ بينَ ممّا تبين أنّ  
 معنى ذلك أنّ تُجعل بينَ الهمزة وبينَ حرفٍ حركتها فإذا لم تكن  
 لها حركة ، فكيف يعقل جعلها بينَ الهمزة وبينَ حرفٍ<sup>(٣)</sup>  
 حركتها ؟ فثبت أنّه وهم ، وانقسم في الثلاثة صحيح ، لأنّه  
 لا يخلو إنّ تُسهلاً جميعاً أو الاولى دون الثانية أو الثانية دون  
 الاولى ، فهذا القسم حاصر في المعنى ، فالوجه أنّ يُخفّفاً جميعاً

= عمر بن حسان ، الدمشقي الامام الاستاذ الشهير ، شيخ القراء  
 بالشام ، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم ، وقرأ على  
 الكسائي حين قدم الشام وروي الحروف سمعاً عن اسحاق  
 بن المسيبي عن نافع ، ولد سنة ١٧٣هـ وتوفي سنة ٢٤٢هـ •  
 غاية النهاية ٤٠٤/١ • تقريب النشر ص ٦٦ ، ٣ •

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء ، أحد  
 القراء السبعة ، أصله من اصبهان سكن المدينة وانتهت اليه  
 رئاسة القراء فيها ، أخذ القراءة عرضاً في تابعي أهل المدينة  
 مثل عبد الرحمن بن هرمز الاعرج وأبي جعفر القاري ، روى  
 عنه عيسى بن وردان ومالك بن أنس مات في المدينة سنة ١٦٩هـ •  
 غاية النهاية ٣٣٠/٢ ، ابن خلكان ١٥١/٢ ، الاعلام ٣١٧/٨ •

(٢) انظر الكتاب ١٦٨/٢ •

(٣) ( حرف ) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ر ، س •

وتخفيفهما جميعاً فيه وجهان : أحدهما أنْ تُنْقَلَ حركةُ الثانيةِ إلى الأولى ثمَّ تُجْعَلُ الأولى بينَ بينَ بعدَ تحريكها • والوجهُ الآخرُ أنْ تُقْلَبَ الأولى ألفاً ثمَّ تُسَهَّلَ الثانيةُ بينَ بينَ ، وتسهَّلُ الأولى دونَ الثانيةِ أنْ تُقْلَبَ ألفاً وتحققُ الثانيةُ ، وتسهَّلُ الثانيةُ دونَ الأولى • أنْ تُسَهَّلَ الثانيةُ بينَ بينَ ، فحصلَ من التقسيمِ ثلاثةُ أوجهٍ : انقسمَ وجهٌ منها إلى وجهينِ فصارتْ أربعةَ أوجهٍ ذكرَ منها وجهينِ وأسقطَ منها وجهينِ ، وذكرَ وجهاً لا يعقلُ البتَّةُ ، وهو الوجهُ الثالثُ في كلامه ، هذا آخرُ الهمزاتِ باعتبارِ التخفيفِ ، واللهُ أعلمُ •

#### ومن أصنافِ المشتركِ التقاءُ الساكنينِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : يشتركُ فيهِ الاضربُ الثلاثةُ إلى آخره •

قالَ الشيخُ : التقاءُ الساكنينِ إنْ كنَ باعتبارِ كلمةٍ اشتركَ فيها الاسمُ والفعلُ كقولكَ في الفعلِ : قُلْ وقُمْ ، وفي الاسمِ كقواك : قاضٍ وغازٍ ، وليسَ في الحروفِ - حرفُ المعاني - حرفٌ يجتمعُ فيه ساكنانِ ، وذلكَ لعدمِ تصرفهم في الحروفِ ، والتقاءُ الساكنينِ فيما تقدَّمْ إنما جاءَ من قبلِ التصرفِ ، وإنْ كانَ من كلمتينِ جاءَ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ تركيباً من كلِّ واحدٍ من الأقسامِ الثلاثةِ ، ومن كلِّ واحدٍ معَ أخويهِ مقدماً ومؤخراً ، فيكونُ تسعةً : اسمٌ معَ اسمٍ ، واسمٌ معَ فعلٍ ، واسمٌ معَ حرفٍ ، وفعلٌ معَ اسمٍ ، وفعلٌ معَ فعلٍ ، وفعلٌ معَ حرفٍ ، وحرفٌ معَ اسمٍ ، وحرفٌ معَ فعلٍ ، وحرفٌ معَ حرفٍ ، فمثالُ الأولِ كَمِ استخرَاجُك ؟ ومثالُ الثاني كَمِ استخرَجتَ ؟ ومثالُ الثالثِ كَمِ الملُ الذي عندَكَ ؟ ومثالُ الرابعِ استخرَجَ استخرَجاً ، ومثالُ الخامسِ استخرَجَ

اسْتَخْرَجَ ، ومثالُ السادسِ اسْتَخْرَجَ المالَ ، ومثالُ السابعِ عَجِبْتُ من استخراجه ، ومثالُ الثامنِ قد استخرجتُ ، ومثالُ التاسعِ من الخروجِ • قوله : « متى التقيا في الدرجِ ؟ » لأنَّما إذا التقيا في غيرِ الدرجِ اُغْتَفِرَ وهوَّانِ من اجتماعهما الوقفُ ، وإنَّ كان اجتماعهما على غيرِ حدهما كقولك : عمروٌ وزيدٌ وشبه ذلك وسببُ سهولته أو امكانه أَنَّكَ تَقْطَعُ الصوتَ عندَ الثاني ، ولو وصلته لم يكن وصله إلاَّ بالصوتِ باقياً فيتعذَّرُ أو يعسرُ بقؤه ساكناً مع استمرارِ الصوتِ لسرِّ انتقالِ اللسانِ ساكناً على مخرجِ الحرفِ مرتينِ • قوله : « وحدَّهما أنْ يكونَ الاولُ حرفَ لينٍ والثاني

مدغماً ، ومعنى قوله : « وحدَّهما » أي الصفة التي يُغْتَفَرُ أمرها عندها أنْ يكونَ كذلكَ ، وسببه ما في حرفِ المدِّ واللينِ من المدِّ الذي يتوصلُ به إلى النطقِ بالساكِنِ بعده • مع استمرارِ الصوتِ ، وما في الحرفِ المشددِ من سهولةِ النطقِ بعملِ اللسانِ فيه عملاً واحداً ، ولا يكفي أحدُ هذينِ الأمرينِ ، وإنَّ كان اجتماعُ الساكِنينِ ممكنًا استقلالاً له ، ألا ترى إلى رفضهم نحو « قَوْمٌ » وإنَّ كان الاولُ حرفَ مدٍّ ولينٍ ووجوبُ حركةِ الشينِ من قولك : « يُشَدُّ » وإنَّ كانَ ما بعدها مُشَدَّداً إلاَّ أنَّهم أقاموا حرفَ المدِّ واللينِ مسوغاً لاجتماعِ الساكِنينِ في بابٍ واحدٍ ، وهو في كلِّ موضعٍ [ ١٥٥ و ] دخلتُ فيه همزةُ الاستنهامِ على همزةِ الوصلِ المفتوحةِ فانهم بدلونَ الهمزةَ ألفاً في نحو الرجلِ <sup>(١)</sup> عندك ؟ وأيمنُ اللهُ يمينك ؟ لما يؤدي إليه من البأسِ الخبرِ بالاستخارِ لَوُ حذفتِ الهمزةُ فصارَ حدُّ الساكِنينِ باعتبارِ اغتفارِ أمرهما إمَّا حالُ الوقفِ وإمَّا لما ذكره من حروفِ المدِّ واللينِ والادغامِ في الثاني ، وإمَّا نحو

(١) في ل : ( آ الحسن ) •

ألف الوصل<sup>(١)</sup> مع المبدلة ألفاً عند اجتماعهما مع همزة الاستفهام ،  
 ويزيد من يرى أن نحو قف وبيم وأشباههما من حروف الهجاء  
 مبنية على السكون لعدم التركيب وكذلك الأسماء كلها إذا عُدَّتْ  
 تعديداً ، وقد اختاره في بعض المواضع واختار أن سکونه لأجل  
 الوقت في موضع آخر •

قوله : لم يجل أولهما من أن يكون مَدَّةً أو غير مَدَّةٍ •

قول الشيخ : ويعني بالمدة أن يكون حرف لين قبله حركة  
 من جنسه ، فإن كان مَدَّةً (٢) فإنه يُحذف سواء كان من كلمة  
 أو من كلمتين ، ومثال الكلمة خف وبع وقل ، ومثال الكلمتين  
 يخشى القوم وغزو الجيش ، ويرمي الغرض ، وإن كن غير مَدَّةٍ  
 صحيحاً أو لينا ليس قبله من جنسه لم يُحذف فلا بد من التحريك ،  
 وقيل أنه أن يُحرَّك الأول إلا في كل موضع كان اجتماع الساكنين  
 بإسكان الأول لغرض بعد أن كن متحرِّكاً ، فلو حرَّك لزال  
 الغرض الذي لأجله سَكَّنَ فيفوت ما لأجله سَكَّنَ فيصير أءالا  
 متعددة لا فائدة فيها ، فعند ذلك لا يكون التحريك لثاني فيعلم  
 بذلك الموضع التي يُحرَّك فيها الأول والموضع التي يُحرَّك فيها  
 الثاني ، وإنما كان تحريك الأول الأصل لأنه إن كان من كلمتين  
 فالأول آخر كلمة فهو أقبل للتمييز فكان أولى به ، وإن كن من  
 كلمة لم يكن الثاني ممكناً إلا لغرض ، فوجب تحريك الأول  
 لئلا يفوت ذلك الغرض ، وأما سَكَّنَ الأول لغرض فقليل ولذلك  
 لم يجعل أصلاً • ثم مثلاً بما يُحرَّك فيه أول الساكنين ، فهما

(١) في و ، ل ، ر : ( همزة ) ، ولا يستقيم معه الكلام •

(٢) ( فإن كان مَدَّةً ) : ساقطة في ل •

لم أبْله ، وتحقيق الساكنين فيه عسير ، وغاية ما يُقال إن أصله لم أبالي حذفت الياء المجزأة ، وكثر في ألسنتهم حتى صار كأن اللام هي الآخر فسكنت لفظاً وحذفت الالف لالتقاء الساكنين اللفظيين ثم أدخلوا هاء السكت على اللام باعتبار الحركة التقديرية لأنها لا تدخل إلا على متحرك فاجتمع ساكنان لفظين اللام والهاء فكسرت اللام لالتقاء الساكنين المنطقيين ولم يرد الالف لأن كسرتها اللفظية عارضة فستعملوا هذه اللام ساكنة تقديرًا من وجه ومتحركة تقديرًا من وجه ومتحركة عارضة من وجه ، فالاول هو الذي حذفت الالف لأجله ، والثاني هو الذي جيء بالهاء لأجله ، والثالث ما في لفظ اللام من الكسر لسكونها وسكون الهاء ، وهو كما ترى من التعسف ومثل من جعلتها بقوله تعالى : { أَلَمْ يَلَمْ } (١) وقد ساقه ههنا في أنها حركة لالتقاء الساكنين ساقه في تفسيره على أنها حركة الهمزة نُقلت إلى الميم فهو ههنا وفي غير هذا الموضع من هذا الكتاب مصرح بأن سكون الميم وأشباهها سكون بناء ، ولذلك لما لاقى ساكنًا آخر حكّم بأن الحركة لالتقاء الساكنين ، ولو كان سكون وقف لم يستتب له الحكم وإنما حمل من جعل السكون فيها سكون وقف أمران : أحدهما استبعاد البناء على السكون مع سكون ما قبل الآخر لما يؤدي إلى اجتماع الساكنين في غير لوقف ، والثاني مجيئها مفتوحة الميم ، ولو كانت حركته لالتقاء الساكنين لآت مكسورة فهو الذي حمله على ذلك ، وإذا جعل السكون سكون وقف وأجري الوصل مجرى الوقف كانت الميم بقية على نية السكون تقديرًا والهمزة بقية على نية الثبات مبتدأ بها ، وجائز إذا أُجري الوصل مجرى الوقف أن يُسقط أيضًا أحكام الوصل لفظًا بدليل جواز قولهم ثلاثة أربعة فنه نقل

(١) سورة آل عمران الآية : ١ ، ٢ .



الحركة الهمزة الى الهاء وإجراء للوصل مجرى الوقف قبل ذلك  
والألم تقلب تاء التانيث هاء ، وفي ذلك تعسف وحمل ، ما اجتمع  
عليه القراء على الوجه الضعيف لأن إجراء الوصل مجرى الوقف  
ليس بالقوي في اللغة ، وبيان تعسفه هو أن الاسماء اذا جردت عن  
التركيب فقد فقد منها مقتضى الاعراب ، واذا فقد مقتضى  
الاعراب وجب البناء إذ لا متوسط ، واذا كان كذلك وجب الحكم  
بالبناء واذا وجب الحكم بالبناء ورأينا العرب أسكتها حكماً بمحة  
[ ١٥٥ ظ ] البناء على السكون وإن كان قبله ساكن لأنه حرف  
مد ولين أو حرف لين . والذي يدل على ذلك أن بعض (١) العرب  
يكسرها ولا وجه لكسرها إلا البناء فثبت أنها مبنية ، وإنما أغتفر  
بناءها على السكون ، وإن كان خلاف قياس ما وضع عليه كلام  
العرب لعروض ذلك في بابها كمعروض الوقف في مثل زيد وعمرو ،  
ألا ترى أن الحركة لما كانت أصلاً في قولك جاءني زيد وعمرو ،  
وأغتفر ما يعرض من التقاء الساكنين في الوقف ، وكذلك هذه  
الاسماء الغرض في وضعها إنما هو التركيب لتحصل الفائدة التركيبية  
هذا هو المقصود في وضع الكلام ، ولم توضع الالفاظ لفيد مفرداتها  
بدليل أنه لا يتكلم بها إلا مع من يعرف مفرداتها قبل ذلك ، واذا  
كان الأصل التركيب ، فالأصل الاعراب الذي هو مسيبه وقطعها عن  
التركيب عارض كما أن الوقف على الكلم عارض وأغتفر فيها  
الجمع بين الساكنين كما أغتفر في نحو زيد وعمرو في الوقف  
لما اشتركا في عروض ذلك ، وإن كان أحدهما عربياً والآخر مبنياً  
لما قدمناه في الدليل ، وأما شبهة الفتح دون الكسر بعد أن ثبت  
أنه مبني فلما يحصل من الكسرات والياء وترقي اسم الله بعد  
ثبوت تفضيحه في الابتداء مع أن السكون عارض على ما قدمناه ،

(١) ( بعض ) : ساقطة من ر .

وإنما اشترطنا الاسم المفخم لثلاث يرد مثل قولك : مُرِيب الذي  
فإنه يُكسر على المختار ، وإنما اشترطنا أن يكون السكون  
عارضاً لفقدان سبب الأعراب وهو التركيب لثلاث يرد مثل قولك :  
مُنِيب الله ، وأما تحريك الثاني فقد تقدم ما يرشد إليه وبينا أنه  
إنما يكون في الموضع [ الذي ] <sup>(١)</sup> يسكن الأول لغرض فلو  
حرّك الأول لبطل الغرض الذي يسكن لأجله وذلك مثل  
« أَنْطَلِقْ وَلَمْ يَلِدْهُ وَيَتَّقْهُ » <sup>(٢)</sup> ، وأما أَنْطَلِقْ فإن أصله  
أَنْطَلِقْ فلما كان طَلِقْ مثل كَتَفْ صارت اللام كالتاء  
فسُكِّنَتْ كسكينها فاجتمع ساكنان فحرّك الثاني فراراً من تحريك  
الأول لما ذكرناه . وأما « لَمْ يَلِدْهُ » <sup>(٣)</sup> فأصله لَمْ يَلِدْهُ ،  
فيلد مثل كَتَفْ ، فسُكِّنَتْ اللام فاجتمع ساكنان فحرّك  
الدال لالقاء <sup>(٤)</sup> الساكنين ، وأما « يَتَّقْهُ » فأصله يَتَّقْهُ نلى أن  
الهاء هاء السكت ، وقد حملها أبو نلى على ذلك في قراءة حفص <sup>(٥)</sup>  
وليس بمستقيم ؛ لأن قراءة حفص ظاهرة في أن الياء ضمير لأنها  
بعد قوله : { وَيَخْشَى اللَّهَ } <sup>(٦)</sup> ، فقوله « وَيَتَّقْهُ » الهاء فيه

(١) ( الذي ) : ساقطة في ر ، والاصل .

(٢) ( وَلَمْ يَلِدْهُ وَيَتَّقْهُ ) : ساقطة في ل .

(٣) هذه قطعة من بيت لرجل من أزد السراة ، والبيت بتمامه :

أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ آبُ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وهو موجود في الكتاب ٣٤١/١ ، التكملة للفارسي ورقة ٩ ،

ابن يعيش ١٢٦/٩ ، التوجيه ص ٢٥٧ ، الخصائص ٢٢٣/٢ ،

الخزانة ٣٧٩/١ ، الحجة ٣١٠/١ .

(٤) في ل : ( لاجتماع ) ، وما اثبتناه احسن .

(٥) قال أبو علي : ومثل ذلك قراءة من قرأ ( وَيَتَّقْهُ ) \* التكملة

ص ٩ ، وفي شرح الشافية المتن قال وقرأ حفص ( وَيَتَّقْهُ )

٢٣٨/٢ ، الحجة في القراءات ٣١٠/١ .

(٦) سورة النور الآية : ٥٢ .

ضميرٌ يعودُ على اسمِ الله تعالى ، وإذا كان كذلك فوجهُ 'أَنْ أَصْلَهُ' «يَتَّقِيهِ» حُذِفَتْ الياءُ للجزمِ بقيَ وَيَتَّقِيهِ سَكَنْتِ الْقَافُ تَسِيهاً لِيَتَّقِيهِ بَكَتَبَ فَمَارَ وَيَتَّقِيهِ فَلَا سَاكِنِينَ حِينَئِذٍ فَلَا وَجْهَ لَإِيرَادِهِ عَلَى ذَلِكَ فَيَمَّا نَحْنُ فِيهِ ، وَأَمَّا إِذَا قَدَرْنَا إِيَّاهُ هَاءُ السَّكْتِ وَسَكَنًا أَقَافَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جُتِمَعَ سَاكِنَانِ الْقَافُ وَالْهَاءُ فَحُرِّكَتِ الْهَاءُ بِالْكَسْرِ لَاتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَفِيهِمَا مَا تَرَى مِنْ ضَعْفٍ [ تَلْسَى ضَعْفٍ ]<sup>(١)</sup> ، وَالثَّانِي أَبْعَدُ مَعَ ظَهْوَرِ انْتِفَاقِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَمَّا بَيَّنَّاهُ فَلَا وَجْهَ لِحَمَلِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ مَعَ ظَهْوَرِهِ فِي وَجْهِ جَائِزٍ مُسْتَقِيمٍ •

وَأَمَّا نَحْوُ «رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ» ، فَلَا صِلَ 'أُرْدُدُ' وَلَمْ يَرُدُّدْ ، فَمُسْكَنُ الْأَوَّلِ لَغَرَضِ الْإِدْغَامِ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ فَحُرِّكَ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَوْ حُرِّكَ الْأَوَّلُ لَفَاتَ الْغَرَضُ الَّذِي سَكَنَ لِأَجْلِهِ ، وَهُوَ غَرَضُ الْإِدْغَامِ فَوَجِبَ تَحْرِيكُ الثَّانِي لِذَلِكَ • وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَوَجْهٌ لِفَهْمِ أَنَّ الْإِدْغَامَ مُشْرُوطٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا<sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَدَّ مِنْ اسْكَنِهِ<sup>(٣)</sup> ، فَلَوْ لَمْ يُشْتَرَطْ تَحْرِيكُ الثَّانِي لَأَدَّى إِلَى اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ بِدَلِيلِ إِجْمَاعِ<sup>(٤)</sup> ،<sup>(٥)</sup> الْإِظْهَارِ فِي رَدَدَتْ وَرَدَدَنْ [ إِلَّا مِنْ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ وَلَا يُعْتَدَّ بِلَفْظِهِمْ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ قَوِيَ الْإِظْهَارُ فِي أُرْدَدُ وَلَمْ يَرُدُّدْ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي رَدَدَتْ وَرَدَدَنْ ]<sup>(٦)</sup> ، فَقَدْ أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ

(١) ما بين المعقوفين : ساقطة في الاصل •

(٢) انظر ابن يعيش ١٢٧/٩ ، شرح الشافعية ٢٣٩/٢ •

(٣) في ر : ( اشكاله ) ، وهو تحريف •

(٤) في ت : ( اجتماع ) •

(٥) في س : ( على ) •

(٦) ما بين المعقوفين : ساقطة من الاصل •

السكونَ في رَدَدَتْ 'سكون' بناءً ولا يقبل 'حركة' ، والسكونُ 'فسي' لم يَرُدَّ 'سكون' عارضٍ بنقلِ الحركةِ فلا يلزمُ من امتناعِ إدغامِ الأولِ إمتناعُ (١) إدغامِ الثاني ، ولذلك جاءَ في القرآنِ على كلِّ واحدةٍ من اللغتين ، فثبتَ أنَّ كِلتا اللغتينِ مستقيمةٌ • قالَ اللهُ تعالى : { مَنْ يَرْتَدَّ } (٢) ، فهذا على « لغةِ بني تميم » ، وقالَ : { مَنْ يَرْتَدُّ } في قراءةِ ابنِ عامرٍ ونافعٍ ، وهذا على لغةِ أهلِ الحجازِ • وقالَ تعالى : { وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ } (٣) ، وقولَ : { أَشْدُّدُ بِهِ أَزْرِي } (٤) ، فهذا على لغةِ أهلِ الحجازِ إجماعاً ، واللغتانِ جيدتانِ إلاَّ أنَّ الإدغامَ في المضارعِ المجزومِ أقوى منه في صيغةِ الأمرِ ، ألا ترى الى قوله تعالى : أَضْمُمُ وَأَشْدُّدُ ، كيف اتفقَ على إظهاره ؟ وقوله : « مَنْ يَرْتَدَّ » أكثرُ القراءِ على إدغامه وسرِّ ذلكَ أنَّ السكونَ في أَضْمُمُ وَأَشْدُّدُ 'سكون' بناءً لا 'سكون' إعرابٍ كما يوليه البصريونَ ، فكانَ كسكونِ رَدَدَتْ ، وسكونِ المضارعِ [ ١٥٦ و ] سكونِ إعرابِ عارضٍ ، والعارضُ لا يُعْتَدُّ به فكأنَّهُ مُجَرَّكٌ على أصله ، وأيضاً فإنَّهُ أدغمَ قبلَ دخولِ الجازمِ ، فجاءَ الجازمُ وهو مُدْغَمٌ فبقى على حاله ، فأما إذا قيلَ رُدُّوا وشُدُّوا

(١) ( امتناع ) : ساقطة في ر •

(٢) سورة المائدة الآية : ٥٤ • قرأ نافع وابن عامر وابو جعفر بدالين مكسورة فمجزومة بفك الإدغام على الأصل لاجل الجزم ، وعليها الرسمُ المدني والشام والامام • اتحاف فضلاء البشر ص ٢٠١ ، تقريب النشر ص ١٠٧ •

(٣) سورة القصص الآية : ٣٢ •

(٤) سورة طه الآية : ٣١ • قرأ ابن عامر وابن وردان بقطع همزة ( اشدد ) مع فتحها ، لأنَّه من فعل ثلاثي وهمزة المضارع قطع وحكما أنَّ تثبتَ في الحالين مفتوحة وجزم الفعل جواباً للدعاء • اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٣ ، تقريب النشر ص ١٤١ •

وشبهه 'فهو محل' اجماع في الادغام لأن حركة 'الثني حركة' لازمة  
فلا وجه للاظهار ، واذا وجب الادغام في المضارع والماضي في نحو  
شَدَّ يَشُدُّ ورُدَّ يَرُدُّ مع قبوله الاسكان في شَدَدْتُ وَلَمْ  
يَرُدُّ ، فادغام ما لا يقبل الاسكان أجدر •

(فصل) قوله : والاصل 'فيما حُرِّكَ' منهما أن 'يُحَرِّكَ' بالكسر  
الى آخره •

قول الشيخ : إنما كان كذلك لأدور : أحدها ما بين الكسر  
والسكون من المؤاخاة من حيث اختصاص 'كَلَّ' واحدٍ منهما بقبيل  
من المراتب ، فلمَّا كان بينهما هذه المؤاخاة جعل الكسر عوضاً  
عنه عند الحاجة الى الحركة • الثاني أن العزم في الافعال جعل  
عوضاً عن دخول الجر<sup>(١)</sup> فيها لتعذر دخول الجر<sup>(١)</sup> فلذلك جعل  
الكسر عوضاً من السكون في موضع تعذر بقاء السكون على سبيل  
التقاص والتعارض • والثالث أن الغرض من تحريك الاول التوصل  
الى النطق بالسكان الثاني وقد ثبت الكسر في أصل ذلك ، وهي  
الهمزات التي يتوصل الى النطق بالسكان • قوله : « والذي حُرِّكَ »  
بغيره فلا أمر ، يعني أنه لا يعدل عن الكسر إلا بمعارض<sup>(٢)</sup> خاص  
يقتضي غيره جوازاً ووجوباً ، والجواز قد يكون على السواء ، وقد  
يكون الاصل أولى ، وقد يكون المدول اليه أولى ، فالجواز على  
السواء أن يكون ما بعد السكان الثاني ضمة أصلية لفظاً أو تقديرًا

(١) كذا في ل ، س ، وفي بقية النسخ ( الجريئة ) •

(٢) في ل : ( المعارض ) ، وهو تحريف •

في نفس الكلمة التي الساكن فيها في « مثل : ( وَقَالَتْ أَخْرِجْ )<sup>(١)</sup> »  
 وَقَالَتْ أَغْزِي<sup>(٢)</sup> ، وَإِنَّمَا قلنا ضمةً أصليةً إحترازاً من مثلٍ إنْ  
 أَمْشُوا ، ( وَإِنْ أَمْرُؤٌ )<sup>(٣)</sup> ، فَإِنَّهَا ليست أصليةً بدليل قولهم :  
 امش بالكسر ، ومررت بامرئ بالكسر ، ورأيت امرئ بافتح ، وإِنَّمَا  
 قلنا لفظاً وتقديراً ليشمل باب « قَالَتْ أَخْرِجْ » وَقَالَتْ أَغْزِي ،  
 لئلا يتوهم أنَّ الشرط حصول الضمة لفظاً ، وإِنَّمَا قلنا : في نفس  
 الكلمة التي الساكن فيها ، إحترازاً من مثل « إِنْ الْحُكْمَ »<sup>(٤)</sup> ، فهذه  
 ضمةً أصليةً بعد الساكن ولكنها من كلمة أخرى ، لأنَّ حرف  
 التعريف كلمةً مستقلةً فالضمة من كلمة أخرى ، وإذا كانت منفصلة  
 كانت غير لازمة ، ولذلك لم يعتد بها بخلاف ما تقدم ، فمن كسر  
 فعلى الأصل ومن ضم فلكراهة الضم بعد الكسر فعُدَّ إلى الضم ،  
 ولذلك وجب ضم الهمزة في مثل أَخْرِجْ أَقْتُلْ ، وإِنَّمَا التزم  
 به ولم يلزم هنا لأنَّ الهمزة مع الضمة في كلمة واحدة ، وليس  
 ما ذكرناه مع هذه الضمة في كلمة واحدة فلا يلزم من شدة  
 الكراهة لهذا الاستتال الذي تحقق في كلمة واحدة شدته في ما كان  
 من كلمتين لكون ذلك غير لازم<sup>(٥)</sup> وصلاً ولا قطعاً ، أمَّا الوصل  
 فلأنَّه قد يتصل بغير ساكن • وأمَّا القطع فواضح ، وأمَّا نحو  
 أَخْرِجْ فلازم عند الابتداء أبداً فلذلك كره الكسر وعُدَّ إلى  
 إلى الضم وجوباً ، وأمَّا الجواز فاختير فيه العدول عن الأصل فكلُّ

(١) سورة يوسف الآية : ٣١ • ( وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْهِنَّ ) •

(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٤٢ •

(٣) سورة النساء الآية : ١٧٦ ( إِنْ أَمْرُؤٌ هَلَكَ ) لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ •

(٤) سورة الانعام الآية : ٥٧ وتام الآية ( إِنْ الْحُكْمُ ) إِلَّا لِلَّهِ يَنْقُضُ الْحَقُّ •

(٥) في ل : ( عنده ) •

«واو هي ضمير» وقبلها فتحة» نحو اخشوا القوم ، وإنما أختير ؛ لأنه لما قصد إلى تحريكه كان تحريكه بضمة الحرف الذي كان يليه أولى من حركة أجنبية لما في ذلك من مناسبتها والدلالة على المحذوف أيضاً ولمفرق بينهما وبين «واو»<sup>(١)</sup> لو كما قال ، وأما موضع الجواز فلمختار الأصل فواو لو لأنها ليست كواو الضمير فيما ذكرناه فبقى الكسر فيها على الأصل ، وأما الضم فيها ملتصقها بواو الضمير بعد تعليله بالعلة الأولى فلا يستقيم تشبيهها به مع تعليله بالعلة الثانية ، لأن فيه نفياً ، لأنه إنما ضم اخشوا القوم ليفصل بينه وبين واو لو فكيف يستقيم أن يقال ضمت واو لو تشبيهاً بها ؟ وفي ضمها انتفاء الفرق الموجب لضم اخشوا القوم ، فمما رآه في ضمن اثبات هذا الحكم انتفاء تلك العلة ، وشال العدول عن الأصل على غير المختار الفتح في مثل «مريبن الذي» ، ومثل الجواز على الاستواء قولهم : «رد رد»<sup>(٢)</sup> ورد بانحركات الثلاث ، في لغة بني تميم<sup>(٣)</sup> . أما الكسر فعلى الأصل ، وأما الضم فللتابع ، وأما الفتح فلطلب الخفة بعد كراهة الكسر ، وأما الموضع الذي يانزم فيه العدول عن الأصل فباب رد إذا لقيه ضمير بعده للغائبة ، فإنه يجب فيه الفتح ، وإنما التزموا فيه الفتح لخفاء الهاء ، وكان الحرف الذي قبلها قد ولى الالف فقوي [ ١٥٦ ظ ] أمر الفتح فلتزيم لذلك ، وإذا اتصل به ضمير الغائب فالوجه ضمه لما ذكر من الملة إلا أنه ليس في القوة كالالف لأنه لا يكون قبل الالف إلا الفتح ، وليست الواو مثلها في التزام الضم . وأيضاً فإنك إذا كسرت انكسرت الهاء فيقلب الواو ياء

(١) ( واو ) : ساقطة في ل ، ت .

(٢) في المفصل : ( رد ولم يرد ) ص ١٩٦ .

(٣) انظر الكتاب ١٥٨/٢ ، شرح الشافية ٢٤٣/٢ .

فيزول مستلزم الضم ، ولهذا المعنى جاز الكسر في لغة بني عقيل  
 فلا يعرف الفتح إلا فيما أورده ثعلب<sup>(١)</sup> فإنه قول شدة وشدة  
 وشدة فجوز الامة في ذلك والظاهر أنه وهم منه في تجويزه  
 ذلك مع وجود الضمير ، وظن أن ما كن يجوز قبل اتصال  
 الضمير بان بعد اتصاله فاذا لقي نحو رد ولم يرد ساكن آخر  
 بعده ساغ الفتح والكسر ولا بعد في الضم ، أما الكسر فعلى  
 الأصل ويتقوى لأنه اذا قدّر مفكوك الادغام كن الكسر لازماً ،  
 واذا كان لازماً فلا دغام إن شاء جاء عليه ، وهو على ما كن فينبغي أن  
 يبقى على حاله ، وأما الفتح فلأن الكلمة الاولى منفصلة فنطق بها  
 على ما تقتضيه ثم جاء الساكن الثاني فثبتت على حاليها في الفتح ،  
 وهذا بعينه يجري في وجه الضم فذلك قلنا : ولا بعد في الضم ،  
 ومما حركوه بحركة غير الكسر والتزموها قولهم مذ ايوم لأنها  
 حركتها الاعلية فكن تحريكها بها أولى ولما فيه من الانباع ، وهذا  
 يشير الى تقوية الضم في اخشوا القوم ، لأنهم عدلوا عن أصل التقاء  
 الساكنين الى حركة في التقدير تنبها عليها مع ما بين الواو والضم  
 من المناسبة كما بين ضم الميم وضم الدال من المناسبة . قوله :  
 « وليس في هلم إلا الفتح » فإنما التزم الفتح فيها لأنه اسم فعل  
 موضوع على الفتح كريد فلا وجه على ذلك لايراده في اتقاء  
 الساكنين ، وإنما ورد في ذلك على تقدير أن يكون أصله هل  
 أو مم أو ها ألم على القولين المتقدمين في فعل هلم فحينئذ يكون  
 من باب القاء الساكنين ، واذا قدّر كذلك علل التزام الفتح  
 لأنه مركب والتركيب يناسب من التخفيف أكثر من المفرد وأيضاً  
 فلتشبيهه بخمسة عشر .

(١) قال ابن الحاجب : وغلط ثعلب في جواز الفتح ، شرح الشافية ،  
 المتن ٢٤٣/٢ .



(فصل) قوله : ولقد جَدَّ في الهربِ من التقاءِ الساكنينِ من  
قال دَابَّةً وشَابَّةً الى آخره .

قال الشيخ : يعني أَنَّهُ لم يغتفرْ أمرهما مع وقوعهما على  
حدّهما حتّى فرَّ عنهما لما أمكن قلبُ الالفِ همزةً . قوله :  
{ ولا الضَّالِّينَ } <sup>(١)</sup> ، وكذلك إذا وقعتْ على بابِ « انْقَرَّ »  
بحركة الحرفِ الموقوفِ عليه ، وكلُّ ذلك فرارٌ من اتقاءِ الساكنينِ ،  
ولم يفعلْ ذلكَ فيما منعَ منه مانعٌ ، فلم تُغَيَّرِ الواوُ والياءُ في مثلِ  
تَأْمُرُونَنِي وخَوَيْصَةَ لتعذرِ التغيرِ لبُعدِ الهمزةِ عنهما ، ولا فَعِلَ  
ذلكَ في مثلِ رَأَيْتُ انْقَرَّ إِلَّا على شذوذٍ لما تقدّمَ من علتهِ في  
موضعه .

(فعل) قوله : وكسروا نونَ مِنٍ عندَ ملاقتها لكلِّ ساكنٍ  
الى آخره .

قال الشيخ : هذا الحكمُ المذكورُ في هذا الفصلِ هو من أحكامِ  
الفصلِ الذي قبلَ ما قبله وهو قوله : « والاصلُ فيما حُرِّكَ منهما ،  
وليسَ لتأخيرِهِ عنه معنى ، فالاصلُ أنْ تُحَرِّكَ نونَ مِنٍ بالكسرِ  
على ما تقدّمَ <sup>(٢)</sup> من <sup>(٣)</sup> أصلِ القاءِ الساكنينِ إِلَّا أَنَّهُم التزودوا مع  
لامِ التعريفِ النتحَ على اللفظةِ الفصيحةِ لكثرةِ <sup>(٤)</sup> وقوعها معها مع  
لزومِ الكسرةِ قبليهما فطلبوا تخفيفه لذلك والتزودوا فقالوا : مِنٍ  
الرجلِ وبقوا فيما عداهُ على الاصلِ ، « وأما نونُ عَنٍ » فقياسها

- 
- (١) سورة الفاتحة الآية : ٧ .  
(٢) في ل : ( تقرر ) .  
(٣) في ر : ( من أصل ) .  
(٤) في ل ، الاصل : ( دخول ) .

أيضاً الكسر الذي اتزموه في الأفصح ، وهي إن كثر<sup>(١)</sup> مع اللام إلا أنها لم تكرر كثرة « من » ، وليس قبل نونها كسرة فافترقا لذلك . وأما ما حكى « عن الرجل بالضم » فلغة ليست بجيدة<sup>(٢)</sup> ، ووجهها من حيث الجملة أنهم شبهوها بحرف العلة لما انفتح ما قبلها كما شبهوها لما انكسر ما قبلها بحرف العلة فقلوا : بلعنبر كما قالوا : خذوا العنبر وكذلك قالوا عن الرجل كما قالوا اخشوا القوم .

#### ومن اصناف المشترك حكم أوائل الكلم

قال صاحب الكتاب : تشترك فيه الأضرب الثلاثة وهي في الأمر العام على الحركة إلى آخره .

قال الشيخ : الظاهر أنه حكم أوائل الكلم وإلا فعلمهم أوائل الكلم ليس من المشترك لأن المشترك عبارة عن الأحكام التي يشترك فيها ثنائ أو ثلاثة وليس أعلم كذلك ، ولو صح أن يقال العلم مشترك فيه هنا لصح أن يعبر عن جميع الأبواب بالعلم ، وليس هذا<sup>(٣)</sup> هو المقصود ، وإنما المقصود ما يكون الاشتراك فيه حقيقة كما بيناه في أوله كالأداة والوقف . وأحكم أوائل الكلم تحرك وسكون واشترك في ذلك الاسم والتعل والحرف . ثم ذكر أن الأصل التحرك لأن كل كلمة تقدر منفصلة فقياسها أن توضع متحركة الأول لا يتعذر النطق أو يشقل ، فثبت [ ١٥٧ و ] أن الأصل الحركة .

(١) في ر : ( كسرت ) ، وهو تحريف .

(٢) شرح الشافية ٢/٢٤٦ .

(٣) هذا : ساقطة في ل .

قوله : وقد جاء منها ما هو على السكون الى آخره .

قول الشيخ : الكلمات التي أوائلها ساكن تكون في الاسماء والافعال والحروف ، أما الاسماء فعلى قسمين : سماعي وقيسي ، فالسماعي ألفاظ محفوظة وهي ما ذكرها وقياسي مصادر الافعال التي بعد ألفتها اذا ابتدء بها أربعة أحرف فمما بدأ كقولك الانطلاق وشبهه ، وإنما قال بعد ألفتها اذا ابتدء بها أربعة أحرف ، ولم يقل مصادر الافعال التي على أكثر من أربعة أحرف لأنه في حصر ما أوله ساكن من المصادر ، فلو قال ذلك لوجب أن يكون قد حكم على نحو تدحرج وتناظر ( ونحوها ، بأن أوئل مصادرهما ساكنة وليس بمستقيم لأنك تقول في مصدره : تدحرج وتناظر )<sup>(١)</sup> ، فوجب أن تعرض لآفات الافعال لتخرج عنه مثل ذلك ، ولا يرد على ذلك إلا مثل قولهم : أهراق واسطاع فان بعد ألفتها اذا ابتدء بها أربعة أحرف وليس أول مصادرهما ساكناً . وجوابه أن ذلك شاذ فلم يعتد به فيما نحن فيه . والوجه أن تقول أصله أراق ، وأطاع وتند ذلك لا يبقى بعد ألفه أربعة أحرف . والآخر أن هذه زيادة على غير قياس فلا يعتد بها فكأنك قلت : أراق وأطاع وليس بعد الالب إلا ثلاثة أحرف ، وسيأتي ذكر ذلك في صنف زيادة الحروف . وأما الفعل فكل ما جاء<sup>(٢)</sup> فيه من سكون الاول جار على قياس وهو قسمان : أحدهما أفعال المصادر الي ذكرناها ماضية وأمرأ وهو كل ما كن بعد ألفه اذا ابتدء به أربعة أحرف ماضياً وأمرأ ، ويرد على المصنف لكونه لم يقيد بالماضي والأمر ولم يحترز بذلك عن المضارع أن يقال اذا قلت : أنطلق وأستخرج فهذا فعل بعد ألفه اذا ابتدء بها

(١) ما بين القوسين : ساقطة في ر .

(٢) في الاصل ، ت ، و : ( جاءت ) وهو تحريف .

أربعة أحرف فصاعداً وليس أوله ساكناً فلا يستقيم ذلك<sup>(١)</sup> في الفعل وإنَّ المقام في المصدر لأنَّ المصدر جارٍ في الجميع نلتى ما ذكرنا وإنَّما جاءت هذه المخالفة في الفعل ، فإنَّ أُجيبَ عن ذلك بأنَّنا قمنا إلى أن تكون الالف المذكورة [فصير]<sup>(٢)</sup> همزة وصل جيء بها للنطق بلسان لم يستتم التعريف بذلك لأنَّه يؤدي إلى الدور ، وذلك لأنَّه لا يُعرف أنَّ المجتلب همزة وصل إلا بعد أن يُعرف كرون الأول ساكناً ولا يُعرف كونه ساكناً إلا بعد أن يُعرف أنَّها همزة وصل . فلأولى أن يُقال في الفعل مما ليس بمضارع فيندفع هذا السؤال ويرتفع اللبس .

واقسم الثاني من الأفعال صيغ الأمر من اثلاثي غير المزيد فيه مثل اضرب واذهب ولا يرد على ذلك نحو ق وخف فإنَّ أصله السكون وإنَّ قصد قصد إلى الاحتراز عنه أكنه أن يقول مما لم يعمل مضارعه من المعنى الفاء والين فيخرج باب ق وخف ولا يخرج نحو ايجل لأننا قلنا : مما لم يتل مضارعه ، وهذا لم يعمل مضارعه فهو داخل في الأول ، فإنَّ خيف من ورود رة وقصد إلى الاحتراز منه أيضاً لكونه صيغة أمر من اثلاثي وليس ساكن الأول زيد الاحتراز عنه بخصوصيته لأنَّه لا أخ له يشاركه في قصد إلى تغيير عام وإنَّما ذلك مختص بالأمر من ترى خاصة ، ألا ترى إلى أخواته نحو شئ ونائي لم يفعل بها هذا الفعل بل جرت كما جرى باب سعى فيقال في الأمر إناء إشاء كما يقال اسمع فعلم أن ذلك مختص بلفظ يرى والأمر منه ، وأمَّا الحرف فلم يأت فيه ما أوله ساكن إلا لام التعريف وحدها والميم فرع عليها وهذا على مذهب سيبويه ؛ لأنَّ مذهبهم أن السلام

(١) في س : ( كلامه ) ، ولا يتفق معه الكلام .

(٢) ( فتصير ) : زيادة من ر .

بوحدها للتعريف ، وأما الخليل فمذهبه أن حرف التعريف ال<sup>(١)</sup> فعلى مذهبه ليس في الحروف ما أوله ساكن ؛ لأن أول هذه الهمزة ، وهي متحركة بالفتح ، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة ، وتخفيفها للكثرة لا يجعل اللام أولاً ، فثبت أن ذلك إنما يجري على قول سيويه دون الخليل . قوله : « فإذا وقعت هذه الاوائل في الدرج نطبق بها ساكنة » ، لأنه إن كان<sup>(٢)</sup> قبلها متحرك فلا اشكال ، وإن كان قبلها ساكن حرك الأول وحذف فيصير أيضاً ما قبلها متحرك فنطبق بها على حالها ساكنة فأما إذا وقعت في موضع الابتداء فلا يمكن الابتداء بالساكن أو يعسر توصيلوا الى الابتداء بالساكن بأن زادوا همزة متحركة ليتمكن النطق بالساكن ، كقولك في الابتداء اسم : استغفار استخرج استخرج اضرب الرجل .

( فصل ) قوله : وتسمى هذه الهمزات همزات الوصل .

قال الشيخ : لأنها يوصل بها الى النطق بالساكن ، لا لأنها سُميت بهمزات الوصل ؛ لأنها [ ١٥٧ ظ ] تحذف في الوصل لأنها حينئذ مفعولة ، فكيف تضاف مثبتة الى شيء يجب عنده ( فقدانها ؟ وهي بتسميتها بالعكس من ذلك أولى .

قوله : وحكمها أن تكون مكسورة الى آخره .

(١) انظر شرح الاشموني ١/١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) ( كان ) : ساقطة في ر .

قول الشيخ : لَأَنَّهُ (١) قد ثبتَ إِنَّمَا يتوصلُ به إلى النطقِ بها  
 عندَ الوصلِ إذا كانَ قبلها ساكنٌ حركتهُ هي كسرةٌ فجعلتُ حركةً  
 الهمزةَ أيضاً تنسبها لها بذلكَ لعروضها أصلاً ، أو تقولُ يُقدَّرُ  
 إجتماعُ عريةٍ عن الحركاتِ فيجبُ أنْ تكونَ مكسورةً لما تقدمَ  
 من أنْ أصلُ اتقاء الساكنينِ الكسرُ ، فإنْ عدلَ عن الكسرِ إلى  
 غيرهٍ لعارضٍ فلا بدَّ من بانه ، وهو موضعان : أحدهما ما وقعَ بعدَ  
 سكونه ضمةٌ أصليةٌ لفظاً وتديراً ، كقولك : أغزوا وأغزي ولا  
 تقولُ : أبنوا بالضمِّ بلْ تقولُ : أبنوا بالكسرِ ، لأنَّ الضمةَ ههنا  
 ليستْ أصليةً ، ألا ترى أنَّه من قولك : بُنيَ يبني ، وإذا قلتَ :  
 أغزي ضمنتُ لأنَّ بعدَ السكونِ ضمةٌ أصليةٌ تقديرًا ؛ لأنَّ أصله  
 غزاً يغزُو وأصلُ أغزي أغزوي وإنَّما جاءتِ الكسرةُ من قبلِ  
 الاعلالِ لا من أصلِ البنيةِ ويجبُ الضمُّ فيما ذكرناه ، ولا يجوزُ  
 البقاءُ على الأصلِ ، فلا تكونُ همزةُ أُقْتُلْ أُخْرِجْ إلا مضمومةً  
 بخلافِ نحو قولك : إنْ أغزوا ، وقالتِ أُخْرِجْ على ما تقدمَ ،  
 الحركةُ التي في بابِ قَالَتْ أُخْرِجْ من كلمةٍ أخرى ، والحركةُ  
 التي في بابِ أُقْتُلْ وأُخْرِجْ من كلمةٍ واحدةٍ فلمَّا كانتِ الهمزةُ  
 من جملةِ الكلمةِ ههنا قَوِيَ أمرُ الضمِّ فيه ؛ لأنَّ العدولَ عن الكسرِ  
 في نحو قَالَتْ أُخْرِجْ إِنَّمَا كانَ كراهيةَ الضمِّ بعدَ الكسرِ وكذلك  
 في قولهم : أُقْتُلْ ، وكراهيةَ الضمِّ بعدَ الكسرِ فيما كانَ من كلمةٍ  
 أُسِّدُ فيما كانَ من كلمتين ، وهو في كلمتين أسهلُ فلذلكَ جاءَ  
 الأمرانِ في بابِ قَالَتْ أُخْرِجْ والتَّزِمَ العدولُ عن الأصلِ في بابِ  
 أُقْتُلْ وأُخْرِجْ لما ذكرناه . والموضعُ الثاني همزةُ لامِ التعريفِ  
 على مذهبِ سيوريه فإنَّها همزةٌ وصلٌ اجْتُلبِتْ للنطقِ بالسَّاكنِ  
 ولكنَّها التَّزِمَ فيها الفتحُ على ما تقدَّم .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

( فمّل ) قوله : وإثباتُ شيءٍ من هذه الهمزاتِ في الدرجِ خروجٌ عن كلامِ العربِ الى آخره .

قال الشيخ : لأنّه إنّما جيءَ بها في الابتداء لما ذكرناه من الحاجة اليها فعلم أنّهُ لم يوتَ بها إلاّ لذلك ، فإذا أتى بها في غيره كان خروجاً عن كلامهم قطعاً وما خرجَ عن كلامهم فهو لحنٌ ، وأمّا كونه لحناً فاحتمالاً فلأنّه إذا غيّرتُ حركةَ حُكْمَ بأنّها لحنٌ فإذا زيدَ حرفٌ<sup>(١)</sup> وحركةٌ ليستَ من كلامهم كان أفحشٌ ، إلاّ أنّهم أبدلوا عن هذه الهمزة ألفاً في بابِ اللّحنِ عندك ؟ وأيمنُ الله يمينك ؟ ، وقد تقدمتْ علةُ ذلك وهو مما التزموه فراراً من ذلك الالباسِ المتقدم ذكره .

( فصل ) قوله : وأمّا إسكانهم أولَ هوَ وهى الى آخره .

قال الشيخ : أوردَ هذا الفصلَ معترضاً به لأنّ أولَ الكلمة من قولك : وَهُوَ وَلَهُوَ وَفَهُوَ وَفَهُي<sup>(٢)</sup> ، وَهِيَ<sup>(٣)</sup> ، الهماءُ وهي ساكنةٌ كسكّن قولك : واسمُك واستخراجُك ، فلم لا تُعَدُّ ما أوله ساكنٌ ؟ ولم تُعَدِّ . وأجابَ عن ذلك بأنّ هوَ وهى ولامُ الأمرِ أوائلها متحركةٌ بدليل قولك : هوَ فعِلْ كَذَا هيَ فعِلتْ كَذَا : { لِيُسْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ }<sup>(٤)</sup> ، ثمّ يَبْنِ سببَ الاسكان فيه لِتَسْتَفِي شَبْهَةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَ بِهَا هذه الحروفُ وتَنَزَّلتْ معها كل جزءٍ نَزَلَ قولك : وَهُوَ مَنْزِلَةٌ قولك عَضُدٌ ، وقولك : وَهِيَ أَوَّلَى مِنْ قولك : وَلِيُسْفِقَ مَنْزِلَةٌ

(١) حرفٌ : ساقطة من و ، ت ، ب ، ل ، س .

(٢) وفي : ساقطة من ر .

(٣) وهى : ساقطة من و ، ت ، ب ، س .

(٤) سورة الطلاق الآية : ٧ .

قولك : كَتَبَ ، وقد ثبت تخفيفُ نحو ذلك الاسكان فأُجري هذا مجراه فسُكِّنَ تخفيفاً عارضاً فثبت أن أصلها الحركة وأن السكون عارضٌ • وأمّا إسكانهم ثم هو ، وإن كانت ثم ليست كالواو والفاء في تنزيلها من الة الجزء لاستقلالها فحملها على أختيها تشبيهاً بهما ولذلك كان الاسكان في وهو وهى وليُنفق أكثر منه في ثم هو وثم هي وثم ليُنفق ، وضعف في نحو : { أن يُمل هو } <sup>(١)</sup> لأنه لم يميل بما هو كالجزء ولا بما أشبه ما هو كالجزء ، فلذلك كان ذلك الوجه ضعيفاً ، وهو مروى عن قالون •

#### ومن أصناف اشتراك زيادة الحروف

قال صاحب الكتاب : يشترك فيه الاسم والفعل والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك : اليوم تساء أو أتاه سليمان إلى أخيه •

قول الشيخ : ولا مدخل للحرف في مثل ذلك إذا لم يثبت تصرفهم في الحرف بالاشتقاق كتصرفهم في الاسم والفعل ، وأمر الزيادة راجع إلى معنى الاشتقاق ، ولأن معنى الزائد هو الذي يسقط في تصريف الكلمة تحقيقاً أو تقديرًا ، والحرف لا مدخل له في ذلك إذ لم يتصرف فيه تصرفهم في الاسم والفعل ، وأمّا الاسماء الجادة فأنهم حكموا فيها بالزائد والاصلي على معنى أنها [ ١٥٨ و ] لسو تصرف فيها لكان قياسها أن يكون كذلك حملاً على نظائرها ، وأمّا الاسماء الانجبية والمعرية فأكثرهم أيضاً يحكم عليها بالاصلي والزائد على معنى أنها لو كانت من كلامهم تقديرًا لكان قياسها أن يكون

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ • قرأ باسكان الهاء قالون وابو جعفر بخلاف عنهما ، اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ ، تقريب النشر ص ٩٩ ، سراج القارى ص ٤١٩ •



كذلك كما قلناه في الجوائد • ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض وأصل في البعض فيقول 'إنما ثبت ذلك في كلامهم ، فأما ما عرّبوه فلم يثبت ذلك فيه • والحروف الزوائد هي ما ذكره ، وقد ظنّ بعض الناس أن حصرها في أثنائه سلبه أن ليس بمستقيم من حيث إنه سقط منها الواو • وأجيب بأن المراد أثنائه سليمان بوصل الهاء بواو وعند ذلك يحصل الواو •

قوله : ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائداً فإنّه منها لا أنّها أبداً تقع زوائد •

قال الشيخ : أراد بحروف الزوائد ما ذكره من أن الزائد لا يخرج عنها لا أنّها تكون أبداً زوائد ، لأنّه قد تكون الكلمة منها وكلها أصول كقولك : سلّم ونمّل وهمل وأشباه ذلك ، وأراد أيضاً الزيادة غير المكررة ، لأنّه قد تقدّم أن تلك تجري في الحروف كلها فعلم أنّه لا اختصاص لها فاذا خصص ههنا علم أنّه أراد غير ذلك • قوله : « ولقد أسلفت في قسمي الاسماء والافعال » لأنّه لما ذكر الانبئة ورتبها على مواضع الزيادة علمت مواضع الزيادة وما يقع زائداً ، وهو كلام يتعلّق بالزيادة ضمناً ولكنّه لم يستغن عنه لأن غرضه أن تعرف القوانين التي تحكم بها الشيء زائداً ، ولم يتعرض لذلك ، ثمّ فالغرض الذي ذكره ههنا باعتباره غير الغرض الذي (١) ذكرها ثمّ باعتباره • ثمّ شرع فيها واحداً واحداً •

(فعل) قوله : الهمزة يحكم بزيادتها اذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول •

(١) (الذي) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •

قال الشيخ : قلت أما إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول فإن علم ذلك بالاشتقاق فلا إشكال وهو كثير ، وإن لم يعلم بالاشتقاق فإن ثبت أن الثلاثة أصول زال الإشكال أيضاً لأنه قد ثبت مثله كثيراً فكان حمله على الأكثر أولى وإن يتحقق أنها أصول لم يخل إما أن يقوم دليل على زيادة بعضها أو لا فإن قام فلا إشكال في الحكم بأصلها لتعذر الزيادة كما ذكره في « إمعة <sup>(١)</sup> » وإمرة <sup>(٢)</sup> ، وإلا حكم بزيادتها وما ذكره في « أولق » في أنه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق لأنه لم يخل إياً أن يقوم دليل على زيادة الواو أو لا فإن قام دليل على زيادتها ثبت أن الهمزة أصلية ، وإن لم يقدّر ثبت أن الهمزة زائدة وكان الحكم بزيادتها أولى من الواو نظراً إلى الأكثر في كلامهم لأن أفعال أكثر من فوعّل ، وإذا لم يقدّر دليل فحمله من باب الأكثر في كلامهم أولى ، فإذا حكم بأن أربأ أفعّل لا فَعَلَّل ليكون من باب الأكثر مع كثرة فَعَلَّل كان حمله هذا على أنه أفعّل أولى ، وما توهم من معارضة الدليل على أن الواو في « أولق » زائدة وهم ذكره صاحب <sup>(٣)</sup> الصحاح ووهم فيه ، وذلك لأنه قال

(١) إمعة : الإمعة : هو العاجز الذي لا رأي له ، وإنما ينظر إلى غيره ، ويروى عن الإمام علي ( عليه السلام ) قال : الإمعة الذي يقول من يذهب حتى آذهب معه ، اللسان ( مع ) ٢١٧/١٠ ، أساس البلاغة ١٢/١ ، المنصف ١٨/٣ ، شرح الشافية ٣٩٧/٢ ، اللسان ( مع ) ٢١٧/١٠ .

(٢) إمرة : رجل إمرة أو إمارة ستأمر كل واحد في أمره ، والأمرة بالكسر الإمارة . اللسان ( امر ) ٩١/٥ .

(٣) هو اسماعيل بن حماد الجوهري قرأ العربية على الفارسي والسيرافي سافر إلى الحجاز وشافه باللغة العرب العاربة ، أخذ عنه الشيخ أبو اسحاق الوراق ، صنف مصنفاً في العروض ومقدمة في النحو ، والصحاح في اللغة توفي سنة ٣٩٨ هـ ، ٤٠٠ هـ انباء الرواة ١٩٤/١ ، بغية الوعاة ٤٤٦/١ .

وأولق<sup>(١)</sup> أفعل لأنه يقال ألقى فذكر دليلاً على أن الهمزة زائدة والواو أصلية وهو دليل على العكس لأنه إذا ثبت<sup>(٢)</sup> أنق فهو مألوق كانت الهمزة أصلية فاء من الفعل فعلم أن الهمزة في ألقى أيضاً فاء من الفعل فيجب أن يكون وزنه فوعلاً • ثم ذكر بعد ذلك أنه يكون فوعلاً لأنه يقال مؤولق ، وهذا أيضاً دليل ثان بأن الهمزة أصلية إلا أن الدليل الأول الذي قبله لعكس مدلوله أظهر في الدلالة لانتفاء الاحتمال عنه • لأن مؤولقاً يحتمل أن يُقدَّر مؤولق ففعل فتكون الهمزة زائدة ، وإذا علمت أن الواو في أولق زائدة وجب أن تكون الهمزة أصلية ؛ لأنها لم تقع مع ثلاثة فلو جعلت زائدة لأدّى إلى أن تكون الأصول حرفين ولم يثبت ذلك • وأما الدليل على أن إحدى الميمين في « إمعة وإمرة » زائدة أنها لو كانت أصلية لأدّى إلى أن تكون الفاء والميم من جنس واحد وهو نادر من كلامهم فكان العدول عنه أولى ، فتقدير وقوع الهمزة أصلاً أكثر من تقدير الناء والعين من جنس واحد فجعله على الأكثر أولى وأوقيل في إمرة ( أن الهمزة أصلية ) بدليل الاشتقاق لأن المعنى أنه ياتمر بأمر كل أحد لم يكن بعيداً وكان أقوى من الاستدلال<sup>(٣)</sup> بغيره لأنه هو الأصل في الحكم بالزيادة وإذا وجد لم يعارض [ ١٥٨ ظ ] بغيره لكونها إنما يُصار إليها عند فقدانه ، فأما إذا وقعت على غير الصفة التي ذكرها فالحكم

(١) قال الجوهري : الأولق : شبه الجنون وهو أفعل لأنهم قالوا : ألقى فهو مألوق على مفعول أو يقال مؤولق مثل فعولق ، فإن جعلته من هذا فهو فوعل • الصحاح ( ولق ) ١٥٦٨/٤ ، المنصف ١٧/٣ •

(٢) في و : ( قيل ) ، وما أثبتناه أرجح •

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر •

عليها بالاصالة لأنه لم تثبت كثرة في زيادتها فيحمل عليها ، وإذا لم يحكمم زيادتها كما ذكره فيما استثناه من قولهم : « شَمَالٌ »<sup>(١)</sup> ونثدل<sup>(٢)</sup> إلى آخرها . أمّا شَمَالٌ فلوهم شملت الريح ، وذلك دليل واضح على كونها زائدة ، وأمّا نثدل فمن الندل من قولك : ندلت الشيء إذا أخذته بسرعة . وأمّا « جَرَّأَيْضٌ »<sup>(٣)</sup> فلأنهم قالوا : جَرَّوْأَيْضٌ وجَرَّوْأَيْضٌ في معناه وهو الضخم فعلم أن الهمزة ليست من أبيئة الكلمة فوجب أن يحكمم زيادتها . وأمّا « ضَهْيَاءُ »<sup>(٤)</sup> فلأنهم لما قالوا : إِرَاءُ ضَهْيَاءُ فعلم أن الهمزة زائدة لأنه ليس في الكلام مثل ذلك أصلاً ، فإذا علم أن الهمزة زائدة في ضهياء وجب الحكم بزيادتها في ضهياء .

( فصل ) قوله : والالنب لا تنزاد أولاً إلى آخره .

قال الشيخ : كرنها لا تنزاد أولاً واضح في التعليل لتعذر الابتداء بها ، وأمّا إذا وقعت غير أول مع ثلاثة أحرف فصاعداً لم تكن زائدة لأنه كثر زيادتها حتى صار ذلك من<sup>(٥)</sup> كلامهم

(١) شَمَالٌ : من شملت الريح الماء أي برّدت ، والشَمَال : الشمال . أساس البلاغة ١/٢٦٧ ، المنصف ٣/٢٤ .

(٢) نثدل : من الندل وهو الأخذ بسرعة أو النقل بسرعة أو الداهية . أساس البلاغة ٢/٢٤٣ ، شرح الشافية ٢/٣٣٣ ، اللسان ( نادل ) ١٤/١٦٢ .

(٣) جَرَّأَيْضٌ : من جَرَّأَيْضَ أي غصّ بريقه ، أو العظيم البطن من الأبل ، أساس البلاغة ١/٦٣ ، شرح الكافية ٢/٣٣٩ .

(٤) ضَهْيَاءُ : المرأة التي لا تحيض ، وسُميت ضهيا لأنها ضاهت الرجال ، وكذلك الأرض التي لا تبت فيها . أساس البلاغة ٢/٣٢ ، شرح الشافية ٢/٣٣٩ .

( من ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

كالمعلوم ، ولذلك حُكِمَ بأنها لا تكون أصلاً إلا وهي منقلبة عن  
 وائٍ أو ياء ، وإنما لم يشتوها أصلاً لأنَّ الأصول في الابنية قابلة  
 للحركات فكروها أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة البتة فرفضوه  
 بخلاف غيره ، ولذلك لم يوقعوها أيضاً للالحاق لأنهم إذا ألحقوا فقد  
 قصدوا اجراء البنية به مجرى الاصلي فكروها أن يضعوا للالحاق  
 ما لا يكون أصلاً فلذلك أيضاً لم يقع للالحاق . وقوله : « ولا تقع  
 للالحاق إلا آخراً » فيه تجوز لأنها عند المحققين إنما لحقت ياء  
 فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً إلا أن الحاقها في الموضع الذي  
 تُقلب فيه (١) ألفاً مخصوصاً أيضاً بأن تكون آخراً لأنها لو ألحقت  
 في غير الآخر لم تخل إما أن تلحق متحركة مفتوحاً ما قبلها أو غير  
 ذلك ، فإن ألحقت على الاول انقلبت ألفاً فيزول وجه الالحاق  
 لفترات الحركة فيها فيفوت المنى الذي من أجله ألحقت ، وإن  
 ألحقت على الثاني وجب أن تبقى فيه على حالها فلا يكون ألفاً .  
 فان قلت : فلم لا يجيء ذلك في الحقا آخراً عن الياء ؟ فيقال  
 فيهما آخراً ما قيل فيها غير آخر . قلت : حركة الآخر حركة  
 عارضة غير معتد بها في الزنة فلا يلزم من صحة الحقا في الموضع  
 الذي لا يخل بمعنى الالحاق صحة الحقا في الموضع الذي أُخل  
 بمعنى الالحاق .

قوله : وهي في قبَعَشَرَى كنحو ألف كتاب الى آخره .

قول الشيخ : يريد أنها زيادة محضة ليست للالحاق ، كما  
 أن ألف كتاب ليست كذلك لأن شرط الالحاق بأعمل أن يكون  
 الفرع بالحرف الزائد لغرض الأتيان به على زنة الأصل وليس في  
 الأصول سداسي فكون قبَعَشَرَى بألفه ملحقا به ، ولو كان ثم

(١) فيه : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

أصل "لَحْكِمَ" بكونه <sup>(١)</sup> للالحاقِ إِذْ لا مانعَ سوى ما ذكرناه 'فتمدَّرَ' لذلك ، وهذا معنى قوله : « لا نأفوها على الغاية » معناه ' لكونها زائدة على نهاية ' ما بُنيتْ عليه الأصول ' ، لأنَّ نهايةَ الأصولِ خمسةٌ والالفُ في قَبَعَشَرَى أَنافَتْ عليها ، فعُلِمَ أَنَّها لغيرِ الالحاقِ ، وأما كونها زائدةٌ فواضحٌ •

( فَمِل ) قوله : والياءُ إذا حصلتْ معها ثلاثةٌ أُحرفِ أصولِ

فهي زائدةٌ أينما وقعتْ إلى آخره •

قَالَ الشَّيْخُ : لَأَنَّهُ كَثُرَ زِيادَتُهَا مَعَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ حَتَّى حُكِمَ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْأَشْتِقَاقُ وَلَا مَنَعَ فَإِنْ قَامَ مَنَعٌ يَمْنَعُ مِنْ زِيَادَتِهَا حُكْمَ بِالْأَصَالَةِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْهِمَزَةِ ، وَنَذَلِكَ حُكْمُ بِالْأَصَالَةِ فِي « يَأْجِجُ » <sup>(٢)</sup> وَ« رِيَسَمٌ » وَمَدْيَنٌ وَصَيْصِيَّةٌ <sup>(٣)</sup> وَقَوَّقِيَّتٌ <sup>(٤)</sup> ، أَمَّا يَأْجِجُ فَزُنَّةٌ لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا أَصُولًا وَلَوْ كَانَتْ أَصُولًا لَوْجِبَ إِذْغَامُ الْبَيْنِ فِي اللَّامِ كَمَا فِي يَعْصُصُ وَيَضِلُّ فَلَهُ لَمْ يُدْغِمَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ لِلْإِلْحَاقِ ، وَإِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةً وَإِلَّا أَدَّى إِلَى أَنْ تَكُونَ الْأَصُولُ حَرْفِينَ ، وَهُوَ مَطْرُحٌ • وَأَمَّا مَرِيْمٌ فَإِنَّمَا يُحْكَمُ بِأَصَالَةِ الْيَاءِ فِيهِ <sup>(٥)</sup> لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً

(١) في ت : ( لكان ) ، وهو تحريف •

(٢) يَأْجِجُ : اسم موضع معروف ، اللسان ( أجج ) ٢٩/٣ ، الكتاب ٣٤٦/٢ •

(٣) الصيصية : الصيصية : شوكة الحائك التي يساوي بها

السداة ، وصيصية الثور : قرنه الصبحاح ( صيص ) ١٠٤٤/٣ ،

المنصف ٧٨/٣ ، شرح الشافية ٣٨٦/٢ ، الكتاب ٣٤٧/٢ •

(٤) قَوَّقِيَّتٌ : القيق والقوق صوت الدجاجة ، يقال قَوَّقَتِ الدجاجة قوقاً ، اللسان ( قوق ) ٢٠١/١٢ ، المنصف ٢٧/٣ ،

الكتاب ٣٤٧/٢ •

(٥) ( فيه ) ساقطة من ل •

لوجب أن تكون الميم الأولى أصلية فيجب أن يكون وزنه فَعِيلٌ ،  
 وفَعِيلٌ ليس من أبنتهم • والثاني هو أنه لو كانت الياء زائدة لوجب  
 أن يكون من باب سَلَسٍ ، وهو قليلٌ وإذا كانت أصلية [ ١٥٦ و ]  
 كانت من باب فَرَسٍ وهو أكثر • الثالث لو كانت زائدة لوجب  
 أن تكون الميم أصلية ، وزيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الياء  
 وسطاً وحمله على الأكثر أولى • والآخر هو أنها لو كانت زائدة  
 لأدّى إلى أن يكون من باب المهمل في كلامهم ، لأن باب مَرِيَمَ  
 مهملٌ وإذا كانت أصلية كان من باب رامَ يَرِمُ وهو من المستعمل  
 فحمله على المستعمل أولى • وأما باب مَدِينٍ فيجري فيه (١) فيه  
 الوجه الأول والثالث ولا يجري فيه الثاني والرابع ، لأنه لا يلزم  
 أن يكون من باب سَلَسٍ ، وهو الثاني ، ولا يلزم أن يكون من  
 المهمل لأن مَدَنَ مستعملٌ كما أن دانَ يدينُ مستعملٌ وهو  
 الرابع ، فبقى الوجهان جاريان فيه • وأما صِيصَةٌ ، فإنما حكم  
 بأصلها الياء الأولى لأنه لو كانت زائدة لأدّى إلى أن يكون من  
 باب يَيْسَنَ (٢) وهو نادرٌ وباب سَلَسٍ أكثر منه ، وحمله على  
 الأكثر أولى • وأيضاً فإنه لو حكم بزيادتها لأدّى إلى أن تكون  
 من المهمل ، إذ ليس في كلامهم تركيبٌ من صادينٍ وياءٍ ، وإذا حكم  
 بأصلها كان من باب المستعمل لأن الصاد والياء من باب المستعمل  
 لتولاهم : الضيغُ بمعنى الشيص وهو الحشف من التمر • وأما الياء  
 الثانية فأصلية أيضاً ؛ لأنه من باب الرباعي كقَوِّيتُ • وأما  
 قَوِّيتُ فإنما حكم بأن الياء أصلية ؛ لأنه لو حكم بزيادتها

(١) في ل : ( يجيء ) •

(٢) يَيْسَنَ : في اللسان ( يين ) ٣٥٨/١٧ اسم وادٍ عن كراع ،  
 ونقل عن ابن جني قال إنما هو ( يَيْسَن ) اسم وادٍ بين ضاحك  
 وضويحك جبلين أسفل الفرش ، انظر أيضاً شرح الشافية  
 • ٣٦٨/٢

لوجب أن يكون من باب سلس وهو قليل . وأيضاً فإنه كان يكون فعليت وهو أيضاً قليل ، فكان جعلها أصلية أولى لدخولها في الأكثر من الوجهين المذكورين ، وهو الحكم عليها بفعلت مثل زلزلت حكماً بأن الواو أصل لثلاث يؤدي إلى باب « يين » وهو نذر وإذا حكمنا على إعماله الياء لما أدّى إليه من باب سلس فلأن تحكم بإعماله الواو لما يؤدي إليه من باب « يين » أولى لأن سلساً أكثر ولأنه أيضاً كان يكون فوعلت ، وفعلت أكثر من فوعلت فحمله على الأكثر أولى . فإن قلت فحمله على فعلت يؤدي إلى أن يكون من باب سلس ، وقد جعلته مانعاً من زيادة الياء . قلت ليس كذلك وإنما يكون من باب صرصر<sup>(١)</sup> وهو كثير . فإن قلت فيجب على هذا أن يكون موضع الياء واواً وإلا فلأن يكون من باب صرصر<sup>(٢)</sup> لأن الفاء والعين مكرران لامين وليس في « قوقيت » ذلك . قلت : هو كذلك وأصله « قوقوت » كما أن أصل أغزيت أغزوت ، ولكنهم قلبوا الواو ياءً لزيادتها على الثلاثة وهذا أصل مطرد في لغتهم فليس في ارتكابه خروج البتة عن لغتهم وإذا ثبت ذلك ثبت أن وزنه فعلت على ما تقرر .

قوله : وإذا حملت معها أربعة فإن كانت أولاً فهي أصل كيسة-يؤر وإلا فهي زائدة .

قول الشيخ : لأنه لم يثبت أولاً زيادتها مع الأربعة إلا في الأفعال المضارعة ، لا في غيرها من الاسماء ، فوجب أن يحكم بالأصالة لأنه الأصل ، وأما إذا وقت آخراً فقد كثرت زيادتها مع ثمة التائث كبذهنية .

(١) صرصر : ريح شديدة ، واسم دويبة صغيرة تعيش تحت الأرض أساس البلاغة ٩/٢ ، شرح الشافية ١/٦٢ .

(٢) في ر : ( وهو كثير ) .



( فصل ) قوله : ' والواو ' كالالف ' لا تُزاد ' أولاً \* .

قال الشيخ : ليس امتناعهم من زيادة الواو كامتناعهم من زيادة الالف ؛ لأن ذلك متعذر ، وإنما امتنعوا منها لاستثقالها وهي في غير الاول لا تكون زائدة إلا إذا عرض ما يقتضي أصلتها « كعزويت »<sup>(١)</sup> والذي اعترض هو إنه لو كانت زائدة لوجب أن تكون التاء أصلية فيكون وزنه فعويلاً وفعويل ليس من أبنيتهم فوجب أن تكون أصلية \* وأيضاً فإنها لو كانت زائدة لوجب أن تكون من باب عزت وهو مهملة وإذا جعلت أصلية كان من باب عزأ يعزؤ وهو مستعمل ، فحمله على المستعمل أولى \* فإن قلت فإذا حكمت بأصلاتها فهل تحكم بزيادة التاء أو بأصلاتها ؟ قلت : بزيادتها لأنه<sup>(٢)</sup> قد كن يكون من المهملة وإذا جعلت زائدة كان من المستعمل \* .

( فصل ) قوله : ' والميم ' إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول إلى

آخره \* .

قال الشيخ : وإنما حكم بزيادتها لما ذكره من وقوعها أولاً في المشتقات زائدة كثيراً غير منحصرة فإذا جاء ما لا يعرف اشتقاقه فحمله على الكثير أولى ، فلذلك حكم بزيادتها أولاً مع ثلاثة أحرف ، وإن لم يعلم الاشتقاق إلا إذا عرض ما يقتضي أصلتها فحيثئذ يحكم بالدليل الخاص فيها من نحو « بعد ومعزى

(١) عزويت : القصير ، وقيل الداهية ، وقال أبو عمر : غزويت بالغين المعجمة اللسان ( عزا ) ٢٨٢/١٩ ، الخصائص ٢٧١/١ ، المنصف ٢٨/٣ \* .

(٢) في ل : ( وقد كثر زيادة التاء آخرها وإذا كثر زيادة الحرف في موضع وجاز أن يكون أصلاً كان حمله على الزائد أولى على ما تقدم في الهمزة وغيرها ) \* .

وَمَأْجُجَ وَمَهْدَدَ<sup>(١)</sup> وَمَنْجَنُونَ وَمَنْجَنِيْقَ ، أَمَّا « مَعَدَّ » ،  
فَلَأَنَّهُمْ قَالُوا : تَمَعَّدُوا إِذَا اتَّسَبُوا إِلَى مَعَدَّ ، فَرَجَبَ أَنْ يَكُونَ  
تَفَعَّلُوا إِذْ تَمَفَّعَلَ لَيْسَ مِنْ أَثْنِةِ الْفَعْلِ إِذَا وَجِبَ أَنْ تَكُونَ  
فِي تَمَعَّدُوا أَصْلِيَّةٌ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ فِي مَعَدَّ أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّهُ  
لَا يَكُونُ [ ١٥٩ ظ ] الْحَرْفُ الْوَاحِدُ فِي الْمَشْتَقِّ وَالْمَشْتَقُّ مِنْهُ يَخْتَلِفُ  
فَحُكِمَ لِهَذَا الدَّلِيلِ الْخَاصِّ بِإِصَالَةِ وَلَمْ يُعْتَبَرِ ذَلِكَ الدَّلِيلُ  
الْعَامُّ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ اتِّفَاءِ الدَّلَالَةِ الْخَاصَّةِ • وَأَمَّا  
« مِعْزَى » فَحُكِمَ بِأَعْمَالَةِ الْمِيمِ كَقَوْلِهِمْ : مَعَزٌ وَهُوَ بِغِنَاهُ فَعْلِمٌ  
أَنْ تَرْكِيبُهُ مِنَ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ وَالزَّيِّ ، فَعْلِمٌ إِصَالَةُ الْمِيمِ فِي الْمَعْزِ  
وَإِذَا كَانَتْ أَصْلِيَّةً فِي الْمَعْزِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً فِي مِعْزَى  
لَأَنَّهُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ • وَأَمَّا « مَأْجَج » فَإِنَّمَا حُكِمَ بِإِصَالَةِ الْمِيمِ  
لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ الْجِيمَانُ أَصْلِيَّتَيْنِ ، وَلَوْ كَانَتَا  
أَصْلِيَّتَيْنِ لَوْجِبَ ادْغَامُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ فَوَجِبَ أَنْ لَا تَكُونَ  
زَائِدَةً ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً • وَأَمَّا  
« مَهْدَدَ » فَكَهَأْجَجَ<sup>(٢)</sup> • وَأَمَّا « مَنْجَنُونَ »<sup>(٣)</sup> فَلِإِصَالَةِ الْمِيمِ  
وَالنُّونِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَصْلِيَّةٌ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ زَائِدَةٌ • وَالدَّلِيلُ  
عَلَى إِصَالَةِ الْمِيمِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعاً إِنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً وَالنُّونُ أَصْلِيَّةً

(١) مَهْدَدَ : اسم امرأة ، قال سيبيويه والميم من نفس الكلمة

ولو كانت زائدةً لادغم الحرف • الكتاب ٢/٣٤٤ ، اللسان

( مهد ) ٤١٩/٤ المنصف ٨/٣ •

(٢) مأجج : من ما ج الكلام فهو ممجوج ، وماء ما ج : أي مالح ،

وأحمق ما ج ، ويجوز أن يكون موضعاً للارض المألحة ، أو لمكان

الملح ، أساس البلاغة ٢/٢٠٦ ، شرح الكافية ٢/٣٩٤ ، ٣٩٧ ،

معجم البلدان ٣٥١/٧ •

(٣) المنجنون : هو الدولاب التي يستقي عليها أو داة السانية

التي تدور حولها • اللسان ( مجن ) ١٧/٣١٢ ، المنصف

٣/٢٤ •

لوجبَ أَنْ تكونَ الميمُ زائدةً أولاً في بناتِ الاربعة ولم يثبت ذلك إلا في الأسماءِ الجاريةِ على الفعلِ نحو مُدَحَّرَجٍ وَأَمَّا في غيره فلا . وأيضاً فإنه كَانَ يؤدي إلى ائثال ما ليسَ من أبنيتهم وهو مَفْعَلُولٌ ، وفي الحكمِ بأنها أصليةٌ يكونُ فَعْلَلُولاً ، وفَعْلَلُولٌ من كلامهم كَقَرَّ طَبُوسٌ ولو كانتْ زائدةً والنونُ زائدةً لأدى إلى زيادة الميم والنونِ في أولِ الأسماءِ التي ليستْ جاريةً على الأفعالِ وذلك غيرُ مروفٍ في كلامهم إلا في الجاريةِ على الأفعالِ نحو مُطَلَّقٌ . وأيضاً فإنه كَانَ يؤدي إلى ما ليسَ من أبنيتهم ، وهو مَنفَعُولٌ وليسَ من أبنيتهم . ( فانْ قلتَ فكما أَنَّ منفعولاً ليسَ من أبنيتهم ففَعْلَلُولٌ ليسَ من أبنيتهم ) (١) ، وإذا كنَ كذلكَ لم يكنْ جملُها أصليةً بأولى من جعلها زائدةً [ لامتواء البنائين ] (٢) . قلتُ : إذا ترددَ البناءُ بينَ أَنْ يكونَ حرفه أصلياً وزائداً وكلا الوزنينِ ليسَ من أبنيتهم فحملةُ على الزيادةِ أولى . وسِرُّ ذلكَ هو أَنَّ أبنيةَ الزوائدِ كثيرةٌ ، وأبنيةَ الاحمولِ قليلةٌ ، وإذا ترددَ احرفُ بينَ البنائينِ فحملةُ على الأكثرِ أولى . فانْ قلتَ : فما الذي يُختارُ في النونِ بعدَ الحكمِ باصالة الميم . قلتُ : الاكرونَ على أَنَّ النونَ أصليةٌ لموافقتها معَ اصالة الميمِ بناءً الاصولِ ( لِيَسْتَعْوِرَ وتندي أَنَّهُ يلزمهم أَنَّ تَكْرِنَ النونُ زائدةٌ لَأَنَّهُمْ حكموا على « خَنَدَرِيس » ) (٣) بأنَّ النونَ زائدةٌ ، وقد قيلَ « مَنجَنِين » « كَخَنَدَرِيس » ، وإذا حكمَ بزيادةِ النونِ في « خَنَدَرِيس » لثلا يؤدي إلى ما ليسَ من أبنيتهم وجبَ الحكمُ على زيادةِ نونِ « مَنجَنِين » ، وإذا وجبَ الحكمُ بزيادتها في « مَنجَنِين » وجبَ الحكمُ بزيادتها في مَنجَنُون ، لَأَنَّها هي فلا وجهَ للفرقِ

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) ( لامتواء البنائين ) : زيادة عن ل ، س .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

بينهما فعلم بذلك أنَّ المختار في نونها إن قلنا : إنَّ انون في « خندريس » زائدة • وأمَّا « منجنيق » فالقول في الميم كالقول في ميم « منجنون » ، وقد قال بعضهم إنَّه منفعيل • واستدل<sup>(١)</sup> على أنَّه جاء « جنقونا » فحذف الميم والتون من « جنق » دليل على زيادتها ، وقول الأكثرين على خلاف ذلك لشذوذ جنقونا في استعمال الفصحاء فالوجه ما ذكر من أنَّ الميم أصلية • وأمَّا النون فلاكثرون على أنَّ النون زائدة • وهو عندهم كخندريس في أنَّ النون زائدة ولو قيل إنَّ انون أصلية لم يكن بعيداً عن الصواب • قوله « وهي غير أول أصل » لأنَّه لم تكثر زيادتها فالحكم بالأصل هو الأصل إلى أنَّ ثبتت الزيادة بدليل خاص وذلك في نحو « دلامص »<sup>(٢)</sup> لأنَّه من الدلاص ، « وقمارص »<sup>(٣)</sup> لأنَّه من القرص ، « وهيرماس »<sup>(٤)</sup> لأنَّه من الهرس ، « وزرقم » لأنَّه من الزرقة فلذلك حكم بزيادتها في هذه المحال المختصة ، وإن لم<sup>(٥)</sup> يثبت كثرة لأنَّ الاشتقاق في هذا الباب أقوى الأدلة فحكم بالأصالة والزيادة على خلاف الكثرة في البابين جميعاً • قوله « وإذا وقعت أولاً في الخماسي فهي أصل » لأنَّه لم تثبت زيادتها في مثل ذلك فوجب الحكم بأصالتها • قوله « ولا تُزاد في

- (١) ( على ) : ساقطة من ل •  
 (٢) دلامص : أو الليص : البريق ، والدلامص : البراق ، دلاص ، ودليص بمعنى دلامص ، اللسان ( دلص ) ٣٠٣/٨ ، الكتاب ٣٥٢/٢ ، المنصف ١٥١/١ •  
 (٣) قمارص : القمارص كالقارص : وهو الحامض من البان الابل • اللسان ( قرص ) ٣٣٨/٨ ، شرح الشافية ٣٣٤/٢ •  
 (٤) هيرماس : من الهرس وهو الدق ، هرس الحطب دقته بالمهراس ، والميم فيه زائدة اللسان ( هرس ) ١٣٣/٨ ، اساس البلاغة ٣٠٣/٢ ، شرح الشافية ٣٣٤/٢ •  
 (٥) ( لم ) : ساقطة من ل •

الفعل « إِذْ » لم يثبتْ ذلكَ بالاشتقاق ، ولذلكَ استدلنا على إِصالةِ  
 ميمٍ مَعْدٍ « [ بقولهم تَمَعَّدُوا ] <sup>(١)</sup> » وأما قولُ من قال  
 « تَمَسَّكْنَ » إلى آخره ، فخرجُ عن القياسِ فلا وجهَ للمسكِ به .  
 فإن قلت : لم لم تجعلْ تَمَعَّدُوا خارجاً عن القياسِ فلا تَمَسَّكُوا  
 به في إِصالةِ ميمٍ مَعْدٍ كما لم يُتَمَسَّكْ بتمدرعٍ بِإصالةِ ميمٍ  
 مَدْرَعٍ ، « وَتَمَسَّكْنَ » في إِصالةِ ميمٍ مَسْكَيْنِ ؟ قلتُ : لأنَّ  
 هذا معلومٌ بالاشتقاقِ زيادةً الميمِ فيه [ ١٦٠ و ] فلا وجهَ لمخالفةِ ذلكَ .  
 وأدباً مَعْدٌ فلم يثبتْ كونُ الميمِ زائدةً باشتقاقِ مثلها فيما تقدم ،  
 فلا يلزمُ من الحكمِ على تعددِها بآئِهْ تَفَعَّلُوا مع جريهِ على  
 القياسِ وعدمِ المنقُضِ ، الحكمُ على تَمَسَّكْنَ بِئِها أَصليةٌ مع  
 وجودِ المناقضِ لذلكَ ، وهو دليلُ الاشتقاقِ على زيادتها .

( فصل ) قوله : والنونُ إذا وقعتْ آخراً بعدَ الفِ فهي زائدةٌ  
 إلى آخره .

قال الشيخُ : ينبغي إذا وقعتْ مع ثلاثةِ أصولٍ فقد يقعُ آخراً  
 في مثل زهانٍ ومكانٍ وهي أَصليةٌ باتفاقٍ ، وإن لم يذكرْ ذلكَ  
 لكونه صارَ معلوماً ، وإنما حكمُ بزيادتها لكثرتها كذلكَ إلا إذا قامَ  
 دليلٌ خاصٌ على لاصلةٍ في بعضِ المحال فيكونُ الحكمُ للدليلِ  
 الخاصِ كما ذكره ، وذلكَ في نحو « فَيَنانُ » <sup>(٢)</sup> دلَّ عليه الاشتقاقُ  
 لأنَّ معاهُ ذُو فَنونٍ ، فثبتَ أنَّ الياءَ زائدةٌ ، وإذا ثبتَ زيادةُ الياءِ  
 وجبَ إِصالةُ النونِ و « حَسَّان » فيمن صرفَ كذلكَ لأنَّه لما  
 صرفه لم يكنْ بدٌّ من أنْ تكونَ النونُ أَصليةً ؛ لأنَّها لو كانتْ

(١) ( بقولهم تَمَعَّدُوا ) : ساقطة في الاصل .

(٢) فَيَنانُ : الشعرُ الطويلُ الحسنُ ، يقال رجلٌ فَيَنانٌ : أي  
 حسن الشعرِ ، اللسان ( فنن ) ٢٠٥/١٧ ، شرح الشافية  
 ٣٣٩/٢ .

زائدة لوجب أَنَّ يكون فيه عِلان من الصرف هما العلمية والزائدة  
فليما صرف واجب أَنَّ يحكم بانتفاء مانع الصرف ، ولا يمكن  
إزالة العملية للعلم بوجودها فوجب تقدير أصالة انون ليكون على  
علة واحدة ، وعلة واحدة لا تمنع من الصرف . وأمّا « حَسَّارُ  
قَبَّان » فمثل حَسَّان سواء لآَنَّهُ لا بدَّ أَنَّ يُقدَّر علماً لآَنَّهُ من  
باب أسمية بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه ، وإذا وجب  
ذلك وهو منصرف واجب أَنَّ تكون نونه أَصلية وإلا كانت فيه  
مخالفة الأصل لمذكور . وقوله « فيمن صرف » راجع الى قوله  
« حَسَّان وحِمَّار قَبَّان » لا الى قوله « فَيَنَّان » لآَنَّ فَيَنَّاناً منصرف  
فلا وجه لتقيده بالصرف . وأمّا حَسَّان وحِمَّار قَبَّان فهو الذي  
يُحتمل التقييد ، قوله : « وكذلك الواقعة في أول المضارع أو  
المطالع » وذلك معلوم بالاشتقاق فلا حاجة الى بيانه ، وكذلك الثالثة  
السائدة في نحو « شَرَنْبُث <sup>(١)</sup> » و « عَرَنْد » . قوله « وهي فيما عدا  
ذلك أصل » إلا إذا قام دليل على زيادتها في مثل « عَنَسَل » وهو  
السرعة ، « وَعَفَرَنْى » وهو من العفر وهو التراب ، « وَبَلَهْنِيَّة <sup>(٣)</sup> »  
وهو من البله ، و « خَنْفَقِيْق <sup>(٤)</sup> » من الخَفَقَ ؛ لآَنَّهُ اسم  
للريح التي تخفق .

- (١) الشرنبث : الشرايث بضم الشين القبيح ، وقيل هو الغليظ  
الكفين والرجلين والقدمين ، وهو ما يوصف به الاسد ، اللسان  
( شربن ) ٤٦٥/٢ ، الكتاب ٣٥١/٢ .
- (٢) عَفَرَنْى : من العفر التراب ، يقال للاسد عَفَرَنْى لآَنَّهُ  
يعفر فريسته بالتراب ، أو الشعرات في الرأس ، تنتصب عند  
الغضب ، الكتاب ٣٥٠/٢ اللسان ( عفر ) ٢٦٥/٦ ، الصبح  
( عفر ) ٧٥٢/٢ ، شرح الشافية ٣٤٣/٢ .
- (٣) بَلَهْنِيَّة : من البله ، أو من العيشة الهنيئة الكتاب ٣٥٣/٢ ،  
شرح الشافية ٣٣٥/٢ ، أساس البلاغة ٣٤/١ .
- (٤) خَنْفَقِيْق : من الخفق للريح التي تخفق أو للداهية الكتاب  
٣٥٠/٢ ، شرح الشافية ٣٣٥/٢ ، أساس البلاغة ١٢٨/١ .

( فَعَل ) قوله : والاءُ اطردتْ زيادتهما أولاً في نحوِ تَفَعَّلَ  
وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ •

قَالَ السَّيِّحُ : لِأَنَّهَا عَلِمَتْ زِيَادَتُهَا فِي ذَلِكَ الْاِسْتِقَانِ • وَقَوْلُهُ  
« وَفَعْلُهُمَا » أَرَادَ بِهِ فَعَلَى تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ ، لِأَنَّ فَعَلَى تَفَعَّلَ  
وَتَفَعَّلَ لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ تَاءٌ ، كَقَوْلِكَ كَرَّمَ (١) تَكْرِيماً ، وَسَارَ  
تَسْيِيراً ، فَعَلَا تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ هُمَا الْمَذَانِ فِي أَوَّلِهِمَا اِتِّهَاءُ كَقَوْلِكَ :  
تَكَلَّمَ وَتَخَيَّرَ ، وَكَذَلِكَ تَفَعَّلَ وَفَعَّلَهُ كَتَدَحَّرَجَ  
وَتَدَحَّرَجَ ، وَلَكِنَّهُ تَرَكَهُ الْمَعْلَمُ بِهِ فَاسْتَعْنَى عَنْهُ بِتَفَعَّلَ • قَوْلُهُ  
« وَآخِيراً فِي الْاِثْنِ وَالْجَمْعِ » يَعْنِي بِالْاِثْنِ مِثْلَ قَوْلِكَ : قَائِمَةٌ  
وَقَائِدَةٌ ، وَيَعْنِي بِالْجَمْعِ اِثْنًا مِثْلُ زَنَادَقَةٍ وَجَوَارِيَةٍ ، وَأَمَّا مِثْلُ  
قَائِمَاتٍ وَقَائِدَاتٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ اِثْنَيْنِ ، لِأَنَّ تِلْكَ يُطْلَقُ  
عَلَيْهَا تَاءُ اِثْنَيْنِ فَكَانَ حَمْلُهَا عَلَى الْجَمْعِ فِي مِثْلِ قَائِمَاتٍ أَوَّلَى ، وَفِي  
نَحْوِ « رَغَبُونَ وَجَبَرُونَ » وَشَبَهَهُ ، لِأَنَّهُ كَثُرَ أَيْضاً زِيَادَتُهَا فِي  
مِثْلِ ذَلِكَ بِالْاِسْتِقَانِ فَحُكِمَ عَلَيْهَا بِالْزِيَادَةِ مُطْلَقاً إِلَّا فِي نَحْوِ  
« تَرْتَّبِ » (٢) ( إِلَى آخِرِهِ • وَقَعَ فِي نَسْخِ بَعْدَ قَوْلِهِ « عَنكَبُونَ  
إِلَّا فِي نَحْوِ تَرْتَّبِ » (٣) وَتَوَلَّجَ (٤) وَسَنَبَتَ (٥) ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ،

(١) فِي ر : ( يَكْرَم ) •

(٢) تَرْتَّبَ : مِنْ رَتَبَ الشَّيْءَ ثَبَتَ وَدَامَ وَعَزَّ رَاتِبٍ ثَابِتٌ ، الْكِتَابُ

٣٤٨/٢ ، اِسْلَاسُ الْبَلَاغَةِ ١/١٦٨ •

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطَ فِي ر •

(٤) تَوَلَّجَ : التَّوَلَّجَ : الْكُنَاسُ الَّذِي يُلْجَ فِيهِ الطَّبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ

الْوَحْشِ أَوْ الَّذِي يَتَّخِذُهُ الْحَيَوَانُ ضَلَاً فِي أَصُولِ الشَّجَرِ الْكِتَابُ

٣٤٨/٢ ، اللِّسَانُ ( تَرَب ) ١/٢٢٣ ، ( دَلَج ) ٣/٩٩ ، الْمُنْصَفُ

٣٨/٣ •

(٥) سَنَبَتَ : أَوْ السَّنْبَةُ : لِحْقَبَةُ مِنَ الدَّهْرِ أَوْ مِنَ الْوَقْتِ

اللِّسَانُ ( سَنَب ) ١/٤٥٧ ، الْكِتَابُ ٢/٣٤٨ •

لأنَّه ذكرَ الزائدَ قبلها واستثنى منه ' فلا ينبغي أن يكون المستثنى منه ' إلا أصلياً ؛ لأنَّه ' مخرج ' من الزائد ، و « ترْتُب » تأوّلها زائدة فكيف يستثنى من الزائد وكذلك « سَنَبَتَة » . ووقع في [ بعض ] (١) النسخ « وعَنَكَبُوت وهي ما عدا ذلك أصلٌ إلا في نحو ترْتُب وتَوَلَّج وسَنَبَتَة » وهو مستقيمٌ لولا ذكر ' « تَوَلَّج مع ترْتُب وسَنَبَتَة » لأنَّ الماء في « ترْتُب وسَنَبَتَة » زائدة . وليست في « تَوَلَّج » كذلك فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة التاء مع اختلافها في ذلك . والوجه أن تكون وهي فيما عدا ذلك أصلٌ إلا في نحو ترْتُب وتَدَرَاء وسَنَبَتَة . فيستقيم حينئذٍ . والوجه في كون التاء في « ترْتُب » زائدة ، أنها لو كانت أصليةً لوجب أن تكون فعلاً وليس من أبنيتهم . ( والوجه في « تَدَرَاء » إنها لو كانت أصليةً لكان فعلاً وليس من أبنيتهم ) (٢) إلا عند الاخفش وقد يُقال إنه تفعلاً أيضاً إما بالاشتقاق وإما لأن بناء تَفَعَّل أكثر فحمله عليه أولى [ ١١٦ظ ] . وأما « سَنَبَتَة » فلأنهم يتولون مضى . سَنَبَ من الدهر وسَنَبَتَة من الدهر ، وإذا علم أنها زائدة في سَنَب وسَنَبَتَة (٣) وجب أن تكون زائدة في سَنَبَتَة لأنَّ الجميع من باب واحد .

( فـل ) قوله : والهاء زِيدَتْ زيادةً مطردةً في الوقفِ لبيان الحركةِ أو حرفِ المدِّ إلى آخره .

قال الشيخ : هاء الوقفِ حرفٌ من حروفِ المعاني فلا ينبغي أن يُعَدَّ من حروفِ الزيادة كما لا تُعَدُّ الياء واللام زائدةً في

- 
- (١) ( بعض ) : زيادة عن ل .  
(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .  
(٣) ( سَنَبَتَة ) : ساقطة في ل ، س .



هَؤُلَكَ بَزِيدٌ وَلَزِيدٌ، وَإِنَّمَا عُدَّتْ لكونِهَا امْتَرَجَتْ مَعَ الْكَلِمَةِ حَتَّى صَارَتْ مَعَهَا كَالْجُزْءِ، فَاشْبَهَتْ تَاءَ الْبَائِثِ فَكَمَا عُدَّتْ تَاءُ الْبَائِثِ عُدَّتْ هَذِهِ. \* فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ عُدَّتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي قَوْلِكَ: أَعْلَمُ وَهِيَ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ كَهَاءِ السَّكْتِ لِلْوَقْفِ عَلَى الْمُتَحَرِّكِ. \* قُلْتَ: لَيْسَتْ الْهَمْزَةُ فِي امْتَرَاكِهَا بِالْكَلِمَةِ كَالِهَاءِ لِأَنَّهَا لَا يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ فِيهِ لَا بِهَا بِخِلَافِ هَاءِ السَّكْتِ فَإِنَّكَ مُخَيَّرٌ فِيهَا فَكُنْتَ تِلْكَ بِصِغَةِ الْكَلِمَةِ أَشْبَهَ مِنْ هَاءِ السَّكْتِ، وَزَيْدُتِ الْهَاءِ فِي جَمْعٍ أَمْ هُوَ الْمَحْقُوقُ فِي زِيَادَةِ الْهَاءِ بِاعْتِبَارِ مَا نَحْنُ فِيهِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا أَنَّ أُمَّاً وَزَنَهُ فَعَلَّ لِقَوَائِمِهِمُ: الْأُمُومَةُ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْبَاءَ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَمِينَ ثَبَتَ أَنَّ الْهَاءَ زَائِدَةٌ، وَالْكَثِيرُ اسْتِعْمَالُهُ بِالْهَاءِ وَقَدْ جَاءَ بِغَيْرِ هَاءٍ قَلِيلاً. \* وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنْ الْأُمُومَاتُ لِلنَّاسِ وَالْأُمُومَاتُ لِلْبَهَائِمِ « وَقَدْ ذُكِرَ. \* وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي مِثْلِ مَا أَتَشَدُّ (١) فَقَلِيلٌ. \* وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْفِعْلِ فَأَشَدُّ مِنْهُ وَأَقْلُ وَلِذَلِكَ قَالَ: « وَهُوَ مُسْتَرْدَلٌ وَزَيْدٌ فِي أَهْرَاقٍ إِهْرَاقُهُ » عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَأَهْرَاقٍ أَصْلُهُ آرَاقٌ ثُمَّ قَلَبَ الْهَمْزَةُ بَعْضُهُمْ هَاءً فَقَالَ هَرَاقٌ ثُمَّ جَاءَ بَعْضُهُمْ فَابِتِ الْهَمْزَةُ دَاخِلَةً عَلَى الْهَاءِ، فَقَالَ: أَهْرَاقٌ وَلَيْسَ بِفَصِيحٍ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ جَرِيهِمْ فِيهِ تَلَمَّى مَخْلَقَةُ النَّيَاسِ فِيمَنْ قَوْلُ آرَاقٍ قَالَ يَرْيَقُ وَمُرَّيْقٌ وَمُرَّاقٌ، وَمَنْ قَالَ: أَهْرَاقٌ قَالَ يَهْرِيْقُ بِالسَّكَنِ الْهَاءِ وَمُهْرِيْقٌ وَمَهْرَاقٌ، وَهِيَ أَرْدَاُ الثَّلَاثَةُ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا مِنْ قِيلِ الْوَهْمِ لِادْخَالِهِمُ الْهَمْزَةَ عَلَى الْهَاءِ الَّتِي بَدَلُ

(١) الْبَيْتُ هُوَ: عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبٍ

أُمَّهَتِي خِنْدَفُ وَالْيَاسُ أَبِي

نُسِبَ لِقُصِيِّ بْنِ كَلَابٍ، بْنِ مَرَّةٍ، وَقِيلَ لَامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ. الْمَفْصَلُ ص ٢٠٠ ابْنُ يَعِيشَ ٤/١٠. وَقَدْ ذُكِرَ صَدْرُهُ مُخَالَفًا لِمَا ذُكِرْتُ وَهُوَ (مُعْتَرِزُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ) شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ص ٣٠٤.

من الهمزة لما تَغَيَّرَتْ صورتها إلى الهاء . قوله « وزيدت في هِرْكُوْلَةٍ <sup>(١)</sup> وهَجْرَع <sup>(٢)</sup> وهَلْقَامَةٍ <sup>(٣)</sup> » لما دلَّ عليه الاشتقاق ، ويجوز أن يكون مزيدة في قولهم : « قَرْنٌ سَلْهَبٌ <sup>(٤)</sup> » وإنَّما لم يُحْكَمْ عليها بما حُكِمَ في هَجْرَعٍ لَأَنَّهُ لم تثبت زيادتها وسطاً كما ثبتت أولاً فكان الأمران محتملين . وأما هَلْقَامَةٌ عند الاخفش <sup>(٥)</sup> فَلَأَنَّهُ لكثير البلع دلَّ الاشتقاقُ عندَه على زيادتها ، وذهب غيره إلى أصليتها ، وزعم أَنَّهُ ليس من اللقم لأنَّ معناه البلع وليس البلع بمعنى اللقم فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق .

( فصل ) قوله : « والسين أُطْرِدَتْ زيادتها في اسْتَفْعَلَ »

قَالَ الشيخ : وهو واضح ، « ومع كافِ الضمير فيمن كَسَمَكْسَ » . قات : ليس عَدَّ السين ههنا من حروف الزيادة بمستقيم ، لَأَنَّهُ حرفٌ جِيءَ به للوقوف بعد تمام الكلمة ولو صحَّ عَدُّها صحَّ عَدُّ الثمين فيمن كَسَمَكْسَ ولا سبيل إلى ذلك واجماعهم على ترك عَدَّ الثمين من حروف الزيادة مع علمهم بوقوعها هذا

(١) هِرْكُوْلَةٌ : أو الهِرْكَلَةُ : الحسنَةُ الجسم والمشيَّة والخلق ، والهركلة ضرب من المشكي اللسان ( هر كل ) ٢١٩/٤ ، شرح الشافعية ٣٨٥/٢ .

(٢) هَجْرَع : الهجرع : الطويل المشوق أو الكلاب السلوقية أو للمكان السهل اللسان ( هجع ) ٣٤٤/١٠ ، المنصف ٧/٣ ، شرح الشافعية ٣٨٣/٢ .

(٣) هَلْقَامَةٌ : للاكول والهَلْقَامُ للطويل ، اللسان ( هلقم ) ١٠٣/١٦ .

(٤) انظر شرح الشافعية ٣٨٣/٢ .

(٥) سَلْهَبٌ : الطويل ، يقال : فرس سَلْهَبٌ وقرن سَلْهَبٌ أي طويل ، المنصف ٤/٣ ، أساس البلاغة ٢٤٠/١ .

الموقع دليل على أنها ليست كالزيادة في الأمتزاج في بنية الكلمة ، وإنما هي بعد الكف في هذه اللغة الرديئة بثابة هاء السكت بعد الحركة فيمن يلحقها ، بل هي أبعد ؛ لأنها إنما تلحق كاف المؤنث فلا يتوهم امتزاج ، معها كما يتوهم الامتزاج في هاء السكت في بعض الكلمات حين تبه تاء التأنيث . قوله : « وزيدت في استطاع » ، وزيادة هذه السين في استطاع على غير قياس كما زيدت الهاء في اهرآن ، لأن معنى استطاع أطاع كما أن معنى اهرآن أراق فمضارعه يستطيع لأنه رباعي في التحقيق ولا اعتداد بالسين كما لا اعتداد بالهاء وليست محذوفة من استطاع لأن ذلك يقال فيه استطاع بكسر الهمزة في الابتداء والمراد استطاع فمضارعه يستطيع بفتح الياء وبه قوله تعالى : { فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ } (١) ، في قراءة الأكثرين ، وأما هذه اللغة فمفتوحة الهمزة مقطوعة بمعنى أطاع فمضارعه يستطيع على ما تقدم . وأما اسم الناعل والمفعول فيتفقان لفوات ما بهما يحصل الفرق وهما الهمزة وحرف المضارعة وهما يحذفان في ذلك فيبقى يستطيع ومُستطاع فيهما جميعاً ولا يفترقان إلا بالتقدير .

( فعمل ) قوله : واللام جاءت مزيادة في ذلك وهنالك الى آخره .

قول الشيخ : وهو أصل مطّرد في أسماء الإشارة إذا قصِد بها الدلالة على البعيد وجملمهم أيضاً إياها من حروف ازوائد فيه [ ١٦١ و ] تجوز من وجهين : أحدهما أن البنيات لا تدخل في باب

(١) سورة الكهف الآية : ٩٧ . قرأ حمزة بتشديد الطاء والباقون بالتخفيف . تقريب النشر ص ١٣٨ ، غيث النفع ص ٢٨٣ ، سراج القارى ص ٢٨٣ .

الزيادات • والآخرُ أنَّ اللامَ جِيءَ بها عندَ الكثيرِ للدلالة على البعيدِ فلم تكنْ زائدةً ، وزيدتْ في « عَبْدَكَ وَزَيْدَكَ وَفَجَّجَكَ » باعتبارِ الاشتقاقِ ، وأمَّا « هَيْقَل » <sup>(١)</sup> ففيه احتمالٌ من جهةِ أنَّهم قولوا : هَيْقُ هَقْلُ وقالوا : هَيْقُلُ للفتى من انعامٍ فإنَّ جعلناه مشتقاً من الهَيْقُ فمعلومٌ أنَّ لامَهُ زائدةٌ ؛ لأنَّه لا لامَ في الهَيْقُ وإنَّ جعلناه من الهَقْلُ كانت اللامُ أصليةً لثبوتها لاماً فيما هو مشتقٌ منه ، من أجلِ ذلكَ جاءَ الاحتمالُ في أصلها وزيادتها • واللهُ أعلمُ بالصوابِ •

### ومن أصنافِ المشتركِ إبدالُ الحروفِ

قولَ صاحبِ الكتابِ : يقعُ الإبدالُ في الاضربِ الثلاثةِ إلى آخره •

قالَ الشيخُ : يقعُ الإبدالُ في الاضربِ الثلاثةِ بخلافِ الزيادةِ فإنَّها لم تقعْ في الحروفِ ؛ لأنَّ الزيادةَ إنَّما كانتْ باعتبارِ الاشتقاقِ أو ما تنزَّلَ منزلتهُ والحرفُ أجنبيٌّ عن ذلكَ ، فأما الإبدالُ فقد يكونُ طريقتهُ الاشتقاقُ ، فلا يكونُ في الحرفِ باعتبارِهِ ، وقد يكونُ طريقتهُ معرفةُ كثرتهُ على صورةٍ في موضعٍ وتغييرِ بعضِ حروفِهِ فيستدلُّ بتلكَ الكثرةِ على أنَّها الأصلُ ، وأنَّ الأقلَّ بدلٌ فصارَ للبدلِ طريقانِ : أحدهما الاشتقاقُ أو ما تنزَّلَ منزلتهُ وذلكَ مخصوصٌ بالاسمِ والنعلِ ، الآخرُ الكثرةُ المذكورةُ ، ويجري في الاسمِ والحرفِ ، وأما الفعلُ فلا يجري فيه ، لأنَّه لم يقعْ فيه من

(١) الهَيْقَلُ : الظليمُ والانشى هَيْقَلَةٌ ، والهَيْقَلُ كالحقلِ ، والهَيْقُ من الرجالِ المفرطِ الطولِ ، وقِيلَ هو الطويلُ الدقيقُ ولذلك سُمِّيَ الظليمُ هَيْقاً للسانِ ( هَقْل ) ٢٢٤/١٤ ، ( هَيْق ) ٢٤٩/١٢ ، أساسُ البلاغة ٣٠٧/٢ •

ذلك إلا ما علم اشتقاقه فامتنع استعماله في مثله ، ولذلك قول :  
« وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم » فوهم لأنه لم  
يحصرها بذلك ولم يمنع من دخول غيرها ، فكان ما ذكره غير  
جامع لغيرها ، وبيان ذلك أن حرف البدل إنما يعني به الحرف  
المبدل لا المبدل منه ، بدليل أن العين يبدل منها واياء يبدل منها  
وليست معدودة من حروف الابدال باتفاق ، فإذا كن كذلك فعدّه  
السين من حروف البدل خطأ لأنها لا تبدل وإنما يبدل منها ،  
وقد تبين أن عدتها باعتبار كونها مبدلة لا مبدلاً منها ، وبين بذلك  
أنها غير مانعة ، لأنه أدخل غيرها فيها ، وبيان أنها غير جامعة ،  
هو أن الصاد والزاي تبدلان من السين ، ولم يعدّهما ههنا من  
حروف البدل ، وقد تبين كونهما منها وقد ذكر ذلك في التفصيل  
على ما سيأتي •

( فممل ) قوله : فالهمزة أبدلت من حروف الدين ومن الهاء  
والعين الى آخره •

قال الشيخ : يعني بالمطردي جري الباب قياساً من غير حاجة  
الى سماع في آحاده ، ويعني بغير المطردي ما توقفت آحاده على  
السماع ، ويعني بالواجب ما لا يجوز غيره ، ويعني بالجزئ ما يجوز  
إبدالها وتركه على أصله ، « فالواجب إبدالها من ألف التانيث في  
نحو حمراء وصحراء » ، وهذا لأن النحويين يزعون أن الهمزة  
في نحو حمراء أصلها أل فذكره اجتماع الالفين فقابلت الثانية  
همزة لما أدّى اجتماعهما الى حذف إحديهما لأنهما ساكنان ، ولو قيل  
إن الهمزة والالف جميعاً جيء بهما للتانيث في الاصل لم يكن ذلك  
بعيداً من التماس • ثم قوله : « والمتقلة لأمأ نحو كساء ورداء » ، ولم  
يُبين انقلابها عن واو أو ياء أو عن ألف • لأن ذلك محتمل ، فإن

بعض النحويين يزعم أن الهمزة منقلبة<sup>(١)</sup> عن نفس الواو والياء أولاً من غير واسطة ، وظاهر كلامه أنها عن الالف لأنه قال : « ومن المنقلبة » فإن عني به الواو والياء لم يستقيم ؛ لأنها إذا أبدل منها لم تكن منقلبة ، وإذا كانت عن الالف صح أن توصف بكونها منقلبة لأنها انقلبت أولاً أمّا عن الواو والياء ثم أبدل منها ، إلا أنه يضعف من حيث إنه لم يذكر عن الياء بدلاً مطرداً واجباً ولا جائزاً . ويجاب عنه<sup>(٢)</sup> بأن التقسيم لا يوجه وإنما يوجب بدلاً عن الياء وقد ذكره في نحو « أدية وفي أسنانه ألل<sup>(٣)</sup> » لأن قوله « مطرد » وغير « مطرد » ، إنما هو يستقيم في حروف اللين فلا يتعين أن يكون كل واحد منهما منقسماً هذا التقسيم . قوله : « أو عيناً في نحو قائل بائع » والكلام فيه كالكلام في كساء ورداء في الخلاف والظهور والاعتراض والجواب ، « ومن كى ووقعه أولاً فسدت بأخرى لأنه في نحو أو أصل وأوانى » هكذا ذكره غير من النحويين وفسروا اللازم بما لا يفرق واحترزوا به عن مثل [ ١٦١ ظ ] ووري ووصل ووعده ، لأنه من قبيل الجائز بالاتفاق ، وزعموا أن أصله إنما هو أصل وواعد ، وإنما انقلبت الالف فيه واواً لانضمام ما قبلها وذلك عارض فلذلك قيل في الأول لازم احترازاً به عنه وليس هذا بمستقيم ، لأنه إن صح في ذلك صح أن يقال في أو يصل أن أصله واصل وإنما انقلبت الالف واواً لانضمام ما قبلها كما في ضوئرب فيكون تارضاً

- (١) في ل : ( عن الالف التي هي بدل ) ولا يختل الكلام بدونها .  
(٢) ( عنه ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .  
(٣) « ألل » : وهو أن تقبل الاسنان على باطن الفم ، وأللت أسنانه : فسدت ، وقد أبدلت الهمزة من الياء : أي ( يلل ) اللسان ( ألل ) ٢٦/١٣ .

كما في وُورِيَّ ، وكونُ المَكْبَرِ أصلاً للمصغَرِ أظهر من كونِ (١)  
 ما سُمِّيَ فَعْلُهُ أصلاً لما لم يُسَمَّ فاعلهُ لموافقةِ المصغَرِ المَكْبَرِ  
 في الأحكامِ ومخالفةِ ما لم يُسَمَّ فاعلهُ لما سُمِّيَ فاعلهُ ، وإذا ثبتَ  
 ذلكَ ثبتَ أنَّ احترازَهُم بذلكَ عن مثلِ وُورِيَّ غيرِ مستقيمٍ •  
 فالأولى أنْ يُطلَبَ غيرُ ذلكَ ، وهو أنْ يُقَالَ من كلِّ وَاوٍ واقعةٌ  
 أولاً تُصَفِّتُ بآخرى متحركةٍ فيزولُ الاعتراضُ بـووريٍّ ويظهرُ  
 الفرقُ بينَهُ وبينَ أوٍ يَحْمِلُ ذلكَ واضحٌ في الصورةِ والمنسَى أَمَّا في  
 الصورةِ فما ذكرناه من التحريكِ • وأَمَّا في المنسَى فلأنَّ الواوينِ  
 إذا تحركتا أحسنُ فيهما من الاستثقالِ ما لا يكونُ فيهما إذا كانتِ  
 الثانيةُ ساكنةً وذلكَ مُدَرِّكٌ ضرورةً فالتزموا إبدالَهُ في الموضعِ  
 الذي اشتدَّ فيه ثقلُها وجوزهُ في الموضعِ الذي لم يشتدَّ ففذلكَ جاءَ  
 أوٍ يَصِلُ ملتزماً وجاءَ « ووريٍّ » جُزْأً ، وإنَّما أبدلوا الأولى  
 دونَ الثانيةِ ، لأنَّهم لو أبدلوا الثانيةَ لأدَّى إلى وهمٍ جوازِ تخفيفِها  
 جرياً على قياسِ تخفيفِ الهزَّةِ فيرجعُ الأمرُ إلى مثلِ ما فُتِرَ منه  
 فأبدلوا ما لا يؤدي إلى ذلكَ وهو الأولى ، لأنَّها إذا كانتِ أولاً  
 التزمتْ فلا يؤدي إلى ما ذكرناه • فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّها قد تتعملُ  
 بما قبلها فؤدي إلى ذلكَ بعينه • قلتُ : إعمالُها عارضٌ وما ذكرناه  
 لازمٌ ، فكانَ إبدالُ الأولى أولى •

قوله : والجائزُ إبدالُها عن كلِّ وَاوٍ وقعتْ مفردةً فاءً •

قولُ الشيخِ : فهذا غيرُ مستقيمٍ في الحصرِ لأنَّ بابَ « ووريٍّ »  
 من قبيلِ الجائزِ وليستْ مفردةً وقد ذكرَ أنَّ الواجبَ أنَّ يشفعَ  
 تقعُ لازمةً فإدِّاءُ أنَّ يكونَ المزومُ له أثرٌ في وجوبِ القلبِ ، أوْلاً

(١) في ل : ( فَعَلَّ ) •

فإن كان له أثرٌ فقوله : « في الجائز مفردة » غير مستقيم لأنه ترك المشفوعة غير اللازمة وإن لم يكن أثرٌ فلا معنى لجعله قيداً في السوابج ، فثبت أن ما ذكره أن يقول : وقعت مفردة أو مشفوعة غير لازمة ، وعلى ما بيناه أن يقول : وقعت مضموقة فهاء ليس بعدها واو متحركة فيه « ووري » وبابه فيكرن مستقيماً . قوله « أو عيناً غير مدغم فيها كادوري » وإنما قال غير مدغم فيها إحترازاً من مثل التسوور والتعود ، لأنها لا تبدل ، وإنما لم تبدل لأنها لم تبدل إنما أن يبدل جميعاً أو أحدهما ، فلو أبدل جميعاً لأدى إلى استتقال بين أثقل من الأصل . ألا ترى أن التعود أثقل من التعود ولذلك لم يدغموا همزة في همزة إلا في نحو سئل تلى ما سيأتي ، ولو أبدلوا أحدهما لانفك الادغم الذي هو مقعرد في هذا البناء ، فلم يكن للأبدال معنى « أو مشفوعة عيناً » . حكم الواو التي هي عين مشفوعة وغير مشفوعة سواء في جواز الأبدال ما لم تكن مدغمة .

قوله : وغير المطرد إبدالها من الالف الى آخره .

قل الشيخ : وهذا أيضاً كان ينبغي أن يجعله من المطرد لأن أمحباب هذه اللغة اطرده ، وإنما لم يكن مثل الاولى لضعفها لأنه غير مطرد ، ولا تناقضة بين كونه (١) مطرداً وكونه في لغة ضعيفة . وإنما مثل النائم والختم فهو على ضعفه غير مطرد ، وكذلك بية الاشارة في ابدال الهمزة عن الالف . قوله « و- الواو غير المضمومة » يعني أنه من قسم غير المطرد إبدالها عن الواو ، وغير المضمومة كيفما وقعت فيحتاج في كل واحد منها الى السماع ، والخلاف مع المازني (٢) في المكسورة على ما ذكره ، لأنه

(١) ( بين كونه مطرداً ) : ساقطة في ر .

(٢) شرح الاشموني على الالفية ٢٩٦/٤ .



يراه' من قسم المطرد الجائر ، وغير' يراه' غير' مطرد . ومن الياء  
في « قطع الله أيديته وفي أسنانه أَلَل » ، وهو قليل ولا خلاف أنه  
غير' مطرد . « ومن الهاء » ، يعني إبدال الهمزة من الهاء « في ماء  
وأمواء » ، وإنما حكم بذلك لقولهم : مَوِيهٌ ومِيَاهٌ وأُمُوَاهُ ،  
والتصغير والتكبير يرد الأشياء إلى أصولها ، وإذا ثبت أَنَّ أصلها  
هاء ثبت أَنَّ الهمزة مبدلة عنها . قال (١) :

٢٥٨ . وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاؤُهَا

مَا صَحَّه رَأْدُ الضُّحَى أَفِئْوُهَا

مرتفعة أمواؤها أي كثرت لأنّها لا ترتفع إلا لكثرتها ،  
ما صحّه رأْد الضُّحَى أَفِئْوُهَا يعني [١٦٢و] أنّها كثيرة الفيء  
لكثرة ظلال أشجارها حتّى يذهب ذلك رَأْد الضُّحَى وهو  
ارتفاعه أي يذهب أثر ذلك وهو حرّ الشمس وأثرها . قوله :  
« وفي أَلْ فَعَلْتُ وَأَلَا فَعَلْتُ » لأنّ الكثير هَلْ فَعَلْتُ وَهَلَا  
فَعَلْتُ ، فإذا قيل أَلْ فَعَلْتُ فالهمزة تدلّ على ما هو الكثير في  
الاستعمال ، ومنهم من يزعم أَنَّ الهمزة والهاء في هَلَا سَوَاءٌ  
ويهدما جميعاً من حروف التخصيص ولا آحد يعد هَلْ وَأَلْ من  
حروف الاستفهام وسببه ما في هَلْ من الكثرة الواضحة وليس

(١) البيت لم يعرف قائله ، قال ابن جني انشدنا أبو علي الفارسي  
وذكره ورواية البغدادي في شرح الشواهد ( يُسْتَنْ ) مكان  
( ما صحّه ) . قالصه : من قلص الماء إذا ارتفع في البئر ،  
وما صحّه : قصيرة ، رأْد الضُّحَى : ارتفاعه ، والشاهد فيه جمع  
من غير هاء بالهمزة ، المنصف ١٥١/٢ ، ابن يعيش ١٥/١٠ ،  
شواهد الشافية ٤٣٧/٤ .

« هَلَا » بالنسبة الى « الْأَكْهَلُ » بالنسبة الى « أَل » ، فذلك فرَّقَ بينهما ، ومن العين في قوله (٢) :

٢٥٩ أَبَابُ بَحْرٍ

وهو قليل .

( فعمل ) قوله : والالف ' أُبدلت من اختيها ومن الهمزة والنون فابدالها من أختيها مطرد في نحو قول وباع ودعا ورمي ، وباب وناب مما تحركا فيه وادفتح ما قبلها الى آخره .

قال الشيخ : سيأتي ذلك ممثلاً في ضعف الاعلال من هذا القسم ، وأما « اقود والميد » فكان قياسه ' أَنْ يُقْلَ القاد والصاد كما قالوا : « باب وناب » إلا أنهم اتوا به على أصله تنبيهاً على أنه الأصل وكثيراً ما يفعلون مثل ذلك ، وما ذكرناه مطرداً إلا ما كان شاذاً ، وغير المطرد في نحو « طائي وحاري وياجل » ، وكن قياس طائي طيبي ، لأنه ' نُسب الى طيني فقياسه ' أَنْ تُحذف الياء الثانية كما تقدم فيبقى طي ، ثم قلبوا الياء ألفاً على غير قياس فقالوا : طائي ، وقالوا في النسبة الى الحيرة

(١) هذه قطعة من بيت وتماه :

( وَمَا جَ سَاعَاتِ مَلَا الْوَدِيقِ .

أَبَابُ بَحْرٍ ضَاكٍ زَهْوَقٍ .

والرواية في شرح الشافية والاشموني ( هزوق ) ، العباب : وفرة الماء وكثرته ، الضاحك : من السحاب العارض اذا برق ، زهوق : مرتفع ، الملاء فلاة ذات حر وسراب ، والشاهد ابدال العين همزة . ابن يعيش ١٠ / ١٦ ، شرح الشافية ٣ / ٢٠٧ ، الاشموني ٤ / ٢٩٧ ، شرح شواهد الشافية ٤ / ٤٣٢ ، والبيت لم يعرف قائله .

حَارِي فابدلوا الياء الفاء ، وقالوا : يَجْلُ وَيُوجَلُ وَيَاجَلُ فيجوز  
 أَنْ يَكُونَ الالفُ مبدلاً عن الواو ويجوز أَنْ يَكُونَ عن الياء وهو  
 على غير قياسٍ فلا تقول : في يُوجَلُ يَاجَلُ ، وإبدالها من همزة  
 على ما ذكره في اللزوم والجواز قد تقدم في تخفيف الهمزة  
 » وإبدالها من انون في ثلاثة مواضع « كما ذكر ، وهو مختص  
 بالوقف أحدهما الوقف على المنصوب المتون في قولك : « رأيت  
 زيداً » وهي اللمعة الفصيحة بخلاف المضموم والمكسور الاستقل  
 الضمة مع الواو والكسرة مع الياء وخفة الفتحة مع ادلف •  
 والثاني « النون الخفيفة إذا انفتحت ما قبلها ، كقولك : اضربن  
 ولَسَفَعَن ، إذا وقتت قول : { لَسَفَعَا } <sup>(١)</sup> ، لأنها في الفعل  
 كالتوين في الاسم فأجرى مجراء في انقلابها الفاء إذا انفتحت  
 ما قبلها • والثالث إبدالها من نون إذا ن : لأنها كالتوين ، ونون  
 الفعل لسكونها بعد الفتحة ووقوعها آخراً فوقفوا عليها بالالف كما  
 وقفوا على التوين •

#### ( فصل ) قوله والياء أبدلت من اختيها •

قول الشيخ : فابدلها من الالف في نحو مفتح ، وهو كن  
 موضع وقعت الالف فيه بد كسرة ياء التصغير أو كسرة الف  
 الجمع ، فونها تنقلب ياء لانكسار ما قبلها محافظة على صيغة التصغير  
 والجمع فلا تبقى الف لانكسار ما قبلها فتقلب ياء ضرورة وهو مطرد  
 إلا في نحو حبسلى وحسيرا وقد تقدم •

قوله : ومن الواو نحو ميقات •

(١) سورة العلق الآية : ١٥ •

قال الشيخ : ذكر آثلة من أبواب شتى كلها ستأتي مفصلة  
 في فصول الاعلال فلا حاجة الى تفصيلها ههنا . « وفي نحو صبية  
 وثيرة<sup>(١)</sup> وعديان وييجل » لأن صبية من صبا يصبو فقياسها  
 صبة فابداها على غير قياس ، « وثيرة » جمع ثور ككوزة  
 جمع كوز فقياسه أن يقال ثورة لأن مثل هذا اجمع إذا يقلب  
 فيه الواو ياء إذا وقت بعدها الال كتاب وسيط ، فأثا إذا لم  
 يقع الال فقياسها بقؤها على أصلها ، وكذلك الأصل في « عليان »  
 علوان لأنه من علا يعلو ولم يطرأ ما يوجب تغييرها . وكذلك  
 الأصل في « ييجل » يوجل ، لأنه مضارع وجل فلبت ياء  
 على غير قياس ، وإدائها من الهمزة قد تقدم وجوبه وجوازه ،  
 فوجوبه في نحو آيت وجوازه في نحو « ذيب وميرة » ، « ومن أحد  
 حرفي التضيق » على غير قياس إلا أنه كثر في فلت وتفلت  
 وقيل في غيره كقولك : قضيت وسريت وقيل في مثل  
 « لا وربك<sup>(٢)</sup> لا أفعل » لأن مثل ذلك نادر في كلامهم ،  
 وكذلك ك ما ذكره من غيرها فهو على خلاف الأكثر إلا فيما كان  
 راجعاً اليهما كاسم الناعل والمفعول والمصدر . « والتصدية<sup>(٣)</sup> »  
 فمن جعل التصدية من صد د ، فلياء ببدلة عن أحد حرفي  
 التضعيف ( سواء جملة<sup>(٤)</sup> من صد يصد بمعنى منع أو يصد  
 بمعنى ضج<sup>(٥)</sup> ) ، ومن جعله من الصدى وهو حكية السوت ، فهو  
 أصله الياء غير بدلة « ودهديت وصهصيت » أي قلت ده ،

(١) ثيرة : جمع ثور ، أساس البلاغة ٤٨/١ ، ابن يعيش ٢٤/١٠

(٢) المقصود : ( لا وربك لا أفعل ) فأبدلوا من الباء الثانية ياء  
 انظر ابن يعيش ٢٤/١٠

(٣) التصدية : التصفيق ، أساس البلاغة ٨/٢ ، ابن يعيش  
 ٢٦/١٠ ، اللسان ( صدى ) ١٨٦/١٩

(٤) في ل ، ت : ( جعل )

(٥) ما بين القوسين : ساقط في س

وصَهَيْتُ أَي قُلْتُ صَه ، فوجب [١٦٢ظ] أَنْ تكون الياءُ بدلاَ  
عن أحدِ حرفي التضعيف ، لأنَّه كرَّر الفاء والعين وإن كان  
وزنه فَعَلَلْتُ إِلَّا أَنْ أَخْذَمَ مِنْ « دَهْ وَصَهْ » يؤذَنُ بالتكرير  
فيه • « وَمَكَّاكِيَّ فِي جَمْعِ مَكُوكِ »<sup>(١)</sup> ، أَصْلُهُ مَكَّاكِيكُ ؛ لِأَنَّ  
مَكُوكًا فَعُولًا وَجَمْعُهُ فَعَاعِيلُ فَأَبْدَلْتُ الْكَافُ الْأَخِيرَةَ يَاءً ثُمَّ  
أَدْغَمْتُ يَاءَ فَعَاعِيلِ فِيهَا • « وَدِيَّاجٍ فِي جَمْعِ دِيَجُوجٍ » أَصْلُهُ  
دِيَّاجِيحٌ ، فَقُلِبَتِ أَحْيَمُ الْأَخِيرَةُ يَاءً ثُمَّ خُفِّفَتْ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَائِيْنِ  
عَلَى مَا هُوَ مَطْرُودُ الْجَوَازِ ، فَصَارَ مِنْ بَابِ جَوَازٍ ، تَقُولُ : هَذِهِ  
دِيَّاجٍ وَهَرَرَتْ بِدِيَّاجٍ ، وَرَأَيْتُ دِيَّاجِيَّ • « وَدِيَّوَانٍ »<sup>(٢)</sup> ، أَصْلُهُ  
دَوَّانٌ ، أَصْلُهُ دَوَّانٌ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ  
دَوَّاوِيْنٌ ، وَلَوْ كُنْتُ يَاءً لَقِيلَ دِيَّاوِيْنٌ كَمَا قِيلَ دِيَجُوجٌ  
دِيَّاجِيحٌ ، وَلَيْسَتْ مُبْدَلَةٌ لِأَنَّهُمَا مَابِقِلْهَا ، ( لِأَنَّ الْوَاوَ إِذَا أُدْغِمَتْ  
صَحَّتْ وَإِنْ كُسِرَ مَا قَبْلَهَا )<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِمْ حَوَّاءٌ ، فَثَبَتَ أَنَّ إِبْدَالَهَا  
إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ أَحَدِ حَرْفِي التَّضْعِيفِ لَا مِنْ بَابِ مِيزَانٍ ، فَإِنَّ  
ذَلِكَ قِيَاسٌ وَهَذَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَقَلْبُوا هَهُنَا الْأُولَى  
وَلَمْ يَقْلِبُوا الثَّانِيَةَ لِأَنَّهُ لَوْ قَلْبُوا الثَّانِيَةَ لَأَدَّى إِلَى قَلْبِهَا جَمِيعاً •  
أَلَا تَرَى أَنَّ الْأُولَى كُنْتُ تُصِيرُ مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا سَاكِنَةً مِنْ غَيْرِ ادْغَامٍ  
فَيَتَعَذَّرُ النُّطْقُ بِهَا فَيَجِبُ قَلْبُهَا يَاءً وَلِذَلِكَ قَلْبُوا الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ  
( وَلَمْ يَلْتَزِمُوا مَا التَزَمُوهُ فِيهِ مِنْ سَيِّدٍ ، لِأَنَّ إِبْدَالَهَا يَاءً عَارِضٌ ،  
فَكَأَنَّهَا عَلَى وَاوِيَّتِهَا • « وَدِيَّاجٍ »<sup>(٤)</sup> ، أَصْلُهُ دِيَّاجٌ لِأَنَّكَ تَقُولُ

- (١) المَكُوكُ : مَكْيَالٌ مَعْرُوفٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْجَمْعُ مَكَّاكِيكُ وَمَكَّاكِي  
عَلَى الْبَدَلِ كَرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ وَهُوَ صَاغٌ وَنَصَفٌ • اللِّسَانُ  
( مَكْكَ ) ٣٨١/٢ ، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ٢٢٢/٢ •  
(٢) دِيَّوَانٌ : مِنْ دَوَّانِ الْكُتُبِ وَجَمْعُهُ دَوَّاوِيْنٌ ، وَقَدْ وَضَحَهُ  
الْبُشَيْخُ • أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ١٥١/١ •  
(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ فِي ر •  
(٤) دِيَّاجٍ : ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ مُشْتَقٌّ مِنْ دَبَجَ : وَهُوَ النَّقْشُ ، فَارْسِي  
مَعْرَبٌ • اللِّسَانُ ( دَبَجَ ) ٨٦/٣ •

دَبَّاجٌ ، فهو على مثل دواوين ففَعَلَ مثلُ فله لِمَا ذكرناه ،  
فَقُلِبَتِ الأولى دُونَ الثانية (١) ، لَأَنَّهُمَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ فَجُعِلَ  
عَلَيْهِ • « وَقِرَاطٌ » (٢) أَصْلُهُ قِرَاطٌ بِدَلِيلِ قِرَارِيطٍ فَجُمِلَ عَلَى  
دَوَاوِينَ ، وَكَذَلِكَ « شِيرَاز » لِقَوْلِهِمْ : شَرَارِيزُ ، وَكَذَلِكَ  
« دِيَمَاس » (٣) لِقَوْلِهِمْ : دَمَامِيسَ ، وَقَوْلُهُ (٤) :

وَأَيَّتَصَلَّتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ -٢٦١-

أَبْدَلَ الْيَاءَ مِنَ الْتَاءِ الَّتِي هِيَ بَدَلُ «سِنِ الْوَاوِ» الَّتِي هِيَ فَأْ فَاصِلَةٌ  
إِوْتَصَلَتْ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ تَاءً عَلَى الْقِيَاسِ ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ التَّاءِ يَاءً  
لِكُونِهَا أَحَدَ حُرُوفِ التَّنْمِيعِ وَقَابَلُوا الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَلَبُوا  
الثَّانِيَةَ لَأَدَّى إِلَى قَلْبِ الْأَوَّلَى ، لِأَنَّ قَلْبَهَا تَاءً إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ وَقُوعِ  
التَّاءِ بَعْدَهَا فَلَوْ غَيَّرُوهَا لَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهِ لِنُفُوتِ الْمَعْنَى الْمُتَقَضِّي  
قَلْبَهَا تَاءً ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْيَاءَ مَبْدَأٌ عَنِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَأْ لَمْ يَكُنْ  
بَعِيداً • قَوْلُهُ : « وَمِمَّا سَوَى ذَلِكَ » ، يَعْنِي وَمِمَّا أَبْدَلَتْ فِيهِ الْيَاءُ وَهُوَ  
مَا ذَكَرَهُ مِنَ النُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْيَاءِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ ، وَتَرَكَ تَفْصِيلَ ذَلِكَ  
لِتَقْدِمِهِ وَقَاتِهِ فَجَمَعَ الْجَمِيعَ (٥) بِقَوْلِهِ : « وَمِمَّا سَوَى ذَلِكَ » وَذَكَرَهُ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطَ مِنْ ر •

(٢) قِرَاطٌ : مِنَ الْوِزْنِ وَهُوَ نَصْفُ دَانِقٍ ، وَأَصْلُهُ قِرَاطٌ بِالتَّشْدِيدِ  
لِأَنَّهُ جُمِعَ قِرَارِيطٌ ، وَكَذَلِكَ الْقِرَاطُ : جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الدِّينَارِ •  
( قِرَاطٌ ) ٢٥١/٩ ، الْكِتَابُ ٣١٣/٢ •

(٣) دِيَمَاسُ : لِلسَّرَبِ الْمَظْلَمِ ، وَلِلْحِمَاحِ ، وَقِيلَ سَجَنُ الْحِجَاجِ  
ابْنُ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ ، فَإِنْ فَتَحْتَ الْفَاءَ جَمَعَ عَلَى دِيَامِيسَ وَإِنْ  
كَسَرْتَهَا عَلَى دِمَامِيسَ اللِّسَانِ ( دِمَسِ ) ٣٩١/٧ ، ابْنُ يَعِيشَ  
• ٢٦/١٠ •

(٤) الْبَيْتُ لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ وَصَدْرُهُ : ( قَامَ بِهَا يُنْشِدُ كُنْزُ  
مُنْشِدِ ) ابْنُ يَعِيشَ ٢٦/١٠ ، الْأَشْمُونِيُّ ٣٣٧/٤ ، الْمِفْصَلُ  
ص ٢٠٢ •

في ر : ( الْجَمْعُ ) •

على الترتيب « فَنَاسِيٌّ وَظَرَابِيٌّ »<sup>(١)</sup> ، الياءُ الثانيةُ فيه مبدلةٌ عن  
 النونِ لأنَّه جمعُ إنسانٍ وظَرَبَنَ فقياسه أناسين وظَرَبِينَ ، فأبدلوا  
 من النونِ ياءً ووقعتْ ياءُ الجمعِ قبلها فوجب إدغامها فيها لاجتماعِ  
 المتلين ، فقالوا : « أناسي وظَرَابِي » ، وهذا وإن كان هو القياسُ إلا  
 أنَّه كثرَ إبدالُها ياءً في فصحِ الكلامِ . وأما إبدالُ الياءِ عن العينِ  
 والباءِ والسينِ واتِّناءُ فمن أَرْدَأُ اللغاتِ لم يأتِ إلاَّ في أبياتٍ شاذةٍ  
 كقولهِ<sup>(٢)</sup> :

وَلِضَفَدِي جَمَّةٌ نَقَاتِيٌّ - ٢٦١

٢٦٢- وقوله<sup>(٣)</sup> : مِّنَ السَّعَايِ وَوَاخَزُ مِّنْ أُرَائِيهَا

(١) ظَرَابِي : أو ظَرَابِينَ : جمع ظَرَبَانٍ : وهو حيوان أو دويبة  
 صغيرة القوام طول قوائمه قدر نصف اصبع وعرضها بمقدار  
 شبر ، وطولها بمقدار ذراع ، اللسان ( ظرب ) ٦٠/٢ .

(٢) البيت لم يعرف قائله ، وقيل صنعه خلف الأحمر ، وصدره :  
 ( وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ ) المنهل : المورد ،  
 الحوازق : الجماعات ، الضفادِي : يريد الضفادع النقانق :  
 أصوات الضفادع ، الشاذة فيه إبدالُ الياءِ من العين . الكتاب  
 ٣٤٤/١ ، المقتضب ٢٤٧/١ ، ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح  
 الجمل ٤٨٤/٢ ، شرح شواهد الشافعية ص ٤٤١ ، الاشموني  
 ٣٣٧/٤ ، همع الهوامع ١٥٧/٢ ، شرح الشافعية ٢١٢/٣ .

(٣) وصدره : ( لَهَا أَشَارِيرٌ مِّنْ لَّحْمٍ تَتَمَرُهُ ) والبيت من  
 أبيات لأبي كاهل اليشكري ذكرها البغدادي في شرح شواهد  
 الشافعية ، الإشارير : جمع إشارره ، وهي اللحم القديد ، تتمره :  
 تجفيف اللحم والتمر ، الثعالي : الثعالب ، والاراني : الارانب .  
 والاستشهاد به أنه أبدل الباء من كليهما ياءً . وهو غير منسوب  
 في الكتاب ٣٤٤/١ ، المقتضب ٢٤٧/١ ، شرح الشافعية ٢١٢/٣ ،  
 ابن يعيش ٢٨/١٠ ، همع الهوامع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، ومنسوب  
 لأبي كاهل في شرح شواهد الشافعية ص ٤٤٣ ، أمالي ابن  
 الحاجب ٩٨ .

٢٦٣- وقوله (١) :

٢٦٤- وقوله (٢) : وهذا التالي

وكله لم يأت في فصح الكلام بخلاف أناسي وطرابي فإنه من فصح الكلام .

( فصل ) قوله : والواو تبدل من أختيها ومن الهمزة الى آخره .

قال الشيخ : وكل ذلك مطرد ، وأما الاول فلأن ألف فاعله اذا وقعت موضع الحركة وجب قلبها واواً قياساً مطرداً لوجوب حركته ولم تقلب ياءً لما ثبت من قلبها واواً قياساً في قولهم : ضوئرب فقلبوها أيضاً في ذلك لما كانت قد ثبت قلبها اليها وكذلك قلبوا الالف الثانية في التصغير ياءً إذ لم يكن أصلها الياء كقولك في

(١) البيت لم يعرف قائله : وهو بكماله :

إذا ما عُدَّ أربعة فسأل

فزواجك خاميس وأبوك سادي

والشاهد فيه ابدال السين ياءً وأصله ( ساديس ) ، الفسأل : جمع ومفرده فسأل : وهو الرجل الرذل الدنيء . اصلاح المنطق ص ٣٠١ ، ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح الشافية ٢١٣/٣ ، الاشموني ٣٣٦/٤ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٤٦ ، همع الهوامع ١٥٧/٢ .

(٢) هذه قطعة من بيت وهو بتمامه :

يَفْدِيكَ يَا زَرْعُ أَبِي وَخَالِي

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا التَّالِي

وَأَنْتَ بِيَالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي

والشاهد فيه التالي حيث ابدل الياء من الثاء ، زرع : مرخم زرعته . ابن يعيش ٢٨/١٠ ، شرح الشافية ٢١٣/٣ ، المقرب ٢١٥/١ ، الاشموني ٣٣٧/٤ ، شرح شواهد الشافية ٤٤٨ .



ضَارِبٍ : ضَوِيرِبٍ ، وفي عَاقُولٍ عَوِيْقِيلٍ ، وذلكَ واضحٌ فسي  
التعليلُ . وأمَّا « أَوَادِمُ » فجمعٌ لَأَدَمَ وإذا جُمِعَ وجِبَ تحريكُ  
الالف التي في آدَمَ فلا يمكنُ رَدَّهَا إلى أصلها الذي هو الهمزة فوجبَ  
قلبها إلى ما تُقَلَّبُ إليه الالفُ ، وهو الواوُ ، ولو قيلَ إنَّ الواوَ في  
أَوَادِمَ بدلٌ عن الهمزة لكنَّ مستقيماً وأصله أَدَمُ كُرِهَ اجتماعُ  
الهمزتين فقلبتِ الثانيةُ وقد تقدَّم ذلكَ في تخفيفِ الهمزة . وأمَّا  
« أَوِيدَمَ » فالكلامُ فيه كالكلامِ في أَوَادِمَ ، ومن جعلَ الواوَ عن  
الهمزة في أَوَادِمَ جعلها عنها في أَوِيدَمَ وهو واضحٌ ، إلاَّ أنَّه لما  
التمزوها في آدَمَ صارتِ الهمزةُ [ ١٦٣ و ] نسياً منسياً فكانتِ المعاملةُ  
معَ الالفِ « وعَصَوِي ورَحَوِي » قلبوا الالفَ فيه واواً لما اضطروا  
إلى تحريكها ولا يمكنُ بقاؤها ألفاً لوقوعها في موضعِ الحركة فقالوا :  
عَصَوِي ورَحَوِي ، ولو قيلَ إنَّ الواوَ في عَصَوِي هي الواوُ الأصليةُ  
والواوُ في رَحَوِي مبدلةٌ عن الياءِ لكنَّ مستقيماً ولكنَّهم عدلوا إلى  
ذلكَ لوجوبِ انقلابِ الواوِ والياءِ في بابهما ألفاً فكانتِ المعاملةُ كأنَّها  
معَ الالفِ كما ذُكِرَ في أَوِيدَمَ ، « وإِلْوَانٍ تشبهُ إلى اسماءَ » وخصَّ  
إِلْوَانٍ دونَ عَصَا ورَحَى ، لأنَّها في عَصَا ورَحَى تُرَدُّ إلى أصلها ،  
وفي إِلْوَانٍ لم يثبتْ لها أصلٌ وإنَّما قُلِبَتْ أَلْفاً لما اضطروا إلى  
تحريكها ولو قيلَ في عَصَوَانٍ أنَّ الواوَ مبدلةٌ عن الالفِ وفي  
وَحْيَانٍ من أنَّ الياءَ مبدلةٌ عن الالفِ لكنَّ ذلكَ جارياً على قياسِ  
كلامهم ، وأبداها « من الياءِ في نحو مَوْقِنَ » مما وقعتْ فيه الياءُ فاءً  
وانضمَّ ما قبلها كقولك : مَوْقِنَ ومُوسِرَ ، وكذلك إذا وقعتْ عيناً  
في الاسمِ دونَ الصفةِ كقولك : « طَوْبِي » وسيأتي ذلكَ في الاعلالِ ،  
« وفي ضَوِيرِبٍ تصغيرُ ضِيرَابٍ مصدرُ ضَارِبٍ ، إذا صَغُرَ ضِيرَابٌ  
وقبِلَ مصدرُ فَاعَلَّ وجبَ قلبُ يائه واواً لأنَّها عن الالفِ فسي  
ضَارِبٍ ، وقد انضمَّ ما قبلها فوجبَ أنْ تُقَلَّبَ واواً ، وكذلك  
كانتِ الياءُ في المكبَّرِ عن الواوِ كقولك : مِيقَاتٍ ومِيلَادٍ فانكَّ  
تُرَدُّ إلى الأصلِ فتُقَلَّبُ الياءُ واواً فتقولُ : مَوْيِقَتٍ ومَوْيِلِدٍ ،

فإن كنت الياء ليست عن الواو ولا عن الالف بقيت ياء كقولك :  
 في بيع بيع وفي دين دين ديين وفي بقوى و؛ وطر من بيطر<sup>(١)</sup>  
 وهما قياس ، أما بقوى ففعل على اسماً من بقى وهو من الياء وكل  
 اسم على فعل على ولادته ياء فانها تقلب واوا ، وللفرق بين الاسم  
 والمفعلة كقولك : الدعوى والشروى والبقوى ، وأما  
 « بوطر » فلأنها ياء ساكنة انضم ما قبلها فوجب أن تقلب واوا  
 « وهذا أدرك مضموم عليه » ، وهذا تلى غير التماس ، ( لأن الاسم  
 اذا وقعت آخره ياء قبلها واو قبلها ضمة وجب جعلها ياء مشددة  
 مكسوراً ما قبلها كما سيأتي إلا ما شذ من نحو قولهم : مضموم  
 ونهرو ، ومن الياء أيضاً في « جياوة »<sup>(٢)</sup> وهو أيضاً على غير  
 قياس<sup>(٣)</sup> ، لأنه من قولك : جبي يجبي فقياسه أن تقول :  
 جباية<sup>(٤)</sup> فاذا قيل جياوة فقد أبدلوا عن الياء واوا على غير قياس  
 لأنه لا موجب لبدالها من حيث الاعلال ، ألا ترى الى صحة  
 قولهم : عباية وعظاية قياساً مطرداً فيما جاء من ذلك ، وإنما  
 قياسها لو لم تقدّر تاء التأنيث متصلة أن تقلب همزة لوقوعها  
 متطرفة بعد ألف زائدة كما في كساء ورداء ، ومن الهمزة في جونة  
 وجون كما سلب في تخفيفها وبدالها من الهمزة مطرداً واجباً في نحو  
 أوتمن وغير واجب في نحو جونة وجون على ما سلب .

(١) بيطر : من بيطر الحيوان الذي يعالج مرضه ، اساس البلاغة  
 ٢٨/١ .

(٢) جياوة : قال شمر : جبيت الماء في الحوض أجبي جيباً وجبوت  
 أجبو جيواً وجباية وجباوة أي جمعته . اللسان ( جبي )  
 ١٤٠/١٨ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٤) في ل : ( حياة ) ، وهو تحريف .

(فصل) قوله: والميمُ أبدلتُ من الواوِ واللامِ والنونِ والباءِ

الى آخره .

قال الشيخ: « فإبدالها من الواوِ في فمِ وحده » ، وقد تقدّم  
علّة ذلك ولم يقع في كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله إلا ذو  
ولم يقع إلا مضافاً فاستغنى عن إبدال واوه ميماً وإبدالها من اللامِ في  
لغة ليست بالقوية يجعلون لامَ التعريف ميماً<sup>(١)</sup> ، وإبدالها من النونِ  
لازم في نحو « عَنَبَرٍ وشَمَبَاءٍ فيما وقعت فيه النونُ ساكنة قبل  
الباءِ » وإنما أبدلوها ميماً لأنهم لو بقوها نوناً والحرف الذي بعدها  
من حروف الشفة فإن أظهر استهجين وإن أخفي استثقل أو  
تعدّر وإن أدغم ذهب ما في النونِ من الغنة فوجب قلبه ميماً  
فوافق النونَ في الغنة ولا تنافر الباءِ في المخرج ، فقالوا :  
« عَنَبَرٍ » وهو غير لازم في غير ما ذكره من باب « عَنَبَرٍ » بل  
شاذ ، وإبدالها من الباءِ أيضاً شاذ .

(فصل) قوله: والنونُ أبدلتُ من الواوِ واللامِ في صنَعَانِي

وبَهْرَانِي .

قال الشيخ: لأنّ قاسمه أن يقول: صنَعَاوِي وبَهْرَاوِي ،  
لأنّها همزة تأنيث فوجب أن تُقلبَ واواً كخَمْرَاوِي<sup>(٢)</sup> ، فإذا  
قلوا: صنَعَانِي فقد جعلوا النونَ موضعَ الواوِ وهو معنى الإبدال<sup>(٣)</sup> .  
وأما « لَعَنَ في لَعَلَّ » فاختار قليلة وحكم بالبدلية لكثرة تيسر  
وقلة هذه .

(١) وعلى هذه اللغة في الإبدال ما رواه النمر بن تولب عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ( ليس من امبَر امصِيام في  
امبَر ) ، فقد أبدل فيها الميم من لام التعريف .

انظر ابن يعيش ٣٤/١٠ ، المقرب ١٧٧/٢ .

(٢) ( كخمرَاوِي ) : ساقطة في س .

(٣) في ل : ( في السين أيضاً ) .

(فصل) قوله : « والتاء أبدلت من الواو والياء والسين والصاد

والباء ، فابداها من الواو فاء في نحو اتَّعَدْتُ وأَتَلَّجَته .

قول الشيخ : مما وقعت فيه الواو وقبل تاء الافتعال وهو لازم مطرد ، تقول : اتَّعَدْتُ اتَّعَاداً فهو مُتَّعِدٌ فقلبها تاء ، في جميع متصرفاته وسيأتي ذلك في الاعلال . وقد أبدلت فاء في نحو « أتلَّجَته وتخلَّجته » وفيما ذكره من الامثلة ، وهو غير مطرد ، وإن كان في بعضه لازماً وقد يلزم الشيء في بعض الامثلة وهو غير مطرد [ ١٦٣ ظ ] فهو في مثل اتَّجَّجَته وتَجَّجَته غير لازم وفيما عداه لازم ، وابدالها « لآما في أخت و بنت وهنت وكلمت » ، لأن أخت من الاخوة ، و بنت من البنوة ، وهنت لقرلهم : هنوات فدل على أن لامتها واو فالتاء بدلة عنها ، وأما « كلمت » فمنهم من يقول هي عن الواو أيضاً ، ومنهم من يقول : هي عن الياء ، ومنهم من يقول : ليست بدلة الباء ، فمن قال : إنَّها عن الواو ، فلأن ابدال التاء عن الواو أكثر فحملها على الأكثر أولى ، وأما من قال : إنَّها عن الياء فلأن الاعلال بالياء أكثر وهذا معتل فحمل على الأكثر . وأما من قال : إنَّها ليست بدلا فقد زعم أنَّها مجرد التانيث ، والالف بعدها هي اللام فيكون وزنه فَعْتَل ، وليس بمستقيم ؛ لأن تاء التانيث لا تكون وسطاً ولا يكون ما قبلها ساكناً ، وفِعْتَل أيضاً ليس من أبيتهم ، وابدالها عن « الياء فاء في نحو اتَّسَّرَ » وهو لازم مطرد كما ذكرناه في اتَّعَدْتُ وتخلَّجته سيأتي مثله « ولآما في [ نحو ] (١) أسنَّوا (٢) وثنَّان (٣)

(١) ( نحو ) : زيادة عن ت .

(٢) أسنَّوا : وهم مسنتون أي مسحتون ، مجذبون ، من السنة

المجددة . أساس البلاغة ٢٤٣/١ .

(٣) ( ثنَّان ) : ساقطة في ل .

وَكَيْتَ وَذَيْتَ ، ، فَأَسْنَتُوا لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ ، وَكَلَّمَا وَقَعَتْ  
أَلْفُهُ زَائِدَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ حُكْمَ بِأَنَّهَا يَاءٌ فَوْجِبَ أَنْ تَكُونَ آتَاءَ بَدَلًا  
عَنِ الْيَاءِ • وَأَمَّا « نَسْتَانِ » فَلَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِكَ : نُسَيْتُ فَلَامَهُ يَاءٌ وَآتَاءُ  
بَدَلٌ عَنْهَا • وَأَمَّا « كَيْتَ وَذَيْتَ » فَلَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : كَيْتَ وَذَيْتَ  
فِي مَوْضِعٍ « كَيْتَ وَذَيْتَ » فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَامَهُ يَاءٌ ، وَلَا  
يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَدَّرَ وَآوًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِهِمُ الْيَاءُ عَيْنًا وَالسَّلَامُ  
وَآوًا كَمَا وَقَعَتْ فِي مِثْلِ يَوْمٍ بِاعْتِبَارِ الْفَاءِ وَاعْيُنِ اسْتِقْلَالِهَا وَلَا يُمْكِنُ  
تَقْدِيرُ مَا قَبْلَهَا أَيْضًا وَآوًا لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : كَوَوْهَ  
وَكَوُوتَ (١) فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ يَاءٌ وَآتَاءُ بَدَلًا عَنْهَا • وَأَمَّا إِبْدَالُهَا عَنِ  
السَّيْنِ فِي نَحْوِ (٢) « طَسَّتْ » وَسَتْ (٣) وَهُوَ قَلِيلٌ وَإِنْ لَمْ يَقُلِ  
الْأَسْتُ وَإِنَّمَا حُكْمُ إِبْدَالِهَا فِي « طَسَّتْ » لِقَوْلِهِمْ : طَسُّوسٌ ، وَلَمْ  
يُحْكَمْ بِأَنَّ السَّيْنَ هِيَ بَدَلٌ عَنِ الْيَاءِ فَيُقَالَ طَسَّتْ هُوَ الْأَصْلُ  
وَالسَّيْنُ فِي طَسُّوسٍ بَدَلٌ عَنْهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ السَّيْنِ مِنْ  
حُرُوفِ الْبَدَلِ الْبَتَّةَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ كَانَ الْمُصَنِّفُ قَدْ عَدَّهَا  
وَهَمًّا مِنْهُ وَذَكَرَهَا فِي الْفَصْلِ وَذَكَرَ أَنَّهُ يُبَدَلُ مِنْهَا لَا أَنَّهَا تُبَدَلُ  
مِنْ غَيْرِهَا ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْ حُرُوفِ الْبَدَلِ وَآتَاءَ مِنْ حُرُوفِ الْبَدَلِ (٤) ،  
فَجَعَلَ الْيَاءَ بَدَلًا عَنْهَا هُوَ الْوَجْهُ ، ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ  
الْبَدَلِ فَلَمْ يَثْبُتْ إِبْدَالُهَا عَنِ الْيَاءِ وَقَدْ ثَبَتَ إِبْدَالُ الْيَاءِ مِنْهَا بِدَلِيلِ  
« سَتْ » فَجَعَلَهُ نَمْلَى مَا ثَبَتَ فِي لُغَتِهِمْ أَوْ لَى • وَأَمَّا « سَتْ » ، فَلَأَنَّهُ  
مِنْ قَوْلِكَ : سَدَسَتْ وَسُدَسَ وَأُسْدَسَ ، فَلَامُهُ سَيْنٌ ، فَإِذَا

(١) فِي ل : ( ذَوْتَ ) •

(٢) ( نَحْوِ ) : سَاقِطَةٌ فِي ل ، ت ، ر • وَفِي ب : ( فَفِي ) •

(٣) طَسَّتْ : الطَّسَّتْ : مِنْ آتِيَةِ الصَّفْرِ أَنْثَى وَقَدْ تَذَكَرَ • لِسَانُ  
الْعَرَبِ ( طَسَّتْ ) ٣٦٣/٢ •

(٤) ( وَآتَاءُ مِنْ حُرُوفِ الْبَدَلِ ) : سَاقِطَةٌ فِي ر •

قالوا : « ست » فالأءُ عن السين ، وإنَّما حُكِمَ بأنَّ التاءَ بدلٌ ولم يُحَكِّمْ بأنَّها أصلٌ لَمَّا كثرَ من قولهم : سُدُسٌ وأُسْداسٌ وسَدَسْتُ ولم يُحَكِّمْ بالعكسِ لذلكَ ولَمَّا تقدَّم • « ومن الصاد في لَصَّتْ<sup>(١)</sup> » وهو قليلٌ شاذٌّ ، وابدالها « عن الباءِ في اتَّدَالَتْ<sup>(٢)</sup> » بمعنى اتَّدَعَلِبَ « وهو قليلٌ » •

( فصل ) قوله : والباءُ أُبدِلَتْ من الهمزةِ والالفِ والياءِ والتاءِ فابدالها من الهمزةِ في نحو هنرتُ الثوبَ •  
ب

قال الشيخُ : وهردتُ الشيءَ ، وهو غيرُ مطردٍ ، وقد كثرَ في قولهم : « هرقتُ الماءَ » وأمَّا قولهم : « لَهَيْتَكَ » فعلتُ كذا ، فأصله إِنْكَ فَعَلْتَ كذا ، فأدخلوا الهمزةَ الابتدائيةَ ، وكرهوا الجمعَ بينهما وبينَ أَنْ معَ بقائها على لفظِها فقلبوها هاءً ، فقالوا : لَهَيْتَكَ وهي قليلةٌ رديئةٌ • وابدالها من الالفِ في قوله<sup>(٣)</sup> :

(١) لَصَّتْ : اللصُّ في لغةٍ طي وجمعه لَصُوت • لسان العرب ( لَصَّت ) ٣٨٩/٢ •

(٢) الذَّغَالَتْ : الذغالب وهي القطع من الخرق أو قطع من أطراف الثوب والتاء فيه مبدلة من الباء • ابن يعيش ١٤/١٠ ، اللسان ( ذغلب ) ٣٧٤/١ •

(٣) البيت لم يعرف قائله وقبله :

( قَدَّ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكِنَةٍ •

مِنْ هَهْنًا وَمِنْ هُنَّةً • )

والشاهد فيه إبدال الالف هاءً فأصله ( فما ) أصنع ؟ والبيت موجودٌ في المنصف ١٥٦/٢ ، ابن يعيش ٦/٤ ، ١٨/٩ ، ٤٣/١٠ ، شرح الشافية ٢٢٤/٣ ، الاشموني ٣٣٤/٤ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٧٩ •

إِنْ لَمْ تُرَوْهَا فَمَهْ

يَقْلِبُونَ أَلْفَ مَا فِي الْأَسْفَهَامِ هَاءٌ عِنْدَ الرَّقْفِ • وَكَذَلِكَ « أَنْتَهُ وَحَيْهَلَهُ » وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْهَاءَ فِي حَيْهَلَهُ هَاءُ السَّكْتِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : وَحَيْهَلْ بِغَيْرِ أَلْفٍ ، فَإِذَا وَقِفَ بِالْهَاءِ كُنْتَ هَاءُ السَّكْتِ وَإِذَا قُلْتَ حَيْهَلًا ثُمَّ وَقِفَ بِالْهَاءِ فَهِيَ مُبْدَلَةٌ عَنِ الْأَلْفِ كَمَا (١) فِي قَوْلِكَ : أَنَا ، وَكَذَلِكَ هِيَ مُبْدَلَةٌ عَنِ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِمْ (٢) :

٢٦٦- وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَّا

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٣) لِقَوْلِهِمْ : هَنَوَاتُ فُتِبْتَ أَنْ لَامَهَا وَاوْ ، وَإِذَا بُتِ أَنْ لَامَهَا وَاوْ صَارَ هَنَاءٌ مِثْلَ قَبَاءٍ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ثُمَّ قُلِبَتِ الْأَلْفُ هَاءً فَقِيلَ يَا هَنَاءُ • وَأَمَّا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ إِنَّهَا هَاءُ السَّكْتِ (٤) فَضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَاءَ السَّكْتِ لَا تُجْرَكُ وَهَذِهِ مَجْرُكَةٌ وَإِنْ هَاءُ السَّكْتِ لَا تَكُونُ فِي الْوَصْلِ وَهَذِهِ (٥) فِي الْوَصْلِ فُتِبْتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ هَاءُ السَّكْتِ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ هَاءُ السَّكْتِ فَلَا تَخْلُو إِذَا أَنْ تَكُونُ أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً وَلَا تَكُونُ (٦)

(١) كَمَا : ساقطة في ر •

(٢) البيت لامرئ القيس من قصيدة له في ديوانه ص ٧٩ وعجزه :  
( « وَيَجْهَكَ الْحَقُّ شَرًّا بِشَرِّ » ) ، رَابَنِي قَوْلَهَا : أَيِ  
خُوفَنِي قَوْلَهَا حَيْثُ إِنَّهَا اتَّهَمَتْهُ بِتَهْمَةٍ بَعْدَ تَهْمَةٍ ، وَالشَّاهِدُ  
فِيهِ إِنَّ الْهَاءَ بَدَلَ مِنَ الْوَاوِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ  
لِلْوَقْفِ • الْجَمَلُ ص ١٧٥ ، ابْنُ يَعِيشِ ٤٣/١٠ ، الْأَشْمُونِيُّ  
٣٣٤/٤ ، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ٣١٠/٢ •

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٣٣٤/٤ •

(٤) انْظُرْ ابْنَ يَعِيشِ ٤٤/١٠ •

(٥) ( فِي الْوَصْلِ ) : ساقطة من ر •

(٦) ( وَلَا تَكُونُ ) : ساقطة من ر •

زائدة ؛ لَأَنَّ الهاءَ لَا تَزِدُ آخِرًا فَبُتِ أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ ، وَإِذَا كَانَتْ أَصْلِيَّةً فَأَمَّا أَنْ تُكَوِّنَ هَاءً فِي الْوَصْلِ أَوْ بَدَلًا وَلَيْسَتْ هَاءً فِي الْوَصْلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : هَتَوَاتُ فَبُتِ أَنَّهَا بَدَلٌ عَنْ أَصْلِ ، وَإِذَا بُتِ أَنَّهَا بَدَلٌ عَنْ أَصْلِ لَمْ تَحُلْ إِمَّا أَنْ تُكَوِّنَ عَنِ الْبِ أَوَّلًا وَقَدْ بُتِ أَنَّهَا أَصْلُهَا وَوُ وَأَنَّهَا فِي مَجْلٍ يَنْقَلِبُ فِيهِ الْوَاوُ الْفَاءُ فَبُتِ أَنَّهَا عَنِ الْاَلِفِ [١٦٤و] بَدَلًا عَنِ الْيَاءِ لِكثَرَةِ قَوْلِهِمْ هَذَا وَقَلَّةِ قَوْلِهِمْ هَذِهِ ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُمَا جَمِيعًا أَصْلٌ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا ، وَإِبْدَالُهُمْ عَنِ التَّاءِ فِي كُلِّ تَاءٍ ثَانِيَةٌ لِحَقَّتِ الْأَسْمُ كَتَوَالِكِ قَوْمَةٍ وَقَاعِدَةٍ وَهُوَ مَطْرَدٌ فَسَيَحُ ، وَيَجُوزُ بِقَاوُهَا تَاءٌ وَلَيْسَ بِالْكَثِيرِ ، وَأَمَّا إِبْدَالُهَا عَنِ تَاءِ الْجَمْعِ فِي نَجْوِ الْأَفْوَاهِ وَالْبَنَاءِ فَقَلِيلٌ ضَعِيفٌ .

( فصل ) قوله : وَاللَّامُ أُبْدِلَتْ مِنَ النُّونِ وَالضَّادِ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَإِبْدَالُهَا مِنَ النُّونِ فِي مَثَلِ قَوْلِهِ (١) :

٢٦٧ وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلًا

(١) البيت من قصيدة للنايعة الذبياني مدح بها النعمان بن المنذر ، وعجزه : ( عَيَّتْ جَوْبًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ ) ورواية سيبويه والانصاف والعسكري ( أُصَيِّلَانًا ) ( أُصَيِّلَانِ : تصغير أُصَيِّل وهو نهاية النهار ، ( وأُصَلَّلًا ) بإبدال النون لا ما وهو الشاهد ، وعلى الرواية الاولى يسقط عن الاستشهاد . الديوان ص ٢ . الكتاب ٣٦٤/١ ، الانصاف ٢٦٩/١ ، المقتضب ١١٤/٤ ، الايضاح للفارسي ص ٢١١ ، مجاز القرآن ٣١٠/٢ ، ما يقع فيه التصحيف ص ٢٥٤ ، اصلاح المنطق ص ٤٧ ، ابن يعيش ١٤٣/٩ ، ٤٥/١٠ ، شواهد الشافعية ص ٤٨١ ، الخزانة ١٢٥/٢ ، العيني ٤٨٠/١ ، اصلاح الخلل في كتاب الجمل ورقة ١٣٦ .



قَدْ وَقَعَ فِي النسخِ أَعْيَالًا بَانُونٍ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ  
اللفظَ بلفظِ البدلِ لا بلفظِ المبدلِ منه • وإبدالها من الضادِ قليلٌ  
ضعيفٌ •

( فَمَل ) قوله : والطاءُ أُبدِلَتْ من التاءِ في نحوِ اصْطَبَرَ •

قالَ الشيخُ : وسيأتي ذلكَ منفصلاً في بابِ الادغامِ ، وأمّا  
إبدالها في نحوِ « فَحَصَّطُ بِرَجُلِي » فقليلٌ ضعيفٌ •

( فصل ) قوله : والـدالُ أُبدِلَتْ من التاءِ في نحوِ إِزْدَجَرَ •

قالَ الشيخُ : وسيأتي ذلكَ في بابِ الادغامِ ، وأمّا إبدالها في  
نحوِ « إِجْدَمَعُوا وَاجْدَزْ<sup>(١)</sup> » فقليلٌ جداً وكذلك إبدالها في  
دَوَلَجِ •

( فَمَل )<sup>(٢)</sup> قوله : والـجيمُ أُبدِلَتْ من الياءِ •

---

(١) ( إَجْدَزَ ) : هذه قطعة من بيت للمضرى بن ربيعٍ الفقعسي  
الأسدي والبيت بتمامه :

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسْنِي  
بَيْنَ زَعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزْ شَيْحًا

وقد ذكره البغدادي ضمن سبعة أبياتٍ ونسبه للمضرى ،  
وانكرَ نسبته ليزيد بن الطثرية كما نقله الجوهرى عن  
الكسائي • انظر ابن يعيش ٤٩/١٠ ، المقرب ١٦٥/٢ ، شرح  
الشافعية ٢٢٨/٣ ، شرح شواهد الشافعية ص ٤٨١ •

(٢) انتهت السقطة : في ش •

قال الشيخ : فيما ذكره ' وهو قليل ' ضعيف ' في كل ما ذكره ' وهو في الحركة في نحو (١) :

٢٦٨ أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا

أَقْلُ وَأَضْعَفُ •

(فصل) قوله : ' والسين ' إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها صاداً إلى آخره •

قال الشيخ : ذكر السين من حروف البدل وجعل لها فصلاً وليست من حروف البدل ولم يذكر ما هي بدل منه ، وإنما ذكر أنها تبدل منها الصاد والصاد إذن هي البدل ويبدل منها الزاي أيضاً فالزاي هي البدل • وأما السين فلم تبدل من شيء فلا معنى لثبوتها في حروف البدل ، وإنما أبدلت السين صاداً مع هذه الحروف لثبوت استعلائها واستئصال السين فأبدلت صاداً لتوافق السين في المخرج والمغير وتوافق البواقي في الاستعلاء ، وأما إبدالها زايًا قبل الدال فلأن الدال حرف مجزور والسين حرف مهموس فأبدلوا السين زايًا لتوافق السين في المخرج والدال في الجهر • « قال سيويه : ولا تجوز المضارعة » (٢) لأن الزاي والسين من

---

(١) البيت منسوب إلى العجاج كما ذكر البغدادي في شرح الشواهد ، وهو من الملحقات في ديوانه ، وتكملة الشطر : ( حتّى إذا ما أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا ) والشاهد فيه إن الجيم بدل من الياء أي أَمْسَيْتْ وَأَمْسَى ، التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣٣٠ ، ابن يعيش ٥٠/١٠ ، شرح الشافية ٢٣٠/٣ ، شواهد الشافية للبغدادي ص ٤٨٦ ، الديوان ٢٧٨/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٦ •

(٢) انظر الكتاب ٤٤٧/٢ ، ابن يعيش ٥٢/١٠ •

مخرج واحد ، وهما حرفا صفيير فيمسر' الاشراب' مع شدة التقارب  
بخلاف الصاد مع الزاي فإن الاطباء انذري في الصاد أمكن من  
إشربها صوت الزاي والاطباء في السين •

( فعمل ) قوله : والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جازاً  
إبدالها زايًا خالصةً في لغة فصحاء من العرب •

قال الشيخ : ذكر الصاد ههنا من حروف البديل ولم يذكرها  
فيما تقدم عند جمعه لها بحروف الزيادة في اطاء والجيم ولم  
يذكر الصاد والدال ، ثم ذكر في هذا الفصل أنه 'يُبدل' منها ،  
ولم يذكر أنها تكون بدلاً وكانت الاحكام التي للسين في إبدالها  
صاداً أولى بأن تذكر ههنا ؛ لأن الصاد هي البديل ثم ذكر كون  
الصاد بدلاً في (١) فصل السين ، وذكر كون الزاي بدلاً  
في فصل الصاد ، ولم يذكر الزاي بدلاً أصلاً (٢) لا في  
الجملة ولا في التفصيل وقد تقدم أن البديل ليس باعتبار المبدل  
منه ، وإذا كن كذلك فلم يذكر ههنا إلا إبدال الزاي منها فالزاي  
هي البديل ، وقد أبدلت الزاي من الصاد إذا وقعت الصاد قبل الدال  
ساكنة كقولك : في يصمدق يز دق ، وفي مصدق يز دق ، ومنه  
قوله « هكذا فز دي أنه » (٣) يعني فمدي ، ومنه « لم يحرم  
من فز د » (٤) له ، وأصله من فصمد فسكنت الصاد تخفيفاً كما

(١) ( في ) : ساقطة في و ، ش ، ت ، ب ، س •

(٢) ( أصلاً ) : ساقطة في ر •

(٣) هذا قول لحاتم الطائي ، وقد عقر إبلاً لضيغه ف قيل له هلاً

فصدتها ، فقال : ( هذا فز دي أنه ) ابن يعيش ٥٣/١٠ •

(٤) هذا مثل يضرب في القناعة • والفصيد دم كان يجعل في المعى ،

والدم يؤخذ من أوداج البعير ، والفرس ويشوى ويطعم للضيف ،

ويجوز تسكين الصاد فيقال من ( فصمد ) وتبدل الصاد زايًا •

جمهرة الامثال للعسكري ١٦٨/٢ ، فرائد اللآل ١٦١/٢ ، شرح

الشافعية ٤٣/١ ، ابن يعيش ٥٣/١٠ •

خففوا عِلْمَ الى عِلْمٍ فَصَارَ فُصْدٌ بِصَادٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَ الدَّلِ فَاِبْدَلُوها  
زَايَاً وَإِنْ يُضَارِعَ بِهَا الزَّايَ لَا مَكَانَ ذَلِكَ فِيهَا كَمَا ضَارَعُوا فِي  
الصَّرَاطِ بَعْدَ قَلْبِهَا صَاداً فَلِلْمُضَارَعَةِ هُنَا أَقْرَبُ فَإِنْ تَحَرَّكَتْ لِسْمُ  
تَبَدَّلَ ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ يَضَارِعُونَ بِهَا الزَّايَ ، لِأَنَّهَا لَمَّا تَحَرَّكَتْ قُوِيَتْ  
بِالْحَرَكَةِ فَلَمَّا قُوِيَتْ لَمْ تَكُنْ كَالْمَيْتَةِ السَّاكِنَةِ فَأُشْرِبَتْ وَلَمْ تُقْلَبْ ،  
وَقِيلُوا : فِي صَدْرٍ صَدْرٍ بِالْإِشْرَابِ وَلِسْمُ يَقُولُوا زَدَرَ لِقَوْتِهَا  
بِالْحَرَكَةِ ، وَمِثْلُ الصَّادِ فِي الْمُضَارَعَةِ إِشْرَابُ الْجِيمِ صَوْتُ الثَّمِينِ ،  
وَإِشْرَابُ الثَّمِينِ صَوْتُ الْجِيمِ ، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ رَدِثَةٌ لِعَسْرِ ذَلِكَ  
فِي النُّطْقِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي كَلَامِ فَصِيحٍ بِخِلَافِ  
إِشْرَابِ الصَّادِ بِصَوْتِ الزَّايِ فَإِنَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ .

#### وَمِنْ أَصْنَافِ الْمَشْتَرَكِ الْأَعْلَالِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : حُرُوفُ الْآلِفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ وَثَلَاثُهَا فِي  
الْأَضْرَبِ الثَّلَاثَةِ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : حُرُوفُ الْأَعْلَالِ الْآلِفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَسُمِّيَتْ  
حُرُوفُ الْأَعْلَالِ لَمَّا وَقَعَ فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الْمَطْرُودَةِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا ،  
وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمُ الْهَمْزَةَ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ لِذَلِكَ وَلَمْ يَعْدَهَا كَثِيرًا  
لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرِ فِيهَا مَا جَرَى [١٦٤ظ] فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ مِنَ الْأَطْرَادِ  
الْإِزْمِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَبْوَابِ وَلِكُلِّ وَجْهٍ نَمَّ ذِكْرُ أَنَّ الْآلِفَ لَا تَكُونُ  
فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ إِلَّا زَائِدَةً أَوْ مُنْقَلَبَةً ، وَلَا تَكُونُ الْآلِفُ أَصْلًا  
فِيهَا بِخِلَافِ بَابِ الْحُرُوفِ ، وَأَرَدْنَا بِالْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ ، وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ  
غَيْرُ الْمُتِمَكِّنَةِ فَالْفَتْحُ كَالْفَاتِ الْحُرُوفِ فِي كَوْنِهَا أَصْلًا فَلَا يُقَالُ فِي  
الْفِ دَمَى وَمَا أَنَّهَا مُنْقَلَبَةٌ وَلَا أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَإِنَّمَا لَمْ تَقَعْ الْآلِفُ فِي  
الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ أَصْلِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَعَتْ أَصْلِيَّةً لَمْ تَخْرُ إِذَا كَانَ

تقع (مبدلة في محل آخر أو لا ، فإن وقعت<sup>(١)</sup>) في محل مبدلة  
أدّى إلى المبس بين الأصلية والمنقلبة ، وذلك مخلص بمعرفة  
الاوزان ، وهو باب كثير ، وإن لم تقع في محل مبدلة عن الواو  
والياء أدى ذلك إلى وقوع الياء واو أو متحركتين في كل موضع  
كان أصلها فيه التحرك ، وهو كثير مستثقل فيؤدي إلى استثقل  
كثير فرفضوه لذلك فثبت أنها لم تقع في الاسماء والأفعال أصلية  
فاذا وقعوها مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه ، فكان ذلك هو  
القياس . ثم بين اتفاق مواقع الواو والياء الذي ثبت أنها الاصلان  
في الاعلال بعد أن ثبت أن الألف لا تكون أصلاً ، فذكر اتفاقهما  
واختلافهما فتفاهما فاءً وعيناً ولأما كثير واضح واتفاهما في وقوعهما  
عيناً ولأما كقوة وحية واضح ، وليس بكثير في البابين وقد وقع  
في بعض النسخ في اتفاهما وإن تقدمت كل واحدة منهما على اختها  
فاءً وعيناً (كيوم وويل وهو مستقيم في باب اتفاهما ، لأنه قد  
وقعت كل واحدة منهما فاءً قبل اختها وعيناً بعد اختها)<sup>(٢)</sup> ، وهما  
بابان في الاتفاق وإن جاءت العبارة فيهما واحدة . ثم ذكر اختلافهما  
فقال : « واختلافهما أن الواو تقدمت على اختها في نحو وقيت  
وطويت ولم تقدم الياء عليها » ، يعني أن الواو تقدمت فاءً على  
الياء لأما وتقدمت عيناً على الياء لأما وتبين ذلك في كلامه بالمشال  
والأفلا يستقيم [ التعميم ]<sup>(٣)</sup> ، لأنه قد ثبت أن كل واحدة  
منهما قد تقدمت على اختها فاءً وعيناً في [ باب ]<sup>(٤)</sup> الانسان فكيف  
يستقيم بأن يعتم تقدم الواو على الياء مطلقاً دون تقدم الياء في  
باب الاختلاف ؟ ثم أورد اعتراضاً بالحيوان فإنه قد تقدمت فيه

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر

(٢) ما بين القوسين : ساقطة في ر

(٣) ( التعميم ) : زيادة عن ل

(٤) ( باب ) : زيادة من ل

الياء عيناً على الواو لاداءً فهما موافقتان لطَوَيْتُ وقد ذكرَ أَنَّ طَوَيْتُ فيما اختلفا في بابه ، ولم تقع الياء قبل الواو في مثله ، وأجاب عنه بَأَنَّ الواو مبدلة عن الياء والاصل حَيَّان ، وإنما حمل النحويين على ذلك عدم نظير ذلك من كلامهم ، وإذا جاء الحيوان محتملاً أَنَّ يكون من الواو من مظاهر لفظه ومحتملاً أَنْ يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم كان حمله على الياء أولى إجراءً له على ما ثبت من قياس كلامهم ، ولا يستقيم الاستدلال بقولهم : حَيَّي (١) من أَنْ للام ياءً فاتته لو كان اللام واواً لانقلب ياءً لانكسار ما قبلها فلم ينهض الاستدلال على أَنَّها ياءً بذلك . ألا ترى أَنَّهم قالوا : رَضِيَ فقلبوا الواو ياءً لانكسار ما قبلها وإذا كان حَيَّي يجوز أَنْ تكون للام فيه ياءً لانكسار ما قبلها ويجوز أَنْ تكون أصلاً ، لم يجز الاستدلال به على أَنَّها ياءً .

قوله : وإنَّ الياء وقعت فاءً وعيناً معاً وفاءً ولاماً معاً في يَمِين اسم مكان ، وفي يَدَيْتُ ولم تقع الواو كذلك .

قول الشيخ : « هذا الكلام الى آخره وقع فيه (٢) إحتلال » وذلك أَنَّه لا يخلو إمّا أَنْ يَعتبرَ لفظَ الواو في الموافقة أولاً يعتبره فَنُ اعتبره لم يصح إطلاق قوله : إِنَّ الياء مختصة بوقوعها فاءً وعيناً (٣) على قول من قال : إِنَّ الالف عن واو (٤) ، وإن لم

(١) في ل : ( في ) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : مكان ( هذا الكلام الى آخره وقع فيه ) : ( فوافقتها في يَدَيْتُ ) ولا يستقيم .

(٣) كذا في الاصل ، ل ، وفي بقية النسخ : ( لاحقاً ) .

(٤) في ل : ( الف الواو عن واو ) .

يعتبره 'لم يستقيم' لأنها من كلامهم • وأيضاً فإنه لا يستقيم قوله :  
فهو على هذا موافقة الياء في يد يت • فإن قلت : ذكر انفراد الياء  
على وجه اجترار على اختلاف الأقوال في الراوي • قلت : فكان  
ينبغي أن يقول (١) فيما انفردت به الياء في (٢) وقوعها فاءً وعيناً ولاماً  
وكان ينبغي أن يقول : وإن الياء وقعت فاءً ولاماً في « يد يت » ولم  
تقع الواو كذلك ، فلذي جوز له ذلك في « يد يت » مجوز له  
ذلك في يد يت فالفعل بينهما حتى ذكر ذلك أولاً في أصل  
الباب • وذكر هذا عارضاً في ضمنه لا معنى له ، والاولى أن يعتبر  
في الواو [١٦٥] ، والواوات إن كانت الالف عن واو والواوين  
والياء إن كانت الالف عن ياء فيقول بعد قوله « وإن الياء وقعت  
فاءً وعيناً معاً ، وفاءً ولاماً معاً ، ولم يقع الواو كذلك » وإن الياء وقعت  
عيناً والواو فاءً ولاماً ( في قول من قل : إن الالف في الواو عن  
ياء ) (٣) ، ولم يقع الواو مع ياء كذلك ، وإن الياء وقعت فاءً وعيناً  
ولاماً ولم يقع الواو كذلك إلا في الواو على قول من قال : إن  
الالف في الواو عن واو • وقوله : وقلوا : « ليس في العربية كلمة »  
إلى آخره « هذا الكلام مستقيم ولا يضر الاختلاف في الالف ،  
لأن ذلك لا يخرجها عما ذكر • قوله : « ولذلك آثروا في الوعى  
أن يكتب بالياء » حملاً له على ذوات الياء ؛ لأنه لو حمل  
على الواو لأدّى إلى أن يكون من النادر ، وهو باب لفظ الواو  
فحملة على الياء التي هي أكثر في مثل ذلك أجدر ، فلذلك كان  
الوجه كتابةً بالياء •

(١) في ب : ( إن يذكر ) •

(٢) ( في ) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س •

(٣) ما بين القوسين : ساقطة في ر •

## القول في الواو والياء فائين

قوله : الواو ثبتت صحيحة وتسقط وتقلب ، فثبتها على  
الصحة في نحو وعد وولد إلى آخره .

قول الشيخ : هذا القسيم حاصر ، لأنها إما أن تغير أو  
تغير بالحذف أو لا ، فإن غيرت بالحذف فهو السقوط وإن لم  
لا ، فإن لم تغير فهو معنى ثباتها على الصحة وإن غيرت ، فأما أن  
تغير بالحذف فهو القلب . ثم ذكر مواضع كل واحد من الامور  
الثلاثة . قوله : « فثبتها على الصحة في نحو وعد » . وهو كل  
موضع لم تقع [ فيه ] <sup>(١)</sup> موجبات السقوط ولا موجبات القلب  
كقولك : وعد وولد ووعد [ وولد ] <sup>(٢)</sup> ، وهو وعد ، وكذلك  
ما أشبهه ، وسقوطها في كل موضع وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة  
وذلك إنما يكرن في مضاربتها الثلاثية كقولك : وعد وولد ،  
تقول : فيه يعد ويلد ، لأن الأصل يؤعد ويولد بدليل  
أن حروف ما ضمه هي حروف مضارعه والفاء واو فوجب أن  
يقدّر بد حرف المضارعة ، فوجب أن يكون الأصل يؤعد  
ويولد فاستقلوا وقوع الواو في مثل ذلك فحذفوها فقالوا : يعد  
ويلد وليس كذلك يؤعد ويولد لسهولة النطق بها <sup>(٣)</sup>  
لأنضمام ما قبلها فاذلك ثبت في أحدهما وسقط في الآخر .

قواه : لفظاً وتقديراً فاللفظ في يعد والتقدير في يسع  
ويضع .

(١) ( فيه ) : زيادة عن ش ، س .

(٢) ( وولد ) : زيادة عن و ، ش ، ب .

(٣) ( بها ) : ساقطة في ر .



قال الشيخ: لَأَنَّ الْأَصْلَ وَسَعَ يَوْسَعُ وَوَضَعَ يَوْضِعُ ،  
أَمَّا فِي يَضَعُ فظاهرٌ لَأَنَّ فَعَلَ لَا يَتِي عَلَى يَفْعَلُ عَلَى أَنْ يَكُونَ  
أَصْلًا ، وَإِنَّمَا يَأْتِي عَلَى يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وَلَا جُزْأَنْ أَنْ يَكُونَ <sup>(١)</sup>  
يَفْعَلُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ يَفْعَلُ وَالْفَتْحُ لِحَرْفِ الْحَلْقِ ،  
فَقَدْ وَقَعَ الْوَائُ بَيْنَ يَاءٍ وَكسرةٍ مقدرةٍ فِي الْأَصْلِ • وَأَمَّا يَسْمَعُ  
فَأَشْكَلُ مِنْ يَضَعُ لَأَنَّ مَاضِيَهُ عَلَى فَعَلَ بِكسْرِ الْعَيْنِ ، وَلَيْسَ مِثْلُ  
يَضَعُ فِي أَنْ مَاضِيَهُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَقَدْ جَاءَ مَاضِيَهُ عَلَى فَعَلَ  
بِكسْرِ الْعَيْنِ أَنْ يَكُونَ مُضَارَعَتُهُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، فَعَلَى ذَلِكَ يَشْكَلُ  
حَذْفُ الْوَائِ مِنْ يَوْسَعُ وَقَدْ حُمِلَ ذَلِكَ ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ فَمِمَّا  
يُرَاسُهُ بَعْدَ هَذَا الْفِعْلِ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنْ فَعَلَ مِمَّا اسْتَلَتْ فَأَوْهَ جَاءَ  
مُضَارَعَتُهُ يَفْعَلُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَيَفْعَلُ بِكسْرِ الْعَيْنِ • قَالُوا : وَرَبِّي  
الرَّزْدُ يَرِي وَوَلِيِّ يَأِي ، وَقَالُوا : وَجَلَّ يَوْجَلُّ وَوَجَلَّ  
يَوْجَلُّ <sup>(٢)</sup> ، فَإِذَا جَاءَ يَسَعُ يَحْذُوفًا فَأَوْهَ عُلِمَ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ  
أَصْلُهُ فِي التَّقْدِيرِ الْكسَرِ ، وَإِنَّ الْفَتْحَ عَارِضٌ ، ( كَحَرْفِ الْحَلْقِ  
لِيَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ لِقَتِهِمْ ، فَثَبَتَ أَنَّ الْفَتْحَ فِي يَسَعُ كَالْفَتْحِ فِي  
يَضَعُ ، وَأَنَّ <sup>(٣)</sup> الْفَتْحَ فِي يَوْجَلُّ كَالْفَتْحِ فِي يَوْجَلُّ ، فَلَمْ  
يُحْذَفِ الْوَائُ فِي يَسَعُ إِلَّا لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكسرةٍ تَقْدِيرِيَّةٍ ،  
( ثَبَتَ الْوَائُ فِي يَوْجَلُّ ، لَأَنَّ الْفَتْحَ فِيهِ أَصْلٌ فَلَمْ يَقَعْ الْوَائُ بَيْنَ  
وَائٍ وَكسرةٍ لَا لَفْظَةً وَلَا تَقْدِيرِيَّةً ) وَشَبَّهَ الْفَتْحَ فِي يَسَعُ بِالْكسرةِ  
فِي التَّجَارِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ عَارِضَةً ، وَالْأَصْلُ حَرَكَةُ غَيْرِهَا وَهِيَ  
الضَّمَّةُ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ تَجَارِيئًا تَجَارِيًا فَقُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً  
لَأَنَّهُ فِي كَلَامِهِمْ مَا آخِرُهُ يَاءٌ أَوْ وَائٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَإِذَا وَجِدَ ذَلِكَ  
قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً لِتَسْلَمَ الْيَاءُ أَوْ تُقَلَّبَ الْوَائُ فِيهِ يَاءً ، شَبَّهَ

- (١) فِي وَ ، س : ( الْأَصْلُ ) •  
(٢) ( وَجَلَّ يَوْجَلُّ ) : سَاقِطَةٌ فِي ر •  
(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ فِي ر •

الفتحة في يُوجَلْ بالكسرة في التجارب لأنَّه جمع التجربة ،  
وقياس الجمع الذي ثلثه ألفٌ وبعده حرفان أن يكون الحرفُ  
الذي بعد الالب مكسوراً كقولك : مَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ ، وضاربة  
وضواريب • قوله : « وفي نحو العدة والمقة في المصادر » يعني أنَّها  
يُحذفُ في مصادر هذه الأفعال إذا كانت بالتاء مكسورة الفاء ولا  
يُحذفُ منها إذا وقعتْ بغير تاء كأنَّهم قصَّدوا إلى أن تكون التاءُ  
كالعوض من المحذوف ، وهو الواوُ المكسورة ولم يذكر فعلُ  
الأمر ، مثلُ عَدَّ وَضَعَّ وَسَعَّ استغناءً عنه بالفعل المضارع ، لأنَّه  
فرعه فلم يحتجَ إلى ذكره لذلك ، فان قلت : حذفها في الفعلِ  
المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة وليس [ ١٦٥ ظ ] مع فعل الأمر  
كذلك فما وجهُ حذفها ؟ قلتُ : نزَّلوا تقديرَ حرف المضارعة  
كوجوده لأنَّه الأصلُ كما نزَّلوا الكسرة في يَضَعُّ وإن زالتْ  
لفظاً لما كانتْ هي الأصلُ منزلةً الموجود • قوله : « واقلب فيما مرَّ  
من لابدال » • والذي مرَّ أنَّها همزة واجباً وجائزاً على ما مضى ،  
وتُقلبُ ألفاً في مثلِ يَأْجِلُ وتُقلبُ ياءً في مثلِ ميزان ومِيقَات •  
قوله : « والياءُ مثلها إلا في السقوط » ، يريدُ أن الياءَ ثبتتْ صحيحةً  
وتُقلبُ فيما مرَّ من الابدال ، ولا تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة  
كما تسقط الواوُ ، تقولُ : « يَنْعَمُ يَنْعَعُ وَيَسَّرُ يَسِّرُ » ، وأما  
من قال : « يَسِّرُ يَسِّرُ » فقد أجراها مجرى الواو من أجل  
مجيءِ الهزة مستثناةً معها ، ولا يقولون : يَسَّرَ يَسِّرُ (١) إذ  
لا همزة فيه وإن كنَّ الف حة أيضاً إثبات الياء في مثلِ يَسِّرُ  
يَسِّرُ • ووجهُ حذفها ما ذكرنا « وقلبها في نحو اتَّسَرَ » يعني  
فيما مرَّ من الابدال فقد تُقلبُ همزة كقولهم : « في أسنَّته »

(١) ( يَسِّرُ ) : ساقطة في ر •

أَلَلْ ، ، وقد ثَقَلَبُ واوًا كقولهم : « مُوقِنٌ وطُوبَى وضُوبٌ رَبٌّ »  
وقد ثَقَلَبُ تاءً كقولهم : « اتَّسَرَ ، وقد مضى ذلك كله » .

( فصل ) قوله : والذي فَرَّقَ بِهِ قولهم : وَجِعَ يَوْجَعُ  
وَوَجِلَ يَوْجِلُ ، قولهم : وَسِعَ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : وقد مضى الكلامُ في هذا الفصلِ عندَ الكلامِ في  
يَضَعُ فلا حاجةَ إلى إعادته .

( فصل ) قوله : ومن العرب من يقلبُ الواوَ والياءَ في مضارعٍ  
افتَحَلَ أَلَفًا فيقولُ : يَا تَعِدُ وَيَا تَسِيرُ .

قال الشيخ : ولا يُفَعَّلُ ذلكَ في الماضي لانكسارَ ما قبلَ الياءِ  
لمَّا كرهوا الواوَ في مثلِ قولك : إوْتَعِدَ فقلبوها تَاءً لتُدْغَمَ فيما  
بعدها ولم يقلبوها ياءً لأنَّهُم يفعلونَ بالياءِ الأصليةَ هذا [ الفعل ] (١)  
فلأنَّ يفعلوه بالواوِ أجدرُ ، فإذا صاروا إلى المضارعِ فلفتمجُ إبقاءُ  
هذهِ التاءِ فيقولُ : يَتَّعِدُ وَيَتَّسِرُ ، لأنَّه فرعه فأم يُغَيَّرُ عما  
كَانَ عليه . ومنهم من يقلبها أَلَفًا لأنَّ الألفَ أختُ الياءِ من حيثُ  
كانتُ حرفَ مدٍّ وتعدُّ قلبها أَلَفًا في الماضي للكسرة فلَمَّا جاءتِ  
الفتحةُ في المضارعِ قلبها أَلَفًا فقال : يَا تَعِدُ وَيَا تَسِيرُ . وأما  
« يَتَّسِرُ » فقد تقدَّم أنَّ الإثباتَ هو الفصحُ ، وأنَّ منهم من  
يستثقلها ، والذين استثقلوا منهم من حذفها كما حذفَ في يَعِدُ ،  
ومنهم من قلبها أَلَفًا فيقولُ : يَتَّسِرُ ، والذين قلبوها أَلَفًا قلبوها معَ  
الكسرةِ والفتحةِ جميعاً في الهمزةِ ، والذين حذفوها لم يحدفوها إلاَّ

---

(١) ( الفعل ) : زيادة عن ل .

مع الكسرة وسببه زيادة الاستثقال مع الكسر وقلته مع الفتح ،  
فحذفوها في موضع زيادة الاستثقال ، وقلبوها في موضع قلته .  
قوله : « في مضارع وجل أربع لغات » يراد به « وهو القياس لأن  
ماضيه فعل والأكثر فيه أن يأتي على يفعل بفتح العين ، وثبت  
الواو لأنه لم يعرض ما يوجب حذفها . وقال بعضهم : ييججل  
فقلب الواو ياء استثقلاً لها على غير قياس ، ( كما قالوا : « ثيرة  
وحليان » ، فأبدلوا من الواو ياء على غير قياس )<sup>(١)</sup> . وقال بعضهم :  
يأجل شبهه بيئس على غير قياس أيضاً<sup>(٢)</sup> ، وقال بعضهم :  
ييججل فكسر حرف المضارعة لينقلب الواو فيه ياء استثقلاً  
للواو ، وكله على غير قياس ، وليست الكسرة من لغة من يقول :  
تعلم أوئك لا يكسرون الياء استثقلاً للكسرة على الياء فلا  
تجمل هذه اللغة تلى لغتهم مع مخالفتهم لها ، وإنما هذه لغة  
آخرين من أجل استثقال الواو بداء الياء .

( فعمل ) قوله : واذا بُني إفتعل من أكل وأمر الى  
آخره .

قول الشيخ : يعني أن باب إفتعل ممة فؤه همزة يجب  
أن تنقلب فيه الهمزة ياء إذا ابتدئ به لأنكسار ما قبلها فيقول :  
« إيتكل وإيتسر » وأصله إئتكل وإئتمر<sup>(٣)</sup> فاجتهدت  
همزتان الثانية ساكنة فوجب قلبها حرفاً من جنس حركتها ما قبلها فإذا  
انقلبت ياء صار مشبهاً بقولك : إيتسر باعتبار أصله وكذلك  
إيتعد فتروهم قلب الياء تاء كما قلبت في اتعد واتسر فنبه

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٢) أيضاً : ساقطة في ر .

(٣) ( وأصله إئتكل وإئتمر ) : ساقطة في ر .

على أَنَّ ذلكَ ليسَ بمستقيمٍ والفعلُ بينهما أَنَّ هذهَ الياءَ في قولك  
« اِيْتَكَلَ » وقولك « اِيْتَمَرَ » عارضةٌ مبدلةٌ عن الهمزةِ فحكمها  
حكم الهمزةِ ، والهمزةُ لا تُقلَّبُ تاءً إذا اجتمعتْ معَ تاءِ الافتعالِ  
فوجبَ أَنَّ لا تُقلَّبُ الياءُ التي هي مبدلةٌ عنها تاءً أيضاً ، لأنَّها  
فرعُها فحكمُها بحكمها بخلافِ اِيْتَسَرَ فانَّها ليستْ بعارضةٍ فلا يلزمُ  
من قلبِ الياءِ تاءً في اِيْتَسَرَ قلبُ الياءِ تاءً في اِيْتَكَلَ ، وقولُ من قالَ :  
« اِيْتَزَرَ » وهمُ ، لأنَّه من الأزرِ فأصلُه « اِيْتَزَرَ » قلبتِ  
الهمزةُ ياءً لأنكسارَ ما قبلها فصارَ « اِيْتَزَرَ » فهو مثلُ « اِيْتَكَلَ »  
فكما لا تُقلَّبُ الياءُ التي في « اِيْتَكَلَ » تاءً ، لأنَّها عن الهمزةِ  
فكذلكَ الياءُ التي في « اِيْتَزَرَ » فتبيَّنَ من ذلكَ أَنَّ الياءَ في  
« اِيْتَزَرَ » و« اِيْتَكَلَ » واحدٌ وكما لا تُقلَّبُ في « اِيْتَكَلَ »  
لا تُقلَّبُ في « اِيْتَزَرَ » وقولُ من قالَ اِيْتَزَرَ وهمُ •

#### القولُ في الواوِ والياءِ عينيْنِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : لا تخلوانِ من أَنَّ تَعَلَّأَ أَوْ تَمَلَّأَ  
إلى آخره •

قالَ الشيخُ : التقسيمُ [١٦٦و] في ذلكَ كالـتقسيمِ فيما ذكرَ في  
الفاءِ « فالانلالُ في نحو قولِ وِبَاعَ » مِمَّا تَحَرَّكَ فيه وانفتحَ ما قبلها  
أَوْ كُنَّا في حكمِ المتحركِ على ما سيأتي تفصيلُه مما لم ينعَ فيه  
مانعٌ ، وإنَّما قُلِبَتِ الواوُ والياءُ إذا كُنَّا كذلكِ استتقالاتٍ لهما  
وإنَّما لم يقترعوا دليلاً الاسكانِ فبهما كراهةٌ أَنَّ تَلْتَبَسَ صيغةُ  
المتحركِ بصيغةِ الساكنِ ، ألا ترى أَنَّهم لو أَعْلَوْا نحو بابِ ،  
وَأَصْلُهُ بُوْبٌ بالاسكانِ فقالوا بُوْبٌ لم يعلمَ كونهُ من بابِ فَرَسٍ  
أَوْ من بابِ فَلَسٍ كيَوْمٍ فقلبوها ألفاً ايذاناً عن حركةٍ ، ولأنَّ

الالف أيضاً أَخْبُ من الواو والياء وما ذكره من إعلالها إلى غير  
الالف فسيأتي مفصلاً ، فإذا سكن ما قبل الواو والياء فلا يخلو إمّا  
أَنْ يَكُونَ في صيغة فعلٍ أَصْلٌ في معناه أَوْ في صيغة فعلٍ أَوْ  
غيره ممّا هو راجعٌ إلى ما تحركت فيه وانفتح ما قبلها فإن كانت  
من الأول صحت كقولك : تَبَايَعْنَا وَتَقَاوَلْنَا وَإِعْوَارٌ وما أشبهه  
ذلك ، وإن كان من الثاني أُعْلَ بالالف حملاً له على أصله كما  
ذكره في أقام واستقام • قوله : « أَتَلَّتْ هذه الانبياء وإن لم  
تقم فيها علة الاعتلال » ينبغي وإن لم تقم فيها نفس تلك العلة  
الأولى ، وإلا فلا بد من علة أوجبّت إعلاله ولكنها ليست تلك  
العلة الأصلية ، لأن تلك انفتح فيها ما قبلها وهذه ما قبلها ساكن  
ولكنه في حكم المتحرك فأُجْرِيَتْ مجراها لكونها بأخوذة منها  
وراجعة إليها • قوله « والحذف في قُلْ وَقُلْنَ » وذلك أن هذه  
اللامات لما سكنت للأمر أو لجزم أو لاتصال الفاعلين وحرف العلة  
قبلها ساكن وجب حذفه • لاتقاء الساكنين لكونه حرف مدٍّ وإن ،  
( فتيل قُلْ وَقُلْنَ • وحذفت في نحو « سَيِّدٍ وَمَيْتٍ » وأصله  
سَيُّودٌ وَمَيُّوتٌ قُلِبَتِ الواو ياءً <sup>(١)</sup> وأدغمت في الياء نلى  
ما سيأتي ثم خُفِضَتْ بحذف الياء الثانية • وفي نحو « كَيِّنُونَهُ <sup>(٢)</sup> »  
وَقَيِّلُونَهُ <sup>(٣)</sup> » وهو مثل سَيِّدٍ ، لأن كَيِّنُونَهُ أَصْلُهَا كَيِّنُونُونَهُ .

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر •

(٢) كَيِّنُونَهُ من كنت في مصدر كان ، وكان ينبغي أن يقال  
كَيِّنُونُونَهُ ولكنها لما قلّت في مصادر الواو وكثرت في مصادر  
الياء الحقوها بالذي هو أكثر ، وكان الخليل يقول : كَيِّنُونُونَهُ  
فَيَعُولَةٌ هي في الأصل كَيِّنُونُونَهُ التقت فيها ياء وواو والأولى  
منهما ساكنة فصيرتا ياء مشددة ثم خففوها فقالوا كَيِّنُونَهُ ،  
اللسان ( كون ) ٢٤٥/٧٧ •

(٣) قَيِّلُونَهُ : نومة نصف النهار أو النوم في وقت الظهيرة ، اللسان  
( قيل ) ٩٦/١٤ •

فَفُعِلَ فِيهَا مَا فُعِلَ فِي سَيْدٍ ، وَلَوْ كَانَتْ لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ  
كَوْنُونَةً إِذْ لَا مَوْجِبَ لِقَلْبِ الْوَائِيَةِ • وَأَمَّا « قِيلُولَةٌ » فَالَّذِي  
مَنْعَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ فَعْلُولَةٌ مَا ثَبَتَ مِنْ مِثْلِ كَيْنُونَةٍ فَكَانَ جَعْلُهُ  
كَمِشَابَهَةِ أُولَى • « وَفِي الْأَقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ » لِأَنَّ أَحَدَهُمَا إِقْوَامَةٌ  
فَقُلِبَتِ الْوَائِيَةُ الْفَاءُ أَجْرَاءَ لِلْمَصْدَرِ ، جَرَى فَعْلُهُ فَاجْتَمَعَ الْفَنَانُ  
فَحُذِفَتْ أَحَدَاهُمَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَالْأُولَى أُولَى ، لِأَنَّهَا عَلَى  
قِيَاسِ السَّاكِنِينَ • قَوْلُهُ : « مِمَّا الْقَى فِيهِ سَاكِنَانِ » ، يَعْنِي فِي  
« قُلْ وَقُلْنِ » ، « أَوْ طُلِبَ تَخْفِيفٌ » ، يَعْنِي فِي « سَيْدٍ وَبَيْتٍ »  
« أَوْ اضْطُرَّ إِعْلَالٌ » يَعْنِي فِي الْأَقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ • فَانْ قُلْتَ :  
فَالْأَقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ كَقُلْ وَقُلْنِ (١) ، فِي أَنْ الْمَحْذُوفَ لِلاتِّقَاءِ  
السَّاكِنِينَ • قُلْتَ : النُّزُقُ بَيْنَهُمَا أَنْ قُلْ وَقُلْنِ ثُمَّ إِعْلَالُهُ أَوَّلًا  
بِاسْكِنِهِ ثُمَّ جَاءَ سَاكِنًا بَعْدَ تَمَامِ لِاعْلَالِ وَثُبُوتِ حَرْفِ الْعِلَّةِ سَاكِنًا  
فَحُذِفَ لِاجْلِهِ ، وَالْأَقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ لَمْ يَثْبُتْ سَاكِنًا ثُمَّ حُذِفَ  
بَعْدَ ذَلِكَ لِسَاكِنٍ عَرَضَ لَهُ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ مِنْ تَمَةِ إِعْلَالِهِ ، لِأَنَّهُ  
لَمْ يَنْفَكْ عَنْ مُوجِبِ حَذْفِهِ فَكَانَ مِنْ تَمَةِ إِعْلَالِهِ فَلِذَلِكَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا  
وَجَعَلَ ذَلِكَ حَذْفًا لِلْسَّاكِنِ الْعَارِضِ ، وَهَذَا حَذْفٌ لِاضْطِرَارِ الْإِعْلَالِ  
لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُنْفَكٍّ عَنْهُ • « وَلِلْسَلَامَةِ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ » وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ  
مَا فُقِدَتْ فِيهِ أَسْبَابُ الْإِعْلَالِ كَقَوْلٍ وَكَيْلٍ أَوْ وَجِدَتْ وَلَكِنْ  
عَرَضَ لَهَا مَانِعٌ يَصُدُّ عَنْ إِمضاءِ حِكْمِهَا وَمِثْلُ ذَلِكَ « بِصَوَرِي  
وَحَيْدِي وَالْجِسْوَلَانِ وَالْحَيَّةِ كَمَا وَالْقُرْبَاءِ وَالْخِيَلَاءِ » أَمَّا  
صَوَرِي وَحَيْدِي فَالسَّبَبُ تَحْرِيكُ الْيَاءِ وَإِنْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا وَالَّذِي  
عَرَضَ كَوْنُهُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَلَيْسَ مُوَازِنًا لِلْفِعْلِ

(١) ( كَقُلْ ، وَقُلْنِ ) : ساقطة في ر •

وسمّي ذكراً ذلك ، « والجَوْلَانُ »<sup>(١)</sup> والحَيَكَانُ ،<sup>(٢)</sup> كذلك ، وأَمَّا  
« القَوْبَاءُ »<sup>(٣)</sup> والخَيْلَاءُ ،<sup>(٤)</sup> فغاية ما يُقَالُ فِيهِ أَنَّ تَحْرُكَ الْوَاوِ  
وَالْيَاءِ عِبَاةٌ فِي الْأَعْلَالِ لِثَقُلِهِمَا مُتَحَرِّكِينَ ، وَالْمَانِعُ مِنَ الْأَعْلَالِ وَقُوعُ  
الضَّمَةِ قَبْلُهَا ، لِأَنَّ شَرْطَ الْأَعْلَالِ انْفِتَاحُ مَا قَبْلُهَا ، وَإِذَا حَصَلَ  
مُضَادٌّ لِلشَّرْطِ كَانَ دَانِعًا عَنْ إِضَاءَةِ الْحُكْمِ •

( فَعِل ) قوله : وَأَبْنِيَةُ الْفَعْلِ فِي الْوَاوِ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ •

قَالَ الْأَمِيخُ : يُرِيدُ أَنَّ الْمَعْلُومَ الْعَيْنَ مِنَ الْوَاوِ إِنَّمَا يَأْتِي  
مُضَارَعُهُ يَفْعَلُ بِالضَّمِّ وَإِنَّمَا التَّزَمُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْأَصْلِينَ  
وَلَا يُوْدِي إِلَى تَغْيِيرٍ ، فَكَانَ اتِّزَامُهُ الْوَجْهَ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ لَوْ بَنَوْا  
مِنْهُ يَفْعَلُ لَأَدَّى إِلَى قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً مَعَ اسْتَوَاءِ الصَّيغَتَيْنِ فِي غَرَضِهِمْ •  
( « وَلَمْ يَفْعَلْ يَفْعَلُ » ، وَهُوَ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ )<sup>(٥)</sup> ، وَعَلَى  
« فَعَلٌ يَفْعَلُ » لِأَنَّ الضَّمَّ فِي يَفْعَلُ هُوَ اقْتِيَاسٌ وَهُوَ مُنَاسِبٌ  
لِلرَّاءِ وَلِذَلِكَ بَنَوْا مِنَ الْوَاوِ فَعَلٌ وَلَمْ يَبْنَوْا مِنَ الْيَاءِ فَعَلٌ لِأَنَّهُمْ كَانُوا  
بَيْنَ مُحْذَوِّينَ : إِمَّا مَخَالَفَةَ اقْتِيَاسِ فِي الْمُضَارَعِ وَإِنَّمَا تَغْيِيرٌ مِنَ الْيَاءِ  
إِلَى الْوَاوِ • وَقَوْلُهُ « وَفِي الْيَاءِ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ » ، الْكُسْرَةُ فِي الْيَاءِ

(١) الْجَوْلَانُ : التَّطَوُّافُ ، أَوْ الْمَالُ الْقَلِيلُ أَوْ جَوْلَانُ الْمَالِ :  
صَغَارُهُ • وَالْجَوْلَانُ بِالتَّسْكِينِ : جَبَلٌ بِالشَّامِ • اللِّسَانُ  
( جَوْل ) ١٣٨/١٣ ، ١٤١ •

(٢) الْحَيَكَانُ : الَّذِي يَحْرُكُ مِنْكِبَيْهِ وَجَسَدَهُ فِي اثْنَاءِ الْمَشْيِ •  
اللِّسَانُ ( حَيْك ) ٣٠١/١٢ •

(٣) الْقَوْبَاءُ : الَّتِي تَقُوبُ الْجِلْدَ وَتَقْشُرُهُ ، وَبِذَلِكَ سُمِّيَتْ الْقَوْبَاءُ  
الَّتِي تَخْرُجُ فِي جِلْدِ الْإِنْسَانِ فَتَدَاوِي بِالرِّيقِ • اللِّسَانُ ( قَوْب )  
١٨٦/٢ •

(٤) الْخَيْلَاءُ : أَوْ الْخَيْلَاءُ أَوْ الْأَخْيِيلُ كَلِمَةُ الْكِبَرِ أَوْ الْمَعْجَبِ  
بِنَفْسِهِ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي الصِّفَاتِ ، اللِّسَانُ ( خَيْل ) ٢٤٢/١٣ •

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ فِي ر •



[١٦٦ظ] كاضم في الواو ، وعلى فَعِلَ يَفْعَلُ على قياس الصحيح  
 [ كما في ]<sup>(١)</sup> الواو • ثمَّ قالَ « ولم يجيء في الواو يَفْعَلُ بالكسر  
 ولا في الياء يَفْعُلُ بالضم » ولم يذكر أَنَّهُ لم يأت من الياء فَعُلَ  
 في الماضي بالضم • ثمَّ قالَ « وزعم الخليل<sup>(٢)</sup> في طاحَ يَطِيحُ وتاهَ  
 يَتِيهُ أَنَّهُما من فَعِلَ يَفْعَلُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ وهما من الواو » ،  
 والذي اضطره أَنَّ يحكم عليهما بالواوية مجيء طَوَّحْتُ  
 وتَوَّهْتُ ، اضطره أَنَّ يحكم أَنَّ الماضي فَعِلَ بالكسر كَحَسِبَ  
 [ يَحْسِبُ ]<sup>(٣)</sup> ، ولم يجعله فَعِلَ بالفتح كَضَرَبَ مجيء  
 طَحَّتْ وتَهَّتْ ، ولو كان كَضَرَبَ وهو من الواو لوجب أَنَّ  
 يُقالَ طَحَّتْ وتَهَّتْ ، فليأجاء بالكسر ، وقد ثبت أَنَّهُ من  
 الواو تِلْكَ لا يَتِي في الواو إِلَّا فيما بينه مكسورة  
 كَخَفَّتْ فُتِتَ أَنَّهُ لا يستقيم أَنَّ يكونَ طاحَ يَطِيحُ المشتق  
 منهما طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ إِلَّا فَعِلَ بالكسر وهما من الواو ، وأما  
 إذا كان<sup>(٤)</sup> « طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ هو<sup>(٥)</sup> المأخوذُ منهما فلا اشكال في  
 أَنَّهُما مثل قولهم : باعَ يَبِيعُ ، لأنَّ ذلك هو الذي يقتضيه  
 قياسهما •

( فَعِلَ ) قوله : وقد حوّلوا عند اتّعمال ضمير الفاعل فَعِلَ  
 من الواو إلى فَعُلَ ومن الياء إلى فَعِلَ إلى آخره •

(١) ( كما في ) : زيادة عن ل •

(٢) انظر الكتاب ٣٦٨/٢ •

(٣) ( يَحْسِبُ ) : ساقطة في ر ، والاصل •

(٤) في ل : ( من ) •

(٥) ( هو ) : ساقطة في ل •

قال الشيخ : وإنما فعلوا ذلك إيداناً بأن المحذوف ياء أو واو فيقولون : في سار سرت ، وفي قال قلت ولم يفرقوا في موضع بقائها ، إما للمحافظة على الألف فيتمذّر الضم والكسر ، وإما لكون ما انقلب إليه الياء أو الواو موجوداً وهو الألف بخلاف ما إذا اتصل به الضمير المتحرك فإنه يحذف فكان قياسه في موضع الحذف أولى منه في غيره ، فأما إذا كن الفعل في أصله مكسوراً فأنهم أيضاً يفعلون هذا الفعل سواء كان المكسور ياء أو واو كقولك : خفت وهبت ، إنما لأن ذلك قد استقر فيما ليس بأصل فكان فيما هو أصل أولى ، وإما للإيدان بأن المحذوف مكسور في الأصل . وقال « عند اتصال ضمير الفاعل ، وأطلق والاولى أن يقيّد بضمير الفاعل البارز المتحرك كقولك : قمت احترازاً من قولك : زيد قام وقاما وقلوبا ، فإن كل واحد من هذه لأفعال قد اتصل به ضمير الفاعل ولم يفعل فيه شيء . وقوله « كيد ومازِيل » فشاذاً لا يعمل عليه .

( فعل ) قوله : وتقول فيما لم يسم فاعله قيل وبيع بالكسر والاشمام الى آخره .

قال الشيخ : قياس ذلك أن يأتي مضموم لئلا يكسور العين فيقال قول ربيع ، فاستثقلت [ الكسرة ]<sup>(١)</sup> على الواو والياء فقلبت الى ما قبلها نقيلاً قيل وبيع ، وهذه هي المغنة الفصيحة . وأما من قل قول وبوع فوجهه أنه لما استقل الكسرة على الواو وحذفها فسكنت وما قبلها مضموم فبقيت على حالها ثم حل ذوات الياء عليها لاتفاقهم على جريهما جرياً واحداً ، وهذا

(١) ( الكسرة ) : ساقطة في الأصل .

الاعليل 'ينكس' لمن قال قِيلَ وبيح ، ويكون 'أولى لأن فيه حمل  
الواو على الياء وهو أقرب من حمل الياء على الواو \* وبعض  
أصحاب اللغة الأولى يسمون الفاء الضم تنبيهاً على أن الأصل فيه  
الضم وقد جاء مقرأً به في السبعة ، وقد توهم بعضهم أن مثل  
هذا الأسماء غير ممكن ، لأن الأسماء الممكنة عنده هو ضم الشفتين  
بعد الاسكان (١) المسكوت عليه من غير صوت وذلك غير معمول به  
ههنا باتفاق فلم يبق إلا ضم الشفتين في حل التصويت وذلك إما  
أن يكون قبل التصويت بالقاف ، أو بعدها ، أو معها والجميع غير  
مستقيم ، أمّا قبلها فلا يستقيم لأنه حينئذ يكون إشماماً للحرف  
الذي قبلها \* وأيضاً فإن الحرف الذي قبلها إن كان مضموماً لم يقبل  
إشماماً وإن كان مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً وضمت شفتيك مع  
التصويت به صار مضموماً ، وأمّا بعدها فكذلك ، وأمّا معها فلا  
يستقيم ، لأنه إذا صرّت به وضمت الشفتين مع التصويت بها  
جاءت ضمة خالصة ، لأن حقيقة الضمة لخالصة ضم الشفتين  
بالحرف مع التصويت فوجب أن تجيء ضمة خالصة عند ذلك ،  
وقد توهم بعضهم أن الأسماء إنَّما يكون بعد الطق بها في حل  
النطق بالياء الساكنة بعدها وتوهم أن ما فيها من المد يمكنه من  
ذلك وهو فاسد من جهة أن الأسماء ثابتة في مثل قولك بُعْتُ  
يا عَبْدُ وقُلْتُ يا قَوْلُ ، وأيضاً فإنه لو فعل ما ذكره هذا القائل  
لأنقلب الياء واواً لضم الشفتين عندها إذ لا معنى للواو إلا ذلك \*  
والجواب عن ذلك الأشكال أن الأسماء إنَّما كان عند ابتداء  
الكلمة فلا إشكال وإن كان مع وصلك إياها بغيرها كن ضمماً  
للشفتين بسرعة بين (٢) النطق بما قبلها وبها ، وإن زعم أنه ليس

(١) في و : ( اسكان ) وهو غير مستقيم .

(٢) في ل : ( من ) ، هو تحريف .

بينَ النطقِ بالحرفينِ زمان ، وإنَّ زمنَ الفراغِ من الاولِ هو زمنَ  
الاشتغالِ بالحرفِ الثاني . فجوابه ' أَنَّهُ إِذَا نَطَقَ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ  
اللسانِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ اللِّسَانَ يَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، وَزَمَنُ  
الانتقالِ زَمَنٌ ثَالِثٌ قَطْعًا ، فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ بَيْنَ النُّطْقِ بِالْحَرْفَيْنِ  
[١٦٧و] زَمَانًا ثَالِثًا وَلِذَلِكَ يُدْرَكُ ضَرُورَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ  
وغيره ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَدْغَمَ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا زَمَنٌ ثَالِثٌ بِخِلَافِ  
غيره ، ثُمَّ لَوْ سَلَّمْ لَهُ ذَلِكَ لَكَانَ الْجَوَابُ ' أَنَّهُ يُوتَى بَضْمُ الشَّفَتَيْنِ  
بَيْنَهُمَا فِي زَمَنٍ بَيْنَهُمَا يَقْصِدُ الْمَكْلَمُ إِلَى تَرْكِ الْحَرْفِ الثَّانِي فِي الزَّمَانِ  
الثَّانِي وَتُغْلَى الزَّمَانُ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِيهِ الْحَرْفُ الثَّانِي بِضْمِ  
الشَّفَتَيْنِ لِيَكُنَ ذَلِكَ . قَوْلُهُ : « وَكَذَلِكَ أُخْتِيرَ وَاسْتَقِيدَ » ،  
لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ كَالْعِلَّةِ فِي « قِيلَ » وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِمَا ضَمِيرٌ  
يُوجِبُ حَذْفَ الْعَيْنِ كَقَوْلِكَ قُلْتُ يَا قَوْلُ وَبُعْتُ يَا بُعْدُ ،  
وَأُخِّرْتَ يَا رَجُلُ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً .

قوله : ' وليسَ فيما قيلَ ياءٌ أَقِيمَ واستقيمَ إلا الكسرُ الصريحُ .

قالَ الشيخُ : لانتفاءِ العلةِ الموجبةِ لما ذكرناه وهو الضمُّ الذي  
هو أَصْلُ ' فيما قيلَ ' أَيْاءاتِ المذكورةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ :  
« أَقِيمَ وَأَسْتَقِيمَ » أَقْوَمُ وَأَسْتَقِيمُ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى  
الْثَنَاءِ فَسَكَنْتْ وَانْقَلَبَتْ يَاءٌ فَلَا وَجْهَ لِلضَّمِّ فِي انْقِافٍ ، وَلَا الْأَشْمَامِ ،  
لِأَنَّ أَصْلَهَا السَّكُونُ وَالضَّمُّ ، وَالْأَشْمَامُ فِي قِيلَ وَبُعِيعَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ  
أَجْلِ أَنَّ أَصْلَهَا الضَّمُّ فَثَبَتَ أَنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ مُتَّفِقَةٌ فِي بَابِ أَقِيمَ  
وَأَسْتَقِيمَ .

( فصل ) قوله : ' وقلوا عَوْرَ وَصَيْدَ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : يعني أَنَّ عَوْرَ وَصِيدَ من بابِ العيوبِ وقياسها  
إِفْعَالٌ فكانَ الأصلُ إِعْوَارَ وإِصْيَادَ ، وبابهُ لا يُعَلُّ لالتقاءِ  
الساكنينِ بحرفِ العلةِ ، ومثلُ ذلكَ لا يُعَلُّ كراهةِ الإخلالِ  
بالفعلِ مطلقاً وكذلكَ « إِزْدَوْجُوا وإِجْتَوَرُوا » بمعنى تَزَاوَجُوا  
وَتَجَاوَرُوا ، ومثلُ ذلكَ لا يُعَلُّ لوقوعِ الالفِ قبلَ حرفِ العلةِ  
لأنَّهم لو أَعْلَوْهُ لادى الى الإخلالِ بهِ مطلقاً بخلافِ قولك أَقَامَ  
فأنَّهُ أَعْلَ ، وإنْ كانَ قبلَ حرفِ العلةِ ساكنٌ لامكانِ بقاءِ حرفِ  
العوضِ عنه وهو الالفُ ، ألا ترى أَنَّهم لو أَعْلَوْ تَجَاوَرُوا لقلبوا  
الواوَ الفَا ، وإذا قلبوها الفَا فيجتمعُ الفانِ فيُحذفُ أحدهما فلا يبقى  
العوضُ ويميرُ لفظه تَجَاوَرُوا فلمَّا كانَ مثلُ عَوْرَ وَصِيدَ في  
معنى ما يجبُ فيه التصحيحُ صَحَّحَ حملاً عليه . قوله : « ومنهم  
من لم يلمحِ الأصلَ فقالَ عَارَ يَمَارُ » يعني من لم ينظرَ الى أَنَّ  
الأصلَ والقياسَ إِفْعَالٌ بَلَّ جماعه من بابِ خَافَ فأَعْلَهُ كاعلاله .

قوله : وما لحقتهُ الزيادةُ من ذلكَ نحو عَوْرَ في حكمه .

قال الشيخ : لأنَّهم لما صحَّحوا ثلثيهِ صحَّحوا ما زادَ عليه ،  
لأنَّ إِعْلَالَ المزيدي فرغَ عليه وهذا على اللغةِ الأولى ، وأمَّا اللغةُ  
الثانيةُ فيعلُّونَ لأنَّ حكمَ « عَوْرَ » عندهم حكمُ « خَافَ » وحكمُ  
أَعْرَرَ عندهم كحكمِ أَخَافَ ، فيقولون : أَعَارَ اللهُ عينه ، كما  
يقولون : أَخَافَ . قوله : « وليسَ مسكنةٌ من ليسَ » إنما أوردَ  
ليسَ ههنا لأنَّه فعلٌ وقياسُ عينِ الفعلِ أَنَّ تَقْلِبَ الفَا كما  
أوردَ عَوْرَ لما كانَ في الظاهرِ مخالفاً للقياسِ فقالَ أَصْلُهَا لَيْسَ  
كعصيدٍ إِلَّا أَنَّهَا<sup>(١)</sup> ليستُ من بابِ صِيدَ ، لأنَّ أَصْلَ ذلكَ

(١) ( في و ) : ( لَأَنَّهَا ) وهو تحريف .

إِفْعَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ فَاسْكُنُوا فِي لَيْسَ كَمَا أُسْكِنُهَا ، وَإِنَّمَا حَمَلُوهَا عَلَى فَعَلٍ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ فَعَلٌ وَلَا فَعْلٌ لِأَنَّ فَعْلَ لَمْ يَأْتِ فِيهِ اسْكُنُ وَفَعْلُ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْبَاءِ وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ اسْكُنُ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنَّ يُجْعَلَ فَعْلٌ وَسُكِّنَ كَمَا سَكَّنَ عَلَّمَ ، وَهُوَ بَابٌ فَحُمِلَ عَلَيْهِ وَالْتَّزِمُ هَذَا الْجَائِزُ لَكُونِهَا غَيْرَ مُتَعَرِّفَةٍ فَلَمْ يَصَحَّ كَمَا صَحَّ فِي صَيِّدٍ وَلَمْ يُعَلَّ كَمَا أُعِلَّ هَبَّ بَلَّ التَّزِمُ هَذَا لِاسْكُنُ الْجَائِزُ لِيَكُونَ عَلَى لَفْظٍ مَا لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ تَنْبِيْهَا عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ شَبهِ الْحُرُوفِ ، قَوْلُهُ : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْقَلَوْا حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ فِي لَيْسَ » يَرِيدُ أَنَّهُمْ قَصَدُوا إِلَى أَنَّ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ الْحَرْفِ فَلَمْ يَغْيِرُوهُ تَغْيِيرَ الْفِعْلِ ، وَيَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ لَمْ يَنْقَلَوْا حَرَكَةَ الْعَيْنِ لِأَنَّهُمْ التَّزَمُوا السَّكُونَ فَهَذَا الْكُسْرُ نَسِيًا مِنْهُمْ فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْقَلَوْا حَرَكَةَ (١) قَوْلُهُ : « وَقَالُوا فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ مَا أَقْوَلُهُ وَمَا أَبَيْعُهُ » أَوْزَدَهُ أَيْضًا لَكُونَهُ جَاءَ مُصَحِّحًا ، وَعَلَّةُ تَصْحِيحِهِ كُونُهُ أَشْبَهَ الْأِسْمَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُتَعَرَّفْ تَعَرَّفَ الْفِعْلُ فَأُجْرِيَ مَجْرَى الْأِسْمِ ، وَلَوْ بُنِيَ أَفْعَلٌ مِنَ الْأِسْمِ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ لَقُلْتُ : أَقُولُ وَأَبَيْعُ وَتَصْحِيحُ هَذَا الْبَابِ قِيَاسٌ ، وَأَمَّا تَصْحِيحُ مَا بَعْدَهُ إِلَى آخِرِهِ فَمُثَلٌّ مَسْمُوعٌ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

( فَعْلٌ ) قَوْلُهُ : وَإِعْلَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ أَنَّ تَقْلَبَ عَيْنُهُ هَمْزَةً إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : إِنَّمَا أُعِلَّ اسْمُ الْفَاعِلِ مَعَ سَكُونِ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْمَلَّةِ حَمَلًا عَلَى أَفْعَلٍ لِقُرْبِهِ مِنْهُ وَقُلِبَتْ هَمْزَةُ تَشْبِيْهِهَا لَهَا بِكُسَاءِ وَرَدَّ ، كَأَنَّهُمْ قَلَبُوهَا الْفَاءَ فَلِذَا اضْطُرُّوا إِلَى تَحْرِيكِهَا قَلَبُوهَا هَمْزَةً كَمَا

(١) ( حَرَكَتُهُ ) : سَاقِطَةٌ فِي و ، ل ، ت ، ب ، ش ، س .

فعلوا ذلك في كسائه تقرب الهمزة من الالف • قوله : « ورُبما  
حُدِّفَتْ كَقَوْلِكَ : شَاكٌ » ، وذلك مسموعٌ ووجهه أَنَّهُمْ قَبَّوْهَا  
الْفَا فحُدِّفَتْ لانتقاء الساكنين وقَبَّوْهَا همزةً فحُدِّفَتْ تخفيفاً •  
[١٦٧ظ] قوله : « ومنهم من يَتَلَبُّ فيقولُ شَاكٌ » وذلك مسموعٌ قَلَّبُوا  
العينَ الى موضع اللام فَمَارَ شَاكِي مثل قَاضِي فَأَعْلَلَ كَعَدْلِهِ •  
« وفي جاء قرآن أحدهما أَنَّهُ مَقْلُوبٌ كَلشَاكِي واهمزة لام الفعل »  
وهو قول الخليل <sup>(١)</sup> وأصله جَثِي كَرِهَ قَلَّبَ الياء همزة لما  
يؤدي اليه من كثرة الاعلال فقلب العين الى موضع اللام فَمَارَ  
جَثِي على وزن فَعْلٍ <sup>(٢)</sup> فَأَدْلَلَ كاعلال قَاضِي فلم يزدْ اعلاله نَدَمِي  
اعلال قَاضٍ إِلَّا بالقلب وهو قريب • ونُتَـي أَنَّ الْأَصْلَ جَثِي  
فَقَلَّبَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ هَمْزَةٍ قَلْبَهَا فِي بَائِعٍ فَمَارَ جَثِي فَاجْتَمَعَتْ  
هَمْزَتَانِ فَوَجَبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ يَاءَ فَمَارَ جَثِي ثُمَّ أَعْلَلَ الْأَلَّ قَاضٍ ،  
وهذا أَقْسَى ، وما ذكره الخليل وإنْ كَانَ وَجْهًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُومُ  
عليه دليل ، وهذا جارِ تَلَمَّسِ قِيَاسِ كَلَامِهِمْ وَانْقَابَ لَيْسَ بِتِيَاسٍ •  
قوله : « وقالوا في عَوْرٍ وَصَيْدٍ عَاوِرٍ وَصَائِدٍ كَمَقَاوِمٍ وَمُبَايِنٍ »  
يعني أَنَّهُمْ صَحَّحُوا فِيمَا صَحَّ فِيهِ الْفِعْلُ لِأَنَّ الْأَعْلَالَ كَانَ حَسْبَ  
عليه فَلَمَّا صَحَّ فِي الْأَصْلِ فَهُوَ فِي الْفَرْعِ أَجْدَرُ ، وكذلك « مَقَاوِمٍ  
وَمُبَايِنٍ » كَقَوْلِهِمْ : قَاوِمٌ وَبَايِنٌ •

(فصل) قوله : واعلال اسم المفعول منهما أنْ تُسَكَّنَ تَيْنَهُ

الى آخره •

قال الشيخ : فيكون أصله مقول ومبيوع نقلت حركة العين

(١) الكتاب : ٣٧٨/٢ •

(٢) (فالع) : ساقطة في و •

إلى انفاء فمكنت العين فاجتمع ساكنان المين ( وواو مفعول  
فحذفت واو مفعول ) (١) عند سيويه (٢) فبقي [ باب ] (٣) مقول على  
حاله وقابلت الضمة في باب مبيع كسرة لتصح الياء وحذفت  
العين عند الاخفش (٤) فبقي مقول على حاله أيضاً وإن اختلف  
التقديران ، وقبّلت الضمة في باب مبيع كسرة تنبهاً على ذوات  
الياء ، وانقلبت واو مفعول ياء ، وقول سيويه : أسد لما يلزم  
من (٥) مذهب الاخفش من قلب الضمة كسرة لغير علة ، وقلب  
واو مفعول ياء (٦) وكان الاخفش ترجّح عنده ذلك من حيث  
> إِنَّهُ < (٧) رأى أَنَّ الزائد إذا اجتمع مع الأصلي وهما ساكنان  
حذف الأصلي كما في قاض وعصاً وأشباههما فحكم على الواو  
الأصلية بذلك ، وأيضاً فإن الأصل في الساكنين إذا كان الأول  
حرف مدّ ولين أن يُحذف الأول والأصلي هو الأول وكان حذفه  
أولى وما ذكرناه عنه لا يوازن ظاهر ما تمسك به سيويه على أن  
تمسكه جميعاً إنما ثبت فيما كان الأول حرف مدّ ولين ، والثاني  
صحيحاً كقاض وعصاً وقُسل ، وأما إذا كانتا مدتين فلا • قوله :  
« وقالوا مشيب بناءً على شيب بالكسر » وذلك شاذّ وقياسه  
مشوب كمقول • ووجهه أَنَّهُ لَمَّا كَانَ جَارِياً عَلَى شَيْبَ وَقَدْ  
قَلَبَتْ وَاوُهُ يَاءً فِي اللُّغَةِ الْفُصِيحَةِ فَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ ، وقالوا :  
« مشوب » وهو شاذّ وقياسه مهيب كمبيع • ووجهه أَنَّهُ لَمَّا  
كَانَ مِنْ هَيْبَ وَفِيهِ لَفَةٌ أَهْلَاهَا هُوبٌ ، أُجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي هَذِهِ

- 
- (١) ما بين القوسين : ساقط في ر  
(٢) الكتاب ٣٦٣/٢ ، المقتضب ١٠٠/١ •  
(٣) ( باب ) : زيادة عن ل  
(٤) انظر المقتضب ١٠٠/١ •  
(٥) ( من ) : ساقطة في ل  
(٦) في ل : ( وذلك غير جائز ) ، ولا يستقيم معه الكلام •  
(٧) ( أنه ) : زيادة للسياق بدلالة ما قبله •



المنة • قوله : « وقد شذَّ نحو مَخْيُوط وَمَزِيَّوت ومَيَّوع ،  
وتَفَّاحَة ومَطْيُوبَة <sup>(١)</sup> » فجاءت على الأصل تنبيهاً على أن ذلك  
قياسها وأصلها وكذلك البيت <sup>(٢)</sup> • قوله : « قال سيبويه ولا نعلمهم  
أتمروا في الواو لأن الواوات أثقل من عليهم الياءات <sup>(٣)</sup> » ، يريد أنهم لم  
يُصحِّحوها في باب مَخَوْف كما صححوها في باب مَبِيع فلم يقولوا :  
مَخَوْوَفٍ كما قالوا : مَيَّوَعٍ استثقلاً للواو واستخفافاً للياء ، وقد  
شذَّ نحو ثوبٍ مضمونٍ •

(فصل) قوله : ورأى صاحب الكتاب في كسلٍ ياء هي عين  
ساكنة مضمومة ما قبلها أن تُقلَّبَ الضمة كسرة لتسلم الياء •

قال الأزهري : وذهب الأخفش <sup>(٤)</sup> أن تُقلَّبَ الياء واواً ،  
ومذهب سيبويه هو القياس <sup>(٥)</sup> نقلاً ومعنى ، أمّا النقل فلمّا ثبت من

(١) هذه قطعة من شطرٍ ، وهو : ( كَانَتْهَا تَفَّاحَة مَطْيُوبَة ) ،  
قال المازني : سمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن  
العلاء يقول : سمعت في شعر العرب وذكر الشطر ، والاستشهاد  
فيه مَطْيُوبَة جاءت على الأصل كمَخْيُوط مأخوذ من خاط  
ومَطْيُوب مأخوذ من طاب أي من الفعل الثلاثي • المنصف  
٢٨٦/١ ، المقتضب ١٠١/١ ، الخصائص ٢٦٠/١ ، الأشموني  
٣٢٤/٤ ، العيني على الأشموني ٣٢٤/٤ ، ابن يعيش ٧٨/١٠ ، ٨٠  
البيت لعلقة الفحل وهو في ديوانه من قصيدة عدتها عشرون  
(٢) بيتاً وهو :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيَضَاتٍ وَهَيَّجَةٍ  
يَوْمَ رَدَّاذِرٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ

الديوان ص ٥٩ ، المنصف ٢٨٦/١ ، ابن يعيش ٧٨/١٠ ، ٨٠ ،  
الأشموني ٣٢٥/٤ ، العيني على الأشموني ٣٢٥/٤ •

(٣) الكتاب ٣٦٣/٢

(٤) انظر المقتضب ١٠١/١

(٥) الكتاب ٣٦٩/٢ ، المقتضب ١٠١/١

قولهم : أبيضُ وبيضُ وهو محلُ اجتماعِ ، ولذلك يستثنى  
الاختشُ • وأمّا المعنى فلأنَّ الضرورةَ ملجئةٌ في اجتماعِ الياءِ  
والضمةِ الى تغييرِ أحدهما وتغييرِ الحركةِ لبقى الحرفُ على حاله  
أولى من تغييرِ الحرفِ لتبقى الضمةُ على حالها ؛ لأنَّ المحافظةَ على  
الحرفِ أولى من المحافظةِ على الحركةِ ، وإذا ثبتَ ذلكَ بالنقلِ  
والمعنى كانَ أرجحَ ، ولا يحسنُ التمسكُ لسيويهِ ببابِ مبيعٍ ، لأنَّ  
الاختشَ لا يوافقهُ في أنَّ الياءَ عينٌ ، وقد تمسكَ الاختشُ بقولهم :  
مُضَوِّفَةٌ وطَوْبَى وكُوِّسَى وليسَ بقويٍّ • أمّا مُضَوِّفَةٌ فسادٌ ،  
وأدّا الطوبى واكُوِّسَى فلما ثبتَ من تفريقهم بينَ فُعَلَى في الاسمِ  
وفُعَلَى في الصفةِ ، ألا ترى أنَّهم يقولونَ الدُّنْيَا والعُلْيَا والفتَوَى  
والشُّرْوَى فيقلبونَ ، فهمُ ههنا أجدرُ ، وأيضاً فإنَّهم كرهوا ذلكَ  
ههنا لثلاثِ تخططاتٍ فُعَلَى بفُعَلَى ، ألا تراهم لو قالوا : طَيْبَى  
وكَيْسَى لم يُعْلَمَ أنَّه فُعَلَى [ أو فُعَلَى ]<sup>(١)</sup> ، ثمَّ هو معارضٌ  
بقولهم حيَكَى وضِرَزَى فيتأبَلُ البَابُ ويبقى التَّمَسُّكُ الأولُ  
سالمًا • قوله : « وَمَعِيشَةٌ » [ ١٦٨ و ] عندهُ يجوزُ أنْ تكونَ  
مَفْعَلَةٌ وَمَفْعِلَةٌ ، أمّا إذا كانتَ مَفْعِلَةٌ فأصلها مَعِيشَةٌ نُقِلَتْ  
حركةُ العينِ الى الفاءِ فسارتْ ياءَ ساكنةً هي عينٌ وقبلها ضمةٌ ،  
فوجبَ أنْ تُقَلَّبَ الضمةُ كسرةً على ما هو مذهبه فتَـمِيرُ  
« مَعِيشَةٌ » ، وإنْ كانَ أصلها « مَعِيشَةٌ » فواضحٌ على كلاً  
القولين ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ مَفْعِلَةٌ عندَ الاختشِ لأنَّه لو كانَ  
كذلكَ لكانتْ ياءَ ساكنةً وقبلها ضمةٌ فيجبُ قلبُ الياءِ واواً على ما هو  
قياسُ مذهبه فتَـمِيرُ « مَعُوْشَةٌ » •

(١) ( وفعلَى ) : ساقطة في الاصل •

قوله : « واذا بُنيَ من البيعِ نحو تُرْتُبِ قالَ تَبِيعُ » وقالَ  
الاخفشُ 'تُبُوعٌ' (١) .

قالَ الشيخُ : وأحمله 'تُبِيعُ' فلماً وجبَ الاعلالُ نُقِلَتْ حركةُ  
العينِ الى الفاءِ فعمارتُ ياءٍ ساكنةٍ وقبلها ضمةٌ فوجبَ قلبُ الضمةِ  
كسرةً على قياسِ مذهبِ سيويه فيصيرُ 'تُبِيعُ' (٢) ، ووجبَ قلبُ  
الياءِ واواً لانضمامِ ما قبلها على قياسِ مذهبِ الاخفشِ فتصيرُ 'تُبُوعٌ' .  
قوله : « والمضمومةُ كاتقَوَدَ والصَوِيُّ » الى آخره . يعني أنه (٣) .  
خرجَ عن قياسِ بابه ، لأنَّ أصله 'مَضِيْفَةٌ' نُقِلَتْ حركةُ  
العينِ الى الفاءِ فوجبَ أنْ تُقَلَّبَ الضمةُ كسرةً فيقالُ 'مَضِيْفَةٌ' ،  
هذا هو القياسُ لذلك ، ومذهبُ الاخفشِ فيه أنه قَلِبَتِ الياءُ واواً  
لانضمامِ ما قبلها على قياسِ مذهبِهِ .

(فصل) قوله : « والاسماءُ الثلاثةُ المجردةُ إِنَّمَا يُعْمَلُ مِنْهَا  
ما كانَ على مثالِ الفعلِ نحو بابٍ ، ودارٍ ، وشجرةٍ شاكّةٍ الى  
آخره . »

قالَ الشيخُ : إِنَّمَا أُعِلَّ الثلاثي لما كانتْ عِلَّةُ إعلاله هي  
العلةُ الأصليةُ في إعرالِ الفعلِ وهو تحريكُ الواوِ وانفتاحُ ما قبلها  
كقَوْلِكَ : « بابٌ ودارٌ » معَ مشابهةِ النعلِ الذي هو أصلُ الإعرالِ .  
وأما إذا زادَ على ثلاثةٍ فإنه لا يجتمعُ فيه الامرانِ جميعاً ، لأنَّه  
إنْ تحرَّكَ وانفتحَ ما قبلهما لم يكنْ على وزنِ الفعلِ ، وإنْ كانَ

(١) انظر المقتضب ١٠٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٣) في ل : ( لأنه ) .

على وزن الفعل لم يكن ذلك ، فلم يلزم إعلاله مطلقاً ، إلا بما  
سندكره باعتبار غير ذلك ، ولذلك أُعِلَّ نحو بابٍ ودارٍ ولم يُعَلَّ  
نحو « المومة والمومة والعوض والعوده » ، وأما نحو « الترد »  
وشبهه فشاذٌ وقياسه الاعلال ولكنه جاء مباحاً تنبيهاً على الاصل  
وتنبيهاً على أنه ليس كلفعل في قوة علة الاعلال ، ألا ترى أنه  
لم يأت نحو قوم كما أتى نحو القود .

قوله : وإنما أعلتوا قيساً الى آخره .

قال الشيخ : أورد قيساً اعتراضاً ، لأنه اسم ثلاثي وقد  
أُعِلَّ وليس على مثال الفعل فكان قياسه أن يُقال قيوماً كما قيل  
عوض . وأجاب عن ذلك بأنه مصدر والمصادر تُعَلُّ باعلال  
أفعالها أجريها عليها<sup>(١)</sup> لا بما ذكره<sup>(٢)</sup> من مثل الفعل ثم انتذر عن  
وقوعه صفة لتحقيق مصدرية فجعله من المصادر الموصوف بهما  
كقولك : رجل عدل وصوم وزور . ثم أورد على الجواب اعتراضاً  
وهو قولهم : « حال حو لا » . وأجاب أن القياس حيلاً ولكنه  
شاذ كلقود .

قواه : وفعل إن كان من الواو سكنت عينه لاجتماع  
الضمتين والواو .

قال الشيخ : ذكره ههنا لأنه ثلاثي أُعِلَّ ، ( وليس على مثال  
الفعل ، فذكر أن أمره منقسم الى ما يُعَلُّ والى ما يفتح ، فإن

(١) في و : ( عليه ) ، وهو وهم .

(٢) في ل : ( لأن ما ذكر ) .

ليس في قول الشيخ (١) بالاستقلال للضمتين وأحدهما على الواو وهو استقلال يوجب الاعلال لما فيه من الثقل اليين « فيقال نور وعون في جمع نوار وعوان ، وأصله نوور وعوون » . وأما تمحيجه ، فثماد لم يأت إلا في ضرورة الشعر

لما فيه من الثقل ، ولذلك عبّر عنه بقوله : « ويثقل في الشعر » . وإن كان من الباء (٢) فجاء في وجهان : أحدهما أن يحرك بالضم على الأصل فيكون كالصحيح ، فيقال « غير » و« بض » ، لأنه ليس في الاستقلال كالواو فلا يلزم من كراهة الضم ، ثم كراهته هنا . والثاني أن تسكن عنه كما سكنت في « كتب » ورسل ، وإذا سكنت وجب أن ينكسر ما قبلها لتعذر النطق بباء ساكنة وقبلها ضمة فقال : « غير » و« بض » .

(فصل) قوله : وأما الأسماء المزيد فيها فإنما يعمل منها ما وافق الفعل في وزنه ونارقه إما بزيادة لا تكون في الفعل . قال الشيخ : يعني بموافقه في وزنه موافقه في الحركات والسكنات لا في حقيقة الزنة ، فإن ذلك لا يستقيم مع مفارقه له في الزيادة أو في المثال ، وإنما أعدوا ما وافق الفعل في وزنه تشبيهاً له به حيث وافقه في العمارة المذكورة وإنما اشترط المفارقة بالزيادة أو بالمثال الذي لا يكون في الأفعال كراهة اللبس فيها وإنما لم يشترط ذلك في الثلاثي إما لأنه لو اشترط لم يعمل إذ لا يتفق فيه أبداً ، وإما لأنه علة اعلاله قوية [ ١٦٨ ظ ] فلا يلزم من مراعاة اللبس في العلة الضعيفة مراعاته في العلة القوية ،

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر .  
(٢) في ل : (قوله : وإن كان من الباء فهو كالصحيح . قال يعني) .  
ولا يستقيم الكلام معه .

وَأَمَّا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنَوَّنًا بِخِلَافِ الزَائِدِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ  
مُنَوَّنٍ فَيَجِيءُ اللَّبْسُ فِيهِ وَلَا يَجِيءُ ههنا ، وهذا الوجه رتبته التقديم  
على أخويه •

قوله : وقد شذَّ نحو مَكْوَرَةٍ وَمَزِيدٍ إلى آخره •

قال الشيخ : قياسها أن تنقلب ألفاً ولكنهم استعملوه على  
الأصل تنبيهاً عليه ، وإذا كان ذلك قد استعمل فيما هو أصل لهذا  
كأَجْوَدَ واستَرَوْحَ فهو ههنا أجدر • « وقولهم : مقَرَّلٌ  
محذوفٌ من مقوَالٍ » ، هذا يردُّ إعتراضاً في الظاهر على هذه القاعدة  
لأنَّه على مثال الفعل وقد فرقته بزيادة لا تكون فيه ، فقياسه أن  
يُعملَ مقام • وأجاب بأنَّ أصله مفعَلٌ ، وإذا كان كذلك لم  
يكن مثال الفعل لمفارقة له بالآل التي بعد العين ، ولا تكثر في  
الفعل مثل ذلك فوجب تصحيحه ، لأنَّه قد اكتنفته ساكنان ، وإذا  
كان اكتناف الساكنين يوجب التصحيح في الفعل كقولك : أسود  
وأبيض فهو فيما كن مشبهاً<sup>(١)</sup> به أجدر • قوله : « وإما بمثال  
لا يكون فيه » ، وهو أحد الشرطين المذكورين على البذل أو نفي  
الاجتماع ولذلك أُعلِّمَ نحو يحلِّي من باب تبَّيع ، لأنَّه وافق  
الفعل فيما ذكرناه وفارقه في الزنة التي لا يكون النعل عليها فلذلك  
قلت : تبَّيع ، ولو صححت قلت : تبَّيع • قوله : « وإما كان  
منها مماثلاً للنعل صَحَّحَ » ، يعني من غير المفارقة بأحد الوصفين  
وهو الزيادة التي لا تكون في الفعل والمثال الذي لا يكون صَحَّحَ  
فرقاً بينه وبينه كما في قولك : « أسودٌ وأبيض » ، ألا ترى أنَّك  
لو أعللته باللبس بصيغة الفعل ، لأنَّه لا يفارقه بزيادة ولا مثال

(١) في ل : ( ملحقاً ) ، وما اثبتناه احسن •

لاتفاقهما في أفْعَل ولذلك لو بنيت تُفْعِل أو تُفْعَل اسماً من زاد  
تزيد لوجب أن تقول : تَزِيدُ أو تَزِيدَ على التصحيح لما  
ذكرناه من اداء الالتباس .

فعل ( قوله : وقد أعلّوا نحو قيام وعياد واختيار الى  
آخره .

قال الشيخ : ذكر هذا الفصل ليبيّن أن في الاسماء المزيد  
فيها أسماء ليست على ما يوافق الفعل في وزنه ، ومع ذلك فنهى  
أعزّت لثلاثتهم أنه لا يُسَلُّ من المزيد فيه إلا ما ذكره في هذا  
الفصل ، فمن ذلك المنادر « نحو قيام وعياد واختيار وإنقياد »  
وعُدِّلَ اعلالها فقال : « لا اعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبلها ،  
( والحرف المشبه بالياء بعدها وهو الالف » ، وقوله « لا اعلال أفعالها  
مع وقوع الكسرة قبلها » (١) مستقيم ، وأمّا قوله : « والحرف  
المشبه بالياء بعدها وهو اداب » فلا حاجة اليه ، وبيان ذلك أننا  
نعلم قِيَمًا كما نعلم قِيَمًا اعلال الفعل والكسرة فثبت أن  
الالف ملغاة ، وأمّا اعلال الفعل والكسرة فلا بد من اعتبارها ، ألا  
تري أنك تقول : قاومه قوآماً ولاوذته لواءاً فلا تعلُّ الفعل ،  
وتقول : قلم قوامة وماذ عوذة فلا تعلُّ لِمَا لم تقع الكسرة  
قبلها فثبت اعتبار اعلال الفعل جميعاً والفاء الالف ، وإنما أعلّوا  
اجراء المصدر مجرى الفعل مع وقوع الكسرة التي تناسب هذا  
الاعلال الخاص ، وقد وقع في هذه الامثلة اختياراً باخفاء والراء  
وليس بمستقيم ، لأنه لا يكون فيه اعلال ، لأنه من ذوات الياء ،  
والصواب أن يكون اجتياز أو اختيار بالجيم والزاي والحاء الراء .

(١) ما بين القوسين : ساقط في ر .

قوله : ونحو دِيَارٍ وريَاحٍ وجِيَادٍ الى آخره .

قال الشيخ : فهذا قسم من المزيد يُعَلُّ لأَعْلَالٍ واحدٍ مع الكسرة ، وذكر الألف أيضاً وهي في هذا المحل خير منها في الأول ، وبيان ذلك أَنَّهُ لو لم يكن الواحدُ معلاً بل كان ساكناً لاعتُبرت الألفُ باتفاق ، وقد اتفق أَنَّها معتلةٌ ساكنةٌ فيجوزُ أَن يكون الاعلالُ في الجمع لسكونها في الواحد والكسرة والألف <sup>(١)</sup> كما علّوا نحو رِيَاضٍ وئِيَابٍ ، ويجوزُ أَن يكون لاجزِ الاعلالِ في الواحد والكسرة ، من غير الف كما أُنلّوا نحو تِيرٍ جمع تارة ، ودِيمٍ ، وإذا احتمل الأهرين واشتملها فليس الغاءُ أحدهما بأولى من الآخر ، وهما في ذلك بمنزلة عَليَيْنِ إذا اجتمعا فإنَّ الحُكمَ عندَ المحققين يُنسبُ إليهما جميعاً وتَمِيزانِ عندَ اجتماعهما كجزئي علة كما لو لمسَ وبَالَ . وأثراً في القسم الأول فلم يظهر للآلِ أثرٌ البتة نلّ كلَّ تقديرٍ ، ألا ترى أَنَّا بَيَّنَّا الامتناعَ من الاعلالِ عندَ صحة الفعل ، وإن كانت الكسرةُ والآلُ موجودتين ، بخلافِ هذا فإنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ الآلِ أثراً باعتبارِ قطعِ النظرِ عن الاعلالِ ، والآلِ المفردِ أثرٌ مع قطعِ النظرِ عن الألفِ فليس الغاءُ أحدهما بأولى من الآخر ، فثبت أَنَّ ذكرَ الآلِ في هذا التسمِ أشبهُ من ذكرها في القسم الذي قبله .

قوله : ونحو سَيَاطٍ وئِيَابٍ وريَاضٍ لشبهِ الاعلالِ .

قال الشيخ : هذا القسمُ الثالثُ [١٦٩و] أَعْلٌ لسكونِ الواوِ في المفردِ مع الكسرةِ والألفِ ، ولا كلامَ في وجوبِ ذكرِ الألفِ لما ثبتَ من تأثيرها بدليلِ اعلالِ ئِيَابٍ وانتساعِ إَعْلَالِ كِبَوَزةٍ ،

(١) في ل ، س : ( من غير الف ) ، وهو خطأ .



فثبت اعتبار الالف • « وقالوا تيسر<sup>(١)</sup> وديم<sup>(٢)</sup> » ، وهذا قسم<sup>(٣)</sup> أعلّ  
 اءلال الواحد والكسرة وهذا القسم إنما ذكره ، لأنّ الفاعل<sup>(٤)</sup>  
 منسحب<sup>(٥)</sup> على الثلاثي والمزيد فيه جميعاً ، فذكر أيضاً أنّ من  
 الثلاثي ما يُعَلّ وإن لم يكن على مثال النعل ، لِمَا ذكره ، وإن  
 كان الكلام في نفسه قد أدّى الى ذكر ذلك • « وقالوا : تيسرة<sup>(٦)</sup>  
 لسكون الواو في الواحد » ، وهذا من النواذر ؛ لأنّ سكون الواو في  
 الواحد مع التمهيج لا يستقل مع الكسرة ما لم تكن الالف فلذلك  
 حكم بشذوذ « تيسرة » والقياس ما أتى عليه « كوزة » وعودّة<sup>(٧)</sup>  
 وزوجة<sup>(٨)</sup> ، وقالوا : طَوّل لتجرُّك الواو في الواحد ، ولم يفد  
 الكسرة والالف لما فقد اءلال الواحد وسكون حرف العلة فلما  
 قوّي بالحركة صحّ في الجميع ، وكان أولى بالصحة وقد جاء<sup>(٩)</sup> :

(١) تيسر : جمع تارة ، وتجمع على تارات ، والتارة المعاودة مرة  
 بعد أخرى ، اساس البلاغة ٤٥/١ ، شرح الشافية ١٠٧/٢ ،  
 ابن يعيش ٨٨/١٠

(٢) ديم : جمع ديمة وهو المطر الدائم ، وكان أصله الواو  
 فانقلبت ياء للكسر قبلها • اللسان ( ديم ) ١٠٩/١٥  
 (٣) في س : ( الأصل )

(٤) البيت نسبه البغدادي لأنيف بن زبان النبھاني نقلًا عن  
 ابن المستوفي في شرح ابيات الفصل ، ولم ينسبه وصدره :  
 ( تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقُمَاءَ ذَلَّةٌ ) القماء : من قَمَوْ الرجل  
 قُمَاءً اذا صغُرَ وذَل ، والشاهد في ( طيالها ) وهو شاذ  
 والقياس طوالها ، قال ابن جني : وإنما شبهه بثياب ،  
 المنصف ٣٤٢/١ ، ابن يعيش ٨٨/١٠ ، الاشموني ٣٠٤/٤ ،  
 شواهد الشافية للبغدادي ص ٣٨٥ ، العيني على الاشموني  
 ٣٠٤/٤ ، التصريف الملوكي لابن جني ( مطبعة دار المعارف  
 دمشق ١٩٧٠ ) ص ٧٩

قوله : وَأَنَّ قَوْلَهُمْ : رِوَاءٌ مَعَ سَكُونِهَا فِي رِيَّانٍ وَانْقِلَابِهَا إِلَى آخِرِهِ •

قال اشنخية : هذا يردُّ إعتراضاً في بابِ رِيَّاحٍ ؛ لِأَنَّ اللمةَ ثمَّ إعلالُ الواحدِ معَ الكسرةِ والالفِ ، وإعلالُ الواحدِ ههنا حاصلٌ والكسرةُ والالفُ لِأَنَّ الواحدَ رِيَّانٌ وَأَصْلُهُ رَوِيَّانٌ ، فَقُلِبَتِ الرَّوَاءُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ فِي الْيَاءِ وَالْكَسرةُ ، والالفُ فِي « رِوَاءٍ » وَاضْمَحْ ، وَأَجَابَ بِأَنَّهُ « نَعَمْ مَنَعٌ » مِنْ أَجْزَاءِ الْقِيَاسِ فِي رَدِّهِ ، وَذَلِكَ أَنََّّهُمْ لَوْ أَعْلَوْهُ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ لَقَالُوا : رِيَّاءٌ وَأَصْلُهُ رَوِيَّاءٌ فَقُلِبَتِ الْيَاءُ لَتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةٌ لَوْ قَوَّيْنَاهَا طَرَفًا بَعْدَ الْبِ زَائِدَةٍ ، فَلَوْ قَلَبُوا [ الْوَاوُ ] <sup>(١)</sup> الَّتِي هِيَ عَيْنٌ عَلَى قِيَاسِ رِيَّاحٍ لَجَمَعُوا بَيْنَ اءِلَالَيْنِ قَلْبَ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةٌ وَقَلْبَ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ وَاوٌ ، فَلِذَلِكَ صَحَّحُوهُ فَكَانَ تَصْحِيحُ الْعَيْنِ أَوْلَى مِنْ تَصْحِيحِ اللَّامِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ طَرَفٌ وَالطَّرْفُ أَوْلَى بِالتَّغْيِيرِ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ يَاءٌ طَرَفٌ بَعْدَ الْبِ زَائِدَةٍ ، وَفِي كَلَامِهِمْ وَاوٌ قَبْلَهَا كَسرةٌ بَعْدَهَا الْبِ كَثِيرًا ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ لُغَتِهِمْ تَصْحِيحُ الْعَيْنِ إِذَا وَقَعَتِ اللَّامُ حَرْفَ عِلَّةٍ وَأُعْلِلَتِ اللَّامُ أَوْ لَمْ تُعْلَلْ كَقَوْلِكَ : رَوِيَّ وَقَوِيَّ ، وَلَوْ عُلِّلَ بِأَنَّهُ مُعْتَلٌ اللَّامُ ، وَمُعْتَلٌ اللَّامُ تَصَحُّ فِيهِ الْعَيْنُ بِدَلِيلِ حَسْبِي وَرَوِيَّ ، لَكَانَ وَجْهًا • « وَنِوَاءٌ لَيْسَ بِنَظِيرِهِ » يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَرْدُ إعتراضاً عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لِأَنَّ جُزْءَ الْعِلَّةِ

(١) ( الْوَاوُ ) : ساقطة في الاصل ، ر •

مفقود» ، وهو إعلال' الواحد' وسكون' حرف' العلة' فيه « وئاور » ،  
ليس كذلك ، لأنّ الواو' فيه متحركة' فكان كطويل' وطوال' •

( فصل ) قوله : ويمتنع' الاسم' من الاعلال' الى آخره •

قال الشيخ' : لأنّ<sup>(١)</sup> علة' الاعلال' الاصلي أن' يتحرك  
ويتحرك ما قبلها ولا يسكن' ما بعدها كقواك' سار' ورمى' ،  
وما أعل' مما سكن' ما قبل واوه' أو ما بعدها إنما كان حملاً' له  
على أصل' له' أ'جري مجراه' على ما تقدّم' من الفصول' كما أعل'  
الاقامة<sup>(٢)</sup> حملاً' على أقام' وقائل' ومقول' حملاً' على قال' ، وكذلك  
غيرهما ممّا تقدّم' ذكره •

( فصل ) قوله : وإذا اكتفت' الن' الجمع' الذي بعده' حرفان'  
واوان' أو ياءان' الى آخره •

قال الشيخ' : ينبغي إذا وقعت' الالف' بين' الواوين' أو لياين'  
أو الواو' والياء' ، فإنّ ائنية' قلب' همزة' بشرط' أن' تكون' قبل'  
الطرف' ، وصلة' قلبها ما عرض' لها من وجود' حرف' العلة' قبل' انهما  
فاستقبل' حرفاً' علة' وبينهما الف' مع اقرب' من الطرفين' فلبت'  
همزة' تنسبها بقائل' نزل' وجود' حرف' العلة' قبل' انهما في ايجاب'  
اعلاله' ، وإن' كان قبل' حرف' العلة ساكن' وذلك « قواك' : في  
أول' أوائل' وأصله' أو أول' ، وفي خير' خيائير' » وأصله'  
خيائير' ، « وفي سيرة' سيايق' » وأصله' سياوق' ، وفي فوئلة' من  
البيع' بوائيع' » وأصله' برايع' ومثله' بالواوين' والياين' والياء' قبل'

(١) في و : ( حركة ) ولا يستقيم الكلام معها •

(٢) في ل : ( الاستقامة ) •

الواو ، ولو او قبل الياء ، وإنما جعل بَوَايِعَ جمعَ فَوْعَلَةٍ من  
 البَيْعِ ، وإنْ كَانَ بَوَايِعَ جمعَ بايعة كذلك دوماً اُوهم من يتوهم  
 أَنَّ الهمزة في بَوَايِعَ جمعُ بائعة فرعٌ من مفردِها فأرادَ أَنَّ يرفع  
 هذا الوهم بتقديرٍ مفردٍ لا همزة فيه وهي فَوْعَلَةٌ من البَيْعِ •  
 « وقولهم : ضَيَّائُونَ » القياسُ أَنَّ يُقَالُ ضَيَّائِينَ لا كُتَّافٍ حرفي  
 النملة الالف كما في سَيَّائِقٍ •

قوله : وإذا كَانَ الجمعُ بِدَلِّ الفِ ثلاثةٌ أَحرفٍ فلا قلبَ •

قال الشيخُ : لَأَنَّهَا بَعُدَتْ عن الطرفِ فَاحْتَمَلَتْ التَّمَحِيلَ ،  
 لأنَّ قَرِيبَهَا كَانَ جُزْءٌ في اتِّلَاها : « كقولهم عَوَاوِيرٌ وَطَوَاوِيرٌ » •  
 وقولاه (١) :

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ ٢٧٠

« إِنَّمَا صَحَّ لِأَنَّ [١٦٩ظ] الياءَ مرادةٌ » ، وأصله 'عَوَاوِيرٌ' ،  
 لَأَنَّهُ جمعُ عَوَارٍ فلم يقعِ الرَّاءُ قبلَ الطرفِ ، وحذفَ الياءَ وهي

(١) البيتُ لجندل بن المثنى الطهوي ذكره البغدادي في شرح  
 شواهد الشافية ضمن بيتين للشاعر يخاطب امرأته ، وأرادَ  
 أَنَّهُ تركَ السفرَ لكبره ، وصدَّره : ( حَتَّى عِظَامِي وآرَاهُ  
 ثَاغِيرِي ) ، مسقط اسناني ، والعَوَاوِيرُ : أَلَمٌ يَصِيبُ الْعَيْنَيْنِ  
 فَشَبَّهَهُ بِالْكَحَلِّ وَالشَّاهِدِ فِي ( عَوَاوِيرِ ) حيثُ اضطرَّ الشاعرُ  
 فحذفَ الياءَ وأصله عَوَاوِيرُ جمعُ عَوَّارٍ • الكتاب ٣٧٤/٢ ،  
 الخصائص ١٩٥/١ ، تصريف المازني ٤٩/٢ ، التكملة للفارسي  
 ٣٤٧ ، الانصاف ٧٨٥/٢ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي  
 ص ١١٧ ، شرح الشافية ١٣١/٣ ، ابن يعيش ٩٢/١٠ ،  
 اللسان ( عور ) ٢٩٣/٦ ، في هذه المصادر لم ينسب ، وفي  
 شرح شواهد الشافية ٣٧٥ ، العيني ٥٧١/٤ منسوب للطهوي  
 كما ذكرنا ، التصريف الملوكي ص ٨٥ •

مرادةً بمنزلة إنباتها فمُحَحَّتْ لذلك . قوله ' وعكسه ' ، يعني وعكسه في كون حرف العلة أعلَّ مع بعده عن الطرف ، وكون الياء مقدراً عندما من حيث كانت زائدة ، فقوله ' بالعواور ' في صحة الواو عكس قوله ' عيائيل ' <sup>(١)</sup> في اعلال الياء لأن تلك قُدِّرَت وجوداً وهي معدومة ، وهذه قُدِّرَت معدومة وهي موجودة ، وهما سواء من جهة أخرى ، وهو أنَّهما متدران على حاهما في المفرد فعواور في مفرد حرف علة يجب قلبه ياء ساكنة في الجمع وعييل لا شيء في مفرد يجب قلبه ياء في الجمع لأنَّ عيلاً مثل خير وكما أنَّ خيراً جمعه خيائير لذلك عيَّل جمعه عيائيل فلم يعتد بما لا أصل له في المفرد ولذلك لم يعتد بحذف الياء في العواور ولا بإنبات الياء في عيائيل حيث صححوا العواور ، وأعلّوا عيائيل ، ولو اعتدوا بالعارض فيهما لاعلّوا عواور وصححوا « عيائيل » ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فيهما مستويان في كونها لم يعتد بالعارض في كل واحد منهما وأحدهما عكس الآخر من جهة أنَّ المعدوم في أحدهما قُدِّرَ وجوداً والموجود قُدِّرَ معدوماً وشبه الياء في عيائيل بياء الصياريف ، ويعني به جمع صيرف لا جمع صيراف ، لأنَّها إذا كانت جمع صيراف فليست للشباع في الجمع

(١) هذه قطعة من رجز لحكيم بن معية الربعي ضمن أبيات ذكرها البغدادي في شرح شواهد الشافعية يصف بها أجمة والبيت بتمامه :

فبيها عيائيل 'اسود' وتُمِرُ  
خطارة تدمي خياشيم النعير  
إذا الشقاق عَظَّها لم تناطِر

فيها عيائيل : عيل وهي الذئب والاسود تبحث عن الغذاء ، الكتاب ١٧٩/٢ ، المقتضب ٢٠٢/٢ ، ابن يعيش ٩٢/١٠ ، الاشموني ١٩٠/٤ ، الخزانة ٣١١/٢ ، شواهد الشافعية ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، العيني ٥٨٦/٤ ، شرح الشافعية ١٣٢/٣ .

وإنما هي الف صيراف قلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ووقع في كثير من  
السخ « وكحل العينين بالعواور » وإنما صح لأن الياء مرادة  
« كياء الصيراف » فعلى ذلك يكون الصيراف في هذا التقدير جمع  
صيراف لأن المراد أن يكون بد الالف ثلاثة أحرف ، ولا يكون  
ذلك إلا جمع صيراف .

قوله : ومن ذلك إعلال صميم وقيم إلى آخره .

قال الشيخ : يريد بأنهم يعلنون ما قرب من الطرف وإن كان  
ما بعده مما لا له غير عمل كما أعلتوا نحو صميم ولم يعلوا صوام ،  
وليس الإعلال في صميم وقيم بواجب على ما هو في خيائير وبوائع  
ولكنه جائز ، وإنما أراد أنهم يعلنون الشيء للقرب ليسن  
أن المقرب أثراً في الإعلال لا أن البابين سواء في الوجوب  
والجواز ، ثم أورد « فلان من صيابة قوميه <sup>(١)</sup> » ، وقوله <sup>(٢)</sup> :  
وما أرق النيام [ إلا سلامها ] <sup>(٣)</sup>

٢٧١

لأنه أعل مع بعد فجعله شاذاً لنوات علة الإعلال فيه .

- (١) قال الزمخشري : هو من صياهم وصيابتهم : من خيارهم .  
وحكاة الفراء ثم فسره أنه من صميم ، والاصل صوابته  
قومه ، لأنه من صاب يصب ، فقلبوا الواو ياء . أساس  
البلاغة ٢١/٢ ، ابن يعيش ٩٤/١٠ . المنصف ٥/٢ .
- (٢) هذا عجز بيت يختلف صدره كما ذكر ذلك عبد القادر  
البغدادي في شرح شواهد الشافعية الأول : ( ألا طرقتنا  
مبة ابنة منذر ) والثاني ( ألا خيلت مبي وقد نام  
صحبتي ) والبيت لذي الرمة ، النيام : جمع نائم ، المنصف  
٥/٢ ، ابن يعيش ٩٣/١٠ ، شرح الشافعية ١٤٣/٣ ، ابن  
عقيل ٤٥٤/٢ ، شواهد الشافعية ص ٣٨١ ، الديوان ص ٨٨ ،  
التصريف الملوكي ص ٨٧ .
- (٣) ( إلا سلامها ) : زيادة عن س .

قوله : ونحو سَيْدَ وَمَيْتَ وَدَيَّارَ وَقَيُّومَ وَقَيَّامَ الى  
آخره .

قال الشيخ : لاصل ' في الواو والياء إذا اجتمعتا وسُبِقَتْ احدهما  
بالسكون أَنْ تُقْلَبَ الواوُ ياءً وتُدْغَمَ فلذلك قالوا سَيْدَ الى  
آخره ، ولم يخافوا هذا الأصل إلا إذا خيفَ فيه لبسٌ من مثَلِ  
بمثالٍ فغفروا الثقلَ خيفةً اللبسِ كما قالوا : « سَوِيرٌ وَبُوعٌ » :  
لأنَّهم لو قالوا : سِيرٌ لالْبَسَ بَفْعَلٍ ، فإن قلتَ فلمَ لَمْ يتركوه  
في سَيْدَ لئلا تلبسَ بَفْعَلٍ أو فَعِيلٍ ؟ قلتُ : لأنَّ فَعَلًا وفَعِيلًا  
ليسَ منَ آبَنِيهِمْ وإنما يخشونَ من لبسِ مثالٍ بمثالٍ من آبَنِيهِمْ ،  
فأمَّا المعلومُ فلا يخشونَ لبسًا به إذ هو منتبٍ من أصله ، فإن قيل  
فدَيَّارَ وقَيَّامَ يلبسُ بَفَيْمَالٍ ، وفَعَلٌ من آبَنِيهِمْ ووزنه فَيْعَالٌ  
فلمَ لَمْ يترك الأُدْغَامُ خيفةً اللبسِ ؟ قلتُ : كونها ياءً ينفي  
اللبسَ لأنَّه لو كنَ فَعَمَلًا لوجبَ أَنْ يُقَالَ دَوَّارٌ وقَوَّامٌ ،  
لأنَّه من الواو فكانَ في نفسِ حروفِ الكلمة ما يرفعُ اللبسَ فلم  
يؤد هذا الالالَ الى لبسٍ ، فلذلك فَعِيلٌ به ذلك ولم يُفْعَلْ  
بِسُوءٍ وتُسَوِّرُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

( فصل ) قوله : وتقول في جمع مَقَامَةٍ ومَعُونَةٍ ومَعِيشَةٍ  
الى آخره .

قال الشيخ : لأنَّ الواوَ والياءَ إِنَّمَا تُقْلَبُ همزةً بعدَ الالِ  
إذا كانتَ متطرفةً أو عيناً في اسمِ الفاعلِ المحمولِ على فعله أو كانتَ  
لأصلٍ لها في الحركة أو أصليةً وقبلَ الفها ياءٌ أو واوٌ كقولك :  
أَوَّلُ أَوَائِلٍ وفي بَيْعَةٍ بَوَائِعٍ ، وليسَ هذا البابُ بواحدٍ من  
ذلك فَرَجَبَ أَنْ تَبْقَى الواوُ والياءُ على حالهما ، ولذلك كانتَ قراءةُ

من قرأ مَعَائِنَ بالهمزة خطأ ، وقد زعم بعضهم أَنَّ مَدَائِنَ شاذٌّ  
من هذا الباب ، لأنَّه من دانَ يدينُ فكانَ قياسه أَنَّ يُقالَ مَدَائِنَ  
بغيرِ همزة ولا حاجة إلى ذلك فانه يجوزُ أَنْ يكونَ من مَدَنٍ  
بالمكانِ إذا أقامَ به فعلى هذا يكونُ وزنه فَعَائِلٌ فلا حاجة إلى  
تقديره على وجهٍ يؤدي إلى شذوذه مع ظهور جريه على القياسِ  
وَأَمَّا مَعَائِنُ في جمعِ مَصِيَّةٍ فلا شكَّ أَنَّه شاذٌّ لِأَنَّ الياءَ  
منقلبةً<sup>(١)</sup> عن واوٍ ، فقياسه أَنَّ يُقالَ مَصَاوِبُ إِلَّا أَنَّهُ كَثُرَ  
[١٧٠] في كلامهم فخالفوا فيه إقياسَ استخفافاً وذكرَ همزةَ رَسَائِلٍ  
دونَ جميع ما قلبت في الياءَ همزةً ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ شَيْءٌ بِهِ فِي  
الصورة فذكرَ ما يماثلُه في الصورة والحكم فيه مختلفٌ ولم يذكرْ  
غيره لوضوح الفرقِ بينهما ، وإِنَّمَا قلبوا في رَسَائِلٍ ، لِأَنَّهَا زائدةٌ  
مُدَّةٌ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ تَحْرِيكُهَا كَرِهُوا أَنْ يَحْرِكُوا مَا لَا أَحْمَلَ  
لَهُ فِي الْحَرَكَةِ وَقَلَّبُوهَا حَرْفًا صَحِيحًا وَأَشْبَهَ شَيْءٌ بِهَا مِمَّا قَلَبَتْ فِي  
شَيْءٍ الْهَمْزَةُ • قولهم : كَسَاءُ وَرَدَاءُ وَقَائِلٌ وَبَائِعٌ ، فَلَمَّا قَعَدُوا  
إِلَى قَلْبِ هَذِهِ كَانَ الْأَوَّلَى أَنَّ تُقَلَّبَ كَذَلِكَ فَقَالُوا : صَحَائِنُ  
وَرَسَائِلُ •

(فعل) قوله : وفعلنى من الياء إذا كانت اسماً إلى آخره •  
قال الشيخ : وهذا مما جاء على خلاف قياس مذهب  
سيبويه<sup>(٢)</sup> ، ووافقاً لمذهب الاخفش<sup>(٣)</sup> ، لِأَنَّ الياءَ إذا وقعتَ عَيْنًا  
وقبلها ضمةٌ ، فسيبويه يقولُ : تُقَلَّبُ الضمةُ كسرةً ، والاخفشُ  
يقولُ : تُقَلَّبُ الياءُ واوًا ، وكذلك فعلَ ههنا ، ولسيبويه أَنَّ  
يقولُ : إِنَّ هَذَا الْبَابَ مُسْتَشْنَى لِأَنَّهُ : مِنْهَا أَنْتَهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَلْتَبَسَ

(١) كذا في ل ، وفي الاصل ( أصليه ) وهو وهم •

(٢)

الكتاب ٣٨٤/٢ •

(٣) انظر شرح الشافية ١٣٦/٣ •



مثال" بمثل لا يرشد إليه أمر" ، ألا ترى أَنَّهُم لو قالوا : طَيْبِي  
وَكَيْسِي لم يُعْلَمَ كونهما فعلى أو فعلى فراعوا ذلك في مثل  
هذا . الآخر أَنَّهُم قسموا هذا الباب قسمين فراعوا في كل واحد  
منهما أحد الأمرين ، فإن أورد الختم أحد الأمرين أورد عليه  
الآخر ، وبيان أَنَّهُم لو فعلوا ذلك لادى إلى المبس أَنَّهُم فعلوه في  
الموضع الذي لا يؤدي فيه إلى المبس ، ألا تراهـم قالوا « مَشِيَّةٌ  
جَيْكِي » وأصلها حَوْكِي فقلدوا الضمة كـرة ، لأنَّ فعلى صفة  
ليس من أبنيتهم فلمَّا كان ليس من أبنيتهم أنبأوا المبس فجروا على  
القياس المذكور من أصل سيويه .

#### القول في الواو والياء لامين

قال صاحب الكتاب : حكهما أَنَّ تَعَلَّأَ أَوْ تُحَدَّأَ أَوْ  
تَسْلَمَا إلى آخره .

قول الشيخ : شرط إعـلـها إلى الالف أَن يتحركا وينفتح  
ما قبلهما ولم يقع بعدهما ساكن . فـقوله « متى تحركتا ، احتراز من  
أَن يكونا ساكنين ، كقولك : غَزَوْتُ وَرَيْتُ لانقضاء الاستقلال .  
وقوله « انفتح ما قبلهما » احتراز من أَن ينضم في الواو وينكسر في  
الياء فلا تطلب التعلل لذلك أَوْ يسكن ما قبلهما فلا يُعَلَّ ابْتَدَءَ  
نَجَوُ الْغَزْوِ وَالرَّمْيِ ، وقوله « إذا لم يقع بعدهما ساكن » احترازاً  
من قولك : غَزَوَا وَرَمَوْا وَرَحِيَانُ وَعُصَّوَانُ ، وإنما لم يُعَلَّ  
ههنا ، لأنَّهم لو أنبأوها لادى ذلك إلى الالباس ، ألا ترى أَنَّكَ  
لو أَعْلَلْتَ غَزَوَا وَرَمَوْا بِأَن تَقْلِبهما إلى الالف اجتمعت الفان  
فتحذف أحدهما فيصير لفظه غَزَاً على ما كان في المفرد ، فيسير  
فعل الواحد والاثنتين بلفظ واحد فلذلك اشترط أَن يكون

الساكِنُ الياءَ التثنية (١) فَوَاوُ كَانَ غَيْرُهُ لَا عِلَّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا  
قُلْتَ غَزَوَا ، وَغَزَتَ فَأَصْلُهُ غَزَوْتَ وَغَزَوُوا فَقَدْ وَقَعَ بَعْدَهَا  
سَاكِنٌ وَبَعْدَ ذَلِكَ فَانَّهُ يُجِبُّ إِعْلَانَهُمَا فَتَقْلِبُ الْقَا فَتَجْتَمِعُ سَاكِنَةٌ  
مَعَ الْوَاوِ الَّتِي لِلْجَمْعِ وَمَعَ الْيَاءِ الَّتِي لِلتَّائِيَةِ فَتُحْذَفُ لِاتِّمَامِ  
السَّاكِنِينَ فَيَعْمُرُ غَزَوَا وَغَزَتَ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْيَاءُ جَرَتْ فِي  
الْإِعْلَالِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ [ الْقِيَاسُ ] (٢) الَّذِي تَقْدَمُ • فَإِنْ قِيلَ فَجَوَ  
عَصَوَانٍ وَرَحِيَّانٍ لَا يَقَعُ فِيهِ لِسٌّ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَلْهَيَانِ  
وَأَدْلَةً صَارَ مَلْهَيَانِ فَلَا يَلْتَبِسُ بِمَنْزِلِهِ • قُلْتَ (٣) : الْإِلْيَاسُ فِيهِ  
حَاصِلٌ لِأَنَّهُ يُضَافُ فَتُحْذَفُ نُونُهُ فَوَاوُ أَعْلٌ لِقِيلٍ فِي الْإِضَافَةِ  
مَلْهَيَ زَيْدٍ فَلَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مُشْتَبَى أَوْ مَنْزِلٌ • قُلْتَ : « أَوْ  
لأَحَدِيهِمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا » يَعْضِي أَوْ قَلْبًا لِأَحَدِيهِمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا يَعْنِي قَلْبَ  
الْوَاوِ يَاءٌ فِي أَغْزَيْتَ وَهُوَ كُلُّ وَاوٍ وَقَدْ فِيهِ رَابِعَةٌ فَمَا بَدَأَ  
مَنْزُوحًا مَا قَبْلَهَا ، وَكُلُّ غَازِيٍّ وَدُعِيٍّ وَرَضِيٍّ ، وَهُوَ كُلُّ وَاوٍ وَقَعَتْ  
قَبْلَهَا (٤) كَسْرَةً ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مَفْصِلًا • وَلَبِ الْيَاءِ وَإِذَا قِيَاسًا فِي  
فَعْلَمَى إِذَا كَانَتْ اسْمًا « كَالدَّعْوَى وَالشَّرْوَى » وَسَيَأْتِي ، وَشَاذًا  
« كَالْجِسَاوَةِ » لِأَنَّ قِيَاسَهُ جَبَايَةَ كَقَوْلِكَ : رَسَيْتُ رَمَايَةَ ،  
وَاسْكَنْتُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ قَلْبًا أَيْضًا لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَدْ يَكُونُ قَلْبًا لِأَحَدِيهِمَا  
إِلَى صَاحِبَتِهَا ، وَقَدْ تَكُونُ إِسْكَانًا ، وَهُوَ فِي كُلِّ وَضْعٍ وَقَدْ تَحْرُكُ  
مُضْمُومَتَيْنِ أَوْ مَكْسُورَتَيْنِ ، فَالْوَاوُ مِثْلُ قَوْلِكَ يَغْزُو وَيَدْعُو ،  
وَالْيَاءُ مِثْلُ قَوْلِكَ : يَرْمِي وَلِقَاضِي [ وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي ] (٥) لِأَنَّ  
الْكَسْرَ لَا يَقَعُ فِي الْوَاوِ ، لِأَنَّهُ لَا تَوْجِدُ كَذَلِكَ إِلَّا فِي الْفِعْلِ وَلَا

- 
- (١) فِي ل : ( الْيَاءُ لِلتَّائِيَةِ ) •  
(٢) ( الْقِيَاسُ ) : زِيَادَةُ عَنْ ل •  
(٣) ( قُلْتَ ) : سَاقِطَةٌ فِي ت •  
(٤) ( قَبْلَهَا ) : سَاقِطَةٌ فِي س •  
(٥) ( مَرَرْتُ بِالْقَاضِي ) : سَاقِطَةٌ فِي ل ، ب ، ت ، ر ، وَالْأَصْلُ •

كسر في الفعل وسيأتي ذلك مبيّناً ، وإنّما سكونهما استقلالاً للضمّة والكسرة عليهما ألا ترى أنّك إذا قلت : يَدٌ وَوَقَامِي أدركت الاستقلال ضرورةً فسكنوهما لزول استقلالهما وحذفهما قد يكون قياساً في نحو (١) قاضٍ وَغَزِي ، وهو كلٌّ وَاوٍ [ ١٧٠ ظ ] أو ياء سكنت للاعلال وبعدها ساكنٌ فقياسها أن تُحذف لالتقاء الساكنين وكذلك قياسُ كلِّ وَاوٍ أو ياء وقعت في فعلٍ ماضٍ لحقيقته تاءُ التثنية أو وَاوُ الجمع فانّها تُحذف لالتقاء الساكنين وكذلك [ قياسُ ] (٢) كلِّ وَاوٍ أو ياء وقعت في المضارع ولاحقه الجازم فانّها تُحذف للجزم ، وأمّا حذفها شذوذاً ففي نحو يدٍ ودمٍ وأخٍ وشبهه ، ألا ترى أن يَدًا لا بدّ له من لامٍ ، فإن كان أصله متحركاً بقياسه يَدًا مثل عصاٍ أو يدٍ مثل عَمٍ ، وإن كان أصله ساكناً بقياسه يَدِي كَرَمِي ، فلمّا قيل يَدٌ وجعل اعرابه على عينه كان على خلاف تقديراته كلها ، ولو كان ذلك قياساً لوجب أن يأتي بابٌ من الأبواب التي قد رُنا أنّه لا بدّ وأن يكون واحداً منهما عليه فلما لم يأت شيءٌ من الأبواب على هذا القياسِ علم أنّهُ شاذٌّ ، وسلاهما إذا سكن ما قبلهما لخفتها حيثنك كقولك غَزَوُ وورمِي أو وقعت بعدهما التثنية كقولك غَزَوَا وورمِيَا لهما ذكرناه من خوف اللبس ، أو سكنت سكوناً لازماً كقولك غَزَوْتَ وورمَيْتَ لأنّها حيثنك غير مستقلة .

( فعمل ) قال صاحبُ الكتاب : ويجريان في تحمّل حركات الاعراب بجرى الحروف الصحاح إذا سكن ما قبلها .

(١) هنا سقطت بمقدار ورقة : في ش .

(٢) ( قاس ) : ساقطة من ل ، والاصل .

قال الشيخ : شرع في هذا الفصل في بيان أمر الأعراب  
 بالنظر إلى حروف العلة إذا وقعت لامات فقل : « إن كان ما قبلها  
 ساكن » ، يعني الواو والياء ، لأن الألف لا يكن قبلها ساكن  
 فلذلك ذكرها على حدة آخر الفصل وإنما قلبت الواو والياء  
 الأعراب إذا سكن ما قبلها لخفتها بالسكون قبلها ، ألا ترى أنك  
 تقول غزو [ وظبي ] <sup>(١)</sup> ورمي فلا تخشى في ذلك استثلاً كما  
 لا تحسه في ضرب وقتل ، ولا فرق بين أن يكون لسكن حرماً  
 صحيحاً أو الفاء أو الواو أو ياء ، فالححيح قولك : ظبي ودلو ،  
 والألف كقولك : زاي وواو والواو والياء كقولك : عدو ولبي ،  
 ولا يكرن الواو إلا مع الرو والياء والياء إلا مع الياء ثمذر  
 اجتماعهما وإذا أدى إلى غير ذلك قيس رجعت الواو ياء كقولك :  
 طي وأعماله طوي ولا مثال لسبق الياء على الواو لأنه لم يقع  
 في كلام العرب ياء قبل واو ، وهي ساكنة ولا غير ساكنة إلا في  
 قولهم : واو على خلاف ، ثم تكلم فيما إذا وقع قبلها حركة ،  
 فقل : « وإذا تحرك ما قبلها لم يتحملاً من الأعراب النصب » ،  
 وتحرك ما قبلها يكون ضمّاً وكسراً في الفعل ، ويكون كسراً في  
 الأسماء ولا يكون فتحاً فيهما ولا ضمّاً في الأسماء ؛ لأنه إذا كان  
 فتحاً فيهما انقلب الفاء فيخرج عن كونها ياء وواو ، وإن كان ضمّاً  
 في الأسماء قلبت الضمة كسرة فيقلب الواو ياء فيمير الباب  
 كله للياء ، وإنما تحملاً الفتح لاستخفافه عليهما لأنه لا يشمل  
 مثل رأيت القاضي وإن يرمي ، ويدرك الفرق ضرورة بين  
 قولك : رأيت القاضي ومررت بالقاضي وهذا القاضي في استخفاف  
 الأول واستقل ما بعده ، وقد شد مجيء التسيكين في موضع  
 الفتح ، لأنها حرف علة فجاز للضرورة حذف الفتحة كما

(١) ( ظبي ) : زيادة عن ل ، س .

حُذِفَتِ الضمةُ والكسرةُ وجوباً ، وكما جاوزوا حملَ الجِرِّ تليَ  
النصبِ شذوذاً في التحريكِ ، وجاوزوا حملَ النصبِ على الرفعِ  
والجِرِّ شذوذاً في التسكينِ • ومنه ' « أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا » ،  
وقوله : « وَالْأَنْثَا فِيهَا »<sup>(١)</sup> ، وقوله :

حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّداً ١٦٤

وشبهه ، ثمَّ بَيَّنَّ كَيْفَةَ اسْتِعْمَالِهَا وهما على هذه الحالِ في الرفعِ •  
فقال « وهما في حالِ الرفعِ سَاكِنَتَانِ » وإنَّما سَكَنَّا اسْتِقْلَالاً للضمةِ  
عليهما وقبلهما ضمةٌ في الواوِ وكسرةٌ في الياءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ :  
الْقَاضِي وَيَغْزُو وَيَرْمِي مُسْتَقِلٌّ وَإِنَّمَا جَاءَ الاسْتِقْلَالُ مِنَ الضمةِ  
فَرَجَبَ حَذْفُهَا فَإِنْ كُنَّ بَعْدَهَا سَاكِنٌ حُذِفَتْ<sup>(٢)</sup> ، وَإِلَّا ثَبَتَتْ ، وَقَدْ  
مَضَى مُسْتَوْجِباً مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْوَقْفِ وَقَدْ شَذَّ الْحَرَكُ بِالضَمِّ ،  
وَالْتَحْرِيكَ إِنَّمَا شَذَّ فِي الْيَاءِ لَا فِي الْوَاوِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الثَّقُلُ عَلَى  
الْيَاءِ مِثْلَ اثْنِ عَلَى الْوَاوِ ، لِأَنَّهُ فِي الْوَاوِ أَثْقَلُ وَهَذَا مُدْرَكٌ  
بِالضَّرُورَةِ ، وَالذَّلِكَ قَالَ سَيَبَوِيه : وَالْيَاءَاتُ عِنْدَهُمْ آخِزَةٌ مِنْ  
الْوَاوَاتِ<sup>(٣)</sup> ، فَيَدُو أَثْقَلُ مِنْ قَوْلِكَ : الْقَاضِي وَلَمْ يَثْبُتْ مِثْلُ

(١) هذه قطعة من بيتٍ نسبته سيبويه لبعض السعديين ، والبيت  
بتمامه :

يَا دَارَ هِنْدٍ عَنَّتْ إِلَّا أَنْثَا فِيهَا  
بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتِ فَوَادِيهَا

والشاهد فيه إسكانُ ياءِ ( أَنْثَا فِيهَا ) ، والقياسُ منصوبةٌ  
على الاستثناء ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : الأثنية  
ذات وجهين تكون فعلية وأفعولة ، والجمعُ الأثافي ، والأثافي :  
للقدرِ أو اجتماع القومِ • الكتاب ٥٥/٢ ، ابن يعيش ١٠/١٠٢ ،  
شرح شواهد الشافعية ص ٤١٠ ، أساس البلاغة ٥/١ •

(٢) حذفت ( : ساقطة في ل

(٣) الكتاب ٣٨١/٢

يدعُو شاذاً ولا غيره ، وقد ثبت مثل 'جَوَارِي' ، ثم شرع يتكلم في حالهما في الجر ، فبين أنه لا يقع فيه إلا الياء ، لأنه لا يكون إلا في الاسماء ، وليس في الاسماء ما آخره واو قبلها حركة فوجب أن لا يكون الجر إلا في الياء كقولك : مررت بقاضٍ وغبارٍ . ثم ذكر [١٧١] أن حكم الياء في الجر حكمها في الرفع من وجوب إسقاطها وبقيائها إن لم يقع بعدها ساكنٌ وحذفها إن كان بعدها ساكنٌ . ثم ذكر الشذوذ في تحريكها في الجر كاشذوذ في تحريكها بالرفع ، ومثاله بقوله « كَجَوَارِي »<sup>(١)</sup> وشبهه وقد تقدم تعليقه . ثم شرع يتكلم في حكمه في حال الجزم فقال : « ويسقطان في الجزم سقوط الحركة » ؛ لأنها لما كان حكمهما قبل الجزم إذهب حركتهما للاء لال وكان اجازم حكمه أن تحذف حركة فلما لم يجد حركة حذفها أنفسهما به ولا يقع ذلك إلا في الفعل لأنه لا جزم في الاسماء كقولك : لم يدع ولم يرم ، وقد نذر إتيانها في حال الجزم اجراء لهما مجرى الصحيح كما شد تحريكهما في الرفع

(١) هذه كلمة في بيت وهو :

( مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا آرَى فِي مُدَّتِي  
كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّخْرَاءِ )

والشاهد فيه اظهار الكسرة على الياء للضرورة ، والبيت لم يعرف قائله وهو في ابن يعيش ١٠٤/١٠ ، شرح الشافعية ١٨٣/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٣ ، شواهد الشافعية ٤٠٤ ، الخزانة ٥٢٦/٣ .

والجبر وهو قوله ' « لم تهجو » <sup>(١)</sup> وقوله <sup>(٢)</sup> :

٢٧٢ أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي

قوله تعالى : { وَنَّيِّقِي وَيَهْجُرُ } <sup>(٣)</sup> في قراءة ابن  
كثير في أحد التاويلين ، وهو أقوهما لأن حمل المقتل على المحيى

(١) هذه كلمة من بيت نسب لابي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق .  
وهو :

هَجَرْتِ زَبَانَ نَمَّ جِئْتَ مُعْتَدِرًا  
مِنْ هَجَرِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُرْ وَلَمْ تَدَعِ

والشاهد في البيت ان الشاعر أثبت مع الجزم الواو والقياس  
حذفها . والبيت موجود في الانصاف ٢٤/١ ، ابن يعيش  
١٠٥/١٠ ، معاني القرآن ١٦٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور  
٤٥٧ ، المنصف ١١٥/٢ ، شرح الاشموني ١٠٣/١ ، شواهد  
الشافعية ٤٠٦ .

(٢) البيت لقيس بن زهير العبسي من قصيدة يفتخر بها على  
الربيع بن زياد وتماهه : ( بِمَا لَأَقَتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ )  
والشاهد فيه ثبوت الياء مع الجازم ، تنمي تشيع تنتشر ،  
اللبون : الناقة ذات اللبن ، وهو غير منسوب في المنصف  
١١٤/٢ الانصاف ٣٠/١ ، الخصائص ٣٣٣/١ ، المقرب ٥٠/١ ،  
المغني ١٠٨/١ ، الاشموني ١٠٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور  
٣٤٣/١ ، شواهد التوضيح ٢١ ، ابن يعيش ١٠٥/١ ، ومنسوب  
لقيس العبسي في الكتاب السنتمري ١٥/١٠ ، ٥٩/٢ ، الجمل  
٣٧٣ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ١٠٤ ، شواهد الشافعية  
٤٠٨ ، شرح الشافعية ١٨٤/٣ ، العيني على الاشموني ١٠٣/١ ،  
الصاحبي ٢٣١ ، الخزانة ٥٣٤/٣ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٩٠ ، قرأ باثبات الياء وصلًا ووقفًا  
قنبل من طريق ابن مجاهد ووجهه بأنه على اثبات حرف العلة  
مع الجازم ، وقيل : هو مرفوع ومن موصوله وجزم ( يبصر )  
المعطوف عليه للتخفيف لينصركم في قراءة أبي عمرو أو للوقف  
ثم جرى الوصل مجراه ، وروى ابن شنبوذ حذفها في الحاليين .  
اتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٧ . البيان في غريب القرآن ٤٤/٢ .

الذي هو أصله 'أولى من حمل الصحيح على المعتل الذي هو فرع ،  
وذلك لأننا إذا جعلنا ( من ) شرطاً حملنا يتقي على الصحيح ، وبقي  
يصير مجزوماً على ما يقضيه فكان حملاً للفرع على الأصل ، وإذا  
جعلنا ( من ) بمعنى الذي كان يتقي مرفوعاً وأجيز فيه إثبات الياء  
على القياس ، وكان يصير مرفوعاً سكنت راءه تخفيفاً حملاً له على  
المعتل ، فكان فيه حمل الأصل على الفرع فذلك كان التأويل  
أولى ، ثم شرع يتكلم في الالاف فقال : « وأما الالف فثبتت ساكنة  
أبداً » يعني في الاحوال الثلاثة إلا في الجزم ، لأنه خن الجزم  
بالمذكر آخراً وإنها وجب بقاؤها ألف لأنها لا تبطل حركة إذ  
الحركة تخرجها عن حقيقتها فوجب بقاؤها ألفاً في الرفع والنسب  
والجر ، ولرفع والنسب في الاسماء والافعال ، والجر في الاسماء ،  
وإما في حال الجزم فإن الموجب لحذف الواو والياء موجب لحذفها  
فذلك كان الصحيح لم يخش ولم يدع ، وشذ إثباتها كشدوذ الياء  
والواو وفي الإثبات ، وهذه أبعد ، لأن تينك أنكن حملها على  
الصحيح في حال التحريك فجرت في الجزم مجرى الصحيح ، وهذه  
لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك ، فلم تكن مثلهما  
ومع ذلك استعملوها شدوذاً كذلك ، لأنها منها فوجرت مجرى  
واحد ، ولأن الحركة مقدرة فكانت كالثابتة ، ومنها قوله (١) :

٢٧٣- مَا أَنَسَ لَا أُنْسَاهُ

- (١) البيت نسبه البغدادي في شواهد الشافعية الى الحصين بن  
قعقاع ابن معبد بن زدارة مع بيت قبله نقلا عن ابن الاعرابي  
في نوادره ، وتماهه :  
( آخر عيشتي ما لاح بالنعزاء ربيع سراب ) ،  
السراب : ما يلوح للمسافر في الصحراء ، والنعزاء : بفتح الميم  
أرض ذات حجارة صلبة حزنه ابن يعيش ١٠/١٠٧ ، الفصل  
ص ٢١٥ ، شرح شواهد الشافعية للبغدادي ص ٤١٣ .



وموضع 'استشهاده' اثبات 'الالف' في قوله : « لا أنساه » وهو مجزوم لأنه 'جواب' الشرط من غير 'فاء' فقياسه 'لا أنسه' فإذا قال : لا أنساه ، فقد أثبت 'الالف' في حال 'الجزم' كما أثبت 'الواو' والياء في « ألم يأتيك ولم تهجو » وكذلك قوله <sup>(١)</sup> :

ولا ترضها ولا تملق - ٢٧٤ -

المفهوم فيه 'انتهى' فهي في موضع 'جزم' فقياسه 'ولا ترضها' ، وكان يمكن أن يقول : « ولا ترضها ولا تملق » ويستقيم له 'الوزن' ، ولكنه فعل ذلك إمّا ذهولاً عن وجه 'الاستقامة' ، وإمّا مراعاة 'للغرض' من الزحاف ، لأنّ إثبات هذا السكّن هو بازاء سين مستفعلن ، وحذف سين مستفعلن في مثل ذلك جائز اتفاقاً وقد حذف في جميع أجزاء البيت في قوله : « ولا ترض » وفي قوله : « تملق » فيعير 'مستفعلن' متاعلن وذلك جئت .

(فيل) قوله : ولرفضهم في الاسماء المتكئة أن تطرف الواو بعد متحرك ، قلوا : في جمع دلوا وحتموا على أفعل إلى آخره .  
 قال الشيخ : لما ذكر حكم الواو والياء التي قبلها حركة ، وتضمن كلامه أنه ليس في الاسماء ما آخره واو قبلها ضمة ،

(١) البيت من ارجوزة لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٧٩ ،  
 وصدده : ( إذا العجوز غضبت فطلق )

والشاهد فيه إبقاء 'الالف' مع 'الجزم' ، وهذا يمكن أن يتفق ورأى أبي عثمان المازني بأن 'الالف' محذوف وهذه الحركة ناشئة عن اشباع الحركة وبذلك يستقيم هذا البيت والابيات السابقة ، انظر الانصاف ٢٦/١ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، المنصف ١١٥/٢ ، ابن يعيش ١٠٦/١٠ ، شواهد الشافية ٤٠٩ ، شواهد التوضيح ص ٢٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦ ، الخزانة ٥٣٣/٣ .

أَخَذَ يُبَيِّنُ إِذَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ قِيَاسٌ كَيْفَ يَصْنَعُ فِيهِ ؟ فَقَالَ حَكِيمُهُ  
 أَنَّ تَقْلِبَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً ، فَيَتَقَلَّبُ الْوَائِي لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَعِلْلُ  
 ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « وَارْفُضْهُمْ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ أَنْ تَنْطَرِفَ الْوَائِي بَعْدَ  
 مَتَحَرِّكَ » وَالتَّعْلِيلُ دَامَ فِيهَا قَبْلَهُ حَرَكَةٌ هِيَ ضَمَّةٌ أَوْ فَتْحَةٌ أَوْ كَسْرَةٌ  
 إِلَّا أَنَّ الْغَرَضَ هَهُنَا لِيَانِ مَا قَبْلَهُ ضَمَّةٌ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَرَبَ رَفَضَتْ  
 فِي الْأَسْمَاءِ كُلِّ لَامٍ هِيَ وَائِي قَبْلَهَا حَرَكَةٌ وَلا يَسَّ بِعِهَا عِلَامَةٌ (١)  
 ثَنِيَّةٌ فَقَلَّبُوا مَا قَبْلَهَا فَتْحَةً أَفْأَ وَتَلَبَّوْا مَا قَبْلَهَا ضَمَّةً يَاءً بِدَلَّ أَنْ كَسَرُوا  
 مَا قَبْلَهَا وَقَلَّبُوهَا يَاءً فَوَجِبَ انْكَسَارُ مَا قَبْلَهَا ، وَقَلَّبُوا آخِرَهُ وَائِي قَبْلَهَا  
 كَسْرَةً يَاءً ، فَلَاوَلُ مِثْلُ عَصَا وَالثَّانِي مِثْلُ أَدَلٍ وَالثَّلَاثُ مِثْلُ غَازٍ ،  
 كُلُّ ذَلِكَ لِأَجْلِ اسْتِثْنَالِ الْوَائِي إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا حَرَكَةٌ ، وَتَوَافَقَ الْيَاءُ  
 إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا فَتْحَةً فِي قَبْلِهَا أَفْأَ وَضَمَّةً فِي أَنْ الضَّمَّةُ تَقْلِبُ كَسْرَةً ،  
 فَلَاوَلُ مِثْلُ رَحَى ، وَالثَّانِي مِثْلُ التَّرَايِ وَالتَّسَارِي ، وَكَانَ أَصْلُهُ  
 تَرَامِيًا وَتَسَارِيًا فَوَجِبَ قَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً ، وَإِذَا قَلَّبُوهَا كَسْرَةً  
 قَبْلَ الْوَائِي ، فَلَا أَنْ تَقْلِبَ قَبْلَ الْيَاءِ أَوْ لِي • ثُمَّ مِثْلُ « بِجَعِ دَلَوِي  
 وَحَقَّقُوا عَلَيَّ أَفْعُلِ » ، لِأَنَّهُ يُكُونُ أَصْلُهُ أَدَلَوِي وَأَحَقَّقُوا فَوَقَعَتْ  
 مَتَطَرِفَةٌ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ [ ١٧١ ظ ] فَوَجِبَ أَنْ يَفْلَ بِهَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ  
 قَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً فَتَقْلِبُ الْوَائِي يَاءً أَوْ قَلْبُ الْوَائِي يَاءً فَتَقْلِبُ  
 الضَّمَّةُ كَسْرَةً وَكَذَلِكَ « إِذَا جَعَلْتَ قَلَنْسُوءَةً وَعَرَفْتُوهَا عَلَى حَدِّ  
 تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ » وَمَعْنَى خَوْلِهِ : « عَلَى حَدِّ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ » إِنْ  
 تُحْذَفُ التَّاءُ وَيَبْقَى الْأِسْمُ عَلَى حَالِهِ فَإِذَا حُذِفَتِ التَّاءُ مِنْ  
 قَلَنْسُوءَةٍ وَعَرَفْتُوهَا بِقِيَ الْأِسْمِ آخِرَهُ وَائِي قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَيُفْعَلُ  
 فِيهِ مَا ذُكِرَ •

قَوْلُهُ : وَقَالُوا : قَدْ حُدِّدَتْ إِلَى آخِرِهِ •

(١) هُنَا انْتَهَتْ السَّقَطَةُ فِي شَيْءٍ •

قال الشيخ : يعني أنهم لم يفعلوا ذلك فيها إلا إذا وقعت طرفاً لأنه يستعمل في الطرف ما لا يستعمل في الوسط ، ثم شبه باب آخر استعملوا فيه الطرف ولم يستعملوا الوسط ، وذلك إذا وقعت الواو والياء طرفاً وقبلهما ألن زائدة ، فانها تقلب همزة ، فان لم تقع طرفاً لم تقلب ، ألا تراهم يقولون : معاش ومعاون ومثله هو بالنهائية والعظائية ، لأشبه بما هو فيه لأنهم أعلوا قلنس ولم يملؤا قلنسوة وليس بينهما إلا تاء التانيث ، ولذلك شبه بما أعل طرفاً ولم يعمل وسطاً وليس بينهما إلا تاء التانيث كالكلماء والنهائية . ثم ذكر « سؤال سيبويه الخليل عن قولهم : صلاة وعبادة »<sup>(١)</sup> ، لأنهم قلبوها مع كونها غير متطرفة فكان القياس أن لا تقلب دلى التقدير المقدم ، فجابه الخليل<sup>(٢)</sup> بما معناه أن تاء التانيث في حكم كلمة أخرى منضمة إليها بمعنى التانيث فكانت وقعت متطرفة مثلها في صلاة وعبادة . وأما من قال : صلاة وعبادة فأنه لم ينظر إلى ذلك وإنما نظر إلى اللفظ الحاصل في الكلمة ، وذلك قال : « فأنه لم يجيء باو واحد على حد الصلاة » ، يعني أنه لم ينظر إلى أن أصله ذلك ثم زيدت التاء ليدل بها على المفرد ، وإنما جمعه مستقلاً برأسه موضوعاً لهذا المعنى وشبهه بالثنى الموضوع للثنى من غير نظر إلى المفرد وهو قوله كما أنه إذا قل خصميان لم يشته على الواحد المستعمل في الكلام وذلك أنه لو ثاء على المفرد المستعمل في الكلام لوجب أن تقول خصميان لأن مفرداً خصمياً فلمسا كن كذلك جعله كنه وضع وضعاً أصلياً للثنى كما أن صلاة وعظائية فيمن لم يهمز وضع في أصله للمؤنث فلذلك لم يلزم قلب الياء همزاً ولا ابقاء الياء في خصميتان .

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٨٣ .

( فصل ) قوله : وقالوا : عَتيَّ وجُئيَّ ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في فُعُولٍ مع حَجَزِ المدة بينهما الى آخره .  
قال الشيخ : يعني أَنَّهُم كرهوا الواو المتطرفة بعد الضمة وإن حال بينهما ساكنٌ هو حرف مدٍّ ولينٍ كما كرهوا الواو المتحركة بعد النجمة ، وإن كان بينهما ساكنٌ هو أنفٌ ، فقالوا : عَتيَّ وجُئيَّ كما قالوا : كساءٌ ورداءٌ ، وهذا ظاهرٌ في أَنَّهُ عندَهُ قَلِبَتِ الواوُ والياءُ التي بعدَ الالفِ التي في كساءٍ ورداءٍ أنفًا فاجتمعت ألفان فقلبت الثانية همزةً كما قالوا ذلك في حمراء وصحراء ، ولذلك قولٌ : كذا فعلوا في الكساء فعلهم في العَصَا ، وهذه الواوُ التي تقعُ مطرفةً بعدَ الضمةِ بينهما واوٌ لا تخلصُ إداً أنْ تكونَ في (١) اسمٍ هو جمعٌ أو فيما ليسَ بجمعٍ ، فإن كان جمعاً فالقياسُ قلبُ الضمةِ كسرةً فيقلبُ الواوُ يائينٌ ، كقولك : عَتيَّ وجُئيَّ ، وإن كان على غير ذلك فـاذنْ كقولهم : « إِنَّكَ لتَنظُرُ في نَحْوٍ كثيرةٍ » (٢) ، والقياسُ نَحْييٌّ ، لأنَّهُ جمعٌ ، وإن كان فيما ليسَ بجمعٍ فالقياسُ إبقاءُ الضمةِ على حالها كقولك : مَغَزَوْا ومَدَعَوْا ، وقد جاء ثميٌّ من ذلك على خلافِ القياسِ ، ومخلةُ القياسِ فيه أكثرُ من مخالفةِ القياسِ في البابِ الأولِ ، وإنَّما فرقوا بين كونه جمعاً وبين كونه غير جمعٍ ، لأنَّهُ إذا كان جمعاً استدلَّ الاستثقالُ ، لأنَّ الجمعَ مستثقلٌ وليسَ المفردُ كالجمعِ فاستخفَّ ذلك إذا كان غيرَ جمعٍ ولم يستخفَّ إذا كان مضموماً إليه الجمعُ لتأكيد الاستثقالِ بالجمعة ، وإنَّما جرى ما بينهما ساكنٌ مجزأً إذا لم يكن بينهما ساكنٌ ، إداً لأنَّ الجمعَ قامَ مقامُ ما فاتهُ من الاستثقالِ بواسطة هذا الساكنِ وإداً لأنَّ الساكنَ حرفٌ هو إي فكأنَّه اشباعٌ بعدَ الضمةِ ،

(١) ( في ) : ساقطة في و .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢/٣٨١ .

وقد مثل في الاول بعثي وفي الثاني بعثوا ، ولم يرد أنهما في  
الموضعين سواء ، وإنما أراد في الاول الجمع لعات ، يقال عات  
وعثوا كقاعد وقعود ، وأراد في الثاني المصدر ، يقال عثا  
عثوا كما تقول قد قعوداً ، ومنه قوله تعالى : { وَعَثُوا عَثُوا }  
كبيراً <sup>(١)</sup> ، وليس قولهم : مسري ومرمي من هذا الباب ، وإن  
كن أصله مسرووي ومرمووي ، لأن آخر هذا ياء قبلها واو  
ساكنة ، فوجب أن تقلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وإذا قلبت  
ياء تقلب الضمة قبلها كسرة ، فوجب أن يقال مسري  
ومرمي فإذا باب آخر راجع إلى اجتماع الواو والياء وسبق  
[ ١٧٢ و ] أحدهما بالسكون بخلاف قولك : مدعو ومغزو  
فإن هذا آخره واو قبلها واو ، فالعلة الموجبة في مسري ومرمي  
مفقودة هنا ، لأن العلة ثم اجتماع الواو والياء ولم يجتمع ههنا إلا  
واوان ، ولذلك كان قولك مسري ومرمي واجباً ، وقولك :  
مدعو ومغزو هو اقياس وإن كان قد خولف في بعضه  
تسميها بالجمع كقولك : مرضي ومغزي ، وفي مرضي أمر  
آخر ، وهو أن فعله الأصلي انقلب فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها  
فجاز أن يقال أجري في تصارييف مشتقاته مجزاه في أصله  
فقلبت واءه ياء لذلك ، وهذا مما ينفرد به مثل مفعول رضي ،  
وأي مثل مفعول مدأ وغزأ فلا يجري فيه ذلك ، وإنما ذلك  
لانتسبه المذكور ، ويجوز أن يقال إن اسم المفعول مبني على  
فعل أو فعل ينقلب فيه الواو ياء في مثل هذه الابنية فأجري  
اسم المفعول مما شذ عن القياس مجرى فله كما أنهم قالوا :  
مشيب بناء على <sup>(٢)</sup> شيب <sup>(٣)</sup> ، وقالوا : مهوب بناء على لغة من

(١) سورة الفرقان الآية : ٢١ .

(٢) في ل : ( قولهم ) .

(٣) ( مشيب بناء على شيب ) : ساقطة في س .

قال هُوب •

(فصل) قوله : والمقلوب ' بعد الالف ' يُشترط ' فيه ' أن ' تكون الالف ' مزيدة ' مثلها في كساء ' ورداء ' الى آخره •

قال الشيخ : قد تقدم أنها إنما قلبت همزة بعد قلبها ألفاً ، وإنما قلبت بعد تقدير أن الالف التي قلبها كالمعدومة ، وهذا إنما يقوى اذا كانت الالف زائدة ، لأن تقدير الزائد كالمعدوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم ، فلذلك انقلبت في كساء ورداء ولم تقلب في « زاي وثاية وواو » ، ويمكن أن يقال إنما اشترط أن تكون الالف زائدة لأنه تكثر حروف الكلمة به ، واذا كانت أصلية لم تكثر فاستقلوها مع الحروف الكثيرة ولم يستقلوها مع الحروف القليلة ، ولذلك قالوا : غزوت وتغزيت فبقوها واوا مع قلة الحروف وقلبوها ياء مع الكثرة ، ولذلك فرق بين أن تكون قلبها ألف زائدة وبين أن تكون قلبها ألف أصلية •

(فصل) قوله : والواو المكسور ما قلبها مقلوبة لا محالة •

قال الشيخ : يعني مقلوبة ياء لأنهم استقلوها لاماً مع الكسرة قبلها إذ لو بقوها لمزم أن تكون في حال الرفع والكسر باقية على واويتها مع ثقلها بغير ذلك فقلبوها ياء في الاحوال كلها ثم ألتئوها إن كان معها ما تعل به كغاز وعاد أو بقوها من غير اعلال إن لم يكن معها مرجب الاعلال ، نحو رأيت الغازي والعادي ، وأما اذا وقعت عيناً مفتوحة بعد كسرة فإنها تصح على ما تقدم إنما لكننها غير طرف وإما لكونها لا يؤدي ذلك فيها الى غير الفتح فاعتبر أمر الفتح على انفراده فيها •

قوله : واذا كنوا ممن يقابها الى آخره •

قال الشيخ : ليس ذلك بقياس ، وإنما مثل به لأنه لم  
تقلب ياء مع شذوذ القلب فيها إلا للكسرة وإلا فليقاس  
قنوة<sup>(١)</sup> ، وهو ابن عمي دنيوا كقولهم<sup>(٢)</sup> : جذوة وصيفة •

(فصل) قوله : وما كان فعلى من الياء قلبت يؤء واوا

في الاسماء •

قال الشيخ : وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين فعلى في الاسماء  
وفعلى في الصفات فقلبوا الياء واوا وبقا الصفات على حالها وإنما  
غيروا في الاسماء دون الصفات لأن الاسماء أخف عليهم فكانت  
أولى لاستخدامها بذلك ، وإنما لم يفرقوا فيهما اذا كانا من الواو ، لأن  
ذوات الواو من ذلك قليل فأجريت على قياسها لقلها ، وإذ قلت  
قل وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فإن ذلك كثير ،  
وأما صيغة فعلى بضم الفاء فانهم فرقوا فيها بين الاسماء والصفات  
اذا كانت من ذوات الواو ، فتأبوا الواو ياء في الاسماء دون  
الصفات ، وإنما فعلوا ذلك في الواو دون الياء وهو عكس فعلهم في  
فعلى إما لقله بناء فعلى من الياء والواو جميعاً واذا استويا كان  
قلب الواو ياء أولى لأنها الأثقل • وإما لأن بقاء الواو مع الضم  
في الفاء مستثقل ، فكان تغير هذه لأجل هذا الاستثقال أولى ، ولم  
يفرق في فعلى من الياء كما لم يفرق في فعلى من الواو ،  
إما لأن الفرق كان يؤدي الى ركوب مستثقل وهو قلب الياء واوا  
مع ضم الفاء ، وإما لقله الصفات من الياء في هذه البنية • قوله :

(١) انظر الكتاب ٢/٣٨٣ ، ٣٨٤ •

(٢) هنا انتهت نسخة : ش •

« وأما فعلى ، الى آخرها • وهذا يومهم أن فعلى جاءت صفة »  
 ولم تجيء فعلى عند سيبويه صفة (١) ، وأما إذا كن لاها حرف  
 علة فلم تجيء أصلاً عند أحد ، وإذا كن كذلك فلا حاجة الى تغيير  
 في الاسماء إذ موجب التغيير (٢) في أخواتها إنما هو حقيقة المبتس  
 ولا صفة ههنا يلتبس معها الاسم ، فاذن علة التغيير الموجودة في  
 أخواتها منتفية فيها فوجب أن تأتي في فعلى من غير تغيير ، فاذن  
 قوله : « فحقها أن تساق » يومهم أنها صفة وليس الأمر كذلك •

( فعمل ) قوله : وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده  
 حرفان همزة عارضة في الجمع وياء قلبوا الياء ألفاً وهمزة ياء الى  
 آخره •

[ ١٧٢ ظ ] قال الشيخ : شرط هذا الاعلال أن يكون جمعاً  
 وأن تكون الهمزة عارضة ، وأن يكون بعدها ياء فحينئذ تَعْلُ هذا  
 الاعلال وتُقلِبُ الياء ألفاً وهمزة ياء ، وذلك أنه لما استثقل  
 ذلك في هذا الجمع الذي هو منتهى الجموع خففوه بأن قلبوا الياء  
 ألفاً وهمزة ياء ليسهل ، ولم يستغنوا بأحدهما لأنهم لو فعلوا أحدهما  
 لقالوا إما مائة بآء باثبات [ الألف مع ] (٣) الهمزة وإما مطايي بقاب  
 الهمزة ياء مع بقاء الياء بعدها وكلاهما مستثقل ، ولذلك غيروهما  
 جميعاً ليتفهي ما ذكرناه من الاستثقال ولو لم يكن جمعاً لم يفعل

(١) قال سيبويه : وأما فعلى منهما فعلى الاصل صفة واسماً  
 تجريهما على القياس لأنه أوثق ما لم تتبين تغيراً منهما • الكتاب  
 ٣٨٤/٢ •

(٢) في ل : ( الموجود ) ، وفي و : ساقطة ، وما اثبتناه افضل •

(٣) ( الألف مع ) : ساقطة في الاصل •



هذا الفعل لأنه 'يُسْتَخَفُّ' ذلك لخفة المفرد ، ومثال قولك : جاء وشاء وشبهه لو كان جمعاً والهمزة غير عارضة لم يعتد به ، كقولك في جمع شائية من شأوت شواء لأن الهمزة أصلية غير عارضة ولو كان جمعاً والهمزة عارضة ( ولكنها ليست عارضة في الجمع ولم تعمل أيضاً هذا الاعلال كقولك في جمع شائية وجائية من جاء وشاء (١) شواء وجواء ، لأن (٢) الهمزة وإن كانت عارضة في شائية وجائية إلا أن الهمزة غير عارضة في الجمع لثبوتها فيها قبل جمعها ، وإنما لم يقلبوها إلا إذا كانت عارضة في الجمع لضعف أمرها حينئذ وقوة همزتها إذا لم تكن كذلك ، فإن قيل فشواء وجواء على مذهب الخليل وزنه فوالع (٣) فالهمزة إذن أصلية وليست عارضة لا في الجمع ولا في غيره . قلت : هي وإن كانت عند الخليل كذلك فهي عارضة في المفرد الذي هذا جمعه وليست عارضة في الجمع ، والذي يحقق لك ذلك أنها جمع شائية والقلب في شائية عنده إذا كانت مقدمة مثله في شواء فثبت أنها عارضة في المفرد لا في الجمع . فإن قلت أنها إذا كانت مقدمة إلى موضع العين فهي أصلية فكيف تكون أصلية عارضة ؟ قلت قد تبين أنها عارضة بعد الألف في غير الجمع بدليل أنك تقول : أصل شائية شائية بياء بعد الألف وهمزة بعدها هي اللام ، فإذا قلبت فقلت شائية فقد أثبت همزة بعد الألف بعد أن لم يكن ، وهذا معني العروض ، والذي يحقق لك ذلك إجماعهم على خطايا وهو جمع خطيئة ، وخطيئة فعيلة ، وقاسه فعائل وأصله خطائي ، فعلى (٤) مذهب غير الخليل قلبت الياء همزة فاجتمعت همزتان

(١) ( جاء وشاء ) : ساقطة في س

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر

(٣) انظر الانصاف ٨٠٥/٢ ، ٨٠٨

(٤) غير الخليل هم البصريون انظر الانصاف ٨٠٦/٢

فوجب قلبُ الثانيةِ ياءَ فصارتْ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةٌ عارضةٌ فسي  
الجمعِ وياءُ فوجبَ اعلالهُ على ما ذكرناه ، وعلى مذهبِ الخليلِ  
قلبتِ الهمزةُ الى موضعِ الياءِ الزائدةِ فصارتْ وإنْ كانتْ أصليةً  
عارضةً بعدَ الالفِ فلذلكَ اتفقَ معَ غيرهِ على اعلالِ خطايا ولو  
لم يكنْ ذلكَ تارضاً بهذا التقديرِ لوجبَ أنْ يقولَ خطاءُ كما وجب  
في جمعِ فاعلةٍ من ثماؤتْ ثمَاءٌ • قوله : « وقد شدَّ هداؤ فَي  
جمعِ هَدِيَّةٍ » وقياسه هدايا كما قيلَ مَطِيَّةٌ ومَطَايا ، وهما من  
بابِ واحدٍ ، « وأما نحو علاوةٍ وإداوةٍ ، وهراوةٍ » فلم يقلبوا  
الهمزةُ في جمعهِ ياءً وإنَّما قلبوها واواً قصداً الى مشاكلةِ الجمعِ  
الواحدِ في وقوعِ واوٍ بعدَ ألفٍ ، وهذه الواوُ وإنْ لم تكنْ واوَ  
المفردِ فالمشاكلةُ حاصلةٌ في الصورةِ وبيانُ أنَّها ليستْ واوَ المفردِ  
هو إنَّ إداوةً مثلَ رسالةٍ فالواوُ كاللامِ والالفِ قبلَ الواوِ مثلُ  
الالفِ قبلَ اللامِ فإذا جمعتْ رسالةً قلتُ : رسائلُ زدتْ ألفاً للجمعِ  
بعدَ العينِ ووقعتْ ألفُ المفردِ بعدها فوجبَ أنْ تُقلَّبَ همزةُ فصارتْ  
أداؤ لأنَّ وزنهَ فعائِلُ كرسائِلُ ، فانقلبَتِ الواوُ التي هي لامُ  
ياءٍ لانكسارِ ما قبلها فوقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةٌ عارضةٌ في  
الجمعِ وياءُ<sup>(١)</sup> فوجبَ أنْ يُعلَّ ذلكَ الاعلالَ إلاَّ أنَّهم جعلوا  
الواوَ مكانَ الياءِ لما ذكرناه ، فوزنْ أدَاوَى فعَاوَلْ ووزنْ إداوَة  
فعَالَة ، فالواوُ في إداوَة لامٌ ، والواوُ في أدَاوَى هي الالفُ التي  
قبلَ الواوِ في إداوَة ، ولما وقعتْ متحركةً بعدَ ألفِ الجمعِ همزةٌ  
عارضةٌ في الجمعِ وياءُ قلبوها واواً موضعَ الياءِ في أصلِ البابِ لما  
ذكرناه من قصدِ مشاكلةِ الجمعِ الواحدِ •

قوله : « وإذا لم تكنِ الهمزةُ عارضةً في الجمعِ الى آخره •

(١) ( وياء ) : ساقطة في ل •

قال الشيخ : لم تُقَلَّبْ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا عَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِ الْخَلِيلِ هِيَ الْعَيْنُ وَقَدْ كَانَتْ انْقَلَبَتْ فِي الْمَفْرَدِ قَبْلَ الْجَمْعِ فَلَمْ تَكُنْ عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ ، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ هِيَ الْأَمُّ قَلَبَتْ إِلَى دَوْضِعِ الْعَيْنِ فِي الْمَفْرَدِ فَلَمْ تَكُنْ أَيْضاً عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ <sup>(١)</sup> ، لِأَنَّ ذَلِكَ فَعِلٌ بِهَا [ ١٧٣ و ] فِي الْمَفْرَدِ قَبْلَ الْجَمْعِ فَنَبَتَ أَنَّهَا غَيْرُ عَارِضَةٍ فِي الْجَمْعِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقُولَ هِيَ عَلَى ( مَذْهَبِ الْخَلِيلِ أَصْلِيَّةٌ ، وَلَا صِلِيَّةٌ أُخْرَى لَا تُقَلَّبُ لَثَلَا يَنْخَرِمُ بِخَطَايَا ، وَيَجِبُ عَلَى ) <sup>(٢)</sup> مَذْهَبِ الْخَلِيلِ حِينَئِذٍ أَنْ لَا يُقَالَ إِلَّا خَطَايَا وَلَيْسَ بِقَائِلٍ بِهِ فَنَبَتَ أَنَّ الْوَجْهَ فِي التَّمْلِيلِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

( فصل ) قوله : وَكُلُّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةً فَمَاعِداً وَلَمْ يَنْضَمْ مَا قَبْلَهَا قَلَبَتْ يَاءً إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : وَإِنَّمَا قَلَبَتْ رَابِعَةً إِذَا لَمْ يَنْضَمْ مَا قَبْلَهَا لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ : إِمَّا لِأَنَّهَا فِي بَعْضِ تَصَارِيْفِ الْكَلِمَةِ ، يَنْكَسِرُ مَا قَبْلَهَا فَيَجِبُ قَلْبُهَا يَاءً كَقَوْلِكَ : أَغْزَى يُغْزِي ، وَغَزَى يُغْزِي وَاسْتَغْزَى يَسْتَغْزِي ، ثُمَّ حُمِلَتْ بَقِيَّةُ تَصَارِيْفِ الْكَلِمَةِ عَلَيْهَا . فَإِنْ قُلْتَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا قَلَبَتْ فِيهِ يَاءٌ تَعْدَى يَتَعَدَّى وَهِيَ لَا تُقَلَّبُ فَيُضَادُّهُ يَاءٌ . فَالْجَرَابُ أَنْ تَفْعَلْ إِنَّمَا هُوَ مَطَاوَعُ فَعَلَّ وَفَعَّلَ تُقَلَّبُ [ وَاوٍ ] <sup>(٣)</sup> فِي مُضَارَعِهِ يَاءً ، فَجُمِلَ مُطَاوَعُهُ عَلَيْهِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهَا لَمَّا وَقَعَتْ رَابِعَةً فَمَاعِداً تَلَتْ الْكَلِمَةُ بِهَا وَكَانَ قَلْبُهَا يَاءً لِنَقْلِ الْكَلِمَةِ بِالطَّوْلِ أَوْ لِي ، وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ مَضْمُومًا مَا قَبْلَهَا فِي شَيْءٍ غَزَا يَغْزُو وَدَعَا يَدْعُو ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا

(١) انظر الانصاف ٨٠٥/٢ ، ابن يعيش ١١٣/١٠ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .

(٣) ( واوٍ ) : زيادة عن و ، وإثباتها أحسن .

لأَدَّى إلى تغييرٍ من غير حاجةٍ إليه والبأسِ ، فكانَ بقاؤه على أصله  
أَوَّلِي ، وهذا الوجهُ الثاني هو الوجهُ الذي يَستمدُّ عليه ، لأنَّ الأول  
يُردُّ عليه يَشْمَأى فَاتَّه من شَأَوْتُ ولم يقعْ في تصاريفه مكسوراً  
ما قبلَ واؤه • وقد يَجَابُ عنه بَأْتَه يُنْقَلِبُ فيه الواوُ ياءً عند بناءه  
لما لم يُسَمَّ فاعله فَحُمِلَ عليه ولا يلزمُ ذلك في يدعو ، وإن  
كَانَ ما لم يُسَمَّ فاعله دُعِيَ لأجلِ الضمة التي ذكرنا أَنَّهُم لا  
يعتبرون معها الواوُ فيَمُشِي بهذا التقدير الوجهان ، وقد جرى هذا  
التغيير في الاسماء والافعال جميعاً ، والعلةُ فيهما واحدة • وقوله :  
« ومضارعتها » إمَّا أَنْ يَكُونَ معطوفاً على أغزيتُ فيكونُ مخفوضاً ،  
وكذلك مضارعه غَزِي ورُضِي ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ المنصى  
« ومضارعتها ومضارعة » غَزِي كذلك فيكونُ مبتدأً مجذوف الخبرِ ،  
وأمَّا العلةُ في قلبِ واواتها ياءً<sup>(١)</sup> فقد تقدمتْ على الوجهين المذكورين •

(فصل) قوله : وقد أجزوا نحو حيي وعيي ، مجرى بقي  
وفني فلم يعلوهُ •

قال الشيخ : أمَّا تصحيحُ اللام فهو اقياسٌ ؛ لأنها انفتحتْ  
وانكسرَ ما قبلها ، فقياسه في المضارع كَبَابٍ فَنِي وبقي ، وإنَّما  
الكلام في تصحيح العين هو المشكلُ ، وكانَ حقها أَنْ تُذكرَ ثم ،  
وإنَّما جرَّ إلى ذكرها ههنا اعلالُها في المضارع كاعلالِ يَبْتَسِي وَيَفْنِي ،  
وإنَّما صحتْ في حيي ، وإنَّ كانَ الكثيرُ الادغامَ لأنَّهم لو أعللوا  
لقالوا : جَايَ فيؤدي إلى أمرين : أحدهما وقوعُ ياءٍ متطرفةٍ بعدَ  
أَلَبِ ، وهو نادرٌ في كلامهم • والآخرُ لزومُ الاعلالِ في المضارع  
حملاً على الماضي ، فكانَ يلزمُ أَنْ يُقالَ يُحَايَ ( فيتحركُ اللامُ

(١) ( ياء ) : ساقطة في و •

بالضمّ وهم لا يحركون ياء المضارع ولا واوه إلا بالفتح فكروا  
 أن يقولوا : يحاي (١) ، في اللغة الفصيحة لمّا لم يكن الاعلال لمّا  
 ذكرناه نظروا الى اجتماع المثليين في حيي فأدغموا فقالوا : حيّ ولم  
 يمتنعوا من الادغام ، لأنّه لا يلزم في المضارع لانقلاب اللام ألفاً  
 فيفوت المثاليان ، ولو لم ينقلب اللام ألفاً للزعم الادغام لزومه في  
 حيّ فكان حينئذ يؤدي الى امتناعه لما يلزم من تحريك الياء بالضمّ  
 لو قالوا : يحّي ، ومما يدلّ على أنّهم لا يدغمون إلا بعد أن  
 يعملوا ما وجب اعلاله امتناعهم من الادغام في قويّ يقوّى . فإن  
 قلت : فقد قالوا إنّما امتنعوا من ادغام أحوآوي لأنّه يؤدي الى  
 ادغام يحّوآوي فيتحرك الواو بالضمّ اذا قالوا : إحوآو يحّوآو .  
 قلت : هذا وهم محض لأننا نعلم أنّهم أدغموا في حيّ ولم يدغموا  
 في مضارعه ، لانقلاب الياء ألفاً ، وامتنعوا من ادغام قويّ يقوّى  
 لانقلاب الواو الى اياء في الماضي وانقلابها ألفاً في المضارع وقد صرّح  
 بما يدلّ على ذلك فالأولى في إحوآوي أن يقال إنّما امتنعوا من  
 ادغامه لقوات المثليين لانقلاب الواو الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح  
 ما قبلها ويحّوآوي لقلب كسرة الواو الثانية ياء ففات اجتماع  
 المثليين . قوله : « ومنهم من يدغم فيقول حيّ بفتح الفاء وكسرها »  
 إمّا فتح الفاء فواضح ، وأمّا كسرها ، فلأنّها لمّا سكّنها للادغام  
 وشبهها بتسكين الياء في ليّ فكسرها كما كسر اللام ، ثمّ جوازاً ،  
 وكسرها في ليّ أظهر لاستتقال الضمة قبل الياء الساكنة وليس  
 كذلك حيّ ، لأنّها فتحة ، والفتحة قبل الياء غير مستكرهة  
 « وكذلك أحّي الى آخره » [ ١٧٣ ظ ] ، لأنّ العلة فيه وفي حيّ  
 واحدة ، وليس كذلك أحّبيّ أسّحيّ وشبهه ، لانقلاب الثانية  
 ألفاً . والادغام في حيّ أكثر من أسّحيّ وبابه المسكون الذي

(١) ما بين القوسين ساقط في و .

قبل الياء الاولى في باب ( اُسْتَحْيِي ) بخلاف باب ( حَيَّ ) •  
 وقوله : « وكن ما كانت حركته لازمة » احترازاً من المضارع فسي  
 يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي ، لأنهم لو أدغموا ذلك الى تحريك الياء  
 بالضم وهو ممتنع على ما تقدم ، ولا فرق بين أن تكون الحركة  
 ضمة أو غيرها لأنهم لو أدغموا في أن يَسْتَحْيِي لزمهم أن  
 يُدغموا في هو يَسْتَحْيِي وإلا حصل تفريق الباب والراحد •

قوله : وقالوا في جمع حَيَاءٍ وَعَيٍّ الى آخره •

قال الشيخ : لأنه في التصحيح والادغام مثل أُحْيِي ، وكما  
 جاء الوجهان ثم فكذلك يجئان ههنا • « وقوي في مثل حَيَّ  
 في ترك الاعلال » يعني في ترك اعلال العين ، وإلا فاللام انقلبت  
 ياء لانكسار ما قبلها • قوله : « ولم يجيء فيه الادغام » لقلب الواو  
 ياء للكسرة ، وهذا مما يدل على أنهم لا يدغمون إلا بعد إعطاء  
 ما تستحقه الكلمة من الاعلال ثم بعد ذلك إن وُجد موجب  
 الادغام أدغموا وإلا فلا ، ولو كان الادغام قبل الاعلال لوجب أن  
 يقولوا قَوَّ لأن أصله قَرَّ و فيجتمع الواوان فيجئ الادغام ولكنهم  
 لما أعلتوا أولاً انقلبت الواو الثانية ياء ففادت اجتماع المثلين ففادت  
 الادغام •

( فعمل ) قوله : ومضاعف الواو مختص بفعلت دون  
 فعلت وفعلت الى آخره •

قال الشيخ : يعني أنه إذا كانت عينه ولامه واوا ولم يجيء  
 مفتوح العين ولا مضمومة ، لأنه لو جاء كذلك لوجب أن يفتحاً  
 في كل موضع سكن فيه اللام وذلك عند اتصال ضمير المتحرك

المرفوع كقولك : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتَ وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْنِ وَضَرَبْتِنِ فيؤدي الى اجتماع الواوات في<sup>(١)</sup> هذه الصيغ كلها لأن العين قد صحت بهما ذكرناه ، في نحو حيي ويلزم فيه تصحيح اللام اذا سكنت أيضاً ، ألا ترى أَنَّكَ تقول في هوي وهويت وفي غوي غويت فتصح العين واللام جميعاً عند سكون اللام فلما بنوا نحو ضَرَبْتَ وَسَرَوْتَ لوجب أن يقولوا : قَوَوْتُ ، وَقَوَوْتُ في جميع الابنية التي ذكرناها ، وهم يكرهون اجتماع الواوين ، فلمَّا كانت هاتان البيتان مؤديتين الى ذلك رفضوهما وبنوا على صيغة لا تؤدي الى ذلك ، وهو كسر الين ، لأنَّهم تلمبوا أنَّهم اذا كسروا اتلمبت الواو اثنية ياء لانكسار ما قبلها فينفي ذلك المجذور الذي منعهم من فتحها وضماها . ثمَّ أورد « القوَّة والصوَّة » اعتراضاً على قوله : « إنَّهم يكرهون الجمع بين الواوين » ، وأجاب أنَّ الادغام سهَّل أمرها ، لأنَّ اللسان ينطلق بالمدغم دفعة واحدة حتَّى كُنَّه حرف واحد .

( فعمل ) قوله : وقالوا في إفعال من الحوَّة<sup>(٢)</sup> إحوأوى فقلبوا الثانية ألفاً ولم يدغموا الى آخره .

قال الشيخ : قوله وإنَّما لم يدغموا لئلا يؤدي الى تحريك الواو في المضارع بالنمَّ ليس بمستقيم الوجهين : أحدهما أنَّ إحوأوى انقلبت لامه اثنية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ففلات الثلان ، وذلك صرَّح بأنَّهم لم يدغموا في قووي لفوات الثلثين على ما قرره وقد مرَّ أنَّ لادغام إنَّما يكون بدو وجبات الاعلال .

(١) في و : ( همزة ) ولا يستقيم الكلام معها .

(٢) الحوَّة : سواد الى الحمرة ، وكذلك كساء يوضع حول السنام تركبه المرأة . أساس البلاغة ١/ ١١٠ .

والوجه<sup>(١)</sup> الثاني هو أنَّهم لو أدغموا في إحوَاوَى لم يلزم أن يدغموا في المضارع ، ألا ترى أنَّهم قد أدغموا في المنّة الفتيحة في حَيَّ فقاوا حَيَّ ولم يقل في مضارعه يَحْيِي فذلك لو قدرنا ادغامهم في إحوَاوَى لم يلزم الادغام في مضارعه ، إمّا<sup>(٢)</sup> لأنّ اللام الثانية تنقلب ياء لانكسار ما قبلها مثلها في قَوِي ، وإمّا لأنّه يؤدي الى تحريك الواو بالضم ، فثبت أنّه لم يمتنع من الادغام في ما نيه لأنّه يؤدي الى تحريك الواو في مضارعه بالضم ، فلو جه ما ذكرناه من أنّ امتناع الادغام إنّما يكون لأنّه لم ياتق مثلان وهذا جارٍ في كلّ ما كان نلّى هذا الوجه ، ألا تراهم قولوا : إِرْعَوَى ، وإن كان من باب إِفْعَلَّ ولم يدغموا لانقلاب الثانية ألفاً • « وتقول في مصدره إَحْوِيَوَاءَ وإَحْوِيَاءَ الى آخره » • فأثّا « إَحْوِيَوَاءَ » فهو الاصل وصحت الراو الثانية ، وإن كان قبلها ياء لصحتها في فله • ومنهم من ينظر الى لفظها الحاصل فيحملها على ما شابهها في الواو التي وقع قبلها ياء فيقبلها ياء ويدغمها • ومن قل « إَحْوَاءَ » حذف الياء من المصدر كما حذفها من « إِشْهَبَ » وإحرار لأنّه من بابهِ فيبقى « إَحْوَاءَ » وصحح الواوين لصحتهما في الفعل ، ومن قال قتال في إقتال ونظر الى اجتماع المثليين فأدغم فلمّا أدغم وجب تحريك ما قبل الاول بنقل حركة عليه فتحرك بالكسر [ ١٧٤ و ] فوجب حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ، « فقتال قتال » ، « قال » ههنا « جَوَاءَ » لأنّه لمّا قعد الى الادغام لاجتماع المثليين نقل حركة الواو الاولى الى الحاء التي قبلها اذ لا يمكن بقاؤها ساكنة مع الادغام فتحركت بالكسر فاستغنى عن همزة الوصل

(١) ( الوجه ) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س ، واثباتها يتفق

مع السياق •

(٢) ( اما ) : ساقطة من و •



فحذفوها فصارَ لفظه ' حَوَاء ' بكسرِ الحاءِ والادغامِ للواوِ الاولى  
في الثانيةِ كما فعلَ في قِتَالِ سواء •

### ومن اصنافِ المشتركِ الادغامِ

قالَ صاحبُ الكتابِ : ثَقُلَ التقاءُ المتجانسينِ على ألسنتهم فعمدوا  
بالادغامِ الى ضربٍ من الخفةِ ، والتقاؤُهُما على ثلاثةِ أضربٍ الى  
آخره •

قالَ الشيخُ : يجوزُ أنْ يُقالَ في الادغامِ أَنَّهُ ' لأجلِ ثقلِ  
المتجانسينِ ، ويجوزُ أنْ يُقالَ إِنَّهُ ' لأجلِ تخفيفِ الادغامِ وإنْ لم  
يكنْ في المتجانسينِ ثقلٌ • أمَّا الاولُ فلأنَّ ثقلَ اللسانِ عن الموضعِ  
ثمَّ رَدُّهُ اليه مما يُدركُ ثقله على الناطقِ • وأمَّا الثاني فلأنَّهُ اذا  
قلتَ تَبَّ نطقتَ بالحرفينِ دفعةً واحدةً فيكونُ أخفَّ من قولك :  
تَبَّ فاذلكَ وجبَ الادغامُ عندما يكونُ الاولُ ساكنًا لعسرِ النطقِ  
بالمثلينِ منفكينِ • والاولُ منهما ساكنٌ ، لأنَّكَ اذا فككتهما فلا بدَّ  
من زمانٍ تقطعُ بهِ الاولَ عن الثاني ثم تشرعُ في الردِّ اليه في زمانٍ  
آخرٍ فيطولُ ، بخلافِ ما اذا كانا غيرَ مثلينِ فإنَّ الزمنَ الذي تقصدُ  
بهِ انفكاكَ الاولِ عن الثاني هو الذي تشرعُ فيه في الثاني ، فمن أجلِ  
ذلكَ جاءَ الاستئصالُ فوجبَ الادغامُ • قوله : « والتقاؤُهُما على ثلاثةِ  
أضربٍ » ، الاولُ أنْ يجبَ الادغامُ ضرورةً لِمَا ذكرناه من ثقلِ  
ذلكَ • والثاني أنْ يتحركَ الاولُ ويسكنَ الثاني فيمتنعُ الادغامُ  
ضرورةً ، وإنَّما أرادَ بالسكونِ ههنا السكونَ اللازمَ وإلا فسكونُ  
الوقفِ ليسَ بمانعٍ اجماعاً ، وسكونُ الجزمِ وما شابهه غيرُ مانعٍ  
أيضاً في الاكثرِ كقولك : في الوقفِ يَشْدُ ، وقولك في الجزمِ وما  
أشبهه : لم يَشْدْ وشَدَّ ، وإنْ كانَ بعضهم يقولُ : لم يَشْدْ  
وأشْدْ ، وقد جاءتِ المقتانِ في القرآنِ ، وإنَّما الذي يُمنعُ فيه

السكون ما مثَّلَ به من نحو ظَلَلْتُ ، ورَسُولُ الْحَسَنِ وشبهه ،  
 وإنَّما امتنع لأنَّ الادغام فيه من اسكان الاول لينطق بهما دفعةً  
 واحدةً من غير أن ينتقل اللسان ثمَّ يردَّ ، فإذا كان الثاني ساكناً  
 أدَّى الى التقاء الساكنين في المثليين وهو أعسر من التقاء الساكنين في  
 غيرهما فلذلك امتنع •

قوله : والثالث أن يتحرَّكا وهو على ثلاثة أوجه : ما الادغام  
 فيه واجب وذلك أن يلتقيا في كلمة •

قال الشيخ : « وليس أحدهما » في حكم المنفصل ولا للإلحاق  
 ولا يلبس مثال به مثال آخر فحينئذ يجب الادغام كقولك : شدَّ  
 ويشدُّ ، وإنَّما قلنا : إن يكرِّنا في كلمة احترازاً من مثل ضرب (١)  
 بكر فأنه ليس بالازم ، وقولنا : ولا في حكم المنفصل احترازاً من  
 نحو اقتتل ، لأنَّ الإفصح أن لا يدغم ، وإنَّما قلنا : وليس أحدهما  
 للإلحاق احترازاً من قولك : شَمَلَل ، وإنَّما قلنا : ولا يلبس مثال  
 بمثال احترازاً من نحو سرُّر • وإثاني أن يكون الادغام جائزاً ،  
 وذلك أن يلتقيا في كلمتين أو في حكم الكلمتين ، ( وليس الاول  
 حرفاً ساكناً صحيحاً كقولك : « أنعت تلك الى آخره » ، فقولنا في  
 كلمتين احترازاً من شدَّ لأنه واجب أو ما في حكم الكلمتين ) (٢)  
 ليدخل اقتتل ومقتتل وشبهه على ما ذكره ، وقلنا : وليس  
 ما قبل الاول حرفاً ساكناً صحيحاً احترازاً من عدو ولید وقرم  
 مالک ، لأنه لا يجوز فيه الادغام عند النحويين (٣) والكلام في

(١) في و ، ل ، ت ، س : ( ثوب ) •

ما بين القوسين : ساقط في ر •

في ل : ( المحققين ) •

الجائز • والدلك أن يكون الادغام مستعاً وذلك على ثلاثة أضرب :  
أحدها اللاحق لأنها إذا كانت لللاحق تنذر الادغام لأنها  
إنما الحقت لكون المثال الذي ألحقت به على صيغة المثال  
الاصلي ، فإذا ادغمت تغيرت الصيغة فيفوت المعنى الذي كان  
لللاحق (١) فقع المذفة بين اللاحق والادغام فذلك لم يجيء مع  
اللاحق ادغام ، وإثاني أن يؤدي الادغام فيه إلى لبس مثال بمثال ،  
وهذا إنما يكون في الاسماء ، وتحقيق اللبس أنك إذا ادغمت في  
سرر فقلت : سر لم يعلم أقعل هو أم فعل أم فعل ؟  
وعلى هذا النحو يتحقق اللبس في غيره ، وإنما لم يعتبر ذلك في  
الافعال فمتنع من ادغام شد وفر وعض مع تحقيق اللبس فيه ،  
لأنك إذا قلت شد لا يعلم أهو فرر أو فرر ؟ ولم يه هذا  
النحو لليس عض لاحد آرين ، أو لهما جميع الاول هو أنه  
يتعمل بهما ما يوجب انفكاكهما غالباً فجو شدت وفررت  
وعضضت فيتين بناؤها في الغالب ولا يلزم من الامتناع [١٧٤] من  
الادغام الذي يلزم اللبس الامتناع من الادغام الذي لا يلزمه • الثاني  
أن ذلك يتبين بمضارعتها وصيغ أوامرها ، ألا ترى أنك إذا قلت :  
يفر ويشد علم أن ماضيهما فعل ، وإذا قلت يمض علم أن  
ماضيه فعل وذلك إذا بنيت صيغة الأمر فقلت : فر وشد وعض  
تبين ذلك أيضاً فلا يلزم من الامتناع من الادغام الذي لا دلالة له  
على ما يؤدي إليه من اللبس الامتناع من الادغام المقترن به ما يرفع  
اللبس • والثالث أن يفصلاً ويكون الاول حرفاً صحيحاً (٢) غير  
مدّة نحو « قرم مالك عدو وليد » وإنما امتنع الادغام لما يؤدي  
إليه من التقاء الساكنين ، وهذا مما اضطرّب فيه المحققون من أهل

(١) في ل ، ر : ( اللاحق لاجله ) •

(٢) في و : ( ساكناً ) •

العلم ، وذلك أَنَّ النحويين يطبقون على أَنَّهُ لا يصحّ الادغام فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما . وقد أجاب النسخ الشاطبي<sup>(١)</sup> في قصيدته عن ذلك بجواب ليس بيبين فقال : ما معناه يُحمل كلام النحويين على الادغام الصريح ، وكلام المقرئين على الاخفاء الذي هو قريب من الادغام فيزول انتفاض<sup>(٢)</sup> ، فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين للاخفاء ، ولا يكون القراء منكرين امتناع الادغام ، وهذا وإن كان جيداً على ظاهره إلا أَنَّهُ لا يثبت أَنَّ القراء امتنعوا من الادغام بل أدغموا الادغام الصريح وقد كن المجيب بهذا الجواب يقرأ به في نحو الجند جزء والعلم مالك ( والأولى الرد على النحويين في منع الجواز ، وليس قولهم بحجة إلا عند الاجماع ، ومن القراء جماعة من النحويين فلا يكون اجماع النحويين حجة عليهم مع مخالفة الثراء لهم ثم ووقد رَأَى أَنَّ اقراء ليس فيهم نحوي فأنهم ناقولون لهذه اللغة وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم وإذا ثبت ذلك كان المميز الى قول القراء أولى لأنهم ناقلوها عن ثبوت عصمة عن الغلط في مثله ، ولأن القراءة ثبتت تواتراً ، وبناقله النحويون آحاد ، ثم ولو سلم أَنَّهُ ليس بتواتر فاقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع اليهم أولى .

(١) هو القاسم بن فيرة بن خلف بن احمد الشاطبي الرعيني الضريع قرأ على أبي عبدالله محمد بن أبي العاص وابن هذيل ومحمد بن حميد ، نظم قصيدة في القراءات وتوفي سنة (٥٩٠هـ) . ذيل الروضتين ص ٧ ، غاية النهاية ٢/٢٠ ، ابن خلكان ط الاولى قديمة ٤٢٢/١ ، بغية الوعاء ط قديمة ص ٣٧٩ .

(٢) انظر سراج القارى المبتدي وتذكار القارى المنتهى في شرح منظومة الشاطبي ص ٣٦ .

( فصل ) قوله : ومخارجها ستة عشر إلى آخره •

قال الشيخ : قسم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر على التقريب والحق ما أشتد تقاربه بمقاربه ، وجعله معه من مخرج واحد ، والتحقيق أن كل حرف له مخرج يخالف الآخر وإلا كان إيتاء ، فجعلوا للهمزة والالف والهاء أقصى الحلق ، ولاشك أن الهمزة أول والالف بعدها والهاء بعدها ، ولكن لما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة ، وبعده العين والحاء ، وبعده الغين والطاء على الترتيب الذي ذكرناه في الهمزة والالف والهاء ، « والمقف أقصى اللسان ما فوقه من الحنك والكاف من اللسان والحنك ما يلي مخرج القاف <sup>(١)</sup> ، والمجيم والميم والياء وسطح اللسان وما يحاذيه من الحنك ، الأعلى وهو على الترتيب المتقدم • » وللضاد أول حافة اللسان ويليهما من الاضراس ، وسواء أخرجهما من الجانب الأيمن أو الأيسر على حسب ما يسهل لبعض الأشخاص فيها دون بعض ، وأكثر الناس على إخراجها من الجانب الأيسر ، ولم يصرح الزمخشري بواحد منهما ، والأمر في ذلك قريب ، لأنه قد يوجد على كل واحد من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الذوق فعبر كل واحد على حسب وجدانه • « واللام ما دون حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، وما يليها من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرابعة والثنية » وكان ينبغي أن يقال فوق الثنايا لأن سيويه <sup>(٢)</sup> ذكر ذلك فمن أجل ذلك عدّد وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك لأن مخرج النون يلي مخرجها ، وهو فوق الثنايا فكذلك هذا على أن المناطق باللام تنبسط جوانب طرفي لسانه

(١) في ل : قدم عبارة ( ولم يصرح الزمخشري ... لي وجدانه )

متقدمة الى هنا •

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢

مما فوق الضاحك الى الضاحك ، والآخر وإن كان المخرج في الحقيقة  
 ليس إلا فوق الثنايا ، وإنما ذلك يأتي لما فيها من شبه السدة  
 ودخول المخرج في ظهر اللسان فينبسط الجانبان لذلك ، فلذلك  
 عدد الضاحك والنايب والرابعة والثنية لذلك . « والمنون ما بين  
 طرفي اللسان وفوق الثنايا » وهي أخرج قليلاً من مخرج السلام  
 فلذلك ذكر مخرجها بعده . « وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان  
 قليلاً من مخرج النون » وذكر مخرج الراء بهذه الصفة مقتضراً  
 يؤذن بأنه قبل انون ، لأنه إذا كان أدخل كان قبل ، وإنما  
 أراد أن المخرج بعد مخرج النون [١٧٥] يستقل به ، ألا ترى  
 أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند  
 النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون ، هذا<sup>(١)</sup> هو الذي يجده  
 المستقيم الطبع ، وقد يمكن اخراج الراء مما هو أدخل من مخرج  
 النون ، ومن مخرجها ، ولكن يتكلف لا على حسب إجراء ذلك على  
 الطبع المستقيم ، والكلام في المخارج إنما هو على حسب استقامة  
 الطبع لا على التكلف . « وللطاء والياء والذال ما بين طرف اللسان  
 وأصول الثنايا » ، وقوله : « وأصول الثنايا » ليس يحتمل بل قد  
 يكون ذلك من أصول الثنايا وقد يكون مما بعد أصولها قليلاً مع  
 سلامة الطبع من التكلف . « وللظاء والياء والذال ما بين طرف  
 اللسان وأطراف الثنايا » ، وقولهم : الثنايا في هذا الموضع إنما  
 يننون الثنايا العليا وليس ثم الاثنيان<sup>(٢)</sup> ، وإنما عبروا  
 عنها بلفظ الجمع ، لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً وإلا  
 فالقياس أن يقال وأطراف الثنيين . « وللماد والزاي والسين  
 ما بين الثنايا وطرف اللسان » فهي تفارق مخرج الطاء واختيها ،

(١) ( هذا ) : ساقطة في ل

(٢) في ر : ( الاثنيان ) ، وهو تحريف .

لأنَّها بعدَ أُصولِ الثَّنايا أو بعدَ أصولها ، وتفارقُ الظاءَ وأختيها ،  
لأنَّها قبلَ أطرافِ الثَّنايا • « ولقاءِ بطنِ الشَّمةِ السفلى وأطرافِ  
الثَّنايا العليا » فهي مشتركةٌ بينَ الشَّمةِ والثَّنايا بخلافِ ما بعدها فإنَّها  
للسَّفتينِ خاصَّةٌ • « وللباءِ والواوِ والميمِ ما بينَ الشَّفتينِ » •

(فصل) قوله : ويرتقي عددُ الحروفِ الى ثلاثة <sup>(١)</sup> وأربعين ،  
فحروفُ العربيةِ الى آخره •

قال الشيخ : ذكرَ أنَّ الحروفَ المتفرعةَ عن الأصولِ تلي  
ضربين : حروفٍ واقعةٍ في فصيحِ الكلامِ ، وحروفٍ مستهجنةٍ لم  
تقعْ في فصيحِ الكلامِ ، وإنَّما تأتي ممن ينطقُ بها من العربِ عندَ  
العجزِ عن النطقِ بالأصلِ ، فهي كحرفِ يُشغِّ بهِ ، وذا دكرها  
ليسَ أكانها لا أنَّها واقعةٌ قاصداً إليها في كلامِ العربِ ، وعددُ الـ  
فمسةٍ منها واحدٌ وهي همزةٌ بينَ بينَ « فنَّها من المأخوذِ بنا في القرآنِ  
وفي كلِّ كلامٍ فصيحٍ » ، والظاهرُ أنَّها سقطتْ من الناقلينِ غلطاً  
كقولك : في سألَ سألَ بحرفٍ بعدَ السينِ بينَ الالفِ والهمزةِ ،  
وقولك : يستهزون بحرفٍ بعدَ الزاي بينَ الواوِ والهمزةِ ، وكقولك :  
سئلَ بحرفٍ بعدَ السينِ بينَ الياءِ والهمزةِ ، ولو عددتْ همزةَ  
بينَ بينَ ثلاثةً باعتبارِ حقيقةِ تفاصيها وتمييزِ أحدهما عن الآخرِ لكن  
صواباً ، لأنَّ الغرضَ تعدادُ حروفٍ زائدةٍ على الأصولِ فهذه وإنْ  
سمَّيتْ باسمِ جنسٍ فالها ثلاثةٌ أنواعٌ ، فهي في الحقيقةِ ثلاثةٌ أحرفٍ  
فيكونُ على هذا المتفرعِ الفصيحِ ثمانيةٌ أحرفٍ الخمسةُ التي ذكرها  
والساقيةُ الذي ذكرناه أنَّه ثلاثةٌ أنواعٍ حروفٍ بينَ الالفِ والهمزةِ  
وحرفٍ بينَ الواوِ والهمزةِ وحرفٍ بينَ الياءِ والهمزةِ ، وإنْ شئتَ  
قلتَ : الهمزةُ التي كالفِ ، والهمزةُ التي كالواوِ ، والهمزةُ التي

(١) في الاصل : ( ثمانية واربعين ) ، وهو وهم •

كالياء ، وأما النون التي كالياء ، وأما النون التي ذكرها فليست  
 انون التي تقدم ذكرها ، فإن تلك في الفم ، وهذه في الخيشوم ،  
 وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الضم ليصح  
 إختاؤها ، فإن كان بعدها حرف من حروف الحلقى وكانت آخر  
 الكلام وجب أن تكون هي النون الأولى ، فإذا قلت عندك ومنك  
 فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق ،  
 فإذا قلت : مَنْ خَلَقَ وَمَنْ أَبُوكَ ؟ فهذه هي الون التي مخرجها من  
 الفم ، وكذلك إذا قلت أعلن وشبهه مما يكون آخر الكلام وجب  
 أن تكون هي النون الأولى أيضاً وسُميت « الخفيفة » والخفيفة  
 لخفتها وخفائها ، « والنف » الأمانة والتفخيم ، فهما وإن كنا الفين إلا  
 أن أحدهما خرجت إلى شبه الياء والأخرى خرجت إلى تفخيم ليس  
 في الالف الأصلية فلاولى كالف عالم والثانية كالف الملاة  
 وعدادهما حرفين يقوّي تعداد همزة بين بين ثلاثة . « واشين » التي  
 كالجيم نحو أشدق ، ذكر أنها مأخوذ بها في القرآن ، وليس  
 كذلك فإنه لا يعرف في القراءة المشهورة قراءة شين بين التمين  
 والجيم ، « والصاد » التي كانزاي ، مثل قولك الصراط ، وممدّر ،  
 ويمدقون وهي مأخوذ بها في القرآن . قوله « عدا ذلك حروف  
 مستهجنة » ، ثم عددها فبها ما يتحقق ومنها ما يمسر تحقيقه وذلك  
 يدرك تحقيقه ، وأصل تحقيقه <sup>(١)</sup> بالتلفظ « فاكف » التي كالجيم  
 والجيم التي كالكاف ، لا تتحقق واحدة منهما فإن إشراب الكاف  
 صوت الجيم متعذر ، وكذلك العكس ، ولو جعلت الشين مكان  
 الجيم لكان أقرب ، إذ قد يتوهم إشراب الكاف صوت الشين  
 بنوع من التكلف ، وأما إشرابها صوت الجيم فبعيد . « والجيم  
 التي [١٧٥ ظ] كالمين » وهذه متحققة مقطوعة بصحة النطق بها ،

(١) (تحقيقه) : ساقطة من و



وهي واقعة في كلام العرب إلا أن الفرق كما زعم النحويون بين الجيم التي كالشين وبين الشين التي كالجيم متعذر حتى جعلت الشين التي كالجيم فصيحة ، والجيم التي كالشين مستهجنة وذلك لا يدرك باللفظ ، وإنما يدرك باللفظ بحرف واحد بين الجيم والسين . قوله : « والضاد الضعيفة » يعني التي لم تقو قوة الضاد والمخرجة من مخرجها ، ولم يضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها فكانت بينهما كما ينطق بها أكثر الناس اليوم فمن يقصد الفرق بينهما وبين الظاء والضاد ، [ والفرق بين الصاد والسين <sup>(١)</sup> والصاد <sup>(٢)</sup> ] التي كالسين ، يدركه ، وهي أن يوتى بها بينهما . « والطاء التي كالتاء » كذلك . « [ والطاء التي كالتاء ، وكذلك ] <sup>(٣)</sup> » . « والياء التي كافاء » كذلك وبقي حرف لم يعرض له ، وإن كان ظاهر الأمر أن العرب تتكلم به وهي القاف التي كالکاف كما يتكلم بها أكثر العرب اليوم حتى توهم بعض المتأخرين أن القاف كذلك كانوا ينطقون بها ( حتى توهم أنهم كذلك كانوا يقرؤون بها ) <sup>(٤)</sup> ، والظاهر أنها في كلامهم وأن القاف الخالصة أيضاً في كلامهم وأن القرآن لم يقرأ إلا بالقاف الخالصة على ما نقله اللغات مواتراً ، ولو كانت تلك قريء بها لنقلت كما نقل غيرها ولما لم تنقل دل على أنها لم يقرأ بها أو قرأ بها من لم يعتد بنقل عنه .

( فمعل ) قوله : تنقسم إلى المجهورة والمهموسة إلى آخره .

- (١) ( والفرق بين الصاد والسين ) : ساقطة في ل ، س .
- (٢) في ر : ( الضاد ) وهو تصحيف .
- (٣) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .
- (٤) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .
- (٥) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قال الشيخ : قسم الحروف باعتبار صفات تلازمها ، وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد ، إنما هي باعتبار تقسيمات متعددة ، فالجهورة والمهموسة تقسيم ، ومعنى التقسيم المستقل أن تكون الأنواع منحصرة بالنفسي والاثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها ، فإذا علمت أن الجهورية هي الحروف التي يجري النفس معها عند النطق بها ، والمهموسة هي التي يجري النفس معها عند ذلك علمت انحصار التقسيم بالنفسي والاثبات ، وكذلك « الشديدة والرخوة » وما بين الشديدة والرخوة تقسيم • « والمطبقة والمنفتحة » تقسيم ، « والمستعلة والمنخفضة » تقسيم ، وما بعد ذلك لم يقصد فيه إلا ذكر ( التقسيم مع قسيمه إذا لم يُسمَّ قسيمه باسم باعتبار مخالته فإذا قصد إلى وصفه بذلك ذكر )<sup>(١)</sup> منفيًا عنه ذلك الوصف ، كما تقول : ما عدّا الراي من الحروف ليس بمكرر وليس لها لقب باعتبار نفي التكرار •

قوله : فالجهورة ما عدّا المجموعة في قولك : ستثخنك خصفه •

قال الشيخ : حصرها بحصر قسيمها فحصل حصر القسمين لكون الحروف معلومة واختار ذلك لقلّة الحروف المهموسة ، وبين معنى الجهر بما ذكره من اتباع الاعتماد به من مخرج الحرف ومنع النفس أن يجري معه ، « والهمس بخلافه » ، وإنما سميت جهورة من قولهم جهرت الشيء إذا أعلنته ، وذلك

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

أَنَّهُ لَمَّا (١) اِمْتَنَعَ النَّفْسُ أَنْ يَجْرِيَ انْحِصَرَّ الصَّوْتُ لَهَا فَقَوِيَ  
 الصَّرِيتُ بِهَا ، وَسُمِّيَ قَبِيمًا مَهْمُوسًا أَخْذًا مِنَ الِهْمْسِ الَّذِي هُوَ  
 الْإِخْفَاءُ ؛ لَمَّا جَرَى النَّفْسُ مَعَهَا لَمْ يَقْرَ الصَّوْتُ بِهَا قُوَّتُهُ فِي الْمَجْهُورِ ،  
 فَصَارَ فِي الصَّوْتِ بِهَا نَوْعٌ خَفِيَ لِانْقِصَامِ النَّفْسِ عَدَا نَظْقَهَا • ثُمَّ  
 أَخْذَ يَبِينُ تَبَايُنَ الْقَسَمَيْنِ بِحَرْفَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ ، وَذَا تَبَيَّنَ فِي  
 الْحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ كَانَ فِي الْمُتَبَاعِدَيْنِ أَيْنٌ ، وَهُمَا الْقَافُ وَالكَافُ ،  
 « فَذَا كَرَّرْتَ الْقَافَ فَقُلْتَ : قَقَقْ وَجَدْتَ النَّفْسَ مَحْصُورًا  
 لَا تَحْسُ مَعَهَا بِشَيْءٍ مِنْهُ » ، وَذَا كَرَّرْتَ الْكَافَ فَقُلْتَ : كَكَكَ أَدْرَكَتْ  
 ضَرُورَةُ خُرُوجِ النَّفْسِ مَعَهَا حَالَةَ النُّطْقِ تَبَايُنَهَا ، وَالشَّدِيدَةَ مِنْحَمَرَةً  
 فِي قَوْلِكَ : « أَجَدْتُ طَبَقَكَ وَالرَّخْوَةَ مَا عَدَاهَا وَعَدَا مَا فِي  
 قَوْلِكَ : لَمْ يَرْوَعْنَا وَلَمْ يَرْوَعُونَا ، وَهِيَ مَا بَيْنَ الشَّدِيدَةِ  
 وَالرَّخْوَةِ » (٢) ، وَمَعْنَى الشَّدِيدَةِ أَنْ يَنْحَصِرَ صَوْتُ الْحَرْفِ فِي مَخْرَجِهِ  
 فَلَا تَجْرِي ، وَالرَّخْوَةُ بِخِلَافِهَا وَمَا بَيْنَهُمَا هُوَ أَنْ لَا يَتِمَّ لَهُ الْإِنْحِمَارُ  
 وَلَا يَتِمَّ لَهُ الْجَرِيُّ ، وَسُمِّيَتْ شَدِيدَةً ، أَخُوذَةً مِنَ الشَّدِيدَةِ الَّتِي هِيَ  
 الْقُوَّةُ ، لِأَنَّ الصَّرِيتَ لَمَّا انْحَصَرَ فِي مَخْرَجِهِ فَلَمْ يَجْزِ اسْتِدْقًا ، أَيْ  
 اِمْتَنَعَ قَبُولُهُ لِلتَّلِينِ ، لِأَنَّ الصَّوْتَ إِذَا جَرَى فِي مَخْرَجِهِ أَشْبَهَ حُرُوفَ  
 اللَّيْنِ لِذَلِكَ فَسُمِّيَ شَدِيدًا ، « وَالرَّخْوَةَ » ، أَخُوذَةً مِنَ الرَّخْوَةِ  
 الَّتِي هِيَ اللَّيْنُ لِقَبُولِهِ التَّطْوِيلَ لِجَرِيِّ الصَّوْتِ فِي مَخْرَجِهِ عِنْدَ النُّطْقِ ،  
 ثُمَّ حَقَّقَ تَبَايُنَهُمَا بِحَرْفَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ أَحَدُهُمَا شَدِيدٌ وَالْآخَرُ رَخْوٌ ،  
 وَهُمَا الْجِيمُ وَالشِّينُ ، وَقَدَّرَهُمَا سَاكِنَيْنِ لِتَبَيُّنِ انْحِمَارِ الصَّوْتِ فِي  
 مَخْرَجِهِ أَوْ جَرِيهِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ ، فَإِنَّهُ فِي التَّحْرِيكِ أَيْنٌ ، فَقَدْ  
 عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْجِيمِ فَقِيلَ « الْحَجُّ » ، وَشَبَّهَ انْحِصَرَ

(١) فِي وَ : ( إِنَّمَا ) وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْكَلَامُ • فِي ل : ( أَتَتْهَا

لَمَّا )

(٢) فِي ل : ( عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَرْوَعْنَا ) •

الصوت فلم يجري في مخرجه ، وإذا وقف على الشين فقبل  
« اطن » جرى الصوت معها وأمكن أن تمد الصوت مع الطق بها  
وهو معنى رخوها وذلك يدرك ضرورة بأني تميز وتأمل ، وقد  
تداخل المجهورة والمهوسة مع الشدة والرخوة فيكون الحرف  
مجهوراً شديداً [ ١٧٦ و ] ومجهوراً رخواً ومهوساً شديداً ومهوساً  
رخواً . فأما الشدید المجهور فما تجده في « أجدت طبك »  
مع انتقائه في « استشحك خصفه » ، وهي الهزة والجيم  
والدال والطاء والباء والقاف ، فهذه اتقت في أنها لا يجري  
النفس معها ولا الصوت في مخرجها ، وهي معنى الشدة واجهر  
جميعاً ، وأما « المجهورة الرخوة » ، ونعني بالرخوة ههنا ما ليس  
بالشديدة ، فهو ما وجد فيما عدا « استشحك خصفه » ،  
وفيما عدا « أجدت طبك » ، وهي ( الدال واواي والراء  
والصاد والطاء والعين والغين واللام والميم والنون والواو والياء ) .  
وأما المهوسة الشديدة فما كان موجوداً في « استشحك  
خصفه » مع وجوده في « أجدت طبك » وهي ( التاء  
والكاف ) لا غير ؛ لأن كل واحدة منهما يجري النفس معها فكانت  
مهوسة ولا يجري الصوت في مخرجها فكانت شديدة ، وأما  
المهوسة الرخوة فكما وجد في « استشحك خصفه » مع  
انتقائه في « أجدت طبك » ، وهي ( السين والظاء والحاء  
والماء والهاء والصاد والفاء والهاء ) ؛ لأنها يجري النفس مع  
صوتها فهي مهوسة بهذا الاعتبار ويجري الصوت في مخرجها فهي  
رخوة بهذا الاعتبار .

قال صاحب الكتاب : والمطابقة : الصاد والظاء والضاد والطاء ،  
والمنفحة ما عداها .

قال الشيخ : ثم عُدَّ تسميتها مطبقة بما ذكر وهو في الحقيقة اسم متجوز فيها لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك ، وأما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقل مطبق كما قيل للمشارك فيه مشترك ومثله كثير في اللمة والاصطلاح والانفتاح بخلافه ، والكلام في « المنفحة » في التسمية كالكلام في المطبقة ، لأن الحرف لا ينفتح ، وإنما يفتح عنده اللسان عن الحنك ، والمستعلة : الأربعة المطبقة والغين والخاء والقاف ، وسميت مستعلة ؛ لأن اللسان يستعالي عندها إلى الحنك ، فهي مستعلة عندها اللسان ويجوز في تسميتها مستعلة كما يجوز في قولهم : ليل نائم ، ويجوز أن تكون سميت مستعلة لخروج صوتها من جهة اللسان ، وكن ما جاء في عال فهو مستعمل « والانخفاض » على العكس مما ذكر في الاستعلاء . « والحروف القلقة » سميت حروف قلقة ، إما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذاً من القلقة التي هي صوت الأشياء اليابسة ، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها من قولهم قلقة ، إذا حركه ، وإنه حصل لها ذلك لانفاق كونها شديدة مجهورة ، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها ، والشدة تمنع أن يجري صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع النفس معها جرى صوتها فاحتاجت إلى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط المتكلم عند النطق بها ساكنة حتى لا يكاد يخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها إذ لولا ذلك لم يتبين لأنه إذا امتنع النفس والصوت تعذر بيانها ما لم يتكلم أظهار أمرها على الوجه المذكور . « وحروف الصغير الصاد والزاي والسين » وتسميتها ظاهرة . « وحروف الدلالة ما في قولك : مر بنفل » ، والدلالة الاعتماد بها على ذلق اللسان وهو طرفه ، وهذا التفصيل باعتبارها غير مستقيم من جهته في نفسه ومن جهة أمر مضاده من المعتمدة ،

أما من جهة ، فلأنها لا تعتمد على طرف اللسان إلا ببعضها ،  
فالميم والباء والفاء منها لا مدخل لها في طرف اللسان ، فكيف يصح  
تسميتها بذلك مع خروج نصفها<sup>(١)</sup> عن ذلك المعنى . وأما من جهة  
القسم الآخر المضاد لها ، فلأنه إنما سُمِّيَ مصمتاً لأنه كالمسكوت  
عنه فلا ينبغي أن يكون ضد ذلك المنطوق بطرف اللسان ، وإنما  
الأولى أن يقال سُمِّيَتْ حروف ذلاقة أي سهولة من قولهم :  
لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل في ابكرة لسهولة  
جريه فيه ، فلهذا كانت كذلك التزموا أن لا يخلو رباعياً أو خماسياً  
عنها فكان هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها إلا أنهم استغنوا بسببه  
وهو الذلاقة فأضافوها إليه ، والمصممة على هذا المعنى يكون ضدّها  
وهي الحروف التي لا يتركب منها على انفرادها رباعي أو خماسي ،  
لكونها ليست مثلها في الخفة ، فكأنه قد صمّت عنها ، ولله لم يقصد  
في تعبيره إلا إلى ذلك ، وإنما وقع الوهم من أخذ الذلاقة من  
الطرف وجعلها من طرف اللسان لما ذكرناه من خروج الباء والفاء  
والميم . « واللين حروف اللين » ، وهي الالاب والواو والياء لما  
فيها من قبول التطويل لصوتها وهو المعنى باللين فيها ، فإذا وافقها  
ما قبلها [ ١٧٦ ظ ] في الحركة فهي حرف مدّ ولين ، فالالاب حرف  
مدّ ولين أبدأ ، والواو والياء بعد الفتحة حرف لين ، وبعد الضمة  
والكسرة حرف مدّ ولين . « والمنحرف اللام » ، لأن اللسان عند  
النطق ينحرف إلى داخل الحنك والذاك سُمِّيَ منحرفاً وجري  
فيه الصوت ، وإلا فهو في الحقيقة لولا ذلك حرف شديد إذ لولا  
الانحراف لم يجز الصوت ، وهو معنى الشدة ، ولكنّه لما حصل  
الانحراف مع التتمويت كان في حكم الرخوة لجري الصوت ،

(١) في ل : ( بعضها عن بعض ذلك ) .

ولذلك جعل بين الشديدة والرخوة • « والمكرر الراء » ، لما  
تجسه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ، ولذلك  
أجري مجرى الحرفين في أحكام متعددة فحسن اسكن  
ينسركم ويسمركم ولم يحسن اسكن يقتكم ويسمكم ،  
وحسن إدغام مثل « وإن تصبروا وتتقوا لا يضرركم » (١) أحسن  
منه (٢) في أن يمسككم ولم يمسككم طاب وغنم وأميل طارد  
وغرم • واستعوا من إالة راشد ، ولم يمتنوا من إالة ناشد ، وكل  
هذه الأحكام راجعة في المنع والتسوية إلى التكرير الذي في الراء ،  
والهاوي الالاب ، لأنه في الحقيقة راجع إلى الصوت الهاوي  
الذي بعد الفتحة ، وهذا وإن شاركه الواو والياء فيه إلا أنه  
ينارقهما من وجهين : أحدهما ما تجسسه عند الواو والياء من  
التعرض لمخرجهما ، والآخر إتساع هواء الالاب ، لأنه ( صوت  
بعد الفتحة فيكون الفم فيه مفتوحاً بخلاف الضمة والكسرة فإنه  
لا يكون كذلك ، فلذلك أسمع هواء صوت الالف ) (٣) أكثر منه  
في الواو والياء • « والمهترت الياء لضعفه وخفته » لأنه حرف  
شديد في تنسج الصوت أن يجري معه ، وهو وإن كان مهموساً  
يجري النفس معه إلا أنه عند الوقف عليه لا نفس  
يجري معه فيتنق خفاؤه ، والكاف وإن شاركه في ذلك إلا أن  
مخرجه من أقصى الحنك فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه  
ولا يلزم ذلك في الشديد المجهور ، لأنه يخرج بجهره عن الخفاء  
بخلاف المديد المهوس فإن همسه يوجب خفاءه ولذلك سمي  
بالمهمس ، وهو الصوت الخفي وسمي ضدها بالجهر وهو الصوت

(١) سورة آل عمران الآية : ١٢٠ •

(٢) ( منه ) : ساقطة من ر •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

العالِي • نعم لو اتفق أَنَّ يكونَ في الحروفِ الشديدة ما وافق  
الموسى وليس مخرجه من أقصَى الحَنَكِ لَكُنْ حَكْمُهُ حَكْمُ التَّاءِ  
في الخفاءِ ولكنَّه لم يَتَّفَقْ وما ذكره من تسمية صاحب<sup>(١)</sup> العينِ  
فاصطلاحٌ قد نبه على عِلته •

(فصل) قوله : وإذا رِيَمَ إدغامُ الحرفِ في مقاربه إلى آخره •

قول الشيخ : إذا ثبت أَنَّ الإدغامَ هو انطقُ بحرفين من مخرجٍ  
واحد دفعةً واحدةً من غيرِ فصلٍ بينهما لضربٍ من الخفاءِ وجب إذا  
رِيَمَ إدغامُ الحرفينِ المتقاربين أَنَّ يُقْلَبَ أَحدهما إلى الآخرِ ،  
ومن ثمَّ قال : « لَأَنَّ محاولةَ إدغامِهِ كما هو فيه محالٌ » ، لأنَّ  
حقيقةَ الإدغامِ تنافي إبقاءِ الأولِ على حالٍ يُخَالِفُ الشَّيْءَ في الحقيقةِ  
فاذا قُصِدَ إلى إدغامِ المتقاربين وجب أَنَّ يُقْلَبَ الأولُ إلى الثاني  
ثمَّ يُسَكَّنُ إنَّ كانَ متحركاً فحينئذٍ يحصلُ الإدغامُ كما مثله في  
قوله تعالى : { يَكَادُ سَنًا بَرَقِهِ }<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : { وَقَالَتْ  
طَائِفَةٌ }<sup>(٣)</sup> •

(فصل) قوله : ولا يخلو المتقاربانِ من أَنَّ يلتقيا في كلمةٍ أو  
كلمتين إلى آخره •

قول الشيخ : ثمَّ ذكرَ كيفيةَ اتقاءِ المتقاربين وإنَّها يكونان  
تارةً في كلمتين وتارةً في كلمةٍ فحكمها في كلمةٍ أَنَّ يُنظَرُ فَنَ

(١) صاحب العين هو الخليل وقد نسبته إلى كتابه العين • قال

فيه : القافُ والكافُ لهوتين ، لأنَّ مبدأهما من اللهات •

كتاب العين تحقيق الدكتور عبدالله درويش ٦٤/١ •

(٢) سورة النور الآية : ٤٣ •

(٣) سورة آل عمران الآية : ٧٢ •



أَدَّى الادغامُ الى لبسٍ مُنْعَ كقولك : وَتَدٌ وَعَتِدٌ ، لَأَنَّكَ لَوْ  
أَدَغْتَ لَقُلْتَ وَدٌ وَعَدٌ فَيَلْبَسُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ  
لَا يُعْرَفُ تَرْكِيبُ الْكَلِمَةِ هَلْ عَيْنُهَا دَالٌ أَوْ غَيْرُهَا ؟ وَهُوَ الَّذِي  
أَرَادَهُ . وَالثَّانِي أَنَّ لَا يُعْرَفُ وَزْنُهَا ، هَلْ هُوَ سَاكِنٌ عَلَى مَا هُوَ  
عَلَيْهِ أَوْ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ لِلادغامِ فَتَحَقِّقِ الْمَبْسُ فِيهِ مِنْ أَوْجْهَيْنِ  
الْمَذْكُورَيْنِ لَوْ أَدَغِمَ ، وَكَذَلِكَ « زَنَمَاءُ <sup>(١)</sup> وَغَنَمٌ زَنَمٌ » ،  
لَأَنَّهُ لَوْ أَدَغِمَ لَمْ يُعْلَمْ تَرْكِيبُهُ عَنْ مِيمَيْنِ أَوْ عَنْ نُونٍ وَمِيمٍ ،  
وَكَذَلِكَ « كُنْيَةٌ » لَوْ أَدَغِمَ لَمْ يُعْلَمْ تَرْكِيبُهُ هَلْ هُوَ عَنْ يَتَيْنِ  
أَوْ عَنْ نُونٍ وَيَاءٍ ؟ ثُمَّ قَرَّرَ ذَلِكَ بِرَفْضِهِمْ « وَطَدَا وَوَتَدَا إِلَى  
طَدَةٍ وَتَدَةٍ » لَمَا يُؤْدِي الْادغامُ إِلَيْهِ مِنَ اللَّبْسِ وَالْإِظْهَارِ مِنَ الثَّقَلِ .  
ثُمَّ ذَكَرَ فِي « يَتَدٌ مَانِعًا آخَرَ » عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ يَتَقَيَّ هَذَا الْمَانِعُ  
يَكُونُ هَرٍ مُسْتَقِلًّا وَهُوَ إِدَاءُ الْادغامِ فِيهِ إِلَى إِعْلَالَيْنِ حَذَفِ الْوَاوِ  
الَّتِي هِيَ فَاءٌ وَإِبْدَالِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ ، وَإِدْغَامِهَا إِذَا قُلْتَ : يَدٌ لِأَنَّ  
أَصْلَهُ يَوْتَدُ فَتُحْذَفُ الْوَاوُ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ثُمَّ تُقْلَبُ  
إِلَى دَالٍ دَالًا وَتَدْغَمُ فِي الدَّالِ ، وَقَرَّرَ ذَلِكَ بِرَفْضِهِمْ بِنَاءً نَحْوُ وَدَدَتُ  
بِالْتِمَاحِ ، لِأَنَّهُ كَانَ يُؤْدِي إِلَى يَدٍ فِي مُضَارَعِهِ إِذَا أَصْلَهُ كَانَ يَكُونُ  
يَوْتَدُ فَتُحْذَفُ الْوَاوُ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، وَيَدْغَمُ الْمَثَلَانِ  
كَمَا أَدَغِمَ فِي وَدٍ ، وَإِذَا رَفَضُوهُ فِي هَذَا الْبِنَاءِ لِإِدْغَامِهِ إِلَى ذَلِكَ فِي  
الْمَثَلَيْنِ لَوْ جُوبِ الْادغامِ فِيهِ فَلَا أَنْ لَا يَنْعَلُوهُ فِي الْمُتَقَارِبِينَ مِنَ الطَّرِيقِ  
الْأُولَى إِذَا هُوَ فِي الْمَثَلَيْنِ أَخْبُ لِقَلَّةِ التَّغْيِيرَاتِ فِيهِ ، فَوْنُ الْمُتَقَارِبِينَ  
تُقْلَبُ الْأُولَى مِنْهُمَا إِلَى الثَّانِي تَدَدُ الْادغامِ [١٧٧] فَيَزِيدُ الْإِعْلَالَ  
فِيهِ أَكْثَرَ فِيهِ فِي الْمَثَلَيْنِ فَلَا أَنْ لَا يُفْعَلُ فِيهِ أَوْلَى « وَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ »

(١) الزنماء : التي يتدلى في قمها شيء شبيهة باللحية ولا يكون  
ذلك إلا في المعازر أو العنز فيقال له عنز مزمنة وذات زنمتين .  
أساس البلاغة ١/٢١٦ ، ابن يعيش ١٠/١٣٢ . اللسان (زنم) .  
١٥/١٦٧ .

جازَ نَحْوُ إِهْجَى وَهَمْزٍ شِ ،<sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا تَقْدَمُ مِنْ  
الْإِلْبَاسِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَلْبَسُ عَلَى أَحَدٍ ، إِنَّ هَذِهِ الْمِيمَ الْمَشْدَدَةَ  
لَيْسَتْ مِنْ مِيمِينَ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْ مِيمِينَ لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى  
أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً يَكُونُ وَزْنُهُ إِفْعَلٌ وَإِنْ كَانَتْ  
أَصْلِيَّةً فَيَكُونُ وَزْنُهُ إِفْعَلٌ وَكِلَاهُمَا لَيْسَ مِنَ الْإِنْبِيَةِ ، فَلَا يَلْبَسُ وَلَمْ  
يَتَعَرَّضْ لَتَنْدِيرِ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى زَائِدَةً لَوْضُوحِهِ ، وَإِنَّمَا تَعَرَّضُ  
لَتَقْدِيرِهَا أَصْلِيَّةً ، وَكَذَلِكَ « هَمْزٍ شِ » إِذَا أُدْغِمَتْ النُّونَ فِي الْمِيمِ ،  
لِأَنَّهَا لَا يَلْبَسُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ مِيمِينَ ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْ مِيمِينَ لَكَانَتْ  
الْأُولَى أَصْلِيَّةً أَوْ زَائِدَةً ، فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فَوَزْنُهُ فَعْمَلٌ ، وَإِنْ  
كَانَتْ أَصْلِيَّةً فَوَزْنُهُ فَعْمَلٌ وَكِلَاهُمَا لَيْسَ مِنَ الْإِنْبِيَةِ وَاعْتَفِرْ  
تَقْدِيرِهَا زَائِدَةً لَوْضُوحِ ذَلِكَ وَقَدَرِهَا أَصْلِيَّةً لَا غَيْرَ •

قَوْلُهُ : وَإِنْ التَّقْيَا فِي كَلِمَتَيْنِ بَعْدَ مَتَحَرِّكِ أَوْ مَدَّةٍ جَازَ إِلَى  
آخِرِهِ •

قَالَ السَّيِّخُ : فَقَوْلُهُ بَعْدَ مَتَحَرِّكِ أَوْ مَدَّةٍ هُوَ الشَّرْطُ الْمُتَقَدِّمُ فِي  
الْإِدْغَامِ فِي الثَّلَاثِينَ فَهُوَ فِي الْمَقَارِبِينَ كَذَلِكَ • مِثَالُهُ قَالَ : رَبَّ  
{ وَإِذَا أَنْفُسُ زُوجَتْ }<sup>(٢)</sup> ، وَجَمَلَ رَبَّكَ وَشَبَّهَهُ ، ثُمَّ عَلَّلَ  
ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَلْبَسُ فِيهِ وَلَا تَغْيِيرَ صَيَغَةٍ ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : « لَا يَلْبَسُ  
فِيهِ » مَا تَقْدَمُ مِنْ لِبْسِ التَّرْكِيبِ بِتَرْكِيبٍ آخَرَ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فِي  
الْحَقِيقَةِ إِذَا قُصِدَ النَّفْيُ الْمَطْلُوقُ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ مِثْلُ الْقَارِدِي لَمْ

(١) هَمْزٍ شِ : الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ الْمُضْطَرِبَةُ الْخَلْقِ ، وَالْهَمْزُ أَصْلُهُ  
هَمْزٍ شِ الْمُنْصَفُ ٥/٣ ، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٣/٣١٦ ، ابْنُ يَعِيشَ  
١٣٣/١٠ ، اللِّسَانُ ( دَهْش ) ٢٥٩/٨ •

(٢) سُورَةُ التَّكْوِينِ الْآيَةُ : ٧ ، وَهَذَا مِنْ إِدْغَامِ السِّينِ فِي الزَّايِ •  
انْقَظَرِ تَقْرِيبَ النُّشْرِ ص ١١ ، اتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبِشْرِ ص ٢٤ •

يَعْلَمُ أَهْوَالُ الْقَلَامِ الْقَادِ وَهُوَ لَيْسَ فِي التَّرْكِيبِ كَاللَّبْسِ فِي زِنَاءٍ  
لَوْ قُلْتَ زِنَاءً ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ إِذْ وَقَعَ هَذِهِ  
الْكَلِمَةُ بَعْدَ الْآخَرَى لَيْسَ بِحَتْمٍ فِيهَا ، وَإِنَّمَا هُوَ عَارِضٌ بِخِلَافِ بَابِ  
زِنَاءٍ فَتَنَّهُ لَوْ أُدْغِمَ لَكَانَ اللَّبْسُ لَازِمًا فَأُغْفِرَ اللَّبْسُ الْعَارِضُ وَلَمْ  
يُغْفَرِ اللَّبْسُ الْإِلَازِمُ فَيَجِبُ حَمْلُ قَوْلِهِ : « لَا لَبْسَ » أَي لَا لَبْسَ  
لَازِمٌ مِثْلُ : ذَلِكَ اللَّبْسُ ، وَقَوْلُهُ : « وَلَا تَغْيِيرَ صِغَةٍ » وَاضِحٌ عَلَى  
عُمُومِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَغْيِيرٌ فِي إِدْغَامِ الْكَلِمَتَيْنِ مِنَ الْحَرَكَاتِ الْآخِرِ  
وَالْأُولَى إِنْ كُنَّ مُتَجَرِّكًا ، وَلَا اعْتِبَارَ بِحَرَكَاتِهِ الْآخِرِ فِي اخْتِلَافِ  
الصَّيْغِ ، لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ وَالصِّغَةُ وَاحِدَةٌ بِالْأَعْرَابِ وَالْوَقْفِ وَغَيْرِهِ فَلَمْ  
يَكُنْ لَاسْكَنَتِهِ الْإِدْغَامُ أَثَرٌ فِي تَغْيِيرِ صِغَةٍ وَلِذَلِكَ حَكَمْنَا بِأَنَّ قَوْلَهُ  
لَا تَغْيِيرَ صِغَةٍ عَامٌ .

( فَمِل ) قَوْلُهُ : وَلَيْسَ بِمِطَاقٍ أَنَّ كُلَّ مُتَقَارِبِينَ يُدْغَمُ  
أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ وَلَا أَنَّ كُلَّ مُتَبَاعِدِينَ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِيهِمَا إِلَى  
آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ « وَلَيْسَ بِمِطَاقٍ أَنَّ كُلَّ مُتَقَارِبِينَ يُدْغَمُ  
أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ » مُسْتَقِيمٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْرَأُ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ حَكْمِ  
الْإِدْغَامِ ، وَقَوْلُهُ « وَلَا أَنَّ كُلَّ مُتَبَاعِدِينَ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِيهِمَا » لَا يَسْتَقِيمُ  
عَلَى ظَاهِرِهِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُدْغَمُ الْمَثَلَانِ وَلَمْ يَدْرِبَانِ  
وَتَأْوِيلُهُ أَنَّهُ قَدْ مَدَّ الْمُتَبَاعِدِينَ فِي الْأَصْلِ وَإِنْ كَانَ الْمَدْغَمُ مِنْهُمَا فِي  
الْآخَرِ إِنَّمَا يَكُونُ بِحَمُولِ صَمْتَةٍ قُرْبَتْ بَيْنَهُمَا فَصَحَّ اِطْلَاقُ الْمُقَارَبَةِ  
بِاعْتِبَارِ حَمُولِ الْوَجْهِ الَّذِي قُرَّبَ بَيْنَهُمَا وَصَحَّ اِطْلَاقُ التَّبَاعُدِ بِاعْتِبَارِ  
حَقِيقَةِ مَخْرَجِيهِمَا ثُمَّ ذَكَرَ الْمُقَارَبَةَ الَّتِي لَا تُدْغَمُ فِي مُتَابِعِهَا لِحَصُولِ  
مَانِعٍ مَنَعَ مِنْ إِدْغَامِهَا وَهِيَ السَّبْعَةُ الْمُرْكَبَةُ فِي « ضَوِيَّ مُشْفَرٍ »

فأمّا الصادُ فلمّا فيها من الاستطاعة فلو أُدغمتُ في مقاربها لزالَتْ صفتها من غيرِ شيءٍ يخلفها ، واواوُ والياءُ لِمَا فيهما من المدِّ واللينِ ، والميمُ لِمَا فيها من الغنة ، والشينُ لِمَا فيها من اتفشتي ، والفاءُ لِمَا فيها من شبه التفثي ، والراءُ لِمَا فيها من التكريرِ وما ذكره ، وإنْ كانَ منسباً وعليه جمهورُ أهل اللغةِ فليسَ بموافقٍ على الجميعِ فإنّه قد أُدغمتِ الضادُ في القراءة الصحيحة في قوله لبعض شأنهم ، وأدغمتِ الثمينُ في السنينِ في قوله تعالى : { إلى ذي القرنين سبيلاً } <sup>(١)</sup> ، وأدغمتِ الفاءُ في الباءِ في قوله : { نخسبُ بهم } <sup>(٢)</sup> ، وأدغمتِ الراءُ في اللامِ في قوله : { يغفرُ لكم } <sup>(٣)</sup> ، إلّا أنّ الأكثرَ على ما تقدّمَ من قوله ، ثمّ ذكرَ من المراتع أيضاً أنّ يكرنَ الثاني من حروفِ الحلقِ أدخلَ في الحلقِ من الأولِ كلّ عينٍ في الهاءِ والحاءِ في العينِ والغيينِ في الخاءِ والذاءِ في باقياها وإنّما كرهوا ذلكَ لأنّ الأثقلَ أثقلُ فلو أدغوا الآخرَ أجَلَقُوا الأخفَ إلى الأثقلِ وفي الكسِ يُقلَبُ الأثقلُ إلى الأخفِ فحسُنَ عندهم إدغامُ الأثقلِ ليخفَ ولم يحسنْ إدغامُ الأخفِ ليثقلَ ، وهو أيضاً جارٍ فيه على الأكثرِ ، وإلّا فتدروني أدغامُ الحاءِ في

- (١) سورة الاسراء الآية : ٤٢ • على خلاف بين المدغمين ، تقريب النشر ص ١١ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤ .
- (٢) سورة سبأ الآية : ٩ • أدغمه الكسائي والباقون بالظهار ، وتضعيف الفارسي والزمخشري للدغام فيها من حيث إنه أدغم الأقوى وهو الفاء في الاضعف وهو الباء ، رده أبو حيان وغيره . تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ .
- (٣) سورة نوح الآية : ٤ • الراء الساكنة عند اللام أدغمه أبو عمرو بخلاف عن الدوري ، وظهره الباؤون ، والخلاف في الدوري فرع الاظهار في الادغام الكبير أدغم هذا وجهاً واحداً ، ومن أظهره أجرى الخلاف • تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ .

العين في قوله تعالى : { فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ } <sup>(١)</sup> ، [١٧٧ظ]  
وهو على خلاف ما ذكر • ثم ذكر من التباعد ما يحصل له وجه  
في التقريب مسوغ لادغامه ، فذكر النون مع الميم ، والنون من  
طرف اللسان وفوق الثنايا ، والميم من الشفتين وبينهما مخارج ،  
وإنما الوجه الذي قرب بينهما الغنة التي اشتركا فيها فصارا بذلك  
مقاربين على ما تقدم ، وإنما ادغموا النون في الميم ولم يدغموا الميم  
في النون ولا في غيرها ، لأن النون الساكنة كثر في استعملهم  
حتى استغنوا بفتها فيما يحسن معه تحقيقاً للكلام وتحسيناً له فلما  
ثبت ذلك لها أجريت مع الميم ذلك المجزى ولم تدغم الميم لئلا  
ذكرنا من فوات صفتها على ما تقدم ، وكذلك ادغموا النون في الواو  
والياء لئلا ذكرناه من امكان بقاء الغنة منها فيهما مع كونها كثر  
ساكنة فأجريت معها مجزى الحروف التي يحسن اخفاؤها فيها •

قوله : وأدغموا حروف طرف اللسان في الضاد والسين •

قال الشيخ : يعني بحروف طرف اللسان التاء والطاء والدال  
فأنهم يدغمونها في الصاد والسين والجيم ، وإن كانت متباعدة عنها  
في المخرج ؛ لأنك عند النطق بها تتميز طرف اللسان وإن لم  
لم يكن مخرجاً لها قريباً من مخرج حروفه من الحنك فمات  
بذلك كأنها مقاربتها وإن كان صوتها يخرج من غير ذلك المحل  
فلذلك ادغمت فيها •

( فصل ) قوله : فالفهزة لا تدغم في مثلها إلا في قولهم إلى

آخر •

(١) سورة آل عمران الآية : ١٨٥ • ادغام الحاء في العين في حرف  
واحد على خلاف بين المدغمين • تقريب النشر ص ١٠ ، اتحاف  
فضلاء البشر ص ٢٣ •

قال الشيخ<sup>(١)</sup> : ثم شرع يذكر الحروف حرفاً حرفاً باعتبار إدغامه ، والإدغام فيه ليس بيسيراً بالتفصيل ما لا يتيسر في الأجل . قوله : « وأما الهمزة فلا تدغم في مثلها إلى آخره » يعني إلا في باب قَمَال فإنه باب قياسي فحفوظ عليه مع وجود المدة بعدهما فكانت كالمسهلة لأمرها . وأما « الدَّاءَات »<sup>(٢)</sup> فمفرد وسهل أمره ما بعده من الألف ، فكأنهم كرهوا إدغامها في مثلها لما يؤدي إليه من كلفة النطق بها لأنها عندهم على انفرادها مستقلة حتى أنهم خففوها بوجوه من التخفيفات وكرهوا اجتماعها غير مدغمة في كلمة وفي كلمتين في مثل آدم وأو يدَم ، وفي كلمتين في مثل قرأ أبوك ، وقد روي عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزة في كلمتين في مثل قرأ أبوك ، وأخذ سيويه<sup>(٣)</sup> جواز الإدغام لهؤلاء قياساً على غيرها مما يجتمع فيه المثالان ، ورأى أنهما إذا اجتمعا غير مدغمتين كان اجتماعهما مدغمتين أسهل ولم يسمع ذلك عن العرب الذين يحققون ويمكن أن يكون الأمر على ما ذكر ، ويمكن أن يكون على خلافه ، ويفرق بأنه إذا ادغم اشتد الثقل عند اجتماعهما من غير فصل عند الإدغام وفي غير الإدغام يحصل لكل واحدة منطوقاً بها على حدتها فلا يلزم من اغتفار اجتماعهما عند الانفكاك اغتفاره عند الإدغام وهذا كاف في إبطال قياس الإدغام مع أنه يصح أن يقال لو كان الإدغام سائغاً لوقع ، ولو وقع لنقل ، وكثيراً ما يستعمل سيويه نحو هذا الاستدلال في المعنى إلا أنه يمكن أن يقال ذلك مخصوص بما يكثر عندهم ، فأما ما هو قليل في أصله فلا يلزم في فرع من فروعه أن يلزم نقله لوقوعه ، وإنما اتسع إدغامها في مقاربتها لأمرين : أحدهما أن ما فيها من قرة لا يشاركها فيه

(١) في ل : ( فذكر الحروف ) .

(٢) الدَّاءَات : اسم واد في الجزيرة العربية .

(٣) الكتاب ٢/٤٠٩ ، ٤١٠ .

غيره' ، فلا تُدغمُ لفوات وصفها من غيرِ خلفٍ كما لم تُدغمْ حروفُ  
الذين لذلك • والثاني أَنَّهُم في غنيةٍ من الادغامِ لما بُت فيها من جوازِ  
التخفيف الذي تحصلُ به سهولتها ، وعندَ التخفيفِ يتذَرُ الادغامُ  
لأنَّها إمَّا أنْ تُحذفَ فلا إدغامَ وإمَّا أنْ تُسهَّلَ فتصيرُ كحروفِ  
الذين فلامِ ادغامٍ فإذا امتنعَ ادغامها في مقاربها امتنعَ ادغامُ مقاربها فيها  
لذلك ، ولوجهين آخرين أحدهما أَنَّهُ يؤدي الى الادغامِ الادخل في  
الفم في الادخل في الحلق ، والثاني يؤدي الى اجتماعِ الهمزتين بعد  
أنْ لم يكنْ ، وكنْ مناسبٌ لمنعِ الادغامِ •

(فصل) قوله : والالف لا تُدغمُ البتَّةَ لا في مثلها ولا في  
مقاربها الى آخره •

قال الشيخ : لأنَّ ادغامها في مثلها يتذَرُ لوجودِ التحريكِ وهي  
لا تقبله ، ودغمها في مقاربها ، إنْ كنْ في الادخل منها وهو الهمزة  
فكذلك لما يؤدي اليه من اجتماعِ الهمزتين وادغامِ الادخل في الفم  
في الادخل في الحلق ولا يُدغمُ فيها غيرها للتذَرِ المتقدم ذكره •

(فصل) قوله : والهاء تُدغمُ في الحاءِ وقتَ بعدها أو قبلها  
الى آخره •

قال الشيخ : إنَّما أُدغمَت في الحاءِ لمقاربتها لها ولم تُدغمْ  
[ ١٧٨ و ] في العينِ وإنْ كانتْ أقربُ اليها لشبهِ العينِ بالهمزة ،  
فدما كرهوا الادغامَ في الهمزة كرهوا الادغامَ في العينِ لما فيها من  
التهوع ، وأدغموا الحاءَ فيها بعدَ قلبها حاءً لتقاربها ولكنَّهم قلبوا الثاني  
الى الاولِ عكس بابِ الادغامِ لثلاثي يؤدي الى ادغامِ الادخل في الفم في

الادخل في الحلق لو جروا على قياس الادغام ولم يلتزموا الاظهار لما فيه من عسر اخراج الهاء بعد الحاء الساكنة في قولك : « اذبح هذه » ، وأما ادغامها في مثلها فواضح •

( فصل ) قوله : والعين 'تُدغم' في مثلها الى آخره •

قول الشيخ : أدغم العين<sup>(١)</sup> في مثلها فواضح ، وأما ادغام الحاء فيها فضعيف عند النحويين ، لأنه [ ادغم الادخل في الفم ]<sup>(٢)</sup> في الادخل في الحلق ولما ذكرناه من أنها كالمهمزة في أنه لم يُدغم فيها • قوله : « واذا اجتمع العين والحاء جاز قلبهما حائنين وادغامهما » لم يدغموا أحدهما في الآخر إلا بعد تغييرهما جميعاً ، لأنهم لو أدغموا الهاء في العين بقلب الهاء عيناً على قياس الادغام لأدغما الى الادغام في العين مع شبهها بالهمزة على ما تقدم وهو مستكره ، ولو أدغموا العين في الهاء بقلب العين هاء لأدغموا الادخل في الفم في الادخل في الحلق ، فلمّا كان كذلك اشتد تقاربهما وسر النطق بهما بعد الآخر ساكناً قلبوهما جميعاً حرفاً يقاربهما ولا يلزم منه شيء مما تقدم وهو الحاء ، فقالوا في : « معَهُمْ مُحُصٌّ » ، وفي « أَجِبَّهِ عُنْبَةً إِيَّاجُتَبَةِ »<sup>(٣)</sup> ، وهذا الحكم كان ينبغي أن يكون في قسم الهاء ؛ لأنه مشترك بينه وبين العين ، وقد تقدمت الهاء فكان ينبغي أن يكون فيها جرياً على قياس تصنيفه في مثله •

( فصل ) قوله : والحاء 'تُدغم' في مثلها •

(١) في و : ( إدغامها ) ، وهو خطأ •

(٢) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل •

(٣) في الكتاب : ( كما قلت إِيَّاجُتَبَةِ تريد إِيَّاجُتَبَةِ عُنْبَةِ )



قَالَ الشَّيْخُ : وَادْغَامُهَا فِي مِثْلِهَا وَاضِحٌ • قَوْلُهُ : « وَتُدْغَمُ فِيهَا  
الْهَاءُ وَالْغَيْنُ » لِقُرْبِهِمَا مِنْهَا مَعَ كَوْنِهِمَا أُدْخِلَ فِي الْحَلْقِ فَلِذَلِكَ قِيلَ  
فِي أَجْبَهُ حَاتِمًا اجْتِبَاحَاتِمَا وَفِي « اذْبَحْ حَمَلًا » « اذْبَحْمَلًا » •

( فصل ) قَوْلُهُ : وَالْغَيْنُ وَالْخَاءُ تُدْغَمُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي  
مِثْلِهَا وَفِي أُخْتِهَا •

قَالَ الشَّيْخُ : فَأَمَّا ادْغَامُهَا فِي مِثْلِهَا وَادْغَامُ الْغَيْنِ فِي الْخَاءِ  
فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا ادْغَامُ الْخَاءِ فِي الْغَيْنِ فَهُوَ عَلَى خِلَافِ قِيَاسِ قَوْلِهِمْ :  
إِنَّ الْأَدْخَلَ فِي الْفَمِ لَا يُدْغَمُ <sup>(١)</sup> فِي الْأَدْخَلِ فِي الْحَلْقِ وَقَوْلُكَ :  
« اسْتَدْغَمْتُكَ » <sup>(٢)</sup> ادْغَامُ الْأَدْخَلِ فِي الْفَمِ وَهُوَ الْخَاءُ فِي الْأَدْخَلِ فِي  
الْحَلْقِ وَهُوَ الْغَيْنُ وَالَّذِي سَوَّغَهُ شِدَّةُ تَقَارُبِهِمَا حَتَّى لَا يَكَادُ يَتَمَيَّزُ  
الْأَدْخَلُ مِنْهُمَا مِنَ الْآخَرِ ، فَلَمَّا كَانَا كَذَلِكَ أَغْتَفِرَ أَمْرُ ادْغَامِ  
الْأَدْخَلِ فِي أُخْتِهِ لِذَلِكَ •

( فصل ) قَوْلُهُ : وَالْقَافُ وَالْكَافُ كَالْغَيْنِ وَالْخَاءِ •

قَالَ الشَّيْخُ : فِي ادْغَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مِثْلِهَا وَفِي أُخْتِهَا  
وَاضِحٌ وَهُمَا قِيَاسُ الْادْغَامِ إِذْ لَا يُعْتَبَرُ الْأَدْخَلُ بِاعْتِبَارِ ادْغَامِهِ فِي  
غَيْرِهِ إِلَّا فِي حُرُوفِ الْحَلْقِ مَعَ أَنََّّهُمَا لَوْ كُنَا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ  
لَكُنَا أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالْخَاءِ وَالْغَيْنِ ، وَإِذَا أُدْغِمَتِ الْخَاءُ فِي الْغَيْنِ ، وَهُمَا  
مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ فَادْغَامُ الْكَافِ فِي الْقَافِ أَجْدَرُ •

( فصل ) قَوْلُهُ : وَالْجِيمُ تُدْغَمُ فِي مِثْلِهَا •

---

(١) فِي وَ : ( لَا تَدْخُلُ ) وَهُوَ وَهُمْ •  
(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ ٢/٤١٤ •

قال الشيخ : واضح ، « وفي الشين » لقربها مع كون الشين أزيد صفةً ولذلك لم تدغم الشين فيها ولا في غيرها عند النحويين ، وقد ادغمت في التاء عن أبي عمرو<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : { ذي المعارج تعرج }<sup>(٢)</sup> ، وليس ادغامها بالقوي ، وإن ادغمت فيها ، ألا ترى أنها تدغم فيها الطاء والذال والظاء والذال والتاء ولم تدغم في واحدة منهن ، وإنما لم يدغموها فيهن لما ركنها للشين نأجريت مجراها لذلك ، وأدغم هؤلاء فيها كما تدغم في الشين أيضاً •

( فعمل ) قوله : والشين لا تدغم إلا في مثلها •

قال الشيخ : وقد تقدم ذلك ، « ويدغم فيها ما يدغم في الجيم » وقد تقدم والجيم لمدّة قربها منها على ما تقدم • والسلام في مثل « الشاسع » وكتولك : هـ شريت شيئاً في هل شريت شيئاً لكثرة اللام في كلامهم وانحرافها مع مقاربتها لها ، وإنما ادغمت في الشين ولم تدغم في الجيم في مثل قولك : الجار بعد الجيم عن الثنين قليلاً فلذلك لم يدغم فيها ولا فيما هو داخل منها ، وأدغمت فيما قاربها مما هو أدخل من الشين لئلا ذكرناه •

( فعمل ) قوله : والياء تدغم في مثلها متصلة إلى آخره •

قال الشيخ : أدغموا الياء في مثلها متصلة أو شبيهة بالمتصلة سواء كان قبلها فتحة أو كسرة فادغامها عند الفتحة واضح ،

(١) روي اليزيدي عن أبي عمرو انظر ابن يعيش ١٣٨/١٠ •

(٢) سورة المعارج الآية : ٢ • إدغام الجيم في التاء ، انظر تقريب النشر ص ١٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٣ •

وادغامها عند الكسرة للمماثلة ولزوم الاتصال جميعاً ، ولم تُدغم منفصلة إلا إذا انفتح ما قبلها ، لأنه إذا لم ينفتح كان الادغام فيما لا يلزم الكلمة مع إذهاب المد الذي فيها بخلاف ما إذا كانت متصلة ، لأنها تكون من بيتها أو منزلاً منزلة ما هو من البنية فأغتر زهاب المد لذلك ، فتقول : قاضي ولا تقول [ ١٧٨ ظ ] قاضي ، فإن جاء الانفصال امتنع الادغام كقولك : إضر بي يوماً وفي يوم ولا تقول : إضر بي يوماً ولا فووم ، وقد تقدم أنها لا تُدغم في غيرها ويدغم فيها النون ، وإن كانت ليست مقارنة لها لما تقدم من قدمهم الى تحسين الكلام بالغنة عند الابدان في الحروف التي لا يستقل ذلك فيها . قوله : « وتُدغم فيها الواو » ، وقد تقدم أن الواو لا تُدغم في مقاربها ، والياء ليست مقارنة لها فكان انتفاء ادغامها لانتفاء المقاربة فيها أجدر ، والتحقيق أنه من باب الابدال للاستتقال ولكنهم لما أبدلوها وافق أن بعدها ياء وجب الادغام ضرورة لاجتماع المثلين ، لأن الادغام كان من أجل مقارنة أو تقريبها من المقاربة ولذلك عدت الياء في حروف الابدال من الواو في مثل هذه المحال ولم تعد بقية الحروف لأجل الادغام فدل ذلك على أن الادغام إنما طرأ بعد الابدال الذي كان لأجل الاستتقال ، لأنه لأجل الادغام لانتفاء المثلية والمقاربة وشبه المقاربة .

( فعمل ) قوله : والضاد لا تُدغم إلا في مثلها .

قال الشيخ : لما تقدم من أنه لو أُدغمت في غيرها لذهبت الاستطالة من غير تعويض عنها ، وقد عتب بالقدرح في قراءة

السُّوسِي (١) بادغام الصاد في الشين في قوله تعالى : { لِبَعْضِ  
شَأْنِهِمْ } (٢) ، وفيه ضعف آخر من حيث إنه سَكَنَ ما قبلها  
وادغام مثل ذلك وإن لم يكن ضاداً متمتعاً عند النحويين لِمَا  
يؤدي إليه من اجتماع الساكنين على غير أحدهما فصارت ضعفها عندهم  
من وجهين . وقد أُجيبَ عن الادغام من الاسكان بوجهين أحدهما  
أنَّه إخفاءٌ أطلق عليه الادغام مسامحةً ، والإخفاء مع الاسكان  
قبلها جائزٌ بالاتفاق ، وهذا وإن كان حسناً وصالحاً لأنَّ يُجَابَ به  
عن إطلاقهم ادغام الصاد في الشين فإنَّ الإخفاء في الصاد قبل  
الشين وغيرها غير متمتع باتفاق لو ساعد رواة القراءة ، والذي نقل  
عن المشهورين أنَّهم يدغمون ذلك ادغاماً محضاً بقلب الصاد شيئاً  
وتشديدها وليس مع الإخفاء قلب ولا تشديد فضعف الجواب على  
هذا التقدير . والجواب الثاني أنَّهم قالوا : قد ثبتت هذه القراءة في  
السبعة ، وهي منقولة تواتراً وهو إثبات مقيد للعلم وذا ذكره  
النحويون نفي مستندة الظن ، فالإثبات العلمي أولى من النفي  
والظنّي ، وهذا الجواب بعينه يجري معارضاً في منهم ادغام الصاد ،  
وغاية ما يجيئون عنه القدح في تواتر القراءة أو في تواتر مثل هذه  
التي قد روي غيرها ولو سلّم أنَّها غير متواترة فقلَّ الأمر أن  
تثبت اللغة بدلالة نقل العدول لها فيبقى الترجيح فيها بالإثبات ،

(١) هو صالح بن زياد بن عبدالله بن اسماعيل بن ابراهيم بن  
الجارود بن مسرح الرستبي السوسني الرقي ، مقريء ضابط  
ثقة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي وروي  
القراءة عنه ابنه ، ولد سنة ١٧٣هـ ، وتوفي سنة ٢٦١هـ غاية  
النهاية ٣٣٢/١ ، النشر ١٣٤/١ ، الاعلام ٢٧٦/٣ .

(٢) سورة النور الآية : ٦٢ . روى السوسني عن اليزيدي ان أبا  
عمرو كان يدغم الصاد في الشين ، قال ابن مجاهد : لم يرو  
عنه هذا إلا أبو شعيب السوسني . المفصل ص ٢٢٥ ، ابن يعيش  
١٤٠/١٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٣ .

ومذهبُ الخصمِ نفيُ "والابتلى" أولى ، "ويدغمُ فيها ما يدغمُ في  
السينِ إلا الجيمُ" ، وقد تقدّمَ ذلكَ عندَ ذكرِ الجيمِ والسينِ بالـتـبـارِ  
ادغامهما ولذلكَ لم يمثَّلْ بهِ لتقدمه •

( فعمل ) قوله : واللامُ إنْ كانتِ المرفقة •

قَالَ الشيخُ : تُدغمُ في غيرِ حروفِ الشمتينِ وغيرِ الجيمِ وما  
هو أدخلُ منها فلا تُدغمُ في الفاءِ والباءِ والميمِ والواوِ ، ولا في  
الجيمِ والظاءِ والكافِ والحاءِ والغينِ والياءِ والعينِ والهاءِ والهمزةِ  
وتُدغمُ فيما سوى ذلكَ وهي التاءُ والشاءُ والدالُ والذالُ والراءُ  
والزايُ والسينُ والظينُ والهمادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ واللامُ  
والنونُ فإنْ كانتْ لامٌ (١) التعريفُ التزمَ ذلكَ فيها لكثرةِ دورها  
في كلاهما وإنْ كانتْ غيرها فأمرها منقسمٌ إلى متأكّدٍ وحسنٍ ، فلما كدَّ  
ادغامها في الراءِ في مثلِ « هَلْ رَأَيْتَ » لشدةِ قربها ولما في الراءِ  
من التكريرِ ، وأتتْ ادغامها في اللامِ فواجبٌ في مثلِ هَلْ لَكَ جَرِيًّا  
على وجوبِ ادغامِ المثانينِ إذا سكنَ الأولُ وقد ذكرَ الحسنُ وجعلَ  
الادغامَ في النونِ قبيحاً وليسَ بمستقيمٍ فإنَّها ثبتتْ قراءةً عن الكسائي  
لم يَخْلَفْ فيها عنهُ ومثلها لا يُوصَفُ بالقبحِ ، وقد رويَ عن  
الكسائي هَلْ نحنُ (٢) بالادغامِ بلا خلافٍ عنهُ في ذلكَ ولا يملحُ  
نسبةُ القبحِ إلى قراءةٍ منقولةٍ عن أحدٍ من القراءِ السبعةِ بلا خلافٍ  
عنهُ فيها ولا يُدغمُ فيها إلا مثلها لما فيها من الانحرافِ فكأنَّهم  
كرهوا الادغامَ فيها لذلكَ ، وأدغمتْ فيها النونُ لشدةِ تقاربها معها ،

(١) في و : (لا) ، وهو خطأ •

(٢) أدغم اللامُ في النونِ الكسائي ووافقه حمزة • انظر تقريب  
النشر ص ٤٩ •

ولما ثبت من أنَّهم أظهروا<sup>(١)</sup> اسكانَ النونِ من مخرجها صريحاً إذا أمكنَ الإدغامَ والفصيحُ ادغامها فيها بغير غنة لما بينهما من التقارب الذي لا يحسنُ معه ذلكَ لأنَّه إذا أظهرَ الفتنَ بطرفِ اللسانِ على مخرجِ النونِ جاءتْ نوناً أو قاربتُها أو لاهاً وإنْ أخفيتْ<sup>(٢)</sup> جاءتْ لاماً ساكنةً مدغمةً في لامٍ أخرى [ ١٧٩ و ] مع الغنة فيخافُ طريقُ الاخفاءِ وقد كرهوا الاظهارَ فأدغموها من غير غنة وذلك واجبٌ فيها وجوبُ الاخفاءِ في حروفِ الفمِ • وأبنا اظهارُ غنتها في اللغةِ الساذجة فاجراء لها مجرى غيرها من الحروفِ التي أدكنَ اخفاؤها مع بقاء غنتها • قوله : « وادغامُ الراءِ لحنٌ »<sup>(٣)</sup> وهو يشيرُ الى قراءةِ أبي عمرو نحو قوله : { يَغْفِرُ لَكُمْ }<sup>(٤)</sup> و { أَشْكُرُ }<sup>(٥)</sup> ، وما أشبهه ، والكلامُ في ادغامها كالكلامِ في ادغامِ الضادِ على أنْ نقلَ ادغامِ الراءِ في اللامِ أوضحُ وأشهرُ ، ووجهه من حيث التعليلُ ما بينهما من شدةِ التقاربِ حتَّى صارَ كالمثلينِ بدليلِ لزومِ

(١) في ل : ( يكرهون اظهار ) •

(٢) في الاصل : ( أخرت ) •

(٣) قال ابن يعيش اختلف النحويون في إدغام الراء في اللام ، فقال سيبويه : واصحابه لا تدغم الراء في اللام ولا في النون وان كن متقاربات لما في الراء من التكرير ، ولتكريرها تشبه بحرفين ولم يخالف سيبويه احد من البصريين إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله تعالى : ( يَغْفِرُ لَكُمْ ) وحكى ابو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام ساكنة كانت اللام أو متحركة ، واجاز الكسائي والفراء ادغام الراء في اللام • والظاهران هذا الرأي موافق لرأي ابن الحاجب ومخالف للزمخشري • ابن يعيش ١٤٣/١٠

(٤) ( مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ ) سورة نوح الآية : ٤ •

(٥) ( وَلِيُوَلِّدْكَ إِلَى الْبَيْتِ ) سورة لقمان الآية : ١٤ •

ادغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة ، ولولا شدة التقارب لم يكن ذلك ، وكان ذلك <sup>(١)</sup> يقتضي أن تُدغم في اللام لزوماً إلا أنه عارضه ما في الراء من التكرار فلميح تارة فأظهر وأغفّر تارة لشدة التقارب وذلك واضح •

(فصل) قوله : والراء لا تُدغم إلا في مثلها •

قال الشيخ : وقد تقدّم أن الراء لا تُدغم في مقاربها فلم يبق ما تُدغم فيه إلا مثلها ، وقد تقدمت علة ذلك • وأمّا ما يُدغم فيها فاللام والنون لما بينهما من التقارب ، وادغام النون بغير غنة علي الافصح كما تقدّم في ادغامها في اللام •

(فصل) قوله : والنون تُدغم في حروف يرملون •

قال الشيخ : للنون مع الحروف أربع أحوال : قسم "تظهر" عنده إظهاراً محضاً ، وقسم "تُدغم" فيه ، وقسم "تختفي" فيه ، وقسم "تقلب" عنده • فالاول حروف الحلق كقرّك : من أبوك ومن هائي ، والثاني الواو والياء واللام والراء <sup>(٢)</sup> ، وهي على ضربين : قسم "يحسن" <sup>(٣)</sup> فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء ، وقسم "لايحسن" <sup>(٤)</sup> فيه ذهاب غنتها ، وهو اللام والراء وقد تقدّم تعليل ذلك • والثالث من الجيم الى الفاء ، وهو الجيم والسين والطاء والذال والتاء والذال

(١) ( وكان ذلك ) : ساقطة في ر •

(٢) في ر : ( والميم والنون ) ، وهو وهم •

(٣) في ل : ( الاحسن فيه ) ، وهو تحريف •

(٤) في و ، س : ( أحسن ) •

والظاء والطاء [ والصاد ]<sup>(١)</sup> والضاد والزاي والسين وانفاء ، والرابع وهو الياء فَنَها تُقَلَبُ عندها ميماً كقولك : عَمْبَرٌ<sup>(٢)</sup> وَشَمْبَرٌ<sup>(٣)</sup> وَإِنَّمَا قَلَبُوهَا ميماً عِنْدَ الْبَاءِ لِأَنَّهُ لَمَّا رَفَضُوا إِظْهَارَهَا عِنْدَ مِثْلِهَا وَكَانُوا يَبْقُونَ غَنَتَهَا وَيَحَافِظُونَ عَلَيْهَا لَزِمَ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْبَاءِ بَعْدَ<sup>(٤)</sup> مَا أُطِيقَ ضَمُّ الشَّقَتَيْنِ عَلَى مَخْرَجِهَا عِنْدَ التَّصْوِيتِ بِالْغَنَةِ قَبْلُهَا فَوَجِبَ أَنْ يَجِيءَ مِيماً إِذْ لَا مَعْنَى لِلْمِيمِ إِلَّا بِصَوْتٍ مِنْ مَخْرَجِ الْبَاءِ بِنْتَهٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَبٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ إِلَّا الْغَنَةُ فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ مِيماً عِنْدَ النُّطْقِ بِالْبَاءِ بَعْدَهَا لِذَلِكَ • وَأَمَّا الْإِخْفَاءُ عِنْدَ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ فَضَعِيفٌ ، لِأَنَّهَا حُرُوفُ حَلْقٍ فَلَا يَحْسُنُ إِخْفَاؤُهَا كَمَا لَا يَحْسُنُ عِنْدَ بَقِيَّتِهَا وَإِنَّمَا حَسَنُهَا قُرْبُهَا مِنَ الْقَافِ وَالْكَافِ وَبَعْدَهُمَا عَنْ أَقْصَى الْحَلْقِ فَلِذَلِكَ جَاءَ النُّطْقُ بِالْغَنَةِ مَعَهُمَا أَسْهَلَ مِنْهُ دَعَا غَيْرَهُمَا ، وَالْوَجْهُ مَا نَقَدَّمْ وَعَلَيْهِ أَطْبَقَ اقْتِرَاءُ السَّبْعَةِ فِي الْقُرْآنِ • « وَقَوْلُ أَبِي عَثْمَانَ إِنَّ بَيَانَهَا مَعَ حُرُوفِ الْفَمِ لِحْنٌ »<sup>(٥)</sup> ، قَدْ تَقَدَّمَ تَعْلِيلُهُ وَبَيَانُ وَجْهِ اسْتِحْسَانِهِ •

(١) ( والصاد ) : ساقطة في الاصل •

(٢) عَمْبَرٌ : حكى سيبويه عَمْبَرٌ عَلَى الْبَدَلِ قَالَ : لَا تُدْغِمُ النُّونَ وَإِنَّمَا تَحُولُهَا مِيماً وَالْمِيمُ لَا تَقَعُ سَاكِنَةً قَبْلَ الْبَاءِ فِي كَلِمَةٍ فَلَيْسَ فِي هَذَا التَّبَاسُ بَغَيْرِهِ ، وَفِي اللِّسَانِ الْعَنْبَرُ : الطَّيْبُ أَوْ الزَّعْفَرَانُ وَقِيلَ الْوَرَسُ وَالْعَنْبَرُ التَّرْسُ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّخَذُ مِنْ جُلْدَةِ سَمَكَةٍ بَحْرِيَّةٍ يُقَالُ لَهَا الْعَنْبَرُ •  
الكتاب ٤١٦/٢ • اللسان ( عنبر ، عمبر ) ٢٨٨/٦ •

(٣) شَمْبَاءُ : الشَّنْبُ نَقَطٌ بِيضَاءُ فِي الْإِسْنَانِ وَقِيلَ هُوَ حُدَّةُ الْإِنْيَابِ وَالْإِنْيُ شَنْبَاءُ • وَشَمْبَاءُ وَشَمْبٌ عَلَى إِبْدَالِ النُّونِ مِيماً لَمَّا يَتَوَقَّعُ مِنْ مَجِيءِ النُّونِ بَعْدَهَا • الْكِتَابُ ٤١٦/٢ ، اللِّسَانُ ( شَنْبُ ) ٤٨٨/١ •

(٤) فِي ل : ( بَعْدَهَا ) •

(٥) انظر التكملة للفارسي ص ٣٧٤ •



(فصل) قوله: «الطاء والدال والتاء والظاء والذال والشاء»

تُدغم بعضها في بعض.

قَالَ السَّيِّحُ: لشدّة تقاربها، وتُدغم «في الهماد والزاي والسين» لما بينهما من المقاربة أيضاً. قوله: «وهذه لا تُدغم في تلك» يعني الهماد والزاي والسين لا تُدغم في السة المتقدمة، لأنّها حروفٌ صغيرةٌ فيها زيادةٌ فلو أُدغمت فيها لفتت تلك الزيادة، وصحّ ادغام بعضها في بعض لاشتراكها في الصغيرة فيتنفي مانع الادغام، فلذلك أُدغم بعضها في بعض ولم يُدغم في السة الاولى، «والأقيس في المطبقة إذا أُدغمت تبقيّة الاطباق» وقد اعترض على النحويين في اطلاقهم الادغام في الحروف المطبقة واشترائهم بقاء الاطباق، ف قيل الاطباق صفةٌ للحروف ولا يكون إلاّ بها، وإذا لم يكن إلاّ بها وجب حصوله عند حصولها، وإذا وجب حصوله تنافى مع الادغام لأنّه يجب به ابدالها الى المدغم فيه فيؤدي الى أن تكون موجودة غير موجودة وهو متناقض، وممن أجاب بأنّ الاطباق في المطبقة كلغة في انون، وكما أمكن مجيء الغنة عند حروف الاخفاء من غير نون فلا يبعد حصول الاطباق بعد ادغام حروفه مع عدم حروف الاطباق فليس على بيرة؛ لأنّ الغنة لا يتوقّف حصولها على مجيء النون بلّ تحصل مستقلة من غير تمويث بالنون، وسببه أنّها تخرج من الخشوم والذال من الفم، فأمكن انفرد الغنة عنها. نعم لا تشين النون إلاّ بالغنة، ولا يلزم من التلازم من أحد الطرفين التلازم من الطرف الآخر وذلك بخلاف الاطباق، لأنّ الاطباق رفع اللسان الى ما يحاذيه من الحنك للنصوت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم إلاّ بنفس الحرف [١٧٩ ظ] إذ ليس هو أمراً مستقلاً، ولذلك عدّها المحققون حرفاً مستقلاً والنون حرفاً مستقلاً، وإن كنت الغنة

تلازمها لما كانت الغنة تنفصل عنها • وأشبه ما يجاب به في الحقيقة ليس بادغام ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن انطق بالثاني بعد الأول من غير نقل المسان كان كأنطق بالمثل بعد المثل فأطلق عليه الادغام لذلك ، وذلك يحس الإنسان من نفسه ضرورة عند قوله أحطت انطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها ، فلا يجوز أن يقال إن الطاء مدغمة لأن ادغامها يوجب قلبها الى ما بعدها ، وقد علم أنها لم تقلب ، ولا يصح أن يقال إن ثم حرفاً آخر ادغم في التاء مع بقاء الطاء الأولى لما يؤدي اليه من ادغام الحرف واظهاره في حالة واحدة ، ولما يؤدي اليه من التقاء الساكنين وذلك فاسد فثبت أن الأمر على ما ذكرناه من أن الطاء مينة والتاء اشتد التقارب حتى نطق بالتاء بعدها من غير فصل فأطلق عليه لفظ الادغام لذلك • وقوله كقراءة أبي عمرو : { فَرَطْتُ } (١) ، فليس بمستقيم ، فإن الاتفاق من القراءة على « فَرَطْتُ » ليس بينهم خلاف •

( فصل ) قوله : والتاء لا تدغم إلا في مثلها •

قال الشيخ : لما تقدم من شبه التثني فيها ، هذا قول النحويين ، والتحقيق أنها قد ادغمت في الباء ، قرأ الكسائي : { نَحْسِفُ بِهِمِ الْأَرْضَ } (٢) ، بادغام الفاء في الباء ، وهو عند

(١) سورة الزمر الآية : ٥٦ • تكلمة الآية ( فَرَطْتُ ) في جَنْبِ اللَّهِ • انظر الكشف ٣/٣٥٢ •

(٢) سورة سبأ الآية : ٩ • ادغم الكسائي واحده فاء ( نَحْسِفُ بِهِمْ ) في الباء والباقون بالاظهار • تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحلف فضلا البشر ص ٣٥٧ •

النحويين ضعيف" ، وقد تقدم الكلام على مثل قولك : فمن نظر الى ما فيها من شبه التفصي آخرها كالشين ، ومن نظر الى ما في الشين من ظهور ذلك أجزأ فيها الادغام ، وطبان النحويين على تخصيص الشين بالتفصي رد على من يمنع ادغام الفاء منهم في الباء لعدم الصفة المانعة للادغام منها ، وادغام الباء فيها واضح لأنها إن لم ترد عليها فلا أول من أن تماثلها في صفتها فصح الادغام على كل تقدير كقوله تعالى : { أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ } <sup>(١)</sup> ، { وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ } <sup>(٢)</sup> ، وهي مروية عن أبي عمرو والكسائي وخلاص <sup>(٣)</sup> عن حمزة •

(فعمل) قوله : والباء تدغم في مثلها ، قرأ أبو عمرو : { لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ } <sup>(٤)</sup> •

(١) سورة النساء الآية : ٧٤ • وتامها : وَمَنْ يَّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ ) نؤتيه أجراً عظيماً • اتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢ •

(٢) سورة الحجرات الآية : ١١ • وتام الآية : ( هُمُ الظالمون ) • فادغم في الآيتين السابقتين أبو عمرو والكسائي وهشام وخلاص • وخص بعض المدغمين الخلاف عن خلاص في الآية الثانية ( وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ ) فذكر فيه الوجهين • انظر تقريب النشر ص ٥٠ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩ ، ١٩٢ •

(٣) هو خلاص بن عيسى الكوفي عرض على حمزة وهو من كبار اصحابه وهو ممن روى القراءة بأسرها عنه وروى عن خلاص ابن شاذان وابن الهيثم والوزان والطلحي ، توفي سنة ٢٢٠ هـ • غاية النهاية ١/٢٧٤ ، تقريب النشر ص ٣ ، اتحاف فضلاء البشر ص ٨ •

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٠ • وتامها : وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ ( لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ) ادغم أبو عمرو ( لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ) بخلفه وكذا رويس وعن يعقوب بكماله • اتحاف فضلاء البشر ص ١٣١ •

قال الشيخ : فودغما فيها<sup>(١)</sup> واضح وفي الفاء قد تقدم عند الكلام على الفاء ، وادغامها في الميم واضح لأنها تقاربها مع زيادة الميم عليها فصحح ادغامها فيها كما يصح ادغامها في الفاء كوله : { أَرْكَبُ مَعَنَا }<sup>(٢)</sup> ، وشبهه • وقوله : « ولا يُدغم فيها إلا مثلها » لأن مقاربها الميم والفاء<sup>(٣)</sup> فامتنع ادغام الميم لهما يلزم من ذهاب الصفة التي في الغنة وامتنع ادغام الفاء عندهم لهما تقدم من شبه الثمين •

( فصل ) قوله : والميم لا تُدغم إلا في مثلها •

قال الشيخ : لهما يلزم من ذهاب غنتها لو أدغمت في مقاربها ، ولا يلزم عليه ادغامها في الواو والياء مع ابقاء الغنة كما فعل في النون لهما تقدم من أن النون حرف كرهوا النطق به ساكناً قبل حروف الفم لهما فيه من الصدع المنفور من مثله في المعتاد ولهما يلزم من اخفائه من تحسين الكلام وتزيينه بها بخلاف الميم فإن الأول مقصود فيه وليس بالكثير كلون ففعل فيه ما يفعل في النون وتُدغم فيها النون والياء • فأما ادغام النون فيها فواضح ، فإن قلت : لم لم تُدغم الميم فيها مع كون النون حرف غنة كما أدغمت النون فيها ؟ قلت : النون حرف كره التمريح به

(١) في ل : ( في مثلها ) •

(٢) سورة هود الآية : ٤٢ • وتامها ، ( ولا تكن مع الكافرين ) أدغم باء ( اركب ) في ميم ( معنا ) أبو عمرو والكسائي ويعقوب ، واختلف عن ابن كثير وعاصم وقالون وخلاد والباقون بالاظهار • اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٦ ، غيث النفع في القراءات السبع ص ٢٥٠ •

(٣) في ل : ( زائدة عليها فصحح ادغامها فيها كما صحح ادغامها في الفاء والفاء فيها ) •

ساكناً مع امكان اخفائه لما تقدم ، وليس الميم كذلك ، بل الأمر فيها بالعكس ، ألا ترى أنك لو ادغمت الميم في النون لكنت آتياً بنون ساكنة فكان مؤدياً الى الاتيان بما يفر منه لو كان ، فلم يلزم من صحة ادغام النون في الميم ادغام الميم في انون . وأمّا ادغام الباء في الميم فقد تقدم عند ذكر الباء ، وهو أنّها زائدة عليها ومقارنته لها فصيح ادغامها فيها كما ادغم فيما هو مماثل لها في ذلك .

( فعمل ) قوله : « واقتعل اذا كان بعد تائها مثاها جاز فيه البيان والادغام الى آخره » .

قول الشيخ : « قد تقدم أنّ تاء الافتعال مع ما بعدها من تاء أو مقارب بمنزلة المثلين أو المتقاربين من كلمتين ولم تجر مجرى الكلمة في وجوب الادغام في المثل ، وامتاعه في المنارب من حيث أنّ تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء أو مقارب بعدها فهي كلمة أخرى انضمت الى ما يليها فلذلك أُجريت مجرى الكلمتين فاذا قصد الى الادغام أُسكنت التاء الاولى على ما هو قياس الادغام فيجتمع ساكنان التاء والتاء المسكنة فتحركت التاء للتقاء الساكنين إداً بالفتح طلباً للخفة لأنّها الحركة التي كانت للمدغم تنبهاً عليه كما في يشمد ويعض ، وإمّا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وتحذف همزة الوصل باتفاق للاستغناء عنها وكان قياس اجرائه مجرى الكلمتين عند [ ١٨٠ ] النحويين منع لادغام لسكون ما قبل الاول لأنهم يمتنعون من ادغام مثل قرم مالك كراهة التقاء الساكنين فكذلك هذا . والجواب أنّ فيه شائبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فيجوز فيه الادغام لذلك ولم يجز مجرى « قرم مالك » لأن الانفصال فيه محقق وإنما لم يجيء في بقاء الهمزة وحذفها الوجهان في لحمر والحمر من حيث كانت الحركة في

لَحْمَرٍ مُحَقَّقَةٍ الْعَرُوضِ لَا أَصْلَ لِلْحَرْفِ فِيهَا الْبَيِّنَةُ ، وَأَمَّا هَذِهِ  
فَاصِلُهَا الْحَرَكَةُ وَسُكُونُهَا عَارِضٌ ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ لَمْ يَكُنْ اعْتِبَارُ  
سُكُونِهَا الْعَارِضِ بِأَوَّلَى مِنْ حَرَكَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ مَعَ كَوْنِهَا مَتَحَرِّكَةً وَلِذَلِكَ  
لَمْ يَخْلَفْ فِي اسْقَاطِ الْهَمْزَةِ الَّتِي يُجَاءُ بِهَا إِلَّا لِذَلِكَ السُّكُونِ  
الْعَارِضِ ، « وَمَنْ قَوْلَ قَتَلُوا بِالْفَتْحِ آ قَوْلَ تَقْتَلُونَ بِفَتْحِ الْقَافِ أَيْضًا ،  
وَمَنْ قَالَ قَتَلُوا بِكَسْرِ الْقَافِ قَالَ يَقْتَلُونَ بِالْكَسْرِ أَيْضًا لِأَنَّهَا  
مِثْلُهَا ، وَكَذَلِكَ مُقْتَلُونَ وَمُقْتَلُونَ ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مُقْتَلُونَ وَعَلْتَهُ  
مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَصْدِ الْإِتْبَاعِ .

قوله : وَتُقَلَّبُ تَاءُ الْأَفْعَالِ مَعَ تِسْعَةِ أَحْرَفٍ إِذَا كُنَّ قَبْلَهَا  
إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : وَإِنَّمَا قُلِبَتْ مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ لِمَا بَيْنَهَا (١)  
وَبَيْنَهَا مِنْ مَقَارِبَةٍ فِي الْمَخَارِجِ وَمِيعَادَةٍ فِي الصِّفَاتِ فَقَلَبُوهَا إِلَى مَقَارِبِ  
لِهَا مُوَافَقٍ لَصِنَتِهَا فَقُلِبَتْ « مَعَ الطَّاءِ وَالظَّاءِ وَالصَّادِ وَالضَّادِ وَطَاءٍ ،  
لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ مَعَ مَقَارِبَتِهَا لَهَا لَأَدَّى أَمَّا إِلَى إِدْغَامِهَا وَهِيَ لَا تُدْغَمُ فِي  
التَّاءِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَطْبَاقِ الَّذِي يَفُوتُ بِالْإِدْغَامِ ، وَإِمَّا إِلَى إِظْهَارِهَا  
فِي عَسْرِ النُّطْقِ بِهَا مَعَ الْقُرْبِهَا وَمِثَالِهَا فِي صِفَاتِهَا لِأَنَّ التَّاءَ حَرْفٌ  
شَدِيدٌ ، وَالطَّاءُ وَالصَّادُ وَالضَّادُ رَخْوَةٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّاءَ حَرْفٌ  
مِثْمُوسٌ ، وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ وَالصَّادُ حُرُوفٌ مَجْهُورَةٌ فَقَلَبُوهَا مَعَ الطَّاءِ  
لِمُخَالَفَتِهَا لَهَا فِي الْجَهْرِ وَالرَّخَاوَةِ ، وَمَعَ الضَّادِ كَذَلِكَ وَمَعَ الصَّادِ  
لِمُخَالَفَتِهَا لَهَا فِي الرَّخَاوَةِ فَقَلَبُوا تَاءَ الْأَفْعَالِ حَرْفًا يُوَافِقُ الثَّانِي فِي الْمَخْرَجِ  
وَيُوَافِقُ مَا قَبْلَهُ فِي الصِّفَةِ قَصْدًا لِنَفْسِي التَّنَافُرِ بَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَقَلَبُوهَا

(١) في ل : ( فيها ) مكان ( بينهما وبينها ) .

« مع الدالِ واذال والزاي دالاً » ، لأنَّهم لو بقَّوها تاءً لكانوا في الزاي على ما تقدَّم في حروف الاطباق ، وفي الدالِ على أحد مكروهين على إغغامٍ مغلٍ بقاءً أو اظهراً فيما قرب المثلين ، وفي الدالِ لمقاربتها للدالِ في المخرج هذا مع أنَّها تخالف الثلاثة في الصفات ، أَدَّ ، بخلقتها للدالِ والزاي فَنَّ التاءَ حرفٌ شديدٌ وهذان رخوانٌ ، والتاءَ حرفٌ مهموسٌ وهذان مجهوران ، وأمَّا مخالفتها للدالِ فلا أنَّها حرفٌ مهووسٌ والدالُ مجبورةٌ فتُلبتْ دالاً لتوافقِ التاءَ في المخرج والدالِ في الجهرِ ومع الزاي كذلك ، وقُلبتْ « مع الاءِ والسينِ تاءً وسيناً » ، يعني تاءً مع التاءِ وسيناً مع السينِ لأنَّها لو بقيتْ مع السينِ لكانتْ كالِاءٍ مع الطاءِ على ما تقدَّم ولو بقيتْ مع التاءِ لكانتْ كبقَّتْها مع اذالٍ مع أنَّها تخالفُ السينِ في الشدةِ والجهرِ وتختلفُ التاءَ في الشدةِ فتُلبتْ تاءً مع التاءِ لموافقةِ التاءِ في المخرج ، وائِاءٌ في المخرج والصفةُ جميعاً ، وكذلك قلبها مع السينِ ، وإذا قلبتِ التاءُ طاءً مع التاءِ وجبَ الادغامُ لاجتماعِ المثلينِ ، وإذا قلبتْ مع الظاءِ ففيها ثلاثةٌ أوجهٌ : الاظهارُ وهو الاصلُ والادغامُ بقلبِ الظاءِ طاءً على أصلِ قياسِ الادغامِ ، وتُقلبُ الطاءُ ظاءً ترجيحاً للحرفِ الاصلي على الحرفِ الزائدِ لينبهِ به على الاصلِ ، وإذا أبدلتْ مع الضادِ ففيها البيانُ الذي هو الاصلُ والادغامُ بقلبِ الزائدِ الى الاصلِ ولم يجيء (١) الادغامُ على أصلِ الادغامِ لِمَا يلزمُ من ادغامِ الهمادِ التي هي زائدةٌ بصفةِ الاستطالةِ على ما تقدَّم ولذلك جاءَ اضطرَبَ واضربَ ولم يأتِ اطربَ إلا على شذوذٍ ، لأنَّ فيه ادغاماً للضادِ وهو شاذٌ ، وإذا أبدلتْ مع الهمادِ ففيها ما في الضادِ سواءً ، لأنَّ الهمادَ لا تدغمُ فيما ليسَ بصغيرٍ لِمَا يلزمُ من ذهابِ صفتها فيقالُ

(١) في و : ( يجرز ) ، وهو خطأ .

اصْطَبَرَ واصْبَرَ ولا يُقْلُ اطْبَرَ ، وإذا أُبدِلَتْ مع الدال  
 وجب الادغام لاجتماع المثليين ، فيقال « ادَنْ » لا غير ، وإذا  
 أُبدِلَتْ مع الذال جاز إظهارها وجاز ادغامها على أصل الادغام  
 وهو الكير ، وجاز ادغامها بقلب الثانية اليها كما قلبت في اظلم  
 على ما تقدم فيقول « ادْ د ك ر » اد ك ر (١) ، وإذا أُبدِلَتْ  
 مع الزاي كانت كإضاد مع الطاء في إظهارها وإدغامها بقلب الثانية  
 اليها ولا تُدغم هي على قياس الادغام لما يلزم من إدغام حرف  
 صغير فيما ليس بموافق له في صفته وقد تقدم أن ذلك غير سائغ ،  
 وإذا أُبدِلَتْ مع التاء أُدغمت لا غير لاجتماع المثليين .

قوله : ومع انشاء تدغم ليس إلا بقلب [١٨٠ظ] كل واحدة  
 منها الى صاحبها .

قال الشيخ : ليس على ظاهره لأننا إنما نقاب أحديهما ولكنه  
 جمع وأراد التفصيل وأما من قال : « مُتَرَد » فقوم لا يقبلون  
 تاء الأفعال بل يبقونها على حالها ويدغمون فيها التاء على أصل  
 قياس الادغام فمن ثم جاء « لُتَرَد » و« مُتَرَد » (٢) وأتار وأتار ،  
 وإذا أُبدِلَتْ مع السين وجب الادغام لاجتماع المثليين . وقوليه  
 « ومع السين تيين وتدغم » ليس أيضاً بالجيد ، لأن الكلام  
 بعد إبدال تاء الأفعال ، ولا يصح حينئذ الادغام وأما اليان  
 في قولك مستمع فتما هو على لغة من يبقها ولا يبدلها ، وأما من  
 أبدلها فواجب عنده الادغام لاجتماع المثليين ، والذين لم يبدلوا لم

(١) (إدكر) : ساقطة من و .

(٢) قال سيبويه فمن ذلك قولهم في مُتَرَد مُتَرَد لا تهما  
 متقاربان مهموسان والبيتان أحسن ، وبعضهم يقول : مُتَرَد  
 وهي عربية جيدة والقياس مُتَرَد ، لأن أصل الادغام أن  
 يدغم الاول في الآخر . الكتاب ٤٢١/٢ .



يدغموا فيها السينَ لِمَا يلزمُ من إدغامِ [ حرف ]<sup>(١)</sup> الصغير فيما ليسَ بموافقٍ له فيه . قوله « وقد شبهوا تاءَ الضميرِ بتاءَ الافتعالِ » قال<sup>(٢)</sup> :

٢٧٥ وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ

قال الشيخُ : لَأَنَّهَا تَاءٌ شبيهَةٌ بالمتصلة ووقعتْ بعدَ الحروفِ التي يُستكرهُ اجتماعُها معها فكما قالوا : اِطَّلَبْ في اِطَّلَبْ قالوا : خَبَطَ في خَبَطَتْ ، وكذلك نَقَدَ وفَزَدَ .

قوله : قال سيويهِ : وَأَعْرَبَ الْمُتَقِينَ وَأَجُودَهُمَا أَنَّ لَا تُقَلِّبَ<sup>(٣)</sup> .

قال الشيخُ : وَإِنَّمَا ضَعَفَ ذَلِكَ فِيهَا لكونِها منفصلةً في الحقيقةِ كما في كلمةٍ أُخْرَى وكما لا يحسنُ في أُخْبِطَ تَسْعَدُ وفي فُزَ تَسْعَدُ ، أَخْبِطَ سَعَدُ وفُزَ سَعَدُ وانْقَدَ سَعَدُ ولا يحسنُ خَبَطَ وفُزَ ونَقَدَ لَأَنَّهَا مثْلُها في كونِها كلمةً منفصلةً في الحقيقةِ .

(١) ( حرف ) : ساقطة في ر ، والاصل .

(٢) البيت من قصيدة لعلقمة بن عبدة من قصيدة يمدح بها الحرث ابن شمر الغساني وهي في ديوانه ص ١٦ . وعجزه : ( فَحَقَّقْ لِسَائِسٍ مِنْ تَدَاكَ ذُنُوبُ ) خبط : الخبط الضرب للشجرة كي يسقط ورقها فتعلفه الابل فيكون من باب العطاء ، ومعنى الكلمة سديت وانعمت . ذنوب : الدلو المملأ . الشاهد فيه ابدال التاء طاءً . الكتاب ٤٢٣/٢ ، الكامل للمبرد ١٩٥/١ ، المنصف ٣٣٢/٢ ، مجاز القرآن ٢٢٨/٢ ، ابن يعيش ١٥١/١٠ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٠٦/٢ ، المفضليات ١٩٦/٢ ، شواهد الشافية ص ٤٩٤ ، الصحاح ( شأس ) ٩٣٦/٢ ، اللسان ( تأس ) ١١٠/٦ ، اساس البلاغة ١١٣/١ ، مشاهد الانصاف ص ١٦ .

(٣) الكتاب ٤٢٣/٢

قوله : وإذا كنت الراء متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام نحو استطعم واستضعف .

قال الشيخ : لسكون الثاني من المتقاربين إذا شرطه أن يكون متحركاً ، وإذا وجب الاظهار في يشددن وهما مثلاً لسكون الثاني فلا أن يمتنع في استطعم ونحوه مما ليس بمثلين أجدر .

قوله : واستدان واستضاء واستطال بتلك المنزلة .

قال الشيخ : يعني أنه لا يدغم لأن ما يدغم فيه لو ادغم في حكم السكون إذ أصله استدين واستضوا واستطول ، وتحركها عارض بانقلاب عينها الفاء وإذا وجب اظهار أشدد في قولك : أشدد اليوم عند من لفته أشدد بغير ادغام لسكون الثاني ولم يعتد بحركتها العارضة في أشدد اليوم مع كونهما مثلين فلا أن لا يعتد بهما هنا أولى .

( فعمل ) قوله : وأدغموا تاء تفعّل وتفاعّل فيما بعدها .

قال الشيخ : يعني إذا كان مقارباً لها وإنما حذفه للعلم به إذ لا يلبس أن تعمم وتقاتل لا يصح إدغامه ، فإذا أدغموا اجتمعوا هزة الوصل للنطق بالساكن لتعذر الابتداء به ، فقلوا إطيروا وإزيّنوا وإثاقلوا ، قال تعالى : { يطيروا بمسّى } (١) ، وقال : { إزيّنث } ، وقال تعالى : { أثاقلتم إلى الأرض } (٢) ، وقال تعالى : { فادّارأتم فيها } (٣) ، وليس

(١) سورة الاعراف الآية : ١٣١ ، الكشاف ٣٤٢/١ .

(٢) سورة التوبة الآية : ٣٨ . اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٢ .

(٣) سورة البقرة الآية : ٧٢ انظر اتحاف فضلاء البشر ص ١٣٩ .

الكشاف ٦٠/١ .

اطَّيَّرُوا وَافْتَعَلُوا ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِظُهُ إِطَّارُوا وَكَذَلِكَ أَتَّاقَلُوا  
 إِذْ لَوْ كَانَ افْتَعَلُوا لَكَانَ اتَّقَلُوا ، وَإِذْ رَأَوْا لَوْ كَانَ افْتَعَلُوا  
 لَكَانَ إِذْ رَأَوْا ، وَازَيَّنُوا لَوْ كَانَ افْتَعَلُوا لَكَانَ اَزَّانُوا ، وَإِنَّمَا  
 اطَّيَّرُوا وَازَيَّنُوا تَفَعَّلُوا وَكَذَلِكَ جَاءَتِ الْعَيْنُ مُشَدَّدَةً عَلَى  
 مَا كَانَتْ عَلَيْهِ ، وَاتَّقَلُوا وَادَّارُوا تَفَاعَلُوا فَلِذَلِكَ جَاءَتِ الْآلَاءُ  
 مفردةً بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْفَاءِ ، وَلَمْ يَدْغَمُوا نَحْوَ تَذَكُرُونَ لِأَنَّ أَصْلَهُ  
 تَذَكُرُونَ فَحُذِفَتِ التَّاءُ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا فَلَوْ ذَهَبُوا يَدْغَمُونَ  
 هَذِهِ الْبَاقِيَةَ لَأَذْهَبُوا الْتَائِينَ جَمِيعًا فَيَخْلُتُونَ بِالْكَلِمَةِ ، وَوَجْهُ آخَرُ  
 وَهُوَ أَنََّّهُ يُؤَدِّي إِلَى ابْتِغَاءِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ مُضَارَعَةٍ إِنْ  
 كَانَ الْمَحذُوفُ الثَّانِيَةَ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ جِنْسِهَا إِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ  
 الْأَوَّلَى ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مُضَارِعًا عَرِيًّا عَنْهَا •

( فَعِل ) قوله : « وَمِنْ الْإِدْغَامِ الشَّاذِ قَوْلُهُمْ : سِتْ »

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ « وَمِنْ الْإِدْغَامِ الشَّاذِ » لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ  
 الْإِدْغَامَ بَعْدَ إِبْدَالِ السِّينِ تَاءً لَيْسَ بِشَاذٍّ لِثِقَلِ النُّطْقِ بِهَا مَعَهُ ، وَكَذَلِكَ  
 اتَّفَقَ عَلَى إِدْغَامِ مِثْلِ قَدْ تَيَسَّنَ وَوَدَّتْ حَتَّى كَانَتْهُمَا مِثْلَانِ ، وَإِنَّمَا  
 الشُّذُوزُ فِي إِبْدَالِ السِّينِ تَاءً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالشُّذُوزِ أَنََّّهُ لَمْ  
 يَقَعْ مِثْلُهُ مَدْغَمًا وَلَا مَظْهَرًا فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ إِلَّا أَنَّ نِسْبَةَ الشُّذُوزِ إِلَيْهِ  
 مَعَ الْإِدْغَامِ كَنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ مَعَ الْأَظْهَارِ ، إِلَّا أَنََّّهُ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ :  
 إِنَّ قِيَاسَ كَلَامِ الْعَرَبِ لَوْ قَدَّرْنَا وَقْعَهُ أَنْ يَكُونَ مَظْهَرًا ؛ لِأَنَّهَا  
 فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ لَا يَدْغَمُونَ الْمُتَقَارِبِينَ فِي كَلِمَةٍ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ  
 مِنَ اللَّبْسِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَدْغَمُوا (عَتَدَانُ) فِي جَمْعِ عَتُودٍ ،  
 وَإِنْ كَانَ يُسْتَكْرَهُ النُّطْقُ بِهِ • قَوْلُهُ : « وَمِنْهُ وَدَّ » [١٨١] فِي لُغَةِ  
 بَنِي تَمِيمٍ وَأَصْلُهُ وَتَدَّ ، وَالْكَلَامُ فِيهِ يَدَّ اسْكَانَ التَّاءِ كَالْكَلامِ فِي

(سنت) • ومن قول : عُدَّ في (عُدَّان) <sup>(١)</sup> والتَّزِيم (وتد) •  
بتحريك العين ولم يسكنها كما أسكن كَتَفَ ، فَنَّهُ قَرَّ مِمَّا  
يلزمه من أحد أمرين ، الإدغام المؤدي إلى اللبس والاضهار ،  
المؤدي إلى الثقل كما أنهم امتنعوا من بناء فَعَلٍ مِمِّدراً لو تَدَّ فلم  
يقولوا : وَتَدَّ لِمَا يلزمهم من ثقلٍ إِنْ أَظْهَرُوا وَلَبَسَ إِنْ أَدْغَمُوا

(فعل) قوله : وقد عدلوا في بعض ملاقي المثليين المتقاربين  
لأعواز الإدغام في الحذف إلى آخره •

قول الشيخ : لَأَنَّهُمْ لَمَّا ثَقُلَ عَلَيْهِمْ اجْتِمَاعُ الْمُثْلِيِّينَ مِنْ غَيْرِ  
إِدْغَامٍ وَتَعَذُّرِ الإِدْغَامِ عَدَلُوا إِلَى مَا هُوَ شَبِيهُ بِالْإِدْغَامِ مِنْ إِحْدَافٍ الَّذِي  
لَا يَفِيهِ سَكُونٌ اِثْنَانِي ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْأَوَّلِ مُتَحَرِّكًا ،  
أَمَّا لَوْ سَكَنَ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْأَظْهَارُ كَقَوْلِكَ : يَشْمَدَدُنْ وَشَبَهْ ،  
لَأَنَّهُ لَا يَفِرُّ مِنْ ثَقُلٍ إِلَى مُتَعَذِّرٍ فَتَعَذَّرَ الإِدْغَامُ وَالْحَذْفُ فَاعْتَفَرَ  
الاسْتِقْطَالَ ، لَأَنَّهُ أَخْفُ الْمَكْرُوهَاتِ لِلْإِزْمَةِ ، وَكَأَنَّمَا كَثُرَ <sup>(٢)</sup> مَثَلُهُ  
فِي كَلَامِهِمْ حَسُنَ الْحَذْفُ فِيهِ وَمَا قَلَّ لَمْ يَحْسُنْ لَتَرْجِيحِ الثَّقُلِ  
فِيهِ بِالْكَرَّةِ اِتِّبَاعِي يَأْزِمُ مِنْهَا تَلَارَرُهُ <sup>(٣)</sup> فَذَلِكَ كَانَ ظَلَمْتُ أَكْثَرَ مَنْ  
مَسَّتْ ، وَهَذَا فِي الْمُثْلِيِّينَ كَثِيرٌ عَلَى مَا ذُكِرَ • وَأَمَّا فِي الْمُتَقَارِبِينَ فَلَمْ  
يَأْتِ مُخَفَّفًا إِلَّا فِي مِثْلِ بَنِي <sup>(٤)</sup> الْعَنْبَرِ وَبَنِي <sup>(٥)</sup> الْعِجْلَانِ مَعَ كَوْنِهِ

(١) الكتاب ٤٢٩/٢ •

(٢) في ر : ( ليس ) ، وهو خطأ •

(٢) في ل : ( كثرته ) ، وما أثبتناه أفضل •

(٤) بنو العنبر : العنبر : أبو حي من تميم ، وهو العنبر بن عمرو

ابن تميم ، وينتسب إليه بنو العنبر ، قال سيبويه ومن الشاذ

قوالهم في بني العنبر بَلْعَنْبَرٍ بِحذف النون •

الكتاب ٤٣٠/٢ • اللسان ( عنبر ) ٢٨٨/٦ •

(٥) بنو العجلان : حي من العرب ، وعجل : قبيلة من ربيعة ،

اللسان ( عجل ) ٤٥٦/١٣ •

قليلًا ، وَيَسْتَطِيعُ ، وإنْ كَانَ كَثِيرًا لِمَا فِيهِ مِنْ اجْتِمَاعِ التَّاءِ وَالطَّاءِ  
وَالدَّالِ مَعَ شِدَّةِ التَّقَارُبِ بَيْنَ التَّاءِ وَالطَّاءِ وَالَّذِي حُذِفَ كَوْنُ  
الطَّاءِ مُتَحَرِّكَةً لِإِعْلَالِ ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ تُحَذَفْ كَمَا لَمْ تُحَذَفْ فِي  
يَسْتَطِيعُ وَشَبَّهِهُ لِمَا كَانَتْ سَاكِنَةً كَأَدَائِهِ إِلَى اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ  
فَلَا (١) يَسْتَقِمُّ تَجْرُكُ الْأَوَّلِ مِنْهَا ، وَأَمَّا « اسْتَخَذَ » فَيُحْتَمَلُ أَنْ  
لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، لِأَنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ : اسْتَخَذَ  
وَلَوْ كَانَ مِنْهُ لَجَاءَ الْأَصْلُ إِذْ لَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنْ وَجُودِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ  
الْمَعْهُودَ حَذْفَ الْأَوَّلِ لَا حَذْفَ الثَّانِيَةِ مِمَّا اسْتَقْبَلَ فِيهِ الْاجْتِمَاعُ  
وَتَعَذَّرَ الْأَدْغَامُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ بِمَعْنَى اتَّخَذَ فَلَوْ كَانَ عَلَى اسْتَفْعَلَ  
لَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ فِي الظَّاهِرِ [ وَيُضْعَفُ ] (٢) أَنْ يَكُونَ مِنَ اتَّخَذَ  
بَعْدَ (٣) إِبْدَالِ السَّيْنِ مِنَ التَّاءِ عَلَى أَنَّهُ شَذَّازٌ كَيْفَمَا قَدَرُوا • وَأَمَّا  
« يَسْتَنِعُ » بِالتَّاءِ فَمِثْلُهُ فِي الشَّدُوذِ وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي أَنَّ الْأَصْلَ  
يَسْتَطِيعُ (٤) إِذْ لَا مُحْتَمَلَ لَهُ غَيْرُهُ ثُمَّ فِيهِ تَقْدِيرَانِ : أَحَدُهُمَا

(١) فِي وَ : ( فِيمَا لَا ) •

(٢) ( وَيُضْعَفُ ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل •

(٣) فِي ل : ( الْبَعْدُ ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

(٤) فِي اسْتَطَاعَ أَرْبَعُ لُغَاتٍ عَلَى رَأْيِ الْفَرَّاءِ ، اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ  
بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ فَهُوَ مِنْ أَطَاعَ يُطِيعُ ،  
وَالثَّانِيَةِ اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحِهَا  
فِي حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَهُوَ اسْتَفْعَلَ نَحْوَ اسْتَقَامَ وَاسْتَعَانَ ،  
وَالثَّلَاثَةِ اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَوَصْلِهَا  
وَفَتْحِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَالْمُرَادُ اسْتَطَاعَ فَحُذِفَتِ التَّاءُ تَخْفِيفًا  
لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الطَّاءِ وَهَمَا مِنْ مَعْدِنٍ وَاحِدٍ ، وَالرَّابِعَةُ اسْتَاعَ  
بِحَذْفِ الطَّاءِ لِأَنَّهَا كَالْتَّاءِ فِي الشَّدَّةِ وَتَفْضُلِهَا بِالْأَطْبَاقِ ، وَقِيلَ  
الْمَحْذُوفُ التَّاءُ ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا أَبْدَلُوا مِنَ الطَّاءِ بَعْدَ تَاءٍ  
مِنْ مَخْرَجِهَا وَهِيَ أَخْفَى ، وَهُوَ حَذْفٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ • وَالْأَوَّلَى  
رَأْيُ سَيِّبُوهِ حَيْثُ قَالَ : وَمَنْ قَالَ يَسْتَطِيعُ فَإِنَّمَا زَادَ السَّيْنُ عَلَى  
أَطَاعَ يُطِيعُ وَجَعَلَهَا عَوْضًا مِنْ سَكُونِ مَوْضِعِ الْعَيْنِ •  
الْكِتَابُ ٤٢٩/٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٤٢٩/١٠ •

أن يكون المحذوف الطاء ، وإن كانت ثانية كما كان المحذوف من  
استخذ الثانية لما تعدّر حذف الأولى ويضعف ههنا من حيث  
إمكان حذف الأول لتحرك الثاني فيقال 'يَسْتَطِيع' (١) كما هو الكثير  
ويمكن أن يُجَابَ بأنّ الطاء في حكم السكون وحركتها عارضة  
فكانها في الحكم ساكنة إذ وزانها وزان التاء الثانية (٢) فهي  
استخذ سواء ، ويجوز أن تكون مبدلة من الطاء بعد حذف  
التاء كونه قيل (٣) 'يَسْتَعِ' ، إلا أن إبدال التاء من الطاء  
ضعيف ، وإنما ضعف بِلَعْنَبَر وشبهه وإن كان اجتماعهما (٤)  
مع لام التعريف كثيراً لأمرين : أحدهما أنّهما من كلمتين  
منفصلتين ، والمتصل أكد من المنفصل ، والثاني أنّهما في الحقيقة لم  
يجتمعا لما بينهما من الفصل بالياء في ( بني ) ، والواو في ( بنو ) ،  
والالف في ( على ) لأنّها مرادة فكنت فاصلة في الحقيقة بينهما •

قوله : وإذا كانوا مِمَّنْ يحذفون مع إمكان الادغام في  
يَتَسَعُ وَيَتَقَي •

قال الشيخ : يريد أنّهم كرهوا اجتماع المثلين مع إمكان  
تحقيقه بالادغام حتّى حذفوا هرباً من اجتماعهما مع إمكان ضرب من  
التخفيف فيهما وإذا فعلوا ذلك فيه فلأنّ يفعلوا (٥) في الذي لم يكن  
فيه ضرب من ضروب التخفيف أولى على أن يتسمع ويتقي

- 
- (١) في و : ( يَسْتَطِيع ) ، وهو تصحيف •  
(٢) في و ، ل ، ب : ( الساكنة ) ، وهو خطأ •  
(٣) ( قيل ) : ساقطة في و •  
(٤) في ر ، ب : ( اجتماعها ) ، وهو تحريف •  
(٥) في ل : ( يفعلوه ) ، وهو تحريف •

ضعيفٌ ولولا ذلك لكان الحذف مِمَّا يَعمَدُ فيهِ الادغامُ أولى كما  
تبيِّن بالاستدلال ، وإنَّما هو أولى من يتسَّع ويتَّقى بالتبَّارِ  
شدوذهما • والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب •

فرغ من تحرير هذا الكتاب بعون الله وحسن توفيقه أضعف  
عبد الله تعالى أبو بكر بن علي بن محمد في شهر ربيع الأول سنة  
ست وخمسين وستمائة هجرية ، والحمد لله رب العالمين والتملة  
تلى محمد وآله <sup>(١)</sup> •



(١) تختلف النسخ في الخاتمة ، وعلى العموم فإنَّها تنصُّ على  
أسماء النساخ وتاريخ النسخ كما هو مبين في وصف النسخ •

## الفهارس العامة

- ١ - فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق .
- ٢ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٣ - فهرس الاحاديث الشريفة .
- ٤ - فهرس الامثال والاقوال .
- ٥ - فهرس الاشعار والارجاز .
- ٦ - فهرس الاعلام .
- ٧ - فهرس الموضوعات .





## (١) مصادر ومراجع البحث والتحقيق

### ١ - المخطوطات :

- ١ - اصلاح (١) الخلل الواقع في كتاب الجمل تأليف محسن عبدالله السيد البطلوسي مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (١١١٠) نحو .
- ٢ - الامالي النحوية لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (٢٦) نحو ، واخرى مصورة من السعودية بالجامعة العربية بمعهد المخطوطات المصورة برقم (٣٥٨) نحو .
- ٣ - البرهان لامام الحرمين الجويني مخطوطة بدار الكتب في القاهرة تحت رقم (٢٥٨٧٥ ب ) اصول الفقه .
- ٤ - التوطئة في النحو للشيخ أبي علي عمر بن محمد الشلوبين الاشبيلي مخطوطة بدار الكتب في القاهرة برقم (٦٦٨) نحو .
- ٥ - الحلل في شرح ابيات الجمل لابن السيد البطلوسي مخطوطة بدار الكتب برقم (١١١٠) نحو .
- ٦ - شرح الايضاح والتكملة للعكبري مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠٧) نحو .
- ٧ - شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوطة بدار الكتب برقم (٥٦٧) نحو ومخطوطة اخرى من مكتبة الظاهرية برقم (١٦٨٧) نحو .
- ٨ - شرح السيرافي على كتاب سيبويه مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة برقم (٢٦١٨١) نحو .

---

(١) الاسم السابق موجود في المخطوطة وهو غير واضح وعند مراجعة الفهارس وجدت عنوانه ( الحلل في اصلاح ٠٠٠ الخ ) .

- ٩ - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب مخطوطة مصورة في معهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم (١٣٩) نحو .
- ١٠ - المحصل في شرح المفصل للعكبري مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٩٢) نحو .
- ١١ - مختصر المنتهى لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٤ أصول .
- ١٢ - المقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب في القاهرة برقم (٦٨) عروض .
- ١٣ - منتهى الطلب من اشعار العرب تأليف محمد بن المبارك بن ميمون المجلد الخامس من المخطوطة الموجودة حاليا في جامعة ييل في امريكا .
- ١٤ - نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب لشيخ الاسلام جمال الدين الاسنوي مخطوطة بدار الكتب برقم (٢٠) عروض .
- ١٥ - الوافية في نظم الكافية لابن الحاجب مخطوطة بدار الكتب برقم (١٤٠٩) نحو .

#### ب - الرسائل الجامعية :

- ١٦ - الاستشهاد في النحو العربي رسالة ماجستير لعثمان الفكي بابكر مقدمة الى كلية دار العلوم سنة ١٩٦٩م .
- ١٧ - التكملة لابي علي الفارسي رسالة ماجستير تحقيق السيد كاظم بحر المرجان مقدمة الى كلية الآداب في القاهرة سنة ١٩٧٢م .
- ١٨ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور صاحب جعفر مقدمة الى كلية الآداب في جامعة القاهرة سنة ١٩٧١م .

١٩- شرح المقدمة لابن بابشاذ رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور محمد أبو الفتوح مقدمة الى كلية دار العلوم سنة ١٩٧٤م .

#### ج - المطبوعات :

٢٠- أتحاف السادة المتقين بشرح اسرار احياء علوم الدين تصنيف السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي مع كتاب الاملاء على اشكالات الاحياء للغزالي .

٢١- أتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر تأليف الشيخ أحمد الدمياطي تصحيح علي محمد الضباع مطبعة عبدالحميد حنفي مصر ١٣٥٩هـ .

٢٢- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة تأليف الدكتور احمد مكي الانصاري طبع في القاهرة سنة ١٩٦٤م .

٢٣- أبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٨م .

٢٤- أبو حيان النحوي للدكتور خديجة الحديشي مطبعة دار التضامن بغداد سنة ١٩٦٦م .

٢٥- الاتقان في علوم القرآن للسيوطي الطبعة الثالثة سنة ١٩٥١م مطبعة الحلبي واولاده .

٢٦- أخبار النحويين البصريين تأليف أبي سعيد السيرافي تحقيق فريتس كرنكو المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٣٦م .

٢٧- الازمنة والامكنة لأبي علي المرزوقي مطبعة دائرة المعارف حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٣٢هـ .

- ٢٨- اساس البلاغة تأليف جارا الله الزمخشري مطبعة الكتبي القاهرة سنة ١٩٥٨ م .
- ٢٩- الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٣٠- الاشتقاق للاصمعي تحقيق الدكتور سليم النعيمي مطبعة السعادة بغداد سنة ١٩٦٨ م .
- ٣١- اصلاح المنطق لابن السكيت المتوفي سنة ٢٤٤ هـ تحقيق احمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دار المعارف مصر ١٩٤٩ م .
- ٣٢- اصول التشريع الاسلامي للاستاذ علي حسب الله مطبعة العلوم الطبعة الاولى القاهرة ١٩٥٢ م .
- ٣٣- اصول الفقه للشيخ محمد الخضري المطبعة الرحمانية الطبعة الثانية ١٩٣٣ م .
- ٣٤- اصول نقد النصوص ونشر الكتب برجستراسر اعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٣٥- الاضداد في اللغة تأليف محمد بن القاسم الانباري تحقيق عبدالقادر سعيد المطبعة الحسينية مصر ، وتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة الكويت ١٩٦٠ م .
- ٣٦- اعجاز القرآن للباقلاني تحقيق السيد احمد صقر دار المعارف مصر .
- ٣٧- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف ابن خالويه طبع في حيدر آباد الدكن .
- ٣٨- الاعلام لخير الدين الزركلي الطبعة الثانية مطبعة كوستاتوماس وشركاه ، ١٩٥٥ م .

- ٣٩- الاعلاق الخطيرة في ذكر امراء الشام والجزيرة لابن شداد تحقيق سامي الدهان المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٧٦ م .
- ٤٠- الاغراب في جدل الاعراب لأبي البركات ابن الانباري تحقيق سعيد الافغاني مطبعة دار الفكر بيروت ١٩٧١ م .
- ٤١- الاقتراح للسيوطي الطبعة الثانية طبع حيدر آباد الدكن سنة ١٣٥٩ هـ .
- ٤٢- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطلويوسي تصحيح عبدالله افندي المطبعة الادبية بيروت ١٩٠١ م .
- ٤٣- الامالي لأبي علي القالي الطبعة الثانية مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٩٢٦ م .
- ٤٤- الامالي الشجرية لهبة الله أبي علي بن حمزة المعروف بابن الشجري طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ .
- ٤٥- امالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم دار احياء الكتب العربية القاهرة .
- ٤٦- أنباء الرواة على أنباء النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ٤٧- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الانباري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الرابعة ١٩٦٨ م .
- ٤٨- الايضاح للفارسي تحقيق الدكتور حسن الشاذلي مطبعة دار التأليف مصر ١٩٦٩ م .
- ٤٩- الايضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك مطبعة المدني مصر ١٩٥٩ م .

- ٥٠- البحر المحيط لأبي حيان الطبعة الأولى القاهرة ١٣٢٨هـ .
- ٥١- البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ الطبعة الأولى بيروت ١٩٦٦م .
- ٥٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة الطبعة الأولى مطبعة السعادة ١٣٢٦هـ ، وطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤م .
- ٥٣- البيان في غريب أعراب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق الدكتور عبد الحميد طه دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٩م .
- ٥٤- تاج التراجم في طبقات الحنفية للشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا مطبعة العاني بغداد ١٩٦٢م .
- ٥٥- تاج العروس للسيد مرتضى الزبيدي مطبعة دار صادر بيروت ١٩٦٦م .
- ٥٦- تاريخ آداب اللغة العربية جرجي زيدان مطبعة دار الهلال .
- ٥٧- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار مطبعة دار المعارف القاهرة ١٩٦١م .
- ٥٨- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي مطبعة المعارف حيدر آباد الدكن الهند .
- ٥٩- ترجمة رجال القرنين السادس والسابع المعروف الذيل على الروضتين لأبي شامة الطبعة الأولى ١٩٤٧م .
- ٦٠- تسهيل فيل الأمازي في شرح عوامل الجرجاني لأحمد بن محمد زين ابن مصطفى الغطاني على متن العوامل النحوية لعبد القاهر الجرجاني مطبعة دار أحياء الكتب مصر .

- ٦١- التصريف الملوكي تأليف ابن جني ، تحقيق محمد سعيد بن مصطفى  
النعسان مطبعة دار المعارف دمشق الطبعة الثانية ١٩٧٠م .
- ٦٢- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة تحقيق احمد صقر دار احياء الكتب  
العربية مصر ١٩٥٨م .
- ٦٣- تفسير القاسمي دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي الطبعة  
الاولى ١٩٥٧م .
- ٦٤- تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق ابراهيم عطوة  
عوض مطبعة البابي ١٩٦١م .
- ٦٥- التنبيهات على اغلاط ابن السكيت لعلي بن حمزة مطبعة دار المعارف  
مصر ، ( مع كتاب المنقوص والممدود للفراء ) .
- ٦٦- توجيه اعراب ابيات ملغزة الاعراب لابي الحسن علي بن عيسى  
الرماني تحقيق سعيد الافغاني مطبعة الجامعة السورية دمشق  
١٩٥٨م .
- ٦٧- جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة  
٣١٠هـ ، المطبعة الاميرية بولاق ١٣٢٨هـ .
- ٦٨- جمهرة اللغة لابن دريد الطبعة الاولى حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ .
- ٦٩- الجمال للزجاجي تحقيق ابن أبي شنب مطبعة كلنيسك باريس ١٩٥٧م .
- ٧٠- جمهرة الامثال لابي هلال العسكري ( مع مجمع الامثال للميداني )  
المطبعة الخيرية مصر ١٣١٠هـ .
- ٧١- حاشية الامير على مغني اللبيب للسيد محمد الامير مع ( مغني اللبيب  
لابن هشام ) مطبعة دار احياء الكتب القاهرة .



٧٢- حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الازهرية المطبعة الحجرية  
بمصر سنة ١٢٩٩هـ .

٧٣- حاشية الصبان على شرح الاشمولي دار احياء الكتب العربية عيسى  
البابي وشركاه ، مصر .

٧٤- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي تحقيق علي  
النجدي وجماعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر مصر .

٧٥- حسن الصداية في اشعار الصحابة تأليف هرسك وموستانر لي جابي  
زادة علي فهمي دار سعادة ( روشن مطبعة مبي ) ١٣٢٤هـ .

٧٦- حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة للسيوطي طبع سنة ١٣٢٧هـ  
القاهرة .

٧٧- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام تأليف احمد  
احمد بدوي ، مطبعة نهضة مصر القاهرة .

٧٨- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية للبغدادي  
طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .

٧٩- الخصائص الابن جني تحقيق محمد علي النجار مطبعة دار الكتب في  
القاهرة ١٩٥٢م .

٨٠- دائرة المعارف الاسلامية نقلها الى العربية محمد ثابت واحمد الشناوي  
١٩٣٣ ، وترجمة عباس محمد وعبد الحميد يونس وجماعة .

٨١- دائرة المعارف للمعلم بطرس البستاني طبع بيروت ١٩٧٦م .

٨٢- الدور النوامع على همع الهوامع للشنقيطي مطبعة كردستان العلمية  
في القاهرة ١٣٢٨هـ .

- ٨٣- دلائل الاعجاز في علم المعاني عبدالقاهر الجرجاني تصحيح الشيخ محمد عبدة والتركزي الطبعة الثانية مطبعة المنار القاهرة ١٣٣١هـ .
- ٨٤- الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب لابن فرحون الطبعة الاولى ١٣٥١هـ .
- ٨٥- ديوان ابي الاسود الدؤلي تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٤م .
- ٨٦- ديوان أمية بن ابي الصلت حققه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .
- ٨٧- ديوان أوس بن حجر تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ١٩٦٠م .
- ٨٨- ديوان ابن مقبل تحقيق الدكتور عزة حسن طبع دمشق ١٩٦٢م .
- ٨٩- ديوان الاخل رواية ابي عبدالله محمد بن العباس اليزيدي عن ابي سعيد السكري عن محمد بن حبيب عن ابن الاعرابي عنى بنشره انطوان الصالحاني الطبعة الثانية المطبعة الكاثوليكية بيروت .
- ٩٠- ديوان الاعشى الكبير ميمون بن قيس شرح وتعليق الدكتور محمد حسن المطبعة النموذجية بالحلمية .
- ٩١- ديوان بشر بن ابي خازم الاسدي تحقيق الدكتور عزة حسن دمشق سنة ١٩٦٠م .
- ٩٢- ديوان جميل بثينة جمعه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .
- ٩٣- ديوان حاتم الطائي واخباره طبع لندن ١٨٧٢م .
- ٩٤- ديوان حسان بن ثابت الانصاري شرح ضابط بالحربية مطبعة السعادة مضر . ( ومطبعة الدولة التونسية سنة ١٢٨٠هـ ) .

- ٩٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي صنعة عبدالعزيز الميمني مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٨م .
- ٩٦- ديوان ذي الاصبع العدواني تحقيق عبدالوهاب علي العدواني ومحمد نائف الدليمي مطبعة الجمهور الموصل ١٩٧٣م .
- ٩٧- ديوان ذي الرمة حققه بشير يموت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .
- ٩٨- ديوان زهير بن سلمى صنعة ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٤٤م .
- ٩٩- ديوان سحيم عبد بني الحساس ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الدار القومية القاهرة .
- ١٠٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني تحقيق صلاح الدين الهادي مطبعة دائرة المعارف مصر ١٩٦٨م .
- ١٠١- ديوان عبيد بن الابرص دار صادر بيروت ١٩٥٨م .
- ١٠٢- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات تحقيق .
- DR. N. RHODOKA NAKIS WIEN 1902.
- ١٠٣- ديوان العجاج رواية الاصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السلطي المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧١م .
- ١٠٤- ديوان عروة بن الورد تحقيق وشرح اكرم البستاني مطبعة دار صادر بيروت ١٩٥٣م .
- ١٠٥- ديوان علقمة الفحل بشرح الاعلام الشنتمري حققه لطفي الصقال راجعه الدكتور قباوة دار الكتاب العربي حلب ، ( ومطبعة الجزائر جول بول ) .
- ١٠٦- ديوان الفرزدق شرح وتعليق عبدالله الصاوي ، مطبعة مصر .

- ١٠٧- ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي واحمد مطلوب مطبعة العاني بغداد ١٩٦٢م .
- ١٠٨- ديوان كعب بن مالك تحقيق سامي مكّي العاني مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٦م .
- ١٠٩- ديوان لبيد بن ربيعة شرح ابراهيم جزي دار القاموس الحديث بيروت .
- ١١٠- ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكيت تحقيق الدكتور شكري فيصل ، مطبعة دار الفكر .
- ١١١- ديوان النمر بن تولب صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩م .
- ١١٢- رسائل في اللغة والنحو . وهي ثلاث رسائل :  
 ١ - كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس .  
 ٢ - كتاب الحدود في النحو للرماني .  
 ٣ - كتاب منازل الحروف للرماني أيضا .
- تحقيق الدكتور مصطفى جواد ، المؤسسة العامة للطباعة بغداد ١٩٦٩م .
- ١١٣- الروض الآنف للسهيلى مطبعة الجمالية مصر .
- ١١٤- سراج القارئ المبتدىء وتذكار المقرئ المنتهى لابي القاسم علي بن عثمان في شرح منظومة الشاطبي ( حرز الاماني ووجه التهاني ) ، مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٥٥م .
- ١١٥- السلوك لمعرفة دول الملوك للمعريزي تصحيح محمد مصطفى زياد ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤م .

- ١١٦- سير اعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي  
المتوفى ٧٢٧هـ - تحقيق ابراهيم الايباري .
- ١١٧- السيرة النبوية للإمام ابن هشام مطبعة الجمالية مصر .
- ١١٨- سنن النسائي تصحيح الغمراوي المطبعة الميمنية مصر ١٣٠٦هـ .
- ١١٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي نشر مكتبة  
القدسسي القاهرة ١٣٥٠هـ .
- ١٢٠- شرح ابن حجر على متن نخبة الفكر في مصطلح اهل الأثر لابن حجر  
العسقلاني ، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٩م .
- ١٢١- شرح أبيات سيبويه تأليف احمد بن محمد النحاس المتوفى سنة  
٣٣٨هـ تحقيق زهير زاهد مطبعة الغرى النجف الاشرف ١٩٧٤م .
- ١٢٢- شرح الاشموني على الفية ابن مالك مع ( حاشية الصبان ) دار احياء  
الكتب العربية البابي الحلبي القاهرة .
- ١٢٣- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ،  
مطابع سجل العرب القاهرة .
- ١٢٤- شرح التصريح لخالد الازهري على التوضيح لالفية ابن مالك لابن  
هشام بحاشية ياسين مطبعة الوفاء ١٣١٢هـ .
- ١٢٥- شرح ديوان امرىء القيس تأليف حسن السندوبي مطبعة الاستقامة  
القاهرة . (وتحقيق احمد ابو الفضل ابراهيم) مطبعة دار المعارف .
- ١٢٦- شرح ديوان جرير تأليف محمد اسماعيل الصاوي الطبعة الاولى  
مطبعة الصاوي مصر .
- ١٢٧- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي نشر احمد أمين وعبدالسلام هارون  
الطبعة الاولى مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٥١م .

- ١٢٨- شرح ديوان طرفة ، عنتره ، علقمة . دار الفكر .
- ١٢٩- شرح ديوان كثير بن عبدالرحمن ( كثير عزة ) عنى بجمعه هنرى  
بيرس مطبعة جول كربونل الجزائر ١٩٢٨م .
- ١٣٠- شرح ديوان كعب بن زهير صنفه الحسن بن الحسين السكرى  
مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٥٠م .
- ١٣١- شرح شافية ابن الحاجب للرضى الاستربادي تحقيق محمد نور  
الحسن وجماعة مطبعة حجازي القارة .
- ١٣٢- شرح شواهد الشافية لعبدالقادر البغدادي تحقيق محمد نور الحسن  
وجماعة مطبعة حجازي القاهرة .
- ١٣٣- شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن  
مالك تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي مطبعة لجنة البيان القاهرة .
- ١٣٤- شرح شواهد المغني للسيوطي تصحيح الشيخ محمد محمود التلاميذ  
الشنقيطي .
- ١٣٥- شرح القصائد التسع المشهورات صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد  
النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ تحقيق أحمد خطاب مطبعة الحكومة  
بغداد ١٩٧٣م .
- ١٣٦- شرح الكافية لابن الحاجب مطبعة دار الطباعة العامرة الاستانة  
١٣١١ .
- ١٣٧- شرح الكافية للرضى الاستربادي المطبعة العامرة الاستانة سنة  
١٢٧٥هـ .
- ١٣٨- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري تحقيق عبدالعزيز  
أحمد مطبعة البابي الحلبي مصر ١٩٦٣م .

- ١٣٩- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق احمد محمد شاكر دار المعارف مصر ١٩٦٦م .
- ١٤٠- شرح المفصل لابن يعيش تحقيق جماعة ، دار الطباعة بالمنيرة .
- ١٤١- شعر النابغة الجعدي الطبعة الاولى ١٩٦٤م دمشق .
- ١٤٢- الصاحب ابن عباد حياته وأدبه للشيخ محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٧م .
- ١٤٣- الصاحب بن عباد الوزير الاديب العالم الدكتور بدوي طبانة مطبعة مصر .
- ١٤٤- الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس مطبعة المؤيد القاهرة ١٩١٠م .
- ١٤٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري مراجعة أحمد عبدالغفار عطار مطبعة دار الكتاب العربي ١٩٥٦م .
- ١٤٦- صحيح البخاري وبهامشه عمدة القارىء لشرح العلامة العيني دار الطباعة العامة سنة ١٠٣٨هـ .
- ١٤٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي نشر مكتبة القدسي ١٣٥٣هـ .
- ١٤٨- الطالع السعيد الجامع لاسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد اللادفوى مطبعة الجمالية مصر ١٩١٤م .
- ١٤٩- طبقات الشافعية لاسنوى تحقيق عبدالله الجبوري مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٠م .
- ١٥٠- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي الطبعة الاولى المطبعة الحسينية القاهرة .

- ١٥١- علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح دار العلم للملايين .
- ١٥٢- العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق القيرواني الطبعة الاولى ١٩٢٥م مطبعة امين هندية مصر .
- ١٥٣- العين للخليل تحقيق الدكتور عبدالله درويش مطبعة العاني بغداد ١٩٦٧م .
- ١٥٤- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري نشر ج . براجستراسر مصر ١٩٣٢م .
- ١٥٥- غيث النفع في القراءات السبع لسيد علي النوري الصفاقسي مطبعة الحلبي ١٩٥٥م .
- ١٥٦- الفاخر للمفضل بن سلمة تحقيق عبدالحليم الصاوي الطبعة الاولى مطبعة دار احياء الكتب .
- ١٥٧- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير للشوكانى الطبعة الاولى مطبعة الحلبي مصر .
- ١٥٨- فرائد اللآل في مجمع الامثال للشيخ ابراهيم السيد علي الاحدب ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٣١٢هـ .
- ١٥٩- فحول الشعراء ، الفرزدق ، النابغة ، جميل بثينة ، ذو الرمة ، أمية ابن ابي الصلت المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م .
- ١٦٠- فقه اللغة تأليف الدكتور علي عبدالواحد وافي ، الطبعة الرابعة ١٩٥٦ م ، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة .
- ١٦١- النهرست لابن النديم المطبعة الرحمانية مصر ١٣٤٨هـ .
- ١٦٢- القاموس الاسلامي وضع أحمد عطية الله طبع القاهرة ١٩٦٣م .



- ١٦٣- القواعد النحوية مادتها وطريقتها الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٦٤- الكامل للمبرد تحقيق ابو الفضل ابراهيم مطبعة نهضة مصر الفجالة .
- ١٦٥- الكتاب لسيبويه مع (حاشية الشنتمري) طبعة بولاق سنة ١٣١٦هـ .
- ١٦٦- كتاب الغريبين غريبي القرآن والحديث لاحمد الهروي تحقيق محمود محمد الطناحي مطابع الاهرام القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٦٧- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل للزمخشري مع ( حاشية ابن المنير ) مطبعة محمد الطبعة الاولى ١٩٥٤هـ .
- ١٦٨- الكنى والالقباب تأليف عباس محمد رضا القمي تحقيق حسن الحسني الوساني مطبعة العرفان صيدا لبنان ١٩٣٩ م .
- ١٦٩- لسان العرب لابن منظور مطبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٦٨م .
- ١٧٠- ما تلحن فيه العوام للكسائي ضمن ثلاث رسائل تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجوتي المطبعة السلفية القاهرة .
- ١٧١- ما يجوز للشاعر في الضرورة لابي عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني المتوفي سنة ٤١٢هـ تحقيق المنجي الكعبي المطبعة الرسمية التونسية سنة ١٩٧١م .
- ١٧٢- المبهج في تفسير اسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني مطبعة الترقى ، دمشق ١٣٤٨هـ .
- ١٧٣- مجاز القرآن صنعة ابي عبيدة تحقيق وتعليق الدكتور محمد فؤاد الطبعة الاولى ١٩٥٤م مطبعة السعادة مصر .
- ١٧٤- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة الحكومة بالكويت لسنة ١٩٦٢م .

١٧٥- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى  
أبيات مفردة منسوبة إليه تصحيح وليم بن الورد البروسي مطبعة  
ليسيف برلين ١٩٠٣ م .

١٧٦- المدارس النحوية تأليف الدكتور شوقي ضيف مطبعة دار المعارف  
القاهرة .

١٧٧- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان لسبط بن الجوزي الطبعة الأولى حيدر  
آباد الدكن ١٩٥١ م .

١٧٨- مراتب النحويين تصنيف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر .

١٧٩- معاني القرآن للفراء تحقيق الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي  
مراجعة علي النجدي مطبعة النهضة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م .

١٨٠- مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني  
تأليف الدكتور إبراهيم حسن مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٤٧ م .

١٨١- معجم الأدباء لياقوت راجعته وزارة المعارف العمومية مطبوعات دار  
المأمون و ( تحقيق الدكتور أحمد رفاعي مطبعة دار المأمون مصر ) .

١٨٢- معجم البلدان لياقوت تصحيح محمد أمين الخانجي الطبعة الأولى  
١٩٠٦ م ، مطبعة السعادة القاهرة .

١٨٣- المعاجم العربية تأليف الدكتور عبد الله درويش مطبعة الرسالة القاهرة  
١٩٥٦ م .

١٨٤- المعجم في بقية الأشياء لأبي هلال العسكري تعليق إبراهيم الأبياري  
مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤ م .

١٨٥- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق محمد احمد جاد المولى

دار احياء الكتب العربية القاهرة .

١٨٦- مسائل خلافة لأبي البقاء العكبري تحقيق محمد خير الحلواني حلب .

١٨٧- مسند الامام ابي عبدالله أحمد بن حنبل المروزي .

١٨٨- مظاهر الشعوبية في الادب العربي الدكتور محمد نبيه حجاب الطبعة

الاولى مطبعة النهضة القاهرة ١٩٦١ م .

١٨٩- المعجم المفهرس الالفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبدالباقي

مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤ هـ .

١٩٠- مغني اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة

المدني القاهرة .

١٩١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم للمولى احمد

مصطفى المعروف بطاش زادة . مطبعة دار المعارف النظامية حيدر آباد

الندكن ١٣٢٩ هـ .

١٩٢- المفصل للزمخشري تصحيح حمزة فتح الله مطبعة الكوكب الشرقي

الاسكندرية ١٢٩١ هـ .

١٩٣- الفضليات تحقيق احمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون الطبعة

الرابعة دار المعارف مصر .

١٩٤- مقتضب للمبرد تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة القاهرة ١٣٨٨ هـ .

١٩٥- المقرب لابن عصفور تحقيق الدكتور احمد عبدالستار الجوازي

وعبدالله الجبوري مطبعة العاني بغداد ١٩٧١ م .

١٩٦- منتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل لابن الحاجب

مطبعة السعادة مصر الطبعة الاولى ١٣٢٦ هـ .

١٩٧- المنصف شرح ابن جني لتصريف المازني تحقيق الاستاذين ابراهيم

مصطفى وعبدالله الامين ، مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٥٤م .

١٩٨- المنقوص والممدود للفراء مع التنبيهات لعلي بن حمزة ، تحقيق

عبدالعزیز اليميني مطبعة دار المعارف مصر .

١٩٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة تأليف جمال الدين بن تفری

بردی الاتابكي مطبعة دار الكتب القاهرة .

٢٠٠- نزهة الالباء في طبقات الادباء لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق

الدكتور ابراهيم السامرائي مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٩م .

٢٠١- نزهة ذوی الكيس وتحفة الادباء في قصائد امرئ القيس دار الطباعة

السلطانية باريس ١٨٣٦م .

٢٠٢- النوادر في اللغة لأبي زيد تعليق سعيد النحوي المطبعة الكاثوليكية

لبنان ١٩٦٤م .

٢٠٣- هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين تأليف اسماعيل

باشا البغدادي مطبعة المعارف استانبول ١٩٥١م .

٢٠٤- معجم الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تصحيح محمد بدرالدين

النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت . (تصوير على الاصل) .

٢٠٥- الورقة لأبي عبدالله محمد بن داود بن الجراح المتوفى ٢٩٦هـ ،

تحقيق عبدالستار احمد ، مطبعة دار المعارف مصر ١٩٥٣م .

٢٠٦- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان لابن خلكان تحقيق محمد محيي

الدين عبدالحميد ، القاهرة ١٩٤٨م ، و ( المطبعة الميمنية بمصر

١٣١٠هـ ) .

207 — GESCHICHTE DER ARABISCHEN LITTER-  
ATUR VON PROF. DR. C. BROCKELM ANN  
ERSTER SUPPLEMENT AND LEIDEN E. J.  
BRILL 1937.



## (٢) فهرس الآيات

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
	« سورة الفاتحة » ١	
٧	• غير المنضوب	٢٧٠
٧	• ولا الضالين	٣٦٤، ٢٧٨، ٢٢٩/٢
	« سورة البقرة » ٢	
٢٠	• ولو شاء الله لذهب بسمهم	٥١٠/٢
٣١	• أنبؤني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين	٤١٧
٤٢	• ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق	٢٥/٢
٧١	• وما كادوا يفعلون	٩٤، ٩٣/٢
٧٣	• واذا قتلتم نفساً ( فأدرأتم فيها )	٥١٧/٢
٧٤	• فهي كالحجارة أو أشد قسوة	٢٠٠/٢
٩٠	• بشما اشتروا به أنفسهم	١٠١، ٩٩/٢
١١١	• وقالوا ان يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى	١٨١
١٢٨	• ( وأرنا مناسكنا ) وتب علينا	٦٤/٢
١٧٧	• وأقام الصلاة	٦٣٣

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
١٨٤	وان تصوموا خير لكم •	١٩٤/٢
١٨٤	فمن كان منكم مريضاً أو على سفر •	٥٤٠
	( فعدة من أيام أخر ) •	
١٨٩	واتقوا الله لعلكم تفلحون •	٢٠٠/٢
١٩٥	ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة •	١٤٧/٢
١٦٧	فلا رفث ولا فسوق •	٣٩٢
١٩٨	فاذا أفغضتم من عرفات •	٢٧٨/٢
٢٠٠	أو أشد ذكراً •	٣٢١/٢
٢٠٠	كذكركم آباءكم •	٣٢١/٢
٢٢١	( ولعبد مؤمن ) خير ممن مشرك ولو كان أبا •	١٨٤
	• أتعجبكم •	
٢٢٨	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ( ثلاثة قروء ) •	٦١٣
٢٣٣	أن يتم الرضاعة •	٢٣٣/٢
٢٧١	أن تبدوا الصدقات ( فنعما هي ) •	١٠٠/٢، ٤٨٧/١
٢٧٤	الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار •	٢٠٦، ٢٠٤، ٢٠٣
	سرا وعلانية فلهم أجرهم •	
٢٨٢	أن تضل أحداهما فتذكر •	٢٤٩/٢
٢٨٢	أن يمل هو •	٢٧١/٢
٢٨٦	لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت •	١٣٢/٢

رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

« سورة آل عمران » ٣

٢٤١	آلم الله	٣٥٥/٢
٧	فأما الذين في قلوبهم زيغ •	٢٦٠/٢
٢٦	قل اللهم مالك الملك •	٢٩١
٤٥	اسمه عيسى بن مريم •	٤١٧
٧٢	( وقالت طائفة ) من أهل الكتاب •	٤٩١/٢
٧٥	يؤده اليك •	٢٨٣/٢
١٢٠	وان تصبروا وتتقوا لا يضركم •	٤٩٠/٢
١٥٤	قل ان ( الامر كله لله ) •	٤٢٤
١٥٤	يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية	٩٧/٢
١٥٩	( فبما رحمة من الله ) لنت لهم •	٢٢٨/٢
١٨٥	فمن زحزح عن النار •	١٩٦/٢
١٩٠	ان في خلق السماوات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات •	٤٢٦

« سورة النساء » ٤

١١	( وان كانت واحدة ) فلها النصف •	١٦٥
١٩	فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً •	٢٤٩/٢



رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

٢٤	والمحصنات من النساء ( الا ما ملكت أيمانكم ) •	٤٨٧
٥٨	ان الله نعماء يعظكم به •	١٠١/٢
٦٤	ولو أنهم اذا ظلموا أنفسهم •	١٦٩/٢
٦٦	( ولو أنهم فعلوا ) ما يوعظون به •	١٦٩/٢
٦٦	ولو أنا كتبنا عليهم •	١٦٩/٢
٦٦	ما فعلوه الا قليل منهم •	٣٦٧
٧٤	ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً •	٥١٠/٢
٧٩	وكفى بالله شهيداً •	٢٣٠/٢
٩٥	ما فيها آلهة الا الله •	٣٧٠
١٧١	ولا تقولوا ثلاثة ( انتهوا خيراً لكم )	٣٠٨
١٧٦	ان امرو هلك •	٢٥٩/٢
١٧٦	يبين الله لكم أن تضلوا •	٣٦١، ٣٢٦/٢

« سورة المائدة ، ٥ »

١٨	وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحبائهم •	١٨١
١٩	أن تقولوا ( ما جاءنا من بشير ولا نذير ) •	٢١٥/٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٨	والسارق والسارقة ( فاقطعوا أيديهما )	٥٣٤
٥٤	يا أيها الذين آمنوا ( من يرتد ) منكم .	٣٥٩/٢
٦٩	أن الذين آمنوا والذين هادوا ( والصابئون ) .	١٨٣/٢
١١٧	أن أعبدوا الله ربي وربكم .	٢٣١/٢
« سورة الانعام » ٦		
٢٣	ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا .	٣٠/٢
٢٩	وما نحن بمبعوثين .	١٥٢/٢
٥٧	( ان الحكم ) الا الله يقض الحق وهو خير الفاصلين .	٣٦١/٢
٩١	ثم ذرهم في خوضهم يلعبون .	٣٩/٢
٩٦	( وجعل الميل سكناً والشمس والقمر حساباً ) .	٦٤٠
١٠٦	أنها اذا جاءت لا يؤمنون .	١٦٥/٢
١٠٩	وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون .	١٩٥/٢
١٠٦	لأن جاءتهم آية لؤمنن بها	١٩٥/٢
١١٠	كما لم ؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون .	١٩٥/٢

رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

١١٢	ان ربك هو ( أعلم من يصل عن سيله ) •	٦٦٣
١٢١	وان أظعنوهم انكم لمشركون •	٤٥/٢
١٨٠	لم تكن ( أمنت ) من قبل •	١٨١/٢
« سورة الاعراف » ٧		
٤	وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً وهم قائلون •	٤٢٥
١٢	ما منعك ألا تسجد •	٢٢٨/٢
٢٨	أتقولون على الله ما لا تعلمون •	٢٣٩/٢
٧٥	للذين استضعفوا لمن آمن منهم •	١٥٦
٧٥	للذين استضعفوا •	٤٣٦
١٣١	يطيروا بموسى •	٥١٧/٢
١٣٢	مهما تأتتا به من آية •	٤٨٨
١٦٠	وقطعناهم ( اثنتى عشرة أسباطا ) ٩	٦١٢
١٧٠	انا لا نضيع أجر المصلحين •	١٨١/٢
١٧٢	ألست بربكم قالوا بلى •	٢٢١/٢
١٧٧	ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا •	١٠٤/٢
١٨٥	وأن عسى أن يكون •	٢٢٧، ٢٠١/٢

رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

٤٣/٢	من يضل الله فلا هادي له ويذرهم •	١٨٦
	« سورة الانفال » ٨	
١٩٦/٢	ولو أراكمهم كثيراً لفشلتم ولتباذعنكم في الأمر ولكن الله سليم •	٤٣
	« سورة التوبة » ٩	
٣٦١	فاقتلوا المشركين •	١٥
١٧٧، ١٧٦	وان أحد من المشركين استجارك •	١٦
٢٣٢/٢	وضاقت عليكم الأرض بما رحبت •	٢٥
٢٥١/٢	وان خفتم عملة فتموت يغنيكم الله ممن فضله •	٢٨
٥١٧/٢	انقلتم الى الأرض •	٣٨
٤٨٣	وخضتم كالذي خاضوا •	٦٩
١٥٨/٢	من أول يوم أحق •	١٠٨
٤٧٤	من بعد ما ( كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم أنه بهم رؤوف •	١١٧
	« سورة يونس » ١٠	
١٩٢/٢	وآخر دعواهم ( أن الحمد لله رب العالمين ) •	١٠

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٢٢	حتى اذا كنتم في الفلك •	١٤٦/٢
٢٦	للذين أحسنوا الحسنى وزيادة •	٤٢٧
٢٧	والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة •	٤٢٧
٥٨	فبذلك فليفرحوا •	٢٧١/٢
٦٨	أتقولون على الله ما لا تعلمون •	٢٣٩/٢
٧١	فأجمعوا أمركم وشركاءكم •	٣٢٤
١٠٥	وأن أقم وجهك للدين خفيًا ولا تكن من المشركين •	٢٢٧/٢
	« سورة هود » ١١	
١	من لدن حكيم •	٤٠٢
٨	ألا يوم يأتهم ليس مصروفًا عنهم •	٨١٤، ٨٦/٢
٤٢	( أركب معنا ) ولا تكن مع الكافرين •	٥١١/٢
٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٣٦٥
٧٢	وهذا بعلي شيخاً •	٣٢٤
٨٠	لو أن لي بكم قوة •	٢٠١/٢
٨١	ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك •	٣٦٦
٨٧	انك لانت الحليم الرشيد •	٢٨٧، ٢٣٣/٢
١١١	وان كلا لما ليوفيهم •	١٨٨/٢

« سورة يوسف » ١٢

١٧٣	( فصبر جميل ) والله المستعان على	١٨
٣٩٧	قلن حزن الله ما هذا بشراً •	٣١
١٥٦/٢	حاش لله •	٣١
٣٦١/٢	( وقالت اخرج ) عليهن •	٣١
٤١٧	ودا تعبدون من دونه الا أسماء	٤٠
٢١٨/٢	فلن أبرح الارض •	٨٠
٤٢٤	( وسأل القرية ) التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وأنا لصادقون •	٨٢
٤٥٨/٢	( ومن يتق ويصبر ) فان الله لا يضيع أجر المحسنين •	٩٠

« سورة الرند » ١٣

٣١٣/٢	عالم الغيب والثمالة الكبير المتعال •	٩
٤٨٢	الله ( يسط الرزق لمن يشاء ) •	٢٦
٢٧١/٢	ولو أن قرآنا سيرت به الجبال •	٣١
١٤٨/٢	كفى بالله شهيدا •	٤٣

« سورة الحجر » ١٥		
٢	( ربما يود الذين ) كفروا لو كانوا مسلمين •	٢٣٦، ١٥٢/٢
« سورة النحل » ١٦		
٢٤	واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الاولين •	٤٩٦
٥٣	وما بكم من نعمة فمن الله •	٢٠٣
٦٧	ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه •	١٤٤/٢
١٢٤	( وان ربك ليحكم بينهم ) يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون •	٢٧٣/٢
« سورة الاسراء » ١٧		
٤٢	اذأ لأبتغوا الى ذي العرش سيلا	٤٦٥/٢
١٠٠	قل لو أنتم تملكون •	٢٥٨/٢، ١٦٨/٢، ١٧٦
١١٠	( أيَّاماً تدعوا ) فله الاسماء الحسنى	٤٠٩، ١٨٣
« سورة الكهف » ١٨		
١٨	وكلهم باسط ذراعيه بالصيد •	٦٤٠

رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

٢٥	• ثلاثمائة سنين •	٦١١
٣٣	• كلتا الجنة أتت أكلها •	١٢١
٣٨	• لكنما هو الله ربي •	٣١٦، ٣١٥، ١٧٥/٢
٩٦	• أتوني أفرغ عليه قطرا •	١٦٦
٩٧	• فما استطاعوا أن يظهره •	٣٩٠/٢
١١٠	• انما الحكم اله واحد •	١٦٣/٢

« سورة مريم » ١٩

٦٥	فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب •	٣٨/٢، ٢٤٣
٢٦	( فادا ترين ) من البشر أحدا فقولي أنني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم انسيا •	٢٨٠، ٢٧٤/٢
٣٨	• أسمع بهم وأبصر •	٢٩١
٦٦	ويقول الانسان اذا ما مت لسوف أخرج حيا •	٥١٣

« سورة طه » ٢٠

٣١	• أتمد به أزري •	٣٥٩/٢
٤٤	• لعله يتذكر أو يخشى •	٢٠٠/٢



رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٧١	( ولأصلبكم في جذوع النخل ) ولتعلمن أننا أشد عذابا وأبقى •	١٤٦/٢
٧٧	( فأضرب لهم طريقاً في البحر يبسا لا تخاف دركاً ) ولا تخشى •	٤١/٢
٨٢	ثم أهتدى •	٢٠٧/٢
١١٢	ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً •	٢٤٩/٢
« سورة الأنبياء » ٢١		
٢٢	( لو كان فيها آلهة إلا الله ) لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون •	٢٤١/٢، ٣٧٠، ٣٦٣
٧٣	وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا •	٣٤٩/٢
« سورة الحج » ٢٢		
٥	( لنبين لكم ونقر في الأرحام •	٢٩/٢
٢١	وليطوفوا بالبيت لعتيق •	٢٧٢/٢
٣٠	فاجتنبوا الرجس من الأوثان •	١٤٢/٢
٤٦	فأنها لا تعمي الأبصار ( ولكن تعمي القلوب التي في الصدور ) •	٤٧٣

رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

« سورة المؤمنون » ٢٣

٢٠٦/٢	ثم خلقنا النطفةعلقة فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظماً فكسونا العظام • لحماً	١٤
٢٤٤	وان لكم في الانعام لعلرة نسقيكم مما في بطونها •	٢١
١٥٥، ١٤٦/٢	فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك •	٢٨
١٥٩/٢	هيئات هيئات لما توعدون •	٣٦
٣٥٠/٢	حتى اذا ( جاء أحدهم ) الموت •	٩٩

« سورة النور » ٢٤

١٧٣	يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال اذا أخرج يده لم يكذبها •	٣٧، ٣٨
٩٤، ٩٣/٢	( ويخشى الله ) ويتقه فأولئك هم الفائزون •	٤٠
٣٥٧/٢	ومن يطع الله ورسوله ( ويتقه ) •	٥٢
٢٨٤/٢	يؤمنون بالله ورسوله •	٦٢
٥٠٣/٢	لبعض شأنهم •	٦٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٦٣	قد يعلم الله •	٢٣٦/٢
٦٤	قد يعلم ما أُنتم عليه •	١٥٣/٢
٤٣	يكاد سنا برقه •	٤٩١/٢
	« سورة الفرقان » ٢٥	
٢١	وعتو عتوآ كبيرآ •	٤٦٤/٢
٢٨.٢٧	يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتي ليتني لم أَتخذ فلانا خليلا •	١٠٨
	« سورة الشعراء » ٢٦	
٦١	قال أصحاب موسى انا لمدركون •	٢٦٧/٢
١٩٧	أو لم يكن لهم آية •	٤٧٣
٢٠٨	وما أَهْلَكْنَا من قرية الا لها منذرون •	٣٧٧
	« سورة النمل » ٢٧	
١٨	( قالت نملة ) يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم •	٥٦٢
٢٥	( ألا يسجدوا ) لله الذي يخرج الخب •	٣٠٤

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٦	( فما أتاني الله ) خير مما أتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون •	٣١٨/٢
٧٢	( ردف لكم ) بعض الذي تستعجلون •	١٤٩/٢
٨٧	ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله •	٢٣٤
٨٨	( وترى الجبال ) تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب •	٢٣٤
٨٨	( صنع الله ) الذي أتقن كل شيء انه خير بما تفعلون •	٢٣٤
« سورة القصص » ٢٨		
٣٢	( وأضمم اليك ) جناحك من الريب •	٣٥٩/٢
٣٨	( ما كن لهم الخيرة ) سبحان الله تعالى عما يشركون •	٥٢
٨٢	ويكانه لا يفلح الكافرون •	٥٠٧
« سورة العنكبوت » ٢٩		
١٤	فأبث فيهم ألب سنة الا خمسين عاما •	٣٦٠

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٣	ولما أن جاءت رسلنا •	١٩٨/٢
	« سورة الروم » ٣٠	
٣٤	وهم من بعد غلبهم سيفلون •	٢٣٦
٤	لله الامر من قبل ومن بعد •	٤٩٢
٣٦	وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يفتنون •	٥١٤
	« سورة لقمان » ٣١	
١٤	( أشكر لي ) ولوالديك الى المصير	٥٠٥/٢
٢٧	( ولو انما في الارض من شجرة	١٦٨/٢، ١٧٧
	أولام ) والبحر يمدده من بعده سبعة أبحر	٢٤٢، ١٧٠/٢
	ما نفذت كلما الله •	٢٥٩
	« سورة الاحزاب » ٣٣	
٦٠	( لئن لم ينته المنافقون ) والذين في قلوبهم مرض •	٤٥/٢
	« سورة سبأ » ٣٤	
٩	( نخسف بهم الارض ) أو نسقط عليهم كسفاً من السماء •	٥٠٩ ٤٩٥/٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
١٨	( سيروا فيها ليالي ) وأياماً آمنين •	٥٥٠
٤٨	قل أن ربي يقذف بالحق علام الغيوب •	١٨٠/٢
	« سورة يس » ٣٦	
١٠	( سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ) لا يؤمنون •	١٩٠
٧٢	( فمنها ركوبهم ) ومنها يأكلون •	٥٥٧
	« سورة الصافات » ٣٧	
١٧	انهم لهم المنصورون •	١٧٦/٢
٤٧	لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون •	٣٩٣
١٠٤	وناديناه أن يا ابراهيم •	٢٣١/٢
١٤٧	وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون •	٢٠٠/٢
	« سورة ص » ٣٨	
٣٠	( نعم العبد ) انه أوَّاب •	١٠٢/٢
٥٠	مفتحة لهم الابواب •	٦٥١

رقم الآية واسم السورة ورقمها رقم الصفحة

« سورة الزمر » ٣٩

٢٩١	• قل اللهم فاطر السموات والارض	٤٦
٥٠٩/٢	• فرطت في جنب الله	٥٦
٢٢١/٢	• لو أن الله هداني	٥٧
٢٢١/٢	• قد جاءتك آياتي	٥٩

« سورة غافر » ٤٠

٣١٣/٢	• ويا قوم اني أخاف عليكم يوم التناد	٣٢
٢٨/٢	• فاذا قضى أمراً فإنما يقول له ( كن فيكون )	٦٨

« سورة فصلت » ٤١

٣١٣	• وأما ثمود فهديناهم	١٧
٢٢٩/٢	• ولا تستوي الحسنة ولا السيئة	٣٤

« سورة الشورى » ٤٢

٢٠٠/٢	• لعل الساعة قريب	١٧
-------	-------------------	----

« سورة الزخرف » ٤٣

١٣	وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا •	٤٨٧
٣٣	ليوتهم سقفاً من فضة •	١٥٦
٤١	( فأما تذهبن بك ) فإنا منهن منتقمون •	٢٥٥/٢
٥٣	أن الله يغفر الذنوب جميعا •	١٤٣/٢
٦٨	( يا عباد لا خوف عليكم ) اليسوم ولا أتم تحزنون •	٣١٨/٢
٧١	وفيها ما تشتهيه الأنفس •	٤٦٠
٧٧	( وزادوا يا مالك ) ليقتض علينا ربك •	٥٧٦، ٢٩٥

« سورة الدخان » ٤٤

٣٥	وما نحن بمنشرين •	٢١٥/٢
٤٩	ذق انك أنت العزيز الكريم •	٢٨٧/٢

« سورة الاحقاف » ٤٦

٣١	( يغفر لكم من ذنوبكم ) ويجركم من عذاب أليم •	١٤٣/٢
----	---	-------



« سورة محمد » ٤٧

٢٢٩ ( فأما منا بعد وأما فداء ) حتى تضع الحرب أوزارها •

٢٢٩ ( ففسدوا الوثائق ) •

« سورة الفتح » ٤٨

٢٣/٢ تقاتلونهم أو يسلمون •

« سورة الحجرات » ٤٩

٣١٦ ( لا تقدموا بين يدي الله ورسله ) • واتقوا الله •

١٧٦ ( ولو أنهم صبروا ) حتى تخرج •

٥١٠/٢ ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون •

« سورة ق » ٥٠

٢٣٧ عن اليمين وعن الشمال قعيد •

٧٩/٢ ( لمن كان له قلب ) أو ألقى السمع وهو شهيد •

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٥٠	« سورة النجم » ٥٣ عادا الاولى •	٣٤٥/٢
٦٠	« سورة الرحمن » ٥٥ هل جزاء الاحسن الا الاحسان •	٢٣٩/٢
٤٤	« سورة الواقعة » ٥٦ لا بارد ولا كريم •	٢٧٩/٢
٧٥	« سورة النجم » ٥٦ فلا أقسم بدواقع النجوم •	٢٢٩/٢
٢٩	« سورة الحديد » ٥٧ ( لئلا يعلم ) أهل الكتاب ألا يقدرّون على شيء من فضل الله •	٢٢٨/٢
٩	« سورة الممتحنة » ٦٠ ( انما ينهاكم الله ) عن الذين قاتلوكم في الدين •	١٦٣/٢
٥	« سورة الجمعة » ٦٢ مثل الذين حملوا التوراة •	١٠٤/٥

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٨	قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم •	٢٠٦
	« سورة المنافقون » ٦٣	
١٠	( فأصدق وأكن ) من الصالحين •	٤٣/٢
	« سورة الطلاق » ٦٥	
٧	( لينفق ذو سعة من سعته ) ومن قدر عليه رزقه •	٣٧٠/٢
	« سورة التحريم » ٦٦	
٤	فقد صغت قلوبكما	٥٣٤
	« سورة القلم » ٦٨	
٦	بأيكم المفتون •	١٤٧/٢، ٦٢٩
٩	( ودوا لو تدهن ) فيدهنون •	٢٦٠/٢
	« سورة الحاقة » ٦٩	
١٩	هاؤم اقرؤا كتابية •	١٦٦
٢٨	وما غنى غنى ما له	٢٨٢/٢

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٢	( ذرئها سبعون ذراعاً ) فسلكوه •	١٠٠/٢
	« سورة المعارج » ٧٠	
٢	ذي المعارج تعرج •	٥٠١/٢
	« سورة نوح » ٧١	
٤	( يغفر لكم ) من ذنوبكم ويؤخركم •	٥٠٥، ٤٩٥/٢
١٧	والله أنبتكم من الأرض نباتاً •	٢٢٢
	« سورة الجن » ٧٢	
١٦	( وألزم استقاموا ) على الطريقة لاسقيناهم ماء غدقا •	٢٢٧/٢
	« سورة المزمل » ٧٣	
٨	وتبتل اليه تبتيلاً •	٢٢٢
١٨	السماء منفطر به •	٥٥٨
	« سورة المدثر » ٧٤	
٤٩	فما لهم عن التذكرة معرضين •	٣٢٩
٥٥	فمن شاء ذكره •	٥٦٠

رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

« سورة القيامة » ٧٥

٢٧٣/٢	( لا أقسم ) يوم القيامة •	١
٥٥٤	وجمع الشمس والقمر •	٩
٢٦٧/٢	يقول الانسان يومئذ أين المفر •	١٠

« سورة الانسان » ٧٦

٢٤٠/٢	( هل أتى على الانسان ) حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً •	٢
١٣٨	ملاسلا وأغلالا وسعيرا •	٤
٢٩٩/٢	( قواريرا ) من فضة قدروها تقديرا •	١٦، ١٥
١٣٨	كانت قواريرا من فضة •	١٦، ١٥
٢١٢/٢	ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً •	٢٤

« سورة المرسلات » ٧٧

٣٠/٢	ولا يؤذن لهم فيعتذرون •	٣٦
------	-------------------------	----

« سورة التكويد » ٨١

٤٩٣/٢	واذا النفوس زوجت •	٧
٩٤	علمت نفس ما أحضرت •	٩٤

رقم الآية      الآية واسم السورة ورقمها      رقم الصفحة

١٨٠، ١٧٠، ١٦٠، ١٥٠      فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس  
والليل اذا عسعس • والصبح اذا  
تنفس •

١٧      والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس •      ١٥٤/٢

« سورة الانشقاق » ٨٤

١٦      اذا السماء انشقت •

١٨      والقمر اذا انشق •      ١٥٤/٢

« سورة البروج » ٨٥

١٠      ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم  
يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب  
الحريق •

١٤، ١٥، ١٦      وهو الغفور الودود ، ذو العرش  
المجيد • فعال لما يريد •      ٢٠٣

« سورة الطارق » ٨٦

٤      ان كن نفس لما عليها حافظ •      ٢٧٤/٢

« سورة الاعلى » ٨٧

١      سبح اسم ربك الاعلى •      ٤١٧

« سورة الفجر » ٨٩

٣١٣/٢	والليل اذا يسر •	٤
٣١٩/٢	فيقول ربي اكرم • فيقول اهان	١٦٤١٥

« سورة الشمس » ٩١

٣٠١/٢	والشمس وضحاها •	١
٢٣٢/٢	والسما وما بناها •	٥

« سورة الليل » ٩٢

٣٣١/٢، ٥١٢	والليل اذا يغشى •	١
١٥٣/٢	والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلّى	٢٤١
٣٣٢/٢	والنهار اذا تجلّى •	٢

« سورة الضحى » ٩٣

٢٦٢/٢	فأما اليتيم فلا تقهر •	٩
-------	------------------------	---

« سورة العلق » ٩٦

٣٩٨/٢	لنسفعا بالناصية •	١٥
-------	-------------------	----

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
« سورة البينة » ٩٨		
١	( لم يكن الذين كفروا ) من أهل الكتاب •	٣٤٣، ٢٧٦/٢
« سورة الاخلاص » ١١٢		
٢، ٦	الله أحد •	٢٧٨/٢
٤	ولم يكن له كفواً أحد •	٨٩/٢





### (٣) فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
ان أحبكم الي وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقاً وأن أبغضكم •	٤١٢
انكن لأنتن صواحبات يوسف •	١٣٩
بعثت الى الاحمر والاسود •	٥١
كاشاة العائرة بين الغنمين •	٥٣٣
كما تكونوا يولى عليكم •	٢٣٤/٢
لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسه النار ولا تحله القسم •	١٦/٢
لأخذوا مصافكم •	٢٧٢/٢
( ليس من ابراهيم في امسفر )	٤٠٦/٢
( واجله الوارث منا ) دناء	٢٤٢



## (٤) فهرس الأمثال والأقوال

المثل والقول	رقم الصفحة
• أصبح ليل	٢٨٨
• أعط القوس باريها	٥٢٠
• أطرق كرا أطرق كرا ان النعامة في القرى	٢٨٩
• أفند مخزوق	٢٨٨
• الا حظية فلا ألية	١٧٨
• اذهب بندي تسلم	٤٢١
• أمت في حجر لا فيك	١٨٦
• انتهوا خيراً لكم	٣٠٨
• ان تأتي فأهل الليل وأهل النهار	٣١٠/٢
• أنفع من تفريق العصا	٥٧
• أهلك والليل	٣٠٧
• أو فرقا خير من حب	٢٢٦
• تعشوا الجدي قبل أن يتغداكم	٢٢٦
• حتى قعدت كأنها حربة	٧٣/٢
• الحق أبلج والباطل لجلج	٥٢
• خبز الشعير يؤكل ويذم	٥٥
• رب فرق خير من حب	٢٢٦
• رهباك خير من رحماك	٢٢٦
• شراً من ذا ناب	١٠٩/٢، ١٨٥/١
• شربجيتك الى مخة عرقوب	١٨٥

٢٢٦	• غضب الخيل على اللجم
٨٢	• قبح الله معزى خيرها خطة
٣٠٨	• كل شيء ولا شتمة حر
٣١٠	• كن من أي طير الله شئت
٣٠٨	• كليهما وتمرا
٤١٤/٢	• لم يُجرّم من فُزِدَ له
٧٩/٢	• لم يوجد كان مثلهم
١٧٧	• لو غير ذات سوار لطمتي
٧٣/٢	• ما جاءت حاجتك
١٨٥	• مأربة لا حفاوة
٣٠٦	• ماز رأسك والسيف
٤٢٨	• ما كل سوداء تمر ولا بيضاء مشحمة
٣١٠	• من أنت زيدا
٦٥/٢	• من يسمع يخل
٣٨٠	• الناس مجزيون بأعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر
٢٤٢/٢، ٢٠٧	• نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
٣٠٨	• هذا ولأزعماك
٤١٤/٢	• هكذا فزدي
٥٤٥	• هالك في الهواك
٣٠٩	• وراءك أوسع لك
٣١٠	• وان تأتي فأهل الليل وأهل النهار
٥٥	• يجري بليق ويذم

## (٥) فهرس الاشعار والارجاز

- ١ - الابيات المرقمة هي التي ذكرها الشارح في اثناء شرحه ورقمتها ابتداءً من أول الكتاب الى نهايته .  
٢ - الابيات غير المرقمة هي التي أشار إليها الشارح في اثناء الشرح أو ذكر منها كلمة واحدة ، ولجل ذلك لم اضع لها رقماً .

صدر البيت      قافيته      بحرته      اسم قائله      رقم الشاهد      الصفحة

### ( الهمزة )

وامرجاه	بما شاء	رجز	عروة بن خزام العنري	٢٥٤	٢٨٤/٢
اذا عاش	والفتاء	وافر	الربيع بن ضبع الفزاري	١٢٩	٣٥٣
قالوا تعال	صداء	طويل	يزيد بن محزم	١١٣	٢٩٩
ان لله	شقاء	خفيف		٦٦	٢٠٩
وبلدة	أفياؤها	رجز		٢٥٨	٣٩٦/٢
ما ان رأيت	الصحراء	كامل			٤٥٧/٢

### ( الباء )

ان لها	حبا	رجز		٨	٧٠٤، ٦٨٢، ٧١
يا عجبا	أرنبا	رجز		٢٠	٨٨
نحي الذنابات	أقربا	رجز	العجاج	٢٢٢	١٥٨/٢
يسر	ذهابا	وافر		٢٤٥	٢٣٣/٢
لن تراها	طيبا	خفيف	ابن قيس الرقيات	٨٣	٢٤٧
حتى اذا	ولا طلبا	كامل	أوس بن حجر	٨٤	٢٤٨
مثل الحريق	فالتها	رجز	رؤبة	٢٥٥	٣١٥/٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
في ليلة	الطنبا	بسيط	مرة بن محكان	١٧٤	٦٢٥
لأنكحني ببة	خدبة	رجز	هند بنت أبي سفيان	١٤	٧٨
جارية	معقبه	رجز	الاغلب العجلي	٩٠	٢٦٩
كأنها	مطيوبة	رجز			٤٣٦/٢
كذبتهم	وتحلب	طويل	الاسدي	٩	٧٢
ومصعب	أطيبها	وافر	ابن قيس الرقيات	٤٦	١٥٠
وقد جعلت	نابها	طويل	مغلس بن لقيط الاسدي	١٥٩	٤٦٥
فاجزوا	معيوب	بسيط		١١٥	٣٠٤
فمن يك	لغريب	طويل	الشبابي البرجمي	٥٢	١٦٧
اياك	جالب	طويل	الفضل بن عبدالرحمن القرشي	١١٧	٣٠٥
أتهجر	تطيب	طويل	المخبل السعدي أو للاعشى	١٣٠	٣٥٧
هذا لعمركم	ولا أب	كامل	ضمرة بن ضمرة	١٣٩	٣٩٥
تراد	فركوب	طويل	علقمة بن عبده التميمي	١٧٥	٦٣٠
وما هو	أجيب	طويل		٢٠٢	٢٤/٢
وفي كل	ذنوب	طويل	علقمة بن عبده	٢٧٥	٥١٦/٢
وواعدتني	بيترب	طويل	الشماخ	٧٢	٢٢٥
وعدت	بيترب	طويل	الاشجعي	٧٣	٢٢٥
إذا كوكب	في القرائب	طويل		—	٤١٣
ما أنس	سراب	كامل	حصين بن القعقاع	٢٧٣	٤٥٩/٢
جباد	العرا	وافر			٧٩/٢
اقتاتل	من الكرب	طويل	كعب بن مالك	١٧٧	٦٣٠
وكمنا	مذهب	طويل	طفييل الغنوي	٤٩	١٦٣
انوفهم	في الجبوب	رجز		١٨٨	٧٠٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
-----------	--------	------	-----------	------------	--------

( التاء )

حنث	أجنت	كامل	شبيب بن جعيل التغلبي	١٤٥	٤٢٠
يامر	جعنا	رجز	سالم بن دارة	٨٥	٢٥٣
ان الموقى	خشيت	رجز	العجاج أو رؤبة	١٧٦	٦٣٠
رأى الادلاء	تنبيت	رجز	العجاج	١٨٩	٧٠٣
قل لابن قيس	الحصيات	بسيط		٢٧	١٠٦
أفي الولاثم	لعلات	بسيط		١٢٦	٣٤٧
ولست	أقلت	طويل		٢٤٠	٢١٠/٢

( الجيم )

متى تأننا	تأحجا	طويل	لعبدالله بن الحر	٢٠٥	٤٢/٢
حتى اذا	أمسجا	رجز	العجاج	٢٦٨	٤١٣/٢
يحملو	الارتاج	كامل	ابن ميادة	٤٣	١٤٤
وكننت آذل	الفهرواجي	وافر	عبد الرحمن بن حسان	٢٥٧	٣٤١/٢

( الحاء )

لبيك	الطوائح	طويل	نهشل بن حري	٥٦	١٧٣
هلا سألت	الريح	بسيط	رجل من النبت	٧٠	٢١٦
اذا غير	يبرح	طويل	ذو الرمة	٢١٣	٩٥/٢
يا بؤس	فاستراحوا	بسيط	سعد بن مالك البكري	٩٩	٢٧٦
وان أبا	أذرح	طويل		٣٩	١٣٧
عسى	الجوانح	طويل	قسام بن رواحة	٢٤٨	٢٣٨/٢



صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
-----------	--------	------	-----------	------------	--------

### (الـدـالـ)

يا حكم	المجمود	رجز	رؤبة	٩٢	٢٦٩
فما وال	أبو هند	مزج		٨١	٢٣٩
فأليت	محمد	طويل	الاعشى	١٦٥	٥٢١
					٤٥٦/٢
أن تقرأن	أحدا	بسيط		٢٤٦	٢٣٣/٢
تزود	زادا	وافر	جبرير		١٠٠/٢
معاوي	الحديد	وافر	عقبة بن هبيرة الاسدي	٢٣١	١٧٩/٢
أعد نظرا	المقيدا	طويل	الفرزدق	٢٢٧	١٦٣/٢
في كلت	بزائدة	رجز		٣٣	١٢١
فزججته	مزادة	كامل		١٤٧	٤٢٢
تالله	غرد	بسيط	أبو ذؤيب الهذلي	٢٥٦	٣٢٥/٢
على الحكم	ويقصد	طويل			٢٤/٢
سبحانه	والجمد	بسيط	امية بن أبي الصلت	٢٢	٨٩
أشلى	أود	بسيط	الراعي النميري		٧٥
نبئت	فديد	رجز	رؤبة	٧	٤٤٨، ٧٠
يلومني	لعميد	طويل		١٦٠	٤٧٨/١
					١٧٤/٢
ثلاث	تعود	وافر		١٤٨	٤٢٣
وقفت	من أحد	بسيط	الناطقة الزبياني	٢٦٧	٤١١/٢
الم يأتيك	زياد	وافر	قيس بن زهير العبسي	٢٧٢	٤٥٨/٢
وان تميم	ولا نجد	طويل	الطرماح	١٥	٨٥
كسام حنين	بنو سعد	طويل			

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
اذا كنت	من سعد	طويل	النمر بن تواب	٢٥	٩٢
فان ابن	جلد	طويل			
تطاول	ترقد	متقارب	امرؤ القيس	٣٨	١٣٧
قالت	فقد	بسيط	الناطقة الديباني	٢٢٨	١٦٤/٢
او حرة	البلد	بسيط	لذى الرمة	٢١٤	١٠٤/٢
قام بها	الفرقد	رجز		٢٦٠	٤٠١/٢
ألا نعب	الصمد	طويل	أبو القمقام الأسدي	٣	٥٢
شلت	المتعمد	كامل	عاتكة بنت زيد العلوية	٢٣٥	١٩٠/٢
والمؤمن	والسند	بسيط	الناطقة الديباني	١٤٢	٤١٥
بلغتها	الرعد	رجز	أبو نخلة ( يعمر )	٤٠	١٣٨
أفد	قد				١٤٠/٢
أودى	حياة الوادى	بسيط	الاسود بن يعفر	١١١	٢٩٧
ومن فعلا تي	جليدها	طويل	عبد الوارث بن اسامة	٢١٠	٨٢/٢

### ( الشعراء )

من شاهد	لا منتظر	رجز	العجاج	٩١	٢٦٩
الى الحول	اعتذر	طويل	لبيد	١٤٤	٤١٨
وقد رابنى	بشر	متقارب	امرؤ القيس	٢٦٦	٤١٠/٢
وغبرا	شعر	رجز	العجاج	٢٤٤	٢٣٠/٢
فيها عياثيل	النعر	رجز	حكيم بن معية الربيعي		٤٤٨/٢
	تنأطر				
لم يستريثوك	عشارا	متقارب	الكهيت	٣٦	١٣٣
تظل	عشارا	وافر	خداش	٣٧	١٣٣

صدر البيت	قافيته	بجوه	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
تقول	جارا	متقارب	الاعشى	١٢٨	٣٥٠
فيا الغلامان	شرا	رجز		٩٨	٢٧٥
مثل مروان	تأزرا	طويل	الفرزدق	١٣٥	٣٨٥
وان قال	بزوبرا	طويل	الفرزدق	٢٤	٩١
فهل	شمرا	طويل	امرؤ القيس	١٢	٧٤
لا تبك	فتعذرا	طويل	امرؤ القيس	٢٤/٢	
يعالج	حوارا	وافر	ابن احمر	٣٢/٢	
اذا ما انتهى	فاقصرا	طويل	زياد بن زيد العذري	٢٤١	٢١٠/٢
جراجيح	قفرا	طويل	ذو الرمة	٢١٢	٨٤/٢
تفاقد	بهررا	طويل	ابن ميادة ( الرماح )	٨٠	٢٣٨
لا تتركني	أطيرا	رجز		٦٤	٢٠٨
وقلن	دعائره	طويل	مضر بن ربعي	٢٤٣	٢٢٣/٢
فانك	حمار	وافر	ثروان العامري	٢٠٨	٧٥/٢
ربما الجامل	المهارا	خفيف	أبو داود	٢٢٠	١٥٣/٢
ألا أيهذا	المقادر	طويل	ذو الرمة	٩٥	٢٧٣
لقد كذبت	مضر	بسيط	عمر بن لجأ	١٠٢	
	الخور المرر				٢٧٩
ياتيم	عمر مضر	بسيط	جرير	١٠١	٢٧٨
اذا ابن أبي	جازر	طويل	ذو الرمة	١١٩	٣١١
أما أقمت	وما تذر	بسيط		١٣٣	٣٨٣
فأبت	تصفر	طويل	تأبط شرا	١٩٧	١٣/٢
جزى	سنمار	بسيط	سلط بن سعد	٤٨	١٦٠

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم ثائله	رقم الشاهد	الصفحة
وما نبالي	ديار	بسيط		١٥٦	٤٦٤
كل انثى	خيتعور	خفيف	حجر آكل المرار	١٩٥	٧١٧
كروا	البقر	بسيط	الاخطيل	٢٠٤	٤٠/٢
ثم أضحوا	والدبور	خفيف	عدي بن زيد	٢١١	٨٢/٢
عصيت	اليستعور	وافر	عروة بن الورد	١٩٦	٧١٩
الاعلاله	الجزارة	كامل	الاعشى	١٠٠	٢٧٧
ولقد	الاوبر	كامل		١٦	٨٦
ياحر	ولا أئر	بسيط	ابن مقبل	١٩٠	٧٠٨
قد قلت	الفاخر	سريع	الاعشى	٢١	٢٣٦، ٨٨
نحن	فجار	كامل	النابعة الذبياني	٢٣	٩٠
بالعنة	جار	بسيط	سعد بن مالك	١١٦	٣٠٤
يا سارق	الدار	رجز		١٢٤	٣٢٣
أغرك	الدوائر العواور	رجز	جندل بن المثنى	٢٧٠	٤٤٧/٢
وقال	بمقدار	بسيط	الاخطيل	٢٠٣	٤٠/٢
فلست	للكائر	رجز	الاعشى	١٨٣	٦٦٠
انى ضمنت	غدور	كامل	الفرزدق	٥٤	١٦٨
لله درى	يسرى قفر	رجز	ابو النجم العجلي	٦٢	٢٠٢
هن	بالسور	بسيط	الراعي النميري	٢١٦	١٤٨/٢
ان امراً	مكفور	بسيط	ابو زيد الطائي	٢٣٠	١٧٦/٢
كم عمة	عشارى	كامل	الفرزدق	١١٦	٥٢٧
لمن الديار	ومن دهر	كامل	زهير بن ابي سلمى	٢٢٣	١٥٨/٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
جاري	بعري بالمحذور	رجز	العجاج	١٠٤	٢٨٩
لا هيثم	ابن خيبري	رجز		١٣٦	٢٨٦
اطرق	القرى	رجز			٢٨٩

### ( الزاي )

يا أيها	بالنكز	رجز	رؤبة	٩٦	٢٧٣
---------	--------	-----	------	----	-----

### ( السين )

اكر	القوانسا	طويل	العباس بن مرداس	١٨٥	٦٦٣
لله	والآس	بسيط	امية بن ابي عائد	٢١٨	١٤٩/٢
اذا شق	لابس	طويل	سحيم عبد بنى الحساس	٧٧	٢٣٥
كانهن	الشمس	رجز	عمارة بن عقيل بن بلال	٦٥	٢٠٩
هنيئاً	يتلمس	طويل		٨٢	٢٤٠
يا صاح	والجلس	كامل	خزر بن لوزان	٩٣	٢٧١
ولما رأيت	نفسى	طويل		١٩	٨٧

### ( الشين )

بنو يدر	العشا	وافر		١١	٧٣
---------	-------	------	--	----	----

### ( الصاد )

أتاني	الاحاوصا	طويل	الاعشى	١٦٩	٥٤٧
كلو	خميص	وافر		١٧٣	٦١١
					٦٥٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
أحلف	العصا	رجز		٥	٥٧

### ( الضاد )

حتى تقضى	وخضا	رجز	العجاج	٧٨	٢٣٥
وممن	وذو العرض هزج		ذو الاصبع العلواني	٤٥	١٤٩
بتيها	بيوضها	طويل	ابن أحمر	٢٠٩	٨٠/٢

### ( العين )

قفي	الوداعا	وافر	القطامي	٢٠٧	٧٤/٢
يا ليت	راتعا	رجز	رؤبة	٦٨	٢١٣/١ ١٩٩/٢
فادرك	اصبعا	طويل	الاسود بن يعفر	١٥١	٤٣٠
ذريني	مضاعا	وافر	عدي بن زيد	١٥٣	٤٥٣
لعلك	أجدعا	طويل	المتمم بن نويرة	٢٣٨	٢٠٢/٢
قعيدك	فبيجعا	طويل	المتمم بن نويرة	٧٩	٢٣٧
إذا قال	أجمعا	طويل	الحارث بن عتاب الطائي	١٤١	٤١٤
تعدون	أقنعا	طويل	جرير	٢٤٧	٢٣٥/٢
إنا ابن التارك	وقوعا	وافر			٤٥٣
لا تهين	رفعه	خفيف	الاضبط بن قريع	٢٥٣	٢٨٢/٢
وانت	فاجع	طويل		١٣٧	٣٩٤
يعثرن	الأذرع	كامل	أبو ذؤيب	١٠	٧٢
يا أقرع	تصرع	رجز	جرير بن عبدالله	٢٤٩	٢٤٥/٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
على حين	وازع	طويل	النابغة الذبياني	١٥٤	٤٥٨
اذا خلت	وتنزع	طويل			١٨٨
فان يك	أجمع	طويل	جميل بثينة	٥٩	١٨٨
يا شاعرا	تواضع	طويل	الصلتان العبدى	٨٨	٢٥٨ ٢٦٣
كأن مجر	الصوانع	طويل	النابغة الذبياني	١٨٧	٦٦٧
فارحم	وقع	كامل			٣١٤/٢
الا يبعد	ما صنع	بسيط			
قضت	رجوعها	طويل		١٣٨	٣٩٤
هجوت	ولم تدع	بسيط	أبو عمرو بن العلاء		٤٥٨/٢
فما كان	في مجمع	متقارب	عباس بن مرداس	٤٤	١٤٨
لانسب	الراقع	سريع	أنس بن العباس السلمى	١٣٤	٣٨٤
لا تجرعي	فاجزعي	كامل	النمر بن تولب	١٢١	٣١٥

### ( الفاء )

خالط	قرقعا	رجز	العجاج	٣١	١١٩
نحن	مختلف	منسرح	قيس بن الخطيم	٥١	٤٢٢ ، ١٦٧ ١٨٤/٢
قولك	ازدهاف	رجز	رؤبة	٧٥	٢٣١

### ( القاف )

قاتم	الخفق	رجز	رؤبة	٢٢٤	١٦١/٢
يا من رأى	للعقيق	طويل	أبو داود	١٥٠	٤٣٠
كفاني	معانقه	طويل	الراعى النميري	١٩١	٧٠٩

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
الم تسأل	سملق	طويل	جميل بن معمر	٢٠١	٣١/٢
فلو أنك	صديق	طويل		٢٣٣	١٨٧/٢
ومنهل	ننانق	رجز		٢٦١	٤٠٢/٢
ماج	زعوق	رجز		٢٥٩	٣٩٧/٢
والا فاعلموا	شقاق	وافر	بشر بن ابي خازم	٢٣٢	١٨٤/٢
إذا العجوز	ولا تملق	رجز	رؤبة	٢٧٤	٤٦٠/٢
فمتبى	الساقى	خفيف	عدي بن زيد	٥٨	١٧٥

### ( الكاف )

تجانف	لسوائكا	طويل	الأعشى	١٢٢	٣١٩
اتتك	أياكا	رجز	حميد بن الارقط	١٥٧	٤٦٤
أفي السلم	العوارك	طويل	هند بنت عتبة	١٢٧	٣٤٧

### ( اللام )

جزى	وقد فعل	طويل	الناطقة الذبياني	٤٧	١٦٠
صعدة	تمل	رمل	كعب بن جعيل	٥٧	١٧٣
غير أنا	التأميلا	خفيف	كعب بن العنبري	٢٠٠	٣١/٢
وميه	قذالا	وافر	ذو الرمة	١٨٢	٦٥٧
فالفيتة	الا قليلا	متقارب	أبو الاسود	١٣١	٣٦٦/١
ان محلا	مهلا	منسرح	الاعشى	٦٧	٢١٢
انرجلا					



صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
وهيچ	حيهله	بسيط		١٦٣	٥٠٠
فلا مزنة	ابقالها	متقارب	عامر بن جوين	١٧١	٥٥٥
فقلت	تقتل	طويل	الاخطل	٢١٥	١٠٥/٢
في فتية	وينتعل	بسيط	الاعشى	٢٣٤	١٨٩/٢ ١٩٢
كأبي براقش	يتحول	كامل	الاسدي	١٨	٨٧
كانت	الاباطيل	بسيط	كعب بن زهير	٧٤	٢٢٥
تبين	طيالها	طويل	أنيف بن زبان	٢٦٩	٤٤٥/٢
لئن عاد	لا أقيلها	طويل	كثير عزة	٢٥١	٢٦٣/٢
جاءوا	الدئل الاسل	منسرح	كعب بن مالك	٣٤	١٣١
فلو أن	من المال	طويل	امروء اليس	٥٠	١٦٩، ١٦٥
يسقون	السلسل	كامل	حسان بن ثابت	١٤٩	٤٢٥
ربما	العقال لاميل تجهل	خفيف	أمية بن أبي الصلت	١٦١	٤٨٦ ٢٣٣ ٢٥/٢
ما أنت	والجدل	بسيط	الفرزدق	٦	٦٧
إذا لاتبعناه	التهازل	طويل	أبو طالب	٧٦	٢٢٣
يا زيه	فانزل	رجز	عبدالله بن رواحة	١٠٣	٢٧٩
ويأوى	السمعال الطحال العيال	متقارب	أمية بن أبي عائد	١٠٧	٢٩٤
كان خصيه	حنظل	رجز	جندل بن المثنى	١٧٢	٦٠٨
فقلت	الغطحل	رجز	رؤبة	١٩٤	٧١٣
رب رقد	أقيال	خفيف	الاعشى	٢١٩	١٥٢/٢

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
غنيينا	ذهول	وافر		١	٤٨
أراك	فضول	وافر	بديع الزمان الهمداني	٢	٤٩
وما أنا	بقوول	طويل	كعب الغنوي	١٩٩	٢٨/٢
الحرب	جهول	كامل	عمر بن معد يكرب	٦١	٢٠٠
ترى التيمي	المليل فيل	وافر	جرير	١٧	٨٦
تضل منه	عن فل	رجز	أبو النجم العجلي	٢٨	١٠٩
تروحي	ظليل	رجز	احيعة بن الجلاح	١١٨	٣٠٩
ولكنما	امثالي	طويل	امرؤ القيس	٥٥	١٧٠
قد مر	لا تبالي	رجز		٢٦٤	٤٠٣/٢

### ( الميم )

قد وردت	من هنه فمه	رجز		٢٦٥	٤١٠/٢
ويوما	السلم	طويل	باعث	٢٣٧	١٩٨/٢
ألا اضحت	أما	وافر	جرير	١٠٨	٢٩٦
فاما تميم	نياما	متقارب	بشر بن أبي خازم	١٢٠	٣١٣
ألا من	الطعاما	وافر	يزيد بن الصمق	١٤٦	٤٢٠
سفته	يعدما	متقارب	النمر بن تولب	١٦٢	٤٩٨
وما هي	خثعما	طويل	حميد بن ثور	١٨٦	٦٦٦
هم	معظما	طويل		١٤٠	٤٠٥
أذكرت	صاما	بسيط	مسام بن الوليد		٢١٧
أقامت	مصطلاهما	طويل	الشمخ بن ضرار	١٨١	٦٥١

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
انى اذا	يا اللهما	رجز		١٠٥	٢٩٠
وما عليك	يا اللهما واينما لن نعدما	رجز		١٠٦	٢٩٠
بل بلد	جرمه	رجز	رؤبة	٢٢٥	١٦٢/٢
لقد ولد	وشام	وافر	جرير	١٧٠	٥٥٤
تزود	عقيم	طويل	هوهر الحارثي	٣٠	١١٨
لا ينعش	مبغوم	بسيط	ذو الرمة	١٤٣	٤١٨
انا بن حارث	قد علموا	بسيط	ابن حبناء التميمي	١٠٩	٢٩٦
ما أبالي	لثيم	خفيف	حسان بن ثابت	٢٣٩	٢٠٩/٢
حتى تذكر	مغيوم	بسيط	عاقمة الفحل		٤٣٦/٢
سلام الله	سلام	وافر	الاحوص	٨٦	٢٥٧
هي ما كنتي	حمو	مجث		٣٢	١١٩
تحلل	حالم	طويل	سويد بن كراع	٢٢٦	١٦٣/٢
حتى تهجر	المظلوم	كامل	ليبد بن ربيعة	١٨٠	٦٢٧
الاطرقتنا	سلامها	طويل	ابو الغمر الكلابي	٢٧١	٤٤٩/٢
يا ذا المخوفنا	الاحلام قطام	كامل	عبيد بن الابرص	٩٤	٢٧٢
على حلفة	كلام	طويل	الفرزدق	١٢٥	٦٢٩، ٣٣٣
أسرك	غارم التنادم	طويل	عمارة بن الوليد	٢٦	١٠٥
لشتان	حاتم	طويل	ربيمة الرقي	١٦٤	٥٠٣
أزيد	فخاصم	طويل		٨٩	٢٦٦
ولكن	وهاشم	طويل	الفرزدق	٤	٥٤

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
و كنت	الدهازم	طويل		٢٢٩	١٦٧/٢ ١٨٦
ومن هاب	بسلم	طويل	زهير	٦٣	٢٠٧
تنكرت	المكرم	ايانا	أوس	١١٢	٢٩٩
يدعون	الأدهم	كامل	عنتره	١١٠	٢٩٧
بيض	المنهم	رجز	العجاج	٢٢١	١٥٧/٢
سائل	ذى الاكم	بسيط	زيد الخيل		٢٤٠/٢
شم	ولا قزم	بسيط	الكميت		٦٣٩
عيرات	الاعكام	خفيف	الكميت		٥٤٠
يا دار	واسلمى	كامل	عنتره	١١٤	٣٠٤

### ( النون )

ومن شانيء	أنكرن	مقارب			٣١٩/٢
ومهمهين	الترسين	رجز	خطام المجاشعي	١٦٧	٥٣٤
بكر العواذل	الومنه	كامل	ابن قيس الرقيات	٢٣٦	١٩٤/٢
ويقلن	انه	كامل	ابن قيس الرقيات	٢٤٢	٢٢٢/٢
كل عام	تنتجونه	رجز	قيس بن حصين الحارثي	٦٠	١٨٩
مرت الطير	فطينا اسرائينا	رجز		٤١	١٣٩
قد علمت	الا أنا	سريع	عمر بن معد يكرب	١٥٥	٤٦٣
وكفى	طويل	كامل	كعب بن مالك	٢١٧	١٤٩/٢
كأنا	ايانا	هزج	ذو الاصبع العدواني	١٥٨	٤٦٤
فلما تبين	بالأبينا	مقارب	زياد بن واصل	١٥٢	٤٣٥
قد كنت	والليانا والقيانا	رجز	لرؤبة	١٧٩	٦٣٧

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
ليت	المحزون	خفيف	أبو طالب	٦٩	٢١٥
ولم يبق	دانو	هزج	الفند الزماني	١٢٣	٣٢٠
فظل	أرونان	وافر	النابعة الجعدي	١٩٢	٧١٠
	هيجاني				
وكل أخ	الفرقدان	وافر	عمر بن معد يكرب	١٣٢	٣٧١
من يفعل	سيان	بسيط	عبدالله بن حسان بن ثابت	٢٥٠	٢٤٦/٢، ٢٥٣
رمانى بأمر	رمانى	طويل	خداش	٥٣	١٦٨
من أجلك	عنى	وافر		٩٧	٢٧٥
ألا رب	أبوان	طويل			٣٥٧/٢
فقلت	داعيان	وافر	ربيعه بن جشم	١٩٨	٢٦/٢
وماذا	الاربعين	وافر	سحيم بن وثيل	١٦٨	٥٣٨
الله	وهن	بسيط	ابن هرمة	٢٩	١١٠
أنا ابن جلا	تعرفوني	وافر	سحيم بن وثيل	٣٥	٤٤٧، ١٣١

### ( الياء )

على أطرقا	الا العصى الحميري	مقارب	أبو ذؤيب الهذلي	١٣	٧٦
لا سيف	الا على	رجز		٧١	٢١٧
فلو كان	مواليا	طويل	الفرزدق	٤٢	١٤٠
فهى تنزى	صبيبا	رجز		١٧٨	٦٣٤
بدالى	جائيا	طويل	زهير بن ابي سلمى	٢٠٦	٤٤/٢، ١٨٢
فيا راكبا	تلاقيسا	طويل	عبد يغوث الحارثي	٨٧	٢٥٨

صدر البيت	قافيته	بحره	اسم قائله	رقم الشاهد	الصفحة
مررت	ساريا واديها	طويل	سحيم بن وثيل	١٨٤	٣٦٢
أطربا	دواري	رجز	العجاج	١٩٣	٧١١
ولقد أمر	لا يعنيني	كامل	رجل من بني سلول	٢٥٢	٢٦٨/٢
إذا ماعه	سادي	واخر		٢٦٣٤	٤٠٣/٢
لها اشارير	من ارانيها	بسيط	أبو كاهل اليشكري	٢٦٢	٤٠٤/٢

تاریخ و وقت	مکان	موضوع	تاریخ و وقت	مکان
۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴
۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴
۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴
۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴
۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴	۱۳۴۴





- ابن حجر صاحب شرح متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ٢٥
- ابن الحمامة الشاعر ٣٠٩ ، ٣١٠
- ابن خالوية ٨٧ ، ٢٣٩ ، ٥٠٣
- ابن خلكان ٥ ، ٢٦ ، ١٧٨/٢ ، ٢٠٣
- ابن دارة سالم ٢٥٣
- ابن دريد ٣٠ ، ٣١ ، ٧٢ ، ٢٩٢ ، ٦٨٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٣٣٦/٢
- ابن ذكوان ٢٧٢/٢ ، ٣٥٠
- ابن رواحة عبدالله ٢٧٩
- ابن الزبيري ٢٠٩/٢
- ابن الزبير عبدالله ١٧٨/٢ ، ١٩٤
- ابن السراج ٨ ، ٩٧ ، ١٣٩ ، ٢٢٠ ، ٢٩٢ ، ٦٤٩
- ابن السكيت ٣٠٨ ، ١٤٠/٢
- ابن عقيل ٧٢ ، ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٤٩ ، ١٦٠
- ابن سلام الجهمي ٧٣
- ابن سيرين محمد ٢١١/٢
- ابن شاذان ٥١٠/٢
- ابن شبرمة ٩٥/٢
- ابن العجري ٣١ ، ٢٤٠
- ابن شنبوذ ٤٥٨/٢

ابن عامر ١٣٨ ، ٢٨١ ، ٤٦١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ١٧٥/٢ ، ٣١٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩

ابن عباس عبدالله ٢٩٥ ، ٣٩٢ ، ٧٣/٢ ، ٢٠١

ابن الاعرابي ٤٥٦/٢

ابن عمشور ٦٧ ، ٧١ ، ٨٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ٢١٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ١٦١/٢ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٩٠

ابن عياش ٥٥

ابن عمر عبدالله ٥٦ ، ٢١٩/٢

ابن عينة ٣٥٠/٢

ابن قتيبة ٢٦ ، ١٣٣ ، ٢٧٣

ابن قيس الرقيات ٨٠ ، ١٠٦ ، ١٥٠ ، ١٩٤ ، ٢٤٧ ، ٢٢٢/٢

ابن كثير ٢٧ ، ١٣٨ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٣٦٦ ، ١٨٨/٢ ، ٢٤٩ ، ٢٧٣ ، ٥١١

ابن كنز ٨٠/٢

ابن كيسان محمد ٦ ، ٧ ، ١٦٠ ، ٨٧/٢

ابن مجيطن القاري ٣٦٦

ابن مسعود ٢٩٥

ابن مقل ٧٠٨

ابن المستوفي صاحب شرح أبيات المفصل ٢٢٣/٢



أبو جعفر المدني ١٣٨ ، ١٦٥ ، ٣٠٤ ، ٣٩٢ ، ١٧٥/٢ ، ٣١٨ ،  
٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٧١ •

أبو الجود ٥ •

أبو حاتم الساجستاني ٤٨ ، ٥٣ ، ١٣٢ •

أبو الحسن الأشعري ٣٥١ ، ٤١٧ ، ٢١١/٢ •

أبو حيان ٤٩٥/٢ •

أبو داود الطحاوي ٤٣٥ ، ١٥٢/٢ •

أبو الدرداء ٢٨١ ، ٢٦٦/٢ •

أبو ذؤيب الهذلي ٧٢ ، ٢١٦ ، ٣٢٥/٢ •

أبو زيد الطائي ١٧٦/٢ ، ٢٨٤ •

أبو رحية ٣٥٠/٢ •

أبو اسحاق الوراق ٣٧٣/٢ •

أبو اسحاق الشيباني ٥٥ •

أبو سفيان ١٢٩ •

أبو طالب ( عم الرسول «ص» ) ٢١٤ ، ٢١٥ •

أبو طاهر الصيدلاني ١١٨ •

أبو الطيب المتبني ٢٤٠ •

أبو عبدالله محمد بن أبي العاص ٤٧٩/٢ •

أبو عبيد ٤٨ •

أبو عبيدة معمد بن المثنى ٤٨ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧١ ،  
٢٣٦ ، ٣٩٩ .

أبو العلاء المعري ٢٤٠ .

أبو عبيد بن القاسم ٥٣ .

أبو علي الجبائي ٣١٦ ، ٣١٨ .

أبو عمرو بن العلاء ٤٨ ، ٥٣ ، ١٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ،  
٢٦٥ ، ٣٦٦ ، ٤٢٤ ، ٥٠٧ ، ٥٧٧ ، ٣٨/٢ ، ٤٣ ، ١٥٩ ، ٢١١ ، ٢٣١ ،  
٢٤٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٨٠ ، ٤٣٦ ،  
٤٥٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ .

أبو الفداء ٢١٧ .

أبو القمقام الاسدي ٥٢ .

أبو كاهل الشكري ٤٠٢/٢ .

أبو اللحام التغلبي حرث ٣٤/٢ .

أبو موسى الاشعري ٢١١/٢ .

أبو النجم العجلي ١٠٩ ، ٢٠١ .

أبو نؤاس ٤٨ .

أبو هريرة ١٦/٢ ، ٢١١ .

أبو هلال العسكري ٢٥ ، ٣١ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ١٣٨ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ،

٢٢٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠٧ ، ٤١١/٢ .

أبو يوسف يعقوب ٥٥ ، ٥٦ .

أبو نخلة يعمر ١٣٨ .

• أبو نعيم صاحب كتاب حلية الاولياء ٢٠٧ ، ٢٤٢/٢

• ابراهيم بن حسن ١١٠

• أحمد بن محمد المؤدب ٦٨٢

• أحمد بن اسماعيل بن محمد تيمور ٢٢

• الاحوص ٢٣٣ ، ٢٥٧ ، ٥٤٧

• أحيحة بن الجلاح ٣٠٩

• الاخطل ٥٥٣ ، ٣٩/٢ ، ٤٠ ، ١٠٥ ، ٣٩/٢ ، ١٠٥

• الاخفش أبو الخطاب ٨٩

• الاخفش سعيد بن مسعدة ٨ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٧١ ، ١٦٥

• ٢٠٥ ، ٣٠٠ ، ٤٢٦ ، ٤٧٦ ، ٥١٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٩٢

• ٥٩٩ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٨٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٧ ، ١١١/٢ ، ١٤٣

• ١٥٤ ، ١٧٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٨٧

• ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥١

• الاخفش علي بن سليمان ٨ ، ٧٣ ، ٦٤٣

• الارنوي مصطفى بن حنزة ١٤

• الازهري صاحب كتاب شرح التصريح ٣٠

• اسحاق بن السبيي ٣٥١/٢

• اسماعيل بن جعفر ٣١٨/٢

• الاسود بن المنذر ١٥١/٢

• الاسود بن يعفر ٣٩٧ ، ٤٣٠

• الاشجعي ٢٢٥

- الاشموني ٢٨ ، ٣١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٧ ، ١٥٠ ، ١٧١ ، ٢١٧ ، ٢٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٣ ، ٦٢٣ ، ٦٩٨ ، ٨٤/٢ ، ٢٤٥ ، ٤٣٦ ، ٤٦٥
- الاضبط بن قريع ٢/٢٨١ ، ٤٦٥
- أطيط بن لقيط ٤٦٥
- الاعشى ٢١٢ ، ٢٧٧ ، ٣١٩ ، ٣٥٠ ، ٤٢١ ، ٥٢٠ ، ٥٤٧ ، ٦٦٠ ، ٢٦/٢ ، ٣١٩ ، ١٥١
- أعشى ميهون ٨٨ ، ١٨٨/٢ ، ٣٥٧
- أعشى همدان ٣٥٧
- الاعلم الشتمري ١٤٤ ، ١٦٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٦٨ ، ٥٥٤ ، ٨٤/٢ ، ١٧٩ ، ٢٤٥
- الاعشش ٥٥ ، ٥٦ ، ٢٩٥ ، ٦١١
- الاعلب العجلي ٢٦٨
- الاقرع بن حابس ٢/٢٤٥
- الاقسرائي عبدالرحمن ٢٢
- الآوسي محمود شكري ٤٩
- الامام أحمد بن حنبل ٣١ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٤١٢ ، ٥٣٣
- إمام الحرمين الجويني ٢/٢٠٣
- الامام عاي ٢٢ ، ٢٩٥ ، ٣٨٦ ، ٧٣/٢ ، ٣٧٣
- الامير صاحب الحاشية علي المغني ٢/٢٣٤
- أمية بن أبي الصلت ٨٩ ، ٤٨٦

- أمية بن أبي عائذ ٢٩٣ ، ١٤٩/٢ •
- امرؤ القيس ١٣٧ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٨ ، ٢٤٠/٣ •
- أنس بن العباس السلمي ٣٨٤ •
- أنس الفوارس بن زياد العبسي ٧٩/٢ •
- أنس بن مالك ٥٧ ، ٢١١/٢ ، ٢٤٩ •
- أنمار بن نزار ١٠١ •
- أنيف بن زبان التبهاني ٤٤٤/٢ •
- الاوزاعي ٥٦ •
- أوس بن حبناء التميمي ٢٩٦ •
- أوس بن حجر ٢٤٨ ، ٢٩٩ •
- أيوب بن تميم ٣٥٠/٢ ، ٣٥١ •

#### ( ب )

- باعث بن صريم اليشكري ١٩٨/٢ •
- الباقولاني محمد بن الطيب ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٤٢٤ •
- بجير القشيري ٣٠٧ •
- البخاري صاحب الصحيح ٣١ •
- بدوي طبانة ٤٩ •
- بديع الزمان الهمداني ٤٨ ، ٤٩ •



- بشر بن أبي خازم ٣١٣ ، ١٨٤/٢
- برجستراسر ٢٥
- بشر بن الوليد ٥٥
- البكري محمد حمدي ٢٥
- بلال بن أبي بردة ٢٧٣ ، ٣١١ ، ٦٧٥ ، ١٠٣/٢
- البوصيري ٥

#### ( ت )

- تأبط شرا ٧١ ، ١٢/٢ ، ١٣
- التبريزي صاحب كتاب شرح المملقات ٣١
- تزويد بن عمران القضاءي ٧٢

#### ( ث )

- ثروان بن فزارة ٧٥/٢
- ثعلب ٧٣ ، ٢٠٧ ، ٣٠٨ ، ٧١٦ ، ٨٧/٢ ، ٣٦٣

#### ( ج )

- الجاحظ ٩٢
- الجاربردي ٢٤
- جلة بن الايهم ٦٢٩
- الجرجاني صاحب كتاب العوامل ١٦١/٢

الجرمي ١١٨ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٦٩٩ ، ١١١/٢ ،

• ٣١٥

جرير ٦٧ ، ٨٦ ، ٢٥٨ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦ ، ٤١٣ ، ٥٥٣ ، ٢٥/٢ ،

• ٢٣٤ ، ١٦٣ ، ١٠٠

• جرير بن عبدالله البجلي ٢٤٥/٢

• جرموز ١٩٠/٢

• جروال الحطينة ٣٠٩ ، ٣١٠

• جبيل بن معمر ١٨٨ ، ٣١/٢

• جندل بن المثنى ٦٠٨ ، ٤٤٧/٢

الجوهري ٣٠ ، ٣١ ، ٥٢ ، ١١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧ ، ٢٢٢/٢ ، ٣٧٣ ،

• ٤١٢ ، ٣٧٤

( ح )

• حاتم الطائي ٢١٦ ، ٤١٤/٢

• الحجاج بن يوسف الثقفي ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ١٧٧/٢ ، ٤٠١

• حجر والد امرئ القيس ٢٧٣ ، ٧١٧

• حجل بن نضلة ٤١٩

• الحرث بن شمر الغطفاني ٥١٦/٢

• الحرث بن نهيك ١٧٣

• الحرميان ٢٩٩/٢

• حريث بن غناب الطائي ٤١٣

• الجراممي ابراهيم بن المنذر ٧٣ •

• حسان بن ثابت ٤٢٥ ، ٢٠٩/٢ ، ٢٤٥ •

• الحسن بن حسن ١١٠ •

• الحسن البصري ٣١٣ ، ٤١٦ ، ٢١١/٢ •

• الحسن بن عرفة ٢١٧ •

• حسان بن ولة ٩٢ •

• الحصين بن القعقاع بن معبد ٤٥٩/٢ •

• حطان بن عبدالله الرقاشي ٢١١/٢ •

• حفص ١٣٨ ، ٤٦١ ، ٤٧٤ ، ٢٨٤/٢ ، ٣١٨ ، ٣٥٧ •

• حكيم بن أمية الربيعي ٤٤٨/٢ •

• حمران بن أعين ٦١٢ •

• حمزة الزيات ٥٥ ، ٣٩٣ ، ٤٧٤ ، ٦١١ ، ٦١٣ ، ٤١/٢ ، ٢٤٩ •

• ٢٨٣ ، ٢٩٩ ، ٣٩٠ ، ٥٠٤ ، ٥١٠ •

• حميد بن ثور ٦٦٥ •

• حميد بن الارقط ٤٦٤ •

( خ )

• خالد بن عبد الملك بن سليمان ١٠٥/٢ •

• خالد بن أرطاة الكلبي ٢٤٥/٢ •

• خدّاش ١٣٣ ، ٧٥/٢ •

• خزر بن لوزان السدوسي (٢٧)

• خطام المجاشعي ٥٣٤ ، ٦٠٨

• خلف الاجمر ١٣٨ ، ٦١١ ، ٦٤٠ ، ٤٠٢/٢

• خلف القاري ١٣٨

• خلاد بن عيسى ٥١٠/٢ ، ٥١١

• الخليفة هارون الرشيد ٢١٧

الخليل ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٧٥ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ،  
٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٦ ، ٤٤٧ ، ٤٦٢ ،  
٥٥٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦٤٤ ، ٣٦ ، ٣٤/٢ ،  
٤٣ ، ١٣٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢١٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٣٣٠ ،  
٣٣١ ، ٣٤٨ ، ٣٦٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٩١ ،  
• خواجه محمد ٢٤

(د)

• درباس ٢٩٥

• درهم بن يزيد الانصاري ١٦٧

• الدكتور ابراهيم حسن ٥

• الدكتور محمد نبيه حجاب ٤٩

• الدكتور محمد حمدي البكري ٢٥

• الداميني صاحب كتاب الحاشية على شرح الاشموني ٢٧

• الدوري ٤٩٥/٢

( ذ )

- ذو الاصبع العدواني ١٤٩ ، ٤٦٤
- ذو الرمة ٢٧٣ ، ٣١١ ، ٤٦٨ ، ٦٥٧ ، ٨٤/٢ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ٤٤٩

( ر )

- راشد بن عبدالعزيز ٤١٣
- الراعي النميري ٢٨ ، ٧٠٩ ، ١٤٨/٢
- الربيعي علي بن عيسى ٩٧ ، ١١٦
- ربيع بن صبيح ٣١٥/٢
- الربيع بن ضبع الفزاري ٣٥٣
- ربعة بن جثم ٢٦/٢
- ربعة بن جعفر بن كلاب ٥٤٧
- ربعة الرقي ٥٠٢
- الربيع بن زياد العبسي ٧٩/٢ ، ٤٥٨
- الرضي الاستربادي ٢٦ ، ١٣٨ ، ٥٦٦ ، ٦٣٢ ، ١١٨/٢
- الرماني ٥٥ ، ١١٨ ، ٢٠١ ، ١٨٩/٢
- رؤبة بن الحجاج ١٧ ، ٦٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٦٣٠ ، ٦٣٧
- ٧٠٣ ، ٧١٣ ، ١٦٦/٢ ، ٣١٥ ، ٤٦٠
- روح ١٣٨ ، ٣١٩/٢
- رويس ٣٠٤ ، ١٧٥/٢ ، ٢٥٥ ، ٣١٨ ، ٥١٠

• الرياشي ٥٣

( ز )

• الزبير بن العوام ١٩٠/٢

الزجاج ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٨ ، ٢١٩ ، ٣٠٧ ، ٣٥٧ ، ٤٥٢ ، ٤٦٢ ،  
٦١٢ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ١٨٠/٢ ، ١٨١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ،  
الزجاجي ٨ ، ٣١ ، ٧٩ ، ١٣٩ ، ٢٢٠ ، ٦٤٩

• زرعة بن عمر ٩٠

• زفر بن الحارث الكلابي ٧٤/٢

الزخشري ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٣١ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٩١ ، ١٤٤ ،  
١٧٠ ، ٢٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤١ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤٤٩ ، ٤٨٢ ،  
٦٢٦ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ٣١/٢ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٢٧٨ ، ٣٣٢ ،  
٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠٥

• الزهري ٢٧٣/٢

• زهير بن أبي سلمى ٢٠٧ ، ٤٤/٢ ، ١٥٨

• زهير زاهد ١٦٧/٢

• زيد بن أرقم ٢٧٩ ، ١٩٨/٢

• زياد بن زيد العذري ٢١٠/٢

• زياد بن واصل ٤٣٤

• زيد بن ثابت ١٠٥ ، ٢١١/٢

• زيد الخيل ٢٤٠/٢

- زياد العبيسي ٧٩/٢
- زياد العنبري ٦٣٧ ، ٣١/٢
- زياد بن عمر بن نفيل ٨٩
- زياد بن واصل ٤٣٤
- زياد بن زيد العذري ٢١٠/٢

#### ( س )

- سالم مولى أبي حذيفة ٢٤٢/٢
- سالم مولى أبي ذر الغفاري ٢٠٧
- سحيم عبد بني الحساس ٢٣٥
- سحيم بن وثيل ١٣١ ، ٢٣٥ ، ٥٣٨ ، ٦٦٢
- السخاوي ٣١٥/٢
- السدي ٢٠١/٢
- سعد بن مالك البكري ٢٧٦
- سعيد بن جبير ٥٧ ، ٢٩٥
- سفيان الثوري ٥٦ ، ٣٥٠/٢
- سلامة ذا فؤوس ٢١٣
- سامة بن عاصم ٧٣ ، ٨٠
- سليط بن سعد ١٦٠
- سليمان بن أرقم ٥٥

• سليمان التميمي ٥٥

• السمين القاري ٣١٣

• السهمي بن بكر بن حبيب ٢٥

• سويد بن كراع العكلي ١٦٣/٢

• الموسي صالح بن زياد ٥٠٣/٢

سيويه ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٣ ،  
٨٩ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،  
١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،  
١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ،  
٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ،  
٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،  
٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،  
٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ،  
٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ ،  
٣٧٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ،  
٤٠٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٢ ،  
٤٦٣ ، ٤٧١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥١٨ ،  
٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩٣ ،  
٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٣٠ ، ٦٣٩ ، ٦٤٩ ،  
٦٥١ ، ٦٥٤ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٦ ، ٦٧١ ، ٦٧٣ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ،  
٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٩٢ ، ٦٩٤ ، ٦٩٧ ، ٧٠٠ ، ٧٠٥ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ،  
٧١٦ ، ١٠/٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٧٢ ، ٧٥ ،  
٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ،  
١٦٧ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ،  
٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ،  
٢٩٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤١



٣٦٧ ، ٣٨١ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ،  
٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٨٠ ، ٤٩٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ،  
٥٢٠ .

السيد المرتضى ٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٩٥/٢ .

السيرافي ٨ ، ٣١ ، ٤٨ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ٢٢٠ ، ٢٩٢ ، ٦٨٠ ،  
٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٩٥ ، ٧٠٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٩ ، ٧١١ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ،  
٣٧٣/٢ .

السيواسي كمال بن محمد ١٣ .

السيوطي ٢٩ ، ٣١ ، ٥٥ .

(ش)

الشاطبي ٥ ، ٤٧٩/٢ .

الشافعي محمد بن ادريس ٢٠٣/٢ .

شبيب بن جعيل ٤١٩ .

شبيب بن شبة ٢٥ .

الشلوبين ٢/١٩٠ ، ١٩٨ .

الشنوذي ٣١٣ ، ٣٩/٢ .

الشماع بن ضرار ٢٢٥ ، ٦٥١ .

شيبان بن شهاب الجحدري ٢٧٧ .

السياتي محمد بن الحسن ٥٥ ، ٥٦ .

الشيخ محمد حسن آل ياسين ٤٨٠ .

• الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

( ض )

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• صاحب بن عباد اسماعيل ٣٨ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ •

• الصبان صاحب الحاشية على شرح الاشمونى ٢٧ ، ٣١ ، ١٦٣ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• ٦٦٢ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• صرمة الانصاري ٤٤/٢ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الصلتان العبدى ٢٥٨ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• صلاح الدين الايوبى ٥ • ( ز )

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• صهيب ٢٠٧ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الصولى ١١٨ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

( ض )

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• ضباعا بن زفر ٧٤/٢ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• ضابىء البرجمي ١٦٧ ، ١٦٨ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• ضمرة بن ابي ضمرة ٣٩٥ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

( ط )

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الخطاى حريث بن غناب ٤١٣ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الطباوى محمد بن سالم ١٣ •

الشيخ ابراهيم باشا ١٩ •

• الطراح ٨٥ ، ٩١ •

- طفيل الغنوي ١٦٠
- طلحة بن عبدالله الخزاعي ١٠٥
- طلحة الفياض ١٠٥
- طلحة الجود ١٠٥
- طلحة الدراهم ١٠٥
- طلحة الخير ١٠٥
- طلحة الندى ١٠٥

#### ( ع )

- عائمة أم المؤمنين ٥٥٧
- عائكة بنت زيد العدوية ١٩٠/٢
- عاصم ٥٦ ، ٢٣١/٢ ، ٥١١
- عامر بن الطفيل ٨٨
- عامر بن جوين الطائي ٥٥٤
- العباس بن مرداس ١٤٨ ، ٦٦٣
- عبدالحليم بن محمد ٢٠
- عبدالرحمن بن حسان ٢٤٥/٢ ، ٢٤٦ ، ٣٤١
- عبدالرحمن بن الحكم ٣٤١/٢
- عبدالرحمن بن هرمز ٣٥١/٢
- عبدالسلام هارون ٦٦٥

- عبدالعزيز أحمد ٢٥
- عبدالقادر بن عمر البغدادي ٢٨ ، ٣١ ، ١٠٦ ، ١٧٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨
- ٢٥٩ ، ٤٤٤/٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٩
- عبدالعزيز بن مروان ٤١٣
- عبدالعزيز الميمني ٢٦
- عبدالله بن أبي اسحاق ٧٥ ، ١٤٠ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦
- عبدالله بن الحرث ٧٨
- عبدالله بن الحر ٤١/٢
- عبدالله بن حسن ١١٠
- عبدالله بن حصين ٧٥
- عبدالله بن رواحة ٢٧٩
- عبدالله بن المبارك ٥٦ ، ٥٧
- عبدالله بن معاوية ٧٥
- عبدالله بن نعيم الكسائي ١٩
- عبدالله بن همارك ١٦٠
- عبد الملك بن مروان ٦٧ ، ٢٦٦ ، ٤٠/٢ ، ١٧٧ ، ٢٦٣
- عتبة بن حماد ٣٥٠/٢
- عثمان بن عفان ١٦٧
- عبدالواسع بن اسامة ٨١/٢
- عبد يغوث بن الحارثي ٢٥٨

- عبيد بن الأبرص ٢٧٢ ، ٢٧٣
- عبيد السلماني ٧١٢
- العجاج ١١٩ ، ٢١٣ ، ٢٣٥ ، ٢٦٩ ، ٢٨٩ ، ٦٣٠ ، ٧٠٢ ، ٧١١
- ١٥٧/٢ ، ٢٢٩ ، ٤١٥
- عدنان بن أد ٥١
- عدي بن جندب ١٦٣/٢
- عدي بن حاتم ١٦٠
- عدي بن زيد العبادي ١٧٥ ، ٤٥٢ ، ٨٢/٢
- عراق بن خالد ٣٥٠/٢
- عرقوب بن نصر ٢٢٥
- عروة بن حزام الذري ٣٤/٢ ، ٢٨٤
- عروة بن الورد ٧١٩
- عز الدين موسك الصلاحي ٥
- عطاء بن أبي رباح ٥٦ ، ٥٧
- عقبة بن هبيرة الاسدي ١٧٩/٢
- العكبري أبو البقاء ٢٤ ، ٢٥
- علقمة بن عبدة ( الفحل ) ٥٤٧ ، ٦٢٩ ، ٤٣٦/٢ ، ٥١٦
- عاقمة بن علاثة ٨٨
- علي بن حمزة ٢٠٩ ، ٦٠٨
- عمر بن الخطاب ٥١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٩٥ ، ٣٠٧
- ٢٤٢/٢

- عمر بن خثارم البجلي ٢٤٥/٢
- عمر بن شسيم التغلبي ٧٤/٢
- عمر بن شبة ٤٨
- عمر بن عبدالعزيز ٤١١ ، ١٠٠/٢
- عمر بن لجأ ٢٧٨
- عمروية ٧٣
- عمرو بن امرئ القيس ١٦٧
- عمر بن معمر القرشي ٢٦٩
- عمر بن معد يكرب ٢٠٠ ، ٣٧١ ، ٤٦٣
- عمارة بن عقيل ٢٠٩
- عمارة بن محمد بن سعيد ٢١٧
- عمارة بن الوليد بن المغيرة ١٠٥
- عمارة الوهاب ٧٩/٢
- عمرو بن شرع ٥٤٧
- عمرو الاحوص ٥٤٧
- العنبر بن عمرو بن تميم ٥١٩/٢
- عنقرة العبسي ٢٦٧ ، ٣٠٣
- عيسى بن عمر ٧٥ ، ٨٩ ، ١٣٠ ، ٢٥٧ ، ٢٩٥ ، ٣٣٣ ، ٤٤٧
- ٤٤٨ ، ٥٧٨ ، ٢٧٨/٢
- عيسى بن وردان ٣٥١/٢ ، ٣٥٩

( غ )

• الغزالي ٢/٢٠٣

• الغزنوني ٥

• الغضبان بن الشنفري ٢٢٦

( ف )

الفارسي أبو علي ٨ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٥٣ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٦ ، ١٢٥ ،  
١٣٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٦٥ ،  
٢٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٥٧ ، ٥١٥ ، ٦٥٩ ، ١٦١/٢ ، ١٦٣ ،  
١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ٢١٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ، ٣٧٣ ، ٣٩٦ ،  
٤٩٥

• فاطمة بنت الخرشب ٢/٧٩

الفراء ٢٦ ، ٣١ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٦٣ ، ٢٠٦ ،  
٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،  
٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٦٩٥ ، ٧٠٧ ، ١٤٨/٢ ، ٢١٢ ،  
٢١٨ ، ٢٢٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٤ ، ٤٤٩ ، ٥٠٥ ، ٥٢٠

الفرزدق ٥٣ ، ٨٦ ، ٩١ ، ١٤٠ ، ١٦٨ ، ٢٥٨ ، ٣٣٣ ، ٣٨٥ ،  
٥٢٧ ، ١٦٣/٢ ، ٢٣٤ ، ٤٥٨

• الفضل بن عبدالرحمن القرشي ٣٠٦

• النند الزماني شهل بن شيبان ٣٢٠

( ق )

• القالي أبو علي ٣١

• قالون ٢/٢٨٤ ، ٣١٨ ، ٣٧١ ، ٥١١ •

• قسام بن رواحة ٢/٢٣٨ •

• قرة بن خالد ٥٣ •

• قصي بن كلاب ٢/٣٨٨ •

• قنّب اليربوعي ٣٠٧ •

• قنبل ٢/٣١٨ ، ٤٥٨ •

• قيس بن حصين ١٨٨ •

• قيس بن الخثيم ١٦٧ •

• قيس الحافظ بن زياد العبسي ٢/٧٩ •

• قيس بن زهير العبسي ٢/٤٥٨ •

• قيس بن الربيع ٨٠ •

• قيس بن هذمة ١٠٤ •

( ك )

• كثير عزة ١٨٨ ، ٢/٢٦٣ •

• الكحلبة بن عبدالله اليربوعي ٤٣٠ •

• كرام المازني ٣٠٧ •

اكسائي ٢١ ، ٢٦ ، ٥٥ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ١١٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ،

٢١٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٦٢ ، ٣٩٣ ، ٥٠٧ ،



٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٦١١ ، ٦١٣ ، ٦٤٠ ، ٣٨/٢ ، ١١٨ ، ١٨١ ، ١٩٩ ،  
٢٢٩ ، ٢٨٧ ، ٣٥١ ، ٤١٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١

- كعب بن أرقم ١٩٨/٢
- كعب بن جعيل ١٧٥
- كعب بن زهير ٢٢٥
- كعب القنوي ٢٧/٢ ، ٢٨
- كعب بن مالك ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٦٣٠ ، ١٤٨/٢
- كليب بن وائل ٨٢
- الكميث الاسدي ١٣٣ ، ٥٤٠ ، ٦٣٩

( ل )

- ليد بن ربيعة ٨٢ ، ٤١٨ ، ٦٣٧

( م )

المازني ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٢٨ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٩٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٥٧ ،  
٢٧٠ ، ٣٠٠ ، ٣٥٦ ، ٣١٠/٢ ، ٣١١ ، ٣٩٥ ، ٤٣٦ ، ٤٦٠ ، ٥٠٧

- مالك بن أنس ٥٦ ، ٣٥٠/٢ ، ٣٥١
- مالك بن خويلد الخزاعي ٣٢٥/٢
- مالك بن نويرة ٢٣٧
- ماوية بنت عفزر ٢١٦
- مجاهد ٥٧ ، ٩٧ ، ٢٣٣/٢ ، ٢٤٩

- محارب بن دثار ٥٦
- محمد بهجت الاثري ٤٩
- محمد بن جعفر ١٠٤
- محمد بن أبي بكر ١٠٤
- محمد بن حاطب ١٠٤
- محمد بن أبي حذيفة ١٠٤
- محمد الطيب ١٤
- محمد بن حميد ٤٧٩/٢
- محمد علي الديلمي الرزوقي ٢٢
- محمد علي الهاشمي ١٧٥ ، ٤٥٢
- محمد بن المبارك ٢٧٨
- المخبل السعدي ٣١٧

الـبـرـد ٦ ، ٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٨ ، ١٤١ ، ٢٣٦ ،  
 ٢٤٧ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١١ ،  
 ٣٣٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤٦٢ ،  
 ٥٩١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٨٧/٢ ، ١٨١ ، ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ،  
 ٢٦٧ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣١١

- المتعم بن نويرة ٢٣٧ ، ٢٠١/٢
- مرة بن محكم التميمي ٦٢٥
- مرة بن واقع الفزاري ٢٥٣
- المرار بن سعيد ٤٥٣

- المرزباني ٦٨٢
- المرزوقي ٣١ ، ٢٠١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦
- مسلم بن الحجاج ٣١
- مسلم بن الوليد ٢١٧
- مسلمة بن عبد الملك ٦٣٠
- مصعب بن الزبير ٤١/٢
- مضر بن ربعي الفقعسي ٢٢٣/٢ ، ٤١٢
- المطوعي ٣١٣ ، ٣٢٩
- معاذ الهراء ٥٥
- معاوية بن أبي سفيان ٨٢ ، ١٧٩/٢ ، ٢٨٦
- المغيرة بن شهاب ٢٨١
- مغلس بن لقيط الاسدي ٤٦٥
- المفضل بن سلمة ٣١ ، ٢٢٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨
- المفضل بن عبد الرحمن القرشي ٣٠٦
- المفضل بن محمد ٩٧
- منبه بن الحجاج ٢١٧
- المنذر بن الجارود ٢٦٩
- مؤيد الدين الحسن بن بويه ٤٨
- الميداني ٣١ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٨٢ ، ١٧٧ ، ٢٢٦ ، ٢٨٨

(نـ)

- النابغة الجعدي ٧١٠ ، ٧١١
- النابغة الذبياني ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٦٠ ، ٢١٦ ، ٤١٥ ، ٤٥٨ ، ٦٦٦ ، ١٤٠/٢ ، ١٦٣ ، ٤١١
- ذقح ٥٣ ، ٥٦ ، ١٣٨ ، ١٦٥ ، ٤٦١ ، ١٨٨/٢ ، ٣١٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٥١
- النبي محمد صلى الله عليه وسلم ١٠٤ ، ٢١٧ ، ٢٩٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ١٦/٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٩ ، ٣٣٦ ، ٤٠٦ ، ٥٢٢
- النحاس أحمد بن محمد ٤٢٣
- النسائي صاحب كتاب السنن ٣١ ، ١٩٣
- نصيب بن رباح ٤١٣
- نصر بن عاصم ٢٩٥
- النعمان بن المنذر ٨٢ ، ١٦٠ ، ٤١٥ ، ٤٥٨ ، ٦٦٦ ، ١٤٠/٢ ، ١٦٣ ، ٤١١
- النعمان بن ثابت ( أبو حنيفة ) ٥٥ ، ٥٦
- نظريسة ١١٨
- النهر بن تواب ٩٢ ، ٣١٣ ، ٤٩٨ ، ٤٠٦
- نهشل بن حري ١٧٣
- نوار بنت عمرو بن كاثوم ٤١٩

( هـ )

- هرم بن سنان ١٥٨/٢
- الهروي ٣٣٦/٢
- هشام بن عبد الملك ١٣٨
- هشام بن عمار بن نصير ٢٨٤/٢ ، ٣٥٠ ، ٥١٠
- هند بنت أبي سفيان ٧٨
- هند بنت عتبة ٣٤٧
- هوبر الحارثي ١١٨

( و )

- واصل بن عطاء الغزال ٤١٦
- ورش ٢٢٨/٢ ، ٢٨٣ ، ٣١٨
- الوزان ٥١٠/٢
- ورقة بن نوفل ٨٩
- وكيع بن الجراح ٥٦
- الوليد بن طريف ٢١٧
- الوليد بن عقبة ١٧٦/٢

( ي )

- يزيد بن عبد الملك ٤١١
- يزيد بن مخرم ٢٩٧
- يزيد بن الصمق الكلابي ٤٢٠
- يزيد بن الطثرية ٤١٢/٢
- اليزيدي عبدالله المبارك ٥٣ ، ٥٧ ، ٧٣ ، ٣٦٦ ، ٣٩/٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٣
- يزيد بن مربع الانصاري ٦٥١
- يزيد بن مزيد ٢١٧
- يعقوب بكر الدكتور ٣١٣
- يعقوب ٣٢٤ ، ٢٣١/٢ ، ٢٤٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣١٨ ، ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١١
- يحيى بن سعد ٥٥
- يحيى بن يعمر ٢٩٥
- يونس ٤٨ ، ٥٧ ، ٨٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٨٩ ، ٥٦٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٣٤/٢ ، ٢٨٠



## (٧) فهرس موضوعات الجزء الثاني

الصفحة

الموضوع

### القسم الثاني في الافعال

١٣٥-٣

٤	من أصناف الفعل الماضي
٥	من أصناف الفعل المضارع
١١	ذكر وجوه إعراب المضارع
١٢	المرفوع
١٣	المنصوب
٣٥	المجزوم
٤٦	ومن أصناف الفعل مثال الأمر
٤٩	ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي
٥٥	ومن أصناف الفعل المبني للمفعول
٦١	ومن أصناف الفعل أفعال القلوب
٧١	ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة
٩٠	ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة
٩٦	ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم



١٠٧	ومن أصناف الفعل فعلا التعجب
١١٣	ومن أصناف الفعل الثلاثي
١٣٤	ومن أصناف الفعل الرباعي

### القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف

٢٨٩-١٣٧

١٤٠	ومن أصناف الحروف حروف الاضافة
١٦٢	ومن أصناف الحروف ، الحروف المشبهة بالفعل
٢٠٢	ومن أصناف الحروف حروف العطف
٢١٤	ومن أصناف الحروف حروف النفي
٢٢٠	ومن أصناف الحروف حروف التنبيه
٢٢٠	ومن أصناف الحروف حروف النداء
٢٢١	ومن أصناف الحروف حروف التصديق والايجاب
٢٢٤	ومن أصناف الحروف حروف الاستثناء
٢٢٤	ومن أصناف الحروف حرفا الخطاب
٢٢٧	ومن أصناف الحروف حروف الصلة
٢٣٠	ومن أصناف الحروف حرفا التفسير
٢٣١	ومن أصناف الحروف الحرفان الممدريان
٢٣٤	ومن أصناف الحروف حروف التخصيص
٢٣٥	ومن أصناف الحروف حرف التقريب

٢٢٧	ومن أصناف الحرف حرف الاستقبال
٢٣٨	ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام
٢٤٠	ومن أصناف الحرف حرفا الشرط
٢٦٥	ومن أصناف الحرف حرف التعليل
٢٦٧	ومن أصناف الحرف حرف الردع
٢٦٨	ومن أصناف الحرف اللامات
٢٧٥	ومن أصناف الحروف ثاء التأييد الساكنة
٢٧٦	ومن أصناف الحرف التنوين
٢٧٩	ومن أصناف الحرف النون المؤكدة
٢٨٢	ومن أصناف الحرف هاء السكت
٢٨٥	ومن أصناف الحرف شين الوقف
٢٨٦	ومن أصناف الحرف حرف الإنكار
٢٨٦	ومن أصناف الحرف حرف المذكر

## القسم الرابع المشترك

٢٩١-٥٢٢

٢٩١	ومن أصناف المشترك الأمانة
٣٠٢	ومن أصناف المشترك الوقف
٣٢٢	ومن أصناف المشترك القسم

٣٣٣	ومن أصناف المشترك تخفيف الهمزة
٣٥٢	ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين
٣٦٥	ومن أصناف المشترك حكم أوائل الكلم
٣٧١	ومن أصناف المشترك زيادة الحروف
٣٩١	ومن أصناف المشترك ابدال الحروف
٤١٥	ومن أصناف المشترك الاعلال
٤١٩	القول في الواو والياء فائين
٤٢٤	القول في الواو والياء عينين
٤٥٢	القول في الواو والياء لامين
٤٧٦	ومن أصناف المشترك الادغام

## المصادر العامة

٦٣١-٥٣٢

٥٢٥	١ - فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق
٥٤٥	٢ - فهرس الآيات الكريمة
٥٧٣	٣ - فهرس الاحاديث الشريفة
٥٧٥	٤ - فهرس الامثال والاقوال
٥٧٧	٥ - فهرس الاشعار والارجاز
٥٩٥	٦ - فهرس الاعلام
٦٢٧	٧ - فهرس الموضوعات
٦٣١	جدول الخطأ والصواب الوارد في الجزء الاول

## جدول الخطأ والصواب

الوارد في الجزء الاول

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٥	٢٦	الضاة	القضاء
١٧٠	٩	الايضاح	الايضاح
١٧٦	٢٤	الحرات	الحجرات
٢١٤	٢٦	أبا عمرو	أبا عمرو
٢٤٩	٤	المياى	المناى
٢٥٥	٥	مرب	فرب
٢٥٨	٣	٧٨	٨٧
٢٨٧	١٥	لترده	لترده
٣٣٣	١٩	قصيد	قصيدة
٣٨٥	٨	هـ	بهـ
٤١١	٢٠	رعم	زعم
٤١٣	١٩	القرئب	القرائب
٤١٥	١٥	١٢٤	١٤٢
٤٢٣	٢٠	آيات	آيات
٤١٧	٢٣	٣١	٤٥
٤٦٤	١٨	لأبي الاصبع	لذي الاصبع
٧١١	٦	دوري	دواري
٦٠٨	٣	١٧٤	١٧٢
٧٢٣	٧	شواري	شوراي

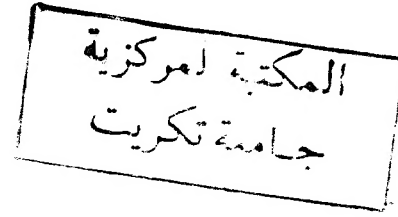


## صدر للمحقق

- ١ - دراسة كتاب الايضاح في شرح المفصل ، طبع سنة ١٩٧٦م في مطبعة المجمع العلمي الكردي بغداد .
- ٢ - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب تحقيق ودراسة ، طبع في مطبعة الآداب في النجف الاشرف سنة ١٩٨٠ .
- ٣ - الفرق بين الظاء والضاد لابي القاسم سعد بن عاي الزنجاني تحقيق ودراسة ، مطبعة الاوقاف بغداد سنة ١٩٨٣ .
- ٤ - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب بجزئين ، صدر الجزء الاول منه سنة ١٩٨٢ ، وطبع في مطبعة العاني بغداد .

## البحوث المنشورة

- ١ - بعض من أوهام النجاة في آراء صاحب الكتاب ، نشر في مجلة المجمع العلمي في العدد الثامن والعشرين سنة ١٩٧٧م .
- ٢ - كتابة العربية بالحروف اللاتينية ، وموقف جماعة من المستشرقين وبعض العرب منها ، مجلة كلية الفقه العدد الاول ١٩٧٩م .
- ٣ - أسباب انتشار العامية وموقف جماعة من المستشرقين وبعض العرب منها مجلة آداب الراندين في الموصل العدد الثامن ١٩٧٧م .
- ٤ - الاتجاه النقدي عند بن طفيل في أسرار الفلسفة الشرقية ، مجلة جامعة الموصل ، العدد العاشر ١٩٧٤م .



Cairo University  
Faculty Of Dar AL Eloum

# AL EIDAH FI SHARH AL MOUFFASSAL

A Study And Verification

PH. D. Dissertation  
by.

*Dr .Moussa Benai Elwan El Aleeli*

1982/1402

---

رقم الايداع في المكتبة الوطنية في بغداد ١٦٣ لسنة ١٩٨٣  
تم طبع الكتاب بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣ بعدد ٣٠٠٠ نسخة

Cairo University  
Faculty Of Dar AL Eloum

# AL EIDAH FI SHARH AL MOUFFASSAL

A Study And Verification

PH. D. Dissertation  
by.

*Dr .Moussa Benai Elwan El Aleeli*

1982/1402

---

رقم الايداع في المكتبة الوطنية في بغداد ١٦٣ لسنة ١٩٨٣  
تم طبع الكتاب بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣ بعدد ٣٠٠٠ نسخة